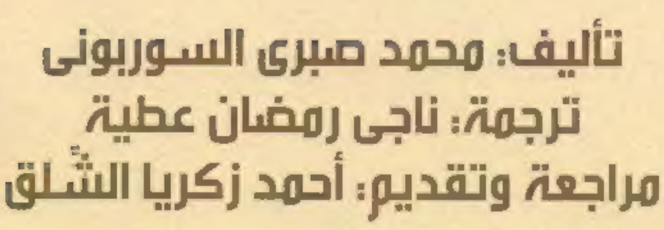
المركز القومى للترجمة

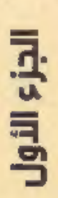
المشروع القومى للترجمة
1444

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو/ فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)



تأليف: محمد صبرى السوربونى
ترجمة: ناجى رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق





الجزء الأول

لقد كان السربونى مؤمناً بعظمة مصر وبقدرتها على وضع إمبراطورية تمتد فى قلب القارة الإفريقية لتنشر فى ربوعها الحضارة والسلام. وقد نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو/ فرنسى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها، وقد انعكست آثاره على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الإفريقية.

وفى هذا العمل راح المؤلف يدرس بعمق أوضاع مصر والضغوط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا فى عهد إسماعيل؛ لاعتقاده بأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية، ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها وهو القاهرة.

لوحة الغلاف: الخديوى إسماعيل (مقتنيات قصر عابدين)

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأنجلو / فرنسى
(١٨٦٣ – ١٨٧٩)
الجزء الأول

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1444
- الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ – ١٨٧٩) ج١
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Empire Égyptien
Sous Ismail
et
L'Ingérence Anglo - Française
(1863 – 1879)
De: Mohamed Sabry

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

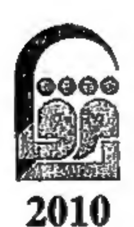
الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الجزء الأول

تأليف: محمد صبرى السوربونى

ترجمة: ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

السوربوني، محمد صبري.
الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج١، تأليف: محمد صبرى السوربوني؛ ترجمة: ناجي رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق.
ط١ - القاهرة. المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
٥٧٢ ص، ٢٤سم
١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م)
أ- عطية، ناجي رمضان (مترجم)
ب- الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٩٦٨١
الترقيم الدولي: I.S.B.N 978- 477 - 479 - 210 - 5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديـــم

يعد الأستاذ الدكتور محمد صبرى "السوربونى" (١٨٩٠ – ١٩٧٨)، مؤلف هذا السِّفر، واحدًا من فرسان الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين الذين وضعوا أسس المدرسة التاريخية الحديثة فى مصر، التى تعتمد المنهج العلمى للبحث التاريخى، وتؤصّل تقاليد الكتابة الحديثة لتاريخ مصر، والتى شاركه فيها رفيقاه الأستاذان محمد رفعت بك ومحمد شفيق غربال بك، تلك المدرسة التى برزت فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وبسببها، لتشارك فى قضية استقلال الوطن، فى مجال نهضة الكتابة التاريخية وتحديثها، وهو مجال لا يقل – فى تقديرنا – عن مجال النضال السياسى. ولقد كان ثلاثتهم طليعة جيل جديد من المؤرخين الذين درسوا خارج الوطن، بعد أن آمنوا بأن العلم لا وطن له وأنه يجب التماسه حيثما تقدمت مناهجه وطرائقه، ثم عادوا إلى مصر وقدموا دراسات رائدة، تنطلق من شعور قومى رشيد، وليس من تعصب بغيض، مستندين إلى أسس المنهج العلمى الحديث، بما فيه من روح نقدية وموضوعية.

ولا نرى بأسًا من أن نقدم ترجمة موجزة لحياة الدكتور محمد صبرى، قبل أن نبرز أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا، حتى نلم بنشأته وتكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى تولاها، مما يلقى مزيدًا من الضوء حول فكره ومنهجه ويضيىء جوانب هذا العمل.

لقد ولد محمد صبرى عام ١٨٩٠ – على وجه التقريب – فى المرج؛ إحدى بلاد مديرية القليوبية، لوالد كان يعمل مفتشًا للزراعة فى تفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة جعلته يلتمس العلم خارج مصر على نفقة والده، المهم أن الصبى تلقى تعليمه الأولى فى المرج ثم انتقل إلى القاهرة؛ حيث درس بمدرسة النحاسين الابتدائية، ثم الخديوية الثانوية، إلى أن حصل على البكالوريا عام

١٩١٣، وفى القاهرة انضم إلى المنتديات الأدبية والثقافية والتقى بشعراء عصره. وكتب بعضًا من الأشعار فى صحف هذا الزمان، وكانت مصر تشهد نهضة صحافية كبيرة وتموج بحركة وطنية جديدة بعثها مصطفى كامل ورفاقه، مما فتح وعى فتانا وبصيرته على تلك الحركة الشابة وأسهم فى تكوين وجدانه الوطنى وفكره القومى، وهو ما عبر عنه فى قصائده التى أبرزت هذه الروح، بعد أن انجذب إلى الأدب والشعر على نحو خاص، فوضع كتابه الأول "شعراء العصر" عام ١٩١٠، الذى قدم فيه تأريخًا أدبيًا لعدد من الشعراء وكتاباتهم، مما كشف عن شخصيته كأديب صاحب حس تاريخى برز أكثر فى مؤلفاته الأدبية التالية، وكمؤرخ لم يفارقه حسه الأدبي، فكان أديبًا مؤرخًا، أو مؤرخًا أديبًا، حيث ستتضافر الصفتان – أو الموهبتان – فى شخصه وتتجاذبان نشاطه الفكرى وإنتاجه الثقافى العلمى طوال حياته العريضة والثرية.

وفى عام ١٩١٣ سافر إلى فرنسا لاستكمال الدراسة على نفقته الخاصة، فأقام فترة فى ليون، صقلت لغته الفرنسية وجعلته يتذوق الشعر الفرنسى وأكسبته القدرة على مواجهة الحياة الاجتماعية فى فرنسا، وفيها تأثر بما عايشه فى المجتمع – حسب تعبيره– "من حب الحركة والجدية والنشاط والعمل، والطموح الذى يحفز الغرب، فضلاً عن مظهر الجشع المادى والاستعمارى الذى يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجرى وراء "الحياة". وانتقل محمد صبرى إلى باريس حيث التحق بالسوربون، لكنه لم يمكث طويلاً حينما اضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، حيث عكف على كتابة المقالات الأدبية فى صحيفة "المؤيد" جمعها فيما بعد فى كتابه "ذكرى الماضى أو سياحة فى الجبل" نشره عام ١٩١٥.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا عام ١٩١٥؛ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس فأنجزها عام ١٩١٩، واختار أن يتخصص فى التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، وكان يرى أن معرفة التاريخ الأدبى ضرورة لدراسة التاريخ السياسى والاجتماعي. ومن المعروف أن مؤرخنا التقى فى باريس بأعضاء

"الوفد المصرى"، الذين وفدوا إلى باريس فى أبريل ١٩١٩ لعرض قضية مصر الوطنية على مؤتمر الصلح، ووضع نفسه فى خدمة نشاط الوفد حين عمل سكرتيرًا له ولزعيمه سعد زغلول، الذى وصفه آنذاك بأنه مثقف ومهذب وخبير بالحياة الفرنسية وله علاقات طيبة بالصحافة الفرنسية.

وبناء على نصيحة سعد زغلول عكف محمد صبرى على كتابة "تاريخ واقعى معاصر" لأحداث ثورة مصر عام ١٩١٩ تحت عنوان "الثورة المصرية"، نشر فى جزئين عامى ١٩١٩ و١٩٢١، ترجم أولهما مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان (المشروع القومي للترجمة عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣). كما نشر محمد صبرى – عام ١٩٢٠ – كتيبًا آخر بعنوان "المسألة المصرية منذ بونابرت حتى ثورة ١٩١٩"، ترجمه ناجى رمضان عطية ونشر بعدد يناير ٢٠٠٧ من مجلة "مصر الحديثة"، التى تصدرها دار الكتب المصرية، ويبدو أنه جاء فى شكل تقرير تاريخي خدمة للوفد المصرى وللقضية الوطنية المصرية.

وعندما غادر الوفد وعاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١ عمل محمد صبرى محررًا ومترجمًا بصحيفة "السياسة"، التى كانت لسان حال حزب الأحرار الدستوريين منذ أكتوبر ١٩٢٢، فكان ينشر فيها مقالاته الأدبية والتاريخية دون أن ينخرط فى سياسة الحزب متمسكًا باستقلالية المؤرخ وحريته، خاصة وأنه بدأ يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣ – ١٨٨٢"، التى أتمها فى جامعة السوربون وصدرت عام ١٩٢٤، ليكون أول مصرى ينال دكتوراه الدولة فى الأدب (وهى غير دكتوراه الجامعة) من السوربون. وقد ترجم هذه الدراسة المهمة مترجمنا ناجى رمضان عطية وصدرت عن المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦).

ومنذ عاد بالدكتوراه من السوربون اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربوني" ذلك الذى أصبح علمًا على اسمه فاشتهر به. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ثم انتقل

إلى التدريس بالجامعة المصرية بعد أن ضمت إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، انتقل بعدها إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨.

وبين سنتى ١٩٢٥.و ١٩٣٣ استأنف مؤرخنا دراساته فوضع كتابه "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" عام ١٩٢٦، الذى قررته وزارة المعارف على المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالىّ، وأعقب ذلك بدراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" عام ١٩٢٧، وقد زاوج بين الأدب والتاريخ فى كتابه "أدب وتاريخ" الذى نشره في العام نفسه. وخلال الفترة نفسها من حياته وضع سفرين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية" وقد صدر عام ١٩٣٠، وترجمه ناجى رمضان عطية

وهو تحت الطبع، والآخر هو هذا الكتاب الذى بين أيدينا عن "الإمبراطورية المصرية في عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو - فرنسي" والذى صدر عام ١٩٣٣. فضلاً عن إعداده لدراسة أخرى باللغة العربية تحت عنوان "مصر فى أفريقيا الشرقية: هرر وزيلع وبربرة" وقد صدرت فى العام نفسه.

ولأن مؤرخنا كان يحب السفر إلى أوربا ليكون قريبًا من مصادر دراساته، فقد عمل مديرًا للبعثة التعليمية فى جنيف (١٩٣٤-١٩٣٧) على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت دون مستواه العلمي، فقد ظل بها حتى انتهت مدة عمله وكان عليه أن يعود إلى مصر، لكنه آثر البقاء فى باريس عام ١٩٣٨ بعد أن ترك الوظيفة، خاصة بعد زواجه من سيدة سويسرية كانت تقيم فى فرنسا، عاد بها إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة، عُين بعدها مديرًا لإدارة المطبوعات والنشر فى أواخر العام نفسه، لينتدب بعدها مفتشًا لمادة التاريخ بمدارس وزارة المعارف، ومنها انتقل إلى وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية عام ١٩٤٤، والتى صار مديرًا لها بالنيابة منذ أواخر عام ١٩٤٦.

ولما كان محمد صبرى خبيرًا وعالمًا بدقائق المسألة المصرية فقد عهد إليه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشي، الذى كان يستعد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، بأن يعد دراسة عن المسألة السودانية تطبعها وزارة الخارجية فى شكل كتاب يحمله معه إلى مجلس الأمن، مما أثار حفيظة وزير المعارف عبد الرزاق السنهورى الذى كان قد أعد كتابًا عن الموضوع نفسه تحت عنوان "قضية وادى النيل" لذلك لم يقدر السوربونى حق قدره ويعينه فى وظيفة مدير دار الكتب – التى كان يشغلها بالنيابة – مما جعله يقدم استقالته التى قبلها السنهورى باشا.

كذلك لقى السوربونى ما اعتبره ظلمًا آخر حاق به عندما تقدم عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية بكتابه عن الإمبراطورية السودانية والأطلس الملحق به، ولم ينلها بينما نالها أحد أعضاء اللجنة المنوط بها فحص الكتب المتقدمة. وفى عام ١٩٥٠ عاد مؤرخنا إلى الجامعة أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف الدكتور طه حسين، الذى عهد إليه فى العام التالى بإدارة معهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو مارأى فيه السوربونى تقديرًا لعلمه وخدمته فى الوثائق ودار الكتب.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، قررت لجنة التطهير التى شكلتها الثورة، فصله من وظيفته بالجامعة فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من "ضحايا الثورة" بعد أن جرى تحقيق معه عن وشايات لم يدر عنها شيئًا، حيث تشككت القيادة الجديدة فى ولائه، وبسبب بعض الخلافات القديمة بينه وبين بعض أصحاب النفوذ، وربما كان لحمله لرتبة البكوية التى منحه الملك إياها دخلًا فى جعله محسوبًا على النظام القديم... وما لبثت قيادة الثورة أن راجعت موقفها منه، وقدرت كفاءته العلمية وخبرته بشأن المسألة السودانية، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٥٣ بأن يعد بحثًا عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية فى يناير ١٩٥٤ أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى.

وعندما أثيرت قضية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، قدم السوربونى كتابا يتناول "قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨" ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطابا يشكره على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وعلى الرغم من أن مؤرخنا عاش حياة غير مستقرة، وظيفيًا وأكاديميًا، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي، الذى وضعه فى مصاف كبار المؤرخين الرواد. وفى سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقًا بالناس وآثر العزلة حتى توفى فى يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثًا قيمًا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديرًا بترجمة ما تبقى منه، ودراسته ووضعه فى مكانته اللائقة به بين كبار مؤرخى مصر الحديثة. ولعل المجلس القومى للترجمة قد حقق هذا الأمل بالفعل عندما نشر ترجمة لكتابه عن الثورة المصرية (جـ١) ثم كتابه عن نشأة الروح القومية، وأخيرًا - وليس آخرًا - هذا الكتاب الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل، والذى سيعقبه نشر كتابه الآخر الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع).

* * *

بعد أن أتم السوربونى دراساته عن الثورة المصرية، والمسألة المصرية، ونشأة الروح القومية، كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية، بعد أن انعطفت الأحداث بالثورة الوطنية إلى هذه المرحلة الطويلة والمرهقة (والتى استمرت حتى توقيع اتفاقية الجلاء التام عام ١٩٥٤)، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه.. الأمر الذى أثار الشعور الوطنى على نحو كبير، ومن هنا أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار وحدة وادى النيل، منذ أن نشأت هذه الوحدة فى عصر محمد على ليقدم معرفة تاريخية، علمية وموثقة لخدمة القضية الوطنية، فدرس

خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٣) التوسع المصرى فى أفريقيا وتأسيس الإمبراطورية فى عهدى محمد على والخديو إسماعيل. وما أحاط بذلك من صراع دولى وتدخل أوروبي. وكان ثمرة هذا الجهد كتابين كبيرين نشرهما بالفرنسية هما كتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية ١٨١١-١٨٤٩" – على نحو ما أشرنا – وكتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى – الفرنسى ١٨٦٣-١٨٧٩". وقد صدر الأول عام ١٩٣٠ والثانى عام ١٩٣٣. وفى هذا العام نفسه رأى أن يفرد كتابًا بالعربية عن ممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية (هرر وزيلع وبربرة) ليفصِّل ما أجمله بشأن هذه الممتلكات ويستكمل دراسته مركزًا على دور مصر الحضارى فى هذه المنطقة.

وقد ظل السوربونى معنيًا بالموضوع وبتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري، فأعد دراسته المعروفة "السودان المصرى ١٨٢١-١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧ وهو الكتاب الذى أشرنا إلى استعانة النقراشى باشا به عند عرضه للقضية المصرية على مجلس الأمن، وكان السوربونى سعيدًا بإنجاز هذه المهمة لكى يظهر "حقائق علمية أراد الكثيرون طمسها وتشويهها" فوضع بذلك التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن ونضاله السياسي، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ليصدر فى العام نفسه.

ولم يكتف مؤرخنا بذلك بل أراد أن يوسع دراسته لتشمل القرن التاسع عشر بأكمله، وأن يضيف فصولًا جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلسًا للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه " الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة، تمتد حدودها شرقًا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وجنوبًا ليشمل منابع النيل ومنطقة خط الاستواء، وليثبت أن مشروعات "السودنة" والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، هى سياسة استعمارية بريطانية. كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتى رددتها

كتب الأوربيين جميعًا بشأن فساد الحكم التركى – المصرى للسودان، وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشفت عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

يبقى أن نشير إلى أن السوربونى نجح فى توظيف التاريخ والمعرفة العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، لإدراكه العميق لأهمية التاريخ فى تشكيل الوعى القومى وتنمية الشعور الوطنى والحفاظ على الشخصية القومية، فضلًا عن التصدى للقوى الاستعمارية وفضح سياستها بالأسلوب الذى تفهمه، وبلغتها أيضًا.. لقد كان مؤمنًا بأن وراء أى تحرك وطنى روحًا دافعة ومؤثرة، يتعهدها المؤرخون والفلاسفة ويكشفون عن عظمتها، ولعل هذا كان دافعًا أساسيًا لكتابته عن عظمة ودور الإمبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر فى عهدى محمد على وإسماعيل... وأستأذن القارئ الكريم فى أن يرجع إلى ما كتبته عن رؤية السوربونى للتاريخ وملامح منهجه فى دراستى التى قدمت بها كتابه عن نشأة الروح القومية (المشروع القومى للترجمة عدد ١٠٣٥فى ٢٠٠٦) إذا ما أراد تفصيلًا لذلك.

* * *

أما عن هذا الكتاب الذى بين أيدينا فينبغى ملاحظة أن السوربونى كان مؤمنًا بعظمة مصر وبقدرتها على صنع إمبراطورية لها تمتد فى قلب القارة الأفريقية، لتنشر فى ربوعها الحضارة والسلام، وأنها نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو – فرنسى هو الذى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها وهو ما انعكست آثاره بطبيعة الحال على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الأفريقية، وسنلاحظ كذلك أن المؤلف راح يدرس بعمق واتساع أوضاع مصر والضغوط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا، وهو ما استغرق فصولًا تجاوزت نصف حجم الكتاب؛ لأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها، وهو القاهرة.

وفى صبر وأناة شديدين وبتوثيق محكم جعل السوربوني يتتبع جذور أزمة الديون التى أمسكت تدريجيًا بخناق البلاد، فصور كيف أصبحت مصر - منذ عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) - مرتعًا للمضاربات والمؤامرات المالية والاقتصادية، في ظل حكومة مصرية تريد الحصول على المال بأى ثمن، فدخلت منذ تلك الفترة في الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذى يتلخص في تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة وليس بأية وسيلة أخرى.

ونقل المؤلف لنا ما ذكره جوستاف فلوبير - الروائي الفرنسي المعروف - عندما زار مصر فى عام ١٨٥٠ حيث رصد الصراع الإنجليزى - الفرنسى لالتهام الفطيرة المحشوة - مصر - ورأى أن فرنسا هى التى أعدتها لكى تلتهمها إنجلترا وأنها هى التى مهدت لإنجلترا غزو مصر دبلوماسيًا واقتصاديًا وبواسطة الرهونات فى ظل تساهل سعيد باشا. لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوربا له؛ ولكن بدلاً من أن تكسب أوربا مصر، بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمى وتقنى وجامعى، فإن أوربا فضلت إرسال المغامرين أو المحتالين والمستوطنين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية" التى كانت تدخلاً أجنبيًا غير مبرر فى شئون مصر الداخلية. وقد وصف من أسموهم رجال المال من الأوربيين بالمحتالين والمرابين أولئك الذين استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم، مما تناقض مع قوانين البلاد وكل القوانين الأخلاقية.

وقد قدم لنا السوربونى صورة للخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تختلف عن تلك الصورة المشوهة التى وصفته بالسفه والبذخ، عندما تحدث عن إنشاءاته وحروبه وتوسعات مصر فى عهده، وما أنفقه كذلك على الباب العالى - مرغمًا - لمواجهة التدفق الأوربي، وللحصول على الفرمانات التى توسع من استقلاله بمصر، وعلى رأسها فرمان عام ١٨٧٣ الشامل، الذى وصفه المؤلف بأنه كان بمثابة "دستور سياسى لمصر" على اعتبار أنه حصر وراثة الحكم فى أبناء إسماعيل فقط، ومنحه لقب خديوي، وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش عما حددته

معاهدة لندن، وكذلك سمح له بالاقتراض من الدول الأوربية، ومنحه حق عقد اتفاقيات تجارية معها... وبالرغم من أن المؤلف قد وضع كتابه في عهد الملك فؤاد، وهو ابن الخديو إسماعيل، إلا أن تحليله لعصره تميز بنظرة ناقدة، فعندما تحدث عن توسيع استقلال مصر، رأى أنه عند التطبيق العملي حدثت ثغرة كبرى في هذا الاستقلال ذلك أنه عندما شجع الباب العالي إسماعيل على الاستقلال الذاتي ماليا، فإنه ساعده على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. إن الخديو نفسه لا يستحق الشفقة – في نظر المؤلف – بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه بالاقتراض. ولم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة، لكنها كانت ثروة مصر نفسها.

ومن الموضوعات الجديرة بالتأمل والمراجعة ما قدمه السوربوني من وجه آخر لإسماعيل صديق (المفتش) وزير مالية الخديوي إسماعيل الذي عرفت عنه قسوته مع الفلاحين المصريين، فقد نقل عنه شهادات من القناصل الأوربيين تفيد بأنه كان زعيمًا للحزب المعارض للنفوذ الأوربي، وأنه كان ممن تصدوا لمحاولات أوروبا السيطرة على الإدارة المالية لمصر، وأنه أعد مشروعًا إصلاحيًا مضادًا للمشروع الأوروبي، ومن ثم كان عقبة حقيقية تعيق تنفيذ المخطط الأوربي، وأوضح أن اغتيال إسماعيل صديق – أو التخلص منه – كان من أكبر أخطاء الخديوي إسماعيل السياسية.

ومن الموضوعات الخطيرة التي كشف عنها هذا الكتاب دور قناصل الدول الأوربية، وما فعلوه بمصر وحاكمها، مما كان كارثة، فأوضح إلى أي مدى تدخلوا في أوضاع مصر بشكل خطير، وهو ما أسماه المؤلف بالعصر الذهبي للقناصل، حيث قدم تحليلًا لجذور وأسس وتطبيق نظام الامتيازات الأجنبية، الذي عانت منه مصر طويلاً، حتى قدر له أن يلغى (عام ١٩٣٧) بعد كفاح مرير من الحركة الوطنية المصرية. لقد قدم الكتاب تحليلًا تاريخيًا موثقًا لنظام الامتيازات الأجنبية وكيف حاق الظلم بمصر والمصريين من جراء تفسير القناصل والجاليات للقوانين حسب مصالحهم، مع ضعف الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر بعد عهد محمد

على "لقد كان نظام الامتيازات الأجنبية يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التي تمارس التهريب والتي تلفظها أوربا خارج أرضها..".

وحين درس مؤلفنا نظام تطبيق العدالة في مصر أو النظام القضائي، الذي كان إقضاءً قنصليًا، ومحاولات إصلاحه، لم يفصله عن الشق السياسي الذي يتمثل في تدخلات القناصل في سير العدالة لصالح رعاياهم من الأوروبيين، وكشف كيف قاومت الدول الأوروبية مشروعات الإصلاح القضائي في عهد إسماعيل، ورأى أن "الشعب المصري بات يئن من قهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه.." وحتى عندما أنشأ إسماعيل مجلسًا للنواب، ووافق – أو أرغم – على قبول وزيرين أوروبيين (ويلسون ودى بلينير) في وزارة نوبار، التي سميت بالوزارة الأوروبية أو "وزارة نوبار – ويلسون"، أوضح أن هذين الوزيرين كانا يرفضان الحضور إلى مجلس النواب لدراسة ملاحظات النواب والرد عليها "وهذا السلوك يتعارض بطبيعة الحال مع الممارسات البرلمانية في أوروبا" بما يعني أن أوروبا تريد التدخل والسيطرة ولا تريد الإصلاح، وأنها لا تؤمن بالنظام البرلماني إلا في بلادها.

وفي هذا السياق يتضح لنا أن المؤلف إن كان يؤيد أوروبا "الحضارية" التي درس في جامعاتها وآمن بتفوقها الحضاري وضرورة الاستفادة منه، فإنه يفضح أوروبا "الاستعمارية والعدوانية" وفي عبارة دالة ومهمة يقول "إن مصر – أم كل الحضارات – تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا، ولذلك فهي تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين – العاملين لديها – وليس إلى المغامرين من كل صنف، فهؤلاء المغامرون يريدون تكبيل مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبذلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفتها أمة؛ لكي يجدوا في انهيارها وإذلالها وسيلة لاستمرار سياستهم التي عفا عليها الزمن" إنه هنا يفرق ويميز بين أوروبا المدنية والحضارة وأوربا الاستعمار والاستغلال، ويؤكد أن أوروبا لم تكن جادة في معاونة مصر

على إصلاح شئونها أو راغبة في ذلك، بل على العكس جعلتها فريسة للمغامرين واللصوص ورجال المال الذين اعتصروها في ظل حماية قناصلها.

لقد قدم الدكتور محمد صبري تفصيلات موثقة ومدهشة عن موقف بريطانيا من الخديوى إسماعيل وممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية وفي أفريقيا الاستوائية، فصور كيف كانت تحاربه وتفتش سفنه، وتحصل - بضغوط كبيرة - على توقيعه على اتفاقية إلغاء الرقيق وهى تعرف أن ذلك سيفجر ثورة القبائل المحلية عليه على اعتبار أن هذه التجارة هى مصدر رزقها الأساسي، كما جعلت جيوشه تشن حملات ضارية ضد النخاسة، مما ألقى بذور التمرد المقبل فى السودان، كذلك فإن الاتفاقية شجعت الأسطول البريطانى على ممارسة مراقبة مستمرة على كل تصرفات وأفعال السلطات المصرية فى البحر الأحمر وبلاد أفريقيا الشرقية مما أعاق نمو السيادة المصرية فى هذه البلاد... بينما كانت مصر تتخذ أساليب تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية هادئة كانت ستقضى تدريجيًا على النخاسة دون صراع دموي. لقد أثبت السوربونى أن هدف بريطانيا من اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق لم يكن هدفًا "إنسانيًا" كما ادعت، بل كان هدفًا سياسيًا خالصًا.

ومن الموضوعات المهمة التى أضاءها هذا الكتاب أنه درس الدور المصرى فى هرر وزيلع وبولهار وبربرة وبقية ساحل الصومال خلال وقوع هذه المناطق تحت الحكم المصرى خلال الفترة (١٨٧٢-١٨٨٤) حيث ركز على الدور الحضارى الرائع الذى أجهضه الإنجليز عندما أخذوا على عاتقهم سحب القوات والإدارة المصرية من هذه المنطقة ، مما كان له وقع الصاعقة على الجالية المصرية التى بلغت ١٤٥٠٠ فرد من المدنيين والعسكريين والذين مارسوا سياسة التسامح الدينى وأصهروا إلى أهالى البلاد، وبنوا منازل كثيرة اضطروا إلى بيعها مع ممتلكاتهم بالمزاد "وخرجوا من هرر كما خرج العرب من أسبانيا.." بعد أن كانت هرر قد وصلت إلى أعلى درجات الرفاهية والتقدم، غير أن بريطانيا ودول أوروبا لم تكن تسمح بتشجيع هذه السياسة "لقد كان يجب على مصر أن تتخلى عن

كل تطلعاتها للعظمة والقوة.. ولأن مصر في تلك البقعة الأفريقية الجميلة كانت متحررة من كل القيود الأوروبية، فإنها استطاعت إظهار مدى عبقريتها وأدت مهمتها الحضارية في القارة السوداء بكفاءة عظيمة.."

ومن الموضوعات الخطيرة التي أبرزتها الدراسة في هذا الكتاب مهمة صمويل بيكر في المنطقة الاستوائية لمد السيادة المصرية ومحاربة النخاسة وإقامة حكومة قوية ودائمة هناك (١٨٦٩-١٨٧٣) فذكر كيف أن الدعاية الإنجليزية سجلت تاريخ هذه المهمة وجعلت من بيكر بطلًا، فتصدى السوربوني لذلك وقدم شهادات موثقة أثبتت أن بيكر بدد أموال مصر في مغامرة شائنة ومنع إنشاء خطوط مواصلات منتظمة في السودان، رغم أهميتها لإلغاء النخاسة، وأوضح كيف أن مديرية خط الاستواء التي أنشأها لم توجد إلا بالاسم فقط، فلم تكن مصر مسيطرة عليها، خاصة وأن بيكر خلق أعداء لمصر في كل مكان، وأن هذه الحملة فعلت كل شيء ما عدا نشر السلام والتقدم والحضارة وهو ما أراده الخديوي في رسالته التي أرسلها إليه في فبراير ١٨٧٢ (راجع نص هذه الرسالة التي تكشف عن ذكاء ووعي الخديوي، في سياق حديث المؤلف عن مهمة بيكر). وفي النهاية أضاف مؤلفنا أن بيكر ألقى على كاهل الخزانة المصرية عبئًا ماليًا جديدًا، علمًا بأنه لم يلمس مرتبه وإنما تركه يتراكم لدى المصارف حتى بلغ مليون فرنك، وتسبب في كراهية الرأي العام للسلطات المصرية. والأخطر أن هذه المهمة قد عملت على زيادة النفوذ الإنجليزي في مصر زيادة هائلة.

كذلك شرح الدكتور محمد صبري أبعاد دور جوردون وحلل شخصيته تحليلًا دقيقًا - ومثيرًا - تلك الشخصية التي أضفى عليها المؤرخون والكاتبون طابعًا أسطوريًا، فأوضح كيف أضاع جهود مصر الكشفية في خط الاستواء ومنطقة البحيرات، بينما كان مكلفًا من الخديوي بتوسيعها والدفاع عنها وتأمينها، وكان ذلك لصالح بلاده بطبيعة الحال؛ وبعد أن قدم تحليلاً نفسيًا فريدًا لشخصيته المعقدة والمركبة، خرج السوربوني بنتيجة مؤداها أننا إذا جردنا جوردون من

الأساطير التى تحاك حول شخصيته . فسنجد أن جوردون الحقيقى لم يكن محاربا عظيمًا ولا إداريًا جيدًا ولا دبلوماسيا كفؤًا... لقد نجح فى نشر الفوضى فى السودان، تمهيدًا للاستيلاء عليه بعد فصله عن مصر... لقد نبّه مؤلفنا إلى ضرورة الفصل ما بين حكومة جوردون وحكومة المصريين، ذلك أن هناك مؤرخين ودبلوماسيين إنجليز يبذلون قصارى جهدهم لكى يخلطوا الأوراق بهدف إلقاء مسئولية الإدارة السيئة فى السودان على عاتق المصريين. لقد كانت إدارة جوردون للسودان إدارة معادية لمصر، فقد تجاهل سلطة الخديوى وقام بعملية إقصاء الموظفين المصريين واستبدالهم بموظفين أوروبيين وسودانيين أقل كفاءة ومقدرة.

° ° °

بقى أن نشير إلى عدد من الملاحظات العامة والمنهجية التى أحاطت بتأليف هذا الكتاب: من هذه الملاحظات أن القارئ قد يعتقد أن ثمة خللًا منهجيًا عندما يرى أن المؤلف خصص الجزء الأكبر من كتابه للحديث عن مصر؛ فقد خصص الكتاب الأول للحديث عن مصر من عهد محمد على حتى عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثانى فقد عالج تحول مصر فى عهد إسماعيل ورد الفعل بقيام الحركة القومية ضد التدخل الأوروبي؛ أما الكتاب الثالث فقد خصصه لإمبراطورية مصر الأفريقية فى السودان والصومال وشرق أفريقيا ثم المديرية الاستوائية وأوغندا، ولكن هذا الأمر له دلالته: فالكتاب عن تاريخ مصر - بالدرجة الأولى - وإمبراطوريتها الأفريقية فى عهد إسماعيل، ومن ثم كان الاهتمام بالرأس أكثر من الاهتمام بسائر الجسد، وما حدث للإمبراطورية أدير من القاهرة فى شكل صراع مرير بين حاكم حالم بالعظمة والمجد وبين فئام من القناصل والمغامرين والمحتالين وأصحاب الامتيازات ورجال المال الأوروبيين.

ومن هذه الملاحظات كذلك ما يتعلق بتعمد الصوربونى إعداد كتابه هذا - ومن قبله كتابه عن إمبراطورية محمد على - باللغة الفرنسية لكى يقرأه الأوروبيون - وهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الأحداث - رغبة منه فى مخاطبة

العقل الأوروبى – أولاً – ذلك العقل الذى يصف نفسه باحتكار الحقيقة والعلم والموضوعية... وحسب تعبيره "لأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوروبيين، ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقا وغربا هو أوروبا ذاتها" لقد فسر السوربوني ذلك أيضا بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأراد تحليل هذه المصادر نقدها لإظهار الحقائق ووضعها فى متناول المؤرخين والقراء الأجانب أولاً لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، ولكى يكشف لهم من وجهة النظر القومية ما يصحح المعلومات الخاطئة والمشوهة التى يروجها الكتاب الأجانب عن تاريخنا.

وسيلاحظ القارئ الكريم أننا بدأنا بترجمة هذا العمل عن عهد إسماعيل قبل ترجمة كتاب السوربوني عن عهد محمد علي، وذلك لعدم توفر النسخة الفرنسية لكتاب عهد محمد علي، والتي وفرتها لنا – في النهاية – كريمته الأستاذة/ منى محمد صبرى.

ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هذه الدراسة كانت مفتاحا لدراسات علمية مفصلة جادة أعقبتها تناولت تاريخ مصر فى أفريقيا أبرزها كتاب "تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية" للأمير عمر طوسون (١٩٣٧)، وكتاب على إبراهيم عبده عن "مصر وأفريقيا فى العصر الحديث (١٩٦٢)، وكتابى محمد فؤاد شكرى "الحكم المصرى في السودان" (١٩٤٧)، "ومصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل "(١٩٥٧)، فضلاً عن دراسته بالإنجليزية عن جهود إسماعيل في مقاومة الرقيق (١٩٥٧)، ثم دراسة جميل عبيد عن "المديرية الاستوائية" (١٩٦٨)، ودراسة شوقى الجمل عن "سياسة مصر فى البحر الأحمر" (١٩٧٤) وأخيرا كتابات الجيل الأحدث عن "التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان" (١٨٤١-١٨٨١) لحمدنا الله مصطفى (١٩٨٥)، "وجهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى عصر إسماعيل" لعبد العليم خلاف (٢٠٠٧).

لقد ظلت مؤلفات الدكتور محمد صبرى حبيسة اللغة الفرنسية زمنا طويلا إلى أن قيض الله لها مترجمًا ملهمًا وهو الأستاذ ناجى رمضان عطية، الذى قرأها بعناية وقدر قيمتها التاريخية والوطنية وترجمها لنا فى لسان عربى مبين، وكشفت ترجمته عن مقدرة فذة فى فهم الألفاظ والمصطلحات القديمة التى اقتبسها السوربونى من مصادرها العتيقة، كما كشفت عن فهم دقيق لأفكار المؤلف والإحساس بمعانيه وتعبيراته، وفى ظنى أن المؤلف لو كان حيًا بيننا الآن لابتسم راضيًا عن تلك الصياغة العربية التى تميزت بالسلاسة والطلاوة، قدر تميزها بالأمانة العلمية مع النص. وقد سبق لمترجمنا أن قدم ترجمة ممتازة لأطروحة السوربونى عن نشأة الروح القومية المصرية، نشرها المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦)، كما ترجم مترجمنا, وقد صار خبيرًا بكتابات السوربوني, دراسته الضخمة عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع الآن).

ولا يسعنا إلا أن نثنى على مقدرته وكفاءته، ونقدر جهده وجلده ومثابرته على إنجاز هذه الأعمال الكبيرة لتكون متاحة للدارسين والمثقفين والقراء جميعًا بلغتهم القومية، خدمة لتاريخنا ولنهضة وطننا.

والله المستعان،،،،

أحمد زكريا الشِّلق

القاهرة – يناير ٢٠٠٩

تنــويه

لعبت مصر دورا هائلاً في السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر: فبعد تقطيع أوصال إمبراطورية محمد على فى سنة ١٨٤١م، أدارت مصر ظهرها لأسيا لكى تقوم بدورها "كقوة أفريقية". لكنها، وللمرة الثانية، اصطدمت فى كل مكان ليس فقط بإنجلترا – كما حدث فى عهد محمد علي – بل بأوروبا كلها فى هذا المجال الفسيح المفتوح أمام النشاط الإنساني، أى فى القارة الأفريقية البكر.

وبفضل موقع مصر الرائع كملتقى لقارتى آسيا وأفريقيا و للبحرين الأحمر والمتوسط، فإن مصر قد طرحت مشكلة مزدوجة: "المسالة الشرقية" و"المسالة الأفريقية"، أى المشكلة "الكولونيالية" الحديثة بصفتها دولة تتصارع القوى البحرية للسيطرة عليها؛ وفى الوقت نفسه، لكونها – هى نفسها – قوة كولونيالية تسعى للتفوق على أوروبا فى مجاليٌ: تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم القارة الغامضة.

ولذلك، دارت حول مصر صراعات هائلة خاصة بالمصالح والمنافسات بين كل القوى الأوروبية، تحديدًا بين إنجلترا وفرنسا – من جهة – وما يُسمى بــ "القوى الأوروبية"، من جهة أخرى.

لقد اتخذت الصراعات – ضد مصر – شكل التدخل العسكرى فى سنتى ١٨٤٠ و ١٨٨٢. وبين هذين التاريخَيْن، اتخذت الشكل الدبيلوماسى والاقتصادى والرهن العقاري. ونتج عن هذه الصراعات – في مصر وحول مصر – سلسلة من الفضائح و التصرفات الخسيسة تكشف عن مرحلة من أكثر مراحل التاريخ المعاصر إيلامًا، وعن أبشع نتائج التحالف بين كبار الماليين العالميين وكبار الدبيلوماسيين الدّوليين بهدف استغلال أكبر جزء من أفريقيا.

وهذه الصراعات – التى اتخذت شكل الغزو السلمى – تذكرنا بالتغلغل الإنجليزي/ الروسى فى بلاد فارس: فهى قد بدأت تنشط بفاعلية منذ وفاة محمد على (سنة ١٨٤٩م)، ودخلت مرحلتها الحاسمة فى عهد الخديوى إسماعيل (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٩).

ولكي نفهم الأحداث بشكل جيد، كان يجب علينا دراسة المرحلة الوسيطة بين العهدين، أى فترة حكم عباس وسعيد (بين سنتى ١٨٤٩ و١٨٦٣): فهذه الفترة تفصل بين إمبراطوريّتين وعهدَيْن مجْيَدين.

و دراسة عهد إسماعيل تشبه تمامًا دراسة تاريخ منطقة البلقان: فهى صعبة بل ربما تكون أكثر صعوبة منها لأنها حساسة ومعقدة للغاية, ويزيد من تعقيدها تشابك عوامل تشريعية ومالية وسياسية... مع بعضها البعض. ولفض هذا التشابك وتوضيحه, فقد لجأنا إلى كل المصادر التى قدمها التاريخ لنا, وكان هدفنا هو الوصول إلى الحقيقة الكاملة.

لقد تشجعنا بالاستقبال الطيب الذى لاقته دراستنا عن عهد محمد على, فقررنا المضى قُدمًا فى هذا الطريق. وفى وسط هذا الخضم من المشاعر والأفكار الدنيئة التى تربك أوروبا, فإن الإنسان يُحب أن يرى هذا الشُعاع الأخلاقى – المنبعث من روح النقد – يعلو فوق الأفكار المسبقة ويقوى النفوس.

إن هيمنة السياسة على التاريخ قد شوَهت تاريخ مصر فى عهد إسماعيل كما شَوهته فى عهد محمد على. ولذلك فإن شخصية جوردون[١] – التى تذكرنا بشخصيات روبيسبيير[٢], وكروموبل[٣] ومحمد على – مازالت تحير أذهان

[١] "جوردون باشا" [تشارلز جوردون] Charles Gordon (١٨٣٣ – ١٨٨٥) جنرال بريطاني, عينه إسماعيل حاكمًا على المديرية الاستوائية, قتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤م فى أثناء الثورة المهدية [المترجم].

[٢] روبسبيير Robespierre (١٧٥٨– ١٧٩٤) محام وسياسى فرنسى من أصول برجوازية ولكنه انتمى للطبقة الشعبية وأصبح جمهوريًا [المترجم].

[٣] اوليفر كرومويل Oliver Cromwell (١٥٩٩ – ١٦٥٨) سياسى بيورتانى انجليزى كان يمثل الطبقة الوسطى ساكنة الريف والمدن فى البرلمان. عارض الملك وهزم قواته وطرد

أذكى المؤرخين. ونأمل أن تنجح دراستنا هذه في إلقاء بعض الضوء على هذه الشخصية المليئة بالمتناقضات والمشوقة للغاية والمثيرة للجدل.

وبمناسبة الاحتفال بمرور مائة سنة على ميلاد جوردون (في سنة ١٩٣١م)، صدرت مؤخرًا دراسة عن سيرة حياته، ولكنها لم تستعن بما ورد عنه في ملفات أرشيف وزارة الخارجية البريطانية. ولكننا – بفضل اطلاعنا على هذا الأرشيف – نعتقد أننا قد أظهرنا الفروق الدقيقة الهامة وحددناها لكي نعرف جيدًا هذا الرجل الذي يعتبره بعض الإنجليز – بالحق أو بالباطل – واحدًا من أعظم الشخصيات في القرن التاسع عشر.

وبالطبع، فقد قادتنا الدراسة لعقد مقارنة بين الإدارة الإنجليزية في السودان – ممثلة في بيكر [٤] وجوردون – والإدارة المصرية الخالصة في شرق أفريقيا: على شاطئ الصومال (وهي حاليًا منطقة الصومال الإنجليزي)، وفي ولاية هَرَر (حيث أجبرت إنجلترا مصر على الانسحاب منها وسمحت للحبشة باحتلالها في سنة ١٨٨٧م). وينسى الجميع أن مصر قد تركت أثرًا من شخصيتها وحضارتها – نصف الشرقية ونصف الغربية – في هذا الجزء من أفريقيا.

وفي الفصلَيْن المخصصَين لدراسة "شركة البرزخ" و"قناة السويس"، سمحت لنا دراسة الملفات بكشف الستار عن خفايا فضيحة لا تقل عن "فضيحة قناة بنما" في خطورتها، ولكنها كانت مجهولة !!! وفي الواقع، فإن المؤرخ لا يستطيع فهم موضوع "فضيحة بنما" إلا إذا رجع إلى أصولها، أي إلى الأساليب الاحتيالية التي

= النواب الموالين له من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول ثم حول النظام الملكي البريطاني إلى النظام الجمهوري [المترجم].

[٤] السير صمويل بيكر Samuel White Baker (١٨٢١ – ١٨٩٢) بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل وبحيرة ألبرت في سنة ١٨٦٤ م . دخل في خدمة إسماعيل وحارب قطاع الطرق وتجار الرقيق في السودان المصري [المترجم].

استخدمها دى ليسيبس [*] لتمويل مشروع "قناة السويس". فهل نحتاج إلى القول بأن "مشروع قناة بنما" لا يقل عن "مشروع قناة السويس"؟؟

لقد بذلنا قصارى جهدنا لتجديد مادة الكتاب الخاصة بكل المواضيع الأخرى التي تناولناها فيه: فاستفدنا بأرشيفات الدول، وبالأرشيفات الخاصة بالأفراد، استفادة قصوى. وبالإضافة إلى "ذكريات" المصلح الكبير الشيخ محمد عبده، فقد استطعنا استخدام "مذكرات" – لم يسبق نشرها – لدبلوماسي كبير معاصر آثر ألا نذكر اسمه.

ولا أستطيع أن أنهي هذا التنويه بدون التعبير عن عرفاني بالجميل لصاحب الجلالة الملك فؤاد الأول الذى يمتد ظل رعايته فيشمل كل المجالات، ويُسبغ تشجيعه على كل المثقفين: فبفضل جلالته، أُتيح لنا الاطلاع على ملفات القصر الملكي ووجدنا فيها وثائق على أعلى درجة من الأهمية.

كما أتوجه بالشكر أيضًا لمديرى وزارة الخارجية البريطانية – خصوصًا المستر جازلى (Gaselee) مدير المكتبة – على كل العَوْن الذى لقيته منهم، ولمنحي ترخيص خاص سمح لي بمد مجال أبحاثي – في الملفات – إلى مجالات جديدة. ويسعدنى هنا أن أسجل تقديرى لروح الـ "Fair play" (اللعب الشريف)، هذه الروح الإنجليزية البالغة الكمال، ولسعة الأفق وحِس العدالة التى أثرت فينا.

---

[*] دى ليسيبس (Ferdinand Marie, Vicomte de Lesseps) (١٨٠٥ – ١٨٩٤م) دبلوماسي وإداري فرنسي. أقيل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩م. استدعاه صديقه سعيد باشا – والى مصر – سنة ١٨٥٤. أنشأ "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية". لعب دورًا مهمًا في خداع وهزيمة أحمد عرابي. انتهت حياته "بفضيحة قناة بنما" سنة ١٨٨٩م. وأدين فيها بتهمتي: خيانة الأمانة والنصب. فحكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٣ آلاف فرنك. استخدم الزعيم جمال عبد الناصر اسمه وكرره عدة مرات لكي تتم عملية الاستيلاء على مقار "شركة قناة السويس" – في مصر – يوم تأميم الشركة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ [المترجم].

ولا يفوتنى تسجيل اعترافى بالجميل لمديرى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية الذين منحونا كرم الضيافة واهتموا بنا اهتمامًا جديًا ومهذبًا.

* * *

الكتـــــاب الأول

مصر من عهد محمد على حتى

عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوروبي

(١٨٥٠ - ١٨٦٣)

الفصل الأول

عباس الأول (١٨٤٩ – ١٨٥٤)

١. شخصية عباس.
٢. بدايات عهد نفوذ القناصل في مصر.
٣. السياسة الخارجية لعباس.

عباس الأول (١٨٤٩ – ١٨٥٤)

أسس محمد على إمبراطورية عظيمة فى أفريقيا وأسيا. وبعد تصفية "المسألة الشرقية" الشهيرة – بيّن سنتى ١٨٤٠ و١٨٤١ – اضطر والى مصر للاكتفاء بحكم ولاية مصر والسودان حكمًا وراثيا لأفراد أسرته. وأصبح هذان البلدان نواة لإمبراطورية جديدة فى أفريقيا سيرتكز عليها إسماعيل – حفيد محمد على – (بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٧٩م) وسيمد حدودها من البحر المتوسط حتى خط الاستواء وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وكما حدث لمحمد على عندما اصطدم بأوروبا – بخصوص "المسألة الشرقية" – اصطدم حفيده إسماعيل بها فى موضوع "سياسة التقسيم فى أفريقيا".

وبما أن الأسباب نفسها يجب أن تؤدى إلى النتائج نفسها، فإن مصير الإمبراطورية المصرية الثانية يجب أن يكون مماثلا لمصير الإمبراطورية المصرية الأولى. وإذا كان الصراع بين محمد على وأوروبا ظالما ومأساوياً، فإن صراع إسماعيل مع أوروبا كان فاضحا ومشيناً بمعنى الكلمة: فمن جهة، نجد أن مصر كانت ولاية مستضعفة؛ وفى المقابل، سنجد حكومات أوروبا تدافع عن مصالح المرابين والمغامرين بهدف استغلال مصر ووراثة دورها فى طول وادى النيل وعرضه.

وفيما يتعلق بموضوع "المسألة المصرية"، سنلاحظ بوضوح وجود مرحلتين – فى تاريخ المظالم الدبلوماسية – أسوأ بكثير من موضوع "تقسيم بولندا": المرحلة الأولى تبدأ من سنة ١٨٥٠م حتى سنة ١٨٧٥م؛ وتبدأ المرحلة الثانية من سنة ١٨٧٥م وتنتهى فى سنة ١٨٨٥م.

ففى المرحلة الأولى (١٨٥٠ – ١٨٧٥)، تعاملت الدبلوماسية الدولية مع مصر وكأنها فى بلد محتل: فعرقلت أوروبا "عملية الإصلاح" الداخلي، وتعمدت نشر الفساد والفوضى فى كل أرجاء القطر، واستغلت الدبلوماسية الدولية "الامتيازات الأجنبية" أسوأ استغلال. وعجز الوالى عن مقاومة ١٧ قنصلية أوروبية – أو بالأحرى ١٧ دولة داخل الدولة – فقهرت الدبلوماسية الأوروبية الضعيف وساندت – بقوة – شرذمة من المغامرين الأفاقين الذين عملوا على استغلال كرم والى مصر. وكانت إنجلترا هى الدولة الوحيدة – من بين القوى الأوروبية العظمى – التى لم تشارك فى انتهاج هذه السياسة منذ وفاة محمد علي.

لكن فى "المرحلة الثانية"، منذ عام ١٨٧٦م، مارست إنجلترا – فى وادى النيل – سياسة شرسة وعنيدة لم تحد عنها بهدف تقطيع أوصال إمبراطورية إسماعيل ثم الاستيلاء عليها. لقد كان لتكوين إمبراطورية إسماعيل أهمية سياسية عظيمة لإنجلترا دفعتها لاتباع هذه السياسة. وأصبحت إنجلترا هى المستفيدة الوحيدة من السياسة الدولية – خصوصا الفرنسية – تجاه مصر.

لقد تولى عباس ثم سعيد حكم مصر قبل إسماعيل، ومن الأقوال الشائعة لدى العموم أن التدهور قد بدأ فى عهد سعيد لكنه – فى الواقع – كان قد بدأ فى عهد عباس.

إن وُلاة مصر (عباس وسعيد وإسماعيل) فقدوا ثقة شعبهم فيهم ومصداقيتهم لديه، بالضبط كما حدث للنظام الملكى فى فرنسا من عهد لويس الرابع عشر حتى لويس السادس عشر. كما تزامنت فترة حكمهم مع وقوع أزمة اجتماعية/ اقتصادية، وقد زاد التدخل الأوروبى من تفاقمها، فتراكمت أسباب التذمر التى أدت إلى اندلاع الثورة: لقد عاش الولاة الثلاثة عيشة البذخ والتبذير، وانغمسوا فى الحفلات الصاخبة التى تناقضت تناقضا حادا مع حياة التقشف والاعتدال التى عاشها محمد على وإبراهيم. وهذه الحياة غير المعتادة هى التى أدت لفقدانهم شعبيتهم.

أولاً: شخصية عباس:

اتسمت شخصية عباس بأنها شخصية مليئة بالعيوب ولم تظهر فيها أية ميزة عظيمة، فهي:

• شخصية بليدة وطائشة:

كان عباس شغوفا ببناء قصوره وتأثيثها وتزيينها بأشغال البرونز والثريات والسجاجيد و أطقم البورسيلين. كما كان يهوى اقتناء الخيول الأصيلة وإسطبلاتها، وأنواع الكلاب والحمام المختلفة.

• شخصية تؤمن بالخرافات:

امتلأت شوارع القاهرة والإسكندرية - في عهده - بالمنجمين والعرافين. ومع أن الوالى كان يطاردهم في كل مكان، ونفى عددا كبيرا منهم، إلا أنه كان يستشير المنجمين باستمرار لدرجة أنه ضَمَّ إلى حاشيته المقربة شيخا ليقرأ له الطالع.

• شخصية متشككة وكتومة، باردة وصامتة:

كان عباس يهوى العيش بطريقة الأمير الإقطاعى العظيم المنعزل عن الناس فى قصوره أو فى الصحراء حيث كانت له علاقات دائمة مع البدو. وكان يُكبت أية انطلاقة مَرَح، ويشجع الوشاية والجاسوسية ويثير حوله - فى كل مكان - ضيقا معنوياً غير محدد الأسباب: لقد كان عهده هو عهد الصمت.

• شخصية قاسية وطاغية:

أشاع عباس الفزع والرعب فى جميع أرجاء البلاد؛ وخنق كل شعور بالحرية، ذلك الشعور الذى كان قد بدأ يبزغ فى روح المصريين، وأمر - ذات مرة - بتخييط شفاه إحدى زوجاته لأنها دَخَّنت فى الحرملك وخالفت أوامره، كما قام بنفى أو إبعاد كل الأعيان ذوى النفوذ.

• عقلية رجعية معادية للتحديث:

قام عباس بتدمير كل ما أنشأه جده، وألغى أغلب المؤسسات التى أقاميا محمد على فى مصر. وكانت لديه رغبة عارمة فى إرجاع كل الأمور إلى ما كانت عليه قبل إصلاحات جده. وعلى سبيل المثال لا الحصر: كان محمد على قد أدخل، بصعوبة، نظام استخدام الدفاتر المزدوجة فى جميع مكاتب المحاسبة، ولكن عباس أمر المجلس الاستشارى (الديوان الكبير) – فى سنة ١٨٤٩م – بإعادة نظام الأوراق المنفصلة للتدوين عليها فى جميع مكاتب الإدارات المالية[١].

• عقلية سفيهة متعطشة للفخامة والملذات:

على الرغم من أن عباس لم يقترض أية قروض، فإنه مَهد لخلفائه طريق الخراب عندما افتتح عهد النفقات المهولة والابتذال والانحرافات المكلفة التى أثقلت كاهل الخزانة بالديون: ففى سنة ١٨٤٩م، وبمناسبة ختان ابنه إلهامى، دامت الاحتفالات لمدة أسبوعين متصلين، وأطلقت مائة ألف طلقة مدفعية، وتجاوزت تكاليف الاحتفال مبلغ ٢,٥ مليون فرنك، فكان هذا الاحتفال حدثا غير مسبوق.

وفى أواخر سنة ١٨٤٩م، أمر عباس بإعادة تأثيث قصوره الخمسة: فانشغل كل عُمال ضاحية "سانت أنطوان" – فى باريس – بصناعة هذا الأثاث الذى تكلف ٧ مليون فرنك.

أما رحلته إلى الآستانة – لاستلام مرسوم الولاية – فقد تكلفت خمسة ملايين فرنك[٢].

وبلغ سوء الإدارة فى عهده حدا غير مسبوق: فكان موظفو الحكومة يقبضون مرتباتهم على هيئة "تذاكر" (أى اعتراف رسمي بالمبلغ المستحق) وليس نقدا. وكان الموظفون الحكوميون مجبرين على بيع هذه "التذاكر" لليهود بخسارة تصل إلى ١٥ أو ٢٠ وأحيانا ٣٠ ٪ من قيمتها.

• شخصية غريبة الأطوار و متقلبة:

كان عباس يغيّر مسئولى الدولة باستمرار حسب نزواته: فلم يكن أحد - من كبار الموظفين - يضمن استمراره فى منصبه حتى اليوم التالى، فانتشر الاضطراب والركود فى كل المجالات.

ومنذ السنة الأولى من سنوات حكمه، تسبب عباس فى إثارة السخط العام بين جميع الطبقات المستنيرة فى المجتمع المصرى، ولم يؤيده سوى رجال الدين والبدو والغوغاء – وكلهم يمثلون العناصر الرجعية المتعصبة فى البلاد – فكانوا هم كل الحلفاء الطبيعيين لعباس باشا.

ثانيا: بدايات عهد نفوذ القناصل فى مصر:

لم يحظ خلفاء محمد على بعبقريته لكى يستكملوا عملية الإصلاح الداخلى – التى بدأها – أو لوضعها على أُسس سليمة، بل إنهم أيضا لم يستكملوا تنفيذ سياسته العظيمة التى كانت تهدف إلى تحرير مصر – داخليا وخارجيا – من هيمنة الأتراك والأوروبيين على مقاديرها. تلك الهيمنة التى أقرتها معاهدة سنة ١٨٤٠م.

ولكن منذ سنة ١٨٤١م – أى فى حياة محمد على نفسه – ازداد موقف ولاية مصر صعوبة يوما بعد يوم: لقد فقدت مصر أسباب القوة والعظمة التى كانت لديها، وكان مطلوب منها الدفاع عن نفسها ضد تعديات القوى الأوروبية وتدخلها فى شئونها الداخلية.

إن سوء استغلال الأوروبيين لوضعهم المتميز – فى الإمبراطورية العثمانية – أعطى للقناصل الأوروبيين – فى مصر – وسيلة للحصول على حقوق جديدة لهم، ولمضايقة السلطات المحلية دوما بمطالب مُبالغ فيها جداً لصالح الرعايا الأجانب، وخلق مواقف محرجة للحاكم تهدف للحط من منزلته لصالح القوى الأجنبية.

ولم يرغب عباس فى إجهاد ذهنه البليد المنغلق والرجعى – من ناحية – أو الحفاظ على استقلال مصر الذاتى – من ناحية أخرى – فقرر إتلاف ما أنجزه جده وإغلاق أبواب مصر فى وجه الأوروبيين: فطرد عددا من الفرنسيين الذين كانوا يخدمون فى مصر؛ وفى سنة ١٨٥٤م، انتهز فرصة حدوث قطيعة تركيا مع اليونان، فطرد اليونانيين من مصر، وهذه التصرفات هى التى وَصَمت سمعته بالتعصب.

وعندما قام بتدمير منشآت جده – بحجة الاستغناء عن التعاون مع الأوروبيين– فإنه قد دَمر، أساسا، الجزء الصحى والمفيد من التأثير الأوروبى على مصر. وكان يجب عليه أن يحارب العناصر الضارة التى تمارس عمليات التهريب، والتى كانت تُشَكِّل أساس المهاجرين الأجانب الذين لم يستطع إغلاق أبواب الدلتا فى وجوههم.

ومع ذلك، يجب علينا الاعتراف بأن سياسة عباس اليقظة والصارمة قد أقامت سدا منع تَدَفق الأوروبيين إلى مصر، خصوصاً بالتعليمات التى تُضَيِّق من حرية التجارة الداخلية والتى منَعَت الأوروبيين – وأغلبهم من الأروام [اليونانيين] – من النفاذ إلى عُمق البلاد، ومنعتهم من مغادرة القاهرة والإسكندرية والانتشار فى الريف والمتاجرة مباشرةً مع الفلاحين الأُميين.

وهكذا نجح عباس فى وقف انتشار الضرر الذى سينتشر فيما بعد – كبقعة الزيت فى عهد خليفته (سعيد) ولكن الضرر كان موجودا بالفعل.

ومع أن عدد الأجانب فى مصر كان محدودا فى عهد عباس، فإن القناصل الأوروبيين أصبحوا لا يخشون سُلطة الوالى: فعملوا على الاستفادة من وجود هذه العناصر الأجنبية لإيقاع مصر فى شبكة "الامتيازات"، وخنق انطلاقتها، ووضعها تحت سيطرتهم المطلقة.

وأحيانا، كانت الحكومات الأوروبية – ومعها الحكومة الأمريكية – هي التي تشجع هذه السياسة؛ وأحيانا أخرى، كان ممثلوها الرسميون يمارسونها بموافقة ضمنية أو صريحة من حكوماتهم. وكان القناصل العموميون يُساندون – علنا– المصالح غير المعترف بها، أو يخلطون هذه المصالح بالمصالح السياسية التي كانوا مُكلَّفين بالدفاع عنها. ولكي نفهم موقفهم بشكل أفضل، يجب أن نقر بأنهم لم يرغبوا في مطابقة سلوكهم – في الشرق – حَسَب قواعد الأخلاق العادية أو حتى حَسَب المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وفي فترة حكم عباس، بدأ فعلاً عهد نفوذ قناصل الدول الأوروبية في مصر فبحجة وقوع ضرر ما، حقيقي أو وهمي، تسببت فيه الدولة المصرية – أو أحد رعاياها – كان المغامرون الأوروبيون يطالبون الحكومة المصرية بدفع تعويضات باهظة جدا. وكان قناصل الدول الأوروبية هم الذين يرفعون هذه المطالبات ودعاوى التعويضات، وكانوا يشاركون مواطنيهم – أحيانا – في اقتسام المبالغ المتحصلة عنها.

إن المواضيع التي كانت – في أية دولة عادية – من اختصاص المحاكم، كانت في مصر تُسَوى عن طريق الدبلوماسية، ودعاوى المطالبة بالتعويضات هذه استهدفت السلطات المصرية باستمرار وسببت لها مشاكل واضطرابات لا حَصْر لها لأن رغبة الوالي في الإصلاح وحرية حركته كانتا مقيدتين .

وحسبما ذكر دبلوماسي معاصر، فإن أول دعوى للمطالبة بتعويض– افتتحت عهد نفوذ القناصل– رفعها شخص يُدعى روسيتي (Rossetti)، وهو ابن أخ روسيتي المشهور، قنصل النمسا في بداية عهد محمد علي[٣]: فقد عطف محمد علي على هذا الشاب وقدَّم له فرصة للثراء. وعندما أفلس، قَدَّم له يد العون ثانيةً فاستعاد ثروته ثم أفلس للمرة الثانية. وفي هذه المرة، رفض محمد علي مساعدته لأنه غير منظم. وكان والي مصر العظيم قد منحه حق احتكار تجارة نبات

السنامكى[1] فى بلاد النوبة، ثم سحب هذا الاحتكار منه. فطالَب روسيتى بالحصول على تعويض ولكن لم يلتفت إليه أحد: فقد كان هذا التصرف مستهجنا فى ذلك العهد.

ولكن روسيتى كان يحظى برضا الملك فى روما الذى أصدر توصية لفرنسا والنمسا: فتحدث قنصلا الدولتَيْن مع عباس بشأن إعطائه تعويضا؛ وفى تلك الأثناء، أشهر روسيتى إفلاسه. ولكنه كان قد حرص على أن يضم معه دائنين من جنسيات أُوروبية مختلفة، وأعلن لهم أنه سيسدد ديونه عندما يحصل على حقوقه المزعومة من التعويض، وعندئذ تدخل جميع القناصل لدى عباس الذى اعتبر تصرفهم هذا بمثابة تدخل غير مبرر.

وبعد وفاة عباس، عُرضت مطالب روسيتى للتحكيم، فقَدّر له المحكمون تعويضا يبلغ ٤ مليون فرنك. وبعد ذلك، أصبحت هذه الطريقة المستحدثة للثراء متاحة للجميع.

وبتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢ م، ذكر قنصل فرنسا مايلى عن أجنبى ادعى أنه أمريكى: "كان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية يُطالب – منذ عام ١٨٤٦م – بتعويض لأحد مواطنيه بالأسكندرية (مهنته خباز) لأن المخبز الذى استأجره ما يزال عقد إيجاره سارى المفعول لمدة سنتين. ولكن الإيجار أُلغى نتيجة لبيع العقار وهدمه فى خطة تنظيم أشغال الاستحكامات العسكرية بالإسكندرية". ورفضت السلطات المصرية دفع تعويض للأمريكى وطلبت منه أن يلتمس ذلك من صاحب المنزل الذى حصل على تعويض مجز من السلطات. ومع ذلك، أراد الوالى التخلص من الإلحاح المستمر: فعرض دفع مبلغ أَلْف تالارى[2] للشخص المذكور. لكن هذا المبلغ لم يُرض القنصل الأمريكى: فأعلن منذ حوالى ستة أسابيع أنه إذا لم

---

[1] السنامكى نبات برى ينمو فى صحراء النوبة، وله تأثير ملين على الأمعاء [المترجم].

[٢] "التالارى" (أو "الداهلر" Dhaler أو Thalari): عملة ألمانيــة قديمــة مــن الفــضة [المترجم].

يتسلم تعويضاً أكبر – فى خلال عشرين يوما- فإنه سيُعلّق علاقاته الرسمية وسيُنزل علم بلاده من فوق مبنى القنصلية الأمريكية . وهذا ما نفذه فعلاً فى نهاية هذة المدة.

وفى مساء اليوم نفسه، خرجت مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تعلن له أن الحكومة المصرية قد وافقت على طلبه بإحالة الموضوع للتحكيم. ولكن المستر ماك أولى (Mac Auley) رفض التحكيم بعد ما كان يُطالب به بل زاد من مطالبه. وكَحلّ نهائى، أرسل الوالى أحد مترجميه ومعه أمرا بإنهاء المشكلة بأى ثَمَن. واستطاع المترجم إقناع القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية بقبول مبلغ ٨ آلاف تالارى بصفة تعويض، فوافق القنصل على إعادة رفع علم بلاده على مبنى القنصلية بشرط إطلاق ٢١ طلقة مدفع تَحيةً له".

وهناك سببان دفعا المستر ماك أولى ليتجاوز الحدود بمطالبه هذه ويختلق فضيحة مدوية للحكومة المصرية، السبب الأول: الضيق الذى كان يشعر به – منذ زمن طويل – لرؤية إنجلترا تكاد تكون هى صاحبة النفوذ الوحيد فى مصر، مما يُعتبر – بالتالى – استخفافاً ببقية الأمم خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. أما السبب الثانى، فهو أقل احتراما وغير مشرف ولكنه يقال علنًا وبصوت عال: وهو أن القنصل تشدد فى مطالبه لكى يحصل على نصيبه من التعويض الذى سيناله مواطنه(٤).

ومن الآن فصاعدا. فإن عدم قدرة الحكومة المصرية على تسوية موضوع شخصى – مشكوك فيه ويخص أحد الأفراد – قد يتحول إلى أزمة دبلوماسية خطيرة تتصاعد لدرجة أن قنصلاً عاما يُنزل علم بلاده ويطلب من حكومته استخدام القوة ضد مصر.

وأراد قنصل فرنسا نفسه تقليد زميله الأمريكى، فكتب فى الرسالة نفسها المذكورة سلفا: "وبمناسبة الحديث عن هذا الموضوع الذى عرضته عليكم، فإننى –

يا سيادة الوزير - أعتقد أنه من واجبى إخباركم بأن الشكوتين (الخاصتين بـ"ماريانى" و"برناسكونى") لم يُفصل فيهما بعد. وفى كل مرة ألح فيها لحسم هذين الموضوعين، فإن الحكومة المصرية تتحجج بضرورة استكمال المعلومات وتجرى تحقيقا بعد تحقيق. إذن، ففى مثل هذه الحالة، تستطيع حكومة الجمهورية أن تنتهز فرصة رائعة لتذكير الوالى بقوتها، وذلك بإعطائى أمرا لحل هذه المسألة فورا وتدعيم إنذارى الرسمى - الذى سأقدمه - بالوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية [إلى مصر]".

إذن، "فالوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية" - لتدعيم الإنذار الرسمى الذى سيقدمه قنصل فرنسا - كان لصالح شخص اسمه "ماريانى" كان يعمل بوظيفة طبيب لدى الحكومة المصرية. ومع أنه كان يملك منزلاً محروسا حراسة جيدة فى مدينة "شبين" - وهى مدينة آمنة وعامرة بالسكان - إلا أنه ادعى سرقة مبلغ خمسين ألف فرنك منه، كان قد وضعه فى قرية معزولة لم يكن يُقيم بها. وبدلاً من أن يلوم نفسه بسبب غفلته، فإنه اتهم الحكومة المصرية بالإهمال، وطالبها بدفع تعويض له مستندا إلى مزاعم غير مؤكدة، وقدَّم قنصل فرنسا هذه المُطالبة إلى الحكومة المصرية.

ولتجنب حدوث مشاكل، قرر "المجلس المدنى" أن تدفع "الخزانة العامة" للمدعى مبلغ ١٨٧٥٠ فرنك. ولكنه رفض وطالب بدفع المبلغ - الذى ادعى سرقته منه - بالكامل، وفى برقية تالية، ذكر قنصل فرنسا - بصريح العبارة - أن المسيو ماريانى قد فعل ذلك "على سبيل المضاربة"[٥].

وهذه الأمثلة تكفى لإعطاء فكرة عن هذا "الاختراع" القنصلى الذى بدأ فى عهد عباس لصالح نظام "رفع دعوى المطالبة بتعويض"، ذلك النظام المشين من وجهة النظر القانونية والأخلاقية. لقد أجبرت مصر - فى القرن التاسع عشر الميلادى - على قبول أية بدعة أو أية عادة همجية كما لو كانت نعمة من الآلهة:

فكل أوروبى كان يستطيع أن يتجاهل الشرعية ويطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له عن خطأ وهمى أو شخصى يدعيه.

ولم تكن الدولة المصرية قادرة على أن تقوم بدور غير دورها، أى أن تصبح مجرد محكمة؛ فاستجاب القناصل - ذوو البأس الشديد - لمزاعم السرقة التي يدعي مواطنوهم أنهم قد تعرضوا لها، واعتادوا على إنزال رايات بلادهم عن مباني القنصليات، وعلى طلب تدخل أساطيل بلادهم، وتحويل أى خلاف شخصى أو أى موضوع تافه (ليس له علاقة بالقناصل ولا بالدولة المصرية) إلى حالة حرب بين دولة كبرى ودولة نصف مستقلة [مصر] تابعة لدولة أخرى [تركيا].

وبإمكاننا الآن أن نفهم لماذا سعى عباس - منذ بداية حكمه - إلى زيادة ارتباط مصر بتركيا، وإلى تأكيد تبعيتها لها لكي "يتخلص من الإلحاح المُزعج - الذي سببه له القناصل العموميون - وذلك بجعل الأستانة صاحبة القرار فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي قد تنشأ بين الحكومة [المصرية] وممثلي القوى الأجنبية"[٦].

ثالثا: السياسة الخارجية لعباس:

منذ عام ١٨٤١م، كانت الرغبة فى الحصول على الحماية - ضد التدخل الأوروبى - أحد الأسباب الحاسمة التى دَفَعت محمد على لانتهاج سياسة التقارب مع تركيا. وقبل تَولّى عباس حكم مصر بزمن طويل، صَرَّح لصديق مقرب منه عن رأيه فى طبيعة العلاقات التى سيقيمها مع الباب العالى فى حالة وصوله لحكم مصر: "إن مصر لم تَعُد بلدا تركيا، إنها بلد مسيحى: فممثلو القوى الأجنبية يُؤثرون على كل تصرفات حكومتها. لقد تصوَّر جدى أنه حاكم مطلق، وكان كذلك بالفعل بالنسبة لنا وبالنسبة لخدمه ولأولاده؛ ولكنه كان عبدا أمام القناصل العموميين. حسن!! إن الأمر لن يكون كذلك عندما أصبح أنا واليا على مصر"[٧].

إذن، فقد كان على عباس أن يختار ما بين الاستقلال المصطنع - الذى بدأ محمد على يشعر بمدى ثقله على قوته - والاستسلام التام. ولو كان إبراهيم فى

مكانه، لكان قد حسم بوضوح هذه المشكلة - شديدة التعقيد - التى خلقتها الدبلوماسية التركية والدولية فى مصر. ولكن عباس كان يعتقد أن: "أوروبا قد سيطرت طويلاً على مصر، وأن الصراع الدائم بين السلطان والوالى فى مصر سيفيد أوروبا فقط، وأنه سيؤدى للدمار التام للإمبراطورية العثمانية، وأن خلاص مصر يوجد فى القسطنطينية"[٨].

ولكن، هل كان بمقدور تركيا أن تنسى ذكرياتها القريبة وتساعد مصر فى الخروج من مشكلاتها وأن تصبح حليفتها الطبيعية ؟ وحتى إذا أرادت ذلك، فإن القوى الحامية - مع فرنسا وإنجلترا - كانت متربصة لمنع حدوث أى تضامن حقيقى أو أن يسود استقلال حقيقى فى علاقات مصر بتركيا. لقد كان البلدان يريدان تطبيق اتفاقية عام ١٨٤٠م تطبيقا دقيقا وصارما، وهى الاتفاقية التى حسمت مصير مصر ونظمت مستقبلها الدبلوماسى.

وفى إطار هذه المعاهدة، أراد عباس - مثلما أراد جده - أن يُنشئ "تضامنا" وثيقا مع تركيا وليس "تبعية" تامة لها. ولكن القوى الأجنبية كانت تخشى هذا التقارب، كما كانت تركيا - من جانبها - لا تفكر سوى فى إخضاع مصر إخضاعا تاماً لسلطتها وذلك بالمخالفة لبنود معاهدة سنة ١٨٤١م.

لقد كانت أوروبا تريد الاستفادة من تبعية مصر - خارجيا - ومن ضعفها السياسى لكى تستولى - لصالحها - على استقلال الولاية الداخلى بوسيلتين: إما بتشجيع تدخل القناصل فى شئون مصر الداخلية؛ وإما بتشجيع قيام "مجموعات مصالح" مختلفة تصبح مناطق نفوذ للإدارات الأجنبية على الأراضى المصرية.

وكانت تركيا وإنجلترا وفرنسا على رأس مَنْ طبقوا هذه السياسة: فتركيا حاولت الاستفادة من عدم شعبية عباس واستخدمت كل الوسائل لبسط يدها مباشرة على الإدارة المصرية؛ وأرادت إنجلترا - تحديدا - الحصول على احتكار "تجارة

الترانزيت". ومد خط سكة حديد في مصر؛ أما فرنسا, فقد سعت لتنفيذ "مشروع قناة السويس"، وهيمنة العنصر الفرنسي على البلاد .

وأراد عباس – بأي ثمن – تجنب سقوط الإدارة المصرية في فخ الرهونات الضارة بمستقبلها. ولكن خاب مسعاه بسبب اتفاق القناصل على موضوعيّ دعاوى التعويضات, والامتيازات المجحفة بحق مصر. ولكن على العكس مما سبق فإن القناصل شجعوا فكرته – إلى حد ما – فيما يتعلق بالسياسة العامة التي تنادي بأن تصدر التعليمات والأوامر من الحكومة مباشرة – وليس من القناصل – بسبب التنافس الطبيعي بين الدول الأوروبية وبعضها البعض.

إن سياسة "التفاهم" مع تركيا قد طبقت منذ سنة ١٨٤٩م ولكنها لم تساند موقف عباس – أبدا – في مواجهة "ممثلي القوى الأجنبية الذين يهيمنون على كل تصرفات الحكومة". وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرك عباس أن الباب العالي مستمر في اتباع سياسة إضعاف مصر. وذكر المسيو بينيديتي بحق: "إن الباب العالي وعباس سيندمان – فيما بعد – لأنهما لم يستفيدا من أفضل جزء من التفاهم الذي يوحدهما اليوم"[٩].

ولم يفكر الباب العالي إلا في الاستفادة من الاتهامات التي وجهها أرتين بك (وسامي باشا وكل الأعيان المصريين اللاجئين في الأستانة) ضد سياسة عباس الاستبدادية الرجعية. وحاول الباب العالي تغيير الوالي بأخر والاستيلاء على الشئون الإدارية والقضائية والسياسية في مصر. ومنذ عام ١٨٥٠م، حاولت تركيا فرض "التنظيمات" [٣] – أو "ميثاق الإصلاحات" – الصادرة في ١٨٣٨م – على مصر بحجة أن معاهدة سنة ١٨٤١م تشترط تطبيق القوانين التركية في جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. وساند سفيرا إنجلترا وفرنسا – في الأستانة –

---

(٣) "**التنظيمات**": مجموعة من التشريعات أدخلها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) والسلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١) لإصلاح مؤسسات الدولة العثمانية وتحديثها **[المترجم]**.

وجهة النظر العثمانية فى بادئ الأمر. ولكن وجهة النظر المصرية هى التى رجحت فى النهاية.

وكانت وجهة نظر مصر تقول بأن هذا الشرط قد تم تعديله – صراحة- عن طريق مادة تنص على أن "تطبيق القوانين يجب أن يتناسب مع ظروف وأحوال البلد"؛ وبالتالى، فإن تطبيق "التنظيمات" على مصر يعني – في الواقع – إلغاء استقلالها الذاتى الداخلى الذى تضمنه معاهدة ١٨٤١. فمثلاً، جاء فى المادة السادسة من الفصل السادس "للتنظيمات" ما يلى: "لكل إقليم حكومة تتكون من ثلاث سُلطات منفصلة عن بعضها: السلطة القضائية والسُلطة الأدارية والسُلطة الضريبية. وكلها تتبع الباب العالى".

وبالطبع، فإن مهام الوالى ستندرج ضمن أعمال السلطة الإدارية، وموارد البلاد المالية ستسند إلى "الدفتردار" – وهو موظف تابع للباب العالى – وهكذا ينتهى أمر الحكم الوراثى فى مصر. ولكن عباس لم يكن يرغب فى أن يتحول إلى "مجرد باشا يحكم ولاية مثل ولاية الروملى أو ولاية دمشق". ولذلك، فإنه قاوم هذه المحاولة الجريئة التى حاولت تركيا فرضها عليه، بل ونصح تركيا بالاهتمام بولاية بغداد، وبإعادة النظام – أولاً – إلى ولاياتها المنهارة.

وفى الواقع، فإن الوالى قد تصرَّف بمهارة شديدة عندما اعتبر نفسه مدافعا عن الاستقلال الذاتى لمصر ضد تعديات تركيا. وأعلن للقنصل الإنجليزى – المستر موراى (Murray) – أن "معاهدة سنة ١٨٤٠م – التى وقعت عليها القوى الأوروبية – ستصبح مجرد قطعة من الورق فيما يتعلق بحقوقه الوراثية"(١٠).

ولكن مع هذا الرأى الرسمى، كان هناك أيضا "الرأى المصرى" الذى يمثله الناطقون باسمه فى الآستانة: فعباس كان قد أثار غضب جميع الطبقات فى مصر بتطبيقه للوسائل الاستبدادية مثل نفى جميع الأعيان إلى السودان وتركيا، ونزع سلاح السكان، واضطهاد الأفكار التحررية.

وإزاء هذا الحكم المتعسف وانعدام الأمان - اللذان خيما على حياة المصريين وثرواتهم – تصور المصريون أنهم يستطيعون الاحتماء بقوة السلطان: فالوالى هو مجرد مندوب عنه. ولكنهم عندما لجئوا لتركيا – لكى تُصلح من سياسة عباس – فإنهم لم يقصدوا قط التضحية بحقوق مصر الدائمة. ولهذا السبب، عندما طلب السلطان من عباس تطبيق "التنظيمات"، فإنه – فى الواقع – كان يريد التمويه على هدفه الأساسي ألا وهو: تحجيم مصر وتحويلها إلى مجرد ولاية عثمانية مثل غيرها. وكان أول بند من بنود "التنظيمات" طلب السلطان تنفيذه هو الانفراد بحق "القصاص" الذى ينزع من حكام الولايات الحق فى الحكم بالإعدام ويجعله حكرا على السلطان فقط. وأراد عباس الاستمرار فى استخدام هذا الحق مثل من سبقوه نظرا لأن السلطان قد أوكل هذا الحق إليه.

كما أراد عباس – أيضا – منع الباب العالى من تنفيذ تهديداته، فسعى – منذ سنة ١٨٥١ – لكسب تأييد إنجلترا له: فوعدها بتفضيل مصالحها فى مصر عن غيرها من الدول؛ ومن ثم، بدأت الصحافة الإنجليزية واللورد پالمرستون [٤] والقنصل موراى بتوجيه اللوم لمطالب الباب العالى المُبالغ فيها. وفى الوقت نفسه، أخذوا يُهنئون عباس لمنحه إنجلترا امتياز مد خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية. وهذا الامتياز هو ثمن التحالف مع إنجلترا حسبما نصح نوبار سكرتير الوالى ورجل الدولة المُقبل.

ولابد من دراسة هذا التحالف المؤقت في ضوء السياسة العامة التى انتهجتها مصر وإنجلترا وفرنسا، خصوصا أن مصالح كل دولة كانت مُتعارضة مع مصالح الدولتَينْ الأخريين نظرا لوجود عداوات قديمة بينها كلها. لقد كان الهدف الفورى

---

(٤) پالمرستون (Palmerstone): سياسى بريطانى من المحافظين: كان وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء من سنة١٨٥٥حتى سنة ١٨٦٥م. تصدى لسياسات فرنسا وروسيا وعمل على إفشالها (المترجم).

والمباشر لعباس هو التخلص من المشاكل الهائلة والمتعددة التى أثقلت بها تركيا والدول الأوروبية استقلاله الداخلي.

ولكن الهدف العام والدائم لسياسته كان لا يقتصر فقط على تغيير "قانون وراثة الحكم" لصالح ابنه، أو الحصول على لقب "العزيز" (أو "الملك")[١١]، بل كان يهدف أيضا للاستفادة من الحرب التركية/ الروسية (التي كانت تهدد فتح موضوع وراثة العرش في تركيا) لإقامة دولة عظمى مستقلة – كما فعل جده – أو إقامة إمبراطورية إسلامية عظمى. وبالفعل، طلب عباس من الباب العالى منحه "جبل شَمَّر" – في شبه الجزيرة العربية – الذى يقع على طريق الحج بين بغداد ومكة والذى تقدسه القبائل العربية.

وبالإضافة إلى هذا الطلب، درس عباس – بدقة – الموارد الاقتصادية لباشوية (ولاية) بغداد، وطلب – أيضا – من الباب العالى أن يمنحها له مقابل زيادة مقدار الجزية السنوية زيادة كبيرة[١٢].

ولتنفيذ هذه السياسة الطموحة، كان يجب على عباس أن يفعل مثلما فعل جده، أى أن يحظى بموافقة إنجلترا. ولكن الحكومة الإنجليزية لم تلتبس الأمور عليها بخصوص طبيعة هذه السياسة: فهدف إنجلترا العاجل كان خلق مصالح لها في مصر، وتمهيد الأوضاع تحسبا للمستقبل؛ ولكن هدفها العام والدائم كان انتظار تداعي الأحداث لغزو مصر (كان لفرنسا هدف مماثل منذ سنة ١٨٤١م).

وكانت كلاًّ من القوتين تزعم – بحق – أنها تريد منع منافستها من أن تسبقها في بلد تعتبره ضمن مناطق نفوذها, وكانت مصر قد فقدت نفوذها وقوتها السابقين، ولم يعد بمقدورها – منذ سنة ١٨٤١م – أن تكون نقطة ارتكاز كدولة "حليفة" أو "صديقة" لأية دولة فى البحر المتوسط أو أفريقيا؛ ولكن، كان من الممكن استخدامها كقاعدة بصفتها "محمية" أو "مستعمرة" تخدم إمبراطورية جديدة تنشئها إنجلترا أو فرنسا في أفريقيا. وكانت فكرة اختراق أفريقيا قد بدأت تظهر، وكان

احتلال مصر هو أول مرحلة لتحقيق هذه السياسة فى المجال الفسيح والجديد المفتوح أمام النشاط الأوروبى.

إن مقولة نابوليون الشهيرة "سياسة كل الدول تكمن فى جغرافيتها" تنطبق بالضبط على مصر التى تسيطر بموقعها الرائع على البحر المتوسط والبحر الأحمر والنيل؛ كما أن ضعفها أو قوتها يثيران طمع الأمم المجاورة فيها ويفسران كل تاريخها. ومنذ سنة ١٧٩٥م، عاش شخص إيطالى فى مصر، وكانت ميوله الإنجليزية معروفة، وكان يُدعى "ألليز بوتشيانتى" (Allys Bucianti). وبتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م، وجه هذا الشخص "مذكرة" إلى اللورد پالمرستون بخصوص زراعة القطن فى مصر وفى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه "المذكرة" غريبة للغاية لأن نتائجها السياسية تقترح احتلال إنجلترا لمصر والسودان[١٣].

وفى الحقيقة، فإن موضوع احتلال إنجلترا لوادى النيل كان قد سبق طرحه فى إنجلترا: ففى نهاية عام ١٨٤٩م سرت إشاعة قوية بأن إنجلترا قد غزت مصر بالفعل. وفى بداية سنة ١٨٥٠، أنشأ عباس مركزا عسكريا مصريا – لأول مرة – فى "الطور"، فى شبه جزيرة سيناء، شمال البحر الأحمر. وكان وكيل إنجلترا وقنصلها العام قد سبق وأن زار منطقة "الطور" – فى السنة السابقة – وأقام فيها لمدة شهرين ومعه بعض الضباط الإنجليز، ويقال إنه سعى لإنشاء علاقات ودية مع بدو هذه المنطقة.

وعندما شَغَلَت حكومة مصر منطقة "الطور"، يبدو أنها كانت تريد تنبيه الإنجليز لحدودها الشرقية. كما كان لهذا المشروع صلة بخطة "تجارة الترانزيت" عَبْر مصر: فمنذ سنة ١٨٤٨م، لم يكف القنصل موراى عن الإلحاح على عباس لمد خط سكة حديد من القاهرة إلى السويس أو الإسكندرية وذلك بناءً على تعليمات پالمرستون؛ ولكن الوالى رفض باستمرار منح الأجانب امتيازا من هذا النوع، وشجعته فرنسا على مقاومة هذا المشروع.

ولكن، فى سنة ١٨٥٠م، وجد الوالى نفسه وحيدا أمام ثلاث قوى: تركيا، (التى كانت تسعى لكى تسلب منه الامتيازات الوراثية المكتسبة فى سنة ١٨٤١م)؛ وإنجلترا وفرنسا، اللتان كان سفيريهما فى الأستانة ("كاننج" و"أوبيك") يساندان سياسة تركيا المعادية لمصر.

ولذلك، كان على عباس أن يحاول كسب صداقة إنجلترا لكى يمنع تطبيق "التنظيمات" حرفيا فى مصر أو أن يُدخل عليها تعديلات فى مصر، وأيضا لكى يحقق طموحاته بمساعدتها. ولم تترك إنجلترا هذه الفرصة دون الاستفادة منها: فحصلت على امتياز مد خط سكة حديد من القاهرة إلى الإسكندرية مما أثار غضب تركيا وفرنسا.

وتناقش قنصل فرنسا مع أحد المصريين بخصوص هذا الامتياز، وعلق عليه قائلاً عليه: "انتبه !! من المؤكد أن الباشا يعتقد الآن أنه ترك إصبعه الصغير – فقط – فى عجلة تروس، وأنه يستطيع سحبه وقتما يشاء بحرية إذا شعر بزيادة الضغط عليه. حسن !! إنه يخدع نفسه: لقد وضع إصبعه الصغير فى عَجَلَة ستلتهم إصبعه، ثم يده، وبعدها ذراعه؛ وبعد ذلك ستجذب جسمه كله وتحطمه بلا رحمة"(١٤).

لقد كان تنبؤ القنصل الفرنسى صحيحا. ولكن كيف كان الوالى يستطيع تفادى عَجَلَة التروس هذه التى كان يجدها فى كل مكان وفى علاقاته بالقوى العظمى وممثليها فى مصر؟

ورغما عن معارضة تركيا وفرنسا، فقد تمسك عباس – بعناد – بالتحالف مع إنجلترا التى حاولت بجد تأجيل تطبيق "التنظيمات" فى مصر، أو تعديلها على الأقل. ونجحت هذه المحاولة، ولكن إنجلترا لم تكن لديها "أية رغبة فى استقلال مصر عن الباب العالى"(١٥).

وفى الواقع، فإن تطبيق "التنظيمات" – إجمالاً – فى مصر قد تأجل إلا فيما يتعلق ببند تطبيق "القصاص". وفى ١٨٥٢م، بعث الباب العالى ديبلوماسيا بارعا (هو فؤاد أفندى) لكى يتوصل إلى اتفاق مع عباس حول هذا الموضوع. وبعد مفاوضات طويلة، تم الاتفاق على أن يمارس الوالى الحق فى إصدار الحكم بالإعدام – لمدة سبع سنوات – بدون طلب التصديق المسبق عليه من الباب العالى بل يكتفى بإخطاره بعد صدور الحكم.

إن هذا الحق الذى منحه السلطان لعباس كان محاطا بالضمانات، وتم الاتفاق على إنشاء "مجلس عال" لدراسة قضايا المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام قبل تنفيذ العقوبة فيهم، والتزم عباس تماما بهذا الاتفاق. وذكر القنصل بروس (Bruce) عن هذا المجلس ما يلى: "ربما كان وجوده قد أسهم – إلى حد كبير – فى اختفاء عقوبة الإعدام تماما طوال عهده"[١٦].

وبفضل مساندة إنجلترا، احتفظ عباس بحق إصدار أحكام الإعدام. ولكن الحقيقة تثبت أن مطالبة تركيا بالحد من تطبيق هذا الحق تحسب لصالح قضية العدل والحرية فى مصر لأنها وضعت قيودا على تصرفات الاستبداد الداخلى.

ومن الخطأ تصور أن عباس قد اطمأن لهذا التحالف المؤقت مع إنجلترا لأنه كان يرتاب فيها دائما مثل جده؛ فبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلى: "إن عباس باشا ينتظر دائما وقوع أحداث غير متوقعة أو كوارث مباغتة: فذات يوم سيطرت عليه فكرة ثابتة بأن إنجلترا ستحتل مصر مما أرق مضجعه، وقال لندمائه: إن الأزمة الحالية ستكون بمثابة كارثة على تركيا، ولن يستطيع السلطان أن يبقى فى الأستانة بعد تحرير المسيحيين من سلطته. ومن يدرى؟ فالقوى التى تحمينا الآن لهدف محدد ستتقاسم نهش بقايانا"[١٧].

ومن المؤكد أن عباس كان لديه نفاذ بصيرة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ولكن سياسته الداخلية كانت على العكس: ضعيفة ومتفسخة ورجعية. ولا يستطيع

أحد إنكار أنه حد من هجرة الأوروبيين إلى مصر، وأنهم انتظروا موته لكى يتدفقوا عليها؛ ورفض كذلك مشروع قناة السويس الذى عرضه عليه دى ليسيبس وغيره من المشاريع الأوروبية وبذلك يكون عباس قد منع الانتشار الكثيف لرؤوس الأموال الأجنبية – المندمجة مع المصالح الأجنبية – وأوقف توغلها فى مصر.

ولكن الجانب المدمر فى سياسته كان هو الأكثر وضوحا: فلقد دمر عباس المؤسسات التى أقامها جده، واضطهد الرجال المرموقين باستمرار. إن شيوع عمليات النفى والاعتقال والمراقبة البوليسية قد سمّم مناخ البلاد وأثر سلبيا على جميع تصرفات وأفعال المصريين.

لقد تربى عباس فى الحرملك، ولم يتلق أية تربية أوروبية حديثة، ولم تكن لديه أية موهبة عظيمة أو ملكة طبيعية من تلك التى كونت عبقرية محمد على وإبراهيم: فلم يقدر إلا على إيقاف المشروع الحضارى التقدمى الذى بدأه جده، وأثار الغضب والفوضى فى كل مكان. إن عملية اغتياله أو موته المفاجئ– فى قصره ببنها يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٥٤م – قد خلصت مصر من حاكم كتم أنفاسها طوال عهده بعدما كانت قد بدأت تتنفس وتعيش فترة مجيدة فى عهد سلفه العظيم.

هوامش الفصـــــــل الأول

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 21. Le Caire, le 5 juin 1849.

(2) Ibid. Annexe à la dépêche d' Alexandrie F.O. 30, 5 décembre 1849.

(٣) ذكر جون نينيه (John Ninet) فى كتابه *"Au pays des Khédives"* المعلومات التالية عن روسيتى (Rossetti): "إن الكوماندور أ. دى روسيتى – القنصل العمومى لتوسكانيا فى مصر فى عهد محمد على – زميل دراسة قديم فى ثانوية Pio Nino ، وهو من أكثر الشخصيات حبا لاقتناء الأشياء الغريبة المجلوبة من البلاد البعيدة. وأقام روسيتى فى الأسكندرية حيث تولى مهام وظيفته الدبلوماسية وأدار أيضا وكالة تجارية مهمة، وحظى بالحماية المطلقة من باشا مصر. وبدون شك، فقد كان قنصل توسكانيا العمومى أكثر القناصل انشغالاً بعمله لأن عدد رعايا جراندوق توسكانيا – المقيمين فى مصر – كانوا أكثر رعايا دول شبه جزيرة إيطاليا عدداً (لكنهم لم يكونوا أفضلهم).

ومن المفيد أن نذكر أنه – فى تلك الفترة – ازدهرت فى بلاد الشرق عمليات التلاعب التى مارستها القنصليات الأوروبية. ونتيجة لهذا التلاعب، كان رعايا عثمانيون – من اليهود والمسيحيين فقط – يستيقظون ذات صباح ليجدوا أنفسهم تحت "حماية" إحدى الدول الغربية وأحياناً من "رعاياها". وكان ذلك يُخالف الاتفاقيات الدولية. واشتهرت قنصلية توسكانيا بممارسة هذا النوع من التجارة السرية على أوسع نطاق، أى: بيع جوازات السفر بسعر غال".

(4) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 24. Le Caire, le 12 mars 1852.

(5) Ibid.. Alexandrie, 15 décembre 1852.

(6) Ibid. Le Caire, le 5 mars 1849.

(7) Ibid. Vol. 21, Le Caire, le 5 mars 1849.

ويذكر الكولونيل ب. ج. الجود (P.G Elgood) هذا التصريح نفسه – بصيغة أخرى– في كتابه:

The Transit of Egypt, P. 55.

(8) *Archives françaises*. Ibid. Le Caire, le 17 avril 1849.

(9) Ibid. Le Caire, le 18 avril 1849.

(10) *Archives anglaises*, F.O. 78, Vol. 916. Le Caire,

من Murray إلى Canning le 24 avril 1852

(11) Ibid. Vol. 1036 Le Caire, le 2 août 1854.

(12) Ibid. Le Caire, le 13 août 1854.

(13) Ibid. Vol. 969.

وهى مذكرة مكتوبة فى الإسكندرية بتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م قدمها آلليز بوتشيانتى (Allys Bucianti)، ٥٩ سنة ومقيم فى مصر.

(14) Ibid. Vol. 875.

وهى مقتطفات من رسالة آركيل نوبار، مكتوبة فى الإسكندرية بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٥١م، وموجهة إلى السكرتير الخاص لصاحب السمو فى القاهرة، يذكر فيها حديثه مع قنصل فرنسا.

(15) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte, Vol. 24.

وهى جزء من برقية أرسلها اللورد وولمسبورى (Walmesbury) إلى اللورد كوولى (Cowley) - سفير إنجلترا فى باريس - بتاريخ ١٦ أبريل ١٨٥٢م.

(16) *Archives anglaises*, F.O. Vol. 1222. Alexandrie, le 17 avril 1856 (Fo. 14).

(17) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Vol. 25. Le Caire, le 13 mars 1854.

* * *

الفصل الثانى
الغزو الدبلوماسى والقنصلى لمصر
(١٨٥٤ - ١٨٦٣)

١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.

٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.

٣- المشروع الإنجليزى لإنشاء محكمة دولية لنزع اختصاص قضايا التعويض من يد العمل الدبلوماسى والقنصلى.

٤- ملاحظات عامة على الأوربيين الموجودين فى مصر [١].

---

(١) هكذا سَجَّل المؤلف محتويات هذا الفصل (فى أربعة عناوين فرعية فقط)، لكنه أضاف عنوانا فرعيا خامسا (لم يذكره هنا ولا فى الفهرس العام للكتاب)، وغير الترتيب والعنوان الفرعى الثالث؛ وعند الترجمة، فضلنا وضع ترتيب العناوين الفرعية كما جاءت فى نص الكتاب على النحو التالى:

١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.

٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.

٣- أوروبا و"النابابات".

٤- مشروع إنجلترا النبيل.

٥- ملاحظات عامة على الأوروبيين الموجودين فى مصر [المترجم].

الغزو الدبلوماسى والقنصلى لمصر
(١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد وفاة عباس، تنفست مصر الصعداء كما لو كانت قد استيقظت من كابوس: فبعد والٍ مستبد وشكاك، تولى الحكم والٍ مستنير ومتحرر أراد أن يستكمل مشروع محمد على الذى أوقفه عباس بفظاظة.

والوالى الجديد - محمد سعيد باشا - وُلد سنة ١٨٢٢م بعد عباس بتسع سنوات، وتولى الحكم من سنة ١٨٥٤م حتى سنة ١٨٦٣. وتربى محمد سعيد فى مصر تحت إشراف مُستشرق فرنسى عظيم، هو المسيو كونيج (Koenig): فتَشَرَّب الولع بالحضارة الغربية مبكرا وأصبح مؤيدا متحمسا لها. وأراد والده - محمد على باشا - أن يوجهه لدراسة العلوم البحرية، فتولى مدرس فرنسى آخر (هو الضابط البحرى هوسار Houssart الذى كان قائد بارجة) تدريسه الرياضيات والملاحة البحرية.

وعلى ظهر السفينة، أحاطه مدرسه بأطفال من نفس سنه اختارهم كلهم من أبناء الشعب المصرى، وكان سعيد يتناول طعامه معهم ويتربى مثلهم. ومن هذه التربية التى تلقاها فى طفولته، احتفظ سعيد طوال حياته بحب الشعب المصرى وعامله معاملة إنسانية طوال فترة حكمه.

وإذا كان أخوه إبراهيم باشا - بطل معركتى "نزيب" [٢] و"قونية" [٣] - هو صديق الجندى، فإن سعيد كان صديق الجندى والفلاح معا. لقد كان سعيد وطنياً

---

(٢) "نزيب" (أو "نصيبين"): مدينة تركية تقع على بُعد ٩٠ فرسخا من الأستانة. انتصر فيها الجيش المصرى انتصارا ساحقا على القوات العثمانية يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ [المترجم].

(٣) "قونية": مدينة تركية فى هضبة الأناضول. فى هذه الموقعة، سحق الجيش المصرى الجيش العثمانى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ [المترجم].

بحق، أراد رفع شأن بلده – مصر – وعظمتها. ولكن هذه الصفات العظيمة شابتها عيوب خطيرة لازمت طبيعته الخجولة والرخوة، الاستبدادية والمتقلبة، المتعطشة للمرح وللأشياء الغريبة والمبتذلة، النشطة واللامبالية. إنها شخصية وُجدت لكى تجذب المغامرين الأوروبيين وتفتح لهم أبواب الدلتا على مصراعيها لكى ينتشروا فيها بعدما أغلقها عباس تماما فى وجوههم.

ووصفه إدمون آبو (Edmond About) على النحو التالى: "إنه مثل جارجانتوا[٤]: فهو عملاق طيب القلب؛ محب للحياة، مرح ويحب المزاح؛ يحب الشراب بدرجة مدهشة، وحجم يده يسمح له بضرب فيل، ووجهه عريض ومتورد يشع بالطيبة والصراحة والكرم والشجاعة. ولكن كل هذه الصفات الحميدة يلوثها التهكم واحتقار البشر وعدم احترام أى شخص بقدر كاف حتى نفسه".

وفى الواقع، لم تكن الشجاعة هى التى تميز سعيد، بل إن العكس هو الصحيح: فجبنه المرتبط بأخلاقه المنحلة قلل من هيبته فى نظر رعيته ولدى قناصل الدول وفى الخارج.

ooooo

أولاً: مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد:

كانت مصر فى حاجة ليد صارمة ونشطة؛ لكى تقودها فى سبيل التطور الاجتماعى والسياسى، وفى الوقت نفسه، تتصدى لاجتياح الدبلوماسية الفرنسية والإنجليزية.

---

(٤) Gargantua : عملاق بطل رواية ساخرة كتبها رابليه (فى سنة ١٥٣٤م)، وهو يمثل نموذج المذهب "الإنسانى" (l' Humanisme) فى القرن السادس عشر – فى فرنسا – الذى نادى به رابليه (Rabelais) (١٤٨٣ – ١٥٥٣م) [المترجم].

ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان نابوليون الثالث[٥] قد اقترح على إنجلترا خطة لتقسيم شمال أفريقيا: فتكون مصر من نصيب إنجلترا، وتستولى فرنسا على المغرب، وتترك طرابلس لمملكة سردينيا. ولكن بالمرستون عارض هذه الخطة.

وفى الأول من مارس سنة ١٨٥٦م، وجَّه رجل الدولة العجوز رسالة إلى اللورد كلاريندون – الذى كان وزيرا للخارجية – يُعلن فيها الأسس الأخلاقية للإنسانية ووحدة الدولة العثمانية، وأنه لا يريد الاشتراك فى سياسة تهدف إلى تقسيم أفريقيا مثلما حدث فى بولندا.

إن هذه النزاهة التى أبداها بالمرستون لم تكن سوى خداع: فبصفته دبلوماسيا بارعا، أراد تجنب نتائج الإعلان – صراحة – عن وجود سياسة للتقسيم، وفضل استخدام تكتيك التدرُّج السلمي الهادئ لتحقيق هذا التقسيم تحت ستار الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضى العثمانية، والعظَمة الأخلاقية لاتحاد فرنسا وإنجلترا.

وبناءً على رأى بالمرستون، فإن هذا الاتحاد يجب أن يؤسس على مبدأ مقاومة أى هجوم غاشم، والدفاع عن الضعيف ضد القوى، والحفاظ على التوازن القائم – وقتذاك – بين القوى الأوروبية. لقد كان ذلك فى فترة "حرب القرم" التى اشتركت فيها روسيا وتركيا وفرنسا وإنجلترا وسردينيا، وقدمت مصر أسطولاً حربيا و ٣٠ ألف رجل ظهرت شجاعتهم فى الدفاع عن سيليسترا[٦].

---

(٥) نابوليون الثالث Napoleon III (١٨٠٨ - ١٨٧٣): "إمبراطور الفرنسيين" (١٨٥٢– ١٨٧٠) ابن أخ نابليون بونابرت. اشتهر بالذكاء والثقافة والعناد. أطلق على عهده "الإمبراطورية الثانية" [المترجم].

(٦) سيليسترا (Silistrie): مدينة فى بلغاريا على حدودها مع رومانيا. كانت بها قلعة مهمة فى أثناء الاحتلال التركي لها. هاجمها الروس عدة مرات فى القرن ١٩ [المترجم].

وكان مصير الدولة العثمانية – ومصر – معلقا على نتيجة هذه الحرب: فأخذ سعيد يزيد من عدد أفراد جيشه لكى لايؤخذ على حين غرة إذا حدثت تعقيدات فى الموقف. وعلى الرغم من نهاية الحرب، فإنه أدرك جيدا أن المشاكل لم تنته تماما، وكانت وجهة نظرة ثاقبة عندما تنبأ قائلاً: "إن المشكلة الحقيقية لن تبدأ إلا عندما يبدأ تطبيق الإجراءات التى سيفرضونها – بالتأكيد – على الباب العالى لصالح الشعوب المسيحية. وسينتهى أمر الأتراك إذا قدموا تنازلات حقيقية. ولتجنب إفساد كل شيء، فسيكون من الأفضل – من الآن فصاعدا – أن ينسحب الأتراك إلى آسيا، وأن يترك السلطان لحلفائه مهمة – أو بالأحرى مأزق – تنظيم الجزء الأوروبى من تركيا كما يشاءون"[1].

وحملت معاهدة باريس – الموقعة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦م – توقيعات الدول الخمس المتحاربة بالإضافة إلى النمسا وبروسيا. ونظرا لانسجام وضع هاتين الدولتين مع باقي دول أوروبا، كان لابد من حضورهما هذا الحدث الذى "سيضع ضمانات فعّالة ومتبادلة لاستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها".

وكما صرّح فريسينيه (Freycinet) [٧]، فإن مصر – منذ تلك اللحظة – أصبحت تخضع للضمان الجماعى للقوى الأوروبية. ومنذ ذلك التاريخ، وبناءً على المادة الثامنة لمعاهدة باريس، فإن مبدأ التحكيم الإجبارى امتد ليشمل كل المسائل التى قد تنشأ بسبب "المسألة الشرقية".

لقد سبق لمعاهدة لندن – سنة ١٨٤٠م – وأن ضمنت "استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها" ولكنها لم تمنع فصل الجزائر – وبلاد غيرها – عن الدولة العثمانية. وفى حقيقة الأمر، فإن مثل هذه الضمانات القانونية

---

(٧) "دى فريسينيه" (de Freycinet) (١٨٢٨ – ١٩٢٣) سياسى فرنسى أصبح رئيسا للوزراء وألف كتاب "ذكريات" [المترجم].

استخدمت لتنظيم "سياسة التقسيم"، وللحد من إمكانية حدوث صراع لا يحتمله التنافس الأوروبى على توزيع الأنصبة.

وفضلاً عن ذلك، فإن وجود "القانون الأوروبى العام" كان يُعتبر دليلاً على ظهور حضارة جديدة. وكان مطلوبا منه تغطية كل عمل من أعمال الغزو والتقسيم بقناع مقبول. وعندما يقع هذا الغزو أو التقسيم، كان مطلوبا من هذا "القانون" أن يضفى عليه أهدافا أخلاقية وإنسانية. إذن، فقد ظلت مصر هى هدف القوى الأوروبية لأن كثيرا من المصالح المهمة كانت تنجذب إليها.

وإلى أن يتم غزو مصر بقوة السلاح، سَعَت إنجلترا وفرنسا – ببطء وبالتدريج– إلى غزوها: أحياناً فى شكل "التدخل الدبلوماسى والقنصلى" (باستغلال نظام "الامتيازات الأجنبية"، وبدعمهما لرعايا الدول الأوروبية)، وأحيانا أخرى فى شكل "الاستيطان السلمى" (بواسطة المشاريع الأوروبية والشركات والبنوك والامتيازات من كل نوع)، وأخيرا فى شكل "نظام الرَهْن العقارى" (عن طريق نظام القروض المالية والحجز الإدارى).

وفى عَهدى محمد على وعباس، فَشَل نظام الغزو عن طريق "الرهن العقارى" لأن الوالِيَين تجنبا – بحرص – الحصول على أى قرض أجنبى.

وفيما يتعلق "بالغزو الاقتصادى"، فإن محمد على وعباس قَلَلا من خطورته بوضع "تجارة الترانزيت" والمصالح الأجنبية الأخرى فى يد السلطة المصرية، وبمعارضة تنفيذ "مشروع قناة السويس" فى ظل ظروف غير مناسبة لوضع البلاد.

وعندما منح عباس "امتياز مد خط السكة الحديد" من القاهرة للإسكندرية – الذى افتتح فى عهد سعيد سنة ١٨٥٦م – فإنه كان يستجيب لضرورة سياسية واقتصادية؛ كما أن الباب العالى كان قد اشترط – للموافقة على هذا المشروع – ما يلى: "ممنوع منعا باتا إنشاء شركة أجنبية لتنفيذ هذا الخط".

وأيضا، فإن "الغزو الدبلوماسي والقنصلي" قد حقق نجاحا محدودا لأن محمد علي دافع بشراسة عن سلطاته وامتيازاته ضد محاولات تَدَخُّل القناصل في شئون مصر الداخلية. أما عباس، فقد وضع عوائق تجارية أمام الأجانب في كل أرجاء مصر فمنع تَدَفُّق الهجرة الأوروبية إليها.

ولفهم مدى تدخل القناصل الأوروبيين في شئون مصر في عهد سعيد، علينا – أولا – إلقاء نظرة على إنجازاته الداخلية.

*****

ثانيا: نظرة على إنجازات سعيد الداخلية:

كانت كل إصلاحات سعيد تدل على تمتعه بعقلية ديموقراطية وشخصية تتصف بالكرم. لقد اتبع محمد علي سياسة " الاستبداد المستنير "؛ وبفضل حروبه وأعماله العظيمة واحتكاراته، استطاع أن يُسيطر على جميع موارد البلاد وأخضع الشعب للدولة وذلك لتحقيق الصالح العام في الحاضر والمستقبل.

وبعد عهد "الاستبداد المستنير"، احتاجت مصر "لنظام انتقالي" لا تسيطر فيه الدولة على كل شيء في البلد (كما حدث في عهد محمد علي والذي كان مناسبا في بداية فترة التطور فقط)، ولم تكن بحاجة لنظام "استبدادي" تام في بلد بدأ يعرف مبدأ النقد والمعارضة وبدأ يدرك قيمة نفسه (كما حدث في عهد عباس). وكذلك فإن النظام "الليبرالي" التام لم يكن يناسبها لأن أوروبا كانت تقف لها بالمرصاد (كما حَدَثَ في عهد سعيد).

ومنذ سنة ١٨٤٠م، أورثت الإدارة المصرية لخلفاء محمد علي مشكلة حساسة بسبب الوضع الخاص الذي خلقته الدبلوماسية الدولية في مصر، من جهة، وضرورة الانتقال من وضع "اجتماعي" – عفا عليه الزمن – إلى وضع اجتماعي جديد، من جهة أخرى، فكان لابد – باستمرار – من إدارة ومراقبة الحركة

الاجتماعية والسياسية الواسعة التى تتم، ومنع العناصر المختلفة التى تثير الاضطرابات والفوضى من التسلل إلى هذه الحركة.

وكانت هذه المهمة صعبة – إن لم تكن مستحيلة – بالنسبة لحاكم لم تكن لديه أية حرية للحركة لا فى الداخل ولا في الخارج. ولو حدثَ وارتكب هذا الحاكم – مهما بلغ من درجات الكمال – أيّة هفوة لا يمكن تجنبها فى إدارته، فسيكون ذلك بمثابة خراب للأسرة الحاكمة وللبلد على حدٍ سواء.

وفى الواقع، فإن الميثاق الذى فرضته القوى الأجنبية على مصر – فى سنة ١٨٤٠ – كان يُحدد بوضوح نظام تعامل وُضع خصيصا لــ "أرض الزاوية" كما أسماها هانوتو (Hanotaux) : لقد ضَمَنَت أوروبا بشكل جماعى الاستقلال الذاتى الداخلى لمصر تحت ضغط الأحداث بعدما انتزعت منها – فعليا (de Facto) – استقلالها الذى حصلت عليه بقوة السلاح. وفى الحقيقة، فإن بعض القوى الأوروبية كانت تراهن – منذ ذلك الوقت – على الضعفَ المحتمل لخلفاء محمد على لكى تضع مصر تحت وصايتها.

لقد حصلت مصر على أسرة حاكمة إلا أنها لم تحصل على حكام بنفس مستوى وضعها "الخاص" لدى أوروبا: ففى عهد محمد على، حظيت مصر – هذه القوة الشرقية والأفريقية – بفرصة نادرة ألا وهى الصداقة المتينة مع فرنسا. وبالتأكيد، فإن صداقة فرنسا كانت مفيدة وخصبة بالنسبة لمصر: فقادت فرنسا خطى مصر الأولى فى طريق التطور، وقامت بحمايته. ولكن بعد ذلك، لم يعُد بمقدور مصر الاعتماد على أية مساعدة من أية قوة أوروبية.

إن الخطر الخارجى – المتمثل فى غزو عسكرى أوروبى لأرض مصر – كان يجد ما يمنعه نظرا لتنافس القوى الأوروبية وصراعاتها مع بعضها؛ أما الخطر الداخلى – المتمثل فى التغلغل الأوروبى السلمى البطىء – فقد كان يمثل مشكلة فى غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لمصر.

وكان الدعم الخيِّر والمتعاطف – من أوروبا لمصر – يستطيع وحده تمهيد طريق التقدم الذى ستسير مصر فيه فى عهدَىّ سعيد وإسماعيل، ويخفف من النتائج المشئومة للأخطاء التى ارتكبها الواليان.

لقد كان سعيد صديقا مخلصا للتقدم، وكانت بعض إصلاحاته مناسبة تماما لوضع البلاد، وأصلحت بعض الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها إدارة محمد على التى كانت – بالتأكيد – عنيفة وثورية. ويتصف إنجاز سعيد بأنه كان يميل أكثر إلى "التطور" الذى تحتاجه البلاد بعد الهزّات الأولى التى تعرّضت لها؛ فمثلاً، فى موضوع تنظيم الخدمة العسكرية، أجرى الوالى تغييرا جذريا: فأصبح المصريون متساوين أمام القانون، ولم تعد هناك محاباة لأبناء مشايخ القرى، وألغى الاستغلال، ولم يَعُد هناك "تجييش" للشعب كله، وأصبح الاستدعاء يتم حسب الدور الذى فى دفاتر المواليد.

ولم يقتصر الأمر على الخدمة العسكرية: فمن المعروف أن إبراهيم باشا نجح فى جعل الجندى "وحدة" متحركة قادرة على القتال والانتصار، ولكنه فشل فى إقناع والده بأن يترقى الجندى المصرى إلى أعلى رتب الجيش على حساب العنصر التركى. وأراد سعيد تمصير الجيش تماماً: فألغى القواعد القديمة، وسمح بترقية الجنود المصريين – أبناء الشعب – من تحت السلاح إلى رُتب الضباط، فتكون بذلك عنصر من أبناء البلاد قادر على منافسة العنصر التركى فى قيادات الجيش العليا.

ويعطينا عرابى باشا – قائد ثورة سنة ١٨٨١م المقبلة – معلومات غريبة عن هذا الموضوع فى "ذكرياته": ففى فصل عنوانه "أجمل أيام حياتى"، يحكى عن سنواته الأولى فى الخدمة العسكرية – بين سنتى ١٨٥٤ و١٨٦٠م – عندما كان

مجرد جندى بسيط حتى ترقى وأصبح "بكباشى"[8] فيقول: "كنت موضع عطف المرحوم محمد سعيد ... وتعبيرا عن إعجابه بى أهدانى – فى أثناء رحلته إلى شبه الجزيرة العربية[2] كتابا باللغة العربية مطبوعا فى بيروت عنوانه "تاريخ نابوليون بونابرت"[3]. وبهذه المناسبة، حدثنى بمرارة عن السيولة التى استطاع بها الفرنسيون غزو مصر، وعن ضرورة حماية الوطن من الاحتلال الأجنبى. إن قراءة هذا الكتاب جعلتنى أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية فى مصر. ومنذ ذلك الحين، بدأت أهتم بتاريخ الشعوب الغربية.

"ثم زاد هذا الشعور أكثر عندما سمعت خُطبة ألقاها سعيد باشا بعد وليمة أقامها – فى ثكنات "قصر النيل" – للعلماء وأعضاء الأسرة المالكة وضباط الجيش وأعيان المملكة قال فيها: "يا أصدقائى، لقد فكَّرت فى أحوال هذا الشعب المصرى الذى تَعرَّض للقهر والذل والعبودية – طوال تاريخه – على يد كل شعوب الأرض: الرعاة [9] والآشوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان. ولم تنته آلامه عند هذا الحد، فبعد ظهور الإسلام، احتل مصر: الأمويون والعباسيون والفاطميون والأكراد والشركس والأتراك وفرنسيو بونابرت.

"ولهذا السبب، وبصفتى مصريا، فإننى أعتقد أنه من واجبى العمل على تربية هذا الشعب وأن أجعله قادرا على منافسة الأجانب، لقد قررتُ تنفيذ هذه الفكرة".

---

(٨) "بكباشى" رتبة عسكرية تركية تعادل رتبة "مقدم" فى اللغة العربية و"ليفتنت – كولونيل" فى الفرنسية [المترجم].

(٩) "الرُعاة": هم "الهكسوس" أطلق المصريون القدماء عليهم اسم: "حقاو خاسوت" (أى "حكام البلاد الأجنبية") وهم أول مَنْ احتل شمال مصر ووسطها فى تاريخها الطويل بين سنتى ١٧٨٥ و ١٥٨٠ق.م، طردهم أحمس نهائيا من مصر فى سنة ١٥٨٠ق.م [المترجم].

ثم يعلق عرابى بقوله: "بعد هذه الخطبة، خرج الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون. لكن المصريين – على العكس – خرجوا مشبعين بالفرحة والأمل. أما عني شخصيا، فأعتقد أن هذه الخطبة كانت أول لبنة فى صرح "مبدأ مصر للمصريين" وأن محمد سعيد يمكن اعتباره – بحق – باعث النهضة القومية".

لقد ألقى سعيد هذه الخطبة يوم ١٩ نوفمبر ١٨٥٩م – فى أثناء الحرب الفرنسية/ النمساوية – وكان قد جَهَّز جيشا قوامه ٣٥ ألف جندى، فأراد الاستفادة من الحرب الناشبة فى أوروبا لإعلان استقلاله، وكان لدى كل خلفاء محمد على هذه الرغبة ولكن لم يكن لدى أى منهم – باستثناء إبراهيم باشا – الشجاعة الكافية لكى يجرؤ على رفض تبعية مصر للباب العالى فى مواجهة أوروبا.

ومنذ أن اعتلى سعيد ولاية مصر، اهتم بالشعور الوطنى للجيش بل وشَجَّع الأُدباء على نظم أناشيد وطنية له، وهذا شيء غريب للغاية. ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة، بدأت كلمتا: "الوطن" و"الأمة" تدخلان قاموس الأدب المتداول.

ولسوء الحظ، فإن شخصية سعيد لم تكن متوازنة: ففيها تتجاور العظمة مع الابتذال، ولكن هذا الحاكم النابه – الذى كان ذكاؤه يقوده إلى أعظم الأفكار – كان أيضاً طفلاً كبيرا متقلب المزاج ومهووس ومُصاب بالملل: فكان يحب كثيرا السفر بالقطارات البخارية، ويحب أن يلعب دور الجندى، ولذلك، كان دائم السفر من مدينة لأُخرى ومعه رؤساء الإدارات المدنية وجيشه – الذى عامله ببذخ – وأدى ذلك كله إلى شيوع الفوضى الاقتصادية والإدارية فى طول البلاد وعرضها.

وفى مجالَى الزراعة والتجارة، كان لإنجاز سعيد تأثيرا عميقا فى تحول البلاد: فاليه يرجع الفخر والفضل فى ظهور المُلكية [الزراعية] فى مصر. لقد كان محمد على هو الذى خلق الملكيات [الزراعية] الكبيرة: ففى اواخر سنوات حكمه، وزّع مساحات واسعة من الأراضى [الزراعية] على كبار رجال دولته. وكان يرى

أن هؤلاء الكبار لديهم الخبرة ورأس المال اللازمان لتطوير الزراعات وجنى أرباح طائلة منها. وكانت فكرته هذه تقف فى منتصف الطريق بين "نظام الاحتكار" – الذى تخلى عنه بعد عقد معاهدة السلام فى سنة ١٨٤٠ – وبين "نظام الملكيات [الزراعية] الصغيرة" الذى يجازف بوضع الأرض تحت رحمة الفلاح، ويجعل الفلاح تحت سطوة المرابى والتاجر الأجنبيين.

أما عباس، فقد ألغى الملكيات [الزراعية] الكبيرة ووزع مساحات صغيرة من الأراضى على الفلاحين ومنعهم من الإتجار بحرية مع التجار الأجانب.

وكان سعيد يُدرك جيدا أهمية الدور الذى تلعبه المِلكية [الزراعية] فى حياة الشعب: فقام بتوزيع الأرض – في كل قرية – على منْ يزرعونها، وسمح للفلاحين بحق نقل الملكية والتَمَلُّك. وفى الوقت نفسه، أسقط الضرائب المتأخرة والتى كانت تُقدَّر بمبالغ طائلة، وأصدر قرارا بتحصيل الضرائب نقدا وليس عينا، وأصلح الوعاء الضريبى ليتخلص من تعسف جباة الضرائب، وألغى كل الإجراءات الجائرة وكل الجمارك والمكوس الداخلية، وأزال جميع العوائق التى قد تعرقل تطور المعاملات التجارية.

وسُرعان ما نشطت التجارة فى الإسكندرية، وتكونَت الثروات [المالية] الكبيرة بسرعة: لقد كان عصر سعيد – بحق – هو "عصر الفلاح".

ولم يكن السودان بعيدا عن حركة الإصلاح التى تُعتبر بمثابة ثورة اقتصادية واجتماعية: ففى شهر يناير سنة ١٨٥٧م، قام سعيد برحلة إلى ربوع السودان وأصدر – هناك – القرارات المشهورة لتنظيم الإدارة فيه، فأقال الحكام الأتراك، واتخذ إجراءات تهدف إلى تفادى السودانيين الظلم لكى يستطيعوا أن يصلوا إلى قمة الرخاء بإبعاد الظلم وسوء استخدام السلطة عنهم، وألغى الرسوم العالية المفروضة على السواقى والأراضى، كما ألغى رسوم السُخرة وفوائد الديون المتأخرة وغيرها.

وفي مرسوم أصدره لحكام السودان الجدد، ذكر ما يلي: "ومما يدعم رخاء بلد ما هو بناء المنازل في المدن. ولكن يجب عليكم الانتباه إلى عدم البناء في عرض الشارع أو وجود بروز أو ارتداد كما يحدث حاليا، بل يجب أن تكون المنشآت على خط مستقيم... وعليكم بتشجيع السكان ليزرعوا الأشجار في الشوارع وعلى طول مجرى النيل".

وكان فرديناند دى ليسيبس موجودا في حاشية سعيد في أثناء تلك الزيارة فكتب ما يلي: "إن اللهجة السائدة في هذه التعليمات تذكرنا بالأوامر القديمة – التي كان يصدرها ملوكنا – والتقاليد الأبوية (البطريركية) الموجودة في التوراة".

لقد كانت هذه الإصلاحات التحررية مفيدة جدا لبلد مثل السودان – لأنه كان لا يزال بعيدا عن أطماع أوروبا – ولكنها لم تكن مفيدة بالقدر نفسه لمصر.

ثالثا: أوروبا و "النابابات"(١٠):

تسبَّب اعتلاء سعيد لعرش مصر في تدفق الأوروبيين عليها. وحدثت موجة هجرة – كانت في منتهى الخطورة على البلاد – نتيجةً لاستفادة التجار والمغامرين من فتح أبواب الحرية في الداخل. لقد تولى سعيد الحكم – بعد وفاة عباس – يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤م ودخل القاهرة يوم ٢٠ من الشهر نفسه. وفي يوم ١٢ أغسطس، أبحر إلى الأستانة وعاد منها يوم ١٥ سبتمبر ١٨٥٤م بعدما وزّع الإكراميات المعتادة(٤).

---

(١٠) "نابابات" (Nabab) كلمة هندية من أصل عربي ("نوّاب") وهو حاكم إقليمي من حكام الإمبراطورية المغولية في الهند. وتستخدم – مجازا – بمعنى "ثرى عظيم" أو "أمير" أو "شخص فاحش الثراء" وألف ألفونس دوديه (Alphonse Daudet) رواية عنوانها (Nabab) [المترجم].

ولأنه كان ثاقب الفكر، فقد كان عليه – بصفته والى مصر الجديد – أن يواجه فورا كل مظاهر مشكلة الهجرة الأوروبية الخطيرة وعلاقاتها بعملية "أوربة" مصر، تلك المشكلة التى طرحتها وفاة سلفه.

إن كرم سعيد المشهور وثروة مصر الخرافية جعلا من البلد مقصدا لكل المغامرين. وبتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلى: "إن المديرين والباحثين عن الذهب يتحركون باستمرار حول الوالى الجديد. وفور انتشار أول إشاعة بوفاة عباس باشا، هجم الكثيرون منهم بكثافة – من كل دول أوروبا – على مصر (كما لو كانت كاليفورنيا الجديدة)، وقدموا لسموه أكثر المشروعات غرابة وأكثر الخطط عبثية. وفى رأيى، أنه قد أخطأ عندما أضاع وقته الثمين فى دراستها. وأخشى أن يكون سعيد باشا مختلفا عن أخيه فى هذا المجال: فروحه للمغامرة مستعدة دائما لسماع وقبول كلمات الإغراء الرنانة التى يرددونها على مسامعه فى كل لحظة"(٥).

لقد كان المسيو ساباتييه على صواب: فالمغامرون أرادوا استغلال كرم الوالى فسعوا لكسب صداقته، وأقنعوه بأن إنشاء بلاط ضخم وإدخال رؤوس الأموال والمشاريع الأوروبية يجب أن يختص بها الحكم الحديث فى الشرق.

وغامر سعيد بالدخول فى مشروعات جديدة بلا رؤية وبدون دراسة وبدون تنظيم إدارته المالية: فخزانة الدولة كانت خاوية وكانت المتأخرات تزداد يوما بعد يوم.

وبالطبع، فقد كان من الصعب تنفيذ إصلاحات فى مصر بدون وجود الأوروبيين أو حتى مع وجودهم على حد سواء: فبدون الاستعانة بالوجود الأوروبى، لم تكن مصر الفتية تمتلك بعد أدواتها القومية من الرجال الأكفاء العارفين بكل فروع النشاط الإنسانى للحضارة الأوروبية. ومع الاستعانة بالأوروبيين، كان قناصل دولهم ينتحلون – بدون وجه حق – الامتيازات التى كان

يتمتع بها القناصل الرومان في الزمن القديم، ويساندون مواطنيهم ضد الدولة المصرية بالحق أو بالباطل.

وفي عهد محمد علي، كانت هذه المسألة أقل تعقيدا وصعوبة لأن الوالي كان ذا شخصية حازمة وقويا؛ وأيضا, كان عدد الأجانب - في مصر - محدودا للغاية؛ كما أن السفن البخارية والسكك الحديدية لم تكن قد خلقت - بعد - هذه الثورة في وسائل المواصلات التي شجعت فيما بعد التجار والباحثين عن الذهب.

وإذا كان يحق لنا أن نلوم سعيدًا لضعفه وكرمه المُبَالَغ فيهما - اللذين يصلان لدرجة الغباء والتخريب - تجاه الأجانب، فيجب علينا أيضا ألا ننسى أن الأجانب كانوا يحظون بتشجيع وحماية قناصل بلادهم الذين كانوا يشلون حركة السلطات المحلية لدرجة أنهم قد أصبحوا لعنة قاتلة أصيبت بها الحكومة المصرية.

وفي عهد سعيد، اشتهر قنصلان شهرة خاصة في مجال النصب، هما المستر دي ليون (de Léon) - قنصل الولايات المتحدة الأمريكية - والمسيو زيزينيا (Zizinia) قنصل بلجيكا - لأن سوء استخدامهما لسلطاتهما، بشكل مُخجل، قد تجاوز كل الحدود. لقد كان هذان القنصلان يدعمان قضايا المطالبة بالتعويضات التي يرفعها مواطنوا دولتيهما - ومن يتمتعون بحمايتهما - ضد الدولة المصرية ويقتسمان المكاسب معهم.

وبما أن مصر لم يكن بها سوى مواطن أمريكي واحد، فإن المستر دي ليون لم يتردد قط في إضفاء حماية دولته على لاجئين إيطاليين وبولنديين ورعايا مسيحيين تابعين للدولة العثمانية (مصريين وغيرهم)، مع أن الرعايا العثمانيين لا يجب أن يتمتعوا بأية حماية أجنبية حسبما جاء في الاتفاقيات[٦].

أما المسيو زيزينيا، فقد كان تاجرا ودبلوماسيا، ومواطنا يونانيا يتمتع بالحماية الفرنسية وقنصلا عموميا لبلجيكا، في وقت واحد. إن رجل الأعمال هذا، الذي يسكن الأسكندرية، قد حظي بحماية فائقة أسبغها عليه قنصلان في وقت

واحد: قنصل فرنسا وقنصل بلچيكا، أى أنه حظى بحماية نفسه بنفسه، فأعطاه هذا الوضع المميز قوة زائدة جعلت من واجبه أن يرفع قضية مطالبة بتعويض ضد الحكومة المصرية.

وكانت هذه القضية مبنية على طلب تعويض من نوع جديد: فلقد ادعى المسيو زيزينيا أن محمد على قد أعطاه "وعدا شفويا" بمنحه "امتياز خدمة تجارة الترانزيت" فى مصر. وبما أن هذا الوعد لم يتحقق، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع له تعويضا عن خسارته، أى مبلغ زهيد قدره ٣ ملايين جنيه!!!

وفى سنة ١٨٥٩م، طلب المسيو زيزينيا من الحكومة الفرنسية تدعيم مطالبته هذه، ودرس "قسم القضايا" – التابع للحكومة الفرنسية – هذه القضية ورفض مساندة رفع دعوى تعتمد – فقط – على مجرد وعد شفهى[٧]. ولكن زميله المسيو ساباتييه – قنصل فرنسا – كان يؤيده بحماس شديد: فمارس ضغطا شديدا على سعيد – الذى استفظع مضايقاته ومطالبته المستمرة – فاقترح عليه تسوية هذه القضية على أن تدفع الحكومة المصرية لزيزينيا مبلغ ٣٠ ألف جنيه على هيئة سندات على الخزانة المصرية.

ورفض المسيو زيزينيا هذا الحل لأنه كان يريد مغنما أكبر من ذلك المبلغ المقترح: فنجح – بمعاونة ساباتييه المستمرة له – فى أن يجعل سعيد يمنحه "امتياز جباية رسوم العبور" التى ستدفعها المراكب التى ستمر من هويس المحمودية الجديد والذى سيربط ترعة المحمودية بميناء الإسكندرية. وتم تقدير أن هذا الامتياز سيجلب مبلغ ٨ آلاف جنيه (أو ٢٠٠ ألف فرنك) سنويا. ومع ذلك، لم يتوقف زيزينيا عن رفع قضايا تعويض جديدة ضد الحكومة المصرية، ولم يتوقف ساباتييه عن مساندته واستغلال طيبة وكرم والى مصر.

ورأى المصريون أن هذه الحقوق تقع فى يد هذا الأجنبى فوجهوا تحذيرات عديدة للحكومة. وحينئذ، قرر الوالى استعادة ملكيته للأهوسة: فدفع للمسيو زيزينيا

– فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠م – تعويضا قدره ١٣٠ ألف جنيه، أى ما يساوى ٣ ملايين فرنك فرنسى[٨].

إن قنصل فرنسا يتحمل مسئولية خطيرة للغاية فى هذه العملية: فهو الذى دعم قضية تعويض – لم يسبق لها مثيل – مبنية على مجرد وعد شفهى مشكوك فى صحته، ألغاه حاكم توفى منذ ما يزيد عن العشر سنوات. هذه القضية لم تكن الوحيدة التى شارك فيها قنصل فرنسا فى مصر – المسيو ساباتييه – ولم يكن زيزينيا هو المستفيد الوحيد من صداقة هذا القنصل الذى شجّع المغامرين – على نطاق واسع – لتكوين ثرواتهم الهائلة التى تفوح منها رائحة الفساد.

ولكن ملك هذه الطغمة من الـ "Rasta" [١١] كان– بلا منازع – هو "برافاى" (Bravay) الذى كان بطل لرواية عنوانها "Nabab" [١٢] لقد كان برافاى من إقليم بروفانس وهو أحد الدهماء الذين يعيشون بلا أية أخلاق. وبفضل أحاديثه التى تختلط فيها الطرائف بالمجون، استطاع أن ينال إعجاب سعيد وأصبح من ندمائه. "لقد حطّ برافاى – فى ميناء الإسكندرية – وهو مفلس وبماض مشبوه، ولكنه استطاع أن يصبح نديما لسعيد باشا ومديرا لأعماله. وهكذا كوّن ثروة تزيد عن ٣٠ مليون فرنك مما سمح له بأن يصبح نائبا فى برلمان الإمبراطورية الثانية"[١٣] لقد كان هذا الشخص الأمى عبقريا فى الدسائس"[٩].

---

(١١) "Rasta" : اختصار لكلمة "rasta cuero" الإسبانية التـى تعنـى "وُصُـولى" أو "انتهازى". وتستخدم لوصف شخص غنى ومشبوه يعيش ببذخ – فى بلد غريب – ولا يُعرف له مورد رزق محدد [المترجم].

(١٢) راجع ملحوظة المترجم رقم [١٠] [المترجم].

(١٣) "الإمبراطورية الثانيـة" (Le Second Empire) اسم يطلق على نظام الحكم فـى فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢م حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠. اتسمت هـذه الفتـرة بازدهار اقتصادى فى جميع المجالات خصوصا فـى مجـالى التجـارة والبنـوك [المترجم].

ومع كل ما ذكرناه سلفا، فإن سعيد لم يكن غافلاً دائما عن عمليات الخداع التي يمارسها صديقه ضده – بمعاونة المسيو ساباتييه – والتي مكنته من أن ينتزع منه امتيازات كثيرة وتعويضات ضخمة: لقد منح سعيد صديقة امتياز لاستغلال منجم للكبريت في منطقة البحر الأحمر. لكن برافي وشركاؤه لم يمارسوا أي نشاط. وبعد فترة، أدرك الوالي الأهمية الفائقة لهذا المنجم، فاشتراه من صاحب الامتياز بحوالي مليون فرنك.

وبعد المسيو ساباتييه، شغل المسيو دي بوفال (de Beauval) منصب قنصل فرنسا في مصر، وذكر أن برافاي لم يغفر له (أي لدي بوفال) "أنه وقف في وجه ثروته وعارض خراب مصر عندما منعه من السيطرة على الوالي بواسطة القنصلية، ومنعه من السيطرة على القنصلية بواسطة الوالي"[١٠].

ولسوء الحظ، فإن القناصل الشرفاء كان ينتهي بهم الأمر – غالبا – إلى مسايرة التيار العام السائد في مصر والرضوخ لبعض التأثيرات التي تأتيهم من رؤسائهم الذين كانوا يدعمون ممارسات هؤلاء المغامرين: فغالبا ما كانت الحكومات تؤيد هؤلاء المغامرين – ومصالحهم المخزية – سرا وبدون علم القناصل، وكان القناصل يفعلون الشيء نفسه بدون علم حكوماتهم.

لقد ترك سعيد الجميع يستغلونه. وسنذكر فيما يلي عملية نصب نمطية توضح تماما نوعية العدالة التي مارسها القناصل في هذا العهد المتسيِّب: فبعد روسيتي وزيزينيا وبرفاي، يأتي في مقدمة المغامرين الكونت دي كاستيللاني (de Castellani). وكان هذا الكونت قد قام برحلة موليا العديد من رجال الصناعة الإيطاليين والفرنسيين لكي ينقل لصالحهم شرانق دود القز من الصين إلى أوروبا ووضع الكونت هذه الشرانق في ٣٨ صندوقا واتبع طريقتين لحفظها. وفي أثناء العودة، لاحظ أن الشرانق – المحفوظة بإحدى الطريقتين في ٢٨ صندوقا – قد أصابها التلف؛ فقرر أن يترك باقي الصناديق – وعددها عشرة – تنقل سرا ومباشرة

عبر الأراضي المصرية من السويس حتى الإسكندرية، ثم إلى إيطاليا حسب العادة، واحتفظ بحوزته بالثمانية وعشرين صندوقا التالفة.

ووصل الكونت إلى السويس يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٥٩م وأعلن أنه يريد فتح الصناديق لتهويتها قبل أن يتحرك للقاهرة ثم الإسكندرية. وهذا الطريق غير المباشر لم يكن هو الطريق المعتاد لإرسال البضائع من السويس إلى الإسكندرية ولكنه كان يخدم أغراضه. وفعلاً، عندما وصل إلى القاهرة، اتفق فورا مع بعض المحامين لرفع دعوى ضد الحكومة المصرية للمطالبة بتعويض قدره مليون فرنك مدعيا مسئوليتها عن إتلاف بضاعته بسبب تعطل قطار السويس عدة ساعات مما عرض البضاعة لحرارة الشمس فتلفت.

وفي يوم ٥ نوفمبر، وجه قنصل النمسا رسالة إلى الحكومة المصرية تساند دعوى التعويض التي رفعها مواطنه بحجة أنه مُطالب بسداد هذا المبلغ لموكليه خلال شهرين. وفي الوقت نفسه، تدخل الأرشيدوق ماكسيمليان لمؤازرة الكونت وطلب من سعيد "بتصلب عجيب"[11] دفع هذا التعويض.

ولكن الحكومة المصرية وجدَت – بالصدفة البحتة – وثيقة تدحض مزاعم الكونت ومنْ يدعمون موقفه: فعند وصوله إلى القاهرة، كان قد أعلن أن جميع الشرانق محفوظة في الثمانية وعشرين صندوقا التي رفع الدعوى بشأنها. وعندما سُئل عن محتوى العشرة صناديق الأخرى، أقسم بشرفه أنها كانت تحتوى على عينات من الشرانق مجهزة بشكل خاص للاستخدام في مختبر الدراسات الخاص به بل وأعلن استعداده لتأكيد ذلك بحلف اليمين.

ولحسن حظ الحكومة المصرية، فإنه قد نمى لعلمها أن جريدة La Nazione – التي تصدر في فلورنسا – قد عرضت، بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، منشورا دوريا يعلن فيه الكونت لموكليه عن وصول عشرة صناديق في أحسن حال.

وأجرى واحد من أشرف التجار (المستر ثوربورن Thurburn القنصل الإنجليزى السابق) تحريات أثبتت كذب الكونت. وظهرت نتيجة هذه التحريات فى تقرير قوى الحجة للغاية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٦١م. لكن المنشور والتقرير لم يستطيعا إثناء قنصل النمسا – شرايبنر(Schreiner) – ولا الأرشيدوق عن سلوكيهما المتصف بانعدام الذمّة، وهما اللذان جرؤا على اتهام الحكومة المصرية بالامتناع عن الحكم فى الدعوى المرفوعة ضدها.

ولكن ضعف سعيد كان بلا حدود: فبدلا من رفض دعوى الكونت كاستيلانى بلا قيد ولا شرط – بناءً على تقرير ثورنبرن – فإنه اكتفى بإرسال هذا التقرير إلى الإرشيدوق معلنا أنه يقْبل – مقدما – بحكمه: فحكم عليه الأرشيدوق بأن يُعوّض الكونت بمبلغ ٢٦ ألف جنيه (حوالى ٦٠٠ ألف فرنك حسب سعر تحويل العملة فى ذلك التاريخ)!!!

وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٦١م، كتب سعيد – من الإسكندرية – رسالة للأرشيدوق جاء فيها: "وفى مثل هذه الظروف، يا سيدى، فإن هذا الحكم بالتعويض الصادر من سموكم سيُضعف من إعجابى بكم، ويجعل منْ فى مصر يتجرأون علىّ إلخ إلخ...و لتجُنب هذه المشكلة، فإننى أقترح، يا سيدى، ما يلى: بدلا من دفع ٢٦ ألف جنيه للكونت كاستيلانى بصفة تعويض، فإننى مستعد لأن أدفع له مبلغا يقْبله الرأى العام المصرى، ولنتفق على أنه بمثابة تشجيع لمشاريع تربية دودة القز وإنتاج الحرير"[٢٢].

ويبدو أن سعيد قد استلهم هذا الحل التوفيقى من قنصل فرنسا – المسيو دى بوفال – الذى درسَ هذه المسألة وحكم برفض طلب التعويض. ومع ذلك، فإن هذا القنصل نفسه قد نصح الوالى بأن "يُهدى" للكونت مبلغ ١٥٠ ألف فرنك لتشجيعه على القيام برحلة علمية جديدة إلى الصين. ولكن سعيد امتعض من هذا الاقتراح، وأعلن أمام العديد من أفراد أسرته "كما ترون، فإنهم جميعا من الطينة

نفسيا: لقد اتفق ساباتييه وبيكلار (Béclard) وبوفال جميعا على تدمير الحكومة المصرية" (١٣).

وكان يجب على سعيد ألا يلومَنْ إلا نفسه: فالقوة التي يستمدها من الحق كانت تجعله مستغنيا تماما عن اللجوء إلى قنصل فرنسا أو لأرشيدوق النمسا (الذى لا يجب أن يكون خصما وحكما فى الوقت نفسه) أو لتركيا.

وأمام الرفض العنيد الذى أبداه الأرشيدوق، تصوَّر سعيد أنه بمقدوره اللجوء إلى تركيا كملاذ أخير له: فأرسل ملف القضية بأكمله إلى الأستانة، ولكن الباب العالى استغلها ونصب كميناً لسعيد "كلفه ٧٠ ألف فرنك ووقع فيه سعيد بشكل مُخْزٍ"(١٤).

وكان يحلو لسعيد أن يُعلِّق على هذه المواقف بطريقة لاذعة وساخرة، وتواتر عنه تعبير ينتقم فيه من وباء دعاوى التعويضات التى أنهكت خزانة الدولة: فذات يوم كان يستقبل فى قصر رأس التين أحد القناصل العموميين، وكان الجو حارا وكل النوافذ مفتوحة لكى يدخل منها نسيم البحر العليل؛ وحسب قواعد البروتوكول، خلع القنصل قبعته ووضعها على ركبته فى حضرة الوالى. وبعد لحظات، سعل القنصل مرتَيْن؛ وفى الثالثة، صاح به سعيد قائلاً: "غط رأسك، ياعزيزى القنصل، غطها لأنك إذا أصبت بزكام فستطالبنى حكومتك بتعويض".

ooooo

رابعا: مشروع إنجلترا النبيل:

منذ سنة ١٨٦٠م، حاول ممثل بريطانيا العظمى علاج هذا الوضع المحزن: فسعى سعيا حثيثا – يُشكر عليه – لدى الحكومة المصرية والقناصل العموميين لإقناعهم بضرورة إنشاء محكمة دولية تختص بالنظر فى دعاوى المطالبة بالتعويضات وفصلها عن العمل الدبلوماسى. وفى ذلك الوقت، كانت توجد "محكمة مختلطة" واحدة – فى الإسكندرية – مختصة بالنظر فى المنازعات التجارية.

وبتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٦١م، كتب القنصل الإنجليزى ما يلى: "تحدثت عن النظام المشين الذى يتبناه زملائى ألا وهو مساندتهم لدعاوى – مرفوعة ضد الحكومة المصرية – لا تَصْمُد للحظة واحدة أمام أى تحقيق تجريه أية محكمة نظامية. وهذه الدعاوى كانت معيناً لا ينضب لإثراء أشخاص لا يستحقون أن يحملوا لقب "تاجر"، وأخشى أن تكون هذه الدعاوى تجلب الفائدة – دائما – لمن يساندونها. والدليل على صحة ما أقول هو الثروات الهائلة التى جمعها هؤلاء القناصل.

"ومع وجود رئيس دولة مثل هذا الوالى، فإن القنصل يكفيه الإصرار على دعاوى المطالبة بالتعويض – التى يرفعها رعاياه – لضمان الفوز على المدى الطويل... إن المبالغ التى دُفعت مقدما لتسوية الدعاوى التى رفعها روسيتى وبرافاى وجيبارا (Gibarra)– وأخيرا كاستيللانى – تعادل وحدها رُبع ديون سعيد"[١٥].

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٠م اتفق شريف باشا – وزير الخارجية المصرى – مع ممثلى الدول الخمس الموقعة على اتفاقية سنة١٨٤٠م على إنشاء "محكمة مختلطة دولية" تكلف بالتحقيق فى دعاوى المطالبة التى تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ألف فرنك. وذكر المسيو بيكلار أن هذه "المحكمة" يجب أن يُنشئها القناصل بأنفسهم "لقمع التجاوزات المخزية".

وأكمل قنصل فرنسا رأيه موضحا: "ومع ذلك، فإن المستر دى ليون – القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية – أعلن أنه قَرَّر عدم الاعتداد بوجودها بتاتا، ويبدو أن مشروع هذه المحكمة يتعارض مع مصالحه الخاصة"[١٦].

وبالفعل، فقد فشل هذا المشروع بسبب معارضة قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القناصل العموميين الآخرين. وعندئذ، شَجَّع القنصل الإنجليزى سعيدا على الاستفادة من قضية كاستيللانى، وفشل مساعيه فى سنة ١٨٦٠م

(الرامية لإنشاء محكمة مختلطة")، لكى يتخلص من المحاكم القنصلية "ويتمسك بإصرار بحقه فى أن تفصل المحاكم المصرية فى هذا النوع من القضايا، وذلك بحضور القنصل – أو منْ ينوب عنه – الذى يستطيع الاستئناف أمام محاكم الأستانة"[١٧].

وبتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦١م، وجّه القنصل الإنجليزى مذكرة للحكومة المصرية يحُض فيها الوالى على: رفع شأن القضاء فى مصر، وتجنيب حكومته تبعات نظام فاسد غريب عن البلاد، وذلك بتكليف المحاكم المصرية بالتحقيق فى الخلافات التى تنشأ بين المصريين والأجانب حسبما نصّت عليه معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية".

ولم يكتف القنصل الإنجليزى بذلك، بل إنه أشرك زميله الفرنسى – الذى وافقه تماما – فى "مشروع تنظيم المحاكم المصرية". وكتب القنصل الإنجليزى لوزير خارجيته معبرا عن دهشته قائلاً: "وبإمكانكم – يا سيادة الوزير – تخيل مدى دهشتى عندما جاءنى المسيو دى بوفال فى مساء اليوم نفسه (٨ أغسطس) لكى يخبرنى بأنه استشار مواطنيه الذين أعلنوا أنهم لن يمثلوا أمام محكمة مصرية لأن أول مبادئ الحكومة – لدى المسلمين – هو سحق المسيحيين...

"ولكنى لفتُ نظره إلى أننا نرغب فى إنهاء هذه التجاوزات – التى لا تُحتمَل – والتى تسببت فى وجود المشاكل المالية الحالية التى يُعانى منها الوالى. كما لفتُّ نظره أن جميع الخطط السابقة قد فشلَت... وفى الوقت الحالى، فإننى أُطلب تنفيذ الاتفاقيات. فإذا استطعتُ تنفيذ هذا المشروع – الذى أعتقد بضمير مستريح أنه مشروع عادل – فإننى لن أهتم أبدا بالاعتراضات التى ستصلنى – تحديدا – من أناس يعيشون ويكونون ثروات من هذه التجاوزات التى نشتكى منها"[١٨].

ومن المؤسف – حقا – أن سعيد لم تكن لديه الجرأه اللازمة للاستفادة من هذا التأييد الذى قدمه له قناصل إنجلترا وروسيا وهولندا لتنفيذ مشروع لم يكن

يحظى – فى كل الاحوال – بتأييد كل قناصل الدول الأوروبية لأنه كان سينهى الاستغلال الذى يمارسه القناصل وغالبية رعاياهم للحكومة المصرية.

وكان لابد من تجاوز هذا العائق الدائم الذى تضعه الأطراف المعنية، وتطهير الإدارة الفاسدة بسبب هيمنة العنصر الأوروبي ودسائسه.

*****

خامسا: نظرة عامة على الأُوروبيين المقيمين فى مصر:

أحاط سعيد نفسه بحاشية برُاقة سيطر عليها المغامرون و"النابابا" من أمثال: برافاى وباستريه (Pastré) وباولينو(Paulino) وسكاكينى، وأقام حفلات باذخة على الطريقة الأوروبية.

وبدلاً من هذا النوع من الحياة، كان عليه أن يتذكر البلاط المتقشف الذى عاش فيه محمد على محاطا بأُدباء مرموقين مثل: سامى باشا وصبحى بك وكياميل بك الذين كانوا مسئولين عن المراسلات مع الأستانة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن محمد على عرف كيف ينتقى رجالاً – مصريين وأتراكا وأوروبيين – على درجة عالية من الكفاءة وعهد إليهم بإدارة شئون البلاد. ومن المؤكد أن وجود مثل هؤلاء الرجال حول الوالى قد حدّ من التدخل الأجنبى وغيّر من طبيعته، خصوصا وأن هذا التدخل لم يكن يستند إلى القانون ولا العدالة ولا على روح "نظام الامتيازات الأجنبية".

ولذلك، فإن تعيين نوبار فى إدارة السكك الحديدية – التى كان يُسيطر عليها العنصر الأوروبى – قد عدّل مظهر التدخل الأوروبى تماما. لقد كان نوبار يتصف بالكفاءة والحزم والمرونة؛ وهو ابن أخ بوغوص (وزير الخارجية فى عهد محمد على). وأيّد نوبار بشدة إدخال العنصر الأوروبى إلى مصر لأنه كان يؤمن بضرورته وبفائدته للبلاد، ولكنه كان يريد استخدامه بشكل نافع كما فعل محمد على العظيم.

لقد كان محمد على هو أول مَنْ استقدم المدرسين والعلماء والمهندسين والأطباء والتجار من أوروبا إلى مصر، واحترمهم ووفر لهم الحماية. وسمح بأن يكون لهم نفوذ على السكان المحليين، بدون أن يتأثر هو نفسه بهذا النفوذ تأثرا أعمى أو يتنازل أبدا عن سلطته لصالحهم: لقد احتفظ محمد على بالأوروبيين دائما تحت إدارته العبقرية وتحت سيطرة يده القوية.

وفي ١٨٥٧م، تولى نوبار إدارة "الترانزيت" والسكك الحديدية في مصر خلفا للمستر جرين الذى أصبح يُدير أعمال القنصل العمومي لإنجلترا. وكانت الفوضى التامة تضرب أطنابها في هذين المرفقَيْن لدرجة أن بند "الإيرادات" كان مجهولاً فيهما ولم يَكُن مُدوّنا في أي سجل من سجلاتهما. وكان سعيد يُعلِّق على هذا الوضع بقوله: "في مرفق السكك الحديدية، كان الجميع يُصدرون أوامرهم وكان لكل شخص سلطات ماعداى أنا".

وكان سعيد على حق: فالمزاج الشخصي كان هو القاعدة المعمول بها في هذَيْن المرفقَيْن وكانت مُطالبة القناصل بدفع ثمن التذكرة تُعتَبَر بمثابة إهانة لهم. وهذا الحق المكتسب في الانتقال المجاني بالقطارات امتد ليشمل كل أفراد عائلات القناصل وخدمهم وكل منْ له صلة بهم من قريب أو بعيد.

وأغلب العاملين في هذَيْن المرفقَيْن كانوا من الأوروبيين الذين لا يستطيع أحد أن يفصلهم من وظائفهم أو يُوقِّع عليهم أية مخالفة أو يُوَجِّه إليهم أى انتقاد إلا بعد إعلام قنصل البلد - التابع له هذا الموظف - خوفا من حدوث أزمة دبلوماسية.

لقد كان نوبار هو الوحيد القادر على تنظيم هذا الخليط من عدم الالتزام والتجاوزات. وظهر حَزْمُه سريعا منذ الأيام الأولى لتولية مهام منصبه: فقد أضرب قسم الميكانيكا - وأغلبه أوروبيين - احتجاجا على قيام ميكانيكى مصرى بصيانة جرار أحد قطارات الركاب وتأهب القناصل للتدخل. وبدون أى انفعال،

اتخذ نوبار إجراءات سريعة وفعّالة: فقد صل كل المضربين الأجانب، وجمع بعض الميكانيكية المصريين - الذين كان يثق بهم - وجعلهم مسئولين عن قطارات الركاب على الرغم من كل الاعتراضات التي أبداها الأوروبيون.

وبفضل يقظته الدائمة ونشاطه الذي لا يكل، أدار نوبار هذا المرفق بكفاءة وأمان. وعلى عكس ما كان يشيعه الأجانب، أثبت نوبار أن المصري كفء لأداء أي عمل يكلف به، وأنه يمكن الاستغناء عن العنصر الأوروبي (مع الاعتراف بفائدته). وبالتالي، لا يجب الخضوع دائما لمطالبه المبالَغ فيها والمتزايدة ولا لشروطه المجحفة.

إن هذا التصرف الحازم قد أعاد الصواب لرؤوس الجميع، وكف القناصل العموميون عن تدخلهم - غير المبرر - في مجال إدارة السكك الحديدية بل وقبلوا - بعد معارضة بسيطة - الحصول على بطاقات انتقال اسمية دائمة في القطارات. وألغت هذه البطاقات الاسمية نظام المجانية القديم الذي كان القناصل يسيئون استخدامه والذي كان يستفيد منه عدد كبير من الأشخاص بدون وجه حق[١٩]. وخلال ستة أشهر فقط، استطاع نوبار بك إعادة تنظيم مرفقي السكك الحديدية و"تجارة ترانزيت" الهند المارة بطريق الإسكندرية/ القاهرة/ السويس.

ولكن هؤلاء الرجال الأكفاء - مثل نوبار بك وأدهم باشا - كانوا نادرين فضلاً عن أن الوالي لم يُساندهم المساندة الكافية لكي يستطيعوا مقاومة القوة الطاغية والهجمة العارمة للعناصر الأوروبية على مصر.

إن السخاء العبثي الذي مارسه سعيد طوال عهده، والثروة الخيالية التي تتمتع بها مصر، جذبا إليهما جماعات من كل أرجاء أوروبا أرادت افتراس كل شيء: أموال الوالي وثروة مصر. وهكذا، فقد رجع الأروام [اليونانيون] - الذين سبق وأن طردهم عباس - إلى مصر بأعداد كبيرة، وانتشروا في القرى، واستغلوا

جهل وأمية الفلاحين: فقد أقرضوهم الأموال بنسبة فوائد باهظة جلبت الخراب عليهم.

وبالإضافة إلى اليونانيين، جاء لاجئون من كل البلاد التي تموج بالثورات فكونوا تيارا ضارا جدا في مصر، وكانوا يطاردون سعيد – دائما – بمطالبهم المبالغ فيها. وحتى في أثناء رحلة قام بها لباريس – سنة ١٨٦٢م – وجدهم في أعقابه.

وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢م، كتب قنصل فرنسا لوزير خارجيته ما يلي: "سافر قنصل هذه الدولة (إنجلترا) إلى باريس بحُجَج مختلفة ولكنه – بالتأكيد – كان يريد مراقبة كل شيء هناك. وفي باريس، سيجد جُموعا من أجانب الإسكندرية. وستكابدون سعادتكم مشقة الدفاع عن هذا الوالي الذي يسعون إلى إفلاسه.

"ومع ذلك، فإن سعيد – قبل سفره – قام بتوزيع إكراميات أو تصفية حسابات – لا فرق بينهما – بلغت قيمتها سبعة ملايين [فرنك]، وسدَّد ديونا ترجع لعهد محمد على باشا، كما سَدَّد كمبيالة قيمتها أكثر من مليون [فرنك] يقال إنها مُزَوَّرة.

"إن المقيمين الأوروبين في مصر قد فقدوا التمييز بين العدل والظلم: "فمينا البصل" – وهو سوق كبير للقمح في الإسكندرية – أصبح في حالة سيئة جدا. وطالب التجار الحكومة بإصلاحه على أن يقوموا هم بالسداد. وتدخلت الحكومة فأصلحته على نفقتها ولكنها طلَبَت من أصحاب الحوانيت المطلة على الطريق إنشاء رصيف ورفض بعضهم ذلك رفضاً مطلقا، فتوقفت الأشغال. ومن جهة أخرى، يطالب الأوروبيون بإنشاء "مجلس بلدي" ولكنهم لا يريدون دفع الضريبة، وهذا هو حالهم في كل المجالات"[٢٠].

وكان محمد علي قد سمح للأوروبيين بحق التملك في مصر – قبل صدور القانون العثماني في سنة ١٨٥٦م بزمن طويل – ولكنهم كانوا خاضعين للضرائب

المصرية. أما في عهد سعيد، فقد رفض الأوروبيون دفع الضرائب كما رفضوا الامتثال للتشريعات المحلية.

ولذلك، فإن إلهامي باشا – ابن عباس – أبرم عقدا مع "مؤسسة أوبنهايمر وشركاه" التجارية لكي تصبح وكيلته وتنوب عنه في إدارة أملاكه الواسعة. ومن بين مُديري هذه المؤسسة، كان يوجد: أبنهايمر (بروسي) وشواباخر (نمساوي) وشابيرت (إنجليزي). وهذا التشكيل كان هدفه الأساسي حصول كل مدير على الحماية من قنصل دولته، وفي حالة حدوث نزاع ما، كان كل منهم سيطلب تدخل قنصله لدى السلطات المصرية والحصول على تعويض كبير منها.

وفعل حليم باشا – أخو الوالي – الشيء نفسه مع شركة "بريجز وشركاه" الإنجليزية: فأبرم معها عقدا لمدة عشر سنوات. وبعد فترة قصيرة من توقيع هذا العقد – في يونيو سنة ١٨٦٠م – تقابل وزير الخارجية المصري مع القنصل الإنجليزي، بناء على أمر الوالي، وأبلغه أن مدير إحدى المديريات وجّه رسالة إلى حليم باشا يطلب منه فيها تقديم مجموعة من الرجال – التابعين لأحد أملاكه – للمعاونة في تطهير الترع قبل حلول موسم الفيضان طبقا للأيام التي حدّدَها القانون. ولكن المدير تلقى رسالة من شركة "بريجز وشركاه" – وليس من حليم باشا – تخبره فيها: بأنها هي التي تُدير هذه الأملاك، وأنها ترفض رفضا باتا تقديم العدد المطلوب من الرجال، مع تهديدها بترك إدارة هذه الأملاك، وأنها ستطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض عن الخسائر التي ستلحق بها إذا أُخذت المديرية هؤلاء العمال بالقوة.

وأعلن قنصل إنجلترا للوزير أنه لن يتدخل في هذا الموضوع، وأن الرعايا البريطانيين – الذين يُديرون ملكية الأراضي في مصر – يجب عليهم الامتثال لجميع القوانين واللوائح السارية في البلاد. كما قام أيضا – بإبلاغ اللورد جون راسل بهذا الموقف فوجّه له رسالة – بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٦٠م – ذكر فيها: "ولست بحاجة لأن أُوضّح لسعادتكم أننا نُخاطر بإرساء مبدأ سيجعل نسبة كبيرة

جدا من الأراضى الزراعية المصرية تقع بين أيدى الأجانب فى وقت قصير للغاية. وهؤلاء الأجانب لا يعترفون بسُلطة الحكومة المصرية عليهم"[٢١].

وفى يونيو سنة ١٨٦٠م، أرسلت الحكومة الإنجليزية مذكرة لقنصلها فى القاهرة توافق فيها تماما على وجهة نظره وتؤكد أن "الأجانب الذين يُشرفون على الزراعة فى مصر يخضعون للتشريع المحلى ولا يجب على القناصل التدخُل فى هذا الأمر". وعلى الرغم من هذا الموقف العادل والنبيل الذى يُوضّح تماما مبدأ "اللعب الشريف" (Fair play) الإنجليزى، قامت شركة "بريجز وشركاه" بإشراك تُجّار أجانب آخرين معها – من الجنسيات الأوروبية المختلفة – لكى تحصل الشركة على الحماية من عدة قناصل ولكي تخلق عدة مشاكل للحكومة المصرية.

وأراد سعيد إقناع أخيه بفسخ هذا العقد، فدفع عنه كل ديونه كما دفع للشركة كل المبالغ المنصوص عليها فى العقد نظير إدارتها لأملاك أخيه، أى أنه دفع مبلغ ٢٠ ألف جنيه (أو ما يساوى ٥٠٠ ألف فرنك ذهبى). وعلق القنصل الإنجليزى بدقة على هذا الموضوع فكتب متسائلاً: "كيف نستطيع تنظيم مالية هذا البلد وهى تُبَعثَر بهذه الطريقة؟"[٢٢].

إن هذا الوضع المحزن قد آلَم المصريين المستنيرين والأوروبيين الشرفاء الذين بدا لهم أنه لا مخرج من هذه الكارثة: فالسبع عشرة قنصلية أصبحت تمثل سبع عشرة "دولة داخل الدولة"، وأدى تعارُض مصالحها إلى خلق فوضى عارمة. ولم يستطع قنصل إنجلترا – وهو أقوى القناصل – إصلاح "القضاء القنصلى" الذى اتفق عليه ممثلو الدول الخمس الموقعة على اتفاقية لندن: فكيف يمكن حُكم بلد به هذا الكم من المشاكل المستعصية وهذا الكم من المفاسد؟

وفى نهاية سنة ١٨٦٢م، زار السير هنرى بولوير (Henri Bulwer) مصر، وأدان هذا الوضع المُزرى. وفى أثناء وليمة أقامها التجار الإنجليز – فى الإسكندرية – على شرفه، قال لهم: "نظرا لأن الوالى يتسم بالطيبة الشديدة، فإنه قد

أخطأ عندما نسى المثل القائل "إن الذباب يأكل العسل"، ونسى أيضا أن الذباب – في مصر – متعدد الأنواع فمنه الذباب القنصلى والتجارى والمحلى، وكله يلتهم العسل".

وأكمل بولوير خطبته قائلاً: "على الأقل، كان يجب عليهم معرفة القناعة. ألم يكفهم استغلال: المناخ وحركة الأعمال والمكاسب الهائلة وزراعات القمح والقطن الواسعة؟ ألم يكفهم استغلال مدينة تضاهى باريس ولندن وغيرذلك من المزايا المجتمعة؟ ... إنهم يسعون لامتلاك المزيد بدون دفع أية ضريبة، وهذا ليس بعدل. إن سعيد باشا يُطالب بإنشاء "مجلس بلدى" ولذلك فإنه يُطالب بالعدالة الضرائبية للجميع وهو على حق فى مطلبه هذا"[٢٣].

ولكن، هل يعرف الذباب معنى القناعة ؟! إن حقوق مصر ومصالحها كانت ضائعة وغير معترف بها على أرض مصر نفسها، فى حين أن دعاوى المطالبة بالتعويضات – بالغة الظلم – كانت تلقى التأييد والدعم من الدبلوماسية ومن الأساطيل الحربية إذا لزم الأمر. هذا هو المصير الذى يلقاه الضعفاء من الأقوياء منذ بدء الخليقة.

وبالفعل، لقد كان من الصعب السباحة ضد التيار فى عهدى محمد على وعباس. ولكن عندما يُصبح التيار سيلاً، وعندما يُسَيْطر التنافس الدولى على مصر متخفيا وراء الألقاب الرسمية، عندئذ يجب على الحاكم إقامة مأتم للأخلاق وللبلد الذى يحكمه.

* * *

هوامش الفصل الثانى

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Le Caire, le 8 février 1856.

(٢) كان عرابى يرافق سعيد باشا بصفته ياورا له.

(٣) بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٣م، روى عرابى للمستر بلنت أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب " *La vie de Bona parte*" من تأليف الكولونيل سانت لويس. وكان سعيد باشا، فى أثناء أدائه لفريضة الحج، قد قرأ هذا الكتاب الذى يحكى عن "غزو ٣٠ ألف جندى فرنسى لمصر"، وقال سعيد لعرابى: "انظر كيف ترك مواطنوك أنفسهم ينهزمون". وقال عرابى: "فقررت بدورى قراءة هذا الكتاب. وبعد قراءته، استنتجت أن انتصار الفرنسيين كان بفضل تنظيمهم وتدريبهم، وأننا نستطيع أن نفعل الشيء نفسه فى مصر".

(٤) تسلم فريد أفندى – مبعوث الباب العالى – ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف فرنك نقدا غير الهدايا من كل صنف، وحوالى ٢٠ مليون قرش (خمسة ملايين فرنك) كان سعيد قد حملها معه.

(5) Ibid., Vol. 25. Alexandrie, le 2 octobre 1854.

(6) *Archives anglaises*, F.O. 78. Vol. 1523. Alexandrie, le 3 octobre 1860.

(7) Ibid. Vol. 1467. Alexandrie, le 6 mars 1859.

(8) Ibid. Vol. 1523. Alexandrie, le 4 octobre 1860.

(9) Charles Mesmer: *"Souvenirs du monde musulman"*, Paris 1892.

(10) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 28 août 1861.

(11) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(12) Ibid. Alexandrie, les 8 et 18 juin 1861.

(13) Ibid. Le Caire, le 15 avril 1861.

(14) *Archives françaises.* A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30, Alexandrie, le 21 janvier 1862.

(15) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(16) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 17 juin 1860.

(17) *Archives anglaises.* F.O. 70. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(18) Ibid. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(19) M. Emile Bertrand: "Nubar Pacha *(1825 - 1899), Notes et impressions*"; Le Caire, 1904.

(20) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 10 mai 1862.

(21) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1522. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(22) Ibid. Vol. 1523 Alexandrie, le 11 août 1860.

(23) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 31. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الثالث

الغزو الاقتصادى وشركة قناة السويس

(١٨٥٤ - ١٨٦٣)

١- مشروع أوروبا ورأسمالها فى مصر.

٢- مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا منه.

٣- إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها.

٤- سوء النية الاستعمارى فى مشروع القناة.

٥- مشروع إنجلترا المضاد.

الغزو الاقتصادى وشركة قناة السويس
(١٨٥٤- ١٨٦٣)

فى يوم ٣٠ نوفمبرسنة ١٨٥٤م، منح سعيد لشركة أجنبية – هى "شركة برزخ السويس" – امتياز شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط. ولم يقتصر الأمر على هذا الامتياز وحده بل إنه منحها امتيازات أخرى منها: حق ملكية أرض واسعة فى قلب مصر تعادل مساحتها مساحة مديرية كاملة.

ولكى ندرك جيدا خطورة منح هذا الامتياز، يجب أن نتذكر أن حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد خلق جماعات مصالح أجنبية – فى مصر – منذ بداية عهد سعيد.

إن محمد على اليقظ وعباس الفظ لم يكونا ليسمحا قط بمثل هذه المشروعات.

ooooo

أولاً: مشروع أوروبا ورأسمالها فى مصر:

اتصف سعيد بروح سمحة وغير حذرة، ولذلك تَصوَّر أنه يستطيع الاستفادة من مشاريع أوروبا ورأسماليا – معا – لزيادة رفاهية مصر. ولكنه لم يحظ بتلك العقلية العبقرية التى تمتع بها محمد على والتى أتاحت للدولة – فى عهده – أن تأخذ من موارد البلاد الذاتية رأس المال اللازم لتنفيذ أعظم المشاريع العسكرية والاقتصادية بدون اللجوء للاقتراض. وفى نهاية عهده، سعى محمد على لتأميم" خدمة الترانزيت – التى كانت تديرها شركة إنجليزية – وكذلك كل المصالح الأجنبية فى مصر.

أمَّا عباس، فقد منح امتياز مشروع "مد خط السكة الحديد" – من القاهرة إلى الإسكندرية – لمهندس إنجليزى. وعند انتهاء المشروع، أدارته الحكومة المصرية؛ فقد كان مملوكا لها.

لقد منع محمد على وعباس تنفيذ "مشروع قناة السويس" لأنهما أرادا – أولاً – أن يُحيطا هذا العمل بضمانات أمان كافية.

إن الصراع المرير والعنيف الذى دار بين القوى الأوروبية – فى مصر – حول الامتيازات يُبَيِّن بوضوح الخطر الذى ستتعرض له سيادة البلاد من جرَّاء المشروع الأوروبى.

وكما عارضت فرنسا "مشروع السكة الحديد" لأسباب سياسية, فإن إنجلترا حاربت – بكل الوسائل – مشروع شق قناة برزخ السويس: هكذا كان الوضع بالنسبة لجميع المشاريع الأوروبية فى مصر. وكانت كل دولة – أو بالأحرى كل قنصلية – تعترض على أى امتياز يمنحه الوالى لأية دولة أخرى، لدرجة أن بعض الماليين قرروا إنشاء شركات "مُختلَطَة" يكون أعضاؤها من جنسيات أوروبية مختلفة – خصوصاً من فرنسا وإنجلترا – لتَخَطِّى هذه العقبة.

ومع كل مايحدث فى مصر، فإن الحكومة البريطانية لم تهمل مصالحها السياسية الكبرى فيها: لقد تجنبت بريطانيا – بعناية فائقة – التدخل لدى الحكومة المصرية لدعم مطالب "المصالح الفردية" لرعاياها، وكان سلوكها نزيها ومُشرفا لأبعد حد. ولكن الحكومة البريطانية ساندت إنشاء بنك إنجليزى فى مصر – بين سنتى ١٨٥٥ و ١٨٥٦م (Banque d'Egypte) "لأسباب تجارية وسياسية", وهذا ما أثار اعتراضات القنصل الفرنسى (المسيو ساباتييه) إلا أن قنصل إنجلترا رفض – فى شهر أبريل سنة ١٨٥٧م – مساندة هذا البنك عندما نشب نزاع بينه وبين الحكومة المصرية[١].

ومن المؤكد أن هذا الموقف لم يكن يخلو من وجود حسابات مُعينة بالإضافة إلى وُجهة نظر أنانية: لقد كانت إنجلترا تدرك جيدا أن النفوذ الفرنسى هو الذى سيفوز لدى سعيد الذى كان فرنسيا بالقلب والتربية. ولذلك، فضّلت إنجلترا عدم التصرف مثل فرنسا والدول الأوروبية الأُخرى التي كانت تنتهز أية فرصة للانتقاص من سيادة السلطات المصرية بواسطة التدخل المستمر فى شئونها: فاختارت إنجلترا محاربة هذه التأثيرات للحفاظ على مصالحها العليا فى مصر ولكى تكسب – فى الوقت نفسه – عرفان مصر بالجميل.

ولهذا السبب، فإننا سنجد ممثلى بريطانيا العظمى يعارضون – غالبا – الامتيازات والمزايا التى كان سعيد يمنحها للشركات الأجنبية المختلفة، والتى يُعيد شرائها منها مُتكبداً خسائر جسيمة لكى يتخلص من مضايقات تلك الشركات له. وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٥٧م، كتب القنصل الإنجليزى ما يلى: "تسعى هذه الشركات للسيطرة على الوالى وإلغاء سلطته... مستترة "خلف الراية الفرنسية". وتمنع هذه الشركات نمو النفوذ الإنجليزى بواسطة مصالحها المادية. ولو كان المجال مفتوحا أمام إنجلترا لكى تنافسها منافسة عادلة – برأسمالها ومشاريعها – لازداد النفوذ الإنجليزى قوة"(٢).

وأشار القنصل الإنجليزى للشرط الذى وضعه الباب العالى عندما وافق على منح امتياز مد خط السكة الحديد، وهو الشرط الذى حاولت الشركات الإنجليزية والمختلطة الاستئثار به. واختتم القنصل رسالته بالتنبيه على ضرورة احتفاظ الحكومة المصرية بالمزايا المختلفة بدلاً من التنازل عنها للشركات الأجنبية.

وبسبب ضعفه، خضع سعيد – فى حالات عديدة – للضغوط التى مارسها القناصل عليه للموافقة على إنشاء هذه الشركات، التى كانت تضايقه باستمرار نتيجة لمطالباتها التى لا تنتهى. ولكى يتخلص سعيد من مشكلة ما، فإنه كان يقع فى مشكلة أكبر عندما ترك الشركات الأجنبية تحل محل الدولة المصرية فى إنشاء

المشاريع الصناعية والزراعية الضخمة، ولقد كانت هذه المشاريع مفيدة – بكل تأكيد – ولكنها كانت ذات طابع سياسي خطير.

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٤م، سنجد سعيد يسمح بإنشاء "الشركة المصرية لقطر المراكب بالقاطرات البخارية في النيل والترع المصرية". وكان سعيد يهدف إلى "تشجيع إنشاء المشاريع الخاصة التي تساهم في رفاهية البلاد ورخائها" عن طريق "منح امتياز مدته ١٥ سنة للمسيو رويسينارز (Ruyssenaers) (قنصل هولندا، آنذاك، والذي سيصبح – فيما بعد – نائب رئيس "شركة برزخ السويس") والمسيو أ. يوبولاني (A. Populani) وغيرهما لكي يقطروا ويسحبوا المراكب – المحملة بالبضائع المستوردة والمُصَدَّرة مثل الحبوب وغيرها – باستخدام القاطرات البخارية في كل أرجاء مصـــر ســـواء في النيـــل أو الترع".

ونَصَّت المادة رقم ١٢ من حق الامتياز على أن "هذه الشركة مصرية بالكامل، وليس من حق أي عضو من أعضائها، أو أي شخص من حَمَلَة أسهمها، أن يلجأ إلى أية قنصلية في حالة نشوب أي خلاف مع الحكومة المصرية".

وعلى الرغم من هذا الإجراء الاحترازي الحكيم، فإن سعيد قد منح – فعلياً (De Facto) – للأجانب سلطة على فرع من فروع الصناعة كان يجب – في الأحوال الطبيعية– أن يكون خاضعا للإدارة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الامتياز سيجلب لأصحابه مكاسب ضخمة جدا. وهذا ما أثار احتجاجات إنجلترا وبروسيا اللتين كانتا متفقتين في سياستهما تجاه مصر.

واقتنع أحد رعايا بروسيا المقيمين في مصر بأن والي مصر ليس من حقه منح مثل هذا الامتياز؛ فقرر أن يتولى بنفسه مشروع قَطْر المراكب بالقاطرات البخارية بدون الحصول على إذن مسبق من الحاكم، وذلك بعد إنشاء الشركة صاحبة الامتياز ورغما عن وجودها، وتشجع بمساندة قنصل بروسيا له، ونجح في

إحضار مراكب إلى الإسكندرية محملة بالبضائع تجرها قاطرتان بخاريتان ترفعان علم بروسيا. وأمرته الحكومة المصرية بإلغاء مشروعه هذا، وبعدم رفع أية راية أجنبية في المياه الداخلية المصرية؛ حيث لا تُرفع سوى الراية العثمانية فقط منذ عهد محمد على. فتدخل البارون دى بينتز (Baron de Pentz) لصالح مواطنه وطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له وأعلن أن حكومته ستعرض هذا الخلاف على الباب العالى".

وبالإضافة إلى ذلك، اعترضت "شركة باركر" (وهى شركة إنجليزية) على الامتياز الممنوح "للشركة المصرية"، وطالبت الحكومة المصرية بدفع تعويض لعدم تنفيذ الوعد "الشفهى" – الذى ادعت أن الوالى قد منحه لها – بإنشاء شركة للقاطرات البخارية فى النيل. وخشى سعيد من حدوث مشاكل مالية وسياسية بسبب هذا المشروع، فاضطر – فى سنة ١٨٥٧م – لشراء أغلب أسهم هذه الشركة بخمسة أضعاف ثمنها.

وكان هناك مشروع آخر يستكمل المشروع الأول وبه يُسيطر الأجانب على الزراعة، أى على الجزء الأساسى من إدارة البلاد: فتقدم دى ليسيبس – ومعه بعض رجال المال الفرنسيين – للحصول على امتياز لجر المراكب بالحبال فى ترع الدلتا. ووضع هذا المشروع تحت رعاية قنصل الولايات المتحدة الأمريكية – "الرجل المتخصص فى رفع القضايا الاحتيالية"[٢]. ولكن قنصل فرنسا – المسيو ساباتييه – حارب هذا المشروع.

وفى شهر أبريل سنة ١٨٥٧م، قدّم المسيو دى ليون مذكرة للحكومة يشرح فيها نشاط هذه الشركة الجديدة: فهى تريد أن تجعل ترع الدلتا صالحة للملاحة النهرية طوال العام، وجر المراكب المحملة بالبضائع بالحبال على طول هذه الترع، والاستفادة من مساقط المياه لإنشاء مصانع تديرها المياه تكون خاصة بالصناعات الزراعية، وتوفير المياه اللازمة للزراعات الصيفية إلخ... وكان من المقرر أن يُمنح هذا الامتياز لمدة عشرين عاما، فعلق قنصلا فرنسا وإنجلترا على

هذا المشروع قائلين إنه يعنى - فى واقع الأمر - الاستيلاء على أراضى الدلتا استيلاءً تاما.

لقد أثار موضوع هذا الامتياز استياء الوزراء المصريين الذين قدموا استقالاتهم الجماعية للوالى، وكان من بينهم أربعة أمراء، بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٥٧م. وقبل سعيد استقالة وزرائه، ولكنه لم يجرؤ على منح دى ليسيبس هذا الامتياز الجديد الذى كان خطره واضحا، والذى كان سيُصبح مَعينا لا ينضُب للمشاكل والقضايا التى سترفع ضد الحكومة المصرية.

ooooo

ثانيا: مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا منه:

كان فردينان دى ليسيبس هو الذى ساند مشروعَىْ "القاطرات البخارية" و"سحب المراكب بالحبال" على الرغم من معارضة قنصلى فرنسا وإنجلترا ووزراء مصر للمشروعين، وهو نفسه الذى نجح فى الحصول - من سعيد -على امتياز مشروع شق قناة للملاحة البحرية بين البحرين: الأحمر والمتوسط عَبْر برزخ السويس. لقد كان هذا المشروع كارثة ضربت اقتصاديات مصر ومستقبلها السياسى؛ وبتنفيذه، تحققت فكرة بونابرت التى كانت تهدف تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية تتحكم فى طريق الهند بواسطة "قناة السويس".

إن السيطرة على مصر تعنى:السيطرة على نهر النيل، والبحر الأحمر، وكذلك النفاذ إلى أفريقيا. وبناءً عليه، فقد أُجِّج هذا المشروع نيران التنافس والصراع بين إنجلترا وفرنسا وتزايد نشاطهما السياسى فى مصر.

لقد اتصف دى ليسيبس بانعدام الذمة بشكل لا يُصدَّق: فى الجانب المالى، استطاع - فى عهد سعيد وخصوصا فى عهد إسماعيل - أن ينهب مبالغ هائلة من

مصر كانت هى السبب فى ديونها. وكما حدثَ بالضبط فى "فضيحة مشروع قناة بنما"، فإن" مشروع قناة السويس" كان له أيضا جانبه الخسيس والمشين.

إن "قناة السويس" قد دعَمت – بحق – مجد دى ليسيبس ولذلك لم يهتم أحد بمعرفة الوسائل التى استخدمها والتى أسهمت فى نجاح هذا المشروع. وإننا إذ نُشيد بعبقرية دى ليسيبس ودأبه وإيمانه بمشروعه وشجاعته – وهى عوامل جعلته يتخطى عقبات لا تستطيع حكومة بكل إمكانياتها أن تتخطاها إلا بصعوبة – إلا أنه يجب علينا ذكر الحقيقة كاملة[4].

فبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، رفع فرديناند دى ليسيبس إلى محمد سعيد – والى مصر وملحقاتها – مذكرة بخصوص "مشروع القناة" تناول فيها عدة نقاط فى غاية الأهمية:

<u>النقطة الأولى</u> ذكرت أن هذه القناة ستصبح "بوسفورا"[1] جديدا لكنها لن تنتقص شيئا من استقلال مصر، بل إنها ستزيده لأن كل القوى الأوروبية ستعتبر أن حياد هذا الممر المائى مسألة حيوية. وبالتالى، فستمنع استيلاء إحداها عليه لكى لا تسيطر على باقى هذه القوى ويختل التوازن الذى يحرص الجميع عليه.

وأوضحت <u>النقطة الثانية</u> أن نفقات شق القناة وتكاليفها لا تقارن أبدا بالنفع العميم أو المكاسب التى سيجنيها هذا المشروع العظيم: "سيصبح السفر إلى مكة مضمونا فى كل الأوقات وسهلاً على كل المسلمين. وسيُعطى هذا المشروع دفعة هائلة للملاحة البخارية وللسفريات طويلة المدى. وستستفيد منه كل الدول التى تقع على سواحل البحر الأحمر، والخليج الفارسى، ودول سواحل شرق أفريقيا، والهند، ومملكة سيام، والهند الصينية، واليابان، وإمبراطورية الصين الفسيحة، وجزر

---

[١] البوسفور: مضيق يقع بالكامل فى تركيا، ويفصل ما بين أوروبا وآسيا كما يصل البحر الأسود ببحر مرمرة. يبلغ طوله حوالى ٣٠ كم. وتقع استانبول على الضفة العربية الأوروبية منه [المترجم].

الفلبين، وأستراليا (هذا الأرخبيل الهائل التى ستقصده الهجرات من أوروبا القديمة). وكل هذه الدول ستستفيد من اختصار حوالى ٣ آلاف فرسخ [٢] تفصلها حاليا عن حوض البحر المتوسط. وستستفيد منه - أيضا - دول شمال أوروبا وشمال أمريكا: تلك هى النتائج المباشرة والسريعة لشق قناة برزخ السويس".

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، وقع سمو والى مصر على فرمان الامتياز. وأسرع الإمبراطور نابليون الثالث - فى شهر ديسمبر - فمنح سعيد الوشاح الأكبر "لجوقة الشرف" [٣] لإصداره هذا الامتياز.

أمَّا دى ليسيبس، فبمجرد حصوله على الامتياز، فإنه بدأ فى القيام بحملة لجمع تأييد دول أوروبا الأساسية لمشروعه وضمان نجاحه، وسعى - على وجه الخصوص - للحصول على تصديق السلطان العثمانى على فرمان الوالى. ولكن اللورد بالمرستون - ومعه أهم صحف الرأى العام فى إنجلترا - حذروا السلطان من التصديق على مشروع "خيالى" سيؤدى إلى انفصال مصر عن تركيا.

وفى الآستانة، تخوَّف الجميع من نتائج شق قناة برزخ السويس. وفى بداية شهر أبريل سنة ١٨٥٥م، تلقى سعيد رسالتين بخصوص هذا الموضوع. وكانت الرسالة الأولى من كياميل باشا - زوج أخت الوالى - وتناولت "المشروع المشئوم الذى ستكون أولى مصائبه هى جلب أعداد هائلة من الأوروبيين إلى مصر". أما الرسالة الثانية، فكانت من الصدر الأعظم - رشيد باشا - وكانت رسالة عاطفية مؤثرة جاء فيها: "فلتسمح لى سموك - بحق الصداقة - أن أصارحك بأننى لا أجد أى مبرر مقبول يجعلك ترتمى بين أحضان فرنسا. فلتتذكر عواقب ثقة والدكم فى هذه الحكومة غير المستقرة لاهى ولا وكلائها. إن فرنسا لا تملك لكم نفعا ولا ضرا فى حين أن إنجلترا تستطيع أن تسبب لكم أضرارا كثيرة"[٥].

---

(٢) "الفرسخ": مقياس للمسافات يبلغ طوله حوالى ٤ كم [المترجم].

(٣) (La Légion d' honneur) وسام فرنسى يمنح لتكريم المدنيين والعسكريين الذين أدوا خدمات متميزة للدولة الفرنسية [المترجم].

ولكن سعيد كان يرى أن رشيد باشا مجرد "ممثل خبيث وفاسد"، فضلاً عن أنه كان مقتنعا تماما بأن شق هذه القناة سيؤكد عظمته وقوته. ولذلك, قَدَّم لدى ليسيبس الأموال اللازمة: لتنفيذ الأعمال التمهيدية، ولجعل الرأى العام – فى أوروبا – يؤيد هذا المشروع.

وفى تلك الأثناء، كان دى ليسيبس يواجه عداء إنجلترا وتركيا لمشروعه لكنه استمر فى تدعيم موقفه؛ فقام بتشكيل "لجنة فنية دولية" من العلماء المختلفين لدراسة المشروع على أرض الواقع[١]. وفى الثانى من يناير سنة ١٨٥٦م، رَفَعَت اللجنة "تقريرا مختصرا لوالى مصر" سجلت فيه رأيها الحاسم بضرورة رفض أية فكرة ترمى إلى توصيل القناة إلى الإسكندرية: وبذلك تتجنب مصر الأخطار الجمة والعواقب الناجمة عن مرور طريق مواصلات عالمى بداخل البلاد. ووافقت "اللجنة" على شق القناة من خليج السويس إلى خليج بالوظة مباشرة.

إن هذا الحكم الذى أصدره "مجمع الحكماء العلمى" كان له تأثير سريع وعميق على أوروبا، فاستفاد منه دى ليسيبس لإقناع سعيد بمنحه مرسوم امتياز جديد – بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦م – أشمل وأدق من مرسوم ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م. وهذا المرسوم الجديد وَضَّح مهام وحقوق والتزامات "الشركة العالمية" وحَدَّد أيضا امتيازاتها وحصانتها والمزايا التى تتمتع بها.

وفى اليوم نفسه، تلقى دى ليسيبس مذكرة من الوالى يوضح له فيها أن حق الامتياز الممنوح "للشركة العالمية لقناة السويس" يهدف إلى تسهيل مهمته فى إنشاء هذه الشركة المالية، "أما فيما يتعلق بالأشغال الخاصة بشق البرزخ، فإن الشركة تستطيع أن تقوم به بنفسها مباشرةً بعدما يسمح لى الباب العالى بذلك".

وبين سنتى ١٨٥٦ و ١٨٥٨م، سعى دى ليسيبس لإقناع الرأى العام فى كل البلاد، وقام بحملة نشطة للغاية لتكوين شركته التى وافق والى مصر على لوائحها الأساسية. ولكنه فشل فى نزع فتيل عداوة إنجلترا لمشروعه خصوصا وأن حق

امتياز الشركة في امتلاك الأراضي – الواقعة على ضفتي "القناة الملاحية" و"الترعة الحلوة" – كان يُعطيها وسيلة لإنشاء مركز استعماري في مصر.

لقد كان بالمرستون لا يطيق رؤية نفوذ محمد علي ينافس نفوذ إنجلترا أو يمتد لمناطق البحر الأحمر والخليج الفارسي، وبنفس هذا القدر من الكراهية، كان يريد – بأي ثمن – أن يطرد النفوذ الفرنسي من البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ فالشرق يجب أن يكون حكرا على إنجلترا وحدها.

وتجلت هذه السياسة العتيقة والأنانية – بوضوح – في تصريحات بعض الوزراء البريطانيين وتعليقات الصحف البريطانية: فبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٥٨م، ذكرت جريدة Times أن "الشعب الفرنسي غير راضٍ عن موقعه في القارة [الأوروبية] ولا يريد الاعتراف بحقيقة أن رسالته هي رسالة أوروبية تماما. ولذلك، فإنه يريد أن يُلاحقنا في كل مكان نصل إليه في العالم لمجرد إرضاء غروره المزعج وذلك بالتدخل في كل شئوننا. ولا توجد لفرنسا أية مصلحة في البحر الأحمر ولا في المحيط الهندي. ولا يمثلها – في مصر – سوى بعض المغامرين الذين تقربوا من المسلمين واعتنقوا عاداتهم وأخلاقهم؛ وفي أغلب الأحيان، اعتنقوا الدين السائد في الوسَط الذي يعيشون فيه. ولم تكن لدى الإنجليز أية رغبة في تقليد هؤلاء المغامرين الفرنسيين. إن الغيرة المريرة تجاه الإنجليز كانت هي المحرك الدائم لهذه الطُغمة الفرنسية. وبإيحاء من هؤلاء الفرنسيين – الباحثين عن الثروة – ظهرت خطة شق قناة تصل البحر المتوسط بالسويس: هذا المشروع المغامر للغاية وغير العملي بالمرة لدرجة أنه لا يوجد أحد مقتنع – جديا – بأن المشروع مطروح لهدف تجاري وبحري".

*****

ثالثا: إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها:

صمّم دى ليسيبس على الانتصار على معارضة إنجلترا والسلطان لمشروعه الذى تحدد رأسماله بـــ ٢٠٠ مليون فرنك. ولتحقيق فكرته، اعتمدت تصرفاته على ثلاثة مبادئ أساسية:

أولاً: وضع الدول الأوروبية أمام "الأمر الواقع" لأنها "لن تتفق أبدا على تشجيعه.

ثانيا: "يجب ألا يعتمد إلا على نفسه فقط". وبالتالى، يجب ألا يلجأ بتاتا إلى رجال المال. وعندما كان ديبلوماسيا شابا فى مصر، نصحه محمد على قائلاً: "يا صديقى الشاب، تذكر أنك إذا أردت تنفيذ شيء مهم جدا، فعليك بالاعتماد على نفسك فقط. فإذا كنتم اثنين، فسيكون هناك واحد لا لزوم له". وفيما بعد، كان يحلو لدى ليسيبس أن يتذكر نصيحة هذا المصلح العظيم.

ثالثا: يجب عليه عدم الاهتمام بأى مبدأ أخلاقى يعوقه عن تنفيذ مشروعه وأن يستخدم كل الوسائل التى توصله إلى غايته.

وردا على سؤال طرحه اللورد كلاريندون (Clarendon) بخصوص تكاليف شق القناة، أكد له دى ليسيبس أن "والى مصر قد تخلى تماما عن مهمة الإنشاء حتى بدون أن يضمن أى مكسب. وعَهِد بها إلى مجموعة من الرأسماليين المستقلين من جميع البلاد"[٧]، وأن "الخديوى قد سلم – تلقائيا – قناة السويس للصناعة الخاصة، ولم يجد فى ذلك التصرف شيئا ضارا بموارد البلد الذى يحكمه"[٨].

وفيما يتعلق بسعيد، فإنه لم يأخذ أى تعهد مالى من دى ليسيبس بل إن سعيدا أعطاه وعدا شفهيا بالمساهمة فى الاكتتاب العام بمبلغ يناسب وضع مصر المالى. ولم يتخذ سعيد أية احتياطات لما قد يحدث فى المستقبل من خلافات مع الشركة.

وعلق دى ليسيبس بقوله: "إن هذا الأمير الرائع كان لا يريد أن يشغل باله لكى يستطيع الاهتمام بشئونه: فهو يكره الشكاوى والشروح والتفسيرات والنزاعات، فاعتمد علىّ لكى يتخلص من أى إزعاج قد يسببه تنفيذ هذا المشروع. ولهذا السبب، فإن الفرمان يخلو من أية مادة تتعلق بالمنازعات المالية التى قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية"[٩].

ولكن تاريخ "قناة السويس" – بالنسبة لمصر – لم يكن سوى سلسلة لا تنتهى من المضايقات السياسية والنزاعات المالية بين الحكومة والشركة. لقد استفاد دى ليسبس من سيطرته على سعيد لكى يضع – أولاً – إصبع مصر فى تروس الآلة فسحبت الآلة الأصبع ثم اليد فالذراع. وبعد ذلك، سحبت الجسم كله وحطمته بلا رحمة.

وأدرك دى ليسيبس أنه لن يستطيع أن يجمع – بسهولة – رأس المال اللازم لتكوين شركته المالية – أى ٢٠٠ مليون فرنك – كما أيقن أنه حتى لو جمع هذا المبلغ فإنه لن يكفى لتكملة المشروع. ومنذ ذلك الحين، فكر فى إدخال مصر فى مشروعه المالى بصفتها مساهمة فيه، مع احتمال نجاحه فى جعلها تتحمل تدريجيا أثقل الأعباء، ووضع مواردها الهائلة فى خدمة فكرته، وذلك كله بدون أن يهتم بقدراتها المالية ولا باحتياجات حكومتها.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٥٨م، عندما طرح دى ليسيبس أسهم الشركة الجديدة، كان الوضع المالى لمصر مثقلاً تماما بالديون نتيجة: للبذخ المجنون الذى مارسه سعيد، والتعويضات الهائلة التى دفعها للأجانب لكى يتنازلوا عن رفع قضاياهم المختلفة ضده.

ووصف كاتبان مطلعان تماما وضع مصر بدقة فى كتابين، الأول هو ج. ك (جان كلودى Jean Claudy) الذى ذكر: "فى البداية، اقترض وزير المالية مبالغ على الحساب الجارى من بعض بنوك القاهرة والإسكندرية، ودفعها بواسطة سندات

اسمية غير قابلة للتحويل. وكان يجب تجديد أغلب هذه السندات عند موعد السداد، ولكن قيمة الإصدارات الجديدة والمهمة أضيفت إلى هذا التجديد.

"وكاد رصيد الحكومة أن ينفد إذا استمر في الدوران في هذه الحلقة الضيقة. ولكن بعض الرأسماليين المتغطرسين انتبهوا لذلك وقاموا بتحويل المشكلة: فنصحوا الوزير بضرورة إصدار سندات ذات تاريخ استحقاق محدد وتدفع لحاملها. وكان هذا الابتكار خطيرا لأنه – منذ ذلك التاريخ – أفلتت الإصدارات من أي إشراف: فأصبحت تُصدَر بلا ضوابط وبلا قيد سوى ثقة الجمهور فيها. إن الاعتماد على حكمة السُلطة المطلقة لَهُو جنون مُطلق. ومع ذلك، فقد وجدت السندات الجديدة مَنْ يشترونها بسهولة، وفتحت جميع البورصات – الكبيرة والصغيرة – أبوابها لرغبات الوالي: فقد أغرتها نسبة الفائدة العالية التي طرحت بها...

"واستمر سعيد في لهوه وممارسة هواياته: بناء القصور والحرملكات وهدمها، وإعادة بنائها وتوسيعها وتغييرها؛ وتوزيع الهبات والإكراميات؛ وترك النصابين يسرقونه بلا مبالاة مزجيا بالاحتقار والسخرية"[٢٠].

أما المؤلف الثاني، فهو "سيدي لقمان الحكيم" (الاسم المستعار لجون نينه (John Ninet) الذي حدد هوية هؤلاء البعض من "الرأسماليين المتغطرسين" بأنهما: برافاي ودي ليسيبس. وذكر نينه ما يلي: "كان سعيد حكيما عند رفض تنمية الإيرادات العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب أو استخدام العصا، وهما وسيلتا التمويل المعتادتان في مصر منذ أزمان بعيدة مشئومة. وفكر – بشكل عام – في عقد قرض، ولكنه ابتعد عن السبل المتوازنة ولم يلجأ للتوفير في نفقاته، أي الوسيلة الأرخص والأكرم له لبلوغ هدفه.

ولم يأخذ أحد بهذا المفهوم الخاص بحسن الإدارة: فميول سعيد وأهواؤه كانت تسيطر عليه، ولم يلتفت أصدقاؤه لهذا المفهوم، خصوصا دي ليسيبس الذي كان يريد كسب المال بأية وسيلة سهلة متخطيا القانون وفرمانات حق الامتياز.

ولتحقيق ما يريده، جعل الوالى ينفق باستمرار وتملق نقاط ضعفه، أى شق قناة السويس. وتوقف – مؤقتا – دور دى ليسيبس بصفته مقاولاً سيشق القناة، وبرز دوره كرجل من رجال المال والاقتصاد، على الأقل فى الفترة التى سبقت تنفيذ مشروع القناة.

"وطوال سنة ١٨٥٨م، كان سعيد باشا مترددا بين حلين: إما فرض ضرائب جديدة (تتعارض مع آرائه الليبرالية) وإما عقد قرض لمواجهة احتياجاته المالية (التى سيثير مجموعها استخفاف رجال البنوك المصريين). وفى تلك الظروف، قرر سعيد إصدار سندات خزانة بفوائد محددة ولكنها ذات تواريخ استحقاق مختلفة بُناءً على نضيحة مستشاره وصديقه دى ليسيبس وبدون أن يحسب حساب المستقبل.

"وتصاعدت الاحتجاجات ضد هذا الإجراء الذى سيُربك مالية البلاد. وأياً كان الأمر، فإن سندات الخزانة قد صدرت بالفعل وتم تداولها فى الأوساط التجارية، وهذه السندات كانت أشبه بالدواء المسكن الذى يُريح المريض لكنه لا يعالج الداء"[١١].

وسعى دى ليسيبس لإغراء سعيد بالاكتتاب بأكبر كمية من أسهم الشركة التى ستتكون وذلك لجعله يهتم – ومعه رأس المال المصرى – بمصير المشروع. فكان عليه أن يقدم المال للوالى ويوهم العالم بوجود رخاء حقيقى فى مصر.

وفى البداية، فكر دى ليسيبس فى أن يجعل الوالى يعقد اتفاقيات القروض فى أوروبا. وكان هذا الإجراء بمثابة السير فى طريق الخراب. وفى أثناء زياراته لأوروبا – للدعاية لمشروعه – استشار رجال البنوك هناك: آل بارنج (Baring)

فى لندن، وآل روتشيلد[٤] (Rothschild) فى باريس، والبارون سيناس (Sinas) فى فيينا، واقتنع باستحالة أن تعقد الحكومة المصرية قرضا فى أوروبا[١٢].

وعندئذ، نصح دى ليسيبس الوالى بمواجهة احتياجاته الملحة والاستغناء عن الحصول على إذن الأستانة ويكون ذلك بالاقتراض المقنّع على شكل أذونات خزانة تُدفع لحاملها فى مواعيد استحقاق مُحددة وبفوائد. ويعترف دى ليسيبس- فى يومياته- بأنه صاحب فكرة "المشروع الخاص بإنشاء أذونات الخزانة"، وأن التجار الأوروبيين ناقشوا هذا الموضوع فى اجتماع عقدوه فى منزله بتاريخ ٧ يوليو.

وكان دى ليسيبس قد أخبر مدام دى لامال (de la Maille) – فى باريس – عن مشروعه، وكتب لها من الإسكندرية – بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٥٨م – قائلاً: "لقد استقبلنى الوالى كعادته بطريقة ودية وبدون أن يبدو عليه أى قلق بسبب القناة. وتحدثنا فى الأمور العائلية، وعن إدارة بلاده والوضع المالى فيها، وطلب منى أن أعد تقريرا عن الوضع المالى وأمر بأن توضع الوثائق التى قد احتاجها تحت تصرفى. إننى أبعث إليك بالمشروع الذى سلمته له والذى قد يفيد – ذات يوم – فى تأريخ القناة، وهدفى هو البرهنة على وجود علاقة بين نجاح مشروعنا ورفاهية مصر"[١٣].

---

(٤) "آل روتشيلد" (Rothschild) أسرة مصرفية يهودية من أصل ألمانى. بدأ نشاطها فى فرانكفورت ثم أسست مصارف فى عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا). حصل أفراد الأسرة على جنسيات البلاد المختلفة التى استقروا وعملوا بها، كما حصلوا منها على ألقاب النبالة، وانتموا جميعاً للمحافل الماسونية. كان فرعا الأسرة فى إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوذاً. وَجَّه بلفور تصريحه المشئوم – سنة ١٩١٧ – إلى ليونيل والتر روتشيلد (الفرع الإنجليزى). لعبت هذه الأسرة دورا مهما فى تمويل الحركة الصهيونية وتسهيل استيلائها على فلسطين وأُنشئت بها أول كيبوتز صهيونى ("بتاح تكفاه" أى " باب الأمل") [المترجم].

وتشجع دى ليسيبس بفكرة هذا الرخاء المصطنع الذى خلقه بواسطة نظامه الورقى، فسارع بالسفر إلى أوروبا بصفته مندوبا عن الوالى وممثلاً له لتكوين الشركة ودعوة رؤوس الأموال – من أرجاء العالم – للاكتتاب فيها.

واستمر الاكتتاب من يوم ٥ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨م، وتم طرح ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك. وكانت دفعة الاكتتاب الأول تبلغ ٥٠ فرنكا عن كل سهم، وبلغت الدفعة الثانية ١٥٠ فرنكا للسهم الواحد تسدد بعد نشر إخطار التقسيم. وفى أثناء فترة تنفيذ الأشغال، بدءا من تسليم الصكوك المؤقتة، كانت المبالغ المدفوعة تحصل على نسبة فائدة قدرها ٥ % سنويا، ولا يمكن استرداد أى مبلغ إلا بعد مرور سنتين.

وطلبت فرنسا شراء ٢٠٧ ألف سهم، أى نسبة ٥٢ % من رأسمال الشركة. أما باقى دول أوروبا – إسبانيا وهولندا وغيرهما – فلم تشتر سوى ٣ % فقط. وادعى دى ليسيبس أنه أقنع سعيد بالاكتتاب بحوالى ٩٦ ألف سهم – مُخصصة للدولة العثمانية – فى التوزيع العام لرأس مال الشركة بين الدول المختلفة.

وتبقّى عدد ٨٥٥٠٦ سهماً لم يُكتتب فيها، كانت مخصصة لإنجلترا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لهذه الدول الثلاث، اضطر دى ليسيبس لقبول اكتتاب بعض المصرفيين – من هذه الدول – الذين قبلوا بالتوسط بين شعوب دولهم والشركة.

وبعد عمل الإجراءات الضرورية لتكوين الشركة بشكل نهائى، يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، انهمك دى ليسيبس فى التنفيذ. ولكن – فى الواقع – فإن المخالفات قد شابت إجراءات التكوين النهائى لهذه الشركة: فبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، أبلغ "مجلس إدارة الشركة" المساهمين بأن رأس المال قد تم الاكتتاب فيه بالكامل، ولم يكن ذلك صحيحا. وبتاريخ الأول من يناير سنة ١٨٥٩م، وجّه دى ليسيبس – من باريس– رسالة إلى المسيو دى رينى (de Rigny)

بخصوص الأسهم التى لم يتم الاكتتاب فيها بعد ذكر فيها: "حسب تصريحات الوالى، فأننى سأشترى لحسابه ٨٥٥٠٦ سهما (التى كانت مخصصة للنمسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) إذا لم تشترها هذه الدول".

وبعد إجراء عمليات الاكتتاب النظرية لإجمالى الأسهم وتكوين الشركة رجع دى ليسيبس مُسرعا إلى مصر فى بداية شهر مارس سنة ١٨٥٩ م؛ لكى يُخبر الوالى بالوضع المالى للشركة، وللبدء فى مشروع شق قناة السويس، وذلك على الرغم من عدم تصديق السلطان على مرسوم الامتياز. وشعر سعيد بالقلق العميق من عدم قانونية ما تفعله الشركة من الناحيتين: المالية والسياسية، خصوصا وأن إنجلترا وتركيا قد بدأتا فى تهديده مستفيدتَيْن من نشوب الحرب بين فرنسا وإيطاليا.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خـــــريطة بـــــرزخ الســـــويس)

وبتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٥٩م، ضرب دى ليسيبس أول ضربة فأس مفتتحا العمل فى المشروع فى منطقة "الليدو" ببورسعيد، ومعها بدأت الحكومة المصرية تضع العقبات فى طريق تنفيذ المشروع.

وقرر دى ليسيبس إخافة الوالى: فوجَّه له مذكرة – بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٨٥٩م– أكد له فيها أن "الوالى ليس مسئولاً عن أى شيء طالما أن الشركة تأسَّست بشكل قانونى وتتابع المسيرة الحذرة والمتوازنة – التى تبنتها – بدون عقبات من جانبها. وعلى العكس، فبما أن وكيل الوالى قد أقنع المساهمين بالاكتتاب فى المشروع باسم الوالى، فإن الوالى سيكون مسئولاً عن كل شيء إذا طالبه المساهمون بدفع تعويضات عن خسائرهم، التى قد تنجم عن عدم تنفيذ الالتزامات التى من أجلها كَوَّنوا هذه الشركة".

وبعد يومين، وعلى الرغم من هذه المذكرة، أمر شريف باشا – وزير الخارجية– دى ليسيبس بوقف الأشغال الجارية على أرض البرزخ فورا لأن تنفيذها يشترط موافقة صاحب الجلالة سلطان تركيا.

ولكن توقيع اتفاقية السلام المعروفة باسم "اتفاقية ڤيللا فرانكا" (Villafranca) [(٥)] بين فرنسا وإيطاليا – أوقَف تنفيذ الإجراءات المشتركة التى اتفقت عليها إنجلترا وتركيا لإجبار والى مصر على إلغاء هذا المشروع بالقوة: فقد وقفت عدة سفن حربية إنجليزية أمام الإسكندرية؛ وفى الوقت نفسه، أعلنت الأستانة أن السلطان قد قرر زيارة بيروت ليقابل سعيد باشا هناك. لقد أراد "الباب العالى" تكرار ما فعله منذ عدة سنوات عندما نجح مبعوثه فى إخراج بك طرابلس من مقر إقامته واستطاع

(٥) تم توقيع هذه الاتفاقية يوم ٨ يوليو ١٨٥٩م فى مدينة "ڤيللافرانكا" [المترجم].

أسره مستعينا بالأسطول. وعندئذ، تغير الحكم الوراثى فى ولاية طرابلس وأصبحت مجرد "باشاليك"[٦].

وكان الأسطول الإنجليزى – بقيادة نائب الأميرال مونداى (Monday) – قد رسا فى الإسكندرية يوم ٢٣ يوليو وظل بها لعدة أيام منتظرا الأوامر، ولكن البرقيات وصلته وتنص على أن السلطان قد ألغى رحلته إلى بيروت، فانسحب الأسطول الإنجليزى إلى عرض البحر فى صمت وبدون إجراء مراسم الوداع المعتادة. واستعانت تركيا – هذه المرة – بإنجلترا وهَدَّدت بعزل سعيد بسبب القناة بالضبط كما سبق لها وأن هَدَّدت عباس بسبب مشروع خط سكة حديد القاهرة/ الإسكندرية. وهكذا كان على مصر أن تُعانى من مثالب هيمنة ثلاث ديكتاتوريات عليها: تركيا وفرنسا وإنجلترا.

وبالإضافة إلى ما سبق، أرسل "الباب العالى" فى بداية أكتوبر سنة ١٨٥٩م وزير ماليته – مختار باشا – حاملاً أمرا واضحا بشأن القناة. وبتاريخ ٤ أكتوبر، دَعت وزارة الخارجية المصرية قناصل الدول الأوروبية للاجتماع فى مقرها، وقرأت عليهم رسالة – مؤرخة فى ١٩ سبتمبر – من "الصدر الأعظم" يُعلن لهم فيها أن "أى شيء يتم تنفيذه بدون تصريح من السلطان يُعتبر غير قانونى" وأعلن للوالى "ضرورة وقف جميع أنواع الأشغال" فى هذا المشروع.

وعندئذ، لجأ دى ليسيبس إلى إمبراطور فرنسا – شخصيا – الذى استقبله يوم ٢٣ أكتوبر مع وفد مجلس إدارة الشركة. وحصل دى ليسيبس منه على وعد بتأييده فى موقفه مع أن الإمبراطور كان – حتى ذلك التاريخ – يتحفظ فى تأييده تحسبا لرأى إنجلترا.

---

(٦) "باشاليك" (أو "باشاوية"): منطقة خاضعة للإمبراطورية العثمانية يحكمها والٍ برتبة "باشا" تعيّنه الآستانة [المترجم].

أما سعيد، فقد أراد أن يطمئن قلبه بخصوص مسئولياته المالية تجاه الشركة: ففي بداية سنة ١٨٦٠م، بعث إلى باريس بأحد أفراد حاشيته (دراهنت بك المعروف باسم باولينو بك، وهو يوناني الأصل) ومعه المسيو فيكار (وهو فرنسي كان يشغل منصب مدير إدارة وزارة الخارجية المصرية) لكي يستشيرا كبار المحامين الفرنسيين في هذا الموضوع. وكانت نتيجة الاستشارات في غير صالح دي ليسبس.

فسارع دي ليسبس بالعودة إلى مصر في شهر مايو سنة١٨٦٠م "للقضاء على مخاوف الوالي – التي يريدون زرعها في نفسه – بخصوص الخطر المزعوم الذي يهدد مالية بلاده؛ وبالتالي، يهدد مساهمته المالية في مشروعنا". وقابله فعلاً في أطفيح يوم ٢٦ مايو وأوضح له أن الحساب الجاري الذي رُفع إلى سموه يوم ٦ يناير يُوضّح أن سموه يمتلك في "شركة قناة السويس" ما يلي:

أولاً: ٦٤ ألف سهم من الإصدار الأول.

ثانيا: ١١٣٦٤٢ سهمًا آلت إليه من أنصبة بعض الأجانب والتي لم تُبَع فخُصّصت لسموه.

وبالتالي، فإن سعيد يمتلك ١٧٧٦٤٢ سهمًا قيمتها ١٧ مليون و٧٦٤ ألف و٢٠٠ فرنك بسعر مائة فرنك للسهم الواحد.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦٠م، عقدت الجمعية العمومية للمساهمين اجتماعا وافقت فيه على مبدأ "الحساب المفتوح" لصاحب السمو الذي قدّم – بتاريخ ٣٠ أبريل – رصيدا لصالح الشركة بمبلغ ١٥ مليون و٢٤٨ ألف و٤٢ فرنكا تُخصم من المبالغ التي دفعها سموه والفوائد التي أخذها عن قيمة هذه المبالغ. وقال دي ليسبس: "إن صكوك الأسهم المملوكة لصاحب السمو ستسلم إليه حالما تتخذ الإجراءات التي لفت نظر سموه إليها، وهي الإجراءات التي ستسمح بتحرير تلك الأسهم حتى تصل إلى مبلغ ١٠٠ فرنك للسهم الواحد".

إن هذه التأكيدات المتناقضة لدى ليسيبس قد أوقعت الكثير من المؤرخين الجادين فى الخطأ: فهو هنا يؤكد أن الوالى قد اكتتب – فى الإصدار الأول – بـ٦٤ ألف سهم، فى حين أنه يؤكد – فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م – عند التأسيس النهائى للشركة– أن الخديوى قد اكتتب بالـ٩٦ ألف سهم المخصصة للدولة العثمانية، والـ ٨٥٥٠٦ سهماً التى كانت محجوزة لإنجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقال المسيو شارل لوساج (Charles Lesage): "كان سعيد باشا يمتلك أغلب الـ ٩٦٥١٧ سهما التى تمثل نصيب الدولة العثمانية فى الاكتتاب، لكن كرمه وذكاؤه جعلاه يشترى – أيضا – الـ ٨٥٥٠٦ سهما التى لم تبع. وعندما تم التقسيم النهائى بين المساهمين المختلفين، لوحظ أن الوالى قد التزم بتسديد مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ ١٧٧٦٤٢ سهما التى أسندت إليه"(١٤). إن المسيو لوساج يُعَبِّر هنا عن وجهة النظر الشائعة لدى المؤرخين بخصوص اكتتاب مصر فى أسهم الشركة.

ولكن المسيو فوازان (Voisin) – وهو أفضل مؤلف لديه معلومات عن هذا الموضوع – يُعطينا رواية مبهمة: فهو يعترف بأن نتائج الاكتتاب العام لم تحقق توقعات تقسيم الأسهم، وأن التأسيس النهائى لشركة المسيو دى ليسيبس "قد اتجه لتحقيق عمليات الاكتتاب؛ لأنه تأكد – مقدما – من أن الوالى سيشتريها إذا لم يشترها أحد".

ولكن فى الأيام الأولى لسنة ١٨٥٩م، تطورت الأحداث وأدت إلى نشوب الحرب وأصبحت "ظروفا قاهرة" أوقفت المسيرة العادية للتعاملات مع أصحاب المصارف المساهمين فى المشروع وعلّقت تسديد دُفعاتهم المالية، حسبما جاء فى رواية دى ليسيبس التى ذكرها فى تقريره المرفوع لأول "جمعية عمومية للمساهمين" والتى عقدت فى ١٥ مايو ١٨٦٠م. وتفاهم رئيس الشركة مع الوالى

على أن يشترى سموه لحسابه – بشكل نهائى – الأسهم التى كانت مخصصة للبيع للمصرفيين الأجانب الذين منعتهم الظروف من الوفاء بالتزاماتهم.

أما الوالى، فقد كان – من جانبه – متمسكا بأن يحتفظ لمشروع القناة بصبغته العالمية. وكان مقتنعا بأن دى ليسيبس قام بواجبه بأمانة، فعرض أن يقوم بنفسه – إذا لزم الأمر – بتوزيع هذه الأسهم المتبقية على الدول البحرية المختلفة التى امتنعت – فى البداية – عن الشراء والتى قد ترغب فى المشاركة – فيما بعد – فى مزايا المشروع.

ونتيجةً لذلك، وعن طريق عمليات ترحيل للحسابات – تمت بمنتهى الانضباط – فإن القائمة الأولى لعمليات الاكتتاب لم تشبها شائبة: فقيمة الأسهم التى لم تبع بعد قد سُجلت فى دفاتر حسابات الشركة على حساب صاحب السمو الذى سبق له – منذ أربع سنوات – وأن قدّم للشركة سلفيات قيمتها عدة ملايين من الفرنكات تُخصم من تسديدات عمليات الاكتتاب الشخصية. لقد قدّم سعيد هذه السلفيات قبل أن يدفع أى مساهم أى مبلغ.

وهذه الخصومات لحساب سعيد باشا – من قيمة كل الأسهم المتبقية – لم تُنظَّم رسميا إلاّ بعد عقد أول اتفاق مالى بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠م بين الحكومة المصرية والشركة.

إن قصة هذه الخصومات – أو إضافة ثَمن ١٧٦ ألف سهم على حساب دولة مثقلة بالديون – ليو أمر يستحق أن نتوقف عند: فسعيد باشا لم يُفكر فى الاكتتاب إلا بـــ ٣٥ ألف سهم فقط. وتم تقسيم مبلغ رأس المال – أى ٢٠٠ مليون فرنك – على ٤٠٠ ألف سهم بين الدول المختلفة، حسب النسبة المفترضة للفائدة عند تنفيذ المشروع. وعندئذ وصل المبلغ المطلوب من اكتتاب مصر إلى ٣٢ مليون فرنك ثمن ١٦٤ ألف سهم. وكانت خزانة سعيد خاوية. ومع ذلك، فقد وافق على دفع

المبلغ الذى استطاع دى ليسيبس إقناعه بدفعه – بدون مقاومة – ولم يكن ذلك سوى الفصل الأول.

وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م – أى بعد نتائج الاكتتاب – لم تكن الدولة العثمانية قد اكتتبت بشيء. ولكن دى ليسيبس قيد على حسابها – وعلى حساب مصر – ثمن ٩٦ ألف سهم: فقد كان الأمر يتطلب منه – فورا – تغطية وتمويه جزء من الفجوة التى حدثت فى الاكتتاب العام وذلك لتسهيل إجراءات إنشاء الشركة.

وحقيقة الأمر، أن الأسهم غير المباعة لم تكن مجرد ٩٦ ألف سهم فقط بل كانت حوالى ١١٧ ألفا أى حوالى ربع رأس المال المطلوب. ولم يكن باستطاعة دى ليسيبس تكوين الشركة – قانونا – إلا إذا تم الاكتتاب فى رأس مالها بشكل كامل. وسعى دى ليسيبس – بكل جهده – لتسويق جزء من الأسهم غير المباعة فى أوروبا، وقرر عند اللزوم – إذا فشل فى مسعاه – أن يلقى بها على كاهل والى مصر. وهكذا، ففى يناير سنة ١٨٦٠م، اقترح على سعيد شراء الـ ٥٠ ألف سهم التى أعادها "بيت ريفو لتيلا" – فى ترييستا – إلى الشركة. واكتفى سعيد بأن يطلب منه عدم التنازل عن هذه الأسهم بدون التشاور معه مقدما(١٥).

وإذا وافقنا على وجهة النظر المحابية لدى ليسيبس، فإن الوالى الذى كان قد اكتتب – فى البداية – بـ ٦٤ ألف سهم فقط، وجد نفسه – فى يناير سنة ١٨٦٠م – متورطا فى الاكتتاب فى ١١٤ ألف سهم قيمتها ٥٧ مليون فرنك.

وبعد هذه العملية، سافر رئيس الشركة إلى أوروبا. ولكن ماذا يفعل فى حوالى ٦٦ ألف سهم ما زالت معه ولا تجد من يشتريها؟ ومما زاد من تعقيد وضعه أن "الجمعية العمومية لحاملى الأسهم" كانت ستنعقد يوم ١٥ مايو وكان لابد من تقديم كشف حساب مضبوط لها. وبمنتهى البساطة، وجد دى ليسيبس الحل؛ فقد

قيد على حساب سعيد باشا مبلغ ٨٨ مليون فرنك (ثمن ١٧٦ ألف سهم) بدون علمه وبدون التشاور معه وعاد فورا إلى مصر.

وفيما بعد، روى قنصل فرنسا لديبلوماسي مصري المشهد الذي دار بين سعيد ودي ليسيبس على النحو التالي: "كان المسيو دي ليسيبس قد طرح أسهمه للاكتتاب في لندن وباريس وبرلين وفيينا وغيرها من عواصم أوروبا ... وعلى الرغم من فشل حملة الاكتتاب، فإنه أعلن أن نتائجها ممتازة. وبدون استشارة أحد، وحتى بدون أن يخبر الوالي، قيد على حسابه مبلغ ٨٨ مليون فرنك.

"ووصل دي ليسيبس إلى مصر، وهو مرح ومبتسم كعادته لكي يقدم كشف حساب لسعيد عما فعله بصفتة وكيلاً عنه (فقد كان يقول دائما أنه لا يتصرف إلا بصفته وكيلاً عن الوالي). وقدم له نتائج جولته على ورقة منفصلة، فتضايق سعيد من هذا التصرف وسلم الورقة لسكرتيره حتى بدون أن يقرأها. وبعد ذلك بعدة أيام، طلب دي ليسيبس - وهو مبتسم كعادته - من الوالي أن يُصدر أوامره لتسديد أول دُفعة من الاكتتاب. فسأله سعيد مندهشا: "أية دُفعة ؟!" "فرد عليه دي ليسيبس: دفعة تسديد اكتتابكم بمبلغ ٨٨ مليون فرنك.

- سعيد: اكتتابي أنا؟

- دي ليسيبس: بالتأكيد يا صاحب السمو. فسموكم تعرفون أنني اكتتبت لحسابكم في هذا المشروع الذي سيخلد اسمكم وسيضمن الاستقلال التام لمصر. وإذا لم أكن قد بادرت بعمل ذلك، فإن المشروع كان سيفشل تماما. لقد قلت لكم ذلك بل إنني قد كتبت لسموكم بخصوصه.

- سعيد: كيف قلت لي ذلك ؟ وكيف ومتى وأين كتبت لي عنه؟!

- دي ليسيبس:على الورقة التي سجلت لسموكم عليها كشف الحساب.

وعندئذ، طلب سعيد إحضار هذه الورقة المنفصلة التى ذكرت، وكان مسجلاً عليها مايلى: مبلغ كذا مليون تم الاكتتاب عليها فى فرنسا، مبلغ كذا فى إنجلترا، مبلغ كذا فى ألمانيا. وفى ظهر الورقة، كتبت عبارة: ٨٨ مليون فرنك على حساب صاحب السمو.

-دى ليسيبس: وهكذا ترون يا صاحب السمو، أننى كتبت وأنكم أخذتم علما بذلك. وعندما صمت صاحب السمو، فإنه بذلك يكون قد وافق على هذا الاكتتاب. لقد أخبرت زملائى والأشخاص الذين يكنون لكم احتراما فائقا بأنكم وافقتم، فكلفونى بأن أنقل تهانيهم لسموكم.

"واعترض سعيد على هذا التصرف، ولكن دى ليسيبس أخبره أن سكوته يعنى الموافقة. واشتكى سعيد من خلو الخزانة، ولكن صاحب الشركة أعلن أنه مستعد لتقديم كل التسهيلات المالية الممكنه له. وهكذا فتح دى ليسيبس لسعيد بابا لتسوية هذه المشكلة، ووجد سعيد فيه وسيلة للتخلص من إحدى المشكلات فوافق". وأضاف قنصل فرنسا أن سعيد قال له بلهجة خشنة: "هل رأيت ما فعله مواطنك دى ليسيبس؟ لقد دفعنى إلى الهاوية". (لم يسبق نشره).

وهذا المشهد يوضح بطريقة مذهلة عقلية وصفات الرجلَين اللذين وقع مصير القناة بين أياديهما.

إن رأس مال هذه الشركة الملقَّبة بـــ "العالمية" كان يجب تكوينه من الأموال الخاصة الأوروبية. أما إثقال كاهل خزانة والى مصر بتحمل نسبة ٤٤ % من رأسمال هذه الشركة، فقد كان بمثابة دفع سعيد إلى السقوط فى هاوية الاقتراض والمشكلات المالية والإسراع بتدهور الأحوال.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٦٠م، حل المسيو بيكلار (Béclard) محل المسيو ساباتييه. وحسبما ذكر القنصل العمومى الفرنسى الجديد، فإن دى ليسيبس قد نجح فى مهمته؛ فبتاريخ ١١يونيو سنة ١٨٦٠م، علق بقوله: "يبدو أن الوالى غير قلق

بالمرة بخصوص الشكوك التى أثارتها مسألة الالتزامات التى ألزم نفسه بها. وهو مطمئن بالنسبة للمخاوف التى تخيلها بخصوص ضخامة عدد الأسهم التى قيدت على حسابه. وإذا طولب الوالى بدفع قيمة هذه الأسهم – أو جزء منها – فإنه سيضطر إلى دفع حوالى ٨٨ مليون فرنك فورا".

"لقد أبلغ دى ليسيبس الوالى أن الجمعية العمومية عقدت يوم ١٥ مايو وأنها قررت أن الوالى لا يجب أن يخشى هذا الاحتمال؛ لأنها وافقت على مبدأ فتح "حساب جار" له. وبفضل نظام "الحساب الجارى"، لم يكن سعيد مُطالبا – بشكل مؤقت– بالاستجابة لأية مطالبة مالية"(١٦).

وكان دى ليسيبس يعرف – بشكل مذهل – نظام تسكين آلام المريض بدون أن يُشفيه من مرضه: فنظام "الحساب الجارى" قد يريح سعيد لمدة سنتين لأنه لن يطالب بتسديد أية أموال، ولكن وجود دَيْن قيمته ٩٠ مليون فرنك سيُشكّل عبئا ثقيلاً على مصر. ومع نسبة الفوائد، فإن الدَيْن سيزداد ثقلاً أكثر فأكثر.

وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٠م، وفى أثناء محادثاته مع قنصل إنجلترا، تساءل سعيد قائلاً: "منْ يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعا فى غضون سنتيْن؟" وكان يشير بذلك إلى الوضع فى تركيا. وأضاف القنصل معلقا: "إن الانطباع الذى تولد فى خاطرى هو أن دى ليسيبس قد لمس وترا حساسا لدى الوالى وأثار لديه آمالاً فى الاستقلال عن تركيا، وأن الوالى واقع تحت تأثير هذه الآمال. و انتظارا لهذه الآمال البعيدة، بدأ سعيد بالفعل فى عقد اتفاقات ستسبب انهياره التام سريعا"(١٧).

وفى الحقيقة، فقد كان دى ليسيبس يمتلك العديد من الوسائل الفعالة و كان يعرف كيف يستخدمها بمهارة للتأثيرعلى الوالى، وكانت **الوسيلة الأولى** هى "اللعب على وتر الاستقلال"؛ فسعيد كان يعتقد أن القناة ستضمن استقلال مصر لأربعة أسباب:

١- إن القناة ستفصل مصر جغرافيا عن تركيا.

٢- اهتمام الإمبراطورية الفرنسية بالقناة سيحتم عليها مساعدة مصر فى التخلص من الهيمنة التركية.

٣- أن القناة ستزيد من رفاهية مصر ماديا مما سيدعم استقلالها الذاتي.

٤- احتمال أن تضمن القوى الأوروبية حياد القناة؛ وبالتالى، سيكون حياد مصر مضموناً.

أما الوسيلة الثانية، فكانت "اللعب على وتر المجد؛ فقد كان سعيد طموحاً – مثل باقى خلفاء محمد علي – وكان مقتنعا بأن القناة ستخلد ذكراه في التاريخ، فأعلن لقنصل إنجلترا: "إن عملية اتصال البحرين لا يمكن إلا أن تكون مشروع يخلد ذكرى مَنْ نفذَّه. وإذا كنت رفضت أخذ هذا الجزء الضخم من أسهم الشركة، فإنها كانت ستطرح في الأسواق. والنتيجة الطبيعية لذلك هى انهيار سعرها بشكل مدمِّر، وربما تسبب ذلك فى إفلاس المشروع إفلاساً تاما. لقد أصر المسيو دى ليسيبس بشدة لكى نتجنب هذا الاحتمال، فاضطررت للامتثال أمام هذه المسئولية الضخمة. وعندئذ، وعدنى بأننى لن أطالَب بسداد أى مبلغ لمدة سنتَيْن إلخ إلخ..."[٩٨].

والوسيلة الثالثة كانت "اللعب على وتر الخوف"؛ فقد كان سعيد يدرك مدى نفوذ دى ليسيبس فى البلاط الإمبراطورى الفرنسى، لأنه كان يمت بصلة قرابة بعيدة للكونتيسة دى مونتيجو (La Comtesse de Montijo) والإمبراطورة. فضلاً عن ذلك، ألم تنجح الشركة – فى سنة ١٨٦٠م – فى تغيير قنصل فرنسا لدى مصر(المسيو ساباتييه) لأنه لم يكن مؤيداً تماما لمصالحيا ؟

لقد كان سعيد يخشى نفوذ فرنسا أكثر من خشيته لنفوذ إنجلترا. وفى سنة ١٨٥٧م، زار سعيد باريس ولندن. وفى لندن، استقبله اللورد بالمرستون – أكبر عدو للقناة ولمصر – والذى سمح لنفسه بتوبيخ سعيد بعنف، وقد أنهى حديثه معه

بقوله: "إن مصر هذه الذى تحكمها عبارة عن مدخنة مدفأة أستطيع تنظيفها من الناحيتين عندما أرغب فى ذلك".

وعندما عاد سعيد إلى مصر، كان لا يزال يتذكر هذه اللهجة العنيفة التى أهانته بشدة: فخلال حديثه مع قنصل إنجلترا - يوم ١٩ ديسمبر - قال له: "من المؤكد أنه لا يستطيع أحد إنكار تفوقكم البحرى، ولكن الفرنسيين يستطيعون إنزال جيش لن أستطيع مقاومته بينما لا تستطيع إنجلترا فعل ذلك. وعندما كنت فى بلادكم، قال لى اللورد بالمرستون أن مصر عبارة عن مدخنة مدفأة من السهل عليه تنظيفها. فأجبته بأن هذه المدخنة طويلة جدا لدرجة أن طولها المفرط قد يخلق مشاكل لعملية التنظيف هذه"[١٩].

والوسيلة الرابعة كانت "اللعب على وتر التأجيل"؛ فقد تألق سعيد باتصافه بعدة صفات: التفاهة والطمع والضعف ومعهم اللامبالاة، وبدلاً من مواجهة المشاكل، كان يفضل تأجيلها أو تسويفها. ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان مديونا للتجار الأجانب بحوالى ٣٠ مليون فرنك. وبدلاً من الأخذ بسياسة مالية متقشفة، أصدر سندات الخزانة - التى اخترعها دى ليسيبس له سنة ١٨٥٨م - ولجأ إلى نظام الاقتراض. وهذان الحلان مناسبان لطبيعته التى تتجنب المواجهة.

لقد احتال دى ليسيبس على سعيد عندما ورطه فى شراء ١٧٦ ألف سهم - قيمتها ٨٨ مليون فرنك - على مراحل، فوضع بذلك نير الاستعباد فى عنقه. وكان سعيد يكرر على الدوام عبارة: "لقد وضعوه فى عنقى". ولكنه لم يحاول أن ينزعه.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان دى ليسيبس يعرف هواية سعيد المفضلة: "التأجيل والتسويف". ولذلك فقد احتاط وجعل جمعية المساهمين - بتاريخ ١٥ مايو - توافق على مبدأ "الحساب الجارى" لصالح سعيد، ووعده بأنه لن يطلب منه سداد أى مبلغ لمدة سنتين، وعرض عليه هذه الفكرة وكأنها تنازل جاد من جانب الشركة

لصالحه. وعلق كولكوهون على هذه العملية قائلاً: "تصور الوالى أنه استطاع خداع الشركة عندما تصرف بمهارة وأجّل أية مطالبة بالسداد لمدة سنتين. وكان يردد عبارة "مَنْ يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعاً فى غضون سنتين ؟" وبهذا الأسلوب، كان لديه أمل فى أن يقدر على مواجهة جميع الاحتمالات"[٢٠].

ولكن من المؤكد أن دى ليسبس كان أكثر مهارة وحنكة من الوالى: فقد كانت لديه الحيل التى تمكنه من الحصول - بطرق ملتوية - إما على النقود السائلة وإما على ميزان تعادلها من هذا الحساب الجارى.

وبالفعل، استغل دى ليسبس القرب الشديد "لبحيرة المنزلة" من مدينة "بور سعيد"، فطلب من الحكومة منحه امتياز تحصيل "ضريبة صيد السمك" فى بحيرة المنزلة. وكانت هذه الضريبة تورد للحكومة مبلغا يتراوح ما بين ٢٠ و٢٢ ألف جنيه (حوالى ٥٠٠ ألف فرنك) سنويا. وطالب بأن تكون مدة هذا الامتياز عشرين عاما لصالح شركة القناة "على أن يُخصم مبلغ ١١ مليون فرنك من قيمة الديْن الحالى يُدفع على مدى سنتين وبدون فوائد"[٢١]، أى حوالى أربعة ملايين فرنك.

واعتبر قنصل إنجلترا هذه الصفقة بمثابة نقل ملكية أرض عثمانية إلى يد أجنبية وأنها ستؤدى إلى وجود مستعمرين جدد حول ميناء بور سعيد[٢٢]، فاضطر سعيد لإلغاء احتكار الشركة لبحيرة المنزلة.

وتوقف الحساب الجارى فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٠م وكان مدينا بـــــ١٥ مليون و٢٤٨ ألف و٤٢ فرنك و٨٨ سنتيم. وكانت الحكومة المصرية تمتلك ١٧٧٦٤٢ سهما من أسهم قناة السويس بسعر ١٠٠ فرنك للسهم الواحد، ونسبة خُمُس رأس المال. وارتفع ديْن الحكومة الأصلى فوصل إلى ١٧ مليون و ٧٦٤ ألف و٢٠٠ فرنك، منها ٢ مليون و٥١٦ ألف و١٥٧ فرنك تم دفعها من قبل.

وبعد مفاوضات جديدة، وبتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠م، وقَعت الشركة اتفاقية مالية مع الوالى قبلت بمقتضاها حوالات الخزانة المصرية التى يتم إصدارها

مع تواريخ استحقاقها بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٧م. وكانت هذه أول اتفاقية تنظم الخصم لحساب الوالى من ثمن الأسهم التى رفضت دول عديدة شراء الكميات المخصصة لها منها.

إن هذه الحوالات – أو أذونات الخزانة – كان يجب تسجيلها لحساب الشركة بسعر الأول من يناير ١٨٦٠م. وتحتسب فوائدها بدءا من هذا التاريخ وبنسبة ١٠% سنويا. وبهذه الطريقة، تكون الفائدة التى يستحقها الوالى (نتيجة لقيمة الدفعات التى سددها) قد تم تعويضها وتحصل الشركة على نسبة ٥%.

أما رأس المال الجديد المطلوب للشركة – أى نسبة الـ ٥/٤ (الأربعة أخماس) الباقية، فقد التزمت الحكومة المصرية بإصدار أذونات خزانة بشكل متتابع تدفع بعد تسديد تواريخ الاستحقاق بنسبة الـ ٥/١ (الخُمس) أى بدايةً من ١٨٦٧م.

وهكذا، لم يكن بمقدور الشركة المطالبة بالتسديد نقدا، فاكتفت – كما توقع دى ليسيبس – بسندات الخزانة المصرية التى كان بمقدورها أن تتفاوض عليها بأفضل شروط لصالحها.

وأيا كان الأمر، فإن مساهمة سعيد فى مشروع القناة لم تكن مقننة: فالوالى لم يكن متساويا مع باقى المساهمين الذين سددوا – منذ ١٨٥٩ – أول ٥/١ (خُمس) من رأس المال المطلوب، أى ١٠٠ فرنك للسهم الواحد حسبما تنص لوائح الشركة.

وبفضل اتفاق أغسطس سنة ١٨٦٠م، أصبح الوالى مساهما متأخرا؛ لأنه لن يدفع – حتى سنة ١٨٦٧م – إلا أول قسط من رأس المال المطلوب للشركة فى أثناء فترة الاكتتاب، فى حين أن سعر السهم – فى أول يناير سنة ١٨٦٣ – قد بلغ ٣٠٠ فرنك.

وتوفى سعيد بمرض عضال فى يناير سنة ١٨٦٣م. وحتى يوم وفاته، فشلت مساعى دى ليسيبس لإقناعه بتقنين وتسوية مساهمته المالية فى المشروع. وذكر

سعيد لهنرى بولوير[*]: "وفيما يتعلق بالقناة، فلربما أكون قد غصت في هذه العمليه كثيرا وبسرعة كبيرة ... ويعلم الله إن كان هذا المشروع سيتحقق أم لا. إنهم يقولون إنه يتطلب نقودا غير متوفرة. إن هذه الفكرة مهمة وقد تكون حقيقية ولكننى قد أخسر الكثير من أسهمى. أننى لم أتصور أننى سأشترى كل هذه الكمية من الأسهم، ولقد اقترحت شراء ٣٠ ألف سهم فقط ولكننى تورطت في شراء ٨٠ ألفا [كذا]. وفى الحقيقة، إننى لم أجادل، فالمصيبة قد حلت. إنهم – الآن – يقترحون علىّ الحصول على قرض. ومع هذا القرض، يجب أن أدفع ثمن أسهمى وعندئذ يسلمونها لى. والأسهم قد ارتفعت أسعارها. ويقولون لى إننى سأستطيع تحقيق قيمتها واسترداد أموالى. هذا ما يقولونه لى ولكننى لم ألتزم بأى شيء حتى الآن... أنا مُحبط، أنا مريض...[٢٣] ".

ooooo

رابعا: سوء النية الاستعمارية ومشروع القناة:

وفى تلك الأثناء، لم تفتر معارضة تركيا وإنجلترا لمشروع شق قناة السويس. لقد كان من المتوقع أن تأتى هذه القناة بالأمل لمصر ولكنها – مثل قناة بنما – أصبحت مصدرا للقلق والهواجس: فلكى يتم إنجازها، كان لابد من التضحية بأمة بأسرها. ومنذ ذلك الحين، يمكننا القول إن القناة أصبحت تملك مصر وليست مصر هى التى تملك القناة (مصر للقناة وليست القناة لمصر).

لقد كان رئيس الشركة – دى ليسبس – هو روح هذا المشروع، ولكنه لم يكن مهندسا بل كان – وقبل كل شيء – ديبلوماسيا تتقمصه روح رجل أعمال محتال وداهية: فَحطَّ من شأن "الشركة العالمية" ونزل بها إلى مستوى الشركات التى تكونت – فى مصر – بهدف الكسب والاستغلال. وبدلا من اقتصار نشاطاته على القناة البحرية، امتدت أطماعه لكى تشمل كل أرجاء مصر.

(*) سفير بريطانيا في الآستانة.

وفي واقع الأمر، فإن دى ليسيبس قد استفاد لأقصى حد من صداقته بسعيد وثقته به، فحصل أيضا على:

١- حق امتياز شق واستغلال قناة للملاحة النهرية ولرى الأراضي[٧]. وربطت هذه الترعة نهر النيل بالقناة البحرية من القاهرة حتى بحيرة التمساح، وأوصلت المياه العذبة إلى الصحراء فأخصبتها.

٢- كما حصل أيضا على امتياز استغلال الشركة للأراضي غير المزروعة الواقعة على ضفتي القناتين (الملاحية والنهرية).

٣- لقد كان دى ليسيبس يحلم بتكوين "محافظة البرزخ" ليسكنها مستوطنون فرنسيون، وتنشأ فيها مدن وموانئ وزراعات كما لو كانت بطريقة سحرية. إن الجزء الصناعي البحت في مشروع القناة أصبح نقطة انطلاق تشعبت منها الأنشطة الزراعية والتجارية، التي تغطي منطقة واسعة تشبه المثلث الذى تقع زواياه في بورسعيد والسويس والقاهرة. وبعبارة أخرى، فإن القناة البحرية قد استطالت بواسطة ترع الماء العذب حتى وصلت إلى القاهرة. وكان من المنتظر أن تكون قاعدة واسعة – في داخل البلاد – لعملية استيطانية استعمارية سلمية على أطراف الدلتا.

ومن المؤكد أن البعض يستطيع الدفاع عن دى ليسيبس بصفته صاحب هدف مزدوج – أو مثل أعلى مُزْدَوَج – كان يحركه ويُسيطر عليه ويُنشط طاقاته وتصوراته الراسخة كما لو كان خاضعا للتنويم المغناطيسي.

الأول: مثل أعلى "إنساني" لأن وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط "كان سيدفع حركة التجارة ويُنشطها وينعكس في شكل انطلاقة جديدة للحضارة وحتى

[٧] يقصد "الترعة الحلوة" أو "الحلوة" كما يطلقون عليها في محافظة الشرقية وهى ترعة الإسماعلية [المترجم].

للمسيحية"؛ والثاني: ومثل أعلى "فرنسي" لأن القناة وملحقاتها "يجب أن تضخ الحياة في البلادة الشرقية" وتدعم النفوذ الفرنسي في مصر.

وللرد على هذا الزعم، يجب أن نذكر أن معاوني محمد على من الأوروبيين (مثل كلوت بك[٨] ودى سيف[٩])، فهموا هذه الأفكار المثالية على أنها "إشراق وتألق للفكر الفرنسي" وتأثيره في إطار الفكرة القومية التي بدأت تتشكل في مصر. ولكن دى ليسيبس وأمثاله لم يفهموا هذه الفكرة المثالية إلا على شكل توسع "المصالح" الفرنسية في إطار عملية استعمارية استيطانية سلمية يقوم بها الأجانب في مصر. ولذلك، اهتموا بالعنصر الأجنبي الأوروبي وبمشاريعه – التي تظللها رايات الامتيازات الأجنبية – على حساب العنصر المصرى.

وسعى دى ليسيبس لتهدئة هذه المخاوف العامة التي أثرت – بأشكال مختلفة – على الرأى العام التركي والإنجليزى وحتى المصرى، وحاول إقناع المعارضين لمشروعه بأنه مستعد لتقديم ضمانات بألا تتحقق هذه الوساوس.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦١م، عقدت "الجمعية العمومية للمساهمين" اجتماعها الثاني، وقدم دى ليسيبس لها تقريرا جاء فيه: "يبدو أن هذه المعارضة قد هدأت بعد عقد اجتماعكم الأول وبسببه ... إننا نوافق بكل قلوبنا على النظام الدولى الذى اقترحته تركيا، وقد قمنا بصياغة أسس هذا الاتفاق على النحو التالي:

١- يجب إعلان الحياد التام لقناة السويس، وحرية المرور فيها لكل السفن التجارية – أياً كانت جنسياتها – مقابل دفع نفس الرسوم بالنسبة للجميع. إن هذا الحياد يجب أن ينص عليه بوضوح في المادة ١٤ من عقد الامتياز.

---

(٨) كلوت بك (clot) : فرنسي أنشأ مدرسة الطب في عهد محمد على (المترجم)
(٩) الكولونيل دى سيف (de sève) : هو سليمان باشا الفرنساوى الذى أنشأ الجيش المصرى الحديث (المترجم)

٢- تمنع جميع السفن الحربية من المرور عبر القناة إلا بعد الحصول على تصريح من الحكومة المصرية.

٣- ممنوع منعا باتاً على الشركة إقامة أية منشآت دفاعية أو أية تحصينات في مدخل القناة، أو على طول مجراها، أو على الأراضي التي تنتفع بها الشركة في البرزخ. كما أنه ليس من حق الشركة إقامة أية مستعمرات للمزارعين الذين لا يتمتعون بالرعوية المصرية.

٤- ليس من حق السفن التي تعبر القناة إنزال قوات عسكرية في البرزخ إلا في حالة المرض أو العطب أو وقوع حادثة؛ وفي حالة وقوع أحد هذه الاحتمالات، لابد من أخذ تصريح من الحكومة المصرية.

٥- الأراضي الممنوحة للشركة - بناءً على حق الامتياز - لا تُستغل إلا في الزراعة أو الصناعة فقط. وإذا حدث و قامت الشركة بتأجير أو نقل حق الانتفاع لكل هذه الأراضي أو لجزء منها - فإنها تفعل ذلك لمصلحتها المالية فقط وبدون التمييز بين الأشخاص أو الجنسيات في عملية التأجير أو نقل حق الانتفاع.

٦- وأخيرا، "فإن والي مصر قد أبدى استعداده للموافقة على وجود حامية من القوات التركية. وهذا الشرط لم يكن مفروضا على الأراضي الواقعة في حدود مصر الصادر بها "الخط الشريف" في سنة ١٨٤١، ولا في الاتفاقيات التي اعترفت فيها القوى العظمى الأوروبية بوضع مصر تجاه تركيا.

"إن مُجمل هذه الضمانات ينبغي له تبديد أي قلق بخصوص هذا الموضوع".

لقد صاغ دي ليسيبس أسس هذا الاتفاق بدون الاهتمام بمصالح مصر الحقيقية muto proprio (أي كما يريد وبدون استشارة أحد)، فهو قد تعهد بعدم إقامة مستوطنات لمزارعين أجانب. ولكن ليس مهما أن يكون هؤلاء المزارعون مصريين أو أجانب طالما أن القانون الفرنسي هو الذي سيُطبَق على البشر وعلى الأرض.

ونظرا لوجود "الامتيازات الأجنبية"، ومع التعديات المستمرة من قبل القناصل ومواطنيهم الأوروبيين على السيادة المحلية، فقد أمرت الحكومة التركية حكام الولايات العثمانية بالتزام الحذر وعدم القيام بمشاريع ضخمة في مجال الأشغال العمومية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من الباب العالي، وحذرتهم - بشكل عام - من التنازل عن ملكية الأملاك العامة.

ومن المؤكد أن روح الفرمانات التي منحت لمحمد على - مع مكانته - قد حررت مصر فعليا من استئذان الباب العالي عند إقامة الأشغال العمومية العظيمة، التي تمت في عهده (مثل القناطر التي زادت من خصوبة الدلتا).

ولهذا السبب فكر دي ليسيبس في دمج مشروع القناة مع باقي مشاريع الأشغال العمومية التي لا تحتاج - عمليا - للحصول على إذن "الباب العالي" ولكنه نسي أن موافقة "الباب العالي" على مشروع مد خط السكة الحديد من القاهرة إلى الإسكندرية - في عهد عباس - كان مرهونا بشرط صريح بألا تأخذ أية شركة أجنبية امتياز إدارته بعد إنشائه.

إن مشروع القناة وملحقاته - من أراض وترع ومدن - كان يعتبر بحق تنازلاً للشركة عن جزء من الملكية العامة، وأدخل إلى مصر كتلة متماسكة من المصالح الأوروبية.

أما فيما يتعلق بموافقة الوالي على وجود حامية تركية في برزخ السويس، فإننا نشك في صدق هذه المعلومة لأن دي ليسيبس لم يُقدّم أي برهان على صحة ما نسبه للوالي، ولأن رؤية حامية تركية على أرض مصر - تحت أي مبرر - كان بمثابة كابوس يؤرق منام خلفاء محمد على كافة.

وفضلاً عما سبق، فقد كان سعيد موجودا في بنها في شهر يونيو سنة ١٨٦١م، ورفض مقابلة دي ليسيبس الذي وصل إلى مصر منذ يوم ٥ يونيو. وأعلن سعيد "أنه لن يمنح ثقته - بعد اليوم - إلى دي ليسيبس لأنه لم يراع أية دقة

فى تصريحاته التى أعلنها أمام المساهمين، وأنه لن يتحدث إليه فى أى شأن لان كلماته سيُساء تأويلها"[٢٤].

وكان دى ليسيبس يدرك تماما أن سعيد كان طفلاً كبيرا متقلب المزاج. وعلى الرغم من أنه لم يستطع انتزاع حق امتياز بحيرة المنزلة منه، ولا تقنين مساهمته المالية – بسبب معارضة إنجلترا اليقظة – فإنه استطاع إقناعه بالتنازل عن منطقة "تفتيش الوادى" [١٠] الفسيحة الموجودة فى قلب منطقة الاستغلال الفرنسية.

إن الحصول على منطقة "تفتيش الوادى" كان له أهميته الاقتصادية والاستراتيجية: فالأهمية الاقتصادية ترجع إلى أن هذه المنطقة تبلغ مساحتها ١٠ آلاف هكتار اشترتها الشركة بثمن بخس (٢ مليون فرنك فقط) مع أن أرضها خصبة جدا وسهلة الرى، وعائدها مضمون وسريع، وليست عليها أية مشاكل، وموقعها قريب من القناة وليس بعيدا عنها مثل باقى أراضى الشركة.

أما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة "تفتيش الوادى" فترجع إلى أن قرية "التل الكبير" هى المركز السكانى الرئيسى فيها، وهى التى تقطع طريق الغزوات على الدلتا من جهة القنال. و"التل الكبير" هى أضعف نقطة فى خط الدفاع عن مصر: إن بحيرات المنزلة والبرلس ومريوط على امتداد شمال مصر – من الإسكندرية حتى دمياط – تشكل خط دفاع طبيعى ضد أى هجوم من ناحية البحر المتوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فإن سعيد بطيشه غير المعقول قد منح الشركة امتيازات أخرى لا تقل خطورة عما سبق، وتسببت فى زيادة نفوذها بقوة فى مصر، وذلك عندما سمح لها بامتلاك: مساحات واسعة ومتصلة من الأراضى،

---

(١٠) "تفتيش الوادى" يطلق عليه أيضا "جفلك" (أو "شفلك") الوادى باللغة التركية [المترجم].

ومراكز تموين وإعاشة بداخل البلاد، وكلها مرتبطة بوسائل اتصال مباشرة وآمنة بمجرى القناة.

وبتاريخ الأول من مايو سنة ١٨٦٢م، اجتمعت "الجمعية العمومية للمساهمين" وقدم لها دى ليسيبس تقريرا عن المكتسبات الجديدة جاء فيه: "إن أملاك الشركة تشتمل على ثلاثة عقارات مهمة فى دمياط وبولاق – بالقرب من القاهرة – و"تفتيش الوادى".

"١- وتقع والعقارات – التي امتلكتها الشركة في دمياط – على مساحة عشرة هكتارات... بنيت عليها مخازن واسعة وفخمة. وكانت هذه المخازن تستخدم فى الماضى بصفة ثكنات عسكرية وشونات للغلال. والمواد القيمة التى بنيت بها هذه المخازن قدمت لنا موارد لا تُقَدَّر بثمن استخدمناها فى الإنشاءات التى أقمناها فى ذلك الموضع... ودفعنا مقابل هذه العقارات مبلغ ٥١ ألف فرنك وهو ثمن معتدل للغاية.

"٢- وفي بولاق – ميناء القاهرة النهرى – فإن صفقة ممتلكاتنا هناك مُرضية ومناسبة مثل مثيلاتها التى فى دمياط: فقد اشترينا مساحة ١٠ آلاف متر مربع مقابل ٢٠٠ ألف فرنك. وهذه المخازن تقع فى أفضل موقع على نهر النيل مباشرة، ومن المقرر أن تقدم لنا فائض قيمة كبير، كما ستغنينا – من الآن فصاعدا – عن استئجار مخازن مكلفة.

٣"- هذه المكاسب نفسها هى التى جعلتنا نحصل على "تفتيش الوادى". إن خط اتصالاتنا – بين النيل وبحيرة التمساح – يتكون من مجموعة ترع داخلية متتالية عددها أربعة: ترعة "بحر مويس" المتصلة بترعة "الزقازيق" ومن امتدادهما تخرج "ترعة الوادى" التى ستأخذ ترعتنا الماء العذب منها. إن ترعتىّ "بحر مويس" و"الزقازيق" جزء من الأملاك العامة. ولكن "ترعة الوادى" ليست كذلك، وهى تقع

فى وسط هذا الخط وتشكل جزءًا من التفتيش المعروف بهذا الاسم: "تفتيش الوادى". وسيقوم المالك – بالضرورة – بتنظيم مجرى هذه الترعة كما يشاء...

"إن هذه العملية (شراء "تفتيش الوادى") ستحمى الخط الأساسى لمواصلاتنا النهرية – مع مراكز التموين – من أى ضرر...".

•••••

خامسا: مشروع إنجلترا المضاد:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه فى الفقرات السابقة، نستطيع أن نفهم لماذا أثار حصول دى ليسبس على عقد امتياز القناة وملحقاته لدى إنجلترا رد الفعل نفسه الذى أبدته عندما غزا بونابرت مصر.

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، أرسل اللورد بالمرستون رسالة إلى اللورد كوويلى (Cowley) جاء فيها: "إننا لسنا بحاجة لمصر ولا نرغب فيها. إننا بالضبط مثل رجل عاقل له ضيعة فى شمال إنجلترا، بينما يُقيم هو فى جنوبها: فهو لا يرغب فى امتلاك الفنادق الموجودة على طول طريق الشمال من مقر إقامته حتى ضيعته. إن كل ما يريده هو أن تكون هذه الفنادق فى حالة جيدة، ومفتوحة دائما، وتقدم له – عند نزوله بها – وجبة لحم الضأن، وتوفر له الراحة". ولكن، على الرغم مما أعلنه بالمرستون، فإن إنجلترا كانت تسعى – بكل تأكيد – للسيطرة على طريق الهند المار بمصر منذ القرن التاسع عشر.

لقد منح محمد على كل التسهيلات التى طلبتها إنجلترا لمواصلاتها عبر الأراضى المصرية لدرجة أنه تلقى الشكر من "شركة الهند" والتجار الإنجليز فى سنة ١٨٤٠م. ولكن إنجلترا دمرت قوته وسعت جاهدة لاحتكار خدمة الترانزيت وإيجاد موقع قدم لها فى مصر.

وعند افتتاح قناة السويس، أكد رجل الدولة الإنجليزى الشهير – المستر هارى چونستون (Harry Johston) – على ثبات السياسة الإنجليزية تجاه مصر فى خطوطها الأساسية قبل وبعد تنفيذ مشروع القناة على حد سواء: "إن أكثر رجال الإمبراطورية البريطانية استنارة كانوا متأكدين من أن مصر ليست قادرة على حماية استقلالها – بصفتها دولة محايدة وضعيفة – ولذلك لا يجب تركها تسقط تحت سيطرة أية دولة تستطيع تحدى إنجلترا و تغلق قناة السويس"[٢٥].

إن إصدار فرمان امتياز القناة وملحقاته جعل تدخل إنجلترا فى مصر مسألة حتمية.

وعندما فشلت إنجلترا في إيقاف مشروع القناة ، تقدمت – في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٢م – بمشروع مد خط سكة حديد يمر عَبْر وادى النيل، فقد كان اهتمامها الأساسى مُنصبا على إيجاد توازن بينها وبين نفوذ غريمتها فرنسا في مصر.

ولتنفيذ هذا المشروع، كان لابد:

أولاً: من الحصول على حق امتياز يصدره والى مصر لشركة إنجليزية لمد خط سكة حديد يمر عَبْر وادى النيل حتى خط عرض ٢٤ درجة، وبذلك تربط القطارات البحر الحمر بميناء برنيس. وتحصُل الشركة – فى الوقت نفسه – على ضمان بنسبة ٧% بصفة فوائد على رأس المال المستثمر فى هذا المشروع.

وثانيا: كان لابد من أن يتنازل الوالى لإنجلترا عن جزيرة "چوبال" لكى تقيم إنجلترا عليها منشآت بحرية وتجارية.

وكتب وزير البحرية الفرنسية معلقا على الطلب الثاني: "إذا احتلت إنجلترا هذه الجزيرة التى تتحكم فى خليج السويس، فإنها – عمليا – ستتحكم فى مدخل القناة من الجنوب؛ وبذلك، فإنها ستدمر العمل الهائل الذى تم تنفيذه للصالح العام"[٢٦]. وبناء على طلب الحكومة الفرنسية، أبلغ قنصليا فى مصر الوالى –

رسميا - بأنه إذا تنازل عن جزيرة چوبال فإنه سيترك مفاتيح مصر تقع فى يد القوة التى ستحتل الجزيرة برضاه أو رغما عنه، وأن فرنسا لن تسمح بذلك.

إنها قصة "القشة والخشبة" الخالدة؛ ففرنسا رأت "القشة" التى فى عيْن إنجلترا ولكنها لم تر "الخشبة" في عينها هى [١١].

وحسبما يقول الوزير الفرنسي، فإن إعطاء امتياز مد خط سكة حديد لإنجلترا، أو التنازل لها عن جزيرة چوبال، يُعَرِّض أمن مصر للخطر. ولكن، ما قيمة هذا الامتياز مقارنة بما حصلت عليه الشركة الفرنسية من امتياز القناة وملحقاته، والذى بمقتضاه حصلت هذه الشركة ليس فقط على مفاتيح مصر بل أيضا على أراض تعادل مساحة مديرية بالقرب من عاصمتها ؟

وفى تلك الأثناء، كان السير هنرى بولوير - سفير بريطانيا فى الأستانة - موجودا فى مصر، وكان يؤيد مشروع السكة الحديد. أما سعيد، فقد وافق - من حيث المبدأ - على منح هذا الامتياز للشركة الإنجليزية لمدة ٩٩ سنة مع تقديم أرض المشروع مجانا، ولكنه رفض ضمان نسبة الفائدة. وبخصوص جزيرة چوبال، فقد كان يرى أن إنجلترا لم تطلب أى شيء بخصوصها سوى إنشاء فنار ومكتب تلغراف بها.

وفى واقع الأمر، لابد وأن نقر بأن سياسة بولوير تجاه مصر تكشف عن سعة أفق ودهاء وحكمة نادرين: فلقد عارض بولوير موقف بالمرستون الرافض - بعناد وغباء - لمشروع القناة بإعلانه أن المشروع غير قابل للتنفيذ. فبولوير - أيضا - كان يعارض المشروع ولكن بشكل أذكى: فبتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٦٣م، بعث من الإسكندرية بمذكرة سرية وشخصية إلى وزير الخارجية البريطانى جاء

---

(١١) أى أن فرنسا رأت عيوب المطالب الإنجليزية وهى بسيطة نسبيا بالقياس إلى عيوبها هى التى تتجاهلها حسبما ذكر الإنجيل [المترجم].

فيها: "لا أعتقد أن مشروع القناة نفسه يبرر كل هذه المعارضة من جانبنا. ومن الأفضل لمعارضتنا له أن تستند على الطريقة التى نفذ بها والأيدى التى تمسك به".

وذكر بولوير أيضا أن هناك أزمة مالية ستهدد الشركة فى القريب العاجل. لقد أصاب بولوير كبد الحقيقة لأن تاريخ القناة – منذ البداية وحتى بعد افتتاحها – لم يكن سوى سلسلة متصلة من الأزمات المالية التى يحلها الوالى بأموال الدولة المصرية. ونصح بولوير الحكومة الإنجليزية بأن تكون مستعدة لمواجهة أى موقف حرج جديد قد تتعرض له الشركة، وذلك "إما بالعمل على انهيار الشركة أو بتشجيع نقل المشروع – مع الحقوق الحالية للشركة – إلى الحكومة المصرية..."[٢٧]

ويبدو أن خطة بولوير كانت تهدف إلى ضرورة تحسين جميع أشكال المواصلات عبر السويس والإسكندرية. وأيد بولوير أيضا مشروع السكة الحديد فى رأس بناس – على البحر الأحمر – بهدف "الإقلال من قيمة القناة، وبالتالى زيادة مشاكل الشركة".

وبولوير كان هو الذى فضح بسخرية قوية – وفى عدة مواقف – التجاوزات المشينة التى يرتكبها الأوروبيون فى مصر خصوصاً التجاوزات الأخلاقية التى لازمت مشروع السويس.

وأثارت مواقف بولوير مرارة القنصل الفرنسى – المسيو بوفال- الذى عبَّر عنها بقوله: "ألا يوجد بهذه السخرية بعض المزاج السيئ والغيظ ؟ أتمنى ذلك لأن المزاج السيئ والغيظ هما اللذان سمحا لنا بتحمل لهجة سفير الملكة التى تحدث بها معى هذا الصباح: فلقد استخدم جملاً وعبارات فى غاية التهذيب والرقة تُشير إلى أننا نريد الاستئثار بمصر... ومع ذلك، فهو يعرف جيدا أنه ليس من المستحيل أبدا التفاهم مع فرنسا تحت شعار "مصر مستقلة عن الأجانب ومفتوحة للجميع"؛ فضلاً عن ذلك، فإنكم ستعرفون – بكل سرور – أن صاحب السعادة مُرغم على

الموافقة على أن جزيرة جوبال تابعة للوالى. وبالتالى، فكيف يزعم بأن مَنْ يعترف الجميع له بملكية خليج ما ليس من حقه الدخول فيه أو الخروج منه ؟"[٢٨].

ولكن مصر كانت بالفعل تابعة للأتراك والأوروبيين وذلك بسبب خطأ سعيد ورغبة أوروبا. وللقضاء على البقية الباقية من أمن مصر، لم يَعُد أمام الوالي سوى اللجوء للديون وفتح أبواب الدلتا أمام المصرفيين الأوروبيين. وجاء المصرفى ليكمل ما بدأه الدبلوماسى.

هوامش الفصل الثالث

1) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol.1313. Alexandrie. 8 avril 1857.

2) Ibid.Alexandrie. le 16 avril 1857.

3) *Archive francaises*. A .E. Correspondance. politique. Egypte. Vol. 27. Alexandrie, le 2 mai 1857.

(٤) ذكر المؤلف المجهول (وهو ج . كلودى J.Caudy) فى كتابه:

Histoire financière de l, Egypte depuis Saïd Pacha (1854-1876).

ما يلى : "... وفى الوقت نفسه، كان هناك حادث مهم مفيد لمصر على وشك الوقوع لكنه كان أيضا حادثا مشئوما لمالية حكومتها: ففى نوفمبر سنة ١٨٥٤م، لبى فرديناند دى ليسيبس دعوة الوالى، فوصل إلى معسكر "الحرية" [؟] ومعه مذكرة بخصوص شق قناة فى برزخ السويس. وخلال بضعة أيام ، وقع الوالى على فرمان امتياز شق القناة. لقد فتح هذا القرار باب الدلتا – على مصراعيه – أمام تدفق الأوروبيين. وبذلك ، أصاب السلطة المطلقة للوالى بضربة لن تقوم لها قائمة بعدها ".

أما چول كوشيريس (Jules Cocheris)، فى كتابه:

"Situation internationale de l, Egypte et du Soudan".

فقد لخص تاريخ القناة فى هذه العبارات الصريحة: "إن شرف شق برزخ السويس يرجع فى أغلبه إلى إسماعيل. وكل مَنْ سكتوا يعرفون ذلك. إن الذهب (فى شكل الضرائب التى دفعها المصريون) والأيدى العاملة (على شكل السُخْرة)

قد سمحا لدى ليسيبس بإنجاز مشروعه الذى كان سيلاقى نفس مصير قناة ينما لولا وجود الخديوى".

(5) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Alexandrie, le 9 avril 1855.

(٦) كان بحوزة "اللجنة الدولية" إجمالى نتائج العمليات والمراجعات التى أجراها – من قبل –المهندسين المختلفين، خصوصا ما يتعلق منها بمستوى البحرين: فمن المعروف أن القدماء اعتقدوا أن مستوى مياه البحر الأحمر أعلى مستوى من مياه البحر المتوسط التى يفصل بينهما برزخ السويس. وذلك بناءً على ما ذكره أرسطو، وما أكدته "لجنة مصر" برئاسة المسيو لوبير (Lepère) فى سنة ١٧٩٩م.

ويعطينا المسيو دى بلاس (Desplaces) تفاصيل مهمة حول هذه النقطة الفنية فى المسألة: "منذ سنة ١٨٤١م، حاول المسيو لينان بك (Linant Bey) والمستر أندرسون مدير "شركة شبه الجزيرة والشرق" تكوين شركة لشق برزخ السويس. وفى سنة ١٨٤٦م، تكونت شركة جديدة لتنفيذ فكرة المسيو لينان بك، وللتأكد من إمكانية فتح "بوسفور" جديد واصطناعى فى برزخ السويس. وكان الأعضاء الأساسيون فى هذه الشركة هم السادة ستيفنسون، وب. تالابو، وينجريللى.

"وبصفة تمهيدية، بدأت الشركة فى عملية قياس مستوى المياه فى البحرين، وعهدت بها إلى المسيو بوردالو نظراً لخبرته فى هذا النوع من الأعمال. ولكى تكون عملية الاستكشاف على أعلى قدر من الدقة المطلوبة، وضع الوالى عددا من المهندسين المصريين وسريتين من سلاح المهندسين وسرية مدفعية تحت إمرة لينان بك) بالإضافة إلى المهندسين الأوروبيين الذين كانوا تحت إمرته من قبل.

"وتمت العمليات بأقصى قدر من الدقة وشملت: المنطقة من "الطينة" حتى "السويس"، ثم من "السويس" حتى"الطينة". وكانت الآلات والأدوات ممتازة، أما العاملون فيهم كثيرون وماهرون، كما كانت مجموعات المهندسين تعمل بشكل منفصل: فتم عمل تصويبات لهذا العمل المشترك حسبما ذكر المسيو بوردالو؛ ولذلك، كانت نتائجه دقيقة.

"وفي سنة ١٨٤٧م، تكفل المسيو تالابو بإعلان هذه النتائج في الأوساط العلمية: فقد كان البحران الأحمر والمتوسط في المستوى نفسه تقريبا، كما استنتج لابلاس (Laplace) وفوريه (Fourrier) من قبل. وبالتالي، فإن نتيجة عملية القياس التي تمت في ١٧٩٩م كانت خاطئة.

"وبين سنتي ١٨٤٦ و١٨٥٦م، أجريت ثماني عمليات لقياس مستوى المياة في البحرين في اتجاهين متقابلين: فَدَرَسَت خمس منها الطريق المباشر من "بالوظة" إلى "البحر الأحمر" وبالعكس؛ ودرست الثلاث الأخريات الطريق غير المباشر: السويس/ القاهرة/ رشيد أو دمياط وبالعكس. وقد تطابقت نتائج عمليات القياس كلها.

"وتمت العمليات الخمس لقياس مستوى البحرين عبر الطريق المباشر بالترتيب التالي:

١- عملية قياس قام بها بوردالو ولينان بك - سنة ١٨٤٧م - من "الطينة" إلى "السويس".

٢- عملية قياس قام بها جابول (Gabold) وفرومون (Fromont) سنة ١٨٤٨م في اتجاه معاكس للعملية الأولى - لكي تراجعها وتدقق نتائجها - من "السويس" إلى "الطينة".

٣- عملية قياس قام بها لينان بك – سنة ١٨٥٣م – لمراجعة وتدقيق القياسين السابقين بناءً على تعليمات الحكومة المصرية والمسيو ساباتييه، القنصل العمومى الفرنسي.

٤- عملية قياس أجراها سلامة أفندى – من أعضاء العملية الأولى – سنة ١٨٥٥م، تحت إشراف لينان بك لصالح الأشغال المستقبلية التى ستقوم بها "اللجنة الدولية"، ودرست المنطقة من"السويس" حتى "بالوظة".

٥- عملية قياس أخيرة لهذه المنطقة أجراها سلامة أفندى خلال سنة ١٨٥٦م.

"أما عمليات القياس الثلاث التى تمت عبر الطريق غير المباشر فكانت:

١- عملية قياس أجراها "تاهيل" [؟] أفندى سنة ١٨٤٦م من رشيد إلى القاهرة عبر مديرية البحيرة، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو سنة ١٨٤٧م من "الطينة" إلى القاهرة عبر "وادى طميلات".

٢- عملية قياس أجراها رمضان أفندى سنة ١٨٤٩ من دمياط إلى القاهرة عبر مديرية الشرقية، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو – سنة ١٨٤٧م- من السويس حتى القاهرة عبر "الوادى".

٣- عملية قياس قام بها دارنو (Darnaud) من السويس إلى القاهرة عبر طريق البريد، وتم دمجها مع عملية بوردالو سنة ١٨٤٧م من القاهرة إلى الطينة عبر الوادى.

"وبدون شك، فإن نتائج كل عمليات قياس المستوى لم تكن بالدقة نفسها؛ وبالتالى، لم تكن لها نفس المصداقية، ولكنها اتفقت كلها مع بعضها لأن أقصى فرق فى مستوى البحرين لم يتعد ٩٦ سم كما أن النتيجة العامة لم تعد قابلة للنقاش.

"وأهم عمليات القياس هى التى أجراها بوردالو، تليها عملية لينان بك (التى أجريت لمجرد الترجيح بين نتيجتى سنتى ١٨٤٧م و١٧٩٩م)، ثم عملية سلامة أفندى التى تمت خصيصا لقناة السويس. لقد اهتزت الأوساط العلمية لكرامة "اللجنة المصرية" بسبب الخطأ الجسيم الذى نسب إليها وللرد على الشكوك الجديرة بالاحترام التي أثارها – في سنة ١٨٥٣م – المسيو ساباتييه قنصل فرنسا العمومي فى مصر حول المراجعة الرسمية التى كلف المسيو لينان بإجرائها".

(Ernest Desplaces: "Le Canal de Suez", Paris, 1859, Pp. 88 - 91).

(7) De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", tome I, P. 212.

(8) Ibid. P. 232.

(9) Ibid. P.104.

(10) J.C. Op. cit.

(11) Sidi Lokman El Hakim: *"Les milles Pertuis des finances du khédive."*

(12) *Archives anglaises*. F.O.78. Vol. 1421. Alexandrie, le 17 juillet 1858.

(13) De Lesseps. Op. Cit., P. 289.

(14) Charles Lesage: *"L' achat des actions de Suez"*, 1906, P. 24.

(15) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1556. Alexandrie, le 2 juin1860.

(16) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(17) *Archives anglaises.* ibid. Alexandrie, le 3 juin 1860.

(18) Ibid.. Alexandrie, le 11 juillet 1860.

(19) Ibid.. Vol.1314. Alexandrie, le 25 décembre 1857.

(20) Ibid.. Vol.1556. Aexandrie, le 3 juin 1860.

(٢١) مذكرة تفسيرية رفعها دى ليسيبس إلى الوالى بتاريخ ٤ يونيو ١٨٦٠م.

(22) *Archives anglaises.* Ibid.. Alexandrie, le 2 juin 1860.

(23) Ibid.. Vol. 1715. Le Caire, le 15 décembre 1862.

من هـ. بولوير إلى راسل (Russel).

(24) Ibid.. Alexandrie, le 8 juin 1861.

(25) Harry Johnston: *"British Empire in Africa"*, P. 342.

(26) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Paris, le 13 décembre 1862.

(27) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1795. Alexandrie, le 3 janvier 1863.

من بولوير إلى راسل.

(28) *Archives françaises.* Ibid.. Vol. 131. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الرابع

الغزو عن طريق الرهن العقارى

١- إصدار "أذونات الخزانة" أو نظام الاقتراض المقنَّع.

٢- التعليق على قرض صغير عُقد فى باريس سنة ١٨٦٠م.

٣- عقد أول قرض كبير فى ١٨٦٢م. والصراعات الدولية.

الغزو عن طريق الرهن العقارى

كان سعيد محروما من المواهب الطبيعية العظيمة - التى حظى بها أبوه - ومن كل علم ومعرفة، ولم يكن خبيرا بالرجال ولا بالإدارة. وقد تجنب سعيد إثقال كاهل الشعب بالضرائب أو السُّخْرة، ولم يحاول الاستئثار بالأراضى لحسابه الخاص. لكنه تسبب في إفقار الدولة - منذ بداية عهده - بسبب مصاريفه الهائلة: فقد كان يهوى حياة البذخ. فأجاع إدارته لكى يُشبع نزواته وأهوائه، وأيضا لكى يلبى أطماع المستغلين الأوروبيين وندمائه.

وفى أغلب الأحيان، كانت لديه رغبة صادقة فى تنظيم ماليته ولكنه كان عاجزا عن وضع خطة شاملة ناهيك عن تطبيقها. ومثل كل ذوى العقليات السطحية، فقد كان يتصور أن الاقتصاد هو مجرد إنقاص رواتب الموظفين ولم يُفكِّر فى تنمية موارد الدولة وخصوصا تخفيض جميع النفقات غير الضرورية.

لقد رسم القنصل العمومى لفرنسا - المسيو بوفال- صورة مؤثرة له عندما ذكر: "لم يكن لسعيد - بصفته حاكما - إلا عيب واحد ألا وهو عدم الجرأة التامة فى مواجهة أية مشكلة أو قضية. وبحجة الالتفاف حول المشكلة، فإنه كان يقع دائما فى تعقيدات ومأزق يصعب عليه الخروج منها. "ومن هنا، جاءت التضحيات الجمَّة بالمال: فكان يقتصد فى جوانب تافهة للغاية. وفى الوقت نفسه، كان يبعثر الملايين للحصول على راحة البال التى كانت تبتعد عنه بقدر ما كان يدفع مبالغ أكثر للحصول عليها.

"وفى الواقع، فإن إكرامياته - أو بالأحرى نقطة ضعفه - زادت من أطماع الأوروبيين فيه فأصبحت ظاهرة عامة: فلا يوجد أحد جاء إلى مصر إلا وهو يمنى نفسه بجمع ثروة إما بالحصول على مكرمة من الوالى، وإما بتهديده برفع قضية

تعويض ضده، أو برفعها فعلاً، أو بالاستغلال الماكر لكلمة ما نطقها الأمير، إلخ إلخ... ولم يوجد قنصل واحد لم يهدف إلى كسب مبلغ مليون فرنك.

"وإذا لم يصمد الوالي بقوة وحزم في مواجهة هذه الأطماع – من جهة – والمضايقات السياسية التي تسببها له إنجلترا – من جهة أخرى- فإنه سيزداد ضعفا وسيتساهل أكثر فأكثر، وسيفلس بعد قليل"(١).

ولكن سعيد افتقد القوة والعزم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحكومات الأوروبية والقناصل والرأسماليين الأجانب دعموا هذه الأطماع وشجعوا الوالي – بطريق مباشر أوغير مباشر – على الانغماس في الرفاهية والسفه أكثر فأكثر.

•••••

أولاً: إصدار أذونات الخزانة أو نظام الاقتراض المقنع:

أراد سعيد أن يخرج من هذه المأزق الخانقة، فلجأ باستمرار إلى "حيل" تسببت له في وقوع كوارث. وكانت أولى هذه "الحيل" هي: إصدار "أذونات الخزانة" التي نصحه بها دي ليسيبس سنة ١٨٥٨م، وتسببت هذه "الحيلة" في حدوث رخاء وهمي نتج عنه "دين سائر" يزداد باستمرار نتيجة لإصدارات الأذونات الجديدة والفوائد التي بلغت نسبتها من ١٢إلى ١٨%.

ووجد سعيد في هذا الإجراء حلا بليدا وكسولاً يتناسب مع شخصيته، ووسيلة مقنعة لتحويل المشاكل المالية – مؤقتا – ويتخلص من تدخل "الباب العالي": فحسب الفرمانات السلطانية، كان محظورا على الوالي ضرب النقود باسمه أو عقد قروض أي أنه كان ممنوعا من إعلان استقلاله، أو تعريض موارد البلاد للخطر، أو التنازل عن استقلاله الداخلي لصالح طرف ثالث.

وفي الحقيقة، فإن سعيد قد انتهك "روح" المعاهدات ورهن موارده فعلاً. إن إصدار "أذونات الخزانة" – أو بالأحرى "الحوالات" – بشكل مبالغ فيه وبإفراط

كانت تحقق مكاسب هائلة لحامليها وتعطيهم ميزات واسعة للمضاربة في البورصة على حساب التجارة. ولذلك، سنجد أن عدد البنوك التي أنشئت في مصر، في عهد سعيد، لتشجيع التجارة لم تقم بتشجيعها لأن فائدتها المعتدلة والمضمونة كانت تبلغ ٦ أو ٧% فقط، فاشترت "أذونات الخزانة" التي تصل فائدتها إلى ١٨%.

وفي نهاية ١٨٥٩م، سنجد أن "نفقات سعيد المبالغ فيها، مع السهولة التي سلم بها نفسه لعصابة من الطفيليين تنهبه باستمرار، قد تسببت في حدوث عجز مالي قدره مليون جنيه إسترليني وأثرت سلبا على إيرادات سنة ١٨٦٠م"[٢].

وصدرت "أذونات الخزانة" الجديدة، وكانت تستحق الدفع في خلال سنتين، وتجاوزت قيمتها مليون و٦٠٠ ألف جنيه إسترليني، بالإضافة إلى رواتب الموظفين المتأخرة والديون المتعددة ... إن هذا الوضع – على المدى الطويل – سبب القلق لحاملي الأسهم المصرية مادامت هذه الأذونات كانت تشكل دينا سائراً بدون أي ضمانات. وبتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٦٠م، ذكر القنصل الإنجليزي ما يلي: "إن أحد أهم تجارنا جاء اليوم ليسألني إلى أية درجة يحق للوالي إصدار هذه الأذونات. لقد عقد أمير – لن يعيش طويلاً – هذه الديون، فهل هي ملزمة لخليفته الذي قد يكون مختلفا عنه تماما ؟

"وكان هذا التاجر قدَّم نفسه بصفته ممثلاً لعدد كبير من التجار، فرفضت إعطاءه ردا محددا على مسألة نزاع بسيطة مثل هذه. إلا أنني أؤكد لسعادتكم أن الوريث قد يتردد في التصديق على الالتزامات الناجمة عن طريقة طرح هذه الأذونات في السوق: فهي مطروحة بنسب فائدة مدمرة تجعل رأس مالها يتضاعف في خلال ثلاث سنوات ونصف.

"وبالتأكيد، فإن الوالي لا يزال شابا ولكن صحته وسلوكياته وصلت لدرجة تجعل أية شركة تأمين ترفض التأمين على حياته. وكذلك، فإن طريقته المزاجية المتقلبة تجعله يبذر مبالغ مالية هائلة، وتجعله يعتبر أن كمية الأذونات المطروحة

سرا من الأسرار. وكل هذه التصرفات تسبب القلق للتجار المقيمين هنا فيما يتعلق بقيمة أذونات الخزانة"[٣].

*****

ثانيا: التعليق على قرض صغير عقد في باريس سنة ١٨٦٠م:

أرادت المؤسسات المالية العديدة تدعيم قيمة وإيرادات "أذونات الخزانة" التي لم تقدم ضمانا، ولا حق رهن لصالح هذه المؤسسات صاحبة الشأن ولا لشركة قناة السويس (التي كانت بمفردها تحتاج إلى مبلغ ٨٨ مليون فرنك). ولذلك، كان من مصلحة هذه المؤسسات أن تؤكد ثقتها ومصداقيتها في مصر بأي ثمن؛ فقدمت المال للحكومة المصرية على هيئة قروض منتظمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه القروض كانت لها ميزة سياسية هائلة: فلقد كانت موارد مصر هي ضمان هذه القروض؛ وبالتالي، فقد أعطت للمصرفيين الأوروبيين – ولحكوماتهم عند اللزوم – حق الإشراف على مالية البلاد. ولتجنب هذا الخطر، عارض قنصل إنجلترا – منذ ١٨٥٧م – إدخال نظام القروض في مصر.

وحتى قبل إصدار "أذونات الخزانة"، تقدم شخص يُدعى توديسكو (Tudesco) إلى قنصل إنجلترا لتشجيع إنشاء بنك " يتخصص في منح الحكومة المصرية قرضا يضمنه" حق الرهن "على جزء من موارد البلاد". وفي الوقت نفسه، يُصدر هذا البنك عملة ورقية تقبلها الخزانة المصرية عند دفع الضرائب. ورد عليه القنصل بأنه سيعترض – بكل قوة – على مثل هذه الخطة قائلاً: "لا شيء يمثل خطرا على مصالح البلاد مثل السماح للوالي بعقد قرض... فلو سُمح له بالاقتراض بضمان موارد البلاد، فلن يبقى أي أمل في الاقتصاد أو الإدارة الرشيدة، وسيتولى خليفته حكم البلاد ومواردها مملوكة للمضاربين الأجانب"[٤].

ويبدو أن المسيو ساباتييه قد تبنى هذا الرأى نفسه فى حديثه مع مُروجى هذا المشروع، ولكن معارضة القنصلَيْن لم تستطع الصمود طويلاً أمام قوة الأحداث ومصالح اللعبة واللاعبين: فالمصرفيون أرادوا إنقاذ النقود الموجودة على هيئة "أذونات الخزانة"- التى أغرقت السوق بين سنتى ١٨٥٨ و١٨٦٠م- والتى تركت الباب مفتوحا أمام المضاربات و"المؤامرات" المالية والاقتصادية. وكذلك، فإن حكومة "الإمبراطورية الثانية" كانت تريد تدعيم وضعها المتميز فى مصر عن طريق تأمين إشرافها على إدارة مصر المالية. وأخيراً، فإن حكومة سعيد كانت فى وضع ميئوس منه وكانت تريد الحصول على المال بأى ثمن: فدخلت – منذ تلك الفترة – فى الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمِّر الذى يتلخص فى تسديد الديون القديمة باقــتراض ديــون جديدة، وليس بأية وسيلة أخرى غير الديون.

وأصبحت هذه القروض مهنة رابحة يمارسها عدد كبير من المقرضين والوكلاء والوسطاء – من كل صنف – مقابل عمولات، وكان هدفهم هو جعل الوالى لا يكف عن الإنفاق، وتشجيع رفع دعاوى المطالبة بالتعويضات والسمسرة وعمليات الاحتيال وتكوين الثروات بطرق غير قانونية.

وفى بدايات سنة ١٨٦٠م، بعث سعيد بأحد ندمائه (باولينو بك وهو بولندى الجنسية ويُعرف أيضا باسم دراهنت بك) لكى يتفاوض على عقد قرض بمبلغ ٢٨ مليون فرنك. وبذلت حكومة إمبراطور فرنسا مساعيها الحميدة، ولكنها أرسلت لقنصلها فى مصر برقية – بتاريخ ٦ يوليو – كلفته فيها بتوجيه بضعة أسئلة للوالى "بخصوص ما سيفعله بالأموال التى ستقدم إليه وعن الضمانات التى سيعتمد عليها الرأسماليون الفرنسيون".

وفيما يتعلق باستخدام القرض، أعلن الوالى للقنصل بأنه يفكر فى استخدام جزء منه لدفع الالتزامات المتأخرة عليه مع الاحتفاظ بباقى قيمة القرض لمواجهة ما سيأتى به المستقبل، وذكر بأنه لن يستخدم هذه الأموال فى استرداد "أذونات الخزانة" ولكنه – وبواسطة الموارد التى ستكون بحوزته – لن يلجأ أبدا إلى مثل

هذه الوسيلة لأنه لن يحتاج لإصدار أذونات جديدة. وقال إنه قرر سحب العملة الورقية من التداول؛ لأن دورها قد انتهى: فهى قد ساعدته على تجاوز الصعوبات الوقتية. أما الأذونات المتداولة حاليا – والتى تستحق الدفع ما بين سنتى ١٨٦٠ و١٨٦٣م – فقد ارتفعت قيمتها إلى ٥٥ مليون فرنك.

وبخصوص الضمانات المطلوبة للقرض، أوضح أن أى ضمان غير مجد وأنه لاداعى لإثارة هذه المسألة. وأشار إلى أن إيرادات الجمارك المصرية مخصصة فعلاً لدفع "الجزية" للباب العالى ولا يمكن التفكير فى جعلها ضمانا للدَيْن. وقال إنه من غير المناسب ربط أو رهن أى مورد آخر من موارد الدولة – بصفة ضمان الدَيْن – بسبب المصاعب السياسية التى قد تنشأ عن عملية الرهن هذه، وخصوصا بسبب شكاوى التعويضات التى ستنهال على "الباب العالى"[٥].

وبتاريخ ٢٨ يوليو، رجع باولينو بك – مندوب الوالى – إلى مصر ومعه اتفاق بعقد قرض تم التوقيع عليه فى باريس بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٦٠م مع "بنك شارل لافيت وشركاه" و"مكتب الخصومات"[**]. وبلَغت قيمة هذا القرض ٢٨ مليون فرنك تمثلها "أذونات الخزانة" المصرية، وسيحتفظ بها المصرفيون الفرنسيون ويتم جذولة مواعيد استحقاقها كل ثلاثة أشهر بدءا من يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦١م حتى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٥م. وبعد أن يستقطع البنك قيمة ما دفعه وخصم الفوائد، يسلم عائد هذه الأذونات للوالى على أربع دفعات شهرا بشهر بدءا من الأول من سبتمبر حتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٦٠م.

ومع أن الوالى قد أعلن التزامه بعدم إصدار أذونات خزانة جديدة، ومع أن الحكومة الفرنسية قد ضمنت هذا القرض لدى رجال البنوك الفرنسيين، فإن الأذونات المذكورة صَدَرت فعلاً بشرط أن تدفَع قيمتها فى باريس مع رهن عائدات جمرك الإسكندرية بصفتها ضمان لهذا الدَيْن.

[**] Comptoir d'Escompte.

وبتاريخ ١٦أغسطس ١٨٦٠م، وقّع الوالى مع دى ليسيبس الاتفاق المالى الذى يدفع الوالى - بمقتضاه - ديونه للشركة بواسطة الخزانة بدءا من ١٨٦٣م.

ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد: فمنذ شهر سبتمبر، سارع سعيد بتبديد وبعثرة الأموال المقترضة بسبب بذخه الشديد، فدفع:

١- مبلغ ٣ ملايين فرنك للمسيو زيزينيا بصفة تعويض عن وعد قطعه له محمد على ثم ألغاه.

٢- مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك لأخيه الأمير حليم.

٣- مبلغ ٢,٥ مليون فرنك لابن عمه مصطفى باشا لشراء السكر منه، وتحديدا لكى يعينه على دفع ديونه الخاصة التى لم يقترضها لصالح مصر ولا بضمانها.

٤- مبلغ مليون وربع المليون فرنك لأخته - المرحومة نازلى هانم - ليشترى منها مبنى لا يحتاجه ولا يعرف ماذا سيفعل به.

وبتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٠م، وجه قنصل فرنسا برقية إلى وزير خارجية بلاده علق فيها على تصرفات سعيد قائلاً: "وهكذا نجد - يا سيدى الوزير - أن اللامبالاة قد أضاعت ثلث قيمة القرض المدفوع من أموال الدائنين"، وأبدى أسفه لأن سعيد ترك نفسه ينساق وراء رغبته فى "هذا الإسراف الذى يُرثى له"[١].

ولكن الذى يُرثى له حقا هو أن الحكومة الفرنسية - بعد دى ليسيبس- هى التى شجعت سعيد على الاستمرار فى ممارسة هذه السياسة المؤدية إلى إفلاسه وذلك بفتح الأبواب أمامه لكى يقترض بدون الحصول على إذن "الباب العالى". وبالتأكيد، فإن البعض يستطيع تبرير موقف فرنسا متذرعا بأن الوالى كان باستطاعته اللجوء إلى الأموال الإنجليزية[١]. ولكن بما أن الحكومة الفرنسية كان

لها تأثير طاغ على سعيد، فقد كانت تستطيع الاتفاق – في هذا الموضوع – مع حكومة إنجلترا التي كانت تريد:

١- منع الوالي من اللجوء إلى نظام القروض التي سيؤدي به إلى الإفلاس، أيا كان شكل القروض.

٢- وضع حد لنظام نهب الخزانة المصرية، هذا النظام الذي أسسه القناصل الأوروبيون و"العدالة الدولية".

وفي تلك الأثناء، ارتفعت ديون سعيد إلى حوالي ٢٥٠ مليون فرنك، بما فيها ديونه "لمكتب الخصومات" و "لشركة برزخ السويس"، فأراد الاستفادة من أموال أوروبا التي وضعتها – بشكل خطير – تحت تصرفه، وفكر – في سنة ١٨٦١م- في إجراء عملية مالية ضخمة.

وبدلاً من تنظيم وضعه المالي، واتخاذ إجراءات حازمة، ووضع حد لإسرافه، واتباع سياسة مالية متقشفة لمصاريف بلاطه، ومقاومة القناصل والمغامرين الأوروبيين، فضل سعيد عقد قرض ضخم لتسديد "الدين السائر". وتنبأ قنصل فرنسا بما سيحدث: "سيتم إعلان إفلاس مصر؛ لأنها واقعة تحت ضغط نظام الورق والفوائد الربوية التي ستؤدي إلى إفلاسها في خلال بضع سنين"[٨].

وفي باريس، أراد المسيو شارل لافيت والمسيو بينار- مدير "مكتب الخصومات"- الاستفادة من المصاعب التي يعانيها سعيد، ومن تأييد الحكومة الفرنسية لهما لكي يفرضا على الوالي شروطا في غاية القسوة منها:

١- مطالبة الوالي – بتاريخ ٢٦ يونيو- بتعيين لجنة للإشراف على الإيرادات والمصروفات "تعرض عليها الميزانية السنوية للدولة المصرية"، وقد تكونت هذه اللجنة فورا.

٢- ولضمان القرض، طلبا الإشراف على موارد الدلتا، بالإضافة إلى جزء كبير من الجمارك.

٣- وربما تمتد مطالبهما فتشمل - أيضا - رهن أملاك سموه بشكل منفصل عن الضمان العام الذى تمثله البلد نفسها.

٤- وبالإضافة إلى كل ما سبق، طالبا أيضا بالحصول على نسبة فائدة مرتفعة جدا تتراوح ما بين ١١,٥ % إلى ١٢,٥% مع عمولة بنسبة فائدة ٦% أراد "مكتب الخصومات" تحصيلها ليس على القيمة الحقيقية للقرض بل على قيمته الاسمية.

واعتبر قنصل فرنسا هذه المطالب بمثابة "عملية مضمونة وأنه من المحزن أن تتجاوز الفوائد الصافية نسبة الـ ١٠%"[9]. أما العمولة، فقد اعتبرها "ثقيلة جدا"، وأضاف قائلاً: "إنه من الممكن التذرع بما فعلته الأستانة. ولكن، مَنْ كان يريد أن يعقد مقارنة جادة بين مصر وتركيا ؟ فعلى الرغم من أن تنظيم مصر يتسم بالفوضى، إلا فإن سكانها ومواردها يزيدان باستمرار. ولابد من عمل الكثير للإصلاح؛ ومع ذلك، فإن الإنجاز الذى تم لا يمكن إنكاره. إننى أكرر بثقة ما قلته من قبل: "إن إقراض مصر - فى مثل هذه الظروف وبضمان موارد أغنى أقاليمها (الدلتا) - لهو عملية مضمونة تماما وأكثر فائدة من إقراض أى بلد أوروبى".

ولكن، ما هو الدور الذى كان على الحكومة الفرنسية أن تقوم به فى مثل هذه الظروف؟ لقد اهتمت الحكومة الفرنسية بالإشراف على مالية مصر، أى أنها اهتمت بالشق السياسي للمسألة. وبالتالى، فقد قدمت - بالفعل - "لمكتب الخصومات" ضمانا مزدوجا: موارد مصر واحتمال تدخلها عند اللزوم. وفى هذه الحالة، ألم يكن عليها أن تتدخل - على الأقل - لكى تخفف من مبالغات الماليين الفرنسيين، وتخفض من نسبة الفوائد الربوية العالية وتجعلها معقولة ؟

وهذا بالضبط ما فكر فيه القنصل الفرنسي الذى ذكر: "إن حكومة فرنسا - بشكل ما - هى التى خلقت دولة مصر الحديثة وهى التى تحميها. وأنا لا أطالب حكومة فرنسا بالدفاع عن مصالح مصر، ولكننى لا أعتقد بأنها ترفض دراسة هذه المصالح وإبداء الرأى فيها. ومن وجهة النظر السياسية فمن الأفضل لمصر أن تقترض الأموال الفرنسية وأن تتعامل مع دائنين فرنسيين. ومن وجهة النظر السياسية - أيضا - فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة ومحددة بدقة, وألا يقال إن القنصلية العمومية قد ساندت ادعاءات مبالغ فيها.

وإذا لم نفعل ذلك، فإن غيرنا سيأخذون مكاننا؛ وإذا أخذ غيرنا مكاننا، فإننا سنكون - رغما عنا - مسئولين أخلاقيا عن الشروط التى سيفرضها الغير، والتى ستكون أشد من شروطنا، وسنفقد القوة الضرورية التى تجعلنا ننفذ العقد. وبالتالى، فلن نستطيع - فى المستقبل - أن ندعم حقوق "مكتب الخصومات"(١٠).

إذن، فالحكومة الفرنسية قد قامت بمسئوليتها وأوفت بها بالنسبة للوضع المالى فى مصر وذلك:

١- عندما طالبت بحق رهن موارد مصر والإشراف على الإدارة فيها.

٢- عندما تركت المصرفيين الفرنسيين يستنزفون مالية البلاد بواسطة العمولات والفوائد الربوية المرتفعة.

٣- عندما شجعت سعيد على إهمال استئذان "الباب العالى".

وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦١م، ذكر سعيد لقنصل فرنسا ما يلى: "أما بخصوص القرض، فيجب علينا ملاحظة أن الغرض منه لم يكن قط خلق قرض جديد، بل على العكس تماما، كان يهدف إلى توحيد الدَيْن واستهلاكه. وبالتالى، إعطاء كل الضمانات للسلطان وإرضاء كل أصدقاء مصر الحقيقيين. فإذا كانت هذه الاعتبارات تبين الأمور لصاحب الجلالة السلطان - الذى مازالت أستشيره بصفته حاكما ورجلاً عظيما - فإن جلالته سيتفق مع المسيو توفينيل، وسيشجعنى

على عدم التوقف أمام الاعتراض المتوقع من الباب العالى، وسأمضى قدما - بلا تردد- وسأرجع كل شيء إلى نصائحه"[١١].

لقد كانت حكومة فرنسا تعرف كل شيء عن الوضع المالى لمصر؛ وبالتالى، فقد كانت تدرك قيمة الحجج التى قدمها سعيد. وكانت تدرك - أيضا - أن طلب الدائنين بالإشراف على مالية مصر لهو تنازل واضح عن حقوق السيادة العثمانية واستقلال مصر.

ومع ذلك، ونتيجة لحسابات سياسية، فإن الحكومة الفرنسية لم تتردد فى الموافقة على تقديرات سعيد، فأرسلت مذكرة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦١م - جاء فيها: "لقد عبَّرنا عدة مرات عن تقديرنا للعلاقات المتبادلة بين باشا مصر و"الباب العالى" لتحديد مدى السلطات التى منحها فرمان سنة ١٨٤١ لمحمد على وخلفائه. واتفقنا بشكل عام على أن هذا الفرمان لا يُعطى للوالى الحق فى عقد أية اتفاقات - خصوصا مع القوى الأجنبية - قد تنتقص من استقلال مصر التى عهد إليه بمقاديرها فى الحاضر والمستقبل.

"ومع ذلك، فإن الفرمان يمنح الوالى وخلفائه حرية تصرف مطلقة فى إدارة البلاد، ولتقييم الجزء الذى قد يَسمح الباب العالى بالمطالبة به - فى المفاوضات المفتوحة مع "مكتب الخصومات" - فلابد من معرفة ما إذا كانت هذه المفاوضات تشترط إصدار مرسوم مرتبط - بطبيعته - بالسيادة أم أنها تتحدث عن مجرد إجراء إدارى.

"وإذا كان سموه يريد الاتفاق على قرض عادى - مثلما يحدث فى هذا النوع من العمليات - فإننى أميل إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بفرمان يرتبط بالسيادة، خصوصا إذا تم الاتفاق على عقد ثابت يهدف إلى تلبية احتياجات غير ملحة. فإذا صحت هذه النظرية، فإن الوالى سيرهن المستقبل، وستتذرع الحكومة العثمانية بهذا

الظرف، وقد تطلب معرفة الالتزامات التى ستنتج عن هذا الفرمان، وربما ستطلب الإشراف على السداد بصفتها الدولة ذات السيادة على مصر.

"ولكن، حسب علمنا، فإن ذلك لم يكن هو الاتفاق الذى أراد سموه عقده مع "مكتب الخصومات" لا من حيث الشكل ولا المضمون: فمع وجود تواريخ استحقاق متتابعة – لن يستطيع صاحب السمو مواجهتها بالوسائل العادية – أدرك سموه ضرورة اللجوء إلى عقد قرض لكى يضمن سدادها. وبعبارة أخرى، فإن سموه حاول "توحيد" ديون ذات أصول مختلفة مع تنظيم سدادها. وفى رأيي، فإن هذا الحل يعتبر مجرد إجراء إدارى محض وأن الوالى يستطيع تنفيذه بدون استشارة الباب العالى"[١٢].

****

ثالثا: عقد أول قرض كبير فى سنة ١٨٦٢ والصراعات الدولية:

كان سعيد يميل للحصول على قرض من البنوك الفرنسية، ولكنه لم يكن ليستطيع قبول شروطها المالية والسياسية المتشددة التى كان هدفها الوحيد هو وضع الإدارة المصرية تحت الوصاية الرسمية للحكومة الفرنسية[١٣]. فاضطر للبحث عن شروط أفضل، وتلقى اقتراحات جديدة قدمتها له بنوك بروسية وإنجليزية مثل بنك أوبنهايم (Oppenheim).

ومنذ تلك اللحظة، أصبح تاريخ مصر المالى تاريخا مأساويا، فكل قنصل كان يسعى لتشجيع مصالح بلاده على حساب باقى الدول المتنافسة وبدون أن يحسب المتنافسون كلهم حساب مصالح مصر نفسها. وسعى كل قنصل للحصول من سعيد الضعيف على توقيعه على عقد أو امتياز ما باستخدام التهديد والتخويف، وحاول سعيد تخفيف هذه المطالب المتشددة، فهدته حكمته إلى أن يطلب من المسيو توفينيل (Thouvenel) أن يضمن له موافقة الباب العالى قبل عقد أى اتفاق نهائى

مع "مكتب الخصومات". وبالنسبة للعقد الألماني، فقد أرسله مباشرة إلى "الباب العالي" للتصديق عليه.

واستاء المسيو دي بوفال - قنصل فرنسا - والمسيو شوفيه (Chovet) - ممثل "مكتب الخصومات" في مصر - من لجوء سعيد إلى "الباب العالي" ومن احتمال حصوله على القرض الألماني، فقلبا الدنيا ضده، وتحجج المسيو شوفيه بأن الوالي أصدر السندات الجديدة من رصيد المرتبات المتأخرة للموظفين مخالفا بذلك بنود اتفاق القرض الأول: فطالب بأن يدفع الوالي له تعويضا قدره ٨٤٠ ألف فرنك. أما القنصل، فقد التقى بالوالي - يوم ١٤ أكتوبر - وصرح له بوضوح إنه "مستعد لأن يضحي لسعيد بكل شيء ماعدا كرامة حكومته أو المصالح الفرنسية".

وفي اليوم نفسه، وفي رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الفرنسية، وصف شخص - كان يحظى بثقة الوالي - هذه المقابلة العاصفة على النحو التالي: "قام المسيو دي بوفال بتهديد صاحب السمو بأنه سيبلغه بشكوى "مكتب الخصومات" ومطالبته بدفع تعويض عن الخسارة قدره ٨٤٠ ألف فرنك، وغضب الوالي من هذه التهديدات الصريحة التي لم تراع الاحترام المفروض لمقامه، فأصبح كالمجنون وأخذ يحطم كل ما يقع تحت يده. ولم يجرؤ أحد على الاقتراب منه وهو في هذه الحالة. وماذا سيحدث حتى الساعة السابعة؟ أعتقد بأنه سيرضخ للضغط والتخويف اللذين مارسهما القنصل عليه.

"إن ما حدث يثير الغضب. فهل أصدر وزير الخارجية الفرنسي أوامره بسوء استخدام القوة ضد رجل في مثل ضعف الوالي؟ إن الجميع هنا - خصوصا القناصل الأوروبيين - يعتقدون أن الوزير - ربما - لا يعرف ما يحدث. وأعتقد أن الحكومة الفرنسية يجب أن ترسل شخصا موثوق فيه لمعرفة الحقيقة"[٤٠].

وكما كان متوقعا، فقد رضخ سعيد لضغوط القنصل الفرنسي وأعطى "مكتب الخصومات" مبلغ الـ ٨٤٠ ألف فرنك المطلوبة بصفة تعويض عن الخسارة الناجمة عن إصداره للأذونات الجديدة بالمخالفة لبنود العقد.

ويجب علينا معرفة تاريخ "السركي" أو "كوبونات المرتبات" لكي نحكم ما إذا كانت المطالب المتشددة "لمكتب الخصومات" صحيحة أم لا: فبعد الحديث عن "أذونات الخزانة"، ذكر مؤلف كتاب: Histoire financière de l' Egypte ما يلي: "بينما كان سعيد منهمكا في اللهو والمجون، ظهرت ورقة مالية (أو سند مالي) من نوع جديد في الأسواق، وهذا السند المالي كان شاذا وغريباً وولد ميتاً بالتأكيد في كل البلاد، إلا في مصر.

"إن تبديد موارد البلاد بشكل منتظم قد أدى إلى عجز الدولة عن دفع مرتبات موظفيها لعدة أشهر. ولن أتحدث هنا عن مرتبات الجيش. ولكن، كان لابد للناس أن يعيشوا، فدفعهم البؤس إلى الاختراع، ووصل الموظفون الأكثر ذكاءً لاختراع يجعلهم يسددون ديونهم للتجار: فقرروا سحب مرتباتهم المتأخرة على الخزانة. ولم يتم هذا الإجراء بشكل عرضي أو فردي بل كان بشكل جماعي؛ فحوصرت شبابيك الصرف في الخزانة بجيش من البقالين الذين كان من الصعب إقناعهم بندرة النقود.

"وبما أن هؤلاء البقالين كانوا أوروبيين – أي أنهم ليسوا بمصريين ولا من رعايا الدولة العثمانية – فإن السلطات لم تستطع اللجوء إلى وسيلة الإقناع الأخيرة المعتادة أي استخدام كرابيج القوّاسة ضدهم، فاضطرت الحكومة للسداد بمبالغ صغيرة وببطء شديد، ولكنها دفعت في نهاية الأمر.

"وانتظمت هذه الطريقة لدرجة أن "قسائم المرتبات" أُصبح لها سوق رائجة ونسبة مئوية جارية من الخصومات، وكانت هذه النسبة مرتفعة بشكل خيالي، ومحسوبة على أساس المخاطر التي يتعرض لها هذا السند ومصاعب تحصيل قيمته، ولكن تحت ضغط الحاجة، راج التعامل به لدرجة أن الكثير من صرّافي

سوق الموسكى – وغيره من أسواق القاهرة – كونوا ثروات هائلة من هذا التعامل المشبوه".

لقد أصدرت الحكومة هذه السندات اعترافا بدين "ثابت" أجبرت على عقده في كل شهر لصالح موظفيها، وأصبحت هذه السندات موضوعا للمضاربات المالية مع خصم نسبة ٢٦ % من قيمتها. فهل يمكن اعتبارها "أذونات خزانة" بحق؟ وهل يمكن تشبيهها – أيضا – بالأذونات ذات تواريخ الاستحقاق الثابتة التى تدفع لحاملها، و"التى كان إصدارها لا يخضع لأى إشراف ويتسبب فى زيادة الدَيْن العام زيادة مفرطة"؟ وهل يمكن لبنود القرض – التى اشترطها "مكتب الخصومات" بدقة – أن توقفها ؟

إن الخطأ الذى ارتكبته حكومة سعيد هو أنها فضّلت أن تدفع بالتقسيط المبلغ الذى كانت تستطيع دفعه فورا. وأيا كان الأمر، فإن هذه الأذونات لا يمكن اعتبارها دَيْنا "جديدا" تم التعاقد عليه على شكل أذونات مطروحة.

وبتاريخ ٢٦ أكتوبر، أرسلت الحكومة الفرنسية برقية تذكر فيها قنصلها بأن "كرامة حكومة الإمبراطور– مثلها فى ذلك مثل كرامة ممثلها فى الإسكندرية – لا تسمح لها بالتدخل بشكل مباشر فى عمليات من هذا النوع"[١٥].

ولكن هذا التصرف لم يتكرر، فطالما تم إقرار مبدأ التدخل فى شئون مصر الداخلية، فقد كان من الصعب تحديد مداه. لقد أرادت الدبيلوماسية الفرنسية الإعداد لغزو مصر عن طريق الرَهْن – تحت غطاء "الإشراف المالى" وبواسطة المصرفيين – فكان عليها أن تدفع لهم ثمن تحالفهم معها.

ومن المحتمل أن الحكومة الفرنسية كانت غير قادرة على ممارسة تأثيرها بحُرية على "مكتب الخصومات" فتجعله يعتدل فى شروطه المالية – التى يفرضها – ويجعلها تتوازن – بشكل عام – مع الشروط السياسية الخاصة بالضمان والإشراف. ولذلك، فضلت الحكومة الفرنسية أن يكون لها تحفظ ما. وبالإضافة إلى

ما سبق، فإنها لم تكن تستطيع اتخاذ مبادرة ما مع الرأسماليين، فاستفاد قنصلا إنجلترا وبروسيا من هذا الوضع لمساندة اقتراحات "بنك أوبنهايم".

أما الباب العالى، فقد تخوَّف – بحق – من شروط القرضين: فاعترض عليها بعد ما درسها مجلس الوزراء العثمانى من الجوانب الفنية والسياسية – بعناية – فى جلسة عقدها خصيصا لذلك. وأُبلغ "الباب العالى" والى مصر بنتيجة هذه الدراسة فى مذكرة بعث بها إليه – بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٦١ – جاء فيها ما يلى:

"إننا لا نحتاج لأن نلفت نظر سموكم إلى أن الاتفاق على عقد قرض فى الخارج – حتى ولو كان بشروط مناسبة – يكون دائما ضاراً بالبلد الذى يلجأ إلى هذه الوسيلة: فهو يتطلب تصدير الأموال العينية بكميات كبيرة للخارج إما لخدمة فوائد هذا القرض وإما لتسديد رأس المال. ومن هنا يصبح عبئا ثقيلاً على كاهل الشعب.

"وعندما تلجأ الدول المتحضرة إلى الاقتراض، فإنها تقترض لإنجاز أعمال ضخمة وضرورية للدفاع ضد خطر يتهددها. وفى هذه الحالة، فإنها تقدم لرعاياها شروطا مشجعة. وأية حكومة تلجأ للاقتراض بخلاف هاتين الحالَتيْن، فإنها تقوم بعملية مُدَمِّرَة.

"ولذلك، فعند اقتراض مبلغ ٦٠ مليون فرنك، فسيكون مطلوب: تسديد خدمة الفوائد، وتسديد الدَيْن، ومصاريف العمولات. وبذلك، يصل المبلغ إلى ٢٠٠ مليون فرنك. وللوفاء بهذه الالتزامات، يجب رهن الموارد العامة للبلاد – التى ستصرَف بدون أى مردود – لسنوات طويلة قادمة. إذن، فلابد من وجود مصلحة عامة عظيمة تبرر اللجوء لهذه التضحية...

"لقد درس "الباب العالى" المشروعَيْن ("بنك أوبنهايم" و"مكتب الخصومات")... وبدا لنا أنه لا داعى للإصرار على التذكير بهذه النقطة المهمة: لا

يجب ترك مصر مرهونة لمدة طويلة؛ لأن مصر جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية.

"وحسب الرأى الذى أبداه أشخاص من أفضل المتخصصين فى الشئون المالية، فإن مشروع العقد الذى قدمه المسيو أوبنهايم - باسم "بنك دي ساكس" (de Saxe) - يتضمن بنوداً فى غاية التشدد، فالقرض سيكون غالياً جدا: لقد أعطى البنك لنفسه كل الضمانات ولم يقترح أى شيء يوحى بالاطمئنان التام. وتوجد فى العقد مجموعة من الشروط الغامضة التى ستنشأ عنها - فى المستقبل - كل أنواع المنازعات والمشاكل...

"وتنص المادة السادسة عشرة من مشروع العقد على:

"فى حالة نشوب نزاع أو مشكلة، يتم تشكيل لجنة من أربعة حكام - يختارهم الطرفان المتنازعان - وتجتمع اللجنة فى قنصلية بروسيا تحت رئاسة القنصل البروسي؛ وأن الخلاف لا يمكن نظره فى أى مكان آخر غير القنصلية البروسية؛ وأن الحكم الصادر غير قابل للاستئناف.

"وإذا تمت الموافقة على هذا الشرط، فإنه سيمثل انتهاكا شديدا لسيادة الحكومة المصرية، لأن القنصل الأجنبى - فى هذه الحالة - سيصبح هو القاضى المسئول عن قضية محلية. إن هذه المادة تتناقض تماما مع القواعد المعمول بها.

"أما المذكرة التى قدمها "مكتب الخصومات" - والملحقة ببرقيات سموكم - فهى تفسح أوسع المجالات للتدخل الأجنبى لأنه جاء بها:

١- لعقد هذا القرض المقترح، يجب إجراء فحص دقيق للإيرادات والديون. وإذا نشأت أية مشكلة، يتم الرجوع بشأنها إلى الحكومة الفرنسية.

٢- يتم تشكيل لجنة مكونة من أوروبيين لدراسة الإيرادات والمصروفات، ويجب أن يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات"، وعلى الحكومة أن تحدد ما إذا كان وجوده مؤقتا أو دائما، إلخ إلخ..."[١٦].

ومع ذلك، وتحت الضغوط الدبلوماسية التي تعرض لها "الباب العالي"، فقد انتهى به الأمر إلى إرسال موافقته على عقد القرض في ينايرسنة ١٨٦٢م. وادعى المسيو أوبنهايم أن هذه الموافقة خاصة فقط بمشروعه الذي تعدل فيما بعد. وأرضى الألمان – ومن خلفهم الإنجليز – غرور تركيا عندما وافقوا على أن يكون الحكم النهائي للصدر الأعظم إذا نشب نزاع ما.

ولكن الحكومة التركية كانت ترى أن الشروط المالية لا تزال غير مرضية تماما وأرادت أن تعرض القرض في مناقصة عامة. وعندئذ تدخل القنصلان العموميان لإنجلترا وبروسيا وهددا سعيد برفع دعوى لمطالبته بدفع تعويض عن الخسارة التي لحقت بأوبنهايم – إذا تم عرض القرض للمناقصة – بحجة أن سعيد قد "التزم فعلاً بإتمام القرض مع أوبنهايم"[١٧].

لقد كان الأقوى هو الذي يفرض قانونه: فكان يكفي لأي أوروبي أن يقدم مشروعا ما للوالي ويقتنص منه كلمة ما أو مجرد حديث في الموضوع، فيدعي أنه قد حصل على "التزام شفهي" يقيد به صاحب السمو. وعندما تعرض القضية أمام "المحاكم القنصلية"، فقد كان على مصر أن تحني رأسها.

وحتى يوم ٣ مارس ١٨٦٢م، استطاع سعيد أن يقاوم الضغط الدبلوماسي، خصوصا مع وجود بنك إنجليزي قدَّم له شروطا أفضل من نسبة الـ ١١ %، وهي نسبة الفائدة التي طلبها أوبنهايم. ولكن أمام التهديد برفع دعوى المطالبة بتعويض، اضطر سعيد – أخيرا – لقبول القرض الأنجلو – ألماني. وبتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٢م، تم توقيع الاتفاقية الملزمة للطرفين. ومع ذلك، فإن مبلغ الـ ٤٠

مليون فرنك ظل غير كاف، فتم رفعه إلى ٦٠ مليون فرنك أو ما يساوى، ٢ مليون و٤٠٠ ألف جنيه إسترليني.

وكان هذا القرض هو أول وآخر عملية ضخمة قام بها سعيد الذى تأثرت صحته كثيرا بسبب إفراطه في الملذات الحسية والرذائل، فتوفى فى ليلة ١٧/ ١٨ يناير ١٨٦٣م.

وعلق القنصل الإنجليزى على هذه الصفقة بقوله: "من المؤكد أن هذه العملية تعتبر عملية باهرة بالنسبة للمقرضين"[١٨]. ولكن بالنسبة لمصر، فإن هذا القرض الذى فرض عليها (بنسبة فوائد مبالغ فيها زائد العمولات والضمانات الباهظة) مع قناة السويس يعتبر نقطة تحول فى تاريخها المالى والسياسى.

وفى سنة ١٨٥٠، زار فلوبير[١] مصر وتنبأ بالفوز النهائى للسياسة الإنجليزية قائلاً: "إن الفطيرة المحشوة ليست مخبوزة من أجلنا". ولكن فرنسا هى التى كان عليها إعداد هذه الفطيرة المحشوة [مصر] لكى تلتهمها إنجلترا: ففرنسا هى التى مهَّدت لأنجلترا طريق غزو مصر دبلوماسيا واقتصاديا وبواسطة الرهونات فى عهد سعيد المتساهل.

لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوروبا له. ولكن بدلاً من أن تكسب أوروبا مصر - بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمى وتقنى وجامعى - فإن أوروبا قد فضلَّت إرسال المستوطنين والمغامرين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية".

وكانت هذه الحماية القنصلية عبارة عن تدخل أجنبى غير مبرر فى شئون مصر الداخلية: فسعيد قد منح أوسع حماية لتجارة المسيحيين ودينهم أى للجزء

---

[١] **جوستاف فلوبير** (Gustave Flaubert) (١٨٢١ - ١٨٨٠) أحد أهم الروائيين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر. اشتهر فى رواياته بملاحظة الروح الإنسانية بحياد مطلق وموضوعية عملية، وزار الشرق من ١٨٤٩ حتى ١٨٥١م **[المترجم]**.

الأساسى والشرعى لمصالحهم، ويعلق ساكريه (Sacré) وأتربون (Outrebon) على ذلك الوضع بقولهما: "لقد فهم سعيد – منذ بداية حكمه – أن السياسة الرجعية التى اتبعها سلفه عباس باشا – ستؤدى إلى خراب البلاد إن آجلا أم عاجلاً. وكان نفوذ الحزب التركى مؤثرا خصوصا فى العهد السابق، ولكن سعيد لم يلق بالاً لاستياء الأتراك أو حقدهم: فاستدعى – من كل أرجاء أوروبا – كوكبة من الرجال الأذكياء وأحاط نفسه بهم وكان يستمع لنصائحهم. وكان هؤلاء الرجال بمثابة "ربة الحظ" (La fortune) بالنسبة له. أما الغاضبون، فقد اعتزلوا فى ضيعاتهم وانتهى أمرهم. وعلى الرغم من غياب الأتراك – وربما بسبب هذا الغياب – ازدهر بلاط سعيد.

"ثم حدثت المذابح فى سوريا ولكن عرب مصر يتصفون بالحياء ومسالمين ومعتادين على التعامل مع الأوروبيين: فلم يفكروا قط فى ذبح أى أوروبى. وعلى الرغم من أن دمشق قد أرسلت رسلاً لكى يجعلوهم يتمردوا، فإن المسيحيين – من جميع الطوائف – استطاعوا الاستمرار فى مُزاولة أعمالهم بدون أدنى خطر عليهم. ونادى بعض المتعصبين بالجهاد من الأزهر، فكان يجب على سعيد اتخاذ إجراء عنيف: فقبض على الخطباء وأغلق المسجد. (وهذا إجراء غير معقول اللجوء إليه فى بلد إسلامى)، بالضبط كما تُغلق السلطات عندنا ناديا ثوريا أو حانة ريفية كثيرة الصخب"[19].

لقد أراد سعيد تقوية الحزب الأوروبى فى مصر، وأراد – أيضا – تقوية الحزب المصرى على حساب الحزب التركى العتيق. وكان سعيد هو أول والٍ على مصر –بعد إبراهيم – أراد الانتساب للأمة المصرية وسعى لإجراء إصلاحات شعبية ووطنية فقد كانت لديه أفضل النوايا تجاه بلاده.

وعلى الرغم من عيوبه الشخصية وسفهه، فإنه لم يكن شرها بخصوص امتلاك الأراضى أو تكوين الثروات؛ ففى أثناء إحدى أزماته المالية، باع بالمزاد أثاث قصوره. ومن الثابت أنه أمر – قبل وفاته – بتسجيل أملاكه الخاصة باسم

الحكومة المصرية. ولكن هذه المزايا والترفع لا تخفف من عيوبه: فلو كان سعيد قد أحاط نفسه برجال مستنيرين ومخلصين – مثلما فعل محمد على – لتجنب الكثير من الأخطاء الفادحة؛ ولكنه أحاط نفسه بالمغامرين، وترك سلطاته – بصفته والى مصر – تتفتت على أرض ولايته بين أيادى القناصل الأوروبيين. وأخيرا، فقد ترك لخلفائه مثالاً محزنا وأورثهم الثورة.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(1) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 26 septembre 1862.

(2) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1468. Alexandrie, le 5 décembre 1859.

(3) Ibid. Vol. 1522. Alexandrie, le 25 février 1860.

(4) Ibid. Vol. 1313. Alexandrie, le 23 mars 1857.

(5) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 22 juillet 1860.

(6) Ibid. Alexandrie, le 1er octobre 1860.

(٧) كتب قنصل فرنسا مايلى: "إذا اضطر الوالى لطلب قرض جديد فى حدود المعقول، أليس من الأفضل له أن يطلبه من فرنسا بدلاً من أية دولة أخرى؟ إن السندات المهمة - أو التى ستصبح كذلك - ومصالح رأسماليينا ستسمح لنا بنوع من الإشراف على استخدام مالية بلد ما. وفى هذه الحالة، سنحصل على الكثير من الحقوق لمراقبة الإدارة العامة لشئونها".

Ibid. Alexandrie, le 15 octobre 1860.

(8) Ibid. Alexandrie, le 18 mai 1861.

(9) Ibid. Alexandrie, le 17 juin 1861.

(10) Ibid. Alexandrie, le 19 août 1861.

(11) Ibid. Alexandrie, le 18 juillet 1861.

(12) Ibid. Paris. le 2 août 1861.

(١٣) نقدم فيما يلى الأسس الخاصة بالاتفاق المزمع عقده بين حكومة مصر – من جهة – والمسيو شارل لافيت و"مكتب الخصومات" – من جهة ثانية – والتى عرضت في شهر أكتوبر ١٨٦١م:

"إن عملية توحيد الدين وسداده ستتم بإصدار "سندات خزانة" مصرية. وستصدر هذه السندات برأس مال اسمي قدره ٥٠٠ فرنك بفائدة مقدارها ٢٥ فرنك سنويا، وستباع بواسطة "مكتب الخصومات" بسعر لا يقل عن ٣٠٠ فرنك، وعند استحالة تصريفها بهذه القيمة، فإن الاتفاق يصبح لاغيا بالنسبة للطرفين.

"وسيتم تحديد قيمة القرض بعد دراسة الجداول التى توضح القيمة الحقيقية للدَيْن والإيرادات السنوية، وإذا ظهرت بعض الاعتراضات بخصوص هذا الموضوع، فإن الطرفين متفقان على أن تقوم الحكومة الفرنسية بحل هذه الاعتراضات... وستخصص كل إيرادات الدلتا لضمان سداد أقساط الدَيْن.

"وسيأمر صاحب السمو بتشكيل لجنة مكونة من أوروبيين – يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات" – لتدقيق صحة بيانات ميزانية الإيرادات والمصروفات سنويا.

"ويترك لتقدير الحكومة الفرنسية تحديد الوضع المالى لمصر ومتى يمكن اعتبارها بلداً مزدهرا ومضمونا بشكل كافٍ، حتى ولو كان الدَيْن لم يسدد بالكامل. وسينضم مندوب "مكتب الخصومات" إلى اللجنة المالية.

"وستتم دراسة الوضع المالى لمصر لمدة أربع سنوات بدءا من يوم التوقيع على العقد...

"وسيتم تحديد مهام هذه اللجنة فى الاتفاق النهائى، وسيراعى أن تتجنب سلطات "اللجنة" – ومندوب "مكتب الخصومات" – أى انتقاص من استقلال صاحب السمو...

"وستمتنع الحكومة المصرية عن إصدار أية سندات أخرى – أيا كان نوعها – تكون ذات تواريخ سداد محددة أو غير محددة، وذلك حتى يتم تسديد قيمة السندات الجديدة بالكامل.

"أى سند يكتتب به سمو الأمير سيكون ملكا شخصيا لسموه، ويجب أن يتم ترقيمه وتسجيله فى القنصلية العمومية لفرنسا، كما يجب أن يحمل عبارة واضحة تبين أنه ليس ملكا للحكومة ولا لمصر.

"من حق "مكتب الخصومات" الاعتراض على أى إصدار يتجاوز الإيرادات الخاصة المعلنة لصاحب السمو. وستفصل الحكومة الفرنسية فى قيمة المبلغ إذا لم يكن هناك أى تجاوز.

"توافق حكومة صاحب السمو على دعم طلبات الشراء، وستخضع طلبات الشراء لنظام مزايدات جاد".

(14) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 14 octobre 1861.

(15) Ibid., Paris, le 25 octobre 1861.

(16) Ibid.

رسالة من الباب العالى بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٧٨هـ، وهى ملحقة ببرقية القنصل العام المؤرخة فى ١٧ نوفمبر ١٨٦١م.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1675. Alexandrie, le 20 et le 24 janvier 1862.

(18) Ibid. Alexandrie, le ler avirl 1862.

(19) Sacré (A.) et Qutrebon (L.): "L' Egypte et Ismaïl Pacha" , in 8, 1865.

الكتاب الثانى

تحول مصر فى عهد إسماعيل
ورد الفعل القومى ضد أوروبا
(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الفصل الخامس
المالـــية والتدخـــل الأجنبـــى

١- أصول الدَّيْن الأجنبي: سفه الخديوى، دعاوى التعويض، قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الآستانة، سوء نية الدائنين.

٢- أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٨٦٨م.

٣- نقطة تحول فى التاريخ المالى والسياسى [1] من ١٨٦٩ حتى الاتفاق علـــى القرض الكبير ١٨٧٣م.

٤- بيع أسهم قناة السويس لإنجلترا [2].

٥- لجنة كيف.

٦- الحكم الأنجلو/ فرنسى المشترك ولجنة جوشن/ جوبير.

٧- التحول السياسى فى ١٨٧٧م.

٨- لجنة التحقيق العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون.

---

[1] فى الفهرس، جاء العنوان الفرعى بدون ذكر "السياسى" [المترجم].

[2] فى الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعى بالصيغة التالية: "إنجلترا فى السويس وشـــراء أسهم الخديوى" [المترجم].

الماليـــــة والتـــدخل الأجنبـــى

عرف عهد إسماعيل العظمة والبؤس فى مجالى السياسة والاجتماع، بالضبط كما حدث في عهد محمد علي: فمنذ اعتلاء إسماعيل لعرش مصر سنة ١٨٦٣- وحتى الاحتفال المهيب بافتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ - كان إسماعيل هو الذى يملك ناصية الأمور فى مصر، وظهرت مصر بمظهر الدولة العظيمة، فكانت هذه الفترة هي الفترة المضيئة في عهده.

ثم بدأت فترة الإخفاقات السياسة والمالية، والارتباك الإدارى والاجتماعى، والتى أدت إلى التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية. وكانت سنة ١٨٧٩- آخر سنوات حكمه - هي ذروة معاناة الشعب وبؤسه. وفى أتون هذه المحنة العظيمة، تكونت عقلية جديدة تبلورت فيها الأسباب المباشرة - وغير المباشرة- للثورة التى هبت فى عامى ١٨٨١ - ١٨٨٢.

لقد كان إسماعيل هو الذى استكمل - فعلاً - المشروع الذى بدأه محمد على إلاّ أنه لم يحظ بعبقرية سلفه. وفى الواقع، فإن مهمته كانت أشمل و- أحيانًا - أوسع مجالاً من مهمة محمد على وأكثر منها خطورة فى بعض النواحى: فقد كانت هذه الفترة "فترة انتقالية" بالمعنى الحرْفي للكلمة.

لقد كانت مصر تحتاج ليد حازمة وحيوية تستخدم - بمهارة - طاقاتها التى كانت منَظَّمة للغاية فى عهد محمد على ثم أهملت تماما فى عهد سعيد: ففى المجال الاقتصادى، كان دَيْن الحكومة المصرية - حتى وفاة سعيد - يبلغ ٢٦٧ مليون فرنك ويشتمل على:

١- مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ١٧٧ ألف و٦٤٢ سهما التى نسبتها شركة قناة السويس لسعيد.

٢- مبلغ ٦٠ مليون فرنك قيمة القرض الكبير الذى عقده سعيد فى ١٨٦٢، وذلك بدون احتساب قيمة العمولات ونسبة الفوائد الباهظة وحقوق الانتفاع.

٣- مبلغ ٢ مليون و ٣٠٠ ألف وفرنك قيمة التعويضات والمبالغ المستحقة للحكومة والتي لم يتم تسديدها بسبب تدخل القناصل.

٤- وأخيرا، قيمة "أذونات الخزانة" التى أصبحت دينا سائرا يكاد يساوى الدين الأساسي.

واختار الوالى الجديد أن يبدأ بإصلاح الإدارة وحماية مصر من الهجمة التى شنها عليها رجال المال الأوروبيون.

ويبدو أن إسماعيل قد فهم هذا الموقف جيدا: فغداة توليه الحكم - يوم ٢٠ يناير- أقام حفل استقبال ضخم لكبار الموظفين المصريين والقناصل وألقى خطبة أعلن فيها:

"لقد قررتُ تكريس كل قواى ودأبى لرخاء البلد الذى دُعيتُ لحكمه. إن النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس أية إدارة جيدة، وسأتابع بكل ما في وسعي تطبيق هذا النظام والاقتصاد في النفقات. ولكى أعطى مثالاً للجميع، وأُثبتَ عزمي الأكيد على تنفيذ ذلك، فقد قررتُ ترك النظام الذى اتبعه مَن سبقونى، وقررتُ تحديد مخصصات لنفسي لن أتجاوزها أبدا. إن هذا الإجراء سيُساعد على تكريس كل موارد البلاد للزراعة. كما أنني سأعمل على إلغاء نظام السُخرة البغيض الذى تمارسه الحكومة المصرية - حتى الآن - لتنفيذ أشغالها. إن السخرة هى السبب الأساسي - بل والوحيد- الذى يمنع البلاد من النمو الذى تستحقه"[1].

وسنرى لاحقا أن إسماعيل لم ينفذ الجزء الأساسي من برنامجه، أى الجزء الذى يؤكد فيه على أن "النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس أية إدارة جيدة".

لقد كان إسماعيل ذا طبيعة مزدوجة، وكان لديه تناقض بين ملكاته خصوصا بين الذكاء والشخصية، وبين الإدراك والتنفيذ. ولذلك، سنجده – في مجال المالية – يدعو إلى الاقتصاد فى النفقات والتوفير طوال فترة حكمه ولكنه بذد أموالاً جمة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد كان إسماعيل مدركا لنتائج أفعاله، وكان يرى الفخاخ التى ينصبها له المصرفيون الأوروبيون، ولكنه ترك نفسه يقع فيها.

ومع ذلك، وقبل أن يتولى إسماعيل حكم مصر، كان واحدا من أغنى وأكبر مُلاَّك الأراضى الزراعية، وبرهن على فطرته السليمة العملية وعقليته الاقتصادية وهما الأساس اللازم لأحد كبار المُلاَّك العاملين فى النشاط الزراعى: فاستطاع إدارة ثروته بمهارة واستخدم ريعها – بدقة شديدة – لشراء أراض جديدة، فضاعف ثروته ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. وكان إنتاجه الممتاز من القمح والسكر يكتسح الأسواق، وتسابق التجار على شراء محصول القطن من تفاتيشه التى كان يعتنى بزراعتها لكى تُنتج أفضل محصول وتبيع بأعلى سعر.

وفى ١٨٦٥، عبَّر أحد الكتاب البارعين عن رأيه فى إسماعيل بقسوة قائلاً: "إن إسماعيل يجعلنى أشعر وكأننى أمام صف ضابط عادى برتبة عريف ترقَّى – فجأةً– إلى رتبة اللواء. لقد كان هذا العريف معتادا على قيادة أربعة جنود ويعيش على مرتبه الذى يبلغ أربعة سنتيمات. وعندما نال رتبة اللواء، أدخل فى إدارة لوائه الاهتمام – المبالغ فيه – بالتفاصيل الصغيرة والمعرفة التامة بالأشياء الدقيقة، التى جعلت من جماعته نموذجا يحتذيه باقى اللواء: فهو يهتم بالتفتيش على تلميع الأزرار وتنظيف الجيتر بدلاً من وضع الخطط الهجومية"[٢].

ولكن إسماعيل لم يكن دائما صاحب عقلية عريف عادى: فقد وُلد كى يقود، فعرف كيف يحتفظ – حتى النهاية – بمكانته فى عيون الجماهير المنتشرة فى ربوع وادى النيل على الرغم من تقلبات الزمان. وكذلك، لم تكن لديه دائما عقلية تاجر التجزئة المغرم بالأشياء العظيمة والمتناهية الصغر على حد سواء، ويشهد على ذلك مشروعه الأمبراطورى الذى تابع تنفيذه طوال فترة ولايته. ولكن حجر

العثرة لسياسته المالية كان يكمن في ولعه الغريزى بالمضاربات المالية. وكان يحلو لسعيد أن يقول إن وريثه تاجر متلهف على الأرباح الصغيرة(٣).

ولكن هذا العشق للمكاسب الصغيرة والتفاصيل الدقيقة حوّل محمد على من مجرد تاجر دخان سابق – فى "قولَه" – إلى تاجر عبقرى وإدارى عظيم؛ لأنه كان لماحا مثل الصقر. و يرُوى عن إسماعيل أنه زار مبنى" البورصة " – فى أثناء إحدى جولاته في باريس – وشرحوا له الأساليب التى – من خلالها – تتسبب المضاربات في خلق الثروات وتدميرها، فصاح قائلا: "لو لم أكن خديوياً لوددتُ أن أكون صرافا"(٤).

لقد أراد إسماعيل أن يدير بلدا عظيما – هو مصر – بعقلية "الأمير العظيم" وعقلية "الصرَّاف" في الوقت نفسه. وكان سعيد قد ترك خلفه دَيْنا هائلاً – ٣٦٧ مليون فرنك – بعد ثمان سنوات من الحكم؛ ولكن بعد ستة عشر عامًا من حكم سلفه إسماعيل، وصل هذا الدَيْن إلى رقم فلكى قَدْرُه ٢ مليار و٢٥٠ مليون فرنك فرنسي أى ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

*****

أولاً: أصول الدين الأجنبى:

سفه الخديوى، المطالبات الأوروبية بالتعويضات، قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الآستانة، سوء نية الدائنين.

تُوجد أسباب عديدة أدت إلى تراكم هذا الدَيْن الذى أثقل كاهل موارد مصر لدرجة أنه غيَّر مصيرها. وكان سفه إسماعيل هو السبب الأول فى تراكم الديون عليه: فبعد وفاة محمد على، شغف ولاة مصر بحياة التهتك والملذات والاحتفالات

الفخمة التى لا يتصورها عقل. وكانوا يجدون متعتهم فى الأبهة والفخامة، ويصرفون ببذخ لإشباع ملذاتهم العارضة، كما كان التفاخر والعظمة الزائفة يدفعانهم – أحيانا – للأخذ بالقشور السطحية للحضارة الغربية: ففى فصل الشتاء، كانوا ينتهزون أية فرصة (عيد ميلاد أو رجوع من سفر أو مجيء أحد الأجانب إلخ إلخ ...) لإقامة الحفلات الراقصة وسباقات الخيل والولائم، وتغرق القصور فى الأنوار المبهرة. وكان ذلك كله يتناقض تناقضاً حاداً مع البؤس الذى يعانى الشعب منه: فالشعب يموت جوعا بينما ينشد حكامه ترنيمة "Te Deum" [٣].

وعلى سبيل المثال لا الحصر أهدى إسماعيل للملكة أولجا – فى ١٨٦٩– مبلغ ١٠٠ ألف فرنك لتخفيف آلام اللاجئين الكروات بينما كان رعاياه المصريون يستحقون الشفقة.

وذكر المسيو بول ميرريو (Paul Merruau) ما يلى: "فى عشية تأجيل دفع قسط الدَيْن، تم إنشاء مسرح فى القاهرة وطلب من مؤلف موسيقى مشهور تأليف أوبرا عُرِضت للمرة الأولى على ضفاف النيل. وتمتعنا – بذلك – بعدم سداد قسط القرض وتشرفت باريس بأن تتلقى – من القاهرة – أفضل ترويح عن النفس"[٥].

وبمناسبة افتتاح قناة السويس – ١٨٦٩ – أنفق إسماعيل ببذخ لا يصدقه عقل وأقام احتفالات فى غاية الفخامة ليس لها مثيل لا من قبل ولا من بعْد: فقد بلغ عدد المدعوين ٤ آلاف مدعو، على رأسهم الإمبراطورة أوجينى وإمبراطور النمسا وولى عهد بروسيا. وعلى طول الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية، تمتع الضيوف باحتفالات لا تنقطع، ومآدب وحفلات راقصة، وأوبرات، وألعابا نارية، وحفلات ساهرة. وتم ذلك كله بفخامة وبذخ لا يمكن وصفه.

---

[٣] "Te Deum": ترنيمة حمد وشكر باللغة اللاتينية مطلعها "Te Deum laudamus" (نحمدك يالله). ألف العديد من الموسيقيين الأوروبيين ألحانا لها من أشهرها لحنان لبرليوز وموتسارت (مقام Missa en ut mineur k427 No.3) [المترجم].

ولم ينفق المدعوون سنتيم واحد: فلمدة ثلاثة أشهر، كانت تكاليف الانتقالات بالسكك الحديدية والمراكب والعربات، والإقامة في الفنادق - وحتى غسيل الملابس - على حساب الخديوى إسماعيل الذى دفع بسخاء غير معقول.

وذكر أحد شهود العيان ما يلي: "في الإسماعيلية، رأيتُ أحد الفرنسيين خارجا من إحدى الخيام - المستخدَمَة كمطعم - وهو يربت على كرشه راضيا وهو يقول: "لقد أكلت ملكية ثلاثة فلاحين"[١]. وكانت هذه الجملة هي أفضل تمجيد وختام لنظام حكم إسماعيل.

لقد أحب إسماعيل حياة الفخامة والمتعة بشكل جنوني: فكان بلاطه ينافس بلاط "الإمبراطورية الثانية" في الفخامة والتألق والبذخ.

وكان معظم أفراد حاشيته من الأجانب الأوروبيين والشوام، ورجال الأعمال متعددى الأنشطة و السماسرة من الباطن. وكان يوجد بها أيضا صعاليك من الجنسيات المختلفة. وكوّن الجميع بطانة من المستشارين غير الرسميين أحاطت بالخديوى، أو بالأحرى، كوّنوا "نقابة" لاستغلال حظوتهم لديه[٢]: فكان منهم أمثال: "لافيزون" (Lavison) و"برافاى" (Bravay) و"بورجيير" (Bourguière). وكان هؤلاء الصعاليك يعملون بإيحاء من مرتد بولندى اسمه "سيت - فير" باشا (Sait-Fair) وهو المعروف أيضا باسم "سيفر" (Seffer).

وكان "سيفر" شخصية نمطية تكررت كثيرا في تلك الفترة: ففي البداية، كان يُدعى "الكونت كوزيلسكى" (Conte Koszielski) وبعدما خدم في الجيش البروسى، سافرإلى فرنسا في عهد "الإمبراطورية الثانية" واستقر في باريس وأصبح من رجال المجتمع. وكان يتصف باللطف الشديد وينفق ببذخ، وحظى بحماية جهات عليا؛ فتم تعيينه قائد سرية في خيّالة الحرس الإمبراطورى. وفي الوقت نفسه، استطاع أن يغزو قلب الأميرة ماتيلدا زوجة الأمير نابوليون وأصبح عشيقها.

"وبعد مغامرات يطول شرحها، غادر فرنسا متوجها إلى الآستانة. وفى تلك الفترة، كان البولنديون والمجريون أعداء لروسيا فكانت تركيا ترحب بهم.

"وعندما نشبت "حرب القرم" [٤] ، عيّن الكونت كوزييلسكى برتبة جنرال فى الجيش التركى و أصبح اسمه "سيفير باشا". وفى الوقت نفسه، تم تعيين الأمير نابوليون فى رتبة "قائد فيلق" فى الجيش، وعيّن الأتراك العشيق السابق لزوجة الأمير فى منصب "ياور" الزوج. وتفاهم الأمير والجنرال تماما فكانا بعيدين - بقدر الإمكان - عن قنابل الحرب ورصاصها.

"وبعد انتهاء الحرب، سقط "سيفير باشا" مريضا واستقال من منصبه، ونصحه الأطباء بقضاء فصل الشتاء فى مناخ معتدل، فأشار السلطان عليه بالسفر إلى القاهرة وكلفه بالتجسس على الخديوى؛ لأنه كان يشعر بالقلق من ميوله الاستقلالية. ولكن إسماعيل - هو الآخر - كان لديه جواسيس يعملون لحسابه الخاص فى الأستانة: فعرف مهمة "سيفير باشا" واستطاع استمالته بمنحه منزل وأراض وهدايا وأموالا"[٨].

وعندما كان هذا المغامر البولندى يأتى إلى مصر- فى كل شتاء - كان يتدخل فى كل الشئون، ويهتم بكل ما يدور بين الوالى ووزرائه والأوروبيين، فكان يرجع إلى الأستانة - دائما - ومعه بضعة ملايين من الجنيهات الإسترلينية التى تلقاها إما من "بنك أوبنهايم" وإما من الوالى مباشرة[٩].

أما "لافيزون": فعلى الرغم من أصله الفرنسى، فإن الدم الذى كان يجرى فى عروقه كان ثلاثة أرباعه شاميا، وكان يعيش فى ترف غير معقول، واتصف بذوقه المرهف، وحدة الذهن، وضعف الثقافة، والأنانية والمكر، وقسوة القلب. وكان يعبد

---

[٤] "حرب القرم": نشبت عدة حروب بين روسيا وتركيا بسبب شبه جزيرة القرم. والحرب المقصودة هنا هى التى نشبت فى ١٨٥٤م [المترجم].

الذهب ويحصل عليه لكى ينفقه ويستمتع به: فأصبح كوكبا متألقا فى بلاط إسماعيل[١٠].

واشتهر "برفاى" منذ عهد سعيد: فقد كان نديمه. وكان سعيد معتادا على مكافأة مضحكية بإعطائهم أوامر توريد متنوعة تجلب لهم الربح الوفير: فكلف "برافاى" بتوريد أحذية وملابس للجيش. واكتشف مع شخص اسمه "جودنيو" (Godillot) الحذاء ذى النعل المصنوع من الورق المقوى والجلد. ومارست هذه الشخصية السيئة تأثيرا هائلاً على عقلية سعيد غير الواقعية و الضعيفة، ولاقت الحظوة نفسها فى بلاط إسماعيل[١١].

ولكن، يجب ألاَّ يتبادر إلى الذهن أن حاشية إسماعيل كانت تخدعه. أبدا: فقد كان لديه – غالبا – إلهام يجعله يحكم حكما سريعا وصائبا على الأشخاص. إن بعض المؤلفين لا يرون فى شخصيته المركبة سوى نقاط الضعف التى يشترك فيها مع العديد من الحكام المعاصرين له. ويجب علينا أن نتذكر أنه اتخذ نابوليون الثالث – إمبراطور فرنسا – بطلاً و قدوة له ولكن خانه بطله, وأعطته قدوته نموذجا لحياة مليئة بأيام يختلط فيها السعد بالنحس والكوارث التى حلت "بالإمبراطورية الثانية" من المكسيك [*] حتى "سيدان" (Sedan) [٦].

---

[*] يشير المؤلف هنا إلى حرب المكسيك (١٨٦٠ – ١٨٦٧) التى شنتها فرنسا – فى عهد الإمبراطور نابليون الثالث – عندما قررت حكومة جمهورية المكسيك – الليبرالية/ اليسارية – تعليق دفع الديون وجباية ضرائب على رؤوس الأموال. وأرسل إسماعيل جنودا مصريين اشتركوا فى هذه الحرب مجاملة لإمبراطور فرنسا، ولم يَعُد منهم أحد، كما سعت فرنسا أيضا لإقامة إمبراطورية فرنسية فى المكسيك. وتعتبر هزيمة فرنسا فى هذه الحرب مع هزيمة "سيدان" أهم أسباب انهيار "الإمبراطورية الثانية" التى استمرت بين سنتى ١٨٥٠ – ١٨٧٠ [المترجم].

[٦] يشير المؤلف إلى معركة "سيدان" – يوم ٢ سبتمبر ١٨٧٠ – حيث هزم جيش بروسيا الجيش الفرنسى وأسر الأمبراطور نابوليون الثالث، فسقطت: "الإمبراطورية الثانية وقام نظام "الجمهورية الثالثة" فى فرنسا من ٤ سبتمر سنة ١٨٧٠ حتى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٠ [المترجم].

ويجب علينا – أيضا – أن نتذكر أن إسماعيل كان يستطيع إنقاذ مشروعه لو لا تحالف الحكومات الأوروبية ضده لكي:

أولاً: تمنعه من الإفلاس كما حدث مع تركيا.

وثانيا: تمنع الدائنين من الاعتدال في فرض شروطهم المجحفة وغير الإنسانية عليه، ثم تستولي تماماً على مصر.

السبب الثاني للدَيْن يكمُن في نظام "رفع الدعاوى القضائية" ضد حكومة مصر و"طلب التعويضات" منها، أي نظام "النهب المنظّم" للخزانة المصرية الذي مارسه الأوروبيون.

وكانت "قناة السويس" هي السبب الثالث للدَيْن، وسندرس هذين السبَبيْن في فصليْن لاحقيْن .

أما السبب الرابع، فيرجع إلى "إنجازات" إسماعيل نفسها. وهناك عدد من المؤلفين لم يروا في إسماعيل سوى أنه مُسرف كبير ومُبذر للنقود (ربما كان أكبر مُبذر في القرن التاسع عشر)، ولكنهم ينسون أن الأعمال المادية التي أنجزها قد غيرت وجه مصر وتركت أثرا عميقا على تحولها الاقتصادي والاجتماعي. وبتاريخ ٦ يناير ١٨٧٦، كتبت جريدة "Times" مايلي: "تعتبر مصر مثلاً رائعا للتقدم؛ فهي قد حققت تقدماً – في سبعين عاما – لا تبلغه بلاد أخرى إلاّ بعد ٥٠٠ سنة".

ويرجع هذا التقدم السريع – في جميع المجالات – إلى:

– الإصلاحات التي تمت على يد الولاة رغما عن المصاعب الهائلة التي خلقها الأوروبيون ضدهم، مع أن الأوروبيين قد أسهموا في صنع هذا التقدم.

– ويرجع أيضا إلى الذكاء و القدرة على الاستيعاب والوداعة التي يتمتع بها الشعب المصري، فإذا وجد حاكم كفء وحازم – يعرف كيف يُلهم هذا الشعب

ويحظى بثقته – فإن هذا الشعب الموَحَّد سيبدع إبداعا رائعا. أما إذا كان الحاكم سيئا، فإن الشعب سيركن إلى الخمول والبلادة، وسيُبدد طاقاته فى الخلافات الداخلية والنزوع إلى الروح والحلول الفردية [٧].

ومع أن إسماعيل كان من أنصار الحكم المطلق، وارتكب أخطاء، فإنه لم يكن حاكماً سيئا؛ فإنجازاته الممتدة – فى طول البلاد وعرضها – تشهد بذكاء ونشاط مَنْ قام بها: ففى الداخل، كان إسماعيل ينوى استكمال تنفيذ خطة واسعة فى مجالى الزراعة والأشغال العمومية. وفى الخارج، أراد أن يضمن استقلال مصر ويمد سيطرتها على أفريقيا. فكان يجب عليه أن يبدأ بــــــ:

١- تدعيم استقلاله الإدارى.

٢- التوفيق بين خططه وإمكانياته.

٣- تأسيس حكومة قوية – بشكل منهجى – تحظى باحترام الأجانب.

ولكنه أراد تحقيق مشروعاته الطموحة فاندفع فى تنفيذها. وعلينا أن نتذكر أنه كان مدفوعا بغايات نبيلة ونوايا طيبة – عندما تولى حكم مصر – على الرغم من عيوبه الخطيرة الملازمة لطبيعته الإنسانية.

إن الدول الأوروبية وقناصليا لم يشجعوا إسماعيل، بل وضعوا العراقيل فى طريقه وقادوه إلى طريق الهلاك منذ السنة الأولى لحكمه.

وفى يناير ١٨٦٣، أعلن إسماعيل عن عزمه الأكيد لإنهاء ممارسات النظام السابق، وتخليص مصر من السيطرة الأوروبية التى سلبت استقلال البلاد الداخلى لصالح شركة قناة السويس والأجانب: فنذَر القناصل – فورا – نوعاً من المؤامرة

---

[٧] لقد لخَّص الدكتور محمد صبرى السوربونى – بمهارة – العلاقة الجدلية الموجودة بين الشعب المصرى وحكامه – منذ الأزل – فى معادلة بسيطة وذكية على النحو التالى:
١- الشعب المصرى + حاكم كفء = دولة قوية ونهضة.
٢- الشعب المصرى – حاكم كفء = دولة ضعيفة وتدهور. [المترجم].

ضد الوالى الجديد، وأثاروا الفتن وسعوا لتحجيمه؛ لكى لا يتجاوز الحدود التى فرضوها على سلفه وذلك بتخويفه وابتزازه.

وسرعان ما أثمرت هذه السياسة: فذكر السير "هنرى بولوير" أنه قابل الوالى فى أثناء زيارته للأستانة – فى شهر فبراير سنة ١٨٦٣- ووجده مستسلما عندما ناقش معه موضوع القناة"، فكتب لوزارة خارجيته مايلى: "من المؤكد أن مناورة التخويف التى قام بها قنصل فرنسا ضد إسماعيل قد أخافته فعلاً خصوصا وأنه لم يجد مساندة من أى قنصل آخر. وذكر لى الخديوى مايلى: "لقد وجدتُ القناصل قد عقدوا العزم الأكيد على أن يفقدوا حكمى اعتباره؛ لأنهم افترضوا أننى معاد لشركة قناة السويس وللمظالم التى تنهب الخزانة المصرية.

"وبما أنه لا يمكن استخدام هذَيْن السببَيْن كاتهام علنى ضدى، فقد قرروا تدبير مؤامرة أخرى ألا وهى اتهامى بالتعصّب: ففى يوم استقبالى (وأنتم تعرفون حالة المرور بالقاهرة)، غصت الشورع بالناس وامتلأت النوافذ بهم، وادّعى قنصل هولندا – وهو مساعد دى ليسيبس فى القناة – بأن شخصا ما بصق على عربته. أمَّا قنصل إسبانيا – الذى ينسق دائما تصرفاته مع القنصل الفرنسى – فقد ادعى بأنه تَعرَّض للشتم ولكنه لم يذكُر هذه الواقعة قط عندما وصل الى القصر، فكانت هذه هى أولى المؤامرات.

"وبعد ذلك، كان بعض الجنود يشاهدون الموكب من مطبعة تقع تحت مسكن أحد موظفى القنصلية الفرنسية، فسكب هذا الموظف سطْلاً مملوءا بالماء القذر على رؤوسهم، فثاروا ضده وسألوه عما إذا كان الماء نظيفا. وعلى الفور، صاح الفرنسى من النافذة طالبا من أحد مواطنيه القبض على هؤلاء الجنود، ثم نزل إليهم حاملاً مسدسه ووقعت مشاجرة. وأصر القنصل الفرنسى على أن أعاقب هؤلاء الجنود عقاباً قاسيا بسبب هذه المشاجرة التى نسبها إلى تعصبهم.

"وفيما يتعلق بما حدث لأحد الفرنسيين في الأسكندرية، فقد أصدرت أمرا فورياً بالقبض على المتهمين وعقابهم عقابا علنيا. ولكن تصرفي هذا لم يلق القبول، فذهبت إلى الإسكندرية لعلى أجدُ تأييدا من بعض القناصل ضد تلك المطالب المتشددة والمجحفة. ولكن عندما وصلتُ إلى هناك، لم يرفع القناصل الراية القنصلية لتحيتي – حسب العادة المتبعة في مثل هذه الحالة – باستثناء قنصلين أو ثلاثة من قناصل الدول الصغيرة. وبالطبع، فقد عَزَوْت هذا التصرف إلى اتفاق القناصل ضدى وتوصلتُ إلى أنني لا أملك سوى الخضوع"[١٢].

ومنذ تلك الواقعة، تعرَّض إسماعيل للإهانة وضعُف شأنه وأصبح – مثل عمه – فريسة سهلة للقناصل والمغامرين الأوروبيين.

وفي الواقع، وكما تصوَّر إسماعيل، فإن قنصل فرنسا – المسيو دى بوفال – قد دَبَّر توجيه ضربته بشكل مُسبق وتوقع المشاكل التي يجب أن تمنع إسماعيل – منذ بداية عهده – من تنفيذ برنامجه؛ لأنه كتب ما يلي في شهر يناير سنة ١٨٦٣م: "إن إدارة إسماعيل تبشِّر بأنها ستكون إدارة ممتازة ونافعة لمصر، كما أن اللهجة التي تحدَّث بها توضح أن برنامجه سيكون مُجديا لأنه:

- فرض على نفسه الالتزام بمخصصات ملكية مُحدَّدة.
- وقرر زيادة عدد أفراد الجيش إلى ١٧ ألف جندى.
- وأعاد الضباط المرفوتين للجيش، فأصبح له أنصار كثيرون من بينهم.
- واستخدم بعض السفن البخارية لتسيير خط ملاحى بين الإسكندرية والقسطنطينية.
- وأنشأ خطا للملاحة النهرية في النيل يصل حتى أسوان.
- وأعاد تنظيم المدارس الموجودة وأنشأ مدارس جديدة.

- والتزم بإخضاع المصروفات العمومية للإشراف الجاد وبأن تعرض الأشغال العمومية في مناقصات حقيقية".

إن هذه الإجراءات تتصف بالحكمة والنفع. ولكن مَنْ يَدَّعون معرفتهم بإسماعيل يخشون من تحطم نواياه سريعا نتيجة للمصاعب، التي تواجهها الحكومة المصرية بسبب:

- مطالب القناصل المجحفة.

- مجاملة إسماعيل لزُمرة محدودة تحيط به.

- افتقاره لقدرات بسيطة مع الإفراط في اللين وهاتان الصفتان نادرا ما تؤديان إلى نتائج عظيمة ودائمة"[٢٣].

لقد فهم إسماعيل الكثير من الأشياء في عدة أيام، وقررأن يمضى قدماً- وحتى النهاية - في مشروعه لتطهير وإصلاح الوضع المالي للبلاد، ولكنه اصطدم بالتشدد المجحف الذي أبداه القناصل الأوروبيون. وأيضا، فإن "شركة قناة السويس" - التي اشتركت في اللعبة - سارعت بافتتاح نشاطها المالي وطالبت إسماعيل بدفع تعويض هائل مما زاد من المشاكل العديدة والمتنوعة التي أحاطت بالوالي وثبطت من همته في تطبيق سياستة بالكامل.

وعلى الرغم من إصابة الماشية بوباء قضى على ٧٠٠ ألف رأس، فإن التوقعات المالية - لسنة ١٨٦٤- كانت باهرة، لأن ميزانية تلك السنة سجلت زيادة في الإيرادات - بلغت أكثر من ١١مليون فرنك - عن إيرادات السنة السابقة واختتمت بتوفير حوالي ١٨ مليون فرنك.

وكانت الحكومة المصرية قد خاضت صراعا ضد "شركة قناة السويس" لإلغاء السُخْرة ومشاريع الاستعمار السلمي، ولكن هذا الصراع - في سنة ١٨٦٤م

تسبب في حدوث اضطراب مالي لمصر: فقد صُرفت مبالغ هائلة تحت بند الدعاية، بالإضافة إلى مبلغ ٨٤ مليون فرنك دُفعت بصفة تعويض للشركة.

وبالتوازي مع هذا الصراع المكلف، فإن إسماعيل قد اندفع - بلا رويَّة ومنذ بداية حكمه – لتحقيق مختلف الخطط التي تستهدف تنمية موارد البلاد عن طريق تنفيذ المشروع الأوروبي وبالاستعانة برأس المال الأوروبي معا. وكان مستشاره نوبار هو الذي دفعه للمضي في هذه السياسة، وحصل نوبار على رتبة الباشوية عند زيارة السلطان العثماني لمصر.

ومن المؤكد أن الوالي قد حرص على أن يحصل العنصر المصري على الأغلبية عند تكوين "الشركات" الجديدة، ولكن العنصر الأوروبي كان هو الذي يحظى "بالمهارة" زائد "الحماية" القنصلية؛ فأصبح هو العنصر الغالب والمستفيد الوحيد لهذا النوع من العمليات التي تَمَّت تصفيتها أو تعويمها مسببةً خسائر فادحة للخزانة المصرية.

وبتاريخ ٤ يونيو سنة ١٨٦٣م، كتب قنصل إنجلترا مايلي: "عَبَّر الوالي – عدة مرات – عن رغبته في إنشاء نظام للشركات لكي تقوم بتنفيذ المشاريع التي ستقام في مصر نتيجة للتطور السريع في مواردها. وكان هذا المشروع في ذهنه منذ إنشائه "للشركة المصرية للملاحة البحرية"... "ويتم – حاليا – تكوين شركة للتجارة مع الصعيد والنوبة والسودان. كما يجري – أيضا – تكوين شركة لنشر نظام الري وإقراض النقود للفلاحين لمساعدتهم في تطوير الزراعة.

"ولكن في هذه المشاريع كليا، سنجد نفس المساهمين: فهم نفس الباشوات الرأسماليين مع نفس الرأسماليِيْن الأوروبيين- أوبنهايم وديرڤيو (Dervieu). أما الوالي، فيحصل على عدد كبير من الأسهم سواء باسمه شخصيا أو باسم أحد أولاده". وعلق القنصل الإنجليزي على هذا الوضع قائلاً: "إن أغلبية التجار قد أخذت حذرها عندما رأت الوالي منغمسا في ولعه المعروف بالمضاربة في

البورصة"[١٤]. وفى الحقيقة، فإن قلق التجار قد ازداد عندما عرفوا برغبة الوالى فى تركيز المشاريع التجارية والصناعية الكبرى بين يديه، والإشراف عليها لكى يحمى الحكومة والفلاح من أخطار الهجرة الأوروبية.

وفى تلك الفترة، انتشرت المشاريع الجنونية والمضاربات المالية فى البورصة. "لقد خلقت "الإمبراطورية الثانية" حركة المضاربة المالية وروّجت لها. وكانت هذه الحركة فى أوْج ازدهارها: ففى تلك الفترة، كانت رؤوس الأموال تبحث عن نسب الفوائد الهائلة وربحية الأسهم الخرافية، فاندفعت إلى البلاد البعيدة.

"وكذلك، حدث نقص فى المحصول العالمي للقطن بسبب الحرب "الأهلية الأمريكية" [٨] ؛ فالتفتت الأنظار صوب بلاد شرق المتوسط، خصوصا مصر التى كانت سُمعتها تحظى بالاعتبار - فى الخارج - على الرغم من مصاعبها الداخلية. وكان ذلك كافيا لإثارة أطماع رجال المال"[١٥]. وفى مصر، وجدت حركة المضاربة فى البورصة أرضا مناسبة للغاية لأن الوالى ورجال المال كانوا مأخوذين تماما بارتفاع سعر القطن ارتفاعا خرافيا: ففى سنة ١٨٦٢م، كانت عائدات التصدير تبلغ أربعة ملايين جنيه، ولكنها - فى سنة ١٨٦٤م - قدرت بـ ١٤مليونا، ولم يتوقع أحد انتهاء "الحرب الأهلية الأميريكية" فجأة فى سنة ١٨٦٥م.

وبتاريخ ٤ مايو ١٨٦٣م، أصدر إسماعيل قرارا رسميا يسمح بإنشاء "شركة للملاحة البحرية التجارية" برأسمال قدره ٤٠٠ ألف جنيه مصرى.

- ويديرها الأعضاء المؤسسون (عددهم عشرة: أربعة أجانب وستة مصريون).

---

[٨] "الحرب الأهلية الأمريكية" (La guerre de Sécession): حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١م حتى سنة ١٨٦٥م بين ولايات الشمال الصناعية (التى كانت تطالب بتطبيق "مبدأ الحماية") وولايات الجنوب الزراعية التى كانت تعتمد أساسا على زراعة القطن مستخدمة الأيدى العاملة من العبيد الزنوج (وتتمسك بمبدأ "حرية التجارة") وكان إلغاء العبودية فى ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب [المترجم].

- ويكون هدفها خدمة مرافئ البحرين المتوسط والأحمر.

- ويجب أن يكون البحارة كلهم مصريين.

وكان المديرون الأساسيون لهذه الشركة هم: شريف باشا، ونوبار باشا، وراغب باشا، ولطيف باشا، والسادة: أوبنهايم، وديرفيو، وسكاكيني، ويرأسهم الأمير حليم (خال الوالي).

ومنح إسماعيل هذه الشركة ثماني سفن بخارية كانت مملوكة لشركة "المجيدية" القديمة – التي أسسها سعيد سنة ١٨٥٧م– على أن يُدفع ثمنها بالتقسيط؛ وبالإضافة إلى ذلك، منح إسماعيل الشركة ضمانا للمساهمين فيها بحد أدنى قدره نسبة ٦% سنويا من قيمة رأس المال.

وبعد مرور شهرين تقريبا على تكوين هذه الشركة، ثبت نجاح المشروع: فتفتح شهية المساهمين للتوسع وطلبوا السماح لهم بمضاعفة رأس مالها إلى ٨٠٠ ألف جنيه مصرى عن طريق إصدار أسهم جديدة، وسارع إسماعيل ومنح الشركة ما طلبته، كما سمح لها بتغير اسمها؛ فأصبحت شركة "العزيزية المصرية".

لقد كانت سفن هذه الشركة تخدم الموانئ الرئيسية فى البحرين الأحمر والمتوسط، ومن المؤكد أن توسعها وامتداد نشاطاتها قد أغضبا الشركات المنافسة العديدة التي كانت ترغب فى احتكار التجارة والملاحة فى تلك الموانئ.

كما أن هذا التوسع فى النشاط كان يتطلب وجود لوازم وأجهزة هائلة، وإدارة لا تكف عن النمو مما أدى إلى حدوث ارتباك مالي وحالات كسب غير مشروع فى مجال التوريدات وغيرها. ولهذا السبب، وعلى الرغم من النولون الوفير الناتج عن استيراد الماشية إلى مصر (بسبب وقوع الوباء)، وعلى الرغم من مساندة الحكومة المصرية للشركة، فإن "العزيزية المصرية" أفلست نتيجة لأسلوب الممارسات الهدامة الذى اتبعته إدارتها.

وتحت ضغط الرأى العام، وخوفا من حدوث فضائح أكثر، أوقف الخديوى هذا المشروع – فى سنة ١٨٧٣م – واشترى أسهم الشركة المفلسة بثمن باهظ، وأسس شركة جديدة – على أنقاضها – أسماها الشركة "الخديوية".

وتوجد شركة ثالثة كلفت الخزانة المصرية مبالغ طائلة؛ فقد تكونت شركة توصية[٩] تحمل اسما إنجليزيا (Egyptian Trading Company limited) كان الوالى هو الشريك المتضامن فيها. وكـان رأسمالها فرنسيا/ إنجليزيا اكتتب فيه: أوبنهايم و"بنك ديچيبت (Banque d' Egypte) وشـركة "بـريجز" (Briggs) وشـركة "تـود/ راثبون" (Tod-Rathbone) إلخ إلخ...

والتزمت هذه الشركة أولاً: بتطوير تجارة البحر الأحمر والحبشة والصعيد.

وثانيا: بمنع حدوث أى اتصال مباشر بين التجار الأوروبيين والمزارعين المصريين. ويكون ذلك بإقراض المزارعين المصريين الأموال اللازمة لهم بنسبة فائدة معتدلة.

وذكر القنصل الإنجليزى فى تقرير له: "فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣م، طلبت الحكومة من الفلاحين فى مركز قليوب الامتناع عن اقتراض الأموال مقابل فائدة من أى أوروبى، بل يجب عليهم اللجوء إلى مدير المديرية – إذا لزم الأمر – الذى سيقدم لهم الأموال اللازمة من حساب الشركة التجارية الجديدة مقابل نسبة فائدة مقدارها ١٢% سنويا"[١١].

وبصفة عامة، فإن الهدف كان إنقاذ الفلاح من الربا، ومنعه من بيع محصوله مقدما لكى يتمكن – بالتالى – من دفع الضرائب المطلوبه منه.

ولكن هذه الشركة عانت من سوء الإدارة، ولم تلبث أن أصبحت – هى نفسها – عاملاً من عوامل الفشل المالى فى هذا المسلسل الحزين فى تلك الفترة:

---

[٩] "شركة التوصية" هى شركة يقدم فيها عدد من المساهمين رأس المـال ولكـنهم لا يسهمون فى إدارتها [المترجم].

فلقد كان مديروها هم المسئولون الأساسيون عن هذا الفشل. ولدينا شهادتان تثبتان أن هذه الشركة قد كذبت منذ بداية نشاطها، وأنها انهمكت فى ممارسة المضاربات المالية والربا بدلاً من ممارسة التجارة.

وتقدم لنا جريدة Le Temps الشهادة الأولى: فبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٥م، نشرت مقالا لمراسلها فى القاهرة بعث به إليها بتاريخ ١٩ يناير – أى فى تلك الفترة التى كان يأمل الجميع فيها أن تنقذ الشركة نفسها – وسنجتزئ منه الفقرة التالية: "سأبدأ بهذه الشركة المسماه "بشركة السودان والصعيد"، التى تأسست فى شهر يونيو سنة ١٨٦٣م: فعندما قَرَّرالوالى أن يأخذها تحت رعايته، كان قد مضى على بداية عهده خمسة أشهر تقريبا، وكانت هذه البداية مُوَفقة. ولكن، ماذا كانت أهداف مؤسسيها ؟ لقد كان الهدف الوحيد هو: الحضارة والتقدم، أى تنمية الإنتاج وإدخال التجارة المنتظمة فى مناطق غنية لم تستغل حتى الآن..." وبدلاً من تحقيق هذا الهدف، سارت الشركة ببطء – لفترة من الزمن – على خطى التجار الذين سبقوها والذين كانت مواردهم الضئيلة تحد من عملياتهم وتخنق روح المبادرة لديهم.

"وبعد ذلك، لم تُدر عليها هذه المهنة عائدا كافيا يتناسب مع رأس المال الضخم الذى تمتلكه، فانقضَت على الفلاحين، وأخذ وكلاؤها يجوبون قرى الدلتا ويقدمون للمزارعين الفقراء قروضا – بضمان محصولهم من القطن – وبنسبة فائدة تتراوح ما بين ٣ و٥ % شهريا. وباختصار، لقد تخلَّت هذه الشركة عن الدور الرائع الذى كان يجب عليها القيام به. وبصريح العبارة: فقد لعبت دور المرابى.

ولم يتأخر العقاب طويلاً؛ فقد سيطرت عليها شهوة المكسب الهائل والسريع، فخدعت نفسها بأهمية مواردها، وبقيمة ملكيات عدد كبير من المقترضين منها. وعندما اندلعت الأزمة الأخيرة، تعرض جزء من رأس مالها لخطر كبير. ويقدر

المبلغ الذى خسرته الشركة بما لايقل عن ٧٠ مليون جنيه إسترلينى بسبب وكلائها. إننا نأمل فى أن تستفيد الشركة من هذا الدرس".

أما الشهادة الثانية، فيقدمها لنا المسيو ج. كلودى (J. Claudy) – وهو نفس المؤلف "المجهول" لكتاب "...L' Histoire financiére –" الذى نقل نقلا حرفيا مقالاً نشرته جريدة Le Temps – بتاريخ ١٤ يونيو ١٨٦٥م – كتبه مراسلها من الإسكندرية بتاريخ ٣٠ مايو.

وبعدما ذكر المسيو كلودى أزمة القطن الناتجة عن انهيار أسعاره بسبب توقف الحرب الأهلية الأميريكية فجأة، قال: "انخفض سعر القطن فى ليڤربول من ٣٠ فلسا إلى ١٢. إننا لم نشهد انهيارا مماثلاً من قبل. ومع ذلك، فإن الإسكندرية لا تزال متماسكة على الرغم من الخسائر الفادحة التى تكبدتها. ولكن الوضع فى القرى كان مختلفا: فقد زرع العديد من الملاك مساحات شاسعة من القطن معتمدين على استمرار ارتفاع سعره، واستدانوا بضمان المحصول الذى لم يتم جنيه بعد. وبسبب انخفاض السعر، فإن رهن الحيازة لم يَعُد يمثل سوى جزء ضئيل من قيمة السلفيات.

"ومن هنا، جاء تأجيل الدفع والإفلاس مع ما يصاحبهما – عادةً – من الشكاوى والملاحقات القضائية. وبالتأكيد، فإن الدائنين يجب ألا يلوموا سوى قصر نظرهم وعدم توقعهم للكوارث التى وجدوا أنفسهم متورطين فيها. ومع ذلك، قرر الوالى أن يتدخل علما بأن معدَّل الفائدة المفروض على المقترضين – فى أغلب الحالات – (٣ أو ٤%) لا يكفى لتفسير خسارة رأس المال".

وذهب إسماعيل إلى الإسكندرية يوم ٢٩مايو واتفق – باسم الحكومة – للحصول على قرض يسدد على ١٥ قسطا سنويا، وتم استخدام هذا المبلغ فى التسديد الكامل للديون غير المشكوك فى شرعيتها.

وفى بداية شهر يونيو من السنة التالية (١٨٦٦م)، كانت شركة Trading توشك على إشهار إفلاسها، وكان لها ٥ مليون سهم متداولة فى الأسواق، وتسبب انهيارها فى انهيار العديد من الشركات الهامة خصوصاً "الشركة الزراعية" (Société agricole) التى سنتحدث عنها فيما بعد[١٧]. لقد تعرضت الشركتان (Agricole و Trading) للإفلاس ومعهما العديد من المنشآت الصناعية والمالية فى مصر بسبب نشوب أزمة فى أوروبا – فى شهر مايو سنة ١٨٦٦م– عقب اندلاع الحرب بين النمسا وبروسيا مما أدى إلى انهيار قيمة كل الأسهم فى بورصتَىْ لندن وباريس.

ووصل صدى هذه الأزمة إلى مصر لاسيما ولأن المؤسسات المصرية كانت تعيش على المضاربات والأوراق المالية، ولم تكن ترغب فى معرفة أى شىء سوى أعوام الرخاء والمكاسب الوفيرة. ولكن عندما تحل إحدى السنوات العجاف، فإن هذه المؤسسات تنقلب على الحكومة المصرية – تحت أى مبرر– وتطلب منها تعويم أعمالها التى تورطت فيها وبدأتها بشكل سيئ. وكان التدخل الدبلوماسى مستعداً دائماً للإجهاز على مقاومة الوالى، خصوصاً مع وجود "هرمان أوبنهايم" – أفضل مَنْ يمثل الرأسمالية العالمية – الذى كان أحد مديرى وممولى شركات عديدة (منها Trading و Agricole والعزيزية).

لقد كان السيد أوبنهايم هو الذى فرض على سعيد قرض سنة ١٨٦٢م مستخدماً الضغوط الدبلوماسية لبروسيا وإنجلترا فى الآستانة والقاهرة. وفى سنة ١٨٦٦م، استخدم الهيمنة الدبلوماسية لإنجلترا وفرنسا لإجبار الحكومة المصرية على تصفية الاضطراب الموجود فى شئونها. وكان أوبنهايم يحمل الجنسية البروسية ولكنه اختار لندن – منذ سنة ١٨٦٢م– كمركز أساسى لعملياته المالية، كما كانت لديه صلات وثيقة بمؤسسة "Frühlen و Göschen" واعتبرته السلطات البريطانية "رعية بريطانية"[١٨].

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سلفاً، فقد امتلك بنكاً فى باريس وآخر فى الأسكندرية. ومع أن ميوله ومصالحه كانت إنجليزية، إلا أنه أراد أن يلعب على الحبلين فى لندن وباريس معاً: ففى شهر مايو سنة ١٨٦٦م، طلب من الحكومة الفرنسية إسباغ حمايتها على بنكيه فى باريس والأسكندرية، فأسرع إمبرطور فرنسا ومنحه حق الإقامة فى فرنسا توطئةً لمنحه الجنسية الفرنسية حسبما يقضى به القانون. وبدءاً من شهر يونيو، منحته الإقامة فى فرنسا ميزة التمتع ببعض الحقوق المدنية وأصبح مُسجلاً على قائمة القنصلية الفرنسية[٩].

وهكذا ضمن أوبنهايم مساندة بروسيا وإنجلترا وفرنسا له، وكلها دول تتمتع بنفوذ متزايد في مصر: فأصبح بمقدوره أن يناور كما يشاء من خلف الكواليس وأن يترقب الأحداث.

وبتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٦م، عاد الوالى من زيارة الآستانة. فوجد فى انتظاره نزاعاً مع شركة Trading التى كانت تحظى بتأييد قوى من الحكومة الإنجليزية. وأرسلت الحكومة الإنجليزية برقية إلى الكولونيل ستانتون تحمل تعليمات خاصة بشأن هذه الشركة. ولكن إسماعيل لم يهتز، فتدخل قنصل فرنسا – المسيو أوتريه – بحجة أن الوالى مسئول – بشكل غير مباشر – وأن مصالح الشركة مرتبطة بمصالح العديد من البنوك الفرنسية. وأصر القنصل الفرنسى – وبشدة – على أن يقوم إسماعيل بعمل تسوية عاجلة و مرضية.

لقد كانت إرادة إسماعيل تتصلب – أحياناً – فى مواجهة الظلم الذى يُبديه خصومه تجاهه، ولكنه يرضخ – كالعادة – للضغط الجماعى المستمر الذى مارسه خصومه ضده. وكتب القنصل موضحاً: "لقد دافع صاحب السمو بقوة عن نفسه ولم يُرد إظهار استسلامه للحُجج التى سُقتها. ولكن، فور مغادرتى للقصر، أرسل سموه خلفى رجل أعمال يعمل فى خدمته لكى يتفاوض معى حول هذه الشركة. وفى صباح اليوم التالى،عرفت المدينة كلها – بارتياح شديد – أن الحكومة المصرية قد سوّت المسألة، وأنها ستدفع لشركة Trading مبلغ ٤٠ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى

٢٨٠ ألف جنيه أخرى على هيئة أذونات خزانة تُستحق على دفعات بعد أربعة وخمسة وستة أشهر. وهذا المبلغ أكثر مما طلبناه: فلقد منحنا الوالى ٨ ملايين فرنك بدلاً من خمسة".

ثم علق القنصل قائلاً: "في كل مرة يُنسّق فيها قنصلا فرنسا وإنجلترا خطواتهما سوياً، فإنهما سيصلان بالتأكيد إلى النتيجة نفسها"[٢٠]. وللأسف، فإن هذا التنسيق بين قنصليّ الدولتين كان يتم دائماً ضد الحكومة المصرية، ولم يحدث أبداً ضد رعاياهما من المغامرين والمضاربين.

كما أن شركة Agricole التى تأسست فى الفترة نفسها قد التهمت – هى أيضاً – مبالغ هائلة. لقد تكونت هذه الشركة بناءً على فكرة صائبة وقيّمة ألا وهى إنشاء شركة قوية لرى الأراضى الزراعية بواسطة الكثير من الآلات الهيدروليكية الثابتة والطافية. ولو كانت هذه الشركة قد أُديرت بشكل جيد، ولو كانت قد حظيت بتشجيع الحكومة، لكانت حققت نتائج ممتازة فى المجالَيْن الزراعى والمالى.

وكان المسيو أنطوان لوكوفيتش[٢١] – وهو مهندس نمساوى – قد أقام زمناً طويلاً فى مصر. وفور تأسيس شركة "العزيزية " و Trading، طلب السماح له بإنشاء شركة زراعية ميكانيكية. وقدم هذا الطلب بواسطة القنصل العمومى النمساوى، الفارس شرايئر (Schreiner).

وبما أن مصر بلد يعتمد أساساً على الزراعة، فإن الإدارة هى التى تتولى صيانة الجسور والتوزيع العادل لمياه النيل على السكان. وعندما تقترح الشركة الجديدة تركيب آلات للرى على التُرع وتقديم المياه لكل منْ يطلبونها منها، فإنها بذلك تتعدى على اختصاص السُلطة المحلية وتخلق مشاكل خطيرة داخل البلاد. ولهذا السبب، رفض الوالى منح هذا الامتياز للوكوفيتش. ولكن المهندس النمساوى كان يحظى بدعم من قنصل بلاده، فرد بأن الشركة المقترح تأسيسها ستكون مصرية وستخضع للقوانين واللوائح المصرية. وكان هذا الرد ضماناً وهمياً ضد

تدخل باقى القناصل ضده. وفى النهاية، خضع الوالى للضغط وأصدر فرمانا بإنشاء الشركة بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٦٣م.

ومنذ العاشر من يوليو، كان لوكوفيتش قد تفاهم مع "بنك إدوار ديرفيو وشركاه" لتكوين شركة يساهم فيها: رويسينايرز (Ruyssenaërs)- قنصل هولندا - وروس (Ross)، وأوبنهايم، وأنطونيادس (Antoniadis)، وبياچينى (Biagini)، وآيديه (Aidé) وغيرهم. وتكونت الشركة بشكل نهائى فى أكتوبر سنة ١٨٦٣م، وتولى لوكوفيتش منصبى المفتش العام ورئيس لجنة الإدارة.

وتمت تغطية نسبة أول عُشْرَين (٢/١٠) بمبلغ أربعة جنيهات للسهم. واحتفظ بنكا ديرفيو وأوبنهايم بهذه النقود فى خزائنهما مقابل دفع نسبة فوائد قدرها ٧% من رأسمال الشركة. وعلق المسيو لوكوفيتش قائلاً: "إن أكثر ما يبعث على الأسى هو أن المسيو ديرفيو لم يُراع أدنى مستوى للباقة: فاعتقد أنه يستطيع التصرف مستخدماً رأس مال الشركة (الذى أودعته لديه فى حساب جار) للقيام بمضاربات طويلة الأجل. ولذلك فإن الحوالات التى أصدرتها الشركة على بنك ديرفيو كثيراً ما كانت ترجع إليها بدون أن تُدفع، وكان البنك يطلب من العملاء مراجعته بعد عدة أيام".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فمديرو المديريات رفضوا الاعتراف بوجود الشركة. ومن جانب آخر، كان لابُد من إيجاد آلات رى بكميات وفيرة لكى تحل محل الدواب التى نفقت بسبب تفشِّى الوباء فيها؛ فاستفاد التجار من البطالة الإجبارية التى عانى منها الريف واستوردوا - لحسابهم الخاص - كميات هائلة من مختلف أنواع آلات الرى، خصوصاً من الأنواع المتحركة التى لم تشهد مصر لها مثيلاً - من قبل - من حيث كميتها.

وعانت " الشركة الزراعية " الأمرين من المنافسة الشرسة التى تعرضت لها على يد منافسيها من أمثال: بنك أوبنهايم، وبنك ديرفيو، وإخوان سكاكينى،

وچورجالا (Georgala) وغيرهم. ويُضيف المسيو لوكوفيتش قائلاً: "لقد كان السادة إدواردديرفيو، وهنرى أوپنهايم، وچورجالا، ومكسيموس سكاكينى أعضاءً فى مجلس إدارة شركتنا. واعجباه !!! لقد سعوا إلى المكاسب الكبيرة !!".

وفي تلك الأثناء، كان المسيو لوكوفيتش قد عين في منصب المشرف العام للشركة، فتنازل للمسيو كونيج عن مشاريع هيدروليكية متنوعة كان الوالى قد سبق له وأن منحه امتيازاتها عندما أسّس "Agricole". ثم باع المسيو كونيج – بدوره- الحقوق التى حُصل عليها من المسيو لوكوفيتش للمسيو ديرفيو. وبعد ذلك، أعاد المسيو ديرفيو بيعها لشركة Agricole بعدما حقق مكسباً "شريفاً" قدره ٣٠% من إجمالى قيمة هذه العملية.

وفي شهر مارس سنة ١٨٦٥م، اقترح رئيس "الشركة" القيام بأنشطة جديدة – بالإضافة إلى تلك المسموح بها – مثل: الإنشاءات بكافة أنواعها (عمومية أو خصوصية). وقام بتعديل لوائح الشركة فى شهر أبريل. وبعد ذلك، كان يجب على الشركة دفع مليون ونصف المليون فرنك للمسيو باسرفى (Baservi)- وهو مقاول إنشاءات في الأسكندرية – لكى يتنازل لها عن حقوقه وعملائه.

وعلق چون نينيه قائلاً: "تم تأسيس "شركة Agricole" برأس مال هائل وإدارات عديدة تتكون – كالعادة – من السادة ديرفيو و أوپنهايم وشركاهما. وأخفَت هذه الأسماء الكبيرة ورائها رجالاً جشعين وأنانيين حوّلوا الشركة الزراعية إلى شركة إنشاءات مدنية قبل أن تقوم بتشغيل آلة رى واحدة !!! وشاب أعمالَها مزيج من الإجراءات غير المشروعة والمعيبة والمضاربات التى أدّت إلى إفلاس المشروع بعد ضياع رأس ماله على يد مَنْ كان يُنتظر منهم إنجاحه والاستفادة منه. ولا يستطيع أحد أن يُدبِّر هذه الحوادث المفاجئة مثل الأوروبيين.

"لقد نجح شخص مغمور– ولكنه جريء– فى أن يصبح مقاولاً للأشغال العمومية الضخمة مع أنه كان بلا حيثية ولا خبرات سابقة فى هذه المجالات.

ولذلك، لم يستطيع تنفيذ التزاماته فتنازل لدائنيه – مقابل مبلغ خرافى– عن العقود التى وقعها مع الحكومة. ولم يكن الدائنون سوى: ديرفيو وأوبنهايم ونوبار الذين كانوا فى مجلس إدارة "الشركة الزراعية". وأسرع الدائنون للاستفادة من هذه الشركة لصالحهم إلى أقصى حد، وذلك بإعطائها هذه العقود بربح هائل بشرط حصولهم على المال فوراً.

"وهرب رجل الصناعة هذا إلى إيطاليا ومعه الملايين التى كسبها قُبيل إنهيار الشركة. أما السادة الإداريين، فقد انسحبوا من هذه اللعبة. وفى هذه العملية، لعبت الحكومة المصرية دوراً يؤسف له الا وهو دور الشريك المتآمر أو المغفل الذى سقط فى الفخ. وبعد مقاومة طويلة وتقديم ألف عذر، أُرغم الخديوى على تعويض ضحايا هذه المؤمرات المتقنة فدفع عدة ملايين من الجنيهات كلها من جيب الفلاح المصرى المسكين"[٢٢].

وعلى الرغم من تضافر كل هذه المشاكل المتواصلة ضد إسماعيل، إلاَّ أن إنجازاته قد تواصلت. وهذه المشاكل خلقها " المشروع ورأس المال الأوروبيَيْن " مع النهاية المعتادة: أى رفع قضايا للمطالبة بتعويضات.

وفى مجال الأشغال العمومية، يُعتبر مشروع تجميل مدنيتى القاهرة والأسكندرية (بعد مشروع قناة السويس) من أعظم إنجازات إسماعيل، فلقد أضفى الوالى طابعاً أكثر أوروبية على هاتيْن العاصمتَيْن: فشق الشوارع العريضة وأنشأ الحدائق فيهما، وزينهما ونظمهما، وجعلهما تتمتعان بالإنارة والهواء النقى وماء الشرب الجارى والصرف الصحى. وعلى ضفاف نيل القاهرة، أنشأ إسماعيل ضاحية "الجزيرة" بغاباتها وقصورها على مثال "بوادى بولونى" و"الشانزيليزيه"، فأصبحت هذه الضاحية مهوى أفئدة الشعراء.

وفى القاهرة، منح الأراضى مجاناً لأى شخص يلتزم ببناء منزل عليها بشرط ألاَّ تقل تكلفته عن ٣٠ ألف فرنك: فأصبحت القصوروالحدائق والميادين

العامة والشوارع العريضة تغطى المدينة، واختفت الحارات الضيقة المظلمة والقذرة.

ومع تنفيذ "مشروع قناة السويس"، وخلق مدينتى القاهرة والأسكندرية من جديد، يذكر الكثير من خبراء علم الإحصاء الأكفاء (الإنجليز والأمريكيين) أن الخديوى قد أضاف ١١٢ترعة – يبلغ طولها ٨٤٠٠ ميل –على الـ٤٤ألف ميل التى تم حفرها من قبل[٢٣]. وتكلفت "ترعة الإسماعيلية" الكبرى – التى يبلغ طولها ٢١٨ميل – مبلغ ٥٠ مليون فرنك.

وقبل تولى إسماعيل، تم إنشاء ٢٤٦ميل من خطوط السكك الحديدية فأضاف إسماعيل إليها أكثر من ٩٦٠ ميل. وقبل عهده، كان يوجد ٣٥٠ ميل من خطوط التلغراف، فأضاف إسماعيل إليها أكثر من خمسة آلاف ميل. وأقام إسماعيل ٤٣٠ كوبرى على النيل منها "كوبرى الجزيرة" الذى اعتبره الكثيرون من أجمل كبارى العالم وقتذاك.

وفى مينائى الأسكندرية والسويس، تمت أعمال إنشائية عظيمة تكلفت ٤ ملايين فرنك. وتم بناء ١٥ فنار على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط.

لقد صرف إسماعيل أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترلينى لتنفيذ هذه الأشغال فنتج عنها:

- زيادة الأراضى الزراعية بمقدار الخُمس على الأقل.

- وزادت قيمة الصادرات فى نهاية عهده فأصبحت ١٣ مليوناً و١٨٠ ألف جنيه إسترلينى بعدما كانت قيمتها ٤ ملايين و٤٥٤ ألف جنيه إسترلينى فى بداية عهده.

"وأثير مراراً وتكراراً أن الخديوى قد اقترض دَيْناً تراكم حتى بلغ ٨٢ مليون جنيه ولم يستغله إلاّ فى بناء قصور من الجبس والخشب. إن هذا الاتهام ظالم

وخاطئ ولا سند له من الحقيقة؛ فالحقيقة تقول إن الأشغال العمومية – التي بدأت وتمت في مصر طوال الـ ١٢ سنة الأخيرة– **كانت رائعة ولامثيل لها في أي بلد آخر يفوق في سكانه ومساحته أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها**[٢٤]".

لقد حدثت انطلاقة رائعة في مجال الزراعة والتجارة والمهارات بفضل حفر الترع وإدخال الآلات الحديثة. واهتم الخديوي إسماعيل كذلك بتقدم الصناعة الوطنية فأنشأ:

- مصنعا لأغطية رأس الجنود وأغطية الجيش في فوة.
- ومصنعاً للورق في بولاق[٢٥].
- ومصنعين للجوخ في شبرا وبولاق.
- ومعصرتين لقصب السكر في الصعيد.
- ومصانع ومسابك للأسلحة والذخيرة.

وأنشأ كذلك إدارة للبريد أثارت إعجاب الزوار البارزين. وفي سنة ١٨٧٤م، عُقد مؤتمر "برن" الذي قبل عضوية مصر في "اتحاد البريد" وترك للحكومة المصرية حرية إلغاء إدارات البريد الأجنبية الموجودة في مصر. ويقول المسيو هانز ريزنر (Hans Resener) إن "هذه الإدارة تم تنظيمها بنجاح دفع الدول الأوروبية إلى الموافقة على إلغاء إدارات البريد الخاصة التي تملكها في مصر. وهذا الشيء لم يحدث في تركيا حتى الآن. ولأسباب سياسية خاصة، احتفظت فرنسا –وحدها – بمكتبين في الأسكندرية وبورسعيد.

"وأنشئت مكاتب للبريد في مدن السودان الرئيسية: فكان المسافر يستطيع الذهاب – بأمان تام – إلى أبعد من الخرطوم ويتلقى الرسائل التي تنقلها السفن التجارية بانتظام حتى المناطق الاستوائية . ووجدت أيضا مكاتب بريد مصرية في

الجزئين الأوروبي والآسيوى من تركيا، وفى جدة وسميرنا، وبيروت وقوله وسالونيك.

"وعلى امتداد الأراضي المصرية، تم ربط كافة المناطق بواسطة خطوط التلغراف، وبلغ طول خط تلغراف السودان – وحده – ٣٩٤٣ كم"[٢٦].

وعلّق المستر فارمان على ازدهار التعليم – فى عهد إسماعيل – بقوله: "يلزمنا مجلد نذكر فيه تاريخ الإصلاحات التى تمت لنشر التعليم فى عهده"؛ فلقد أنشأ ٤٦٣٢ مدرسة. وفى عهد محمد على، بلغ عدد طلاب المدارس الأميرية ثلاثة آلاف طالب؛ أمَّا فى عهد إسماعيل، فقد زاد هذا العدد فوصل إلى ٦٠ ألف طالب.

وتم ذلك كله بالتوازى مع الحملات الاستكشافية العديدة – باهظة التكاليف – التى أرسلها إسماعيل إلى أفريقيا لصالح الحضارة. وقرب نهاية عهده كان يحلو له أن يقول: "إن مصر لم تَعُد فى أفريقيا، إنها جزء من أوروبا"؛ وكان ذلك صحيحاً. وأياً كان الأمر، فقد كان لدى الشعب مايراه مقابل الأموال التى أنفقت.

<u>والسبب الخامس</u> لديون إسماعيل كان يكمن فى السياسة التى اتبعها تجاه الأستانة: فمنذ غزو سليم الأول لمصر، وعلى الرغم من قيام أسرة محمد على والاستقلال الفعلى الذى حصَّلت مصر عليه من تركيا بفضل جيشها، إلاَّ أن الأتراك كانوا يعتبرون أن مصر مازال تحت الاحتلال التركى وأنها تابعة للإمبراطورية العثمانية. وعبَّر عالى باشا – الصدر الأعظم الذى حكم الإمبراطورية حتى سنة ١٨٧١م– عن هذا الرأى لنوبار باشا.

وفى سنة ١٨٧١م، استندت جريدة "بصيرات" التركية إلى وُجهة نظر عالى باشا: ففى العدد رقم ٢٧٩– بتاريخ ١٣ ذى القعدة – نادت بتوحيد العالم الإسلامى واقترحت أن يقوم الجيش التركى باحتلال الموانئ المصرية، والاستعانة بالجيش المصرى ونشره فى باقى ربوع الأمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من الضمان الجماعى – الذى قدمته الدول الأوروبية الكبرى – لاستقلال مصر الذاتى، إلاَّ أن محاولات الأتراك الرجعية كانت تتهدده باستمرار: فالأتراك لم يكتفوا بالجزية السنوية المفروضة على مصر، بل كانوا غالباً ما يجبرون واليها على مساعدة تركيا في حروبها الفاشلة والمدمرة ضد القوى الأوروبية أو ضد ولاياتها التى تثور عليها. وهكذا نجد أن إسماعيل قد أنفق على "حملة كريت" (١٨٦٦ – ١٨٦٩م) وحملة الحجاز (فى نفس الفترة) أكثر من ٣٠مليون فرنك وخسرت مصر أكثر من ١٠ آلاف من أبنائها.

وفى الحرب التركية/ الروسية (١٨٧٧ – ١٨٧٨م)، أرسلت مصر إلى تركيا عدداً يتراوح ما بين ٢٥إلى ٣٠ ألف جندى. وقبل عودة هذه القوات، نسى "الباب العالى" التكاليف الهائلة التى تكبدتها مصر فى هذه الحملة، فطلب من الوالى أن يترك المدافع للقوات التركية. ولكن الخديوى رفض هذا الطلب فألغاه الباب العالى ولكنه طالب بالاستيلاء على خيول القوات المصرية. لقد كانت تركيا تريد إضعاف مصر بشتى السبل.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، كانت خزانة تركيا خاوية، وكان قادتها معتادين على تلقى الهدايا والإكراميات فاتجهت تركيا إلى مصر للحصول على "البقشيش"[١١] لقد كان السلطان ووزرائه مجرد شحاذين. ولذلك، قام إسماعيل بتوزيع عطاياه على المساجد والفقراء وكافة الطرق الصوفية فى أثناء أول زيارة قام بها للأستانة بعد تنصيبه (من١٩ فبراير حتى ٧ مارس سنة ١٨٦٣م)، كما أرسل أيضاً مبلغ ٢٥٠ ألف قرش (٦٢ ألف و٥٠٠ فرنك) لوزير "فقير"!!!

وعلى الرغم من هذا البذخ الذى مارسه إسماعيل فى تركيا، أراد بعض نُدماء السلطان تكبيد إسماعيل المزيد من النفقات الهائلة، فأقنعوا السلطان بزيارة

---

[١١] بالفارسية فى النص. وكلمة "بقشيش" أو "بخشيش" فى اللغة الفارسية تعنى "نفحة" أو "هدية" أو "إكرامية" ولكنها فى اللغات الأوروبية أصبحت مرادفاً لكلمة "رشوة"[المترجم].

مصر. وخلال تلك الزيارة (من٧ إلى ١٧أبريل)، تلقَّت حاشية السلطان ككُل مبلغ ٥٠٤ألف فرنك دفعة واحدة بخلاف الإكراميات الشخصية المباشرة (التى تراوحت ما بين ٢٥ و٣٥ و٥٠ ألف فرنك) تلقاها – حسب وضعه – كل منْ أوصل هدية من هدايا السلطان النفيسة إلى كل فرد من أفراد أسرة الخديوى[٢٧].

لقد كان إسماعيل مُرغماً على الاحتفاظ بمودة السلطان وحاشيته له: فاختار أن يكون هدفه الأساسى إيجاد نقطة ارتكاز- فى تركيا – تُعينه فى صراعه المحتدم ضد "شركة قناة السويس" والأجانب فى مصر. وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٦٤م، كتب الوكيل العام لشركة قناة السويس – فى مصر – ما يلى: "يُقال إن إسماعيل يُكاتب الأستانة سراً لكى يمنع – بقدر المستطاع – التدفق المتزايد للأوروبيين على مصر"[٢٨].

ولكن الهدف العام الذى سعى إسماعيل لتنفيذه كان الحصول من تركيا – بقوة المال – على ما فشل محمد على فى الحصول عليه بقوة السلاح. ولتحقيق هذا الهدف العام، زار إسماعيل الأستانة عدة مرات وأنفق الملايين لشراء – أو بالأحرى لرشوة – السلطان نفسه ووزرائه وكبار موظفى السلطنة والصحف والدبلوماسيين.

وحصل إسماعيل – بالفعل – على بعض المزايا الحقيقية ولكنها لا تُساوى المبالغ الطائلة التى دفعت من أجلها والتى أرهقت ميزانية مصر بشدة. ولم يكتف الخديوى بدفع عدة ملايين من الجنيهات (على الأقل خمسة ملايين) بل أضاف مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على قيمة الجزية السنوية.

كما حصل أيضاً على ثلاثة فرمانات من الباب العالى (فى سنوات ١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٣م). والفرمان الأخير يُعتبر بمثابة دستور سياسى جديد لمصر لأنه:

- حَصر وراثة حُكم مصر فى أبناء إسماعيل فقط من الأب إلى الابن.

- ومنحه لقب "خديوى".

- وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى (التى كانت معاهدة سنة ١٨٤١م تحد منها).

- وسمح له بحق الاقتراض من الدول الأجنبية وعقْد اتفاقيات تجارية معها.

لقد زاد استقلال مصر وتدعّم – نظرياًعلى الأقل- ولكن عند التطبيق العملى، حدثت ثغرة واسعة فى هذا الاستقلال: فعندما شجّع الباب العالى إسماعيل على الاستقلال الذاتى مالياً، فإنه قد ساعد – بدون قصد – على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. وفى الواقع، فإن الباب العالى – حتى سنة ١٨٧٢م- لم يسمح لأسماعيل بعقد قروض مع الدول الأجنبية؛ ولكنه عندما قبل "الإكراميات" (أى "الرشاوى") الهائلة التى قدمها له إسماعيل، فإنه قد أصبح مسئولاً – جزئياً على الأقل – عن الاضطراب المالى الذى دفع بإسماعيل للوقوع فى الدوامة.

<u>والسبب السادس</u> لديون إسماعيل هو سوء النية الواضح الذى أبداه الدائنون الأوروبيون الذين انتحلوا لقب "رجال المال"، ولكنهم – فى الحقيقة – لم يكونوا سوى محتالين يضاربون فى الأسهم المالية ومُرابيين من الدرجة الأولى. ولممارسة نشاطاتهم – فى مصر – استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم مما تسبب فى حدوث تعارض وتناقض مع قوانين البلاد ومع كل القوانين الأخلاقية.

ومن المؤكد أن إسماعيل نفسه لا يستحق الشفقة بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه – غير المحدود – بالاقتراض. وفى الوقت نفسه، فإن يستحق اللوم – عن جدارة – عندما نتصور رجال المال وهم يتصارعون – مثل كلاب الصيد – للحصول على نصيبهم من لحم الفريسة. وفى هذه الحالة، لم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة ولكنها كانت ثروة مصر نفسها.

وعندما نتذكر القروض التى حصل عليها إسماعيل (أو بالأحرى التى فُرضت عليه) بنسب فائدة تجلب الخراب، وبأساليب غير قانونية، وبدون موافقة

الأستانة (التى يُفترض أن تكون هى الضامنة الأساسية)، وخصوصا باستخدام صغوط التدخل الدبلوماسي والقنصلي، عندما نتذكر كل ذلك، فإننا نُدرك تماماً أن رجال المال كانوا يسعون عامدين - وبشكل منهجي - لتدمير إسماعيل ومصر معاً.

ويجب ألاّ ننسى أن أول قرض كبير مع بنك أوبنهايم - في سنة ١٨٦٢م - قد فرضه قنصلا إنجلترا وبروسيا على سعيد فرضاً وبشروط مجحفة. وهذه السابقة الخطيرة تُعتَبَر أول تعدٍ على الاستقلال الذاتي لمصر.

لقد كان إسماعيل يريد كَسْب ثقة الناس بالدولة، والاستفادة من المبادرة الأوروبية لتجديد قوى مصر، فاندفع - بلا تَبَصُّر - في طريق الاقتراض المدمر بتشجيع من نوبار، ولم يتعظ بما حدث لسعيد: فمن جهة، حصل إسماعيل على القروض بتسهيلات مغرية؛ ومن جهة أُخرى، فإن ميله الغريزى للإنفاق والمضاربات المالية قد خلقا أرضية خصبة للغاية ترتع فيها أنشطة رجال المال الأوربيين بحرية.

ooooo

ثانياً: أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٦٨م:

إن دراسة القروض المختلفة ستؤدى بنا إلى نسف هذه الأسطورة - التى يعتمدها المؤلفون الجادون- والتى تقول بأن تدخل الحكومات الأُوروبية فى شئون مصر الداخلية لم يحدث إلاّ فى سنة ١٨٧٦ وأنه تم للدفاع عن مصالح مواطنيها التى كانت معرضة للخطر.

لقد سجلت ١٨٧٦م بداية عهد التدخل الأُوروبى فى الشئون المالية والسياسية لمصر؛ ففى ١٨٦٢م - تاريخ عقد أول قرض - لم تكن المصالح المالية مُعَرضة لأى خطر. ولكن، منذ ذلك التاريخ، بدأ الوكلاء السياسيون والقنصليون يتدخلون -

بشكل مباشر أو غير مباشر – فى مفاوضات عقد القروض ووضعوا قوتهم فى خدمة مصالح مواطنيهم من رجال المال والأعمال الأوروبيين.

وكان الإتفاق على كل قرض يُعتبر بمثابة معركة شرسة يتحارب فيها الرأسماليون من مختلف الجنسيات الأوروبية؛ وكان – أيضاً – أشبه بمسرحية مأساوية تتم فصولها حول الوالى ويستخدم الممثلون فيها الابتزاز والخداع والمهارة والتهديد وكل خطط الإغراء.

وبعد انقضاء سنتَيْن من الرخاء غير المعقول الناتج عن الحرب الأهلية الأميريكية، بدأت المشاكل تتوالى وتتراكم منذ شهر أغسطس ١٨٦٤م وهى:

- حدوث أوبئة أصابت الماشية، وحدوث فيضانات أتلفت المحاصيل.

- والتكاليف الباهظة لرحلة الوالدة باشا إلى الأستانة لجذب وزراء تركيا وفؤاد باشا إلى صف الخديوى.

- دفع مبلغ ٨٤ مليون فرنك بصفة تعويض حكم به إمبراطور فرنسا لصالح "شركة قناة السويس" (فى يوليو ١٨٦٤م).

- حلول موعد استحقاق دفع ٧٥مليون فرنك، قيمة الأسهم المكتتبة (القسطان الرابع والخامس).

- تسديد قروض الوزارة الأخيرة والديون المختلفة التى حان موعد استحقاقها لبعض البنوك.

- القيام بعمليات تنظيم الجيش والأسطول.

وكان لابد من مواجهة كل هذه المشاكل. وعندما شعر رجال البنوك بأنه ستكون هناك حاجة للاقتراض منهم، بدأوا حملتهم على الفور. وكتب قنصل فرنسا قائلاً: "من المؤكد أن رؤوس الأموال الأوروبية تهرول لكى تضع نفسها تحت تصرُّف الوالى: وبجانب الشركة التى كونها المسيو باستريه، والشركة التى يقوم

بإنشائها المسيو ديرفيو فى فرنسا، توجد عروض قُدمت للوالى من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك بمعدل فائدة معتدل نسبياً. وكان المسيو ساباتييه – قنصل فرنسا السابق فى مصر – هو الوسيط.

"وبالإضافة إلى هذه الشركات، يتم حالياً تكوين شركة جديدة يبدو أن المسيو برافاى سيكون أحد أعضائها الأساسيين ويبدو أنه سيرأسها (يقال إن المسيو دى روتشيلد يدعمه). وتوجد–أخيراً – " شركة مصر المالية" (La Société Financière d' Egypte) ومقر إدارتها فى باريس، وهى تنمى رأس مالها وعملياتها قياسا على ما يفعله منافسوها".

ثم ذكر القنصل ملحوظة غريبة اعتبرها بمثابة فأل طيب بالنسبة للسلام السياسى فى الشرق: "إن أسماء كل مديرى هذه الشركات لهى أسماء فرنسية تماماً، ولكن الجزء الأغلب من رؤوس الأموال – التى سيستخدمونها فى مصر – هى أموال إنجليزية. ويبدو أن جيراننا الإنجليز قد قبلوا بضرورة التدخل الفرنسى عن طيب خاطر"[٢٩].

ولكننا نعرف أن الإنجليز سبق لهم وأن استخدموا "التدخل البروسى " فى قرض ١٨٦٢م، الذى عقده سعيد مع " بنك دى ساكس ماينجن Banque de Saxe Meiningen؛ والآن، جاء الدور على "التدخل الفرنسى". ونعرف كذلك أن الرأسمالى الذى يشارك الوالى فى كل مشاريعه المختلفة هو نفسه الذى سيفوز على منافسيه.

ويبدو أن القنصل الفرنسى قد غيّر رأيه فيما بعد: فلقد كان يعتبر أن مشاركة رأس المال الإنجليزى – تحت غطاء "التدخل الفرنسى" – بمثابة فأل طيب لصالح السلام فى الشرق، ولكنه تراجع وذكر ما يلى: "بتاريخ ١٠ سبتمبر، فاز المسيو أوبنهايم على منافسيه وهو الذى سيقرض الخديوى، وستكون إحدى مديريات الدلتا

رَهْناً لضمان سداد هذا القرض (كما حدث من بالنسبة للقرض السابق الذى قدمه نفس هذا المالى).

"إن هذا الشرط قد لفت انتباهي: فحتى هذه اللحظة، كُنتُ محايداً ومتباعداً عن كل هؤلاء المتنافسين – وكان بعضهم من الفرنسيين – ولكنهم فرنسيون يمثلون رؤوس أموال أجنبية. إننى أعتقد بأن رهن أراضى مصر – لصالح الرأسماليين الأوروبيين – لَهُوَ شيء سيء وخطير. ويبدو أننى يجب أن أحصل على تعليمات من سعادتكم بخصوص هذه المديرية الثانية التى تم رهنها لصالح نفس الرأسمالى"[٣٠].

لقد أصاب القنصل الفرنسي كبد الحقيقة، ولكن الحكومة الفرنسية لم تشأ الاعتراض على هذه السياسة المالية – الخاصة بالإشراف والضمان والرهن – لأنها كانت هى أول من طَبَّقتها وشجعتها فى مصر أثناء المفاوضات التى سبقت عقد أول قرض كبير مع سعيد.

وأمام تردُد الوالى، تم إلغاء الشرط الخاص برهن إحدى مديريات الدلتا وتم توقيع العقد يوم ٢٤ سبتمبر. وعلى الرغم من التعديلات الهامة التى جرت على العَقْد،إلاَّ أن شروطه تبرهن أن إسماعيل قد غالى فى استخدام دهائه: فبدلاً من النص على رهن إحدى المديريات صراحةً، صاغ إسماعيل هذه الفكرة على النحو التالى: "القرض مضمون [كذا] بموارد مصر".

وعندما لفتوا نظر سموه إلى أن هذه العبارة غير صحيحة – نحوياً – فى اللغة الفرنسية، رد قائلاً بأنه يتمسك بها لأنه سيتفاوض – فى المستقبل – على قروض أُخرى، ولا يناسبه أن يعتقد أحد "أن جميع موارد مصر مرهونة بالكامل لضمان هذا الدَيْن"[٣١]. ووافق الدائنون على إقراض الحكومة المصرية مبلغ خمسة ملايين جنيه نقداً يسدَّد مع الفوائد على ١٥ قسطاً. وصدر هذا القرض فى لندن

بمبلغ ٥ مليون و ٧٠٤ ألف جنيه وبنسبة فائدة قدرها ٧%، على أن يستهلك خلال ١٥عاماً.

ومن الآن فصاعداً، سينتقل إسماعيل من دَيْن إلى دَيْن وهو مُفعَم بروح المقامر العنيدف وحالما ينتهي من الاتفاق على عقد قرض، كان يرنو ببصره إلى قرض آخر، ويقوم بحساباته ويُدبِّر الأمر طويلاً حتى يسقط – من جديد- فى النظام المحتوم للفوائد والعمولات. وكان إسماعيل يعتمد على ثروة مصر المشهورة وكان مؤمنا بقدرتها على تسديد الديون طالما أن النيل يجرى: فتفنَّن فى الاعتماد على ثقة الناس بالدولة، وتناسى أنه يتعامل مع مصرفيين ذوى قلوب مُتحجرة – مثل أوبنهايم – كانوا يهدفون لاستغلال كل مشاريعه لإفلاسها. واستغلال كل القروض لرهن موارد مصر تدريجياً.

وفى بداية ١٨٦٥م، تم تعيين نوبار باشا فى منصب وزير الأشغال العمومية، وسافر إلى باريس للتفاوض للحصول على قرض جديد. وبدأت هذه المهمة الشاقة بعد إصدار قرض ١٨٦٤م بحوالي ثمانية أشهُر؛ وكان من المستحيل التفكير فى عقد قرض للدولة، فانقض الدائنون على السكك الحديدية والأملاك الشخصية للوالى. وكانت هاتان الإدارتان تعانيان من دَيْن سائر ثقيل للغاية يجب عليهما تسديده بصورة عاجلة. وكان هذا هو المبرر المطلوب، وبدأ نوبار فى السعي لعقد القرض.

وفى البداية، تركزت المفاوضات حول السكة الحديد التى مثلت ضماناً ممتازاً للدَيْن: فقد كانت تجلب إيرادات رائعة تحت إدارة وزيرها الجديد – عبد الرحمن باشا – الذى تَوَلاها منذ ١٨٦٤م، ولكن كان يجب تطويرها وتجديد العربات.

وفى باريس، اتفق نوبار مع بنك أُبنهايم على قرض قيمته ثلاثة ملايين جنيه إسترليني ووقعا على عقد جديد بذلك. لكن هذا العقد ظل بلا جدوى ولم ينفذ.

ويقول المؤلف المجهول لكتاب "تاريخ مصر المالي" (وهو چان كلودى) إن إسماعيل كان يعتقد أن متوسط الفائدة سيتراوح ما بين ٨ إلى ٩%. وكان اعتقاده هذا مبنياً على المعطيات العامة لهذه العملية التى نقلتها له البرقيات من باريس. وأصدر الوالى أمراً خاصاً بدراسة جدول استهلاك هذا القرض دراسةً دقيقة: فتبيّن له أن نسبة الفائدة ستصل إلى حوالى ١٤%، ووجد أن الفارق كبير بين ما توقعه وبين ما اتفق عليه نوبار – فعلاً – مع أوپنهايم. ودفع نوبار ثمناً غالياً لهذه الغلطة: فالخديوى فقد ثقته فيه – لمدة طويلة – فيما يتعلق بالشئون المالية.

ونستطيع القول إن هذه الفترة شهدت قطيعة معنوية بين الوالى الشكاك ووزيره البارع الذى يُلقبه البعض بـ "تالليران مصر"[١٢]. وكان نوبار على وشك تقديم استقالته ولكنه ظل فى منصبه فى وزارة الأشغال العمومية حتى شهر يناير ١٨٦٦م وتوليه منصب وزير الخارجية. ومع ذلك، ظل الوالى يُعلن بوضوح عن شكه في نوبار لدرجة اتهامه بأنه شارك فى عمليات تدليس وغش فى أثناء تفاوضه على عقد القرض الأخير.

وكانت الدوائر المقربة من الخديوى ترى أنه لم يُبْعد نوبار تماماً عن القصر لأنه (أى الخديوي) يريد وقتاً كافياً يراجع فيه كل المسائل المالية التى كانت بين يدَى نوبار فى أثناء وزارته الأخيرة؛ وأيضاً لأن الخديوى كان يريد الاستفادة من خبرة هذا الرجل الذى يعرف كل التفاصيل الخاصة بمشروع برزخ السويس أكثر من أى شخص آخر[٣٢].

وبمقدورنا إضافة سبب ثالث إلى السببَيْن السابقَيْن: فنوبار كان على وشك السفر إلى الأستانة للتفاوض بخصوص الحصول على فرمانات خاصة بوراثة

---

[١٢] تالليران "Talleyrand" (١٧٥٤–١٨٣٨م): سياسى فرنسى تولى وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بعد وفاة روبسپير [المترجم].

عرش مصر ومزايا أُخرى؛ وكان سيُجرى مفاوضات فى أُوروبا- لإلغاء نظام "الامتيازات الأجنبية" وإجراء إصلاحات تشريعية فى مصر.

وأمام المعارضة الشديدة التى أبداها إسماعيل، قرر المصرفيون – الذين يتفاوضون بخصوص "قرض السكة الحديد" – استئناف المفاوضات في منتصف شهر نوفمبر مهما كان الثمن. وبعد جهد جهيد، استطاعوا انتزاع توقيعه على الاتفاق الجديد يوم ٥ يناير ١٨٦٦م.

واتفق الطرفان على إلغاء العقد الموقَّع بتاريخ ١٧ أكتوبر. وبلغت قيمة القرض الجديد ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بضمان سندات السكك الحديدية التى اظهرتها وزارة المالية لحساب الدائنين، وكانت نسبة الفائدة ٦%، والمبلغ المقترض يتم تسديده على ستة أقساط بدءاً من أول يناير ١٨٦٩م.

واشترى بنك أُوبنهايم هذه السندات بسعر جزافى بلغ ٢ مليون و٦٤٠ ألف جنيه إسترليني، وهذا المبلغ يُمثّل قيمة السندات فى يوم ٣٠ أبريل ١٨٧٠م. ويُدفع نصف هذه القيمة نقداً والنصف الثانى يكون على هيئة توريدات للسكة الحديد مقابل حصول البنك على عمولة قدرها ٥%. ويعلق المسيو چان كلودى بذكاء على هذه الصفقة قائلاً: "إن النظرة السطحية للأمور ستجعلنا نجد الوالى راضيا عن نسبة الفائدة. وبفضل المادة الخاصة بالتوريدات، فسنفترض أن مانحى القرض لم يخسروا. إذن، فقد كان الجميع راضين عن هذا العقد!!!".

أمَّا موضوع عقد قرض بضمان أملاك "الدائرة السنية" (أى "إدارة الأملاك الخاصة بالوالى")، فقد دارت المفاوضات بشأنه فى القاهرة بدلاً من باريس. وكان هناك بنكان يتنافسان للفوز بهذه العملية: أولهما كان "بنك أوبنهايم وابن أخيه وشركاهما" الذى كان يمارس أعماله فى باريس ولكن لخدمة المصالح الإنجليزية فقط (كما سيتضح – فيما بعد – فى عملية بيع أسهم السويس ١٨٧٥م). والبنك الثانى كان الـ "Anglo-Egyptian Bank" الذى أسس فى القاهرة ١٨٦٢م

برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنك، وحل محل البنك الذى كان چول پاستريه قد أنشأه في مرسيليا. ولمدة طويلة، ظل هذا البنك نصف إنجليزي/ نصف فرنسى، ولكن تم التخلص – تدريجياً – من العنصر الفرنسى فيه وأصبح بنكاً إنجليزيا بالكامل.

ومنذ بداية نشاط هذا البنك، تجاهل برنامجه الذى كان يهدف إلى تطوير التجارة بتقديم القروض المالية بشروط مُيسَّرة ومعتدلة ولكن مضمونة: فانغمس فى المضاربات ووضع أمواله فى خزائن الوالى مقابل أذونات خزانة وأشياء أخرى. ولم يكن الـ"Anglo-Egyptian Bank" حريصاً أبدا في معاملاته.

وبتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٦٥م، فاز الـ "Anglo-Egyptian" بعقد قرض " الدائرة السنية " وتم له ذلك بواسطة أحد مُديريه، المسيو چول پاستريه. وشعر أوپنهايم بأنه خسرهذه الصفقة بسبب الغش، فحاول فضح هذه العملية المالية فى أوروپا، وتسبب فى إثارة سخط الوالي[٣٣] ولكنه نجح فى إفشال هذا القرض الذى أصدر الـ"Anglo-Egyptian Bank" نصفه (أى مليون و١٩٣ألف و٦٠٠ جنيه إسترلينى) فى لندن، وأصدر " بنك پاستريه إخوان " نصفه الثانى فى فرنسا. وكان باب الاكتتاب لهذا القرض قد فُتح يوم ٢١مارس ١٨٦٦م وأُقفل يوم ٢٤منه.

وكان الـ Anglo-Egyptian Bank قد اشترى نصف هذا القرض واحتفظ بنسبة كبيرة من سنداته لديه. ثم وقعت الأزمة المالية التى تَلَت الحرب النمساوية/ البروسية – بعد معركة سادوا "Sadowa"[١٣] – والتى التهمت ثروات ضخمة، فوجد البنك نفسه قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس.

---

[١٣] معركة Sadowa وقعت يوم ٣ يوليو ١٨٦٦م، انتصر فيها البروسيون على النمساويين، وكانت لها أصداء واسعة فى كل ربوع أوروپا خصوصا فى فرنسا. وبعدها، بدأت هيمنة بروسيا على الدويلات الألمانية. وبرهنت هذه الحرب على فاعلية وقوة الجيش البروسى [المترجم].

وبتاريخ ٩ يونيو ١٨٦٦م، علّق القنصل الفرنسي على هذا الوضع بقوله: "سيواجه الوالي مصاعب خطيرة مع بنكَيّ أوبنهايم والـ Anglo-Egyptian اللذين قدما له القروض الضخمة في السنوات الأخيرة. إن بنك أوبنهايم يطالبه بمبلغ ١٠ ملايين فرنك ويقترح أن يحصل عليها من الأموال التي لاتزال بحوزته. أمّا بنك الـ Anglo-Egyptian، فقد باع مؤخراً ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني – من آخر قرض– بخسارة تصل إلى ٣٣% من قيمتها. ولهذا السبب ربما تكون لديه مبررات وجيهة تُسوّغ له حق الرجوع إلى الوالي ومطالبته"[٣٤].

ولم يكن إسماعيل مسئولاً – بالقطع – عن حدوث هذه الأزمة المالية الشاملة. فإذا كان من الطبيعي أن يساعد البنوك المصرية لأنّه كان عميلها الأساسي، فقد كان من غير الطبيعي – أبداً – أن يحاول المصرفيون الأوروبيون تحميله خسائرهم (إن كان هناك ثمة خسائر فعلاً) ويلجأون إلى التهديد بالتدخل الدبلوماسي[٣٥].

لقد فَرَضَت هذه البنوك الأجنبية – عادة – شروطاً قاسية للغاية عند إقراضها الأموال لإسماعيل. وكان المصرفيون الأوروبيون يشاركونه المكاسب الضخمة في فترات الرخاء، فكان يجب عليهم – في هذا الوضع – أن يخرجوه من ورطته بإقراضه المال بنسبة فائدة معتدلة، ولكنهم لم يُفكروا إلاّ في المضاربة على احتياجه للمال واستغلال مشاكله.

وتدخَّل القنصل الفرنسي "راجياً" إسماعيل– ليس فقط لسحب نصف القروض التي أخذها بنك الـ Anglo-Egyptian – بل طالبه أيضاً " بتعويض الخسائر الجسيمة التي تَعْرض لها هذا البنك"[٣٦]. لقد ساندت الحكومة الفرنسية المسيو باستريه رسمياً. وكان لباستريه علاقات مع بنك "Crédit Foncier de France" وأيضاً مع بنك "Société Générale" الذي كان يمثله في مصر. ولذلك، اضطر إسماعيل لعقد اتفاق تسوية مُرضية للمسيو باستريه بعد مفاوضات طويلة.

وبتاريخ ١٩يوليو، ذكر القنصل الفرنسى فى تقريره مايلي: "إن نصف قرض "الدائرة السنية" (أى ٣٧مليون و٥٠٠ألف فرنك) قد سحبهٍ الوالى من بنك الـ Anglo-Egyptian. وبالتالي، استعاد هذا البنك نشاطه وحرية حركته.

"وأيضاً، فإن سموه قام بتعويض التضحيات التى قدمها هذا البنك لكي يتجنب حدوث كارثة إذا وقعت سندات هذا القرض بين أيادى الدائنين: فقد وافق سموه على دفع مبلغ ٥٠ ألف جنيه بصفة تعويض للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، كلَّف الخديوى البنك بتوريد الفحم الحجرى للسكة الحديد. وهذا التكليف سيضمن للبنك مكسباً لن يقل عن ١٠٠ ألف جنيه على مدار سنتين.

"ومنذ شهرين فقط. كانت أسهم هذا البنك قد انخفضت من ١٦إلى ٢,٥ جنيه فقط للسهم الواحد. لكن قرارات الوالي، أعادت أمور البنك إلى حالتها العادية وبدأ يستعيد ثقة عملائه من جديد..." واختتم القنصل تقريره قائلاً: "وبالنسبة لى شخصياً، فإننى أشعُر بالسعادة لأننى استطعت مساعدة المسيو پاستريه – **تنفيذاً لتوصيات إدارتي**– والمساهمة فى إيجاد حل يبدو لى أنه مفيد للطرفين"[٣٧].

إن المسيو پاستريه لم يحترم توقيعه، ولم يُحُول نصف القرض بواسطة مجموعة الـ "Crédit Foncier" أو بواسطة الحكومة الفرنسية التى كانت تُسيطر على الإدارة العليا لهذه المؤسسة الهائلة للرهونات. واستطاع پاستريه – بفضل تأييد وزارة الخارجية الفرنسية له – أن يجبر والى مصر على سحب نصف القرض، ثم التنازل عنه – مُكْرَهاً – لمجموعة الـ Crédit Foncier نفسها بثمن بخس للغاية وبوسائل ملتوية. وتم توقيع هذا العقد يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦م.

وبتاريخ ٩ نوفمبر، ذكر القنصل الفرنسى فى تقريره ما يلي: "وافق الوالى على المقترحات التى قدمها له المسيو سيرنوشى (Cernuschi)، مبعوث الرأسماليين المحيطين ببنك الـ Crédit Foncie فى باريس. ووقَّع إسماعيل مع هذا المصرفى عقداً يتيح له اقتراض ٩٠٠ألف جنيه تستهلك على مدى ١٤شهراً

بفائدة قدرها ١٢,٥% تشتمل على العمولة. "وتم التوقيع على هذا القرض باسم "الدائرة السنية". وكضمان لهذا القرض، رهن سموه – للمسيو سيرنوشى – صكوك القرض الذى وقعه معه بنك الـ Anglo-Egyptian فى العام الماضي، وقيمة هذه الصكوك تبلغ مليون و٤٠٠ألف جنيه.

"ولعل سعادتكم تتذكرون أن إسماعيل قد سحب نصف هذا القرض فى أثناء فترة الأزمة. إذن، فإن العملية نفسها تتكرر فى ظروف غير مُوفَّقة. وفى الواقع، فإن المقرضين قد احتفظوا لأنفسهم بحق الشراء النهائى للصكوك- قبل انقضاء الـ١٤ شهراً – بثمن ٧٢ بدلاً من ٨٥"[٣٨].

وفى واقع الأمر، سنجد أن إسماعيل قد دفع كل تكاليف هذه العملية التى جلبت له الخراب. لكن بنك الـ Crédit Foncier استطاع تحقيق مكاسب هائلة عندما استعاد – بشكل مباشر- عملية فشل فيها وكيله غير الرسمى (بنك الـ Anglo-Egyptian الذى مثله المسيو باستريه). إن مهارة المسيو سيرنوشى ونجاحه فى توظيف صكوك القرض ترجع – أساساً – إلى أن بنك الـ Crédit foncier قد دخل – علانية – بكل ثقله وسمعته وثقة الناس به في هذه العملية لكى يفوز بالربح الكامل لهذا القرض الذى أعاد شرائه بثمن بخس.

لقد تصرف المصرفيون – فى باريس – بالضبط كما تتصرف بعض الشركات التى تتسبب – قصداً أو بغير قصد – فى إفلاس مشروع ما، وتُعيد شراءه سراً بثمن بخس، ثم تصفيه قضائياً؛ وبعد ذلك، تجعله يزدهر من جديد. وفى مثل هذه الحالات، يكون المساهمون الأوائل – في هذا المشروع – هم الذين دفعوا ثمن الخسارة: وفى هذه العملية، دفع إسماعيل ثمن هذه الخسارة لأن بنك الـــ Anglo-Egytain حمله مسئولية فشل القرض الذى صدر وتم توظيفه فى ظروف غير مُواتية – فعلا – ولكنها لم تكن خافية على المقرضين، ثم أجبره البنك على إعادة شراء السندات التى لم يكتتب فيها؛ وبعد ذلك، أجبر البنك إسماعيل على

التنازل عنها – بخسارة فادحة – لصالح بنك الـ Crédit Foncier الذى شارك في هذه العملية وتابع تطوراتها.

وأياً كان الأمر، فقد كان يحق لبنك Crédit Foncier أن يزهو لأنه خرج سالماً من هذه المغامرة، وتسبب فى إفشال تدابير بنك أوبنهايم، فاستطاع – بذلك – أن يُعيد الاعتبار للبنوك الفرنسية ولرجال المال الفرنسيين الذين كانوا – حتى ذلك التاريخ – مُستبعدين عن مجال القروض المصرية.

وقد تسبَّب دخول هذا البنك في مجال القروض المصرية في حدوث نتيجة سياسية خطيرة: فالحكومة الفرنسية كانت مسئولة مباشرة عن إدارة هذا البنك لأنها كانت هى التى تقوم بتعيين قياداته العُليا المسئولة عن إدارة أعماله ومراجعتها، وكانت الحكومة الفرنسية هى التي تقوم بالتفتيش على أمواله.

إن هذه المنشأة الفرنسية الضخمة الخاصة بالرهونات كانت خاضعة للوائح تُنص على أن يقتصر نشاطها على مجال العقارات فقط، وتَجنُّب المضاربات والربا، بهدف ممارسة عمليات مضمونة وقوية. لكن المصلحة السياسية لحكومة فرنسا – التى تتمثل فى القيام بعمليات رهن – قد ورطت هذه المؤسسة تماماً بالتدريج فى المشاكل المصرية، وجهتها وُجهة مليئة بالأخطار والمجازفات التى تتحمل الحكومة الفرنسية – وحدها – المسئولية الكاملة عنها.

وبعد عقد قرض ١٨٦٦م، أصبحت الخزانة المصرية تنزف بشدة من جراء بذخ الوالي، والمطالبات الأوروبية بدفع تعويضات، وشراء "تفتيش الوادى" من "شركة قناة السويس" (مقابل ١٠ ملايين فرنك)، و"حملة كريت"، والمفاوضات حول وراثة العرش مع الأستانة، والأشغال العمومية المختلفة التى نُفذت أو تلك التى لم تُنفَّذ بَعْد.

وكان الاتفاق على قرض جديد هو الحل الوحيد لكى يَخرج إسماعيل من هذا المأزق. ولكن، هذا الإجراء كان يشبه تناول الدواء الذى يُخفف من آلام المريض

بدون أن يشفيه من المرض. وفضلاً عن ذلك، فقد كان إسماعيل يشبه سلفه سعيد: فقد كان الاثنان يُفضلان العيش بالتحايُل، وكانا يتركان نفسيهما تحت رحمة الأحداث – حتى تطغى عليهما – بدلاً من أن يستجمعا قواهما ويتخذا قرارات شُجاعة.

وفور تسرب الأنباء عن مشروع القرض الجديد، تقدم الكثيرون لعرض خدماتهم، وكان بنك أوبنهايم على رأس القائمة. ولكن هذا البنك كان قد أثار استياء الوالى ضده للعديد من الأسباب منها:

١- دوره الاحتيالى في عملية شركة Trading وغيرها من الشركات المصرية.

٢- شروطة المجحفة في العقد الأول "لقرض السكة الحديد".

٣- إثارته للمشاكل – في أوروبا – حول "قرض الدائرة السنية" والذى تسبب إلغاؤه في تكبيد الخزانة خسائر فادحة .

وكذلك، تقدمت مجموعة "پاستريه/ سيرنوشى" التى كانت – هى أيضاً – قد أثارت غضب إسماعيل ضدها بسبب تصرفات بنك الـ Anglo–Egyptian فى عملية "قرض الدائرة السنية"؛ كما كانت تثير شكوك إسماعيل ضدها بسبب الطابع السياسى الذى قد يضفيه اشتراك بنك الـ Crédit Foncier (الذى تمثله هذه المجموعة) على هذه العملية.

ولتجنب المشاكل التى قد يسببها التعامل مع هاتين المجموعتَيْن، استمع إسماعيل لنصيحة أحد المقربين إليه – وهو رجل أعمال بارع – وقَرَّر أن يتعامل مع مجموعة ثالثة، هى "الوكالة الشرقية للتجارة (Comptoir Oriental) التى يملكها دى لاشيڤاردبير (de La Chevardière) وكارتيريه (Carteret). وتم توقيع عقد هذا القرض يوم ٣فبراير سنة ١٨٦٨م فى پاريس بين راغب باشا –

وزير الداخلية والمالية – وشارل كلير لويس دى لاشيفاردبير مدير " الوكالة الشرقية للتجارة".

ونصت المادة الأولى من العقد على أن "يتعهد المسيو كارتيريه وشركاؤه بتنفيذ العمليات المالية التالية على مسئوليتهم ويتحملون تبعاتها والتى تتمثل فى:

١- توحيد وتحويل كل قروض وأذونات الخزانة المصرية – بما فيها القروض والسندات الخاصة بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة المصرية – ماعدا "أذونات القرية" – وذلك مقابل حصولهم على معدّل فائدة ثابت قدره ٧% سنوياً.

٢- إصدار قرض جديد وبيعه بمبلغ ١٨٧مليون و٦٦٢ألف و٧٥٠فرنك نقداً أو أى مبلغ آخر يصل إلى قيمة الدَيْن العام البالغ ٦٢٥مليون فرنك، وذلك بواسطة أذونات أو قروض من أى نوع.

٣- دفع مبلغ ٢٠مليون فرنك – مقدماً – من إصدار القرض الجديد المذكور، إلخ إلخ ...".

وفى اليوم نفسه، تم التوقيع على ملحق به نص قانون صدر خصيصاً لإنشاء "جدول أصحاب الدَّين العام فى مصر". وكانت فكرة هذا العقد ممتازة لأنها كانت تهدف إلى تنظيم مالية البلاد وحمايتها من إصدار قروض جديدة بلا تَبصُّر. ولكن، هل كان لرجال المال الأوروبيين أية مصلحة فى إنجاح مثل هذا القرض الذى سيُوصد الباب أمام مكاسبهم غير القانونية وعمولاتهم الهائلة ؟

وأياً كان الأمر، يبدو أن إسماعيل قد سقط – هذه المرة – بين أيادى مغامرين فرنسيين فى مجال الأموال: ويذكر المسيو كلودى أنه بعد توقيع العقد، طلب إسماعيل من المسيو دى لاشيفاردبير تقديم توكيلات المؤسسات الكبرى التى ادعى أنه يمثلها. وأنه كلَّف وسطاءه بدراستها وضمها للملف، ولنا أن نتخيل كم الدهشة التى أصابته عندما وجدها قد اختفت!!!

ومع ذلك، واجه إسماعيل هذه الصعوبة برباطة جأش: فالعقد يظل ساريا طالما أن المسيو كارتيريه قد دفع الـــ ٢٠ مليون فرنك التى كان يجب دفعها مقدما من قيمة القرض الجديد بواسطة أذونات الخزانة. ولذلك، أوفد الوالى رئيس التشريفات إلى باريس ومعه ٢٠ إذناً، قيمة كل منها مليون فرنك. وفى الوقت نفسه، تم سحب كمبيالات على حساب المسيو كاريتريه بنفس قيمة هذا المبلغ. ولكن المسيو كارتريه احتج لعدم الوفاء وتم فسخ العقد.

ومن المؤكد أنه حتى إذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد تورطت - بشكل مباشر - في "عملية كاريتريه"، فإنها تتحمل - على الأقل - مسئولية غير مباشرة لأنها أسبغت حمايتها - عدة مرات - على أشخاص متهورين ومضاربين فى أثناء خلافاتهم مع والى مصر. وبذلك، تكون الحكومة الفرنسية قد شجعت العناصر الطُفيلية - الموجودة في دوائر المال - لكى تمارس مغامراتها الاحتيالية فى مصر، خصوصاً وهى واثقة - فى كل الأحوال - من أنها لن تلقى أى عقاب بل وستحصُل على تعويضات.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت لهولاء المغامرين - دائماً - صلات وثيقة بكبار العاملين فى وزارة الخارجية الفرنسية وكبار المصرفيين. واستخدام المسيو دى لاشيڤاردبير هذه العلاقات لخداع إسماعيل بطريقة دنيئة. وترك إسماعيل نفسه يسقط فى أحابيل هذا الاحتيال. وجاء فى أحد تقارير القنصل الفرنسي ما يلى: "لقد تصوَّر الوالى أن مهمة المسيو دى لاشيڤاردبير تحظى برعاية حكومة الإمبراطور، وأن مقترحاته تنال تأييد نخبة المصرفيين ذوى السمعة الطيبة. وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن إسماعيل قد بنى تصوره هذا على واقعتَيْن:

الأولى، إن المسيو دى لاشيڤاردبير أخبره بتعيين المسيو أوتريه فى اليابان، وذلك قبل توقيع قرار التعيين.

والثانية، كان هذا المصرفى يحمل نسخة من "تقرير لجنة التشريع"؛ أى أنها وثيقة سرية تخص وزارة الخارجية الفرنسية.

وفضلا عما سبق ذكره، يبدو أن المسيو دى لاشيفارديير قد أوحى لإسماعيل – بلباقة – بأن الحكومة الفرنسية تشعُر بالقلق من "حملة الحبشة" لأنها ستجعل الإنجليز يقتربون من مصر، كما أوحى له أيضا بأن الحكومة الفرنسية ترغب فى أن تجعل تدخلها فى شئون مصر المالية بمثابة توازن مع احتمال تزايد النفوذ البريطانى.

"وبالنسبة للنقطة الثانية، كانت حسابات الوالى أكثر تعاسة فى مسألة الأموال: فعندما أعلن إسماعيل أنه رأى التفويضات المطلقة التى أعطاها السيدان سوبيران (Soubeyran) ودينون (Denon) لدى لاشيفارديير، انتابه الشك مما جعله يُسارع بطلب هذه الأوراق – فوراً – من وزارة المالية.

" وكان رئيس قسم القضايا – فى وزارة المالية المصرية – هو المسيو بيدانسيه (Pidancet)، وهو محام فرنسى تم تكليفه بإجراء كل المفاوضات مع دى لاشيفارديير. وأعلن المحامى أن دى لاشيفارديير قد أخذ هذه التفويضات معه عند رحيله. وفى الوقت نفسه، كان دى لاشيفارديير قد كتب بخط يده – فى السجل – أسماء موكليه. ولسوء الحظ، انتُزِعَت هذه الصفحة من السجل، ولم يُعْرَف مَنْ الذى انتزعها ومتى. وكان هذا المحامى الفرنسى قد كُوفئ على قيامه بهذه المفاوضات: فتقلَّد "نيشان المجيدية" ، وحصَل على علاوة فى مرتبه بلغت ١٢ ألف فرنك. وعندما انكشفت هذه الأمور الاحتيالية ، لَزِم هذا المحامى السرير وادعى مرضه بالحمى الشوكية..."[٣٩]

ورجع المسيو دى شيفارديير إلى القاهرة فى شهر مارس؛ وفور عودته، قدّم مذكرة حاول أن يلقى فيها بمسئولية فشل هذا العقد على عاتق الحكومة المصرية. وأعلن استعداد مجموعة "Le Comptoir d' Escompte" للالتزام بتقديم هذا

القرض. ولكن ذلك كله كان مجرد مناورة تخفى وراءها هدف آخر تماماً كشفه قنصل فرنسا، المسيو روستان (Roustan)؛ فبتاريخ ٢٤مارس، سجل القنصل ما يلى: "وصل المسيو دى لاشيڤارديير إلى القاهرة منذ خمسة أيام. وفى هذه المرة، سجّل اسمه فى القنصلية. والرأى السائد هنا يقول بأنه سيحصُل – فى نهاية الأمر– على تعويض ضخم من الحكومة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحيط نفسه بمجموعة من الأشخاص معروفين بسوء أحوالهم المالية وسوء الأخلاق"(٤٠).

وفشل دى لاشيڤارديير فى طلب أى تعويض لأن قنصل فرنسا رفض الاشتراك فى هذه اللعبة، ولأن هذا المصرفى قد عَرّض سمعة الحكومة الفرنسية للخطر عندما استخدم وثيقة سرية "حصل عليها عن طريق السرقة" من مكتب وزير خارجية فرنسا. ولهذا السبب، بعث وزير الخارجية – فوراً – برسالة حازمة إلى القنصل– بتاريخ ٦ مارس – كلّفه فيها بأن يُعلن للوالى أنه "قد تم استغلال حُسن نيته بطريقة دنيئة"، كما طلب منه تحذير إسماعيل من المسيو دى لاشيڤارديير "الذى وصل إلى مصر بدون علم حكومة فرنسا"(٤١).

وبالتأكيد، فإن حكومة فرنسا ووزير خارجيتها قد تصرفا – هذه المرة – بأمانة وحزم: ففضحا التصرفات الإجرامية لهذا المصرفى. ولكن فى ظل عدم توقيع أية عقوبة عليه، وسلوكهما العام فى مثل هذه المسائل يُلقيا بمسئولية أخلاقية على فرنسا بالنسبة لحالات الإفلاس المالى التى انتشرت فى مصر فى تلك الأونة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوالى نفسه مسئول جزئياً عن هذا الخراب المالى لأنه ترك نفسه ينخدع بسهولة مطلقة على يد رجال أعمال أوروبيين عديمى الذمة وبواسطة حاشيته. وقد سوّت الحكومة المصرية هذه المسألة مع دى لاشيڤارديير بدفع نسبة ٤% من قيمة تكاليف الصكوك التى دفعها لأطراف أُخرى.

ومع ذلك، فالأمل كان موجوداً: فقد تقدمت مجموعة سيرنوشى/ باستريه ومجموعة أوبنهايم بمقترحات جديدة. وكانت المجموعة الأولى تعتمد على دعم بنك

الـ "Crédit Foncier" والحكومة الفرنسية. أما المجموعة الثانية، فكانت تعتمد على تحالف يضم مصرفيين أقوياء في لندن وباريس. وبدا أن مجموعة سيرنوشي/ باستريه هي التي ستفوز بهذه العملية. ورفضت المجموعة توحيد الدَّيْن واقتصرت المفاوضات معها على تقديم قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني (أي ٧٥ مليون فرنك).

وذكر المسيو جان كلودي مايلي: "تم عقد اجتماع في الجيزة بحضور السيدين سيرنوشي وباستريه – من جانب – وصاحب السمو شخصياً وشريف باشا وإسماعيل باشا المفتش (الذي عُيِّن مؤخراً في منصب وزير المالية) وحافظ باشا ناظر "الدائرة السنية" الذي حضر من الأسكندرية خصيصاً لهذه المناسبة. واستمرت المناقشات الرسمية لساعة متأخرة من الليل. وفي الساعة الثالثة صباحاً، اتفق الطرفان على كل التفاصيل لدرجة أنه قد أُرسلت – في أثناء انعقاد الاجتماع – برقيات تبشر بالاتفاق على عقد القرض لمحافظ الأسكندرية ومديري المديريات، وللوسطاء في باريس.

"ولم يبق سوى التوقيع على نسخ العقد. ودعا الوالي المسيو سيرنوشي للتوقيع أولاً على أن يتسلم نسخته في الصباح مختومةً بخاتم وزير المالية. وكان الوقت متأخراً للغاية، فانصرف الجميع وهم سعداء. وفي الصباح، اكتشف وزير المالية مايبدو أنه خطأ شكلي في العقد، وأثار مخاوف الوالي (الذي كان حذرًا بسبب المفاجآت التي حدثت في عملية دي لاشيفارديير)، فألغى كل ما تم الاتفاق عليه.

"وكان هذا التصرُّف فضيحة هائلة سواء في القصر أو في المدينة، وحَمَّل الجميع الوالي تبعة ما حدث. إن صرامة شخصية المسيو سيرنوشي المعروفة تجعله بعيداً عن تحمل مسئولية أي غموض أو أية شبهة. وإذا بحثنا جيداً، فلربما وجدنا يد وزير المالية الجديد خلف هذه البلبلة: فقد كان تأثيره الضار يتزايد يوماً بعد يوم في مجلس الوزراء".

إن هذه الرواية ليست دقيقة تماماً؛ فلكى نفهم لماذا فُسخ هذا العقد بطريقة غير متوقعة، يجب علينا أن نتذكّر الحالة الذهنية السائدة – حينذاك – فى العلاقات المصرية/ الفرنسية: فقد كان يسود جو من عدم الثقة فرّق بين البلدين؛ وكان الوالى يعتبر المسيو دى موستييه (de Moustier) – وزير خارجية فرنسا – عدواً له لأنه كان أول منْ عارض الإصلاح التشريعى فى مصر، وشجّع شركة القناة والقنصل العمومى فى مصر، وحتى الموظفين الفرنسيين (العاملين لدى الحكومة المصرية) على معاملة مصر كما لو كانت مستعمرة.

لقد كان وزير المالية الجديد (إسماعيل باشا صدّيق أو إسماعيل المفتش) مصرياً صميماً رغماً عن كل عيوبه. وكانت الفكرة القومية تُسيطر عليه وكان يخشى من سيطرة فرنسا على الإدارة المصرية لو استغلت فرنسا لصالحها المواد الخاصة بالمالية فى هذا العقد الملغى.

وأراد سيرنوشى معرفة سبب فسخ الوالى للعقد، فكتب لحكومته قائلاً: "أخشى أن يكون رهن الجمارك هو السبب فى فسخ العقد لأن اسماعيل وجد أنه سيتيح لفرنسا إمكانية للتدخل فى شئون مصر المالية. ومن المؤكد أن شخصاً ما قد همس فى أذن الوالى بما حَدَث فى تونس. فإذا كان الأمر على هذا النحو، فسيكون علينا أن نتخطى عقبات هائلة"[٤٢].

وفى يقيننا أن هذه الأسباب كانت أسباباً عامة أدت لفسخ العقد ولكن الأسباب الخاصة التى حسمت الأمور ترجع إلى التصرفات الملتبسة وغير المتزنة التى أبداها المسيو سيرنوشى الذى كان يتصرف ليس بصفته وكيل بنك، ولكنه كان يتصرف وكأنه مبعوث الحكومة الفرنسية بل وكأنه مندوب سامٍ يدعمه جيش احتلال.

وفى البداية، اعتبر المسيو روستان فسخ هذا العقد حادثاً بسيطا غير ذى أهمية. وفى الواقع، وبتاريخ ٢٢أبريل سنة ١٨٦٨م، أبلغ حكومتة بأن المسيو

سيرنوشى قد وقع فعلا – فى صباح ذلك اليوم – على عقد القرض ولكن لم يذع بعد أى شيء عن محتواه . وبعد ذلك بيومين – أى فى يوم ٢٤ أبريل – أرسل برقية لحكومته جاء فيها: "لم يستطع المسيو سيرنوشى توقيع العقد بصفته وكيلا عن بنك "Société Générale" لأن الوالى عدل عن رأيه وسيبدأ مفاوضاته مجددا مع المنافسين"[٤٣].

وهكذا، يمكننا استنتاج أن المسيو سيرنوشى لم يستطع تقديم توكيلاته, فاستفاد الوالى من ذلك لكي يستعيد حريته في التصرف. وكان هذا التصرف من حقه سواء أكان يريد عقد قرض قومى أو كان يبحث عن شروط أفضل من مجموعة أخرى منافسة لمجموعة سيرنوشى"[٤٤].

ولكن سيرنوشى شعُر بأنه قد أُبعد عن هذه العملية, فحاول تهويل الأحداث من وجهة نظره، وربط بين إيقاف المفاوضات وفسخ العقد, وخلط مابين كرامته الشخصية وكرامة الحكومة الفرنسية التي كان يُحركها من باريس. وكان لابد له من الفوز بهذا العقد بأى ثمن لأن احتمال الفشل كان يثيره للغاية.

وبتاريخ ٢مايو كتب رسالة لأحد أصدقائه (ربما أحد المصرفيين) جاء فيها: "منذ يومين، تقوم الحكومة ببيع أذونات بأسعار مختلفة (وبتخفيض يصل إلى ١٦% للعام الواحد) فى ميدان الأسكندرية. ويريد الوالى أن ينسب لنفسه نجاحه فى دفع ١٠٨ ألف جنيه لى، وهذا المبلغ هو ما تبقى من تسديد أذونات "شركة البرزخ" التى أرسلها بنك "Société Générale" ويدفع من نفسه هذا المبلغ لبنك Anglo-Egyptian ...

"وأعتقد أن الأمور ستقف عند هذا الحد... بسبب نقص المئونة: فالنقود أصبحت أشد ندرة عن ذى قبل. تخيل أن الوالى جعل المجلس التشريعى يصوت على قرار بمنع الاقتراض الخارجى واللجوء إلى الدين الداخلى؟ ولكن كل هذا يمكن أن يتغير من لحظة لأخرى. ولدى قناعة بأن تقديم التوكيلات سيؤدى إلى

نتيجة... فإذا كان صبر الرجل العاقل المزود بالملايين يمكن أن يكون لا نهائيا، ويمكن له الانتصارعلى سوء نية وغرور حاكم غبى ومفلس، فسأكون أنا هذا الرجل الصبور"[٤٥].

وبتاريخ ٢٧ أبريل، تلقى سيرنوشى برقية تحتوى على التفويضات الشاملة المطلوبة، ولكن بعد فوات الأوان لأن الوالى قد نكث بعهده وبدأ يسعى لعقد قرض داخلى. ويُفهم من رسالة سيرنوشى بتاريخ ٢ مايو ما يلى:

١- أنه كان يأمل فى اللحاق بالفرصة الضائعة.

٢- وأنه كان متمسكاً بعدم إعلان أن الخديوى قد فسخ العقد بشكل ما.

٣- وأنه لم يرد إثارة أية فضيحة.

ولكن فى يوم ٣ مايو، كان قد فقد كل أمل، فأخذ فى تسوية الوقائع وضغط على الحكومة الفرنسية للتدخل. ففى ذلك التاريخ ذكر مايلى: "زارنى المسيو روستان – قنصل فرنسا – الذى لم تتبق له فى القاهرة سوى بضعة أيام لأنه قد نقل إلى دمشق، وأخبرنى بأن الوالى يريد فسخ العقد، وبأنه يعتبر سفرى إلى الأسكندرية بمثابة إلغاء للعقد من جانبى. وعرض المسيو روستان علىَّ تدخل القنصلية الفرنسية فى توقيع العقود وتقديم الاعتراضات لعدم تنفيذ الاتفاق. ولكننى لا أريد أن أقوم بأعمال عدائية فى القاهرة، بل إن باريس هى التى ستقوم بالطعن على قرار الوالى. وباختصار، ونظراً لأن الوالى يمارس العند ويجلب العار على نفسه جهاراً، فإننى أرسل لكم هذه البرقيات لكى تسرعوا فى التحرك بقوة"[٤٦].

وبتاريخ ٥ مايو، بعث وزير خارجية فرنسا إلى المسيو روستان برقية تبدأ بجملة: "علمت أن والى مصر قد أبرم عقداً مع المسيو سيرنوشى، ولكن الوالى ألغى – فجأة – كل ما تم الاتفاق عليه إلخ إلخ..."[٤٧]. وابتهج المسيو سيرنوشى بهذه البرقية، وبتاريخ ٦ مايو سجل مايلى: "لقد وصلت القنبلة، وأمضى المسيو روستان وزوجته طيلة الصباح لفك شفرة هذه البرقية الطويلة والصاعقة التى

أرسلها – بالأمس – المسيو دى موتسيه. وأطلعنى المسيو روستان على نص هذه البرقية قبل صعوده بها للقلعة".

ولكن الوالى – الذى وصفه سيرنوشى بأنه "حاكم غبى ومفلس" – وقع يوم ٨ مايو عقداً مالياً مع مجموعة أوبنهايم، فعلق سيرنوشى قائلاً: "والآن، ماذا يجب علينا أن نفعل ؟ لقد كان الجزء البطولى يكمن فى إبعاد إسماعيل عن عالم المال الفرنسى، ورفض أية ورقة مالية مصرية. ولكن البطولة ليست فى طبع عالم المال، فيتبقى لدينا موضوع التعويض، وأعتقد أنه يجب التركيز عليه. إن الوالى مدين لنا بنسبة ٤% – على الأقل – أى بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه. وهذا المبلغ قد يبدو جسيماً، ولكن هذا العقاب لن يكون جسيماً أبداً بالنسبة لخائن بهذا الحجم..."[٤٨].

ولم يكتفِ المسيو سيرنوشى بإجبار الوالى على أن يدفع له كافة المتأخرات – "واضعاً السيف فى ظهره"، حسب التعبير العسكرى المفضل لديه – بل كان يريد أيضاً أن يبتز منه مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه (أى حوالى ١٠ ملايين فرنك) كتعويض عن خسارة وهمية.

وفى أوائل شهر مايو، اقترح وزير المالية على "مجلس النواب" (الذى أنشىء عام ١٨٦٦م) إصدار قرض قومى بمبلغ ٣ ملايين جنيه، وصوت "المجلس" بالموافقة على إصدار صكوك جديدة بهذا المبلغ تكون قيمتها مساوية لقيمتها الاسمية وبنسبة فائدة تبلغ ١٠ % ولكن المصريين لم يقبلوا على الاكتتاب فى هذه الصكوك إلا بنسبة ضئيلة للغاية لأن:

١- الأحداث المالية التى وقعت فى السنوات الأخيرة لم تشجعهم على الثقة بالحكومة.

٢- ولأن وزير المالية كان يظلم الشعب.

٣- ولأن الوالى – نفسه – لم يتخذ له نقطة ارتكاز شعبية تؤيده: فحاشيته والحكومة الاستبدادية قد عزلتاه عن الأمة.

وفضلاً عن كل ما سبق، وقبل انتظار نتيجة الاكتتاب، بدأ وزير المالية فى التفاوض على مبلغ ٢ مليون جنيه من أذونات المالية – تستحق على أجل طويل. وكانت مجموعة أوبنهايم ستأخذ منها ثلاثة أرباعها (يوم ٨ مايو). وبذلك تكون مجموعة أوبنهايم قد ألغت القرض المقترح وفازت على باقى المصرفيين الأخرين الموجودين فى القاهرة والأسكندرية.

وفى الوقت نفسه، نظم الوزير – بواسطة الأذونات دائماً – شراء "شركة مياه الأسكندرية" (وكان إنشاؤها قد تكلف أقل من ٣ مليون فرنك ولكن الوزير دفع ٩ مليون فرنك)، ودفع أيضاً قيمة التعويض الذى حصلت عليه "شركة قناة السويس" (ارتفعت قيمة هذا التعويض إلى ٣٠ مليون فرنك). وهكذا نجد أن "الدين السائر" قد ازداد – بشكل فجائى – حتى بلغ ١٠٠ مليون فرنك[٤٩].

وظهرت – مجدداً – فكرة "الدين السائر" فى أثناء المفاوضات مع مجموعة "أوبنهايم" التى كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. وتم التوقيع على اتفاقية أخيرة (يوم ٧ يوليو ١٨٦٨م) للحصول على قرض قدره ٨ ملايين جنيه استرلينى يستهلك خلال ٣٠ سنة بضمان إيرادات الجمارك، والأهوسة، وكل الإيجارات الزراعية، وإيرادات الملاحات والمصايد إلخ إلخ... وإيرادات الوزن، والملاحة النيلية والضرائب المفروضة على بيع المواشى، ومعاصر الزيوت.

وقد دفع المقرضون مبلغ الثمانية ملايين جنيه استرلينى بشرط أن يكونوا أحراراً فى تنظيم إصدار صكوك جديدة للجمهور كما يريدون. وكان المبلغ الاسمى للقرض يبلغ ١١ مليوناً و ٨٩٠ الف جنيه (أو ٢٩٧ مليونا و ٢٥٠ ألف فرنك)، وصدر على شكل صكوك تصدر بنسبة ٧ % وبثمن يعادل ٧٥ %. ولكن، بعد

خصم العمولات والتكاليف التي كانت تتزايد باستمرار - مع كل قرض جديد - استقرت العملية حول ٦١,٢٥ %.

واتفق بنك أوبنهايم مع "البنك السلطاني العثماني" وبنك Société Générale - في باريس - على إصدار القرض في أيام ١٦ و١٧ و١٨ يوليو. وبعد إجراء جميع الحسابات، وبدلاً من أن تتسلم الحكومة المصرية مبلغ ثمانية ملايين جنيه إسترليني نقداً - الذي كانت تعول عليه - فإنها استلمت مبلغ ٧ ملايين و١٩٥ ألف و ٣٨٤ جنيهاً فقط ستدفع عنها نسبة ١٣,٢٥ % سنوياً كفوائد واستهلاك للقرض.

ولم يكن المقرضون مخطئين بخصوص ضآلة هذا المبلغ لأنهم قدروا أنه سيتيح لهم - بالضرورة - الاتفاق على عقد عمليات جديدة. أما الوالي، فإنه لم يهتم إلا بالخروج من الأزمة - مؤقتاً - لكي يتفرغ للقيام برحلاته المكلفة في أوروبا والأستانة حيث أقام فيها لمدة ثلاثة أشهر ونصف (من يونيو إلى سبتمبر سنة ١٨٦٨م).

وهكذا، وبعد خمس سنوات من تولي إسماعيل عرش مصر، وجد الوالي نفسه غارقاً في الديون التي تراكمت عليه وبلغت حوالي ٢٥ مليون جنيه إسترليني (أو ٦٠٠ مليون فرنك)، وتراوحت نسبة فوائدها الظاهرية مابين ٧ و١٢ % ولكنها في الحقيقة - كانت تتراوح مابين ١٢ و٢٦ %.

لقد كان إسماعيل يقترض لكي يقيم المشروعات - الواحد تلو الأخر - بينما كان يجب عليه إنشاؤها على مدار خمسين عاما. وفي الوقت نفسه، اتبع سياسة استقلالية عن تركيا وتوسعية في أفريقيا. ويقول البارون دي مالورتي (de Malortie) عنه: "لقد اعتبر إسماعيل نفسه سيد مصر الوحيد، فرهن الأرض لكي يبني فوقها منزلا يفوق إمكانياته"[٥٠].

ولم تستطع الحقائق القاسية أن تفيقه من غفلته ليرى الخطر الماثل أمامه. وبدلاً من أن يتمالك نفسه، تابع بانطلاقه – مبالغ فيها – هوسه بعقد قروض ضخمة وبنسب فوائد مدمرة، وعقد قروض قصيرة الأجل يتم تجديدها بنسب فوائد متزايدة. وعند كل تجديد لقرض من هذه القروض، كانت الفوائد تتزايد وتتراكم عليه حتى أصبحت "ديناً سائراً" متضخماً وصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف المبالغ التى تسلمتها الدولة – بالفعل – عند الاقتراض.

وتسببت هذه السياسة المالية فى حدوث نتائج خطيرة أصابت الإدارة الداخلية للبلاد بالضرر: فمنذ عام ١٨٦٧م، بدأ البؤس العام يظهر تحت غطاء المظهر الخلاب. وفى كتاب "Lettres contemporaines" ذكر المسيو چيلليون – دانجلار (Gellion – Danglar) – فى رسالة شهر سبتمبر ١٨٦٧م – مايلى: "إن الزراعة حالياً فى حالة يرثى لها. والموظفون المصريون والأوروبيون – المعينون بدون عقود – لم يتسلموا رواتبهم منذ ثمانية أشهر. وتقترض "الدائرة السنية" أموالاً بفوائد تتراوح نسبة فائدتها من ٢٠ إلى ٢٤% سنوياً. وفى الوقت نفسه، يبعثر باشا مصر الملايين فى عواصم أوروبا، ويبذل كل مافى وسعه لتسمين سيده النحيف والكئيب يقصد السلطان من قوت الشعب المصرى".

••••

ثالثاً: الارتباك المالى [١٤]:

يبدو أن الباب العالى كان يريد التبرؤ من مسئوليته: ففى سنة ١٨٦٨م، أصدر فرماناً بمنع منح أى قرض لمصر "إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة

---

[١٤] حمل هذا العنوان الفرعى عدة صيغ: ففى الفهرس ذكر المؤلف هذا العنوان الفرعى كما يلى: "نقطة تحول فى التاريخ المالى من سنة ١٨٦٩ حتى الاتفاق على القرض الكبير سنة ١٨٧٣م". وجاء فى العنوان الفرعى للفصل الخامس بصيغة: "نقطة تحول فى التاريخ المالى والسياسى ..." ويظهر لنا هنا فى صيغة ثالثة مختصرة ففضلنا استخدامها [المترجم].

من الحكومة التركية". ومن جهة أخرى، فإن أحد شروط قرض سنة ١٨٦٨م كان يمنع الحكومة المصرية – صراحة – من الاتفاق على قرض جديد لمدة خمس سنوات مُقبلة. ولكن الحكومة المصرية تفنّنت فى إيجاد حلول تتواءم مع القانون اعتماداً على معينها الذى لاينضب من المهارة المالية.

وكان قرض سنة ١٨٦٨م قد أسقط الجزء الأكبر من "الدين السائر"، ولكن الوالى استمر فى صرف مبالغ ضخمة على تطوير الموانىء والسكك الحديدية، وشق الترع، ولم يتوقف عن الإنفاق على مشاريع متنوعة وعديدة. ولذلك، سارع إسماعيل بتجديد "الدين السائر" عندما اتفق على عقد عدد كبير من القروض الصغيرة على هيئة "أذونات تستحق الدفع في آجال ثابتة". ولم تسحب خزائن الدولة سوى نسبة ٦٠ أو ٧٠ % فقط من رأس المال الاسمى الذى صدرت به هذه الأذونات.

واقتصر نشاط البنوك الصغيرة – فى القاهرة والأسكندرية – على المضاربة على أسعار الأوراق المالية المصرية التى كانت تطرح بكميات كبيرة وبأسعار مغرية للغاية. فإذا افترضنا أنها كانت تطرح بخصم يصل إلى ١٨% سنوياً، فإن مبلغ ٧٣ ألف جنيه كان يشترى كوبونات قيمتها ١٠٠ألف جنيه تستحق بعد ١٨شهراً. وهذه الكوبونات الأخيرة كانت تباع – فى أوروبا – لعدة بنوك فيسحب المضارب – مقدماً – مبلغ ٩٠ ألف جنيه يستخدمها لمواصلة عملياته. إذن، فإن عدم وجود خبرة مالية (لدى من كانوا يستخدمون هذه الأوراق المالية)، والسهولة المفرطة التى تم بها تحويل هذه الأوراق المالية إلى نقود (ليستولى المضاربون عليها) قد أديا إلى إفلاس الخزانة المصرية.

وفى شهر مايو ١٨٦٩م، قام إسماعيل بجولة فى أوروبا لدعوة حكامها لحضور الاحتفال بافتتاح "قناة السويس"، فاستفاد من زيارة باريس لتحقيق فكرة كان يتوق لتنفيذها منذ اعتلائه عرش مصر: فكما أنشأ شركات عديدة، أراد – أيضاً – إنشاء عدة بنوك تكون تحت سيطرته بصفته المساهم الأساسى فيها؛

وبالتالى، فإنه سيكسب النسبة نفسها التى ستكسبها العمليات التى سيعهد بها لهذه البنوك. إن التجربة المحزنة الناتجة عن انهيار شركات "العزيزية" و "Trading" و"Agricole" لم تستطع أن تفتح عينيه المغمضتين على الحقائق فاستمر فى غيه.

وفى انتظار تنفيذ هذه الفكرة، تفاوض وزير المالية مع المسيو ليفى كريميو (Lévy Crémieux) -فى شهر أغسطس – للحصول على قرض قدره مليون جنيه " للدائرة السنية " مقابل أذونات تصدرها وزارة المالية، ويحين موعد استحقاقها بعد ١٥ و ١٦ و١٨ شهراً. ونتيجة لهذه العلاقات الجديدة، تم إنشاء "البنك الفرنسى/ المصرى" (Banque franco – égyptienne) .

وفى الوقت ذاته أجرى إسماعيل بنفسه – أو بواسطة نوبار باشا – مفاوضات مع المسيو إ. جيراردان وشركائه (E.Girardin) تمخضت عن إنشاء "الشركة العامة المصرية" (Société générale égyptienne) برأسمال يدفعه الوالى. وكان الهدف المعلن لهذه المنشأة "نصف الصناعية/ نصف التجارية" هو شق ترعة لرى أراضى شمال/ غرب الدلتا، وإصدار سندات عقارية على الأراضى التى سيتم ريها واستصلاحها وتخصيصها للزراعة بهذه الطريقة. وبالطبع، فإن هذا المشروع قد انقلب إلى عملية مضاربة مالية ضاعت فيها أموال إسماعيل سدى.

أما تكاليف الاحتفال بافتتاح قناة السويس، فقد بلَغت حوالى ١٠٠مليون فرنك واستطاعت إخفاء الوضع المالى الحقيقى للبلاد ولو بشكل مؤقت. وكان الانتهاء من شق قناة السويس – فى سنة ١٨٦٩ – يمثل نهاية مرحلة، وتسجل سنة ١٨٧٠م بداية تحول فى التاريخ السياسى والمالى لمصر.

ففى مجال التاريخ السياسى، ازدادت أهمية مصر – فى نظر أوروبا – لأنها أصبحت ملتقى طرق العالم: فالقناة لم تكن فقط مجرد طريق يؤدى إلى الهند بل

كانت – أيضاً – طريقا للولوج إلى أفريقيا. ونستطيع القول إن "قناة السويس" كانت بمثابة "مفتاح العقد" في بناء الإمبراطورية البريطانية الممتدة في آسيا و أوروبا.

لقد تزامن شق قناة السويس مع الكشوفات الجغرافية، وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة، والسعي للتوسع التجاري، فساعدت القناة على ولادة الإمبريالية البريطانية.

وحوالى سنة ١٨٦٨م، حدث تطور في فكر "الحزب الليبرالي" الإنجليزى بخصوص "مسألة المستعمرات": فمنذ ذلك التاريخ، أصبح من الممكن الحفاظ على الإمبراطورية، وأيضا زيادة رقعتها بشكل كبير مع تحويل مجمل المستعمرات البريطانية إلى كتلة متجانسة "ماديا". وهكذا، وفي مثل هذه الظروف، فإن الاستيلاء على مصر أصبح بمثابة خط دفاع متقدم عن الهند؛ وفي الوقت نفسه، نقطة انطلاق لخلق إمبراطورية بريطانية في أفريقيا.

وعلق دبلوماسي فرنسي على هذا الوضع الجديد قائلاً: "إن مصر لم تعد فقط البلد الذى لا تنضب ثرواته – كما يعرفه الجميع حتى الآن – وأنها مفتاح "قناة السويس" وطريق الهند، بل من المؤكد أنها ستكون أيضاً أول طريق مفتوح للتجارة مع قلب أفريقيا. ومن هذا المنطلق، يجب على كل من يريدون الاشتراك في هذه التجارة أن يهتموا – ليس بالاستحواذ على أرض الفراعنة بشكل مباشر – بل إن عليهم أساساً ألا يتركوها تقع فريسة في يد أية أمة منافسة. إن إنجلترا – وحدها – هى التى تحلم بالاستيلاء على مصر بلا شريك: فانجلترا ترى أن أملاكها في الهند تتعرض – يومياً – للخطر المتزايد الناتج عن تنامي قوة روسيا في آسيا. ولذلك، فمن الطبيعي أن تسعى للبحث عن تعويض عن خسارتها المحتملة لهذا السوق الذى تصب صادراتها فيه. وأيضاً، فإن إنجلترا– منذ نصف قرن – تتابع باهتمام كل المسائل المتعلقة بالتجارة مع أفريقيا وطرقها"[٥١].

وإحقاقاً للحق، يجب علينا أن نضيف إلى هذا الرأى أن فرنسا – هى أيضا – قد أصابها "هاجس الرغبة فى الاستحواز" وهو الدافع وراء الهجمة الكولونيالية على أرض أفريقيا. وبسبب هذا "الهاجس"، ربما كانت فرنسا تريد أن تضمن – بدورها – الاستيلاء على مصر بشكل منفرد؛ وربما كانت – أيضاً – تريد أن تسبق إنجلترا – غريمتها– خصوصاً بعد إفتتاح قناة السويس.

ولهذا السبب، سنجد – منذ سنة ١٨٧٠م – ومن وجهة النظر المالية، اندفاعاً أنجلو/ فرنسي نحو الذهب المصرى ومضاربات محمومة – غير مسبوقة – على السندات المصرية رغماً عن انخفاض قيمتها. ومن المفهوم أن هذه الحركة لم تجئ من القاعدة (أى من الجمهور) ولكنها جاءت من أعلى (أى من التحالفات المالية القوية فى لندن وباريس) بل ومن أعلى مستوى (أى من الحكومات نفسها): فالحكومات كانت هى المنوط بها توفير الضمانات ضد المخاطر الواضحة التى تتعرض لها عملياتهم.

وهذا السباق – لأكثر المضاربات جنوناً – استمر من سنة ١٨٧٠م حتى سنة ١٨٧٦، وهى الفترة التى اكتظت فيها خزائن البنوك بالسندات المصرية من كافة الأنواع، ووصلت إلى ذروتها عندما عجز الخديوى عن تسديد قسط الدين وخدمته. لقد كان استهلاكهما وفوائدهما الباهظة – وحدهما – يلتهمان كل موارد البلاد.

وفى سنة ١٨٧٦م، أى عندما عجز الخديوى عن السداد، تدخلت الحكومات الأوروبية لتلعب دور المنقذ: فاستولت على رهن الدين لكى تحافظ على مصالح رعاياها (التى يتهددها الخطر)، ومصالح حائزى السندات (الذين كانوا – هم أنفسهم – ضحايا الوسطاء والبنوك الكبرى التى أصدرت لهم هذه الأوراق).

إذن، فسنة ١٨٧٠ بدأت بأسوأ النذر التى تهدد مستقبل مصر فالوالى قد تعب من "الشركة العامة المصرية" فتركها. وبالاتفاق مع مؤسستى بيشوفزهايم (Bischoffsheim) وشركاه وجولد شمى (Goldschmidt) وشركاه، أسس

إسماعيل "البنك الفرنسى/ المصرى" (Banque franco - égyptienne) برأس مال قدره ٢٥مليون فرنك، اكتتب الوالى وحاشيته فى أكبر نسبة منه.

ولم يكن بمقدور إسماعيل عقد قرض جديد إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من الباب العالى فتصور أنه يستطيع الالتفاف حول هذه العقبة برهن موارد أملاكه الخاصة (أى "الدائرة السنية") التى كانت مواردها متداخلة مع موارد الدولة.

وتفاوض البنك الفرنسى/ المصرى على قرض جديد بمبلغ ٥ مليون جنيه نقداً. وفى المقابل، أصدرت "الدائرة السنية" سندات بمبلغ ٧ مليون و١٤٢ ألف و٨٦٠ جنيه بفائدة قدرها ٧ % تسدد خلال ٢٠عاماً بواسطة السحب بالقرعة. وتم تحديد يومى ٢٦و٢٧ أبريل لإصدار هذه السندات بواقع ٧٨,٥% جنيه استرلينى لمن سيكتتبون بالجنيه الإسترلينى، و ٧٩,٢٥ % لمن سيكتتبون بالفرنك الفرنسى وذلك لعمل توازن بين العملتين. ولمزيد من الحرص، تكفل "مكتب الخصومات" (Comptoir d' Escompte) بهذه المهمة.

على الرغم من كل الضمانات، فإن الجمهور استقبل إصدار هذا القرض بشكل يرثى له لسببين:

– الأول كان سبباً عاماً: فمصر فقدت مصداقيتها لدى الجمهور. ومن الآن فصاعداً، حاول المصرفيون – بكل قواهم – إحياء هذه المصداقية لكى تستمر عملياتهم الناجحة. ومن هذا المنطلق، فإنهم لم يترددوا أبداً فى الاحتفاظ بكميات كبيرة جداً من سندات القروض – برغم عدم قبولها عموماً – واستطاعوا فى الغالب أن يطرحوا جزءاً منها على الجمهور فيما بعد.

– أما السبب الثانى، فهو سبب خاص ساهم – بدوره – فى إفشال هذا القرض: فدائن قرض سنة ١٨٦٨والحكومة العثمانية قد شككوا فى شرعيته. وبما أن حكومة إنجلترا كانت تمثل الدائنين الأساسيين، فإن الدولة العثمانية قد توجيت

إليها مباشرة "محتجة مقدما على عقد أي اتفاق مالى لا يوافق عليه – مقدماً – صاحب الجلالة السلطان ويكون له تأثير على موارد مصر بشكل مباشر أو غير مباشر". ولكن هذا الاحتجاج لم يكن له أي تأثير في لندن أو باريس.

وبالإضافة إلى ما سبق، قدم استجواب للوزارة الإنجليزية في البرلمان حول اعتراضات الباب العالى، فردت الحكومة الإنجليزية بشكل قاطع بأنها لم تعترف (بالنسبة للقروض المختلفة التى سبق الاتفاق عليها مع الخديوى) ولن تعترف (بالقروض المستقبلية معه) إلا بمدين وحيد هو مصر.

وكانت الرسالة في غاية الوضوح فبدلاً من توجيه تحذير ملائم للمصرفيين الذين كان يجب عليهم – حسب المنطق – أن يستمروا فى عملياتهم متحملين نتائج مايقومون به، فإن حكومتى إنجلترا وفرنسا قد فضلتا أن تتركا بنوكهما تستمر فى إقراض الأموال لحاكم مفلس فعلاً، وشراء السندات المالية المصرية التى يتهددها الإفلاس المحتمل ولكن بما أن مصر أصبحت هى "المدين الوحيد"، فقد كان الجميع واثقين من أن ثروتها – التى لاتنضب – ستكون قادرة على سداد ديونها الربوية إذا وضعت تحت وصاية المصرفيين والدبلوماسيين الأوروبيين.

وهذا ماحدث فعلاً بعد فترة قصيرة: فمصر هى التى دفعت ثمن أخطاء حاكمها وأقلية مسيطرة ومستغلة (أوليجاركيا) من رجال المال الدوليين الذين لم يخشوا أية مخاطرة، فكان من مصلحتهم استمرار الفوضى ودفع الوالى للاستمرار فى مشاريع خرقاء.

ومن المؤكد أن الحكومة الإنجليزية قد أرادت إخلاء مسئوليتها عن معاملات إسماعيل المالية: فعندما وصلتها أخبار تفيد بأنه يتفاوض مع بنك أوبنهايم"، أرسلت برقية لقنصلها فى القاهرة – بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧١م – لكى يُحذِّر الخديوى "من مغبة القيام بعمليات مالية ما قد تتعارض مع فرمانات الباب العالى التى تخضع مثل هذه المعاملات لشرط موافقة السلطان مسبقاً عليها". وذكر القنصل أن نوبار باشا

رد عليه قائلا: "إن هذه العمليات المقترحة لا تتم بصفتها قروضا. ولذلك، لايمكن اعتبارها تتعارض مع الفرمانات" وعلق القنصل بقوله: "هذا هو نفس رأى بنك أوبنهايم الذى بدأت المفاوضات معه"[٤٢].

ولكن هذه البرقية – التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية – لم تكن سوى تحذير "شكلي". وفى واقع الأمر، فإن الدراسة الواعية للملفات والنشرات الإنجليزية تثبت لنا أن السياسة الإنجليزية بارعة فى الخداع وإخفاء نواياها الحقيقية لدرجة أن المؤرخين الإنجليز – من ذوى النوايا الحسنة – تخدعهم هذه الدبلوماسية التى تتقن إعطاء إشارات مضللة. وغالباً ما يدبر القناصل الإنجليز أمورهم – لأداء مهمتهم – بطريقة توائم ما بين التعليمات – التى يتلقونها – والأفكار غير المعلنة لحكومتهم وبين النزاهة المعلنة والرؤى الطموحة لسياسة بلدهم، أى أنهم يوفقون بين شيئين متعارضين.

وفضلا عن ذلك، فقد كان الإنذار تصرفاً منفرداً وتأثيره كان محدوداً للغاية. كما يُفهم من رد القنصل أنه موافق – بوضوح – على وجهة نظر "بنك أوبنهايم" ونوبار باشا، مع أن كافة التعاملات المالية – التى يقوم بها إسماعيل – لم تكن سوى قروض متنكرة – بشكل أو بآخر – وتم الاتفاق عليها رغماً عن البرقية وعن روح الاتفاقات.

وأيا كان الأمر، فمن المؤكد أن إنجلترا – منذ سنة ١٨٧٠م – كانت تسعى لشراء قناة السويس، ولذا غيرت سياستها تجاه مصر. لقد انتهت فكرة بولوير (Bulwer) التى نادى بها منذ عهد سعيد والتى كانت تهدف إلى تقوية الحكومة المصرية لكي تستطيع مقاومة الغزو الدبلوماسى والاقتصادى وعن طريق الرهن الذى شنته أوروبا على مصر: فلم تعد الحكومة الإنجليزية تؤيد مشروع الإصلاح القضائى الذى يهدف إلى إنهاء "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل.

وكذلك، فإن المؤسسات المالية الإنجليزية الكبرى قد تصرفت مثلما تصرفت مثيلتها الفرنسية: فلم تعد تلق بالاً للحصول على إذن مسبق من الباب العالى للاكتتاب في القروض التى تقدمها للخديوى. وبشكل عام، فإن إنجلترا قد تبنت السياسة الفرنسية التى كانت تستنكرها من قبل ودخلت الحلبة المصرية. ومنذ ذلك التاريخ، فإن أدق مراحل الغزو عن طريق الرهن (بين سنتى ١٨٧٠ و١٨٧٦م) أصبحت تسيطر تماماً على المشهد السياسى المصرى.

وفى تلك الفترة، كان الوالى غير قادر على إدراك الحقيقة، وقد بذل كل ما فى وسعه لكى يخدع نفسه ويخدع الآخرين: فحاول أن يصدر قرضاً وطنياً جديداً يخصص لتسديد كل ديون البلاد، ويحررها من قبضة أوروبا. وكانت هذه فكرة تثير لديه آمالاً عريضة !!! ولكن كل هذه المشاريع وكل الكلمات وحتى شخصية الوالى نفسه كانت مجرد "أوهام". وكان إسماعيل يعرف كيف يضفى عليها سحراً وإقناعاً وحكمة. ولذلك، كانت تصرفاته وأعماله لاتحقق له – دائماً – آماله المرجوة؛ فكان يكرربسهولة الأخطاء نفسها ويصبح – فى نهاية الأمر – ألعوبة فى يد خصومه.

لقد صدر هذا القرض الداخلى فى ١٨٧١م، وأطلق عليه اسم "قانون المقابلة" وهو عبارة عن مؤسسة خاصة أنشئت – خصيصاً – لتسديد كافة ديون مصر، وذلك بأن يسدد الممول الضرائب – مقدماً – عن ست سنوات مقابل حصوله على تخفيض ثابت على نصف الضريبة.

وقدم "المجلس المخصوص الخاضع" للخديوى هذا القانون الجديد للشعب بالصيغة التالية: "أين يكمن الضرر؟ إنه يكمن فى نسب الفوائد العالية التى تدفعها الحكومة. وهذه النسب العالية – وحدها – تلتهم نصف الميزانية. فإذا استطاع الشعب شراء أصل الدين، ألا يستطيع أن يدفع هذه الفوائد لنفسه ؟".

ولكن هذه الحكومة كانت مصابة بهوس الاقتراض – ولم تكن تستطيع الشفاء منه – فهل كانت لديها القدرة اللازمة لإيقاف حيلها المدمرة ؟ لقد بلغت قيمة الدين المجمد ٢٧ مليون جنيه ثم جاء "قانون المقابلة" بحوالي ٧ ملايين جنيه فوراً، "لكن العملية تعقدت بسبب عمليات حسم تمت مع البنوك".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومة قد تصرفت مثل المصرفيين في القاهرة والأسكندرية؛ فحالما يتوفر لديهم بعض المال في خزائنهم، كانوا يسارعون بعقد عمليات جديدة. ولم تنتظر الحكومة المصرية حتى تظهر نتيجة الدين الداخلي، فأصدرت – في شهر أكتوبر – أذونات بلغت قيمتها الكلية ٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه. وكانت هذه الأذونات من نوع جديد.

وفي الواقع، فقد كان لابد من دفع الإذن نفسه في القاهرة أو الأسكندرية فكان يسبب مشاكل كبيرة لحامليه الأجانب عند التحصيل.

ومن ناحية أخرى، فبعد قرض سنة ١٨٧٠م، وبعدما قدم "بنك أوبنهايم" سلفة قوية للوالي، كان من المتفق عليه أن الخديوي لن يصدر أذونات خزانة لأن الباب العالي كان قد منعه من التعاقد على أي قرض عام (على الأقل حتى شهر يوليو١٨٧٣م وهو تاريخ انتهاء السنوات الخمس التي اشترطها قرض ١٨٦٨م).

ومع ذلك، تم التوصل إلى حل عبقري عبارة عن تقديم كمبيالات محلية أو مقبولة الدفع في لندن و باريس ويلتزم وزير المالية بتسديدها – عند حلول الأجل – في إنجلترا أو فرنسا. ونتج عن هذا الحل خسائر ثقيلة وعمولات تعيين مكان الدفع ومصاريف المقايضة. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإذن – شكلاً – أكثر سهولة وأكثر يسراً في النقل والتحويل تحت اسم جديد. وعلى الفور، اكتظت أوروبا بهذه السندات التي رفض "بنك إنجلترا" أن يصدرها[٥٣].

وفي شهر مارس سنة ١٨٧٢م، قدم "بنك أوبنهايم" للوالي مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني تغطيها الكمبيالات الداخلية، وتدفع في لندن بدءاً من شهر سبتمبر

١٨٧٣، أى تقريبا فى الوقت نفسه الذى سيعود فيه القرض الهائل للسوق حتى شهر مارس سنة ١٨٧٦بما يشتمل عليه من فوائد تصل إلى ١٤ %. وبلغت قيمة الإصدار العام ٦ ملايين و٥٠ ألف جنيه. وعقد " بنك أوبنهايم " هذه العملية بالمشاركة مع البنك العثمانى، والفرانكو، والأنجلو، والسير ماركوار أندريه (Marcuar André) وشركاه وغيرهم.

إن الدراسة الدقيقة لوضع الخزانة المصرية كان يحتم أن تبتعد رؤوس الأموال الأوروبية عن مصر. ولكن حدث العكس: فقد تدفقت رؤوس الأموال الأوروبية عليها، وتم إنشاء بنوك خاصة جديدة لكى تساهم فى الإصدارات – شبه اليومية – للأذونات المحلية التى تدفع فى لندن (لكى تغطى القروض الأسبوعية للوالى – أو القروض الصغيرة – التى لم تتوقف أبداً) لدرجة أن عروض رؤوس الأموال أصبحت تحاصر – بمعنى الكلمة – وزير المالية الذى يبدو أنه لم يعرف ماذا يفعل بها، مع أن هذه الأموال لم تكن تقدم مجاناً بل بمقابل(٤٤).

لقد كان هاجس العظمة لدى الوالى يجعله لاينتبه إلى هاجس أمنه الشخصى: فاستمر فى إرسال ورعاية حملات استكشافية أو علمية فى أفريقيا (مثل حملة السير صمويل بيكر)؛ وزاد فى السعى لدى الآستانه للحصول على استقلاله الفعلى عن تركيا، هذا الاستقلال الذى كان يعادله تبعيته المتزايدة – وبالقدر نفسه – تجاه أوروبا؛ وأخيراً، استمر فى إقامة الاحتفالات المتوالية على الرغم من حالة التردى العام لأحوال البلاد.

وهكذا، فإننا نجد أن احتفالات شتاء سنة ١٨٧١ قد تميزت بتألقها وأبهتها وتجاوزت بكثير تألق وأبهة السنوات السابقة. وفى بداية سنة ١٨٧٢، أقام الوالى

حفلات زواج لأبنائه الثلاثة[١٠] وصحبتها احتفالات عامة؛ فتجاوزت النفقات مبلغ ٥٢ مليون فرنك.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي الأسبوع الأخير من شهر يونيو، كان الخديوى ينوى تنفيذ فكرة عملاقة: فأبحر إلى الأستانة – بصحبة نوبار باشا – وكان يأمل في الحصول على فرمان جديد يعطيه الحرية المالية الكاملة في مقابل دفع مبالغ باهظة نقداً. وكانت فترة إقامة إسماعيل في الأستانة مليئة بالمؤامرات والأحداث الطارئة التي ساهمت في الإطاحة بصديقه محمود باشا – الصدر الأعظم – ولكنه لم يفقد مع ذلك الامتيازات التي حصل عليها والتي تعرضت للخطر لفترة وجيزة مع تولى الصدر الأعظم الجديد.

إن هذه الأحداث والوقائع – التي لا يصدقها عقل – قد رصدها السفيرالإنجليزى لدى الباب العالي – السير هنرى إليوت – وأرسل بها تقريراً إلى وزير خارجيته: ففور وصول إسماعيل إلى الآستانة، أهدى للسلطان ٥٠ ألف بندقية مصنوعة في إنجلترا. وبعد ذلك بأسبوعين، حلت ذكرى تولى السلطان للعرش: فأهداه إسماعيل طاقم سفرة رائع من الذهب المطعم بالأحجار الكريمة وبخمسة آلاف قيراط من الألماس.

ونتيجة لهذه الهدايا، صدر في شهر يوليو سنة ١٨٧٢م – فرمان جديد يلغى الاعتراض الصادر في فرمان ١٨٦٩، ويسمح للخديوى بالاقتراض من الأوروبيين بلا قيد ولا شرط. وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢م، بعث السير إليوت إلى اللورد

---

[١٠] يوجد شارع "أفراح الأنجال" في قسم السيدة زينب بالقاهرة وأطلق عليه هذا الاسم لهذه المناسبة [المترجم] .

جرانفيل[٦٠] برقية ذكر فيها أن إسماعيل قد حصل على هذا الفرمان من السلطان مباشرة بدون أن يمر على "الديوان" وذلك مقابل دفع المبالغ التالية :

- ٩٠٠ ألف جنيه تسلمها السلطان بنفسه.
- ٢٥ ألف جنيه للصدر الأعظم.
- ١٥ ألف جنيه لوزير الحربية.
- ٢٠ ألف جنيه لمختلف موظفي القصر.

وبعد سقوط محمود باشا، اقترحت الوزارة الجديدة إلغاء هذا الفرمان الذى لم يسجل في سجلات الباب العالي على غير العادة. وذكر مدحت باشا للسفير الإنجليزى أن هذا الفرمان ليس في صالح مصر لأن الحصول عليه - بمثل هذه الوسائل الملتوية - يجعله غير قانوني وبلا أية قيمة. فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات: "رجوت مدحت باشا أن يترك هذه الفكرة: فالسلطان قد أعطى كلمته للوالي ويجب الالتزام بها في كل الأحوال"[٥٥].

وعلق مؤلف إنجليزى معتدل على هذا الموقف قائلاً: "بدون شك، فإن هذا الحدث يمثل الشرف ذاته كما يمثل - أيضاً - المنطق الدبلوماسي السليم: فهو - في كل الأحوال - قد أعفى مدحت باشا من مسئولية إصدار هذا القرار الفاسد. وبالتالى، فقد جعل سفيرنا مسئولاً - بشكل ما - عما سيحدث"[٥٦].

واستمرت هذه الرحلة لمدة ستة أسابيع وكبدت مصر ما لا يقل عن ٣٥ مليون فرنك دفعت إما نقداً أو على هيئة هدايا من الأحجار الكريمة. وبمثل هذه الوسائل حصل إسماعيل على حرية الحركة: فعاد إلى القاهرة في شهر أغسطس سنة ١٨٧٢ لكى يجد الخزانة خاوية والبؤس يتزايد؛ "لقد رهن المصرفيون كافة

---

[٦٠] لورد جرانفيل (Lord Granville) (١٨١٥-١٨٩١م) سياسى بريطانى كان وزيراً للخارجية (بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٤ ثم بين سنتى ١٨٨٠ و١٨٨٥) فـي حكومـة جلادستون [المترجم].

موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الديون، وأصبح عجز الميزانية يتزايد باستمرار[٥٧].

ولكن الخديوى كان يحب – دائماً – أن يبدو فى شكل الأذكى ويخفى عوزه تحت غطاء من "الثقة الزائفة" التى كان المصرفيون – أنفسهم – يسعون لتدعيمها. وكان القرض المقبل مايزال قيد الدراسة مما طمأن جمهور المضاربين على الأوراق المالية وتسبب – فى بداية سنة ١٨٧٣م – فى زيادة كبيرة على طلب السندات والأذونات والكمبيالات والتحويلات المصرية.

وفى أثناء التفاوض على القرض الكبير، استطاع الخديوى – فى شهر مايو – أن يتفق على قرض قيمته ٣ ملايين جنيه من "جالاتا" بواسطة ممثليهم فى الأستانة. كما نجح أيضاً فى الاتفاق على قرض آخر قيمته ٢ مليون جنيه – بضمان كمبيالات "المقابلة" – مع مصرفيين من الأسكندرية. وفور حصول إسماعيل على النقود، ترك لحكومته مهمة عقد القرض وأبحر مجدداً – بتاريخ ٢٠ مايو – إلى الأستانه للحصول من السلطان على "الفرمان الكبير" الذى يلخص إجمالى الامتيازات التى حصّل إسماعيل عليها فى فرمانات ١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٢، كما حاول أيضاً الحصول على حريات جديدة.

وحصل إسماعيل على هذا الفرمان الشهير بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٣، وقام بالدعاية له فى يوليو لكى يُسَهِّل توظيف القرض الهائل الذى عقده مع مجموعة أوپنهايم يوم١١يونيو. وكان الخديوى قد عقد هذا القرض الهائل لكى يسدد به الدين السائر الذى وصل إلى ٢٨ مليون جنيه. وكانت القيمة الإجمالية لهذا القرض تبلغ ٣٢ مليون جنيه اسمياً يتم تسديدها خلال ٣٠ سنة بفائدة مقدارها ٧%
.

وأخذ المتعاقدون (أوپنهايم وشركاه) ١٦ مليون جنيه اسمياً بسعر جزافى نسبته ٧٥% حسب سعر الصرف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥، أى أن قيمتها

الفعلية تساوى ١٢ مليون جنيه. واستنادا إلى هذا المبلغ، التزموا بأن يدفعوا مقدما فى لندن – مع تخفيض الفوائد بمقدار ١٠% سنويًا – ما يلى: ٥٠٠ ألف جنيه فى أول يوليو؛ و٥٠٠ ألف جنيه فى أول أغسطس؛ ومليون جنيه فى أول سبتمبر. أما مبلغ الـــ ١٠ ملايين جنيه – أى رصيد الشراء الجزافى – فيتم تسديدها فى لندن – أيضاً – يوم ١٥ أكتوبر مع إمكانية دفعها بواسطة أذونات الخزانة وكمبيالات "المقابلة" (ذات مواعيد الاستحقاقات المختلفة) لغاية مبلغ ٩ملايين جنيه بخصم نسبة ٧%.

وفى الوقت نفسه الذى تم فيه الشراء الجزافى، التزم المتعاقدون بإصدار١٦مليون جنيه – فى الخارج – لحساب الحكومة المصرية. وألقت هذه العملية على عاتق الخزانة المصرية مسئولية دفع ٣٠ قسطاً سنويا قيمة كل منها٢مليون و٥٦٥ ألفاً و٦٧١ جنيهاً و١٣ قرشاً وثمانية مليمات.

ولضمان خدمة هذا المبلغ الهائل، اختار الـ "General Bond" ضماناً حراً ومقبولاً هو كافة أفرع الدخل التى تم رهنها سلفاً – أكثر من مرة – أو غير الموجودة. وصدر هذا القرض على هيئة سندات بلغ عددها مليون و٦٠٠ ألف سند قيمة كل منها ٢٠ جنيه إسترلينى بفائدة قدرها ٧% سنوياً. وتم الاكتتاب يومى ٢٩و٣٠ يوليو سنة ١٨٧٣ فى باريس ولندن والأسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنفرس وجنيف والآستانة وفى ٦٤ مدينة فرنسية كان لبنك " Société Générale" فروعاً بها.

وصدّر النصف الثابت من القرض بمعدل ٨٤,٢٥ % ولكنه لم يحقق نجاحاً. ولكن تم إصدار الكثير من السندات لكى تغطى مخاطر المتعاقدين لدرجة أن هذه السندات قد استفادت تماما من أحد شروط التعاقد عليها وهو الشرط الذى يسمح بدفع أذونات الخزانة كأموال سائلة تصل نسبتها إلى ٩٣%.

وأغلب هذه الأوراق كانت ذات تواريخ قديمة وتم شراؤها بمبلغ ٩ملايين جنيه بمتوسط نسبته ٦٥% وذلك لكى يتم دفعها بنسبة أعلى، فى حين أن النصف " الاختيارى " للقرض كان قد طرح بنسبة ٧٠%. وبذلك يكون ناتج القرض قد انخفض حتى وصل إلى ٢٠ مليون و٧٤٠ ألفاً و٧٧ جنيه. وباختصار، فإذا خصمنا مبلغ الـ ٩ ملايين جنيه من "أذونات الخزانة". فإن المبلغ الصافى(١١ مليون و٧٥٠ ألفا) سيتم استلامه مقابل دين جديد قدره ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٨%.

إن سجلات قروض الدولة ربما لم تسجل أبدا عملية مدمرة لهذه الدرجة – بالنسبة للمدين – ومثمرة جداً بالنسبة للدائنين وأصدقائهم[٥٩].

ولكى نقدر جيداً أهمية هذه الخيئة المشئومة التى وقعت فيها المالية المصرية، يجب علينا أن نقدم من شاركوا أصدقاء الدائنين الذين استولوا على أكداس من سندات قرض سنة ١٨٧٣ واستمروا – حتى سنة ١٨٧٦– فى الحصول على السندات المصرية مع وجود كافة المخاطر التى أحاطت بالعملية وأبعدت عنها جمهور المكتتبين: وكان بنك "التسليف الزراعى" (Crédit Agricole) هو أول الذين شاركوا أصدقاء الدائنين. وهذا البنك أنشأته الإمبراطورية الثانية سنة ١٨٦١على مثال بنك "التسليف العقارى الفرنسى" (Crédit foncier de France) وتحت إدارته.

واعتبر بنك "Crédit Agricole" أن عمليات القروض التى يمارسها مع المزارعين – ولصالح الزراعة – لا تحقق له سوى أرباح ضئيلة، فأخذ يمارس عمليات تتعارض مع لوائحه مما أدى إلى التصفية الحتمية لهذا البنك خلال بضعة سنوات. وأهم هذه العمليات كانت عملية شراء السندات المصرية بكميات كبيرة: سندات قرض سنة ١٨٧٣، وأذونات "الدائرة"، وأذونات "المالية" إلخ إلخ...

وكان هذا البنك يشترى السندات عن طريق الـ " Anglo-Egyptian Bank" ويدفع ثمنها بالأموال التى يقرضها له بنك الـ "Crédit foncier". ولكى

يضمن بنك "Crédit Agricole" تسديد الأموال التى أعطاها له – مقدماً – بنك الـ "Crédit foncier"، فإنه قام برهن السندات المصرية التى اشتراها لدرجة أن محفظة بنك "Crédit foncier" – بين سنتى ١٨٧٣ و١٨٧٦م – قد اكتظت بسندات مصرية قيمتها حوالى ١٧٠ مليون.

أما بنك "الكريدى ليونيه" (Crédit Lyonnais) فقد كان يحتفظ بكمية قليلة جداً من أذونات الخزانة ولكنه قام بعمليات إقراض كثيرة على السندات المصرية. ومع ذلك، فقد كانت لديه المهارة لكي يجعل السلفيات لا تتجاوز نسبة ٤٠% من قيمة السندات.

ويقال إن " بنك دى بارى " (Banque de Paris) كانت لديه سندات من قرض سنة ١٨٧٣ تبلغ قيمتها٢٠ مليون أودعها المسيو ألبرت لانداو (Albert Landau) فى خزائنه باسم "البنك النمساوى/ المصرى" (Austro-egyptian bank)[٥١]. وقام "بنك دى بارى" بدفع مبالغ – مقدماً – بنسبة ٥٠% من قيمتها الاسمية.

إن كل البنوك الآتية أسماءها كانت تمتلك – بشكل أو بآخر – أكداساً من السندات المصرية إما على هيئة ملكية خاصة وإما قبلتها بصفة ضمان، ومن هذه البنوك نذكر: "Comptoir d'escompte"، و"البنك السلطانى العثمانى" (Impériale Ottomane) – اللذان كان لديهما فروعاً فى الأسكندرية – وبنك "Société Générale" وبنك "Crédit industriel"، و"شركة الودائع والحسابات الجارية"(Société des Dépôts et comptes courants) وغيرهم.

وكان يوجد أيضاً ممثلو كبار المصرفيين مثل: ماليت (Mallet)، وأندريه (André)، وهاينى (Heine)، وبيبيه – ويل (Pillet – Will) وغيرهم.

لقد اقتبسنا كل هذه التفاصيل عن المسيو شارل لوساج (Charles Lesage) الذى يقدر قيمة رؤوس الأموال الفرنسية التى تم توظيفها فى السندات المصرية - فى تلك الفترة - بنصف مليار فرنك.

وبناءً على التفاصيل السابق ذكرها، فإن استنتاجين يفرضان نفسيهما على ذهن الباحث: **الاستنتاج الأول:** هو أن حركة المضاربات الهائلة لم تكن لتتم - بهذه الصورة - إلا إذا كان الدبلوماسيون قد شجعوها على الرغم من أن الإفلاس كان يلوح في الأفق القريب. وفي هذا الصدد، يكفينا الإشارة إلى أن البنكين المملوكين للدولة الفرنسية (أى "Crédit Foncier" و "Crédit Agricole") كانا تحت إدارة واحدة تقوم وزارة المالية الفرنسية بتعيينها والإشراف عليها. لقد مارس هذان البنكان عمليات مالية تتعارض مع لوائحهما بهدف ملء محافظهما المالية بالسندات المصرية التى فقدت قيمتها فى السوق. إن هذا التصرف - وحده - يؤكد بشكل قاطع دور الدبلوماسيين فى المضاربات.

والاستنتاج الثانى: يرجع إلى أن الحكومات الأوروبية قد تدخلت - فى سنة ١٨٧٦ م - لكى تمكن المصرفيين من استلام أقساط الديون الباهظة بالكامل. وبذلك، تكون قد ذبحت الدجاجة التى تبيض ذهباً. و فضلت الحكومات الأوروبية استخدام حسابات طويلة ومعقدة ومبالغ فيها بدلاً من اللجوء إلى الوسائل الإنسانية. لقد عُقد تحالف - يغلفه الربا - بين المصرفيين والدبلوماسيين وتسبب فى وقوع نتائج خطيرة على اقتصاد وأمن مصر تحديداً منذ سنة ١٨٧٠م.

وفيما يتعلق بالوالى، فإن مسئوليته المباشرة - عن هذا الخراب - تتضاءل بنفس النسبة التى تتضح فيها وتتزايد مسئولية الحكومات الأوروبية، خصوصاً وأن مصر نفسها قد أصبحت هى موضوع الرهن فى هذا الصراع المحموم.

وشعر إسماعيل بأن الأحداث تطغى عليه وأنه لا يستطيع فعل أى شيء حيالها. وبما أن الخديوى كان قدرياً بحق، فإنه لم يهتز أبداً عند رؤية نُذر الشر وهى تتجمع ضده واستسلم لها تماماً.

وفى العدد الصادر يوم ٥ يوليو – أى فى ليلة صدور قرض سنة ١٨٧٣م – ذكرت مجلة "The Economist" أن مصر على حافة الإفلاس، وتنبأت للحكومة المصرية بأنها ستلاقى نفس مصير باى تونس "الذى استسلم – فى ١٨٦٩م – لمطالب دائنيه وخضع لتحذيرات القوى العظمى وأجبر على قبول تشكيل لجنة لتصفية أعماله".

واستمر رجال المال فى ممارسة عملياتهم المبالغ فيها. ويقول المسيو كلودى أن نموذج بنك "Crédit foncier" كان مماثلاً لطمأنة أكثر الناس خوفاً. وبدلاً من أن يقوم إسماعيل بالبحث عَمن يقرضه، فإن عروض تقديم الأموال قد انهالت عليه بمعدلات لا يحلم بها: وأصبحت القاهرة "قبلَة" لرجال المال – من الأستانة وباريس – الذين أرسلوا للخديوى اثنين من المفوضين يتمتعان بكافة الصلاحيات.

لقد كان بنك "Crédit foncier" هو الذى يزود بنك "Anglo" بالأموال. وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٥م، عقد "Anglo" قرضا مع الحكومة المصرية بمبلغ خمسة ملايين جنيه تدفع فى الأول من أبريل والأول من أغسطس مقابل حوالات تستحق الدفع بدءا من الأول من فبراير سنة ١٨٧٦م وحتى الأول من يناير سنة ١٨٧٧م ويدفع ٣/٤ هذه الحولات فى لندن. وعلى الفور، ارتفع مجموع هذه العملية إلى ثمانية ملايين جنيه.

*****

رابعاً: إنجلترا فى السويس:

ولكن يجب أن تكون هناك نهاية لكل شيء. إن هذا القرض الهائل المفتعل قد دعمته فرنسا وتكبدته مصر، ولكنه كان هشاً وتؤثر فيه أية صدمة مهما كانت بسيطة: فكان يكفى أن توقف لندن تسديد بعض دفعاته لكى يفسد كل شيء ويبدأ تدهور الأسعار.

لقد كانت خزانة الحكومة المصرية خاوية ولكنها كانت مطالبة بتسديد أقساط الديون – الثقيلة والمتوالية – التى يحين أجل استحقاقها. وكان أهم قسط يجب سداده هو قسط الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٥م.

وقد عانى الخديوى من ضغوط احتياجاته العاجلة للنقود، ففكر في الاستفادة من الـ ١٧٦ ألف سهم التى يملكها فى القناة، بالإضافة إلى نصيبه بصفته أحد المؤسسين (ويبلغ ١٥% من أرباح القناة السنوية) وهى النسبة المخصصة للحكومة المصرية حسبما نص فرمان الامتياز. وكانت أسهم الخديوى في القناة مثقلة بالديون لمدة ٢٥ سنة قادمة – من ١٨٦٩ حتى ١٨٩٤ – وكان ريعها قد اشترته شركة السويس شراءً جزافياً بناءً على اتفاق مالى معها.

وفى بداية شهر نوفمبر، اشترك بنك ديرفيو (Dervieu) – الموجود فى الأسكندرية – مع بنك "Société Générale" وبنوك أخرى فى تقديم اقتراح للخديوى يقضى بشراء أسهمه فى قناة السويس. وتم الاتفاق على مبلغ ٩٢ مليون فرنك. وكان على الخديوى أن يدفع قسطاً نسبته٨ % لمدة ١٩عاماً (بين سنتى١٨٧٥ و ١٨٩٤) لكى يستبدل القسائم التى تنازل عنها فى ١٨٦٩م.

والتزم المسيو ديرفيو بجمع المال اللازم فترك إسماعيل له مهلة حتى يوم ١٦ نوفمبر. وقبل انتهاء هذه المهلة القصيرة، علم المسيو إدوار ديرفيو – وهو فى باريس – بواسطة برقية أرسلت له يوم ١٣ – أن الـ Anglo-Egyptian Bank قد تسربت إليه أنباء المهلة التى منحها إسماعيل لأخيه، فأسرع بإخبار وزارة المالية الفرنسية فورا بأن الأصدقاء الأقوياء لبنك الـ Anglo فى باريس – يسعون هم أيضا بلا كلل ويقدمون للحكومة المصرية اقتراحاً خاصاً لشراء أسهم مصر فى قناة السويس.

وحرص المسيو ديرفيو على معرفة برنامج بنك الـ "Crédit foncier" فى هذا الموضوع: ففى فأثناء لقائه مع المسيو سوبيران – نائب محافظ البنك – عرض

سوبيران عليه خطته، وكانت خطة بسيطة. وكان سوبيران يرى أن مصر قادرة دائماً على تسديد ديونها بفضل ثرواتها الطبيعية. ولكن يجب عليها – قبل كل شيء – أن تشفى من هوس الاقتراض الذى يتسلط على حاكمها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" قد وضعت برنامجاً كانت أول نقطة فيه هي إلغاء حق مصر فى الاقتراض.

وكانت النقطة الثانية تتعلق بتجميد "الدين السائر": فلقد كان سعيد باشا – وخصوصاً إسماعيل من بعده – يتصرفان مثل أولئك الذين يقترضون من كل من هب ودب، أى أنهما كانا يقترضان – أساساً – قروضاً قصيرة الأجل. ولأنهما لم يستطيعا السداد عند حلول أجل الاستحقاق، فكانا يجددان تلك القروض – قصيرة الأجل – إلى مالا نهاية.

وبتحويل هذه الديون القصيرة الأجل إلى دين طويل الأجل، كانت مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" تأمل في تخفيف الأعباء السنوية التى تثقل كاهل ميزانية مصر، وإصلاح دين الدولة، وأخيراً – التوصل إلى ترتيب يجعل السندات المصرية تسترد قيمتها التى فقدتها منذ أن دخلت فى محافظ بنوك فرنسا. لقد قامت أياد كثيرة طائشة بتكديس هذه السندات في البنوك الفرنسية، خصوصاً في بنك الـ "Crédit foncier".

ولكى ينجح هذا التحويل العام، كان لابد من تقديم ضمانات قوية للمكتتبين فى هذا الدين المجمد الجديد. ولذلك، اقترح المسيو سوبيران تقديم أسهم قناة السويس كضمان قوى للمقرضين: فأسهم القناة كانت ماتزال تحتفظ بجزء كبير من قيمتها على الرغم من أن إيرادتها كانت بمثابة ديون سيتم تحويلها لمدة ١٩ سنة قادمة. ولتنفيذ هذه الخطة، كان المسيو سوبيران متمسكاً بأن يحتفظ إسماعيل بأسهمه فى القناة لكى يستطيع رهنها لمن سيقرضونه. ولكن المسيو ديرفيو كان يعارض هذا الرأى لأنه كان يريد شراء هذه الأسهم فوراً لكى ينفذ خطته الخاصة به.

ولم يوافق سوبيران على أى اقتراح قدمه ديرفيو وأعلن أن: الـــ Anglo-Egyptian Bank (وهو بنك قوى جداً فى القاهرة) قد وافق على مشروع تحويل الديون قصيرة الأجل إلى دين موحد طويل الأجل، وأن المستر هنرى أوبنهايم (أكبر مصدر لقروض مصر فى إنجلترا) قد انضم رسمياً لهذا المشروع. وشعر المسيو ليون ساى (Léon Say) – وزير المالية الفرنسى – بالقلق الناتج عن الخطر الذى يتهدد بنك الـــ "Crédit foncier" والذى يلقى عليه بمسئولية خطيرة فانضم لبرنامج المسيو سوبيران.

وتأكد ديرفيو أن مجموعة "Crédit foncier" قد صممت على إفشال مشروعه، فذهب ليحكى عما فعله فى مساعيه الأولى للمسيو فرديناند بارو (Ferdinand Barrot) – المفوض السياسى للخديوى فى باريس – ولفرديناند دى ليسيبس. واتفق الاثنان على أن موضوع شراء أسهم القناة يتعرض لكراهية غير متوقعة فى باريس. وللتغلب على هذه العقبة، كان لابد من الحصول على تمديد للمهلة الممنوحة من الخديوى إسماعيل. وطلب ديرفيو هذا التمديد، فمنحه إسماعيل ثلاثة أيام إضافية تنتهى يوم ١٩ نوفمبر.

وحاول دى ليسيبس و ديرفيو كسب الوقت ولكنهما فشلا. وألح دى ليسيبس – بشدة – على المسيو ديكاز (Decazes) لكى يتدخل لدى وزير الخارجية الفرنسى ويلغى اعتراض بنك "Crédit foncier". ولكن ديكاز لم يلق بالاً إلى حججه.

لقد كانت هذه العملية المالية فرنسية فى الأساس ولكن ديكاز حاول – حسب الطريقة الشرقية – أن يراعى مشاعر إنجلترا: ففى يوم ١٩ نوفمبر، بعث ببرقية للمسيو جافار (Gavard) – القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن – يطلب منه فيها أن

يسأل اللورد ديربى[١٧] عما إذا كانت الحكومة البريطانية تمانع فى أن تشترى مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين أسهم الخديوى فى قناة السويس. وتسلم جافار هذه البرقية فى اليوم التالى – يوم السبت صباحاً – ونفذ ما جاء فيها بعد الظهر. وفى أثناء اللقاء، أبدى اللورد ديربى رفضاً قاطعاً لهذه الفكرة، وصرح بأن إنجلترا لن توافق أبداً على بيع أسهم الخديوى للفرنسيين.

لقد كان افتتاح قناة السويس فخراً تتيه به فرنسا على غيرها. ولكن فى واقع الأمر – فإن إنجلترا كانت هى التى حصلت – وحدها تقريباً – على كل مكاسب القناة نظراً لكثرة عدد سفن أسطولها والوضع الجغرافى للهند. ولذلك كان يجب على إنجلترا أن تحرص على أن يكون استغلال القناة للصالح العام (أى لصالح إنجلترا أساساً) وليس لصالح حملة الأسهم الفرنسيين وحدهم. وبالتالى، فقد كان على الحكومة الفرنسية:

- أن تعارض شراء الأسهم.

- وتعارض مجرد تقديم أية سلفة – بضمان السندات – يتم تسديدها فى تاريخ محدد.

- وتعارض أى رهن بسيط قد يتسبب فى حدوث أية أضرار تشبه نقل ملكية هذه الأسهم للغير.

ولم يدر فى خلد الحكومة الفرنسية أن الحكومة الإنجليزية – نفسها – كانت تسعى لشراء أسهم القناة لحسابها، وكانت تسعى – أيضاً – للدخول مباشرة فى عملية تجارية خاصة بهذا الموضوع ذاته.

---

[١٠٠] Derby أسرة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها – على مختلف الأجيال – بالسياسة. ويعنينا منهم هنا Edward S. Derby (١٨٢٦-١٨٩٣) الذى كان سكرتيرا لوزارة الخارجية البريطانية [المترجم].

إننا ننقل عن المسيو شارل لوساج[٦٠] التفاصيل الأساسية الخاصة بشراء هذه الأسهم. ويعلق لوساج على هذا الموقف قائلاً: "لقد تم اتخاذ القرار في هذه العملية، وتنفيذها، والانتهاء منها بجراءة وسرعة غير معقولتين: ففي عشرة أيام فقط، تم الاتفاق على السعر والتوقيع على الصفقة وتسليم الأسهم".

وكان المستر هنري أوبنهايم أحد الشركاء في البنك الذي يحمل هذا الاسم، وعلم بالمهلة التي منحها إسماعيل للمسيو أندريه ديرفيو من مجموعة " Crédit foncier de France" . وكان هنري أوبنهايم يتناول العشاء – يوم ١٤ نوفمبر – مع المستر فريدريك جرينوود (Frédérik Greenwood) – مؤسس ورئيس تحرير مجلة "Pall mall Gazette" – والصديق الحميم لرئيس الوزراء البريطاني. فأخبره أوبنهايم بما يجري. وفي صباح اليوم التالي، ذهب المستر جرينوود– بموافقة أوبنهايم – إلى وزارة الخارجية البريطانية وحكى كل شيء. وفي أثناء انعقاد هذا الاجتماع، طلب اللورد ديربي – تلغرافياً – من الميجور جنرال ستانتون (Stanton) أن يستعلم من إسماعيل عن هذا الموضوع.

لقد كان أوبنهايم – من جهة – يدرس بعمق مع ديزرائيلي (Disraëli)[١٨] والبارون ليونيل روتشيلد التفاصيل الخاصة بتقديم سلفة قدرها ١٠٠مليون فرنك تدفع فوراً للحكومة الإنجليزية. وكان أوبنهايم – من جهة أخرى – يلقي بماء بارد على المشروع الفرنسي ويصفه بأنه حيلة مؤقتة ولكن الحكومة الإنجليزية. – في الوقت نفسه – كانت تتحرك بنشاط في القاهرة.

وكان الميجور / جنرال ستانتون يمثل حكومة جلالة الملكة – لدى إسماعيل – منذ أكثر من عشر سنوات. وفي صباح يوم ١٦ نوفمبر، تلقى ستانتون برقية

---

[١٨] ديزرائيلي (Benjamin Disraeli - كونت Beaconsfied) سياسي وكاتب بريطاني (١٨٠٤ – ١٨٨١) يهودي ماسوني من أصل إيطالي. تحول من الراديكالية إلى المحافظة. أصبح رئيسا للوزراء (من سنة ١٨٦٧ حتى ١٨٦٨ ثم من ١٨٧٤ حتى ١٨٨٠م) [المترجم].

وزارة الخارجية البريطانية. وبعد الظهر، قابل نوبار باشا الذى أخبره بأن الحكومة المصرية ليست لديها النية – أبداً – لنقل ملكية أسهمها فى القناة بشكل نهائى لأى طرف ثان.

كما أخبره نوبار بأن الخزانة المصرية تحتاج – فعلاً وبسرعة – لمبلغ يتراوح مابين ٧٥ و١٠٠مليون فرنك. ولكن الحكومة المصرية غيرمجبرة على بيع أسهمها للحصول على هذا المبلغ بل تكفيها الموافقة على العرض الذى قدمه لها بنك الـ Anglo-Egyptian، وفوجئ ستانتون بهذا الرد وطلب تعليق المفاوضات حتى يوم الخميس ١٨ نوفمبر. ولكن ستانتون لم يرتح لتصريحات نوبار، فذهب فى المساء لمقابلة الخديوى الذى كرر له أنه لا ينوى بيع أسهمه وأنه علق المفاوضات لمدة يومين.

وفى صباح اليوم التالى – يوم الأربعاء – عاد ستانتون – مجدداً – للحديث عن هذه العملية المالية مع نوبار باشا الذى حدثه عن احتياجات الخزانة للوفاء بتسديد الكوبونات التى حل موعد استحقاقها فى شهر ديسمبر. وأضاف نوبار بأن البنوك – إذا وافقت على تقديم دفعة مقدماً بضمان أسهم القناة – فإنه يخشى بشدة من ضياع هذه الأسهم إلى الأبد.

وبناءً على هذه المحادثة، اقتنع ستانتون بأن الحكومة مهيأة لبيع أسهمها فى القناة، فأسرع بإبلاغ اللورد ديربى بما عرفه. وفى مساء يوم الخميس ١٨ نوفمبر، تلقى ستانتون تعليمات من حكومته تطلب فيها إبلاغ الخديوى أن الحكومة الإنجليزية مستعدة لشراء أسهم القناة بشروط معقولة. ولكن الخديوى جدد تأكيداته بأنه لا ينوى أبداً التنازل عن أسهمه فى الوقت الحالى، وأخبره – أيضاً – بأنه مجبر على قبول سلفة بضمان الرهن لكى يسهل الترتيبات الجارية لإتمام عملية أكبر، أى عملية تجميد الدين السائر.

ولكى تجبر الحكومة الإنجليزية الخديوى على بيع أسهمه فى القناة، كان يجب عليها- أولاً - استبعاد منافسها القوى فى هذه العملية - أى بنك الـــ Anglo - صاحب مشروع تقديم القرض للخديوى بضمان الرهن وهى الفكرة التى كانت تلقى القبول لدى الخديوى. إن المعلومات القليلة التى تقدمها لنا " السجلات الإنجليزية" تؤكد صحة هذا الرأى: فبتاريخ ١٧ نوفمبر، أرسل ديزرائيلى برقية لستانتون يطلب منه فيها تزويده بتفاصيل الاقتراح الذى قدمه بنك الـــAnglo-Egyptian. وبتاريخ ١٨نوفمبر، طلب منه إرسال التفاصيل الشاملة لعملية رهن الأسهم لبنك الـــ Anglo-Egyptian.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر، أرسلت وزارة الخارجية الإنجليزية البرقية التالية لستانتون: "وزارة الخارجية، ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ المعلومات التى أرسلتها فى برقية يوم ١٨ تكفى بالكاد. أعضاء البنك يجب أن يكونوا معروفين فى القاهرة. لا نستطيع السؤال - هنا - عن أى شىء بدون إثارة الشبهات. علمنا أن هذا البنك يستخدم كمجرد غطاء لبنك Crédit foncier وأن اتصالاتكم مع الحكومة المصرية تعرفها الحكومة الفرنسية فور حدوثها [١١]".

ولإنجاح هذه العملية، فإن الحكومة الإنجليزية قد تصرفت بمهارة وسرية مطلقتين: فهى قد تجنبت - بقدر الإمكان - الوسائل العلنية مثل البرلمان وحتى بنك إنجلترا نفسه لم يدر بما يحدث.

وبتاريخ ٢١ نوفمبر، أخبر القنصل حكومته بأن نوبار باشا أكد له أنه لم يتم الاتفاق مع بنك Anglo-Egyptian نتيجة لطلباته المبالغ فيها.

وخلال هذا الصراع المحتدم، ظهر منافس جديد ألا وهو بنك ديرفيو الذى قام بتعديل مقترحاته، واستبدل فكرة الشراء بفكرة الاقتراض مقابل رهن محدد، وبتاريخ ١٨ نوفمبر، وقع آندريه ديرفيوعقداً مع إسماعيل يقدم له بمقتضاه مبلغ

٨٥ مليون فرنك. وألغى الخديوى فكرة بيع أسهم القناة عندما عرض عليه بنك Anglo قرضاً.

وهذا القرض الذى قدمه ديرفيو للوالى كان لمدة ثلاثة أشهر مقابل فائدة سنوية قدرها ١٨%. وكانت ضمانات هذا القرض هي: أسهم قناة السويس، وأيضاً نسبة الـ ١٥% وهي نصيب مصر من الفوائد السنوية التى تدرها القناة.

أما إذا عجزت الحكومة المصرية عن تسديد مبلغ الـ ٨٥ مليون فرنك فى الأجل المحدد ، فإن أسهم القناة ونصيب الحكومة فى الأرباح السنوية للقناة يصبحان ملكاً "للنقابة" (Syndicat) التى دعمت تقديم هذه السلفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيدفع الوالى فائدة سنوية قدرها١٠% من ثمن الشراء وذلك تعويضاً عن الكوبونات التى تنازل عنها. وأخيراً، ولتسديد هذه الفائدة (١٠%)، تم وضع إيرادات ميناء بورسعيد ضماناً للسداد.

ومع كل هذه الشروط المتعسفة، اشترط المسيو ديرفيو فى العقد ضرورة تصديق "نقابة باريس" (Syndicat de Paris) على صلاحية هذا القرض. وكان لابد من التوقيع على عقد التصديق هذا قبل يوم ٢٦ نوفمبر ظهراً وبحضور المسيو فرديتان بارو. وعرف إدوارد ديرفيو بهذه الشروط بواسطة برقية أرسلها إليه أخوه من القاهرة يوم ١٩ نوفمبر صباحاً فعاود – مجدداً – بذل مساعيه. ولكنه اضطر لإبلاغ إسماعيل – قبل انقضاء المهلة – بعجزه عن تجميع مبلغ الـ٨٥ مليون فرنك على الرغم من مساعدة دى ليسيبس له.

وكان بنك "Société Générale" – مع باقى بنوك باريس – ينشطون فى المضاربات فى البورصة واستطاعوا تخفيض سعر الإسهم من ٧٣٠ فرنك (سعر ٢١ أكتوبر) إلى ٦٨٥ فرنك (سعر ٩ نوفمبر).

ولكن لندن – طوال تلك الفترة – كانت تناور بدبلوماسيتها السرية فى باريس والقاهرة وأتت هذه الدبلوماسية بنتيجة سريعة: ففى يوم ٢٣ نوفمبر ظهراً،

ذهب شريف باشا لمقابلة ستانتون وأخبره بسحب عروض تقديم سلفة بضمان الأسهم، وأن الموضوع يتعلق الآن بعروض شرائها فقط، وأن الوالي موافق على بيع ١٧٧ ألف و ٦٤٢ سهما مقابل ١٠٠مليون فرنك. وفي مساء اليوم نفسه، تلقف اللورد ديربي هذه الفرصة ولم يتركها تفلت من يده فأرسل إلى ستانتون برقية يخبره فيها بما يلي:

- موافقة الحكومة البريطانية على السعر المطلوب للأسهم.
- وأن بنك روتشيلد – في لندن – هو الذي سيدفع للخديوي هذا المبلغ.
- سيدفع إسماعيل فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً، وهي الفترة التي لن تدر فيها هذه الأسهم أية عوائد.

ووصلت برقية اللورد ديربي يوم ٢٥ نوفمبر في الساعة الثانية عشر والنصف بعد منتصف الليل. وكان الوقت متأخراً جداً لمقابلة الخديوي فأسرع ستانتون وأخبر نوبار باشا وإسماعيل صديق (المفتش) وحامل الأختام الخديوية بفحوى هذه البرقية. وفي أثناء نهار يوم ٢٥ نوفمبر، تم التوقيع على الصفقة. وفي يوم ٢٦ نوفمبر، تسلمت الحكومة البريطانية سبعة صناديق كبيرة بها أسهم الخديوي في قناة السويس.

وكانت جريدة Times – الصادرة في صباح يوم ٢٦ نوفمبر في لندن – هي التي أذاعت على العالم خبر شراء الحكومة البريطانية لأسهم الخديوي في الليلة السابقة. ووقع هذا الخبر على أوروبا وقع الصاعقة. وعلق أحد الكتاب بقوله: "إذا لم يكن هذا الحدث استيلاء مادياً على أرض مصر، فإنه يعتبر الخطوة الأولى في هذا السبيل. لقد عثرت إنجلترا على زبون يحتاج لأكثر من ١٠٠ مليون فرنك لتصفية ديونه. ولن تتركه إنجلترا يفلت من بين أيديها: فهي ستقوم بالإشراف على ماليته؛ وبشكل أو بآخر، ستساعده. وبالطبع، فإن هذا الزبون سيقدم رهونات أخرى وضمانات جديدة، فإلى أين يؤدي ذلك كله"[٢٢].

وذكر المستر فارمان في كتابه "Egypt´s betrayal" مايلى: "لقد حقق ديزرائيلى نجاحاً عظيماً. ولكن هذا النجاح يعتبر بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديوى الذى ارتكب أخطر غلطة سياسية ومالية فى حياته".

ولم تكن هذه الصفقة عملية شراء صحيحة، فمصر كانت ملتزمة بدفع نسبة فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً على مبلغ الـــ ١٠٠ مليون فرنك التى تسلمتها، أى أن مصر كانت ستسدد فوائد واستهلاك المبلغ الذى تسلمته والذى كانت إنجلترا قد اقترضته بنسبة فائدة قدرها ٣,٥ %. ويضاف إلى ذلك كله بالطبع الأرباح الكبيرة للأسهم التى ستحصل عليها إنجلترا ابتداءً من سنة ١٨٩٤م.

إن هذه الأسهم التى بيعت بـــ١٠٠ مليون فرنك وصل سعرها فى البورصة – سنة ١٩٠٦ – إلى ٨٠٠ مليون فرنك ودرت دخلاً بلغ ٢٧ مليون فرنك. لقد أحرز رأسمال هذه الصفقة مكسباً يزيد عن ٧٠٠ مليون فرنك بما أن مصر قد استهلكت جزءاً من مبلغ الـــ١٠٠مليون فرنك، أى ثمن الشراء.

وهكذا نجد الحكومة الإنجليزية فى مقدمة من استفادوا من مصاعب إسماعيل المالية واستغلوا ثروة مصر. ولم تستشر الحكومة الإنجليزية "مجلس العموم"، واستغلت نفوذها لكى تبرم عملية تجارية دمرت مصر. كما أن الحكومة الإنجليزية لم تسدد المبلغ الذى قدمه روتشيلد لتمويل هذه الصفقة إلا فى يوم ٤ فبراير ١٨٧٦، ولم يصوت البرلمان الإنجليزى على القانون إلا فى شهر أغسطس التالى.

إن هذا الحدث فى حد ذاته – أى شراء أسهم الخديوى – لم تكن له سوى أهمية محدودة تم تضخيمها: ففى الواقع، لم يكن استحواذ إنجلترا على الأسهم يعطيها أى حق فى التدخل – فى شئون القناة – لا بصفتها دائنة ولا بصفتها مساهمة. وفيما يتعلق بصفتها دائنة، فإن إنجلترا كانت تحصل على نسبة ٥ % سنوياً (أى حوالى ٥ ملايين فرنك كانت مصر ملزمة بدفعها سنوياً). ولم تكن هذه

الصفة تعطى إنجلترا أية ميزة تزيد عن باقى الدائنيين أو توفر لها مبررا لأى تدخل ما فى مصر. ولكن على العكس، فإن هذا التدخل قد يكون محسوساً فى إدارة شركة القناة نفسها. وبالتأكيد، فإن حقوق إنجلترا – بصفتها مساهمة – لم تكن كبيرة: فحسب لوائح الشركة، كان المساهم الواحد – حتى ولو امتلك نصف الأسهم – له عشرة أصوات فقط عند عقد الجمعيات العمومية. ومع ذلك، فقد كان من الممكن الاعتراض على تخصيص هذه الأصوات العشر لإنجلترا.

وفى الواقع، فإن دى ليسيبس كان قد استنزف الخديوى لشق القناة. وبتاريخ ٢٧ أغسطس ١٨٧١م، جعل دى ليسيبس "الجمعية العمومية" تصوت على اقتراح قدمه ينص على أنه: "لا يمكن تقديم الأسهم المصرية إلى الجمعيات العمومية طوال المدة التى تكون محرومة فيها من كوبوناتها".

وهكذا، فإن دى ليسيبس لم يكتف بمجرد تحويل إيرادات أسهم الخديوى لمدة ٢٥ عاماً (١٨٦٩- ١٨٩٤) بل إنه – أيضاً- قد منعه من أن يكون له ولو صوت واحد فى الجمعيات العمومية؛ وتم ذلك بالمخالفة حتى للوائح الشركة: فدى ليسيبس لم يعد محتاجاً للخديوى إسماعيل، ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكُن مثل إسماعيل؛ فمنذ يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٥م، وفى مناقشة مع اللورد ليونز (Lyons) فى السفارة البريطانية، أعلن دى ليسيبس أن إنجلترا لها عشرة أصوات؛ وبالتالى، فإنها تستطيع الاشتراك فى التصويت. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد تم تخصيص ثلاثة مقاعد – من مقاعد المفوضين فى مجلس الإدارة – لإنجلترا التى استقرت فى قلب الشركة.

إن عملية الشراء ذاتها كانت ذات أهمية: فقد تمت بالمراعاة التامة للظروف. وفى الحقيقة، فإنها لم تكن مجرد "عملية شراء" بل كانت "رمزاً": فهى إشارة موحية تنبىء عن الحملة الصليبية الجديدة التى بدأت الإمبريالية البريطانية تشنها على أفريقيا وهى متخفية بعباءة المصرفيين والمبشرين الدينيين. وبعد سنة ١٨٦٩، فإن

سنة ١٨٧٦ تسجل منحنى جديداً: فبدءاً من تلك السنة، أصبح للديبلوماسى والمرابى هدف مشترك وساهم اتحادهما فى الإسراع بإيقاع الأحداث .

خامساً: لجنة كيف:

وبعد يومين من عملية شراء أسهم القناة، استفادت بريطانيا من الطلب الذى قدمه الخديوى إسماعيل لكي ترسل له خبيراً فى المحاسبة لإصلاح الوضع المالى لمصر؛ فقررت إرسال لجنة خاصة يرأسها المستر كيف (Cave).

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر، كتب الماركيز داركور (d' Harcourt) – سفير فرنسا في لندن – مايلي: "عرفت من الجرائد ومن أحد رجال المال المطلعين تماماً على مجريات الأمور أن الحكومة الإنجليزية – بالاتفاق مع مصر – سترسل شخصية مرموقة إلى القاهرة للإشراف على الإدارة المالية للخديوى والعمل على دفع نسبة الفائدة (٥%) عن مبلغ الأربعة ملايين جنيه إسترلينى الذى وضع بسرعة تحت تصرف الخديوى.

"وأخبرت سكرتير أول الدولة أن استحواز إنجلترا على الأسهم قد ترك انطباعاً سيئاً في فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بالتأكيد مهتمون تماماً بالتدخل المالى الإنجليزى فى الإدارة الداخلية لشئون مصر، وأن هذا التدخل يعتبر انتقاصاً من استقلالها. فرد على بأن دفعات التسديد ستتم قطعاً. ولكنه أنكر وجود أية نية لدى حكومته للتدخل – فيما لا يجب التدخل فيه – فى الشئون الداخلية لمصر. ولكنه ذكر وذلك بقدر واضح من الإحراج يجعلنى أشك تماماً فيما يقوله"[٦٣].

ومن المؤكد أن إنجلترا لم تتدخل فى شئون مصر لتأمين دفع نسبة الفائدة (٥%)، ولكنها – ببساطة – تدخلت لكى تستولى على الوظائف العليا فى مصر وتمنحها لمواطنيها الإنجليز وبذلك تستطيع تنفيذ "الرهن السياسى" على الإدارة المصرية.

وفي التعليمات التى أعطتها الحكومة الإنجليزية للمستر كيف جاء مايلي: "إن الهدف الأول لمهمتكم سيكون التشاور مع الخديوى بخصوص "المساعدة الإدارية" التى يطلبها. وبالطبع، لن يفوتكم أن تحصلوا – عرضاً – على أهم المعلومات عن مصر لصالحها" ولصالح بلدنا.

ولم تكن الضمانات الخاصة بكافية: فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت الإدارة المصرية نفسها هي موضوع الرهن. ويعلق المستر ماك كوان (Mac Coan) قائلاً: "مع وصول لجنة كيف، بدأت حكومة اللورد بيكونسفيلد [ديزرائيلى] في التدخل في شئون مصر والضغط عليها لدرجة جعلت هذه الحكومة – مثلها مثل الخديوى نفسه – تكاد تكون مسئولة عن أغلب الأحداث التى وقعت فيما بعد. وحسبما جاء فى "الكتب الزرقاء" (Blue Books)، فإن تاريخ الدور الذى لعبته وزارة الخارجية البريطانية ودبلوماسييها لا يمكن أن يكون موضع فخر لأى إنجليزى محايد.

"وفى أغلب الفقرات السابقة، فإننا لم نتعاطف كثيراً مع شخصية إسماعيل ولا مع أساليبه إلا أننا نكاد نشفق عليه بسبب الأحداث الكثيرة التى وقعت له منذ حصوله على هذا القرض. ومع وجود كل المزايا التى جعلت من إسماعيل السيد المستبد على مصر، فإنه كان عاجزاً عن مجاراة الأوربيين المتمرسين والذين كان أغلبهم عديمى الذمة مثله تماماً والذين يحظون – فوق ذلك – بحماية حكوماتهم"(٦٤).

ووصلت " لجنة كيف " إلى الأسكندرية يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥م. ومنذ وصولها، انقسمت حاشية الخديوى حيالها إلى معسكرين: المعسكر الإنجليزى والمعسكر الفرنسي. أما الخديوى نفسه، فقد أبدى بعض المهارة عندما نجح فى تأخير عمل اللجنة الإنجليزية المكلفة بالإشراف على الإدارة المالية لمصر. ولكنه – فى المقابل – أبدى للعيان ضعف شخصيته ونفاقه عندما بدأ يغازل إنجلترا بشدة منذ ذلك التاريخ وهى الدولة التى كانت تسعى لتدميره.

وهكذا بدأ إسماعيل يتآمر ضد وزيره نوبار باشا: فوشى به لدى الجنرال ستانتون متهماً إياه بأنه يعارض " لجنة كيف "، ويعارض أى توسع للنفوذ الإنجليزى فى مصر. وفى الوقت نفسه، أحس إسماعيل بالخطر "من النتائج السياسية التى سيأتى بها مثل هذا التحقيق الإدارى" وذلك منذ أن عقد أول لقاء له مع كيف والكولونيل ستوكس (Stokes) يوم ٢٣ ديسمبر(٦٥).

ولإفشال "لجنة كيف"، بذل نوبار باشا كل جهده فى هذا السبيل ونجح فى إقناع القنصلين العموميين لروسيا وألمانيا بالتدخل وعرض دعم حكومَتيْهما للخديوى لصد أية محاولة للتدخل الإنجليزى فى شئون مصر الداخلية. وذكر القنصل الإنجليزى ما يلى: "ولكن صاحب السمو رفض هذا الدعم معلناً بأنه لايوجد أى شىء يبرر افتراض أن حكومة جلالة الملكة تنوى التدخل فى إدارة مصر". ثم علق القنصل قائلاً: "ونسب الخديوى هذه المزاعم إلى نوبار باشا... وقال إنه طرده فوراً من منصبه"(٦٦).

وبالفعل، قدم نوبار استقالته يوم ٥ يناير ١٨٧٦وغادر مصر يوم ٢١ مارس. ومع رحيله، اختفى من مصر بطل معارضة التدخل الأجنبى. وعندما أبعد الخديوى نوبار، ورفض عروض المساعدة التى قدمها له قنصلا ألمانيا وروسيا، فإنه يكون قد ارتكب أكبر الأخطاء السياسية فى حياته لأنه ترك عمداً فرصة فريدة - لا تعوض - لكى يمنع الغزو الأجنبى لمصر.

وكان باستطاعة الخديوى - أيضاً - أن يجد فى التنافس الأنجلو/ فرنسى نقطة ارتكاز متينة تعيق تنفيذ نوايا إنجلترا. وفى حقيقة الأمر، فإن فرنسا كانت متواجدة: فالدوق ديكاز - وزير خارجية فرنسا - كان لا يرغب فى ترك إنجلترا تنظم بمفردها المسألة المالية لمصر، أى "مفتاح" المسألة المصرية. لقد كانت إنجلترا هى أول قوة أوروبية تأخذ زمام المبادرة للتدخل السياسى فى شئون مصر، وحاولت فرنسا منعها من تنفيذ مخططاتها: فقررت عدم تقديم أية اقتراحات للمشكلة المصرية إلا إذا كانت حلولاً مالية خالصة.

وباللجوء إلى هذا التكتيك، كانت فرنسا تفكر فى تحقيق هدف مزدوج: محاباة حاملى الصكوك والمقرضين الفرنسيين، ومنع إنجلترا – منافستها – من استخدام أى مبرر للتدخل فى استقلال مصر أو المساس به.

وفى أثناء وجود "لجنة كيف"، حضر إلى المسيو أوتريه (Outrey) – قنصل فرنسا السابق فى القاهرة – وعزا الخديوى هذه المهمة إلى نوبار باشا. وأيا كان الأمر، فإن الحكومة الفرنسية أرادت تجنب إسناد مسئولية هذه المهمة الدقيقة إلى رجل له مشاكل مع الوالى. أما إسماعيل، فقد كان باستطاعته إثبات ذكائه السياسى لو كان استفاد من الدعم الهائل الذى كان سيحصل عليه من مبعوث الحكومة الفرنسية لإحباط مهمة " لجنة كيف ".

وذكر الجنرال ستانتون: "أخبرنى الخديوى – صباح اليوم – أنه قابل المسيو أوتريه بالأمس، وأن المسيو أوتريه قد بذل قصارى جهده لإقناعه بأن إنجلترا تسعى حالياً للاستيلاء على مصر. وبالتالى، يجب على الخديوى أن يرفض أى اقتراح إنجليزى خاص بتأجير سكك حديد مصر[٦٧]، والموافقة على العرض المقدم من مجموعة "باستريه" الفرنسية." فرد الوالى عليه بأنه لديه خبرة ١٤ سنة فى الحكم تسمح له بمعرفة طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر. وبما أن المسألة مجرد مسألة مالية صرفة، فإنه سيوافق على أكثر العروض نفعاً لمصر"[٦٨].

فهل كان إسماعيل يحب الوهم أم أنه – ببساطة – كان يريد إذكاء نار المنافسة بين إنجلترا وفرنسا لكى يحصل على أفضل تسوية ؟ لقد كان من الأفضل له أن ينحاز إلى إحداهما، وأن يسعى لإبعاد الخطر السياسى – الواضح للعيان – إذا اعتمد على فرنسا وألمانيا وروسيا. وهذا الانحياز لإنجلترا أو لفرنسا يعتبر أفضل من إغضاب الطرفين ودفعهما إلى الاتحاد ضده إن آجلاً أم عاجلاً. وعلى الرغم من تزلف إسماعيل للحكومة البريطانية، فإنه استمر فى معارضة المراقبة حسب الشكل المقترح، وطلب استحضار إداريين وماليين من أوروبا لكى ينظموا شئونه المالية بشرط أن يخضعوا فعلياً للحكومة المصرية. ولكن الحكومة

البريطانية كانت تنوى إقامة نظام للمراقبة العامة على الإدارة المصرية، وهو نوع من "وضع اليد" الذى يضمن مصالح الدائنين الأوربيين وينقذ مصر من أخطر ورطة وقعت فيها.

وبعد وصول المستر كيف إلى مصر، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦م، ذكرت جريدة Times: "والخلاصة، فإن إجراء إصلاح جذرى فى الحكومة والمالية هو وحده الذى سيحقق الأمن للدولة. وبالتأكيد، فإن مصر بمقدورها أن تعقد تسويات أفضل مع دائنيها إذا كانت لديها مصداقية أكبر من مصداقيتها الحالية. ولكن، كيف يمكن لها أن تحصل على هذه المصداقية ؟

"إن التكهنات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على إن الخديوى - بشكل أوبآخر - سيرضخ بمنتهى المهانة للنصائح البريطانية، ولن إنجلترا ستدير مالية مصر لصالحها هى، وأن جزءاً من القرض الإنجليزى سيتم تحويله لمصر لمساعدة حكومتها على سد العجز وتخفيض دفعات تسديد الديون السنوية بشكل ملموس.

"ولكن هذا الأمر يتطلب وجود " علاقة " بين الحكومتين لا يوجد لها أى تبرير، كما يتطلب - أيضاً - قيام الوالى بعمل ترتيبات لا نجد أى دليل على حدوثها".

لقد كان الأمر يتعلق بفرض " حماية " إنجليزية على مصر باستخدام تعبيرات مطاطة مثل "التوجيه البريطانى" (British guidance) و"علاقة" (Relation). وكان يجب على إسماعيل قبول هذه "الحماية" - أو أن يطالب هو بها - لكى يحقق توازناً مالياً دائماً. أما بالنسبة لإنجلترا، فإن المسألة السياسية لم تكن منفصلة أبداً عن المسألة المالية. وبدون أن يدرس إسماعيل الموضوع بعمق، فإنه وافق ببساطة على اقتراح المستر كيف بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب المستشار المالى وكان يشغل - من قبل - منصب المراقب العام لمكتب الدين الوطنى الإنجليزى.

وغادرت " لجنة كيف " مصر فى بداية شهر فبراير بعدما قامت بجمع كل عناصر تقريرها – ميدانياً – عن الموقف المالى لمصر ولكن بدون أن تحقق هدفها السياسى.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٦م، كان المسيو أوتريه ومجموعة من الرأسماليين الفرنسيين (برئاسة المسيو باستريه من بنك الـــ Anglo-Egyptian) قد توصلوا إلى فكرة إنشاء بنك قوى يرتكز على رأس مال ضخم (٤ أو ٥ ملايين جنيه)، وتكون مهمته أن تتركز كل موارد مصر فى خزائنه. ومن هذه الموارد، تُدفع المبالغ اللازمة لخدمة الدين؛ وما يتبقى يوضع تحت تصرف الحكومة المصرية. وأيضاً، يتم تكليف هذا البنك بمهمة تجميد الدين السائر بنسبة فائدة ٩ % وبخدمة إنهائه. ويتم ذلك بإصدار سندات مدتها ثلاثين سنة تضمنها إيرادات سكك حديد الصعيد ورسوم دخول ميناء الأسكندرية وحصة تأسيس قناة السويس.

وهذه المنشأة الجديدة ستكون تحت إدارة ثلاثة مفوضين ترشحهم فرنسا وإنجلترا وايطاليا ويعينهم الوالى. وتقوم الإدارة بالإشراف على العمليات المالية والحرص على ألا يتم تحويل إيرادات الدين عن الغرض الأساسى لاستخدامها.

ومن وجهة النظر المالية، فإن هذا المشروع يعتبر مجهوداً تستحق المجموعة الفرنسية الشكر عليه. ولكن عيبه كان يكمن فى أنه لم يأت بحل جذرى: أى تخفيض الدين والفوائد مراعاة للوضع المالى المنهار للبلاد.

أما من وجهة النظر السياسية، فإن هذا المشروع كان يهدف إلى وضع الإدارة المصرية فى يد وكلاء أجانب. ولكن ميزته تكمن فى أنه يخلق "إشرافاً دولياً" على مالية مصر، وهو أقل خطورة من انفراد إنجلترا وحدها أو اشتراك إنجلترا وفرنسا فقط بالإشراف على مالية مصر.

وكان الدوق ديكاز حريصاً على التعاون مع إنجلترا فى هذا المشروع. وأخبر اللورد ديربى أن الحكومتين يجب أن تنسقا تصرفاتهما فيما يتعلق بشئون

مصر. ولكن إنجلترا كانت تعادى هذه الشراكة مع فرنسا لأن المشروع الفرنسى كان - أولاً - يحابى أساساً أصحاب سندات الدين السائر، وكان أغلبهم من الفرنسيين؛ بينما كان دائنو الدين المجمد - أساساً - من الإنجليز الذين لم تكن لديهم أية مصلحة فى رؤية هذا الدين يتضخم بواسطة الديون السائرة التى كان الخديوى يتسبب فيها. هذا بالنسبة للمجال الاقتصادى.

وثانياً، بالنسبة للمجال السياسى، فسواء أكان المشروع الفرنسى يؤدى - عملياً - إلى تعاون أنجلو/فرنسى فى مصر، أو إلى طرح المسألة المالية المصرية فى المجال الدولى، فإن هذا المشروع الفرنسى كان مضاداً للهدف الذى تسعى إليه إنجلترا، ألا وهو وضع الإدارة المصرية تحت المراقبة الإنجليزية. وأعلن المستر ديزرائيلى بصراحة - أمام مجلس العموم - أن "الحكومة البريطانية ليست مستعدة للموافقة على مشروع نصف خاص للتسوية البنكية، وأن الحكومة البريطانية تعترف فقط بمشروع تقدمه لجنة فعلية للإشراف المالى"[٦٩].

وفى تلك الأثناء، كان الخديوى مطالباً بتسديد قسط الدين الذى يستحق فى الأول من مارس وفى العاشر والعشرين من الشهر نفسه زائد تسديد قسط الأول من أبريل. ولم يكن بمقدوره تنظيم السداد لهذه الأقساط إلا: بتجديد موافقات البنوك، وببيع كميات كبيرة مقدماً، وحتى بطلب تدخل الحكومة الفرنسية التى كانت تخشى نتائج إعلان إفلاس بنكى "Crédit foncier" و"Cérdit Agricol". ولكن كانت هناك مواعيد استحقاق أخرى تقترب: يومى ١٠ و ٢٠ أبريل، ثم الأول من مايو وهكذا دواليك طالما أنه لم يتم تنظيم الدين السائر عن طريق القيام بعمليات ما بشرط أن تكون كبيرة.

وتقدمت المجموعة الفرنسية - وحدها - لمساعدة الخديوى: فأمام رفض إنجلترا المستمر لتعيين مفوض البنك - أو حتى تفضيل عقد تسوية مالية مع روتشيلد - اضطر إسماعيل للموافقة - فى بداية شهر مارس - على الشرط الذى

وضعته المجموعة الفرنسية والذى يقضى بتقديم طلب رسمى للحكومة الفرنسية لتعيين مستشار مالى لإعادة تنظيم مالية الخديوى.

وكان من المفترض أن يصل المستر ويلسون إلى القاهرة يوم ١٦، إلا أنه توقف فى باريس – فى الأول من مارس – للاجتماع بالمستر كيف. وهددت الحكومة الإنجليزية باستدعاء المستر ويلسون[٢٠]، ولكن الخديوى تمسك بطلبه للحكومة الفرنسية. وبعد ذلك بأسبوع، كان من المفروض أن يصل إلى مصر مبعوث الحكومة الفرنسية – المسيو ڤيلليه (Villet) – الذى كان يشغل منصب المفتش العام السابق للمالية – لكى يحدث التوازن المطلوب مع المستر ريفرز ويلسون.

وجاء المسيو ڤيلليه حاملاً معه مشروعاً جديداً يحظى بموافقة حكومته وموافقة حاملى الأسهم الفرنسيين. وكان هذا المشروع عبارة عن إلغاء فكرة البنك القومى – الذى أهمله الخديوى – وأن يحل محلها "صندوق لاستهلاك الدين"، يديره ثلاثة مفوضين (على غرار "البنك القومى" أو "لجنة الدين"). ولكن لن يكون "للصندوق" أى إشراف على المالية بل ستنحصر مهمته فى مجرد استلام الإيرادات لحساب الدائنين، وذلك بعد تجميد وتوحيد كافة الديون على أسس محددة.

وكان إسماعيل ميالاً للموافقة على هذه الخطة بل إنها كانت ضرورية بالنسبة له. لقد استدرجته الحكومة الإنجليزية لكى يتوقع اقتراحات من الرأسماليين الإنجليز عن طريق المستر ويلسون. وأيضاً، كان الخديوى مجبراً على تأجيل إتمام التسويات المالية لتسديد أقساط الديون التى حان موعد سدادها، وذلك انتظاراً لوصول المستر ويلسون. وبدلاً من أن يجيء ويلسون باقتراحات عملية ملموسة أى بحل مالى، فإنه استمر – منذ وصوله – فى ربط مسألة تجميد وتحويل الدين كله بمسألة موافقة الخديوى على تشكيل "لجنة مراقبة" مالية، أى "مراقبة حقيقية"؛ وبعبارة أوضح: "استيلاء إنجلترا على مالية مصر".

لقد أثار إسماعيل غضب ديزرائيلى عندما فضل المشروع الفرنسى (الناتج عن مبادرته فيما يبدو)، وعندما تجاهل تهديدات الحكومة الإنجليزية بخصوص تعيين المسيو فيلليه. ومنذ ذلك الحين، عمل ديزرائيلى – بكل جهده – لتدمير سمعة إسماعيل وإسقاطه.

وبتاريخ ٢٠ مارس، أبلغ اللورد ديربى الخديوى بنيته فى نشر تقرير "لجنة كيف". ولكن إسماعيل اعترض على نشر تقرير يحتوى على معلومات سرية تسلمها المستر كيف بهدف تسهيل تقديم المساعدة المالية لمصر. وكان إسماعيل يرى ضرورة تأجيل نشر هذا التقرير ومناقشته حتى يتم الاتفاق مع آل روتشيلد أو أى مصرفيين غيرهم. وعلق المسيو جان كلودى قائلاً: "ولكن – فى بورصة لندن – دارت معركة ضارية لخفض قيمة السندات المصرية لدرجة أن مناورات المضاربات المالية لم تكن بكافية لتفسير ما يحدث".

وأخيراً، كان لابد من إدراك وجود أسباب سياسية/ مالية تقف وراء هذه المعركة الشرسة، وهذه الأسباب هى التى جعلت المستر ديزرائيلى يلقى خطاباً يوم ٢٣ مارس ١٨٧٦م. "لقد كان الجمهور ينتظر – بفارغ الصبر – نشر تقرير المستر كيف آملاً أن يجد فيه وسائل ما لتحاشى وقوع الأزمة. وكم كانت دهشته عظيمة عندما أعلن ديزرائيلى – من فوق منصة مجلس العموم – أن الخديوى تذرع بالوضع المضطرب لماليته وبالطبيعة السرية للمعلومات التى قدمها للمستر كيف، فطلب بعدم نشر التقرير!!!

"وانفجر الغضب فى البورصة ثم تحول إلى انهيار فى الأسعار: فسندات قرض سنة ١٨٧٣ انهارت أسعارها من ٦٣ حتى وصلت إلى ٥١ خلال بضعة أيام فقط. ولم يسبق للبورصة وأن شهدت مثل هذا الارتباك من قبل".

ووجد الخديوى أن تقرير المستر كيف لم يكن سيئاً تماماً، ولكن ضربة ديزرائيلى كانت قد أصابت الهدف. وفى الواقع، فإن التقرير قد نشر يوم ٣ أبريل،

ولكن ديبلوماسية ديزرائيلي الخبيثة خلقت مناخ شك جعل وضع الخديوى لا يطاق لدرجة أنه صاح قائلا: "لقد حفروا قبرى".

وبتاريخ ٦ أبريل، أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً تعلن فيه أنها مهتمة بإجراء عملية مالية تهدف إلى تنظيم الدين المصرى؛ ولذلك، فإنها قررت تأجيل تسديد القسائم والحوالات – التى حان موعد تسديدها فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦م – لمدة ثلاثة أشهر مقابل دفع نسبة فائدة قدرها ٧ % سنوياً.

وأثار تعليق الدفع استنكاراً [١٩] عاماً فى بورصة الأسكندرية التى كانت الجالية الأوروبية فيها يتكون أغلبها من عناصر مشبوهة لم تتردد – بهذه المناسبة – فى الاعتداء على كرامة البلاد وذلك بشتم حاكمها: ففى أثناء جلسة البورصة، قاموا بنزع صورة الوالى الموجودة فى قاعة مجلس إدارة البورصة.

ومثل الدائنين الأخرين، كان الدائنون الإنجليز يريدون ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً لكى يصرفوا كوبوناتهم: وبدلاً من أن يوجه الإنجليز غضبهم تجاه حكومتهم، فإنهم احتجوا احتجاجا عنيفاً يوم ١٨ أبريل مطالبين بتدخل نفس هذه الحكومة للدفاع عن المصالح البريطانية.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هذه الحكومة نفسها – منذ شرائها لأسهم قناة السويس – كانت لديها خطتها السرية الخاصة بها: إن توازن المصالح المالية المصرية – وكل الأسباب الإنسانية – لا تؤثر أبداً على هؤلاء اللاعبين الذين يتمتعون بأعصاب باردة، هؤلاء الخبراء بالحسابات الذين لا يفكرون إلا فى الإسراع بخراب مصر لكى ينتزعوا منها إمبراطوريتها. لقد كان من السهل إيجاد

---

[١٩] يوجد هنا خطأ هجائى فى كتابة هذه الكلمة فى النص الفرنسى: فهى مكتوبة " un tolle"، والصحيح أن تكتب "un tollé" وسيتكرر هذا الخطأ الهجائى مرة أخرى فيما بعد [المترجم].

حل مالى عادل مبنى على المعطيات الموجودة فى تقرير المستر كيف ذاته بشرط عدم وجود أية نوايا سياسية سيئة.

وبدأ المستر كيف تقريره على النحو التالى: "يمكننا القول إن مصر تمر بفترة انتقالية؛ فهى تعانى من مساوىء نظام قديم تسعى للخروج منه ومساوىء نظام جديد تسعى للدخول فيه. وكذلك، فإن مصر تعانى من الجهل وعدم الأمانة والتبذير والمبالغات التى يتسم بها الشرق. وكل هذه العوامل قد أودت بالوالى إلى حافة الخراب. وفى الوقت نفسه، تم صرف مبالغ هائلة نتيجة لمحاولات متسرعة وغير مدروسة بهدف تبنى الحضارة الغربية".

إن الاتهام – هنا –غير موجه للشرق فى حد ذاته، بل إنه موجه لإسماعيل شخصياً مع أن المستر كيف ينصفه قائلاً: "لقد زادت موارد مصر من ٥٥ ألف جنيه إسترلينى (سنة ١٨٠٤) فوصلت إلى ٣ مليون و ٣٠٠ ألف جنيه إسترلينى (سنة ١٨٣٠)؛ ثم زادت من ٤ مليون و ٩٣٧ ألف جنيه إسترلينى (سنة ١٨٦٤) – وهى السنة الثانية من حكم إسماعيل – فأصبحت ٧ ملايين و ٣٧٧ ألف و ٩١٢ جنيه إسترلينى (١٨٧١) – وزاد طول السكك الحديدية حتى بلغ ١٢١٠ ميلاً (بين سنتى ٧٤ و ١٨٧٥).

أما الواردات فقد بلغت ٦١ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترلينى (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٥) مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥ جنيه إسترلينى (من ١٨٥٠ حتى ١٨٦٢). وهذا المبلغ يمثل زيادة قدرها ١٠٠ % فى ١٣ سنة فقط. وزادت الصادرات بنسبة أربعة أضعاف فى الفترة نفسها: فمن ٣٦ مليون و ٣٣٩ ألف و٥٤٣ جنيه إسترلينى، وصلت إلى ١٤٥ مليون و٩٣٩ ألف و٧٣٦ جنيه إسترلينى الخ الخ ...

"إن هذه الإحصائيات تبين أن مصر قد أحرزت تقدماً عظيماً فى جميع المجالات فى عهد الحاكم الحالى. ولكن هذا التقدم لا يمنع من أن الوضع المالى

الحالى يعتبر حرجاً جداً. ومع ذلك، فإن المصروفات – مهما كانت ثقيلة – ليست هى وحدها السبب فى حدوث الأزمة الحالية، ولكنها ترجع فى مجملها – تقريباً – إلى شروط القروض المدمرة: لقد عقدت هذه القروض تلبية لاحتياجات ملحة كانت فى – أغلب الحالات – ناتجة عن عدم وجود إشراف مالى...

"إن قرض سنة ١٨٧٣ – وحده – يلتهم كل موارد البلاد: فتم تسديد مبلغ ٣٤ مليون و ٨٩٨ ألف بصفة فائدة لمدة عشر سنوات. ومع ذلك، فإن أصل الدين ما يزال كبيراً للغاية".

وذكر التقرير –أيضاً– مايلى: "لقد صرفت مبالغ هائلة على تنفيذ أعمال غير منتجة – حسب تقاليد الشرق – وعلى مشاريع منتجة ولكنها أديرت بطريقة سيئة أو متسرعة. إن مصر تشترك مع دول جديدة أخرى فى ارتكاب هذا الخطأ الأخير، وهو خطأ أحرج – بشدة – الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

"وفى مصر، يبدو أنه لايوجد شىء يضارع التبذير غير الأمين الذى اتصفت به بداية تشغيل نظام السكك الحديدية فى إنجلترا. وبالقطع، فإن الخديوى حاول تنفيذ مشاريع فى سنوات قصيرة للغاية وبميزانيات محدودة فى حين أنه كان يجب تنفيذها على مراحل زمنية أطول. لقد أثقلت هذه المشاريع موارد بلاد أغنى من مصر".

ومن المشروعات غير المنتجة التى أنشأها إسماعيل، نذكر مصانع السكر التى تعتبر من أكبر أخطائه التى كلفته الكثير من الأموال: لقد أراد إسماعيل تعويض الخسائر التى تكبدها بسبب إنهيار أسعار القطن (فور انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية)، فتبنى مشروع إقامة مصانع للسكر فى أملاكه الخاصة. وتم إقامة ١٢مصنعاً كبيراً أغلق معظمها بسبب النقص فى النفقات. وكانت هذه المصانع قد زودت بآلات ومعدات مكلفة جداً وانتهى هذا المشروع بفشل ذريع.

وحاول إسماعيل أيضاً تقليد نموذج بنك Crédit foncier، وهو نظام للبنوك في القرى لإنقاذ الفلاحين من جشع المرابين. ولكنه خسر في هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني حسبما ذكر المستر موليول (Mullhall).

ومن المشاريع غير المنتجة التي اهتم بها إسماعيل، نذكر اهتمامه ببناء قصوره العديدة التي تكلفت ستة ملايين جنيه؛ وحملاته العلمية؛ وعلي وجه الخصوص، نذكر حملاته الحربية لمساعدة تركيا في حروبها.

أما المشاريع المنتجة - والتي أديرت بطريقة سيئة أو متسرعة - فإنها تبرهن على خراب ذمة أغلب الملتزمين والمقاولين الأوروبيين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب هائلة غير قانونية: إما عن طريق تنفيذ العقود وإما عن طريق رفع القضايا ضد الحكومة لأي سبب ما. واتفق كيف مع مولهول على أن المقاولين الأوروبيين حصلوا على ٨٠% من الأرباح.

ويقول مؤلف كتاب "L' Angleterre en Egypte": "عندما كان إسماعيل ينفق أحد القروض – على نفسه أو على البلاد – كان يبدي حرصاً دائماً لكي ينفق أقل قدر من أمواله الخاصة. إن العقود التي وقعتها "الدائرة السنية" والحكومة كانت نماذج حقيقية للإسراف: لقد تم دفع ثمن الآلات المستوردة من أوروبا نقداً. وكان يتم تحديد هذة الأثمان بالطريقة نفسها التي يتم بها تحديد ثمن البضائع التي يوردها خياط الملابس لشاب ثرى بطموحاته ولكنه لا يملك دخلاً في الوقت الحالي".

وكمثال على هذه العقود التي أبرمها الخديوي مع مقاولين أوروبيين، نذكر هذا المثال الصارخ: فالخديوي قد منح تنفيذ الأشغال في ميناء السويس لمقاولين فرنسيين وتصور أنه من المناسب منح تنفيذ أشغال ميناء الأسكندرية لمقاولين إنجليز (جرينفيلد وشركاه). ووصل حساب المقاولين الإنجليز إلى ٢ مليون و ٩٠٤ ألف و ٤٩٩ جنيه إسترليني. وبناءً على طلب المستر ويلسون، قام المسيو دوبور

(Duport) – وهو مهندس يعمل لدى الحكومة المصرية فى الأسكندرية – بتقييم سعر تكلفة هذه الأشغال بمبلغ مليون و٣٩٤ آلاف جنيه إسترلينى فقط.

و أخيراً، قدم المستر كيف الحل العملى الوحيد للمسألة: " إن مصر قادرة على تسديد كافة ديونها الحالية **مع دفع نسبة فائدة معقولة**. ولكنها لا تستطيع الاستمرار فى تجديد ديونٍ سائرة مع نسبة فائدة تصل إلى ٢٥ %. ولاتستطيع مواجهة هذه الزيادات فى الديون التى لا تضيف شيئاً إلى خزانتها".

وكانت خطة المستر كيف تتلخص فى تجميد كافة الديون، وتوحيدها على أساس دفع نسبة فائدة معتدلة ومناسبة لإمكانيات البلاد. ولكن، لكى يتم تخفيف التكاليف المالية، كان لابد من تأجيل دفع الأقساط المستحقة. ولهذا السبب، اقترح المستر كيف تقديم عرض لحاملى السندات مقابل ريع جديد قدره ٧ % تدفع فى سنة ١٩٢٦م، وذلك بدلاً من القسائم التى يحملونها والتى يحين موعد استحقاقها بين سنتى ١٨٩٢ و ١٩٠٣. وذكر المستر كيف: "إذا شرحنا خطورة الموقف لحاملى السندات، فإننى أمل فى أنهم سيوافقون على تسوية تنقذهم من تكبد خسارة فادحة ستنتج حتماً عن الانهيار المالى".

ويجب علينا الاعتراف بصحة وجهة النظر التى تعبر عنها اللغة الحكيمة: إذ يجب تخفيف الشروط القاسية وطمأنة مخاوف الدائنين، خصوصاً وأن بعض الوسطاء قد حققوا أرباحاً طائلة جداً على حساب دافع الضرائب المصرى وحامل الأسهم الأمين. ولم يكن المستر كيف نفسه يخشى من التأكيد على أن الوضع المالى السيئ للبلاد " يرجع – فى الأغلب – إلى الشروط المجحفة الخاصة بقرض سنة ١٨٧٣ الذى عقد بهدف تصفية الدين السائر (الذى كان قد ارتفع إلى ٢٨ مليون جنيه إسترلينى فى تلك الفترة!!!) أما المبلغ الصافى لهذه العملية فقد كان ١١ مليون جنيه إسترلينى فقط. ويقول تقرير لجنة كيف أن هذه العملية " زادت من المكاسب التى حصل عليها من تفاوضوا على عقد هذا القرض الذى بلغت قيمته ٣٢ مليون جنيه إسترلينى"[٧١].

وكان لهذه الخطة المالية جانبها السياسى رغماً عن كل المظاهر: فالمستر كيف يضيف قائلاً: "ومع ذلك، فهناك شرط أساسى يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع، إذ يجب على الخديوى أن يكلف شخصاً ما برئاسة "قسم المراقبة" – لكى يطمئن الجميع – كما فعل فى منصب "المراقب المالى"[٧٢] الذى أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لخدمة صاحب السمو.

"وسيكلف "قسم المراقبة" بتلقى إيرادات بعض الأفرع مباشرة من جباة الضرائب، وسيُشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب. إن جباة الضرائب – فى كل البلاد – خاضعون لأوامر "قسم المراقبة" هذا، وهكذا يكون بمقدوره منع التهرب الضريبى الذى يتم على حساب خزانة الدولة من جهة، كما يمكنه أيضاً منع الابتزاز الواقع على الفلاحين من جهة أخرى. ويجب على الخديوى أن يعلن التزامه بتنفيذ التوصيات التى سيرفعها "قسم المراقبة" لسموه، وأن يعالج الحالات الناشئة عن الممارسات السيئة للإدارة التي سيعلن له عنها".

إن موقف إسماعيل – قبل وبعد نشر التقرير – يبين بوضوح أن اعتراضاته على عمل اللجنة كانت تنصب – فقط – على الشق السياسى منها، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتسق مع الأسس التى يشير التقرير إليها.

وخلال لقاء صحفى عقده المستر و. بيتى كينجستون (W. Beatty Kingstone) مع الخديوى[٧٣] – بعد نشر التقرير – صرح إسماعيل بما يلى: "إذا استطعت الحصول على نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة، فسيكون بمقدورى أن أوازن – بسهولة – بين إيراداتى ومصروفاتى دون الإضرار بأحد؛ ولن أكون محتاجاً – بعد ذلك – للاقتراض بنسب فائدة باهظة ومدمرة ستؤدى – إن آجلاً أم عاجلاً – إلى إعلان الإفلاس الرسمى".

وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٦، نشرت جريدة Times تقرير "لجنة كيف"، فاشتكى إسماعيل من أن اللجنة قد زادت من خطورة مشاكله المالية بدلاً من

تسويتها: "لقد حصلت إنجلترا على مكاسب هائلة أكبر بكثير من أية مكاسب حصلت عليها أية أمة أخرى. وهذه المكاسب نتجت عن التضحيات الهائلة التى تكبدتها مصر بسبب شقها لقناة السويس، وهى سبب مشاكلنا الحالية. وبفضل دراسة المستر كيف، فإن إنجلترا قد قدرت تماما ما عانيناه بسبب أعباء تنفيذ هذه الأشغال العظيمة التي جلبت الخير للغير أكثر مما جلبته لنا. **وبما أن إنجلترا قد اشترت أسهم قناة السويس، وبما أنها أرسلت موظفاً كبيراً لفحص حساباتى، فإننى لم أعتقد أبداً – ولو للحظة واحدة – أنها تريد أن تجعل مصر تابعة لها".**

إن ماذكره إسماعيل – هنا – لا يعتبر مرافعة للدفاع بل إنه صيحة إنذار بالخطر توضح أنه قد توجه نحو فرنسا واتفق مع مجموعة "أوتريه/ باستريه".

وبتاريخ ٢ و ٧ مايو، أصدر الوالى فرمانين متوالين يقضيان بإنشاء "صندوق الدين العام" [٧٤]، وتحويل كل الديون السائرة والمجمدة إلى "دين موحد" بنسبة فائدة قدرها ٧ % على رأس المال الاسمي، وأن يتم استهلاك هذا الدين خلال ٦٥ عاماً.

وفي واقع الأمر، فإن الخديوى قد وافق – على مضض – على تجميد دين قيمته ٩١ مليون جنيه تحت الضغوط الدبلوماسية وضغوط بنك Crédit foncier التى أجبرته على القبول بنسبة فائدة مجحفة تصل إلى ٧% تدفع على أقساط سنوية (وتبلغ قيمة كل قسط ٦ مليون و ٤٤٣ ألف و٦٠٠جنيه) مما شكل عبئاً ثقيلاً على موارد مصر. ومع إجراء هذا التحويل، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بقيمة مساوية لقيمتها الاسمية. أما سندات الدين السائر، التى كانت نسبة فوائدها تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ %، فتم تعويضها بربح إضافي قدره ٢٥ %.

ومن البديهى أن هذا المشروع – مثل المشروع السابق – لم يحظ بقبول الحكومة البريطانية للأسباب نفسها. وكتبت جريدة Times – يوم ٥ مايو – تعليقاً جاء فيه: "يوجد حلان: إما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض أموالها للخديوى

ويكون الضمان هو قبول الخديوى بفرض سلطة حماية عليه؛ وإما أن يواجه شخصياً ضرورة أن يقترح مشروعاً خاصاً به".

وبتاريخ ٧ مايو، كتب مراسل الجريدة نفسها: "لقد عهد الخديوى – مرغماً – إلى أياد فرنسية بتنظيم ماليته، وأصبح الدين المجمد (٩٠ مليون جنيه إسترلينى) أمراً واقعاً. وإذا تم تنفيذ هذا التحويل بالقوة، فهناك أمل فى أن يحصل المستر ويلسون على صلاحيات كاملة لاستكمال مهمة الإصلاح الإدارى، وهو أول ما تحتاج إليه البلاد. ولا يوجد شخص آخر – غير المستر ويلسون – لديه فرصة مماثلة للنجاح فى هذه المهمة"[٧٥].

ولكن ديزرائيلى رفض تعيين مفوض إنجليزى لصندوق الدين لأن المشروع كان يحابى حاملى السندات الفرنسيين (الذين حصلوا على زيادة نسبتها ٢٥ %)، وأيضاً لأن المشروع لا يعطى أية سلطة استثنائية للمفوضين. أما المستر ويلسون، فقد غادر مصر.

وعلق المستر روزشتاين (فى كتابه Egypt's ruin) على ما حدث قائلاً: "أخيراً، قررت الحكومة نسيان مشروعها المفضل لصالح الدائنين. وطالما أن المسألة المطروحة كانت تأخذ طابعاً مالياً صرفاً فقد كان من الواضح أن فرنسا مستعدة لإفساد الجهود الحثيثة لحكومة بريطانيا الرامية لإجبار الخديوى على قبول الحماية." وفى مثل هذه الظروف بدا حتمياً أن تتخلى إنجلترا – مؤقتاً – عن هدفها وتتفق مع فرنسا، على الأقل للحفاظ على مصالح الدائنين الإنجليز.

○○○○

سادســاً: الحكــم الأنجلــو/ فرنسى المشترك ولجنة جوشن/ جوبير:

لم يكن بوسع إنجلترا التغلب على إسماعيل وتسوية المسألة المصرية بمفردها: فقد كان لزاماً عليها التفاهم مع فرنسا بخصوص هذا الموضوع مع السعى – عملياً – للحصول على الهيمنة لنفسها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت فرنسا تخشى من أن يعلن إسماعيل إفلاسه على الرغم من التسويات التى تمت (كما حدث مع تركيا): فطالما ظل رجال المال الإنجليز والفرنسيين مختلفين، فسيكون بمقدور الخديوى التملص من التزاماته الثقيلة. ومن هذا المنطلق – فيما نعتقد – نشأت ضرورة التفاهم المشترك بين الدولتين وفكرة "الحكم المشترك": فقد تفاوض اللورد ديربى مع الدوق ديكاز حول هذا الموضوع واتفقا على تكليف اللورد جوشن (Goschen) بهذه العملية.

وكان اللورد جوشن دبلوماسياً ومصرفياً، وعضواً سابقاً فى حكومة الأحرار الليبراليين، وفى الوقت نفسه شريكاً فى بنك "Frühling – Goschen". وسافر اللورد جوشن إلى باريس واتفق مع رجال المال الفرنسيين على تخفيض نسبة الزيادة التى حصلوا عليها من ٢٥ إلى ١٠ %.

ولتطبيق إشراف سياسى على الإدارة المالية المصرية ولتنفيذ هذا البرنامج، كان لابد من أن يجىء جوشن إلى مصر بصحبة المسيو جوبير (Joubert) بصفته ممثلاً للدائنين الفرنسيين.

وفى تلك الأثناء، عين ديزرائيلى دبلوماسياً ممتازاً فى منصب قنصل إنجلترا فى مصر هو اللورد كريبينى فيفيان (Crépigny Vivian) الذى كان يمثل إنجلترا فى بوخارست. وقام الدوق ديكاز بتعيين البارون دى ميشيلز (des Michels) – وهو زميل سابق للورد فيفيان – فى منصب قنصل فرنسا فى مصر لكى يرسى الاثنان معاً أسس السياسة المستقبلية للحكم المشترك.

وألف البارون دى ميشيلز كتابه "Souvenirs"[٢٦] وتناول فيه الذكريات التى تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد على، والمكاسب العاطفية التى تدفع الفرنسيين لتلطيف واحتواء الطموحات البريطانية "لكى تحتفظ مصر بالاستقلال الذى ساعدناها في الحصول عليه". ولكنه أورد بعد ذلك مايلى: "ولكن هذه المواقف الطيبة المتبادلة قد تعقدت فى الفترة الأخيرة نتيجة لعناصر طارئة جديدة:

- فالخديوى إسماعيل قد اقترض مبالغ طائلة من أوروبا، وقدمت له بلدنا النصيب الأكبر منها.

- وجد مواطنونا أنفسهم معرضين لخطر نهب أموالهم، بالضبط كما فعل سلطان تركيا معهم – منذ وقت قريب – ومرت فعلته بغير عقاب.

- لقد أدركت إنجلترا ذلك، وخشيت أن ترانا نتصرف ونتدخل بمفردنا، كما خشيت من عواقب هذا التدخل.

"ولذلك، اضطرت إنجلترا لتخفيف مواقفها المتصلبة وفتحت آذانها- نسبياً – واستمعت لمقترحاتنا بخصوص التفاهم".

وبعد ما كتبه البارون دى ميشيلز، رسم لنا صورة قلمية معبرة للخديوى إسماعيل ووصفه بأنه مجرد "ممثل هزلى"، ولخص الموقف على النحو التالى: "عندما انتشرت الشائعات عندنا بأن الوالى يستعد لتمثيل الفصل الأخير ويعلن إفلاسه، حدثت موجة استنكار[٢٠] عاتية قادتها المؤسسات المالية الكبرى لأنها متورطة تماماً فى إقراض الخديوى، وطالبت باتخاذ إجراءات عنيفة ضده. واستخدم الدوق ديكاز ذكاءه المشهود له به، وانتهز اللحظة الملائمة للتدخل لدى لندن.

---

[٢٠] يوجد هنا الخطأ الهجائى للكلمة نفسها – فى النص الفرنسى – والذى أشرنا إليه فى الملحوظة رقم [١٨] [المترجم].

"وسافرت إلى لندن فى أوائل شهر سبتمبر ومعى التعليمات التى يمكن تلخيص أهمها فى نقطتين أساسيتين وتمهيديتين هما:

١- تأجيل تنفيذ أية فكرة خاصة بإعلان إفلاس إسماعيل.

٢- يقوم الخديوى بدعوة السيدين جوشن و جوبير للسفر إلى مصر لكى يقوما – فيها – بتصفية عامة للدين ".

ولتنفيذ الجزء الأول من هذا البرنامج، قام البارون دى ميشيلز بتهديد الخديوى بأنه سيطلب – من الباب العالى – عزله عن العرش إذا حاول تنفيذ فكرة إعلان الإفلاس التى تشاع عنه.

ويقول القنصل الفرنسى إن إسماعيل رد عليه بصوت ضعيف ومخنوق قائلاً: "ولكن إذا لم أستطع السداد... وإذا كانت موارد مصر قد نفدت... إنكم تضعون السكين على عنقى، فهل تتصورون إنكم – بذلك التصرف – ستخلقون لى الموارد التى تنقصنى ؟

"فأجبته قائلاً: إننا رأينا عكس ماتقولونه تماماً: فموارد مصر وفيرة للغاية لدرجة تسمح لأميرها بتسديد كافة التزاماته. ولكن – وقبل كل شىء – يتعين على سموكم – أولاً – أن تطمئنوا دائنيكم بالأسلوب التالى:

١- عليكم الإعلان – بشكل رسمى – أن احتمال إعلان إفلاسكم هو مجرد كذبة تسىء إلى شخصكم.

٢- وعليكم بتكذيب الإشاعات المنتشرة حول تعليق سداد قسط الدين المقبل.

٣- وفى الوقت نفسه، عليكم أن تطلبوا من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية إرسال مستشارين ذوى كفاءة عالية، وأنكم ستتنازلون لهم عن السلطات الضرورية لإصلاح الوضع المالى لبلادكم".

وأبدى إسماعيل بعض المقاومة، ولكن تفاهم إنجلترا مع فرنسا جعل هذه المقاومة غير مجدية: فوافق إسماعيل على مجيء جوشن وجوبير إلى مصر، وتم تكليف هذين السيدين بتنفيذ مهمة "تصفية الدين، ووضع أسس التنظيم الشامل للإدارة المالية".

وكما رأينا سلفا، فإن الحكومة الإنجليزية - والدائنين الإنجليز - هم الذين بادروا لإجراء تسوية جديدة مع الخديوى، وممارسة ضغط رسمى لإجباره على قبول "لجنة جوشن، جوبير".

وفي كتاب "Egypt under Ismail"، ذكر المستر ماك كوان (Mac Coan) مايلى: "كانت مصر هى الحالة الوحيدة التى تدخلت فيها وزارة خارجيتنا على هذا النحو: ففى السنة نفسها التى حصلت فيها لجنة جوشن، جوبير على الدعم الكامل من الحكومة الإنجليزية، سجلت "القائمة السوداء" - التى تصدرها "جمعية حاملى الأسهم" - ما لايقل عن ١٧ دولة متعسرة فى تسديد ديونها التى بلغت حوالى ٤٠٠ مليون جنيه إسترلينى. ومع ذلك لم يرسل أى قنصل برقية ما بها اعتراض حكومته لصالح حاملى صكوك ديون هذه الدول السبعة عشرة المتعسرة".

ووصل اللورد جوشن إلى مصر فى شهر أكتوبر، وكان أول ما فعله هو التجاهل التام لوجود إسماعيل صديق (وزير المالية) الذى كان يعارض خطة جوشن، والذى كان جوشن يريد إقالته من منصبه وتعيين المستر ويلسون مكانه. وكان هذا المستشار الإنجليزى يرى أن التسوية الشاملة للديون - على أساس دفع نسبة فائدة قدرها ٧ % - ستصبح عبئاً ثقيلاً على مصر، كما كان يرى أن الإدارة المالية تعنى وضع مصر تحت الوصاية.

ولكى نكون منصفين، وأياً كان رأينا فى السياسة المالية لإسماعيل ومستشاره، يجب علينا الإقرار بأنهما كانا على صواب عندما اعتبرا أن أعلى نسبة

فائدة تستطيع مصر دفعها يجب ألاّ تتجاوز ٥ % على دين قدره ٩٠ مليون جنيه إسترليني، ويقال إن المستر كيف كان يرى هذا الرأى نفسه، وأثبتت الأحداث التالية صحة رأيهما.

أما من وجهة النظر السياسية، فقد انطوت خطة جوشن على أضرار خطيرة لأنها لم تكن تهدف إلاّ إلى تمكين الإنجليز من الاستيلاء التام على الإدارة المصرية. وفى أثناء مقابلة هامة جداً أجراها اللورد فيفيان مع الخديوى – بخصوص هذا الموضوع – لم يتردد القنصل فى الإشارة إلى أن تعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب وزير المالية (أى على رأس الإدارة المصرية) هو الضمان الوحيد لإجراء إصلاح حقيقى.

وذكر القنصل للخديوى ما يلى: "إن الإصلاح العميق لنظام الإدارة المالية فى مصر لهو مطلب لا غنى عنه، ومن الممكن تعلمه على يد الأوروبيين. **ولكننى أعتقد أنه من الأفضل تعيين الأوروبيين فى مناصب تسمح لهم ببدء تنفيذ هذه الإصلاحات وتنظيمها وتعليمها للموظفين المصريين...**

"ووافقنى الخديوى – عموماً – على آرائى، ولكنه سجل اعتراضه على تعيين أحد الأوروبيين (بالتأكيد سيكون إنجليزياً) – فى الوقت الحالى – فى منصب وزير المالية. وقال إنه من المؤكد أن هذا القرار سيزيد من مصداقية مصر فى الخارج، ولكنه سيثير غضب المصريين بشدة لأنهم سيعتقدون إنه مفروض عليهم من أوروبا.

"فقلت له: أيا كان الأمر، فإنه لا يستطيع إنكار أن تغيير وزير ماليته الحالى سيقابل بارتياح فى كل أنحاء مصر... فرد سموه قائلاً: "إننى موافق على ضرورة تغيير الشخص، ولكن لابد من الانتظار قليلاً لكى نعين أوروبياً فى مكانه"[٧٧].

وهكذا نجد أن الإنجليز كانوا يريدون التخلص – بأى ثمن – من وزير المالية المصرى الذى يمثل العقبة الحقيقية والوحيدة التى تعيق تنفيذ خطتهم لأنه

كان يتصف بالحزم الذى يتناقض مع ضعف شخصية الوالي: فلقد كان إسماعيل صدّيق زعيماً للحزب المصرى منذ سنة ١٨٧٠، وكان معادياً تماماً للحزب التركى الذى كان يتزعمه شريف باشا. ولكن فى عهد إسماعيل، عقد الحزبان اتفاقاً وطنياً للتصدى ضد أى تدخل أوروبى فى شئون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صدّيق التصدى لمحاولات أوروبا للسيطرة على الإدارة المصرية: فأعد مشروعاً مضاداً للمشروع الأوروبى، وحاول أن يستميل الخديوى لجانبه، لكن – في تلك الأونة – وقعت بعض الإضطرابات فى الريف، فتم توجيه الاتهام إسماعيل صدّيق بأنه يحاول القيام بحركة تمرد، وبأنه يهدد الخديوى الذى يخضع تماماً لرغبات الأجانب. واضطر الخديوى للمفاضلة بين الوقوف مع الحزب الأجنبى – الذى يُمَثِّل القوى الأوروبية – أو الانضمام لحزب المقاومة الذى يمثله إسماعيل صدّيق: فقرر إقالة وزير ماليته.

وذكر المستر فارمان (Farman) – القنصل السابق للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة – ما يلى: " بعد إلقاء القبض على إسماعيل صديق – يوم ١٠ نوفمبر – قمت بزيارة الخديوى فوجدته منفعلاً وغاضباً من "المفتش" (لقب إسماعيل صدّيق). وحكى لى كيف أنه رفعه من مجرد فلاح وعينه فى أعلى منصب فى مصر. وذكر لى أن "المفتش" كان يسعى لتدبير الاضطرابات ضده. وبما أننى أمتلك بعض الخبرة بأساليب الأوتوقراطية التى يتبعها الحكام الشرقيون، فقد اقتنعت بأنه قد تم إعدام هذا الوزير السابق"[٢٨].

والواقع أن الخديوى كان قد دعا وزيره لمرافقته حتى قصره الواقع على النيل، وهناك تم اغتياله. وعلى الفور، أذاعت الحكومة خبراً كاذباً عن سفر المفتش إلى الصعيد ثم تلته بخبر وفاته.

وللحقيقة، فإن المستشار السابق للخديوى لم يكن يحظى بأى قدر من الشعبية فى مصر، خصوصاً لدى الفلاحين الذين كان يعتصرهم بقسوة. ولكن الظروف

المأسوية – التى أحاطت بوفاته – أثارت شفقة الجميع على مصيره. إن تصرف الخديوى – فى حد ذاته – يمثل إدانه لنظام الحكم الاستبدادى. وعلق مراسل جريدة Times على ماحدث بقوله: "يعتبر رحيل إسماعيل صديق بمثابة النهاية لنظام قديم: فقد كان المفتش زعيماً للحزب المعارض للنفوذ الأوروبى ولكل تقدم حضارى. ويقال إنه كان قد أعد مشروعاً مناوئاً للمشروع الأوروبى، ومن ثم فإن سقوطه سيساعد على نجاح البرنامج الجديد"[٧٩].

ولم تستفد مصر شيئاً من اختفاء المفتش، والمستفيد الوحيد كان "لجنة جوشن- جوبير": فبعد بيع أسهم قناة السويس، ورفض الخديوى للمساعدة التى عرضتها عليه ألمانيا وروسيا، واستبعاد نوبار، يعتبر التخلص من المفتش أخطر الأخطاء السياسية التى ارتكبها إسماعيل منذ سنة ١٨٧٥م.

وبتاريخ ١١نوفمبر، كتب المسيو فيڤيان معلقاً على ماحدث بقوله: "إن فرصة نجاح لجنة جوشن- جوبير قد ازدادت بشكل ملموس بعد سقوط الوزير: ففى البداية، كان الشك يخيم على نجاحها طوال عدة أيام بسبب تأثير وزير المالية السابق المعادى لها، والمؤمرات التى حاكها ضدها. أما الآن فالخديوى موافق تماماً على جميع الضمانات التى اقترحت عليه، أى:

١- تعيين مراقبين: إنجليزى وفرنسى.

٢- ومنحهم سلطة تعيين ورفت جباة الضرائب فى المديريات.

٣- وتعين مفوض إنجليزى للخزانة.

٤- وإنشاء إدارة أوروبية منفصلة لسكك الحديدية" [٨٠].

لقد ضحى الخديوى بوزيره، لكن لا يجب أن يتبادر إلى الأذهان أنه كان مستعداً لقبول الضمانات المقترحة بلا تحفظات أو بلا مقاومة، خصوصاً وأن هذه

الضمانات لم تخفف من ديون مصر الهائلة، كما أنها ألقت على كاهله عبء القبول بالإشراف السياسي عليه.

وصرح البارون دى ميشيلز وهو يغادر لندن: "لقد كان المستر جوشن متردداً بين مشاعره الطبيعية بالولاء وبين أطماعه البريطانية؛ فهو قد سجل في برنامجه شرطاً أساسياً لكي يحدث أى تنسيق بين الدولتين، هذا الشرط هو مطالبة فرنسا بتقديم تضحيات [تنازلات] مالية ومزايا سياسية لصالح إنجلترا".

ثم يروى دى ميشيلز – في كتابه "Souvenirs" – أن مبدأ المساواة التامة قد أقر نهائياً بعد مناقشته مناقشة مضنية "وصدر به قرار ينص على تعيين مراقبَيْن عامَيْن (فرنسى وإنجليزى) يرأسا الإدارة المالية لمصر. وتم انتزاع توقيع الخديوى عليه يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. لقد تعمدت استخدام كلمة "انتزاع" لأننا – حتى اللحظة الأخيرة – كنا نخشى الفشل لأن الوالى كان ساخطاً على نتائج المحادثات فسعى جاهداً لإفشالها".

وحصل اللورد جوشن من فرنسا على تنازلات مالية لصالح الدائنين الإنجليز في "الدين المجمد"، وأعلن أن هدفه هو تخفيف العبء عن مصر، والعمل على زيادة ثقة الدائنين في حصولهم على الفائدة التى يستحقونها.

وذكر المستر روزشتاين في كتابه "Egypts Ruin" أن المستر جوشن نجح في الاتفاق مع الدائنين الفرنسين على تجميد الدين السائر مع تخفيض الزيادة – التى حصلوا عليها – إلى نسبة ١٠% فقط. واستطاع – أيضاً – فصل دين "الدائرة السنية" عن "الدين المجمد"، وأن يضم دين "الدائرة السنية" إلى "الدين السائر" ليكونا معاً مجموعة منفصلة – عن "الدين المجمد" بفائدة قدرها ٥ %.

أما فيما يتعلق بفائدة القروض التى عقدت في سنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧، فإنه قد توصل إلى فصلها عن "الدين العمومى المجمد" لأسباب فنية. ولكنه فعل ذلك – في حقيقة الأمر – لأن "بنك فروهلنج وجوشن" كان مشتركا في

تقديم هذه القروض، فأراد أن يستمر في الحصول على نسبة الفائدة القديمة التى تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ %.

وهكذا نجد أن "الدين المجمد" – نفسه- قد انخفض إلى ٥٩ مليون جنيه بفائدة موحدة نسبتها ٧ %. ولتنفيذ التحويل، كان لابد من إنشاء ما سُمي بـ "الدين الممتاز"؟ وقيمته ١٧ مليون جنيه بفائدة قدرها ٥ %. وبذلك، ارتفع إجمالي الأقساط السنوية للديون إلى ٦ مليون و ٥٦٥ ألف جنيه إسترليني، أى حوالى نسبة ٦٦ % من الدخل الاسمي السنوى لمصر.

وفيما يتعلق بالنتائج السياسية لبعثة جوشن، فإنها نتجت – بشكل حتمى – عن المبدأ المثمر الذى وضعه – بمهارة – المفوض البريطانى، ألا وهو: "ضمان حُسن الإدارة": لقد أرضى هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدائنين وحتى الفلاحين المصريين الذين قيل لهم أن هناك من يهتم بمصيرهم. وفى حقيقة الأمر، ومن وجهة النظر السياسية، فإن الإشراف الأنجلو/ فرنسى كان مجرد تسوية مؤقتة طالما أن إنجلترا لم تسيطر بعد على الإدارة المصرية، أو بعبارة أخرى طالما أن ريفرز ويلسون لم يعيَّن بعد فى منصب وزير مالية مصر.

أما من وجهة النظر المالية، فإن الإنجليز قد أدركوا جيداً أن التسوية كانت باهظة التكاليف. ولذلك، فإن هذه التسوية يجب أن تقدم لهم – فى القريب العاجل – فرصة لإجراء تحقيق جديد يتيح لهم المطالبة بضمانات جديدة لاستكمال "عملية الإصلاح".

وفى اليوم نفسه الذى تم فيه " انتزاع " توقيع الخديوى على القرار – أى يوم ١٨ نوفمبر – أعلن إسماعيل – صراحة – للورد فيفيان: "رغماً عن رأيى الشخصى فى هذه المسألة، إلا أنه قد تم إقناعى بأن التسوية الجديدة يمكن أن تتم بدون فرض عبء مالى ثقيل يدمر مالية مصر"[٨١].

لقد كان وضع مصر المالى مثقلا بالديون، وازداد الأمر خطورة نظراً لوجود قلق سياسى ناشئ عن:

١- تردد الحكومة الإنجليزية فى تعيين المراقب الإنجليزى.

٢- وإصـــرار البارون دى ميشيلز علـــى فـــرض المسيـــو دى بلينيير (de Blignières) فى منصب المراقب الفرنسى.

وأدى ذلك كله إلى نفاد صبر الخديوى الذى كان يتعجل التخلص من "حياة البؤس" هذه التى كان يحياها [٨٢]. وكان القنصل الإنجليزى نفسه – المستر فيڤيان – متفقاً مع الخديوى وعبر عن وجهة نظره عندما ذكر: "سنبذل الجهود اللازمة لتسوية قسط الدين الذى سيحين موعد سداده يوم ١٥ من الشهر القادم (يناير) ... ولكننى أخشى أن تُجبى الأموال بتكبيد الفلاحين خسائر فادحة خصوصاً مع جباية جزء من ضرائب العام القادم مقدماً. وفى الوقت الحالى، يعتقد الكثيرون أن مصر لا تستطيع تحمل العبء المفروض عليها، وأنه من المستحيل – بالنسبة لها – دفع فائدة الدين التى تصل إلى ٧%.

ولكن التعليق الذى ذكره القنصل – بعد ذلك – كان فى غاية الغرابة: "وحتى لوكان ذلك صحيحاً، فقد فات أوان مناقشته: إن الخديوى وحكومته هما المسئولان الوحيدان عن الحسابات المغلوطة – التى قُدِّمَت – والتى دائماً ما ضَلَّلت الأجانب الذين بذلوا جهداً كبيراً للتعرف على الوضع المالى الحقيقى لمصر"[٨٣].

لكن، على عكس ما يقوله القنصل الإنجليزى، فإن الوضع المالى الحقيقى للبلاد كان مكشوفاً تماماً منذ التحقيق الذى أجراه المستر كيف. وفى تقرير اللجنة، أكد المستر كيف بثقة أن التقدم الذى حققته مصر – فى جميع المجالات – لا ينفى أن الوضع المالى فيها "حرج للغاية"، وأن النفقات – مهما كانت باهظة – ليست هى المسئولة الوحيدة عن الأزمة الراهنة: فهذه الأزمة نشأت – بأكملها – نتيجة للشروط المدمرة لقروض تم التعاقد عليها تحت ضغط الاحتياجات الملحة.

وفى مثل هذه الظروف، فإن نسبة الفائدة الباهظة – ٧% – على دين قدره ٩١ مليون جنيه – لايمكن اعتبارها أبداً "معتدلة"، خصوصاً وأن المضاربات فى البورصة والربا قد عملوا على زيادة هذا الدين. ولذلك، بلغت قيمة القسط السنوى الواحد أكثر من ستة ملايين جنيه زادت من الأعباء الملقاه على كاهل بلد يدفع دفعاً نحو البؤس المدقع.

وبتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٧م، اجتمع الخديوى مع المسيو فيڤيان لمناقشة موضوع تسوية تسديد قسط يوم ١٨ نوفمبر، وذكر له الخديوى: "إن وزير المالية السابق قد خدع – عمداً – من تفاوضوا معه بخصوص القروض عندما قدم لهم حسابات وأرقاماً مغلوطة؛ وأن المفاوضين رفضوا أن يستمعوا له [أى للخديوى] عندما أصر على تخفيض نسبة الفائدة من ٧ إلى ٥ %؛ وأنه قد رضخ لضغوطهم أملاً فى أن التقدير المبالغ فيه لإيرادات الأراضى الزراعية سيتم تعويضه بواسطة الزيادة الكبيرة التى ستطرأ على إيرادات الجمارك والسكك الحديدية فى ظل إدارتهما الجديدة ..."[٨٤].

ويثبت الواقع أن إنجلترا كان من صالحها ترك وضع مصر المالى يزداد سوءاً لكى تجبر مصر على قبول– أو بالأحرى تلتمس – من إنجلترا – جميع الضمانات السياسية التى يطلبها منها دائنوها.

ومنذ سنة ١٨٧٦م، أصبحت الإدارة المصرية هى "الرهن" أو الضمان الحقيقى الذى حصل عليه الدائنون الأوروبيون ودولهم؛ وكان المراقبان العموميان وصندوق الدين ومحاكم نظام الإصلاح هم الحراس القائمون على هذا الرهن. وكان نظام المراقبة يرأس التسلسل الإدارى الأوروبى الجديد. وازداد عدد الموظفين الأجانب، وذكر اللورد كرومر– فى تعليقه على هذا الوضع – مايلى: "إن التدابير المالية كانت ذات نتائج طفيفة على مستقبل مصر. أما التغييرات التى تمت فى إدارة البلاد، بناءً على نصائح جوشن، فقد كانت نتائجها أكبر"[٨٥].

وتم تعيين البارون دى مالاريه (de Malaret) والمسيو رومان (Romaine) للإشراف على إيرادات ومصروفات مصر، أما السكك الحديدية وميناء الأسكندرية، فقد رهنت إيراداتهما لتسديد فوائد الدين، وتشكل مجلس يتكون من اثنين من الإنجليز وفرنسي ومصرى لإدارتهما. وتم تعين الـــچنرال ماريوت رئيساً لإدارة السكك الحديدية.

وفى بداية ١٨٧٧م، وبعدما نجح اللورد جوشن فى تنفيذ ما يريده، سارع لتعيين مفوض إنجليزى للدين العمومى، وكان هذا المفوض هو الميجور بيرنج (Baring) – الذى حصل فيما بعد على لقب "اللورد كرومر" – ووصل بيرنج إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧.

وكان من المفترض أن يعمل "نظام الحكم المشترك" بالطريقة التى ذكرناها سلفاً، ولكن هذا الترتيب كان مقضياً عليه بالفشل لأنه تجاهل الوضع الحقيقى للبلاد.

وكتب اللورد ملنر (Milner) معلقاً: "كان لابد من مرور زمن طويل لإصلاح دين مصر؛ وفى انتظار حدوث ذلك، عانت البلاد معاناة شديدة بسبب الكوارث الجديدة التى ألمت بها.

"وبناءً على اقتراحات جوشن وجوبير، تم تسديد أول قسط للدين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦م؛ لكن مدة السداد كانت قصيرة للغاية. وفى الواقع، فإن هذا الترتيب كان معقولاً وراعى ظروف البلاد كما تم عرضها على المراقبَيْن، ولسوء الحظ، فإن هذا العرض كان مضللاً للغاية: فحتى لو كان قد تم تزوير الحسابات – عمداً أو بغير عمد – إلا أنه من المؤكد انها لم توضح الوضع المالى الحقيقى للبلاد"[٨٦].

ومن البديهى إدراك أن "الحكم المشترك" (أو "الإدارة الأنجلو/ فرنسية") كان له خصوم عديدون لأن مصر – من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٨٧٩م –

تعرضت لأقسى المحن التى تراوحت ما بين الشروط المتشددة والقاسية التى فرضيا عليها "بنك Crédit foncier والماليون - من جهة - والمطالب السياسية الإنجليزية من جهة أخرى.

ولم يكن لدى اللورد فيڤيان أو البارون مالاريه أية عاطفة خاصة تجاه الخديوى إسماعيل، ولكنهما دافعا عن البلاد وبذلا جهوداً ضائعة لإقناع أصحاب المصالح بالانقياد للحق.

وأعطى البارون مالاريه - بلباقة وذكاء - بعض النصائح للخديوى كانت كفيلة بإلغاء بعض المظالم؛ كما أنه لم يدخر وسعاً لإقناع وزير المالية المصرى بتأجيل تسديد فوائد قسط الستة أشهر المستحقة على أسهم قناة السويس: فالموظفون المصريون لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر، فكان من الأفضل - مائة مرة - دفع هذه الأموال للموظفين المصريين بدلاً من دفعها للحكومة الإنجليزية التى كانت تستطيع الانتظار.

ولكن الخديوى كان قد عين موظفين إنجليز فى رئاسة الإدارات الحكومية المصرية، ولم يشغل باله سوى التقرب للحكومة الإنجليزية التى لم يدخر وسعاً فى الإشادة - دائماً - بعدم تدخلها فى الشئون الداخلية لمصر، وذلك على عكس قناعته الشخصية تماماً(٨٧).

○○○○○

سابعاً: الاضطراب السياسى [٢١]:

كان من المفروض أن توافق الحكومة الإنجليزية - وكذلك المؤسسات المالية - على تأجيل سداد قسط الدين الذى حل استحقاقه، وأن تنفذ القانون الذى يطبق على الدول المدينة. لكن الأحداث أثبتت أن الحكومة الإنجليزية والمؤسسات

---

[٢١] جاء هذا العنوان الفرعى فى الفيرس بالصيغة التالية: "التحول السياسى فى سنة ١٨٧٧م" [المترجم].

المالية لم تتردد فى إجبار مصر على قبول القانون الذى يطبق على الأفراد المدينين: أى يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم بدون الاهتمام بالخراب المؤكد الذى سيحيق بهم بعد ذلك.

وفى حالة مصر، لم تهتم الحكومة الإنجليزية – ولا المؤسسات المالية الكبرى – بنفقات الإدارة المصرية، ولا بمرتبات موظفيها، ولا بالعناية بالقنوات والجسور والكباري، ولا بأى شيء يساهم في الرخاء العام المرتبط حتى بمصالح الدائنين أنفسهم. لقد كان المستر فيڤيان يدرك تماماً هذا المبدأ ولذلك فإنه حرص على تحذير حكومته من مغبة النتائج الوخيمة التي ستنشأ عن تسديد القسط الكبير لشهر يوليو ١٨٧٧، خصوصاً وأنه كان لابد – أيضاً – من تسديد كافة تكاليف استهلاك الدين وغير ذلك من الأمور المرتبطة به. وبتاريخ ٧ يوليو، كتب القنصل الإنجليزى لحكومته التقرير التالى: "صحيح أن المراقبيْن يحميان الفلاحين وحملة الأسهم، لكنهما – بالقدر نفسه – **يمنعان ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً**. وبما أننا نلعب الدور الرئيسي في الإدارة الأوروبية لمصر، فإن هناك خطأ يرتكب فى حق مصر وفى حق سمعتنا وذلك بسماحنا باستمرار المظالم والقهر المحتميان بالسلطة".

ورغم ذلك، تم تسديد القسط ولكن بمقابل فادح: فاللورد فيفيان كتب لحكومته ما يلى بتاريخ ١٢ يوليو: "تم تسديد المبلغ بأكمله بالأمس (٢ مليون و ٧٤ ألف و٩٧٥ جنيه) لكننى أخشى أن يكون هذا السداد قد تم نتيجة لأن الفلاحين قدموا تضحيات دمرتهم: فقد باعوا محصول السنة القادمة بيعاً جبرياً، وتمت جباية الضرائب مقدماً. وبشكل أو بآخر، فقد تم انتزاع هذا المبلغ من بلد يعانى– أساساً – من الضرائب التى تسحقه بالفعل. إننى أخشى بشدة من أن تتسبب الإدارة الأوروبية – بدون قصد – فى تدمير ثروة مصر الزراعية تدميراً تاماً، وأعتقد أن الإنجليز مسئولون مسئولية حقيقية عما يحدث"[٨٨].

لقد كانت الإدارة الإنجليزية الخالصة – وليست الأوروبية – للجمارك والسكك الحديدية هي المسئولة مباشرة عن الارتباك المالي في هذين المرفقين؛ وبتاريخ ٩ يوليو, كتب القنصل مايلي: "لا نملك إلا أن نتحسر لأن الإنجليز هم الذين يديرون هذين المرفقين الكبيرين: فقد زادت الانتقادات العدائية ضد إعادة التنظيم – التي تكلفت الكثير – وكان ينتظر منها الخير العميم ولكنها فشلت".

وعمل المديرون الإنجليز على ملء الإدارت المصرية بالموظفين الإنجليز من الشبان عديمي الخبرة الذين كانوا يقبضون مرتبات عالية من الخزانة المصرية. وباختصار، فإن الإدارة السيئة هي التي تسببت – بشكل أساسي – في حدوث عجز مالي في الجمارك بلغ ٣٨٨ ألف و٧٧٧ جنيه (حوالي ٩ ملايين فرنك)، وعجز مالي آخر بلغ ١١٥ ألف و٥١ جنيهاً (حوالي ثلاثة ملايين فرنك) في رسوم جمركي الأسكندرية والقاهرة.

ويرجع السبب الثاني للعجز المالي إلى عمليات تهريب التبغ التي مارسها الأوروبيون على نطاق واسع، وكان التهريب يتم تحت سمع وبصر السلطات المصرية العاجزة عن التدخل نتيجة لتطبيق نظام "الامتيازات الإجنبية".

أما السبب الثالث، فهو مرتبط بالسبب الثاني ويرجع إلى إعفاء الأوروبيين من دفع أية ضريبة للدولة المصرية. وبتاريخ ١٠ يوليو، كتب اللورد ڤيڤيان معلقاً على هذا الوضع بقوله "أعتقد أنه من الظلم البين أن نمسك بخناق مصر وننتزع منها أقساط الديون حتى آخر فلس؛ وفي الوقت نفسه ، نسمح بحدوث عمليات التهريب التي تحرم مصر من جزء كبير من دخلها الذي تستحقه... وليس من العدل أن يكسب الكثير من الأوروبيين المكاسب الطائلة من هذا البلد ويتم إعفاؤهم تماماً من المساهمة في تنمية مواردها".

ويقدر المبلغ الذي خسرته الخزانة المصرية من جراء عمليات الإعفاءات الجمركية والتهريب بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً، وقد رجا

الخديوى المستر ڤيڤيان "تحصيل رسوم الجمارك التى يجب على الأوروبيين دفعها وإيقاف عمليات التهريب الواسعة التى يمارسونها بلا عقاب".

وبعد صمت دام سبعة أشهر، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٨م، رد اللورد ديربى على رجاء الخديوى بقوله: "لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تتجاهل تماماً نداء الخديوى، خصوصاً مع وجود الفوضى المالية التى تعانى منها المالية المصرية. وبمقدور الخديوى التأكد من حسن نيتنا لمساعدته فى إلغاء هذه التجاوزات بشرط أن يقدم سموه دليلاً مقنعاً على نيته الجادة فى إصلاح إدارته المالية، وأن يبدى استعداده الفعلى لتنفيذ قرارت محاكم الإصلاح"(٨٩). إن هذا الرد المتأخر يشير – من طرف خفى – إلى اقتراح إجراء تحقيق (سندرس نتائجه فيما بعد). وعلى أى حال، فإنه يعتبر – ببساطة – رفضاً لمطالب الخديوى.

وفى تلك الأثناء، توقفت الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦م، وتعاظمت الفوضى الإدارية والارتباك المالى. وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٧٧م، ذكر القنصل الإنجليزى فى تقريره ما يلى: "إن رعايا الخديوى يشتكون من مطالبة الدائنين لهم بتسديد أقساط الديون كاملة، فى حين أن موظفيه – وهم الجزء الأساسى فى الجهاز الإدارى – لا يقبضون مرتباتهم".

وبتاريخ ١٧ يناير ١٨٧٨م، أبلغ القنصل الإنجليزى اللورد ديربى بما يلى: "فى السنة الماضية، بلغت إيرادات مصر ٩ مليون و٥٤٣ ألف جنيه إسترلينى، سُدِّدت منها سبعة ملايين و٤٧٣ ألف و٩٠٩جنيه إسترلينى للدائنين. وبعد دفع الجزية السنوية للباب العالى، وتسديد الفوائد المستحقة على أسهم قناة السويس (التى اشترتها إنجلترا)، تبقى لديها – فقط – مبلغ مليون و ٧٠ ألف جنيه إسترلينى لنفقات الحكومة الضرورية".

لقد حولت أوروبا المرابية الإدارة المصرية إلى مجرد دخل يتناسب مع النفقات.

وفى شهر سبتمبر، انطلقت صيحة الإنذار نفسها، فالأزمة قد تفاقمت نتيجة لحدثين غير متوقعين:

١- ففي صيف سنة ١٨٧٧م، جاء فيضان النيل منخفضاً جداً فتسبب في حدوث مجاعة.

٢- وفى ربيع سنة ١٨٧٧م، اندلعت الحرب التركية/ الروسية مما أجبر مصر على إرسال قوات - على نفقتها - لمساعدة تركيا. ودفعت الحكومة تكاليف هذه الحملة بزيادة نسبة ١٠ % على الضرائب العادية. ولكن كانت لدى إنجلترا اهتمامات سياسية أخرى جعلتها تصرف النظر - مؤقتاً - عن تنظيم الشئون المصرية: فالحرب التركية/ الروسية قد جعلت "المسألة الشرقية"، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية موضوعاً ملحاً. وكان الديبلوماسيون الأوروبيون - وعلى رأسهم بيسمارك[٢٢] - يشجعون إنجلترا للاستفادة من الحرب لكى تحتل مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه الفكرة أصبحت تجد لها صدى لدى الرأى العام الإنجليزى: ففى سنة ١٨٧٧، شن الصحفى الإنجليزى المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicey) حملة صحفية واسعة النطاق للمطالبة بضرورة احتلال إنجلترا لمصر فوراً أو - على الأقل - فرض نوع من الحماية الإنجليزية عليها.

وفى عدد شهر يونيو من مجلة "Nineteenth Century Review" نشر ديسى مقالاً بعنوان "Our route to India" جاء فيه: "يجب علينا أن نحافظ على أن تكون قناة السويس مفتوحة أمام سفننا فى أى وقت وتحت كل الظروف. ولكى نتوصل إلى ذلك، يجب أن يكون لنا موطىء قدم فى الدلتا بشكل قانونى وبشكل أكثر حسمًا مما هو عليه حالياً. وباختصار، فلو أجبرنا فرنسا على الاختيار مابين

[٢٢] بيسمارك (Otto Von Bismarck) (١٨١٥ - ١٨٩٨) سياسى ألمانى ينتمى لأقصى اليمين. عينه ملك بروسيا - غليوم الأول - رئيساً لوزراء بروسيا فى سنة ١٨٦٢، اتسم عهده بالديكتاتورية ولكنه أنشأ جيشاً بروسياً قوياً ووحّد الولايات الألمانية فى إمبراطورية تحت رئاسة الإمبراطور غليوم الأول [المترجم].

نشوب حرب شاملة أو قيام إنجلترا بضم مصر، فإن فرنسا ستختار الحل الثانى بلا تردد. وفى كل مرة تستعيد فيها فرنسا قوتها وتتخلص من شبح تهديد ألمانيا لها، فإنها تبدأ – مجدداً – فى ممارسة منافستها التقليدية مع إنجلترا فى منطقة شرق المتوسط.

"إننا فى الوقت الراهن، نستطيع تنفيذ مالم نقدر عليه طوال الـــ٧٥ سنة الأخيرة ولن نستطيع تنفيذه خلال السنتين القادمتَيْن أى امتلاك مصر بدون مخاطرة دخول حرب مع فرنسا".

ثم نشر المستر ديسى مقالاً ثانياً – فى عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ من مجلة "La Revue Britanique" – عنوانه "الخديوى والحماية البريطانية"، وجهه بالتأكيد للرأى العام الفرنسى وجاء فيه ما يلى: "إن الشق السياسى والشق المالى مُرتبطان تماماً لدرجة استحالة الفصل بينهما فى المسألة المصرية. فإذا استطعنا – بشكل عملى – ضمان وجود مراقبة فعالة على الحكومة المصرية (إما بالتدخل المباشر وإما بواسطة القناصل أو الإداريين الإنجليز)، فمن المؤكد أننا سنتوصل إلى الوفاء بالتزامات مصر تجاه دائنيها الأوروبيين مع الاضطلاع بمسئولية إدارة البلاد".

وفى أثناء ترقب إنجلترا لفرصة الاستيلاء – رسمياً وبشكل تام – على مصر، فإنها استولت عملياً على إدارة البلاد. وبهذا المعنى، مارست ضغوطاً غير مباشرة على إسماعيل. وفى خلال بضعة أسابيع، اكتظت الإدارة المصرية – بالمعنى الحرفى للكلمة – بالأوصياء الإنجليز.

ورويداً رويداً، تشجع الخديوى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بطريقة ملتوية: فاستدعى جوردون باشا وعينه فى منصب "الحاكم العام للسودان"، ومنحه سلطات مطلقة مع حريته التامة فى تنظيم الأسواق والطرق التجارية فى أواسط أفريقيا كما يشاء. ثم جاء توقيع "الاتفاقية المصرية/ الإنجليزية" الخاصة بتجارة الرقيق وبها

المواد التى تعطى – ضمنياً – لوكلاء ملكة إنجلترا الحق فى إنشاء ورعاية قوة شرطة خاصة بهم فى المياه الإقليمية المصرية. وبعد ذلك، تم توقيع اتفاقية أخرى تعترف بسلطة الخديوى على ساحل بلاد الصومال، واستخدمت هذه الاتفاقية كمبرر لإعطاء إنجلترا امتيازات تجارية[٩٠].

*****

ثامناً: لجنة التفتيش العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون:

مارس إسماعيل خطة تجاه الإنجليز أطلق البارون دى ميشيلز عليها اسم "خطة الإغراء". وفى واقع الأمر، فإن الإنجليز كانوا هم الذين أوحوا بها لإسماعيل وشجعوه عليها. وفى المقابل، سانده الإنجليز في صراعه – الذى تجدد – ضد دائنيه. ومن هنا، جاءت إدانة إنجلترا للأعباء المالية الهائلة التى أثقلت كاهل مصر. ولكن الهدف الوحيد لصدور هذه الإدانة كان يتمثل فى إبعاد فرنسا – عملياً – عن مصر بمساندة إسماعيل؛ وبعد ذلك، تعمل إنجلترا على أن يفقد إسماعيل اعتباره ومكانته لدى رعاياه، ثم تحل هي محله.

ومن هنا – أيضاً – نشأت فكرة إجراء تحقيق جديد استخدمت فيه تعبيرات مثل "الإصلاح الإدارى" و"إنصاف الفلاح" لمجرد تغطية الأهداف السياسية لإنجلترا.

وكان وضع الحكومة غير مستقر ومطلوب منها الاستعداد لدفع أقساط " الدين الكبير. وبالإضافة لذلك كله، قدَّم القناصل العموميون مذكرة جماعية للمطالبة بتنفيذ الأحكام التى أصدرتها "المحاكم المختلطة" (أنشئت سنة ١٨٧٦) ضد الحكومة المصرية و الدائرة السنية لصالح مجموعة كبيرة من الدائنين والموردين والمقاولين وغيرهم من قناصى التعويضات ومحترفى رفع دعاوى التعويضات من مختلف الأشكال.

وكانت الحكومات الأوروبية مكلفة بحل مشكلة الديون التضامنية إلا أنها لم تفكر إلا في زيادة حجم الفوضى عندما تركت محاكمها تطارد الحكومة المصرية بواسطة الأحكام التي لا تستطيع تنفيذها. وكان المطلوب هو كسر مقاومة الوالي وإجباره على منح "لجنة التحقيق" الجديدة سلطات تنفيذية أوسع لإجراء التحقيقات، أي سلطة التدخل في التفاصيل الإدارية التي يمارسها الوالي.

لقد سبق وأن أدت تحقيقات جوشن- جوبير إلى انهيار أول قلعة للمقاومة ضد التدخل الأوروبي في البلاد عندما اغتيل إسماعيل صدّيق "المفتش". وأصبح المطلوب الآن تمهيد السبل لقيام ديكتاتورية إنجليزية في مصر يمثلها ريفرز ويلسون وتعيينه في منصب وزير المالية المصرية. أما التحقيق الجديد، فقد كان يهدف إلى توجيه الاتهام للإدارة الشخصية للخديوى لكي يفقد اعتباره ومكانته لدى رعاياه ثم يتم الاستيلاء على سلطاته.

ويبدو هذا الهدف واضحاً في مذكرة وجهها الكابتن بيرنج إلى حكومته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨م حول نتائج التحقيق المتوقعة. وكان بيرنج يشغل منصب مفوض صندوق الدين عندما حرر هذه المذكرة التي جاء فيها: "أعتقد أن الوضع في مصر سيئ للغاية. ومع وجود الفكرة المسبقة بعزل الخديوى، وإذا أراد كل أعضاء اللجنة البدء في التحقيق، فسيكون من السهل إعداد تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة يستحيل معها بقاؤه في ولاية مصر"[٩١]. لقد كان بيرنج مطلعاً على الأسرار، أي أنه أحد الدبلوماسيين الذين يفهمون أغراض حكومتهم، ويمهدون لتنفيذها بدون أن يردعهم ضميرهم أو أية اعتبارات إنسانية.

ولكن المستر فيفيان كان مختلفاً: ففي نفس يوم توقيع الخديوى على مرسوم تشكيل "لجنة التحقيق" يوم ٣ مارس - كتب القنصل الإنجليزى لحكومته مايلي: "إنني أشاطر المستر بيرنج الرأى نفسه الذى أبداه في المذكرة المرفق منها نسخة ملحقة بتقريرى: فمن السهل اصطناع تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة تجعل من المستحيل عليه التمسك بالسلطة. ولكنني لا أتصور أن تكون هذه هي

رغبة حكومة صاحبة الجلالة. ولذلك فإنني آمل في أن تسود الآراء المعتدلة على عمل هذه اللجنة.

"إن التقييم المنصف للانتقادات الموجهة للأحداث السابقة سيراعى ذكر العادات الشرقية ونظام الحكومة السيئ الذين ساهموا في خراب مصر. وسيُراعي أيضاً أن يكون هدف المفوضين الأساسي هو ذكر أخطاء الماضي والحصول على أفضل الضمانات لمنع تكرار تلك الأخطاء وذلك أفضل من إلقاء كل المسئولية على عاتق الخديوى شخصياً.

"فإذا سار التحقيق على هذا النهج (الذى غاب – للأسف – عن المفاوضات التمهيدية)، وإذا اقتنع الدائنون بأن مصالحهم الحقيقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برخاء مصر (وتنمية مواردها الزراعية، وتخفيف أعباء الضرائب التي تسحق الفلاحين وتدمر حتى أسراب النحل التي تنتج العسل)، فعندئذ – فقط – أعتقد أن التحقيق لن يخلق مشاكل سياسية خطيرة وستكون له مزايا حقيقية ودائمة تفيد المصالح الكبرى"(٩٢).

ولكن الفائدة الكبرى – بالنسبة للإنجليز – كانت فائدة سياسية. وبتاريخ ٤ أبريل، نجحت إنجلترا في انتزاع مرسوم جديد من الخديوى يمنح اللجنة "سلطات للتحقيق على أوسع مدى" وتكونت "لجنة التحقيق" من:

- فردينان دى ليسيبس (رئيساً).
- السير ريفرز ويلسون ورياض باشا (نائبا الرئيس).
- وأربعة مفوضين للدّين:
* المسيو دى بلينيير (عن فرنسا).
* والكابتن بيرنج (عن انجلترا).
* وكريمر (Kremer) (عن النمسا).

° وبارافيللى (Baravelli) (عن إيطاليا).

ولكن رئيس اللجنة الفعلى كان السير ريفرز ويلسون. وكان الهدف المقرر سلفاً هو رهن أملاك الخديوى الخاصة قبل طلب أية تنازلات من الدائنين.

ويقول البارون دى ميشيلز فى كتابه "Souvenirs" إن "اللجنة بدأت بداية رائعة عندما طالبت صاحب السمو بالتنازل عن مليونين من الجنيهات الإسترلينية من ماله الخاص لتسديد الديون الأكثر إلحاحاً، ودفع المرتبات المتأخرة لصغار الموظفين، وضمان تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الدائنين".

وجُن جنون إسماعيل عند سماعه لهذا الطلب غير المتوقع بالمرة ... ففكر – أولاً– فى الارتماء بين ذراعى سلطان تركيا وشراء الحق فى إشهار إفلاسه كما سبق للسلطان وأن فعل. ثم حلم فى طلب المساعدة من قيصر روسيا بعد انتصاره فى موقعة بليفنا (Plevna)[٢٣].

"وصرح الخديوى للقنصل الإنجليزى قائلاً: "إنهم يسعون لخرابى فهم يريدون – أولاً – تجريدى من ثروتى الشخصية، ثم يستصدرون فرماناً من الباب العالى ويطردوننى من مصر!!!".

واستمر تحقيق اللجنة لمدة خمسة أشهر، استجوبت خلالها الوزراء والموظفين والفلاحين إلخ إلخ... وقبل أن ندرس عمل هذه اللجنة، سنلاحظ أن وضع مصر – فى تلك الفترة – قد ازداد تدهوراً، ورفضت الدول الأوروبية – تماماً – تأجيل دفع أى قسط من أقساط الديون المختلفة.

ووصل تدهور الأحوال فى مصر لدرجة أن حاجب " المحكمة المختلطة " فى القاهرة حاول وضع الأختام بالشمع الأحمر على خزائن الحكومة. ومع أن "المحكمة المختلطة" قد أقرت – فيما بعد – بعدم قانونية مصادرة أملاك الحكومة،

---

[٢٣] Plevna (حالياً Pleven) مدينة فى شمال بلغاريا، حاصرتها القوات الروسية لمدة ستة أشهر قبل أن تستولى عليها من القوات التركية [المترجم].

إلا أنيا لم تتورع عن الحكم بحبس أمناء خزائن وزارة المالية لمدة عشرة أيام لأنهم تعرضوا للحاجب ومنعوه من وضع الأختام[٩٣]. لقد أهينت البلاد وتم اغتيالها: فقد كانت تئن تحت وطأة الديون ولم تستطع فعل أى شيء لصد الهجوم الكاسح الذى شنه الدائنون عليها.

ويرسم لنا المستر روذشتاين صورة للبؤس التام الذى حاق بمصر في تلك الفترة: " في خريف العام الماضي (سنة ١٨٧٧)، جاء فيضان النيل شحيحاً للغاية فنتج عنه نقص هائل في المحاصيل الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، أصيبت الماشية بطاعون قاتل، وانخفض سعر القطن انخفاضاً شديداً، وتعرض الصعيد لمجاعة لم يُسمع بمثيلها منذ عدة أجيال: فكان الأطفال والنساء ينتقلون من قرية لأخرى لكى يشحذوا ما يأكلونه. وفى أحيان كثيرة، كانوا لا يقتاتون إلا بنفايات الشوارع.

"ويقدّر عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم – بسبب هذه المجاعة – بما لايقل عن ١٠ آلاف نسمة في صيف تلك السنة، وذلك بخلاف من هلكوا من جراء انتشار الدوزينتاريا وغيرها من الأمراض.

ومع ذلك، وعندما طلب الخديوى تأجيل دفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م، قوبل طلبه بالرفض القاسي. إن المستر فيفيان والمسيو رومان – نفسيهما – كانا يؤيدان تأجيل سداد هذا القسط القاتل، ولكن الحكومة الإنجليزية أصمت آذانها ولم تستجب لكل الالتماسات بل وأرسلت برقية تأمر فيها بدفع هذا القسط فوراً: فتعرضت مديريات بأكملها للخراب وفرغت من سكانها لفترة طويلة. وتم تسديد قسط شهر يونيو في ظل ظروف مماثلة"[٩٤].

أما المفوض السابق للدين – اللورد كرومر – فيقول في كتابه " Modern Egypt": تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لجباية الأموال المطلوبة لدفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م: فأُرسل اثنان من الباشاوات – المشهورين بالقسوة – إلى المديريات بصحبة المرابين المستعدين لشراء المحاصيل مقدماً من المزارعين. لقد

أدى شح مياه النيل إلى نقص المحاصيل، ولم يستطع فلاحو مصر الاستفادة من المكاسب المفترضة نتيجة لرفع الأسعار بسبب ندرة المحاصيل".

وكان قسط شهر مايو يبلغ ٢ مليون و ٣٥ ألف ٦٥١ جنيهاً تم دفعها في ظل الظروف القاسية وغير الإنسانية التي ذكرناها سلفاً بسبب تصلب بنكي: Crédit foncier و Comptoir d' Escompte والضغوط الرسمية التي مارستها فرنسا وإنجلترا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبدايةً من يوم ٣ مايو، نفذ المسيو ثيڤيان تعليمات حكومته وأبلغ الخديوى بضرورة تسديد فائدة ثمن شراء أسهم قناة السويس التي سيحل أوان استحقاقها في بداية شهر يونيو. ولكن المسيو رومان – المحصل العام للإيرادات – عارض جباية المال اللازم لدفع هذه الفائدة. وعندما عاتبه القنصل العمومي، لم يتردد المسيو رومان في إبلاغه بحالة البؤس التي تمر بها البلاد.

وفي هذا الشهر نفسه – شهر مايو – حدثت فضيحة قانونية هائلة: فقد حاول حجاب "المحكمة المختلطة" مصادرة الأثاث الخاص بالخديوى والموجود في "قصر الرمله" في الأسكندرية. وبعد دفع قسط شهر مايو، سعى قناصل الدول الأوروبية – خصوصاً قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا – لدى زملائهم وأصروا بدورهم على أن يدفع الخديوى الغرامات التي حكمت بها "المحاكم المختلطة" ضده، وطالبوا بأن تعامل هذه الغرامات على الأقل نفس معاملة مطالب دائني الخزانة[٩٥].

إننا لا نعتقد بأن التاريخ قدم لنا بلداً مثل مصر ذبحته الحكومات "المتحضرة" وسخَّرت كل قواها لخدمة المرابين والمهربين ضده بهذا الشكل.

ولحسن الحظ، فقد كان هناك بعض الأوروبيين – الجديرين بهذا الاسم – الذين لم يترددوا في الاعتراض على هذا السلوك الذي يجلب العار على أوروبا: ففي شهر مارس سنة ١٨٧٨، كتب المستر بويدكير (Boedtker) – قنصل السويد

– تقريرا مفيدا عن التقدم الاجتماعى والتجارى فى مصر قال عنه المستر ڤيڤيان إنه يعكس وجهة نظر "مراقب محايد للغاية[٩٦] وملم بما يجرى فى.

ورسم المستر بويدكير – فى بداية تقريره – صورة للوضع السياسى فى مصر. وفي هذا الجزء من دراسته، لم يأت بجديد وأيد ما جاء في تقرير لجنة كيڤ. وذكر المؤلف الأشغال العمومية العظيمة التى تمت خلال السنوات الأخيرة، وأضاف بأنه يعتقد أن "المأزق المالى الذى تعانى منه مصر ناتج – إلى حد كبير – عن التضحيات الهائلة التى قدمتها من أجل قناة السويس".

لكن الجزء الخاص بمالية مصر به بعض الآراء غير المسبوقة، والأفكار التى يعرضها المؤلف تدل على ثاقب فكره عندما يقول: "إن الأمر لا يتعلق بمسألة تسوية الدين، ولا بتسديد مبلغ مالى معين يمكن نهبه من مصر خلال بضع سنوات (وبعد ذلك تترك لتلاقى مصيرها)، لكن الأمر يتعلق بدين يُستهلك على مدى سنوات طويلة قد تصل إلى ٦٣ سنة.

"إن القاعدة الأولى والأساسية – فى العقد الذى يجب تحريره بين مصر ودائنيها – لابد وأن توضح للدائنين بأن مصالحهم مرتبطة تماماً بمصالح مصر وأنهم سيستفيدون من رخائها. إن الطريقة التى اتبعها الدائنون – حتى الآن – لتسوية المسألة المصرية، تشبه الطريقة التى تطبق على شخص مدين، وينسون أن إعلان إفلاس دولة لايمكن تصفيته كما يحدث مع الأفراد المفلسين بل حسب قانون أو تسوية خاصة...

"وفى الوقت الحالى، فإن مصر تشبه ضيعة واسعة موضوعة تحت إدارة الدائنين؛ ولكن هناك فارق كبير هنا: فالمرابون عادة مايكونوا مدركين لضرورة تنمية موارد هذه الضيعة لكى تدر عليهم الأموال. أما فى حالة مصر، فالدائنون لا يفكرون إلا فى تكديس الأموال وينسون بالمرة أنه – على المدى الطويل – لا يستطيع الإنسان أن يحصد إلا إذا زرع أولاً.

"ولن نناقش هنا أساليب تنمية موارد مصر، ولكننا نلاحظ أن جميع الأشغال الإنتاجية النافعة قد توقفت، وأن الميزانية الحالية لا تخصص أى مبلغ للأشغال العمومية. وللحفاظ على مصالح الدائنين، فإن لجنة المراقبة لم تقم على أى أساس سليم، أى أنها تجاهلت تماماً أن مصالح الدائنين مرتبطة تماماً بمصالح البلاد. لقد أصبحت لجنة المراقبة "دولة داخل الدولة" واستولى فيها الدائنون - عبر ممثليهم - على جزء من سلطة الحكومة.

"وبحجة أن قروض مصر يجب تسديدها قبل أى شيء آخر، فإننا سنجد أن الأحكام الصادرة ضد الحكومة تظل بدون تنفيذ، وأن البؤس يسحق الموظفين، وأن كل الأشغال الإنتاجية المثمرة قد توقفت. وباختصار فإن الإدارة المصرية كلها تعاني... "وكان هناك اعتقاد - شبه مستحيل - بأنه من الممكن زيادة صادرات مصر ثلاثة أضعاف خلال عشر سنوات. وهذا الاعتقاد يوضح لنا مدى سخاء الطبيعة في هذا البلد والثمار التى نستطيع أن نجنيها منه عن طريق العمل... ولكن يشاع - هنا - أن الدائنين يسعون لقتل هذه الطبيعة السخية التى كانوا أنفسهم أول المستفيدين منها"(٩٧).

إن هذه الشهادة التى أدلى بها شاهد محايد لهى أبشع اتهام يمكننا توجيهه للإدارة الأوروبية التى كان ينتظر منها - على الأقل - إجراء عملية كبرى للإصلاح المالى، وتخفيف مشاكل البلاد تعويضاً عن فقدانها لحريتها. وكان يجب تخفيض نسبة فوائد الديون، بل وكان يجب تخفيض قيمة الدين نفسه الذى كان من حق مصر عدم الالتزام به أو تأجيل تسويته: فلقد نشأ هذا الدَّين بسبب المضاربات المالية والربا، ثم استفحل بسبب قرض سنة ١٨٦٢ والضغوط الرسمية التى مارستها الحكومات الأوروبية.

لقد تدخلت الحكومات الأوروبية للدفاع عن المصالح الخاصة لرعاياها (والقانون الدولى لا يجيز التدخل فى هذه الحالة)، وكان من المفترض أن تخفف من غلواء مطالب الدائنين الذين أجروا عملياتهم إما على مسئوليتهم الخاصة (وفى

هذه الحالة، يجب عليهم ألا يلوموا سوى أنفسهم لعدم تبصرهم – كما يقول المسيو دى فريسينيه) وإما بناءً على تحريض الدبلوماسيين لهم (وفى هذه الحالة، يجب أن يطلبوا من حكوماتهم نفسها تعويضهم عن خسارة هذه القروض). وحسبما يرى المستر كيف، فقد كان يتعين على الدائنين – في كل الأحوال – أن يقدموا تنازلات حقيقية بدلاً من تعريض رؤوس أموالهم للخطر.

وكان الواجب المطلوب من الحكومات الأوروبية واضحاً: فمنذ سيطرتها على المسألة المالية، كان من حقها إظهار الحزم، ليس في مواجهة مصر الضعيفة بل في مواجهة رعاياها الأوروبيين وذلك بتبصيرهم بحقائق الأمور. ورفضت الحكومات الأوروبية اتخاذ موقف عادل بين مصر ودائنيها؛ وبذلك، تكون قد خسرت قوتها المطلوبة لتنفيذ العقد.

وفى سنة ١٨٦١، عندما كانت مصر تتفاوض حول أول قرض حصلت عليه، اشترط le Comptoir d' Escompte – بالاتفاق التام مع الحكومة الفرنسية – شروطاً مالية وسياسية اعتبرها سعيد باشا مجحفة للغاية. وعندئذ قام قنصل فرنسا بتحذير حكومته من مغبة نتائج هذه السياسة المتعسفة التى تمارسها ضد سعيد باشا. وبتاريخ ١٩أغسطس، كتب تقريراً جاء فيه: "يجب أن تقترض مصر أموالاً فرنسية وتتعامل مع دائنين فرنسين. ومن هذا المنطلق، فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة وواضحة تماماً حتى لايقال إن القنصل العمومى قد ساند مطالب مغال فيها.

"وإذا لم نتواجد في مصر، فسيأخذ غيرنا مكاننا. أما إذا تواجدنا، فسنكون مسئولين – رغماً عنا – عن الأوضاع التى ستكون صعبة للغاية، وسنفقد القوة اللازمة لتنفيذ العقد؛ وبالتالى، لمساندة حقوق le Comptoir"[٩٨].

لقد كان le Comptoir d´Escompte و le Crédit foncier – تحديداً – هما اللذان طلبا من حكومتيهما تنفيذ العقد والإصرار على دفع كل قسط دموى

فى موعده. وبالقطع، فقد حرصت "لجنة التحقيق" – فى سنة ١٨٧٨ – على إظهار بعض الشفقة على حال الموظفين والفلاحين والتعاطف معهم. ولكنها فعلت ذلك لمجرد إلقاء مسئولية الوضع الشنيع – فى مصر – على عاتق الخديوى بصفته المسئول عن كل المآسى، ثم تحكم هى البلاد بدلاً منه. وبعد ذلك، تحنث بوعودها وتدعم أصدقائها الدائنين فى متابعتهم للرهن.

وبتاريخ ١١ مايو ١٨٧٨، كتب ريفرز ويلسون – نائب رئيس اللجنة ورئيسها الفعلى – أول تقرير لها ورفعه للخديوى، وجاء فيه: "بناءً على المرسوم الصادر بتشكيل اللجنة، فإنها مطالبة بإيجاد الوسائل لضمان تسيير الخدمات العمومية بانتظام. ولم تهمل اللجنة ذلك فى أثناء قيامها بعملها.

"ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة تعتقد بأن عدم دفع مرتبات الموظفين مناف تماماً لمبدأ تسيير الإدارة بانتظام. لقد حكمت محكمة القاهرة بأن موظفى الدولة هم دائنون متميزون فيما يتعلق بدفع مرتباتهم. "ونظراً لأن الرهن الذى يضمن ديون دائنى الدولة هو – تحديداً – نتاج لكل الضرائب التى تجبى، وإذا أردنا جعل هذا الرهن ذى قيمة، فلابد من ضمان استمرار تسيير الخدمات العمومية، ولا يجب تعليقها أبداً لأى سبب كان. ويجب – أيضاً – الاعتراف بأنه من مصلحة الدائنين أنفسهم أن يكون دفع مرتبات الموظفين مضموناً ومنتظماً".

وبتاريخ ٢٤ مايو، أشار قنصل فرنسا لحكومته إلى هذا التقرير: "إن دفع مرتبات الموظفين يتأخر لمدة ستة أشهر أو ثمانية أو عشرة وأحياناً لمدة ١٦ شهراً. ويعانى أغلب الموظفين – بشكل دائم – من الفاقة و البؤس لدرجة جعلت أناس كثيرون يتساءلون عما إذا كانت موارد البلاد قد نضبت بالفعل ولم تعد تزود خزانة الدولة بالأموال"[٩٩].

ولم يقف تعاطف اللجنة مع وضع الموظفين فقط بل امتد ليشمل الاهتمام بمصير الفلاحين أيضاً. وفى الواقع، فإن السير ريفرز ويلسون رفع للخديوى

تقريرا أوليا ضخماً – بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ – بالنيابة عن زملائه "المكلفين بإجراء الإصلاحات التى تتطلبها مصلحة الممولين والدائنين على حد سواء". وذكر هذا التقرير مايلى: "فى الوقت الحالى، فإن القانون و التنظيم الإدارى لا يقدمان للفلاح أية ضمانات ضد الابتزاز والنهب اللذين يمارسهما جباة الضرائب ضده. ومن الضرورى أن تتزامن مواعيد جباية الضرائب المطلوبة من كل مزارع مع وقت حصاده لمحاصيله. وهذا الإجراء الضرورى يصب فى مصلحة الخزانة والممول على حد سواء.

"ويُجمع كل من سألناهم – عن الوضع الاقتصادى لمصر – على أن بيع المحاصيل مقدماً، واقتراض الفلاحين بمعدل فائدة يصل إلى ٧% شهرياً هما السببان الرئيسيان للوضع المتدهور لسكان الريف. وعندما يحين موعد سداد الدين، يجد الفلاح نفسه مجبراً على سداد دين جعلته الفوائد يتضاعف بسرعة. وفى هذه الحالة، فإنه يبيع ماشيته ومحصوله بثمن بخس بل ويضطر لبيع أرضه.

"ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ شروط العقود الصحيحة – شكلاً – التى يحملها الدائنون الذين يصبحون هم أصحاب الأراضى الزراعية الشاسعة. ورويداً رويداً، يختفى صغار الملاك. وهذه الظاهرة تمثل ضرراً على مصالح البلاد".

وبداية من سنة ١٨٧٦، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذه المظالم مضادة لمصالح الدائنين والمديونين معاً. وتناول المستر ريفرز ويلسون هذا الموضوع نفسه – الخاص بالإصلاح – بدون استشارة أحد وأضاف عليه بعض التعليقات. وفى الفصل الخاص بدراسة "الرأى العام" سنتابع كل الأحداث التى طرأت على التحقيق.

ومنذ ذلك التاريخ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يرفع لافتة "الإصلاحات"، لكنه كان معنياً – أساساً – بضمان إحكام السيطرة الكاملة على

الإدارة المصرية بأكملها، مع الانتقاص من سلطة الخديوى إسماعيل وعلى حساب استقلال مصر.

وتعطينا "مذكرات" البارون دى ميشيلز معلومات قيمة عن عقلية "رسول الإصلاح" – أى المستر ريفرز ويلسون – الذى قال عنه مايلى: "لقد فوجئت بأن المستر ويلسون يختلف عن مفوضى النمسا وإيطاليا اللذين كانا يعملان على حصر التحقيق فى حدود الدراسة المالية فقط. لكن المستر ويلسون كان يبذل قصارى جهده لكي يأخذ هذا التحقيق مدى أوسع. وكانت الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية تتسلط عليه دائماً، وكان يبدو عليه الاهتمام بالتحقيق فى قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد[١٠٠].

وهذا الاستعداد النفسى أضفى على مناقشاته الخاصة صفة الرصانة الحقيقية. وفى رأيه أنه لايوجد موظفون أكفاء فى مصر إلا الموظفين الإنجليز فقط. ولذلك، يجب زيادة عددهم. كما كان يرى أن الفلاحين مسحوقون ولذلك يجب إنصافهم بوضعهم تحت إداره أجنبية.

"وبدأت الإشاعات تنتشر – فى القاهرة – بأنه بعد انتهاء عمل "لجنة التحقيق"، فإن فكرة تعيين وزير أجنبى فى الوزارة المصرية ستعود مجدداً، وأن المستر ويلسون سيكون هو هذا الوزير... ولم يكن الأمر يتعلق بصالح الدائنين ولا بصالح التصفية المالية بل أنه كان يتعلق بمصير مصر ذاتها. وبدا لى المستقبل محيراً".

وأوضح المؤلف – بعد ذلك – أنه بعد عودة المطامع الإنجليزية فى الاستئثار – وحدها – بمصر، فقد حان وقت "مواجهة الأمور بنظرة أكثر ترفعاً وأكثر نزاهة، أى عرض تدويل – المسألة المصرية – على مؤتمر برلين، وتطبيق الاتفاقيات – التى كانت أساساً للإصلاح التشريعى – فى المجالين الإدارى والاقتصادى".

وأعاد المسيو دى فريسينيه الحديث عن هذه السياسة الأكثر ترفعا – سنة ١٨٧٨م – فى أحداث مشابهة وقعت سنة ١٨٨٢، لكنه أخطأ فى الحالتين لأنه لم يحدث تزامن بينهما وبين اللحظة النفسية المناسبة، ولم يتم الإعداد المناسب لها لكى تصل إلى أهدافها – بوسيلة أو بأخرى – نظراً لمعارضة بيسمارك، حليف إنجلترا وسيد أوروبا.

وكان تعليق اللجنة تقليدياً للغاية، فالمستر ويلسون يذكر فيه: "لا نستطيع إنكار أن الخديوى يتمتع بسلطات غير محدودة". وهكذا فقد إسماعيل اعتباره ومكانته بين رعاياه، وجاء – الآن – الدور لتجريده من سلطاته، ليس لصالح الشعب المصرى بل لصالح الأوروبيين: فطُلب منه تشكيل "وزارة مسئولة".

وبتاريخ ٢٨أغسطس، أصدر الخديوى مرسوماً بتكليف نوبار باشا بتشكيل وزارة عين فيها السير ريفرز ويلسون فى منصب وزير المالية، والمسيو دى بلينيير – المراقب الفرنسى – فى منصب وزير الأشغال العمومية.

لقد كانت "المراقبة الأنجلو/ فرنسية" هى أساس "الحكم المشترك"، وجاء الدور– الآن – عليها لكى تختفى: فقد أصبح التشكيل الوزارى الجديد – متمثلاً فى شخص المستر ويلسون – يضمن لإنجلترا السيطرة المالية والسياسية على مصر[١٠١].

وأولى مهام هذه الوزارة الأوروبية كانت توفير الموارد لتسديد قسط شهر نوفمبر، فتم إهمال دائنى "الدين السائر" وغيرهم من دائنى الدولة و"الدائرة السنية" الذين ضحت الوزارة بهم لصالح دائنى "الدين الموحد". وضمت أملاك الخديوى الشخصية – وأملاك أسرته – إلى الدولة مقابل حصول الخديوى على مخصصات مالية محددة. ولضمان دفع قسط الدين، لجأت الوزارة لاستخدام وسائل الجباية نفسها التى أدانت الخديوى بسببها.

وبعد مرور شهر – تقريباً – على تعيين المستر ويلسون فى منصبه، سافر إلى لندن للتفاوض مع آل روتشيلد على عقد قرض جديد قيمته ٨ ملايين و٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى بضمان أملاك أسرة الخديوى التى تم رهنها فوراً. وصدرهذا القرض بنسبة ٧٣% فأصبحت قيمته ٦ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترلينى وُزعَت على البنود التالية:

١- خُصص مبلغ مليون و٢٢٥ ألف جنيه إسترلينى لسداد قسط شهر نوفمبر.

٢- خصص مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى لدفع الجزية للباب العالى.

٣- حصل بنك روتشيلد على عمولة قدرها ٢١٢ ألف جنيه إسترلينى.

٤- وتبقى مبلغ ٤ مليون و٣٦٠ ألف جنيه إسترلينى فقط تم تخصيصه لتصفية "الدين السائر" وهى الهدف المعلن للعملية.

وبعد مرور أربعة أشهر على تولى ويلسون لوزارة المالية، حلت سنة ١٨٧٩بدون حدوث أى تحسن فى وضع البلاد. وعلق المستر ماك كوان على هذا الوضع بقوله: "إن الوسائل المتعسفة القديمة لجباية الضرائب ماتزال سارية كما كانت فى ظل النظام القديم. ومع ذلك، ظلت الخزانة خاوية، ولم يقبض الموظفون المصريون مرتباتهم. أما الجيش والدائنون المحليون، فإنهم يجأرون بالشكوى كما لو كان هذا الأمر جديداً عليهم. لكن الأعداد الغفيرة من الموظفين الأوروبيين كانت راضيه؛ فهم يقبضون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفى موعدها"[١٠٢].

وفى الواقع، فإن وزارة ويلسون قد تركت – عملياً – الفساد الإدارى يستشرى فى جميع أنحاء البلاد، وحنثت بوعودها المتكررة التى قطعتها على نفسها بإجراء الإصلاحات، ولم تهتم أبداً بمصالح الشعب المصرى.

وعندما تشكلت هذه الوزارة، راود الناس بصيص من الأمل لكنه سرعان ما خبا. وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨، نشرت جريدة Times تعليقاً ذكرت فيه: "إنه شيء غير معقول ولكنه حدث فعلاً فمع وجود كل مراقبينا الأوروبيين، وفي الوقت الذي بشرت فيه جرائد لندن بخلاص مصر (بتشكيل وزارة ويلسون)، ومع حدوث فيضان النيل الذي شرَّد الفلاحين من قراهم (وقتل حيواناتهم ودمَّر أدواتهم ومنازلهم)، فإننا نجد أن متأخرات الضرائب ما تزال تطارد هؤلاء الفلاحين".

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩، ذكرت الجريدة نفسها ما يلي: "يقول أهالي الدلتا أن الوزارة تجبى – حالياً – الربع الثالث من ضرائب هذا العام، وتمارس أساليب الجباية القديمة نفسها. ويبدو هذا القول غريباً مع انتشار الأخبار التي تفيد بأن الناس يموتون على قارعة الطريق، وأن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تركت بدون زراعة نتيجة لأعباء الضرائب الباهظة، وأن الفلاحين باعوا مواشيهم وباعت الفلاحات حليهن، وأن المرابين يملأون مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط ملكية الفلاحين عن أراضيهم لعدم سداد الديون".

وفي النهاية، اقترحت "وزارة الإصلاح" على إسماعيل أن يعلن إفلاس مصر. لكن إسماعيل لم يستطيع قبول "هذه الإهانة": فاعتمد على تيار قومي جديد من الأفكار والمشاعر التي تكونت – في مصر – ضد التدخل الأجنبي، وأصدر بياناً فورياً – بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩ – أعلن فيه ما يلي:

١- أن مصر ليست بلداً معسراً.

٢- وأنه يريد أن يحكم مع– أو بواسطة– مجلس وزراء مصرى يكون مسئولاً أمام مجلس النواب.

٣- وأنه يتشاور – في الوقت نفسه – مع القناصل الأوروبيين حول خطة مالية تضمنها كل أحزاب مصر وأعيانها.

ثم قام إسماعيل بطرد الوزيرين الأوروبيين وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة تكونت من المصريين فقط[٣٠٣]. لقد كان إسماعيل (أو بالأحرى مصر) يريد إنهاء التدخل الأنجلو/ فرنسي في الشئون الداخلية، وتصفية الوضع المالي والسياسي لصالح مصر ذاتها. لكن الدول الأوروبية كانت قد قررت تصفية الوضع المالي والسياسي بنفسها ولمصلحتها هي: فعزلت الخديوي إسماعيل (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩)؛ ثم أصدرت "قانون التصفية" (يوليو سنة ١٨٨٠)؛ وفي النهاية، احتلت مصر سنة ١٨٨٢م.

وبما أن "الحكم المشترك" لم يتوقع أبداً حدوث هذا الظرف الاستثنائي للبلاد في سنتي ١٨٧٧ و١٨٧٨، فقد وافق على تعليق تسديد قسط الدين مؤقتاً: فاستطاعت البلاد استرداد بعض قوتها، وضمنت استمرار عمل الجهاز الإداري بشكل جيد، وانتعشت مالياً، وعملت – في الوقت نفسه – على إسقاط الدين تدريجياً .

ولسوء الحظ، فقد اشترطت إنجلترا شرطاً لازماً لا يتم بدونه أي شيء (Sine qua non) ألا وهو فرض سيطرتها السياسية على مصر لكي تُشفها من مشاكلها الاقتصادية. ولكن فرنسا كانت تعارض ترك إنجلترا تعالج – بمفردها – "المسألة المصرية"، ولم ترغب في أن تقتصر محادثاتها – حول مصر – مع إنجلترا وحدها. وأوضح المسيو دي فريسينيه هذه الفكرة عندما ذكر: "كان لابد من استدعاء الأطراف الأخرى واتخاذ إجراءات جماعية كما حدث في موضوع صندوق الدين العمومي".

وبدءاً من سنة ١٨٧٦، أرسلت إنجلترا كيف وجوشن وويلسون لإجراء تحقيقات في مصر. وكما لاحظنا – بحياد تام – أنه في كل مرة أدان كل منهم بقوة المظالم التي رصدها وأعلن ضرورة تنفيذ الإصلاح. ومع كل تحقيق، كان يتم إرسال جيش جديد من الموظفين الإنجليز الذين لم يهتموا – أبداً – بتخليص مصر من متاعبها التي تجبرها على طلب الاستعانة بالأوروبيين.

وفى تلك الفترة (بين سنتى ١٨٧٦ و١٨٧٩)، أشيع أن إنجلترا كانت تخشى من أن تتعافى مصر من مشاكلها المالية فتتخلص من الوصاية التى لم تثبّت إنجلترا أقدامها فيها بعد. وبسبب هذا الاهتمام الإنجليزى بمصر، حدثت نتائج دمرت الرخاء المادى للبلاد لدرجة جعلت وزارة ويلسون تعلن أن "مصر بلد مفلس".

إن إصرار انجلترا وفرنسا على إقالة إسماعيل يعتبر بمثابة برهان جديد على فشل سياسة "وزارة الإصلاح" يضاف إلى ما سبق من إخفاقاتها، كما أن "الدَّيْن العمومى قد وصل إلى ١٠٠ مليون جنيه وظل عبئاً ظالماً ينوء به كاهل مصر وضماناً لاستمرار عبوديتها".

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) إشارة إلى الأعداد الهائلة من العمال الذين عملوا فى شق برزخ السويس.

(2) Amédée Sacré et Louis Outrebon: *"L'Egypte et Ismaïl Pacha."* Paris, 1865. pp. 10 et 11.

(3) Edward Dicey: "*The story of the Khedivate*, Londres". 1902. P 56.

(4) Ibid. P. 98.

(5) *Revue des Deux Mondes*, 1876.

(6) "*Khédives and Pachas".* بقلم شخص يعرفهم جيداً

(7) Charles Mesmer: *"Souvenirs du Monde Musulman"*: Paris, 1892.

(8) A - B. de Guerville: *" La Nouvelle Egypte".*

(9) *Archives françaises*. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 15 janvier 1869.

(10) John Ninet: "*Au Pays des Khédive., Plaquette égyptienne*. Paris, 1890.

(11) Ibid.

(12) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1795. Constantinople, le 3 mars 1863.

(13) *Archives françaises.* Ibid. Vol. 31. Alexandrie, janvier 1863. تم استلامه يوم ٥ فبراير.

(14) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1754. Alexandrie, le 4 juin 1863.

(15) *"Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu' à 1876"*, Alexandrie, 31 décembre 1877. (المقدمة J.C) بتوقيع

(16) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1755. Alexandrie, le 4 août 1863.

(17) *Archives françaises.* A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juin 1866.

(18) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1871. Le Caire, le 18 décembre 1865.

(19) *Archives françaises.* Correspondance politique. Ibid.. mai et juin 1866.

(20) Ibid.. Alexandrie, le 28 juin 1866.

(٢١) تعتمد دراستنا عن هذه الشركة أساساً على الكتيب الذى كتبه Antoine Lucovich بعنوان:

La Société Agricole et Industrielle d' Egypte. (Premiére série), Paris, 1865.

(22) Lokman El – Hakim (John Ninet): "*Les Mille Pertuis des Finances du Khédive*".

(٢٣) يقول المستر مولهول (Mulhall): "أمر الخديوى إسماعيل بحفر ١١٢ ترعة ستظل أعظم ما أنجزه عهده على الرغم من أن هذا الإنجاز لم يذكره المستر كيف فى تقريره. وحسبما ذكر المستر فولير (Fowler)، فإن حفر هذه الترع يمثل ١٦٥% بالنسبة لما تم حفره فى قناة السويس، وبلغت تكلفتها ٢٨ مليون جنيه إسترلينى (وليس ١٢ مليوناً كما قيل)، وبفضل هذه الترع الجديدة، كسبت مصر مليوناً و٣٧٣ ألف آكر إضافية تنتج محاصيل قيمتها١١مليون جنيه سنويًا".

وتعتبر ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترع فى العالم، وقام بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد بحفرها وفى سنة ١٩٠٠، أنجز مهندس مصرى – هو محمد أفندى إسماعيل – دراسة عن هذه الترعة ذكر فيها: فى بداية عهد الخديوى إسماعيل، وضع يده على مساحة ٣٣٣٣٣٣ فدان فى شمال مدينة اسيوط. وفكر الخديوى فى حفر ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الشاسعة (وملحقاتها الواقعة فى الفيوم) رياً صيفياً.

وكان المهندس بهجت باشا يشغل وقتذاك منصب "المفتش العام للصعيد"، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع. وفى سنة ١٨٦٣، أنجز مخطط هذه الترعة وبدأ التنفيذ فى سنة ١٨٦٧. واشتغل ١٠٠ ألف عامل فى هذا المشروع بواقع شهرين فى الشتاء وشهرين فى الصيف. وانتهى الجزء الأول – من أسيوط إلى مغاغة – سنة ١٨٧٠ تحت إشراف بهجت باشا. ثم حل محله إسماعيل باشا محمد الذى أشرف على حفر الجزء الثانى – من مغاغة إلى بنى سويف ومنها إلى أشمنت – وانتهى العمل فيه سنة ١٨٧٢ مع حفر عدة فروع هامة من هذه الترعة وبناء الكبارى والسدود الضرورية لحسن توزيع المياه. ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم ومتوسط عرضها يصل إلى ١٤,٠٥ متراً.

وهذه الترعة أفادت الصعيد فائدة جمة: فهى تروى مايزيد عن ٦٥٠ ألف فدان (٣٥٠ ألف هكتار). وبفضل حفْرها، أنشأ الخديوى إسماعيل معاصر ضخمة

لقصب السكر في محافظات المنيا وأسيوط وبني سويف والفيوم فأعطى دفعة قوية لزراعة قصب السكر وتصنيعه.

إن هذه الترعة وسدودها لهي إنجاز مصري خالص اكتسب شهرة عالمية: فكان الكثير من الأوروبيين يزورون موقع العمل لمتابعة ما يتم فيه. وقال عنه السير جون فولير، المهندس الإنجليزي المشهور: "إن السائحين الذين يحضرون إلى مصر لزيارة الآثار القديمة سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الآثار الحديثة، أي ترعة الإبراهيمية وسدودها". وفي سنة ١٨٧٠، طلبت الحكومة الأمريكية من الجنرال ستون باشا الحصول على مخطط هذه الترعة وسدودها لكي تعرضها في المعرض الذي أقامته في تلك السنة.

(Contemporary Review, October 1882.)

(٢٤) راجع ماكتبه القنصل العام الأمريكي الأسبق E. de Léon في كتابه:

"The Khedive's of Egypt".

(٢٥) أنشيء هذا المصنع في بولاق سنة ١٨٧٤. وفي البداية، كان يدير العمل فيه معلمون أوروبيون؛ وبدأ ٤٠٠ عامل مصري التدريب على هذا العمل. وفي زمن قصير، تم الاستغناء عن المعلمين الأورورپيين وقاد مدير مصري – هو المرحوم حسني بك – هذا المشروع وأصبح نائب مدير "المطبعة الأميرية" التي أعاد الخديوي إسماعيل تنظيمها. وكان هذا المصنع يورد ورقًا ذا نوعية ممتازة للمطبعة الأميرية وللإدارت الحكومية والتجارة وهي منتجات أصبحت الآن خاضعة لسيطرة الأجانب.

(26) Hans Resener: *" L 'Egypte sous l 'occupation anglaise"*.

(27) *Archives françaises.* A . E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 31. Alexandrie. le 30 avril 1863.

(28) Ibid. Alexandrie, le 4 avril 1864.

(29) Ibid. Vol. 34 Alexandrie, le 19 août 1864.

(30) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(31) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(32) Ibid. Vol.38, Le Caire le 18 janvier 1866.

(33) Ibid. Vol.37, Alexandrie le 2 décembre 1865.

(34) Ibid. Vol.38, Alexandrie le 2 juin 1866 .

(٣٥) سنذكر - فيما يلى - الرواية التى أوردها المؤلف المجهول لكتاب:

"L' Histoire financiére" ....

حول هذا الموضوع: "حدث هذا المشهد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٦٦ فى كشك بناه الوالى حديثاً فى منطقة العباسية: أمام هذا الكشك كان يوجد صفان من الخيام المزركشة ببذخ وبداخلها كان ضيوف صاحب السمو المعتادين يتناولون وجبة الإفطار بسعادة. وبعيداً عن منطقة العباسية - بالقرب من المطرية - كان يوجد من خمسة إلى ستة آلاف جندى يستريحون بعد قيامهم بعرض عسكرى.

"وبداخل الكشك، كانت هناك حركة تبشر بالخير، فالإشاعات قد انتشرت بأن الأطراف المجتمعة قد اتفقت تواً على شروط القرض وسيتم التوقيع عليه بعد قليل. وفى قاعة استقبال الدور الأرضى، اجتمع الوزير - ممثلاً للوالى - مع السيدين باستريه وشوباخر، ممثلى بنك Anglo والمستر أوبنهايم. وكان البنكان المتنافسان - سابقا - (الأنجلو وأوبنهايم) يشتركان فى هذه العملية.

"وكان العقد جاهزاً للتوقيع وموضوعاً على مفرش أخضر اللون وتمت قراءته على الجميع. وأمسك المسيو باستريه بالريشة ليوقع أولاً بصفته أكبر الحاضرين سناً. ولكن في تلك اللحظة، وصلت برقية من باريس يأمره فيها زميله بعدم التوقيع وياله من مشهد !!! وعلى الرغم من هذه البرقية، فإن المسيو باستريه – بصفته رجلاً مهذباً – قد وقع على العقد وأصبح الملتزم الوحيد بتقديم هذا القرض.

"إننا لن نناقش هنا موضوع لياقة هذا التصرف من عدمه، ولكن ممثلو أوبنهايم قد تصرفوا بحكمة وانسحبوا، فالعملية ليست مغرية لهم: ففي مقابل ثلاثة ملايين و٣٨٧ ألف و٣٠٠ جنيه إسترليني – وبفائدة قدرها ٧% – كان المتعاقدون ملتزمين بدفع ٣ ملايين جنيه إسترليني نقداً. وكانت فترة استهلاك الدين تصل إلى ١٥ سنة وضماناته كانت كافية. لقد رصد صاحب السمو موارد أملاكه لضمان تسديد الدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد وافق أيضاً على إجراء رهن خاص على ٣٦٥ ألف فدان أضيفت على العقد.

"لكن، كيف استقبل الجمهور هذا النوع الجديد تماماً من السندات الذي يعتمد على ثروة شخصية وليست له أية صفة من صفات سندات الدولة ؟ وما هي نسبة الإصدار التي سيصدر بها لضمان ربح معقول؟ وتم تحديد نسبة الإصدار بـ ٩٢% – وهي نسبة عالية جداً – في حين أن هامش ربح المتعاقدين كان بسيطاً للغاية (لم يتجاوز نسبة ٤,٥%). واستقبل الجمهور هذا الإصدار استقبالاً فاتراً: فقدم المشاركون والمكتتبون أقل من ٧ ملايين فرنك من جملة المطلوب وهو ٧٥ مليوناً. لقد كان الفشل ذريعاً و لايمكن تفسيره لا بغلاء سعر السندات الجديدة ولابطبيعتها.

"ويمكننا أن ننسب الخطأ في هذه العملية إلى الوالي الذي سمح – في الوقت نفسه – بإصدار قرض آخر بضمان إيرادات السكة الحديد، وكانت ضماناته أكبر

وسعر إصداره أقل وشروط السداد أكثر تشجيعاً. ولذلك فضل الجمهور الاكتتاب في القرض الثاني.

"واستفاد بنك Anglo من هذا الوضع لإجبار الدائرة السنية على إعادة شراء السندات التي لم يتم الاكتتاب فيها. وفي الوقت نفسه، وجد المسيو باستريه مشترياً لهذه السندات. وبتاريخ ٢٥ أكتوبر١٨٦٦، تم توقيع اتفاق بين حافظ – ممثل الخديوي – والمسيو سير نوشي يتلخص فيما يلي:

١- يتم ربط وديعة في بنك Crédit foncier – بباريس – قيمتها مليون و٥٠٠ ألف جنيه إسترليني من السندات المذكورة. وفي المقابل، يضع المسيو سيرنوشي مبلغ ٢٢ مليون و ٥٠٠ ألف فرنك تحت تصرف "الدائرة السنية" على النحو التالي:

- ١٢ مليون و ٥٠٠ ألف في شهر نوفمبر.
- و١٠ مليون في شهر ديسمبر.

٢- وتحددت نسبة الفائدة بـــ ١٠%، زائد عمولة بنسبة ١,٥% تدفع مع كل تسديد.

٣- وإذا لم يتم السداد في الموعد المحدد؛ سيكون بمقدور المسيو سيرنوشي تنفيذ الحجز على رهن الدين.

"وبالإضافة إلى ذلك، يكلف المسيو سيرنوشي ببيع السندات لحساب الدائرة السنية بشرط أن يكون الائتمان بنسبة ٧٢% من القيمة الإسمية بصرف النظر عن ثمن البيع الحقيقي.

"وسواء أتم البيع أم لا، يحصل المسيو سيرنوشي على عمولة جديدة نسبتها١% من السعر الإسمي للعملية.

"وباختصار، فقد وافق الوالى على الإصدار بنسبة ٧٢%، تنقص منها نسبة ٢,٥% بصفة عمولة، أى أن نسبة الإصدار قد انخفضت إلى ٦٩% فقط من السندات أخذها المتعاقدون الأوائل بنسبة ٨٨,٥% وبيعت للجمهور بنسبة ٩٢%. لقد بلغت الخسارة نسبة ١٩% وهى خسارة فادحة. وهذه العملية تظهر بوضوح مهارة ونجاح المسيو سيرنوشي. وهذا هو أول قرض تقترضه الدائرة السنية فى سنة ١٨٦٧".

(36) *Archives françaises.* Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juillet 1866.

(37) Ibid. Alexandrie, le 19 juillet 1866.

(38) Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.

(39) Ibid. Vol. 41 Le Caire, le 24 mars 1868.

(40) Ibid.

(41) Ibid. Paris, le 26 mars 1868.

(42) Ibid. Vol. 42. Le Caire, le 4 mai 1868.

(43) Ibid. Vol. 41. Le Caire, le 24 avril 1868.

(٤٤) تلقى دراهنت بك – ممثل الوالى فى باريس – برقية من القاهرة بخصوص قطع المفاوضات نصها: "يعرف الجميع أن العقد كان يجب توقيعه باسم بنكىCrédit foncier و Société Générale . وأيا كان الأمر، فقد أقحم سيرنوشى – غداة الاتفاق – مادة تجعل العقد باسمه هو، مع إعطائه الحق فى بيعه فى باريس ولندن وألمانيا أو فى أى مكان آخر يراه مناسباً. كما قام – أيضاً – بتغيير نقتطين أو ثلاثة على عكس ماتم الاتفاق عليه معه. ولهذا السبب، لم يستكمل هذا الاتفاق وفشلت العملية نهائياً" (المحفوظات المصرية. وثائق قصر عابدين،

برقية مرسلة من صاحب السعادة خيرى بك إلى دراهنت بك بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٨م) .

(45) *Archives françaises.* Correspondance politique. Egypte. Vol. 42. Le Caire, le 2 mai 1868.

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(46) Ibid. Le Caire, le 3 mai 1868.

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(47) Ibid. Vol. 42.

(48) Ibid. Le Caire, le 8 mai 1868.

(برقية من سيرنوشى)

(49) J.-C.: "*Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha*". Paris,1878.

(50) De Malortie: "*Egypt, Native Rulers and Foreign Interference*".

(51) Baron Des Michels: "*Souvenirs de Carrière*". Paris. Plon, 1901.

(راجع الفصل الخاص بالحكم الفرنسى/ الإنجليزى المشترك: الأصل و النشأة)

(52) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 2186. Le Caire, le 31 mars 1871.

(53) Voir J.- C: *"Histoire..."*et Lokman El – Hakim: "*Les Mille Pertuis des finances du Khédive.*

(54) Lokman El – Hakim (John Ninet): Ibid.

(55) *Parliamentary Paper "Egypt No. 4, 1879"* P. 31.

(56) Mac Coan: *Egypt under Ismaïl*, 1889.

(57) T. Faucon: "*L' Emprunt égyptien et les capitalistes français*". 1873.

(58) Mac Coan: Ibid.

مع تقرير المستر كيف.

(٥٩) يقول جون نينيه إن "بنك النمسا/ مصر" كان مقره فى فينا ونشـأ على أنقـاض بنـك "Crédit-Anstalt"، وهو بنك تمساوى أفلس – بسبب مضارباته فى البورصة على القطن وخشب البناء – على الرغم من توريداته الهائلة والمربحة للخديوى لاستخدامه من الشحم المصنوع فى مدينة تريستا والمخصص لاستخدامات جيش وبحرية مصر.

(60) Charles Lesage: "*L' Invasion anglaise en Egypte* L' Achat des *Action de Suez.* Paris, Plon 1906.

(61) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2432.

(62) Mazade (Chronique): *Revue des Deux Mondes*, décembre 1875.

(63) *Documents Diplomatiques Français* (1871 – 1914) premiére série, T.11 D. No.121. Londres, le 27 novembre 1875 .

(64) Mac Coan: Ibid.

(65) *Archives anglaises*. Ibid.. Vol. 2405. Le Caire, dépêches des 23 et 24 décembre 1875.

(66) *Archives anglaises*. Ibid.Vol. 2500. Le Caire, le 1erj anvier 1876.

(٦٧) كانت الحكومة الإنجليزية تريد أن تستولى- فوراً وبأية وسيلة للمراقبة- على السكك الحديدية والموانىء فى مصر.

(68) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2500. Le Caire, le 15 janvier 1876.

برقية من الجنرال ستانتون

(69) Hansard: *"Parl. Debates"* Vol. 22, 1876, P.1418.

ذكره المستر ت. روذشتاين – مؤلف كتاب " Egypt´s Ruin " – الذى أعطى أدق وأشمل المعلومات عن لجنة كيف ونتائجها.

(70) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2498.

برقية من وزارة الخارجية للـجنرال ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦م.

(٧١) نشرت دراسة مالية بينت أن دين مصر بلغ ١٠٠ مليون يوم عزل إسماعيل (سنة ١٨٧٩). ولكن الخديوى لم يحصل على هذا المبلغ بأكمله: فإجمالى ما استلمه سعيد وإسماعيل وتوفيق – بالفعل- حتى يومنا هذا كان٥٠ مليوناً و ٥٠٠ ألف، منهم ٤٢ مليوناً استلمهم إسماعيل نفسه.

M. Mulhall: *Contemporary Review*, October 1882.

وقام سيمور كاى بعمل جدول مفصل أوضح فيه أن مصر – فى سنة ١٨٨٢– كانت قد سددت فعلاً للدائنين قيمة رأسمال القرض الذى أخذته منهم مع فائدة نسبتها ٧% سنوياً. ومع ذلك، فإن قائمة London Stock Exchange تقول بأن مصر مدينة بـــ ٩٠ مليون جنيه.

Seymour Keay: "*Spoiling The Egyptians*".

(٧٢) الشخص المذكور هنا لابد وأن يكون هو المستر ريفرز ويلسون الذى قابله المستر كيف وهو فى طريق عودته إلى لندن وبين له الوضع الحقيقى فى مصر.

(73) B. kingstone: "Monarchs I have met". (2 Vol., London, 1887)

(٧٤) "إن الإجراء الذى سبق إنشاء صندوق الدين يعتبر بمثابة أول مساس بسلطات إسماعيل. وعلى الرغم من استخدام تعبيرات معتدلة، إلاّ أن مطالبته بالتخلّى عن سلطاته كان واضحاً؛ ومنذ ذلك التاريخ، شكل الدائنون الأجانب سلطة بداخل الدولة المصرية. وعندما قبل إسماعيل أن يوضع تحت الوصاية، فقد أصبح من حق الدائنين – وليس الحكومات – لاختيار الأوصياء عليه. إن تدخل الحكومات يفسد – ويزيد من خطورة – التزاماتها تجاه مواطنيها. وبذلك لا تصبح الحكومات قادرة على تحديد المدى الذى ستمارس عملها فيه. إن أغلب الوقائع – التى أدت إلى نشوب أزمة ١٨٨٢– قد نشأت عن هذا الخطأ.

(De Freycienet,:" *La Question d'Egypte*".)

(75) *The Times*, 15 May 1876.

(٧٦) كان البارون دى ميشيلز سفيراً سابقاً، وألف كتاب:

"*Souvenirs de Carrière (1825 – 1886)*" Paris, Plon, 1901.

(77) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2503. Le Caire, le 27 octobre 1876.

(٧٨) كان المستر فارمان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة فى القاهرة، وألف كتاب: *" Egypt Betrayal"*

(٧٩) ذكره روزشتاين عن:. *The Times*, 21 Novembre 1876.

(80) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2504. Le Caire, le 11 novembre 1876.

(81) Ibid.. Le Caire, le 18 novembre 1876.

(82) Ibid. Le Caire, le 15 décembre 1876.

(83) Ibid. Le Caire, le 25 décembre 1876.

(84) Ibid. Vol. 2634. Alexandrie, le 5 septembre 1877.

(85) Lord Cromer: *"Modern Egypt"*.

(86) Lord Milner: *" L'Angleterre en Egypte"*.

(87) *Archives anglaises*. F.O. 78, Vol. 2632. Le Caire, le 26 mai 1877.

(٨٨) مذكور فى كتاب رونشتاين: *"E"gypt's Ruin*.

(٨٩) Ibid.

(٩٠) راجع كتاب البارون دى ميشيلز. ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصول الخاصة بتكوين الإمبراطورية: الكتاب الثالث من مؤلفنا هذا.

(91) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2854.

ملحق برقية يوم ٣٠ مارس ١٨٧٨.

(92) Ibid. Le Caire, le 30 mars 1878.

(93) Ibid. Le Caire, le 5 avril 1878.

(٩٤) كان السير ألكسندر بيرد مكلفاً رسمياً "بالمساعدة على إراحة السكان" فوجه تقريراً لوزارة المالية (ذكره اللورد كرومر في كتابه)، وتأكدت فيه الوقائع التي ذكرها المستر روذشتاين.

(٩٥) رسالة من القنصل: الأسكندرية، ١١ مايو ١٨٧٨.

(96) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2862.

برقية رقم ٠١٢، القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٨ .

ملحق للبرقية المذكورة سلفاً (97) Ibid.. commercial No12.

(٩٨) ذكرنا هذه البرقية من قبل: راجع فصل "الغزو عن طريق الرهن العقارى فى عهد سعيد".

(99) *Documents diplomatiques*, Affaires d'Egypte, 1880 .

(١٠٠) كان رأى البارون دى ميشيلز صائباً وأيده ريفرز ويلسون فى مذكراته: "بعد عودتى من مصر – فى سنة ١٨٧٦ – كانت وزارتا الخزانة والخارجية فى بريطانيا تستشيرانى دائماً فى كل ما يتعلق بالشئون المصرية. وقد بعثت بالرسالة التالية إلى الوزارتين لوضع الأسس التى أتصور أنها سترشد التحقيق، وهذه مقتطفات منها: "تشير برقية المستر فيفيان (بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧) إلى تشكيل لجنة تحقيق أعتقد أنها ستقدم فرصة مناسبة وشرعية لممارسة كل تأثير ترى حكومة صاحبة الجلالة ضرورة ممارسته على الخديوى لصالح تنمية مصالحنا...

"ولذلك، فإن اهتمام أعضاء هذه اللجنة يجب أن يوجه إلى التدقيق فى حسابات الإيرادات والمصروفات الحالية (التى ستكون نتائجهما مضبوطة بشكل ما). ويجب أيضاً توجيه الاهتمام لدراسة الأسباب التى أدت بهذا البلد إلى وضعه المزرى الحالى، على الرغم من ثرائه الطبيعى".

(Sir Riverers Wilson:" *Chapters of my official life*", 1916.)

وفى الواقع، فإن المستر جوشن حاول توسيع نطاق التحقيق لدراسة ملف قضية إسماعيل. لــكن يبدو أنه اســتراح نتيجة لاســتسلام الخديوى لــه واغتيال إسماعيل صديق "المفتش" (وزير المالية السابق). ومع ذلك، فإن هدف لجنة التحقيق الأساسي لم يتغير: أى تجريد الخديوى من سلطاته، وهو هدف سياسي فى المقام الأول. ولم يكن بمقدور ويلسون تحقيق أغراضه إلا بالهجوم على نظام الحكم الفردى الذى يحكم إسماعيل به.

(١٠١) لم يكن نوبار وحده هو المعترض على تعيين المسيو دى بلينيير: فالحكومة البريطانية -أيضاً- قد رفضته. وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٧٨، سجل ريفرز ويلسون مايلي في يومياته: "تسلمت رسالة من وزير مالية بريطانيا يخبرني فيها أن رسالتي – التي وجهتها إليه بخصوص تعييني وزير لمالية مصر – قد تم تحويلها إلى مجلس الوزراء لدراستها." وأضاف وزير مالية بريطانيا: " إن مجلس الوزراء يشجع فكرة قبولكم لتولى المنصب المعروض عليكم... ونتفق معكم فى أنكم ستكونون في وضع أفضل لو لم يتم تعيين مساعد فرنسي لكم

(102) Mac Coan: "*Egypt under Ismail*".

(١٠٣) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون لا يذكر كلمة واحدة فى مذكراته عن مظاهرات الرأى العام ضده فى مصر، واعتبر أن المعارضة القومية – التى شجعت إسماعيل وحسمت تردده مجرد "مسرحية هزلية". ولذلك، فإنه يعزو طرده من الوزارة – أساساً – إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقض مواقفها، فقال:

"وصل هذا التناقض إلى ذروته فى شهر مارس عندما أدلى السير ستافورد نورثكوت – وزير المالية البريطانى – بتصريح عجيب أمام البرلمان أعلن فيه" أننى مجرد موظف بسيط يعمل لدى الخديوى، ومن حقه الاستغناء عنى فى أى لحظة". ووصلت برقية بهذا الخبر إلى القاهرة وكان تأثيرها فورياً، ومنذ تلك اللحظة، تحدد مصيرى".

(Sir Rivers Wilson, Ibid.)

(ولمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع فصل "الرأى العام" فى دراستنا هذه).

الفصل السادس

العصر الذهبى للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

١- صورة للمجتمع الأوروبى فى مصر وأخلاقيات القناصل.

٢- نشأة نظام الامتيازات الأجنبية، الحرية الدينية، حرية الإقامة والتنقل، حصانة المنازل، الضرائب والتملك العقارى، تطبيق العدالة فى المجالين: المدنى والتجارى، تطبيق العدالة فى العقوبات، براءات الاختراع، الملكية الصناعية والملكية الأدبية.

٣- الإصلاح القضائى.

العصر الذهبى للقناصل والمغامرين
أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

فى عهدَى عباس وسعيد، استفاد الأوروبيون من ضعف مصر: فلم يحترموا القانون العام للبلاد، وجعلوا إدارتها - عمليًا - تحت سيطرتهم المطلقة.

وفى عهد محمد على، كانت مصر تخضع لـ "نظام الامتيازات الأجنبية" أو "مبدأ الحصانة الدولية" التى يتمتع بها السفراء وسواهم أمام القانون المحلى. وكان هذا المبدأ مُطَبّقاً فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. ولكن محمد على كان يعرف جيداً كيف يلتف حول بنود هذه الاتفاقات التى عفا عليها الزمن، أو - على الأقل - يعرف كيف يفسرها لصالحه هو - بذكاء - على الرغم من معارضة إنجلترا لذلك.

ولكن، فى عهد خلفاء محمد على، استطاعت فرنسا والدول الأوروبية الحصول على ما فشلت إنجلترا فى الحصول عليه من محمد على، وذلك بالتفسير المغلوط والمتعسف لروح الاتفاقات، خصوصاً بإدخالها عادات مخالفة لمعاهدات "الامتيازات الأجنبية" والقانون والأخلاق. وأصبح مجموع هذه الممارسات والتجاوزات هو نفسه قانوناً عُرفياً خلقه - على هواه - المجتمع الأوربى المقيم فى مصر.

•••••

أولاً: صورة المجتمع الأوربى فى مصر وأخلاقيات القناصل:

لكى ندرك جيداً أهمية الإصلاح القضائى - أو القضاء المختلط - الذى أراد إسماعيل إقامته بدلاً من القوانين البربرية والتجاوزات الأوروبية، يجب علينا دراسة تطور هذا المجتمع الأوروبى الذى كان يُقيم فى مصر: فلقد كان هذا المجتمع يتكوّن أساساً من الخارجين على القانون، ومُزيفى النقود، وذوى السوابق

الإجرامية، و"النابات"، والمغامرين من كافة الأشكال . كما يجب علينا دراسة التجاوزات التي قاموا بها – أو القانون الذي فرضته إرادتهم المطلقة – وذلك في ضوء "نظام الامتيازات الأجنبية" كما تم تطبيقه فعلاً في باقي أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

إن دراسة هذه المشكلة ــ في كل مظاهرها ــ تسمح لنا بإلقاء الضوء على الجانب السياسي في مصر الذي تهتم به الحكومات الأوروبية وممثلوها، وتسمح لنا ــ أيضاً ــ بدراسة الجانب التجاري الخسيس الذي اهتم به رعايا هذه الحكومات.

وللقضاء على هذه التجاوزات ، وقبل إرساء أُسُس الإصلاح الذي سيجئ بنظام قضائي منظم (حتى ولو كان دولياً لكي يحل محل القضاء القنصلي والدبلوماسي)، أراد إسماعيل منذ بداية عهده أن يُهاجم مصدر هذه التجاوزات، أي مقاومة تعديات العنصر الأوروبي والبدء في سياسة الإصلاح الشامل. ولكن كل هذه النوايا الطيبة قد تحطمت بسبب ضعف شخصيته، والوقاحة غير المعقولة التي أبداها أغلب القناصل الأوروبيين تجاهه .

وغداة ارتقاء إسماعيل للعرش، وقع حادث أجهز على مقاومته وجعله يرضخ لمطالب القناصل، ويترك كل المظالم القديمة تستمر كما هي: فقد أساء جنود مصريون معاملة بحار فرنسي، وأجرت السلطات المصرية تحقيقاً وعاقبت هؤلاء الجنود عقاباً قاسياً.

ولكن قنصل فرنسا اشترط على الحكومة المصرية تقديم اعتذار علني وإلاَّ أمر بإنزال جنود فرنسيين ــ ترسى سفينتهم الحربية في ميناء الأسكندرية ــ إلى المدينة. ووجه القنصل هذا الإنذار النهائي يوم ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ على أن يُنفَّذ في اليوم التالي مباشرةً. كما اشترط "عزل الضابط المسئول من رتبته، وعرضه مكبلاً بالقيود ــ هو والجنود المتهمين ــ لمدة ساعة في الميدان الموحود أمام القنصلية الفرنسية. ويتم ذلك كله بحضور قوات تحمل السلاح" لأنه كان لابُد من

"تقديم نموذج علني لإفهام السكان المحليين والجيش". وبالفعل تم هذا العرض أمام مبنى القنصلية الفرنسية. وفي تلك الأثناء، كان القنصل يقف ملوحا براية فرنسا هاتفاً: "عاشت فرنسا".

ومن المؤكد أن إسماعيل ــ بخضوعه لضغط قنصل أجنبي ــ قد بدأ عيده بإظهار ضعفه الشديد. أمَّا قنصل فرنسا، فإن موقفه غير المعتدل كان يستوجب اللوم، خصوصا وأن الحكومة المصرية كانت قد أرسلت ــ منذ وقت قريب ــ قوات مصرية لمساعدة فرنسا في حربها في المكسيك. وبالتالي، فقد كان من حقها الحصول على بعض المجاملات.

وعلى كل حال، فمن المؤكد أن أغلب قناصل فرنسا كانوا يتمتعون باستقامة تامة، وكانوا يمتنعون ــ غالباً ــ عن الاشتراك مع بعض المغامرين الذين كانوا يحظون بحماية شخصيات مسئولة في باريس. ولكن هؤلاء القناصل كانوا متشبعين تماماً بفكرة تفوقهم وفي غاية الحساسية: فتأثروا ــ غالباً ــ بالجالية الفرنسية كبيرة العدد (والتي لم تتصف كلها بصفات حميدة) فتركوها تقودهم لارتكاب أخطاء مؤسفة، ومعاملة مصر كما لو كانت بلداً مُحتلاً.

وبالقطع، فإن وضع القنصل العمومي لم يكن مُريحاً في مثل هذه الظروف ، وفي وقت لاحق، كتبُ الميسو برچاد (Poujade) قائلاً: "يوجد في مصر ٢٥ ألف فرنسي، فوجد القنصل العمومي الفرنسي نفسه يقوم بدور الحاكم السياسي الرئيسي لهذا العدد الكبير من مواطنيه. وكان هذا العدد الكبير يتكون كله ــ تقريباً ــ من أشخاص بالغين جاءوا إلى مصر بحثاً عن الثروة، وغيَّر عدد كبير منهم أسماءهم الحقيقية لإخفاء ماضييم المَشين.

"وكان واجب القنصل أن يُدافع عن المطالب العادلة لهؤلاء الفرنسيين وحماية مصالحهم الشرعية. ولكن ادعاءاتهم كانت مجحفة في أغلب الأحيان. فإذا

التزم بقواعد العدالة والقانون، فإنه سيثير العداوات والأحقاد ضده. ويحدث أحياناً أن يقوم نوع من الصحافة السرية الخسيسة بخدمتهم، كما يحدث حالياً"[١].

"وكان مطلوباً من الوالى أن يُبدى مقاومة فعّالة ضد التدخل الأجنبى لكى يُعوِّض الضغط الذى يتعرض له القناصل من قبل مواطنيهم وحكوماتهم. ولكن الحادث الذى تعرَّض له البحار الفرنسى قد فضح ضعف شخصية إسماعيل. وبدءاً من تلك اللحظة، تم تنفيذ خطة لممارسة ضغوط حقيقية على الوالى "الذى لا يملك سوى الرضوخ حيالها وإلاَّ تَعَرَّض لاضطهاد أسوأ مما لاقاه عمه"[٢].

لقد كان إسماعيل يتنكر عمه فى مواقف عدة. وعلى الرغم من وجود وزراء (مثل نوبار وشريف) بجانبه عزموا على التصدى لطوفان التدخل الأجنبى ، إلاَّ أنه كان يفتقد الشجاعة اللازمة للدفاع عن كرامة الدولة وخزانتها ضد أطماع القناصل.

كما اتصف إسماعيل ــ أيضاً ــ بالسفه الطائش: ومنذ سنة ١٨٦٤، أبدى سخاءً هائلاً تجاه شركة "Compagnie des Messageries Imperiales" بدءاً من بحارة السفينة Peluse (الذين منحهم ٢٠ ألف فرنك) حتى موظفى الإدارة العليا (الذين منحهم حق) إدارة سفينتَين بخاريتَين من أحدث طراز تبلغ قيمتهما من ٧ إلى ٨ ملايين فرنك. هذا بخلاف المجوهرات ــ التى أهداها للضباط ولزوجة وكيل الشركة الرئيسى ــ والتى قد يصل ثمنها إلى ١٠٠ ألف فرنك. وقام إسماعيل ــ أيضاً ــ بتسوية أشغال القنصلية العامة لفرنسا (التى تكلفت من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فرنك فرنسي)، والترضيات المهمة لكل الفرنسيين الذين أساء رجال السلطة المصرية معاملتهم[٣].

ولم تقف أريحية إسماعيل عند هذا الحد: فقد امتدت لتشمل الهيئة القنصلية نفسها؛ فبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا ما يلي: "فى الوقت الحالى، يتحدث الناس فى الأسكندرية عن كرم الوالى الذى أبداه تجاه الهيئة

الدبلوماسية فقد منح صاحب السمو "أبعادية" للقنصل العام البرتغالى تبلغ مساحتها ٣٠٠ فدان (وتدر دخلاً يصل إلى ٣٠٠ فرنك نابوليوني) [١]. كما منح ٢٠٠ فدان — لقنصل أسبانيا العام — فى القاهرة على طريق شبرا، وتبلغ قيمتها ٤٠٠ ألف فرنك تقريباً، ولم يكتف إسماعيل بذلك: فبنى منزلاً على هذه الأرض — على نفقته الخاصة — وأهداه لهذا الموظف.

"وفى أثناء حديث القنصل العام السويدى مع صاحب السمو، اشتكى القنصل من غلاء المعيشة الذى يتزايد كل يوم. وبعد انتهاء المقابلة، فوجئ بالوالى يُهديه سنداً من سندات الجمارك، قيمته ١٨٠٠ جنيه إسترليني فأخذه. إن سعادتكم تعرفون أن أغلب القناصل العموميين يقبضون – بانتظام – مبالغ مالية من الوالى أو يتلقون – من وقت لآخر – هدايا متفاوته القيمة بصفة هدايا بلا مقابل منهم[٤].

وفى حالات عديدة، تصدَّى القناصل لتصرفات المغامرين المعروفين على الرغم من أن هؤلاء المغامرين كانوا يحظون بدعم غير مُعلن من وزارة الخارجية الفرنسية. وفى هذا الصدد، فإن حالة شخص يُدعى الكونت دى بيسون (de Bisson) تُعتبر أفضل مثال يبرهن على ما ذكرناه: فلقد وصل هذا الشخص إلى مصر فى سنة ١٨٦٣ ومعه توصيات من شخصيات رفيعة القَدْر فى باريس، وقدم نفسه للوالى على أنه جنرال فى الجيش الفرنسى، واقترح على الوالى أن يرسله إلى الحبشة – فى المديريات المتأخمة لحدود مصر – لكى يقوم بمشروع زراعى وصناعى هناك، وأشار – من طرف خفي – لإسماعيل أنه مكَلَّف بمهمه سياسية فى تلك المنطقة. وفى تلك الفترة تحديداً كانت الحبشة فى حالة عداء كامن مع مصر.

---

[١] "الفرنك النابوليونى": عملة ذهبية فرنسية قديمة كانت قيمتها تصل إلى ٢٠ فرنك. وكانت عليها صورة جانبية لنابوليون [المترجم].

وبكرمه المعهود، أرسله إسماعيل إلى هناك فى موكب ومعه حراسة على نفقته. وهكذا وصل الكونت إلى أسوان – مع موكبه وحراسه – على متن سفينة بخارية تقطر خلفها قاربيْن وضعهما صاحب السمو تحت تصرفه. وفى كل مركز فى الصعيد، كان الكونت يحصّل مجاناً – هو وصحبته – على الخبز والخراف والخضروات والفواكه والنبيذ والسكر والقهوة والجوخ والأغطية الصوفية وأدوات المعيشة إلخ إلخ ...

ومن أسوان إلى كوروسكو، انتقل مجاناً على ظهر أربعة أو خمسة قوارب. ولاجتياز صحراء كوروسكو، استخدم ما لا يقل عن ١٦٠ جملاً لم يدفع أجرتها ولم يدفع حتى أتعاب الأدلاء. وقطع الكونت وصحبته معه كل أرجاء مصر والسودان دون إنفاق أى مبلغ من كيسه. ودامت بعثة الكونت ثلاث سنوات وكبّدت الحكومة المصرية ما لا يقل عن ٦٠ ألف فرنك بخلاف المشاكل التى تسبب فى إثارتها[٥].

وفى الواقع، فإن مشاريع الكونت دى بيسون كانت غير معقولة: ففى مدينة بربرة، التقى بموسى باشا – حاكم السودان – الذى لخّص انطباعاته عن محادثاته مع الكونت فى رسالة مؤرخة فى ٦ جمادى الأخر (نوفمبر ١٨٦٣)، جاء فيها: "لا أعرف – بالضبط– ماهى نوايا الكونت الحقيقية. لقد استنتجتُ من كل أحاديثه معى أنه جاء إلى هنا وبصحبته أناس كثيرون لكى يجد مبررًا يسمح له برفع قضية مُطالبة بالتعويض على الحكومة المصرية أو للبحث عن وسيلة ما تجعله يتدخل فى شئونها".

وكان حاكم السودان على صواب لان الكونت كان مجرد مغامر ومتآمر أراد إثارة حرب بين مصر والحبشة، وتكوين ثروة. وكان لإقامة بعثة الكونت فى الخرطوم فائدة لها: فكل أفرادها قد حصلوا على ملابس جديدة على نفقة الخزانة المصرية، وأسهمت الترسانة فى تلك الحملة. وفى كل يوم، كان يتم عمل استعراض عسكرى وتدريبات أمام الكونت الذى يرتدى ملابس عسكرية ويضع

علامات رتبة جنرال فى الجيش الفرنسى، بل ووصل به الأمر إلى حد شراء مدفع![٦].

وبتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠ هجرية (ديسمبر سنة ١٨٦٣)، كتب موسى باشا رسالة جاء فيها: "جاءنى الكونت ليخبرنى أنه تلقى رسالة من قسيس مقيم فى المنطقة. وأخبره القسيس بأنه اتفق مع أحباش منطقة " تيجرى " للقيام بتمرد ضد "كاسا" ("تيودور")، وأن هذا التمرد سيبدأ فور ظهور قوة من الجنود الفرنسيين... وفى حوار آخر معه، أخبرنى بأن الحكومة الفرنسية قد سمحت له – وحتى إشعار آخر – بالبقاء فى المنطقة الواقعة على الحدود المصرية مع الحبشة. وبالتالى، فإنه يفضل الرحيل..." وذكر لى أيضاً أن – إنجلترا ستغضب بالتأكيد إذا استولت الحكومة المصرية على الحبشة. ولكن فرنسا تتمنى أن يتحقق ذلك: فإذا لم تقُم مصر بالاستيلاء على الحبشة، فستكون فرنسا مُجبَرة على تنفيذ هذا الغزو بنفسها ولمصلحتها هى".

وفى مدينة " كسَلا"، التقى الكونت بالمسيو لوچان (Lejean) – قنصل فرنسا فى "مُصَوَّع" – والأب ستيلا (Stella) المقيم فى مدينة "كيرين" (فى إقليم بوجوس). وبدلاً من أن يهتم الأب ستيلا بالشئون الدينية والتعليم، فإنه كان يُبَدِّد أمواله ويشترك فى مؤامرات سياسية لدرجة أضرَّت بمركزه وأجبرته على الهروب من النجاشى تيودور، ملك الحبشة.

وهذا اللقاء الذى تم فى "كسَلا" كان موضوع رسالتيْن بعث بهما الكونت إلى موسى باشا. وكانت الرسالة الأولى بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٦٤، وتناولت تفاصيل الشئون الحبشية التى حصل عليها الكونت من الشخصيْن اللذيْن قابلهما: "يُعسكر الإمبراطور – حالياً – بالقرب من مدينة "جوندار"، وقام بتجميع كل قوات إمبراطوريته فيها. ويُقال إنه يستعد لشن غزوة مباغتة على السودان، ولديه ٦٠ ألف رجل مُسلَّحين تسليحا سيئاً جداً وعشرة مدافع. وفى مثل هذه الظروف

الخطيرة، يجب أن أكون في مصر لمراقبة تطوُّر الأحداث، ولكي أكون في انتظاركم".

وفيما بعد، كلَّف قنصل فرنسا المسيو جارنييه (Garnier) بالتحقيق فيما ذكره الكونت . وبصفته معلقاً ذكياً، فإن المسيو جارنييه كتب تقريراً مهما جاء فيه: "بالقطع، فإن المسيو دي بيسون كان يريد إثارة قلق موسى باشا وإجباره على التعجيل بالعودة من كردفان – حيث كان هناك – إلى الحدود مع الحبشة".

ثم أضاف الكونت في رسالته: "يجب علي أن أخبر سعادتكم بأن حاكم كَسَلا رحل فجراً – بشكل مفاجئ – غداة وصولي. وبما أنني لا أُريد أن أُدفن – لا أنا ولا زوجتي – في كَسَلا، فإنني مضطر إلى أن أصرف النظر عما كنتُ أنتويه وأجعل الأحداث تتسارع لأنه إذا حدث هجوم، فإن هذا المدير سيتركنا لكي نُذبح جميعاً على الأراضي المصرية".

وعلق المسيو جارنييه على ما جاء في رسالة الكونت بقوله: "كان على الكونت عبور الحدود. ولكن ما ذكره يُثبت أنه قرر الاستقرار على جزء من الأراضي المصرية، ومنها يقوم بإثارة الاضطرابات فيهاجمه الأحباش ويعتدون على الأراضي المصرية، ويعطي – بذلك – لموسى باشا مبرراً لغزو الحبشة. لقد كان موسى باشا بعيداً عن المواقع الجديدة التي يتحرك الكونت فيها.

"ومع أن الكونت أبلغ الأخبار لموسى باشا، إلاَّ أنه ترك سلطات "كسلا" تعتقد أنه توجَّه إلى "شِنِتّال" و"آدارتي" في بلاد البوجوس... وبما أن الكونت أخفى عن السلطات مشروعه بالتوقف على نقطة في الأراضي المصرية، فلابُد أنه كان يخشى من أن السلطات ستضع العقبات في طريق تنفيذ مشروعه. ولكنه إذا استطاع تنفيذ المشروع، وإذا استطاع الاستقرار في هذه النقطة، فالمدير لن يكون أمامه سوى إبلاغ موسى باشا. وفي انتظار وصول رد موسى باشا، سيستطيع الكونت أن يجعل الأحداث تتسارع"[٢].

وبالفعل، أجرى الكونت محادثات مع الأب ستيلا وقرر بعدها الاستقرار فى "كوفيت"، واعتبرها منطقة مستقلة، وقَدَّم نفسه للسكان المحليين – من قبائل "باريا" – بصفته حاميهم، وقرر تغيير ولائهم الذى يُبدونه للحكومة المصرية.

وتعتبر هضبة "كوفيت" موقعاً استراتيجياً مهماً: فهى منفذ حقيقى من "تاكا" إلى الحبشة وبالعكس. ولها ميزة أُخرى تتمثل فى أنها تقع وسط منطقة القبائل الرُحَّل المتمردة وتقسمها إلى قسمَيْن.

وأدرك المصريون مزايا هذا الموقع الاستراتيجي: ففى كل عام، ومنذ ١٠ أو ١٥ سنة مضت، كانوا يرسلون فرقة عسكرية قوية تعسكر فى "كوفيت" لمدد مختلفة لكى تحث القبائل على سرعة دفع الضرائب المفروضة عليها. وكان للمصريين هناك "زريبة" واسعة، أى مساحة كبيرة تحوطها الأعشاب الشوكية التى تقوم مقام السياج تُحيط بالأكواخ التى يسكنها الجنود المصريون عندما يعسكرون فى تلك المنطقة.

واستقر الكونت فى هذه "الزريبة" فى "كوفيت" وأسس شركة من المستعمرين أسماها شركة "Palméro – du – Bisson" لزراعة القطن والمنتجات المدارية فى أواسط أفريقيا. وعلى الفور، أعلن المستعمرون أنهم "جاءوا إلى أفريقيا لإنشاء مستعمرة فى الأراضى القاحلة والخالية من السكان والقريبة من الحبشة، وأنهم أقاموا منشأة واسعة الأطراف فى "كوفيت" بأرض الباريا".

وزوَّدت السلطات المصرية الكونت دى بيسون ببذور القطن والنيلة لزراعتها هناك، ولكنها فهمت أهدافه بسرعة وشعرت بنكرانه للجميل وجحوده: فهو قد بدأ فى بناء منشآته حول السور الذى يحمى "الزريبة" وبالقرب منها. فكان من السهل إدراك أن هذه المنشآت ستسيطر على "الزريبة". وبالتالى، سيكون الجنود المصريون تحت رحمة نيران المدفع الذى اشتراه الكونت من الحرطوم وكان يزمع – أيضاً – إنشاء بطارية مدفعية.

وهكذا نجد أن الكونت قد استقر فى مقاطعات مصرية، وبنى استحكامات بدلاً من عمل مشروع زراعي/ صناعى فى بلد يقع خارج الحدود المصرية. واضطر المصريون إلى إيقاف بناء هذه الاستحكامات وإنهاء هذا التصرف الطائش وغير المسئول الذى يهدد – كل يوم – بنشوب خلافات مع الحبشة.

وعندما فشل الكونت دى بيسون فى مشروعه السياسى والعسكرى – بفضل يقظة السلطات المحلية – حاول جاهداً أن يخرج من هذه المغامرة بتعويض ضخم. لقد كانت الحكومة المصرية فى غاية السخاء معه هو ورفاقه؛ ومع ذلك، طالبها بدفع تعويض قدرة ١٠ ملايين فرنك بحجة أن قوات الوالى طردته بقسوة من أراض اشتراها بمبلغ ٢٠٠ ألف فرنك، وأن قوات الوالى سلبته ممتلكاته، كما ادعى أنه زرع مساحات واسعة بالقطن. وكان من الواضح – تماماً – أن الكونت يدّعى ادعاءات كاذبة: فهو قد وصل إلى تلك المنطقة فى نهاية شهر مارس ورحل عنها فى بداية شهر مايو، فكيف استطاع – خلال شهر واحد – زراعة تلك المساحات الشاسعة بالقطن؟

ومنذ البداية، استجوب القنصل العمومى الفرنسى – المسيو تاستو – رفاق الكونت، ثم حذّر وزير الخارجية الفرنسى من هذا الشخص الذى وصفه بأنه "يشك فى قواه العقلية، وأن رأسه مليء بمشروعات مضطربة يختلط فيها الصيد بالزراعة باستغلال مناجم الفحم والذهب. ولذلك، يجب توخى الحذر إزاء ادعاءاته"[٨]. ولم يكتف القنصل بذلك، بل إنه أرسل الترجمان الأول للقنصلية – المسيو جارنييه – إلى "كوفيت" للتحقيق فى هذه الادعاءات. وكانت خلاصة تقريره – فى سنة ١٨٦٥ – ضد ادعاءات الكونت تماماً.

وأثبت التحقيق مع مشايخ قبائل "الباريا" أنه لا يوجد أى عقد بيع بينهم وبينه. وبخصوص ادعاءاته بشراء الفدان منهم بثلاثة تالارى، فقد أكّدوا جميعا بأنهم لم يتسلموا منه سوى بندقية وقطعة قماش مصنوعة من القطن المحلى، وتلقى بعضهم منه تالارى واحد (أى ما يساوى خمسة فرنكات). وفيما يتعلق بالمساحات الشاسعة

المزروعة قطناً ونيلة، فقد أجمع شيوخ القبائل - ودراسة حالة الأرض - أن الأمر لم يتجاوز بضعة أمتار من الأرض زُرعت بالنجيل والخضروات على جانبى خورمن الخيران لإدخال البهجة على قلب الكونتيسة دى بيسون .

إن الموقف الذى اتخذه تاستو - ومن بعده أوتريه (أبريل سنة ١٨٦٥) - كان من أشرف المواقف وأنبلها. ولكننا لا نستطيع أن نقول الشىء نفسه عن موقف الحكومة الفرنسية: ففى أثناء إجراء التحقيق، سافر الكونت إلى باريس ثم عاد إلى مصر فى سنة ١٨٦٥. وأعلن عن موعد وصوله باتباع سلوك مستهجن ومشبوه، وفى رسالة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٥ ، طلب وزير الخارجية الفرنسى إقالة إبراهيم بك - مدير كَسَلا - لأنه احتجز المترجم السابق للكونت لمدة ١٥ يوماً.

وكان سيبدو منطقياً أكثر لو أنه طالب باستدعاء الكونت الذى ذهب إلى الصعيد - بعد عودته - على رأس عصابة (أو قوة) مسلحة وأثار اضطرابات خطيرة للسلطات المصرية. وفى نهاية المطاف، غادر الكونت الصعيد وسافر إلى باريس فى شهر يوليو سنة ١٨٦٥ .

ومن ناحية أُخرى، فإن آخر تقرير كتبه المسيو جارنييه كان بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٦٥ من الخرطوم، وطلب فيه من القنصل أن يرفض رفضاً تاماً مزاعم الكونت. وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥، علّق المسيو أُوتريه على هذا التقرير بقوله: "إن كل ما سمعته فى مصر عن هذا الموضوع يسمح لى أن أعتقد بأن ملاحظات المسيو جارنييه عادلة"[٩].

وكان من الممكن أن تنتهى المسألة عند هذا الحد. لكن، على الرغم من إجراء تحقيق استمر عامين (دفعت الحكومة المصرية تكاليفه الباهظة)، وعلى الرغم من ملاحظات وتعليقات المسيو جارنييه المطابقة لتعليقات وملاحظات القنصلين (تاستو وأُوتريه)، إلاّ أن الكونت دى بيسون استمر فى إرسال سلسلة من

الشكاوى والاتهامات الجديدة والكاذبة من باريس لكي يحصل على أى تعويض بأية وسيلة، وقد ساندته الحكومة الفرنسية في مساعيه.

وفى البداية، قرر أن يُخفِّف من غلوائه وطالب الوالي بدفع ٢٠ ألف فرنك بصفة تعويض عن الأشياء التي ادّعى أنها فُقدت منه بسبب السلطات المصرية. وعلى الرغم من تعليمات وزير خارجية فرنسا للقنصل بخصوص هذا الموضوع، فإن المسيو أُوتريه تردَّد في متابعته: ففي رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية الفرنسية - بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٥ - ذكر التكاليف الهائلة التي تكبدها الوالي بسبب تصرفات الكونت.

وذكر القنصل في هذه الرسالة ما يلي: "ومن حقنا أن نتساءل: كيف نُطالب - اليوم - بتعويض عن بعض أشياء يُقال إنها فُقدت بسبب خطأ السلطات المصرية؟ إنني أشك في أننا سنستطيع إثبات ذلك. وسيكون من حق الحكومة المصرية رفض دفع أى تعويض، خصوصاً وأن كثيراً من هذه الأشياء كانت الحكومة المصرية قد زودت الكونت بها مجاناً ...

"إنني أرجو سعادتكم أن تعطوني دائماً تعليمات جديدة توضح لي ما إذا كان يجب عليَّ الاستمرار في بذل محاولات أعتقد أن فرص نجاحها ضئيلة للغاية. فعندما ينخفض طلب التعويض من ١٠ ملايين فرنك إلى ٢٠ ألف فرنك فقط بعد التحقيق، وعندما تكون المصداقية لا تعتمد إلاَّ مزاعم شخص لا يتورع عن المطالبة بمبلغ مُبالغ فيه إلى هذا الحد، فيجب علينا أن نتوقع مقاومة عنيفة من الحكومة المصرية".

وقبل أن تصل هذه الرسالة إلى الوزير، تلقى القنصل تعليمات جديدة منه لمساندة الكونت في ادعاءات حديثة وجهها الكونت إليه من باريس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥. ورد القنصل عليه فوراً بتاريخ ٨ ينايرسنة ١٨٦٦: "تلقيت برقية سعادتكم يوم ١٨ ديسمبر بخصوص المعاملة السيئة التي تعرضَّ لها رفاق

المسيو دى بيسون من سلطات كَسَلا. وكتب لى الكونت رسالة (مرفق لكم صورة منها) يذكر فيها الأخطاء نفسها. وفى الوقت نفسه، يطلب دفع تعويض – يتراوح من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف فرنك – عن بضائع يدعى أن كتائب الجنود الزنوج المتمردة قد نهبتها".

وهكذا نجد أن الكونت أراد الاستفادة من تمرد قامت به حامية كَسَلا لكى يحقق آماله فى الحصول على تعويض فشل عدة مرات فى اقتناصه. وأضاف القنصل قائلاً: "لكن، بالصدفة وصل رفاق الكونت مؤخراً إلى الأسكندرية. فكنتُ حريصاً على سؤالهم عن موضوع شكاوى رئيسهم السابق، فأجمعوا كلهم على نفى حدوث أى سلب أو نهب، وأن كل الأغراض التى كانت فى المخازن قد أودعوها بصفة أمانة لدى أحد موظفى مديرية كسلا وأخذوا منه إيصالاً، وباستطاعتهم استردادها عندما يطلبونها.

"ولم يُقدِّم أى منهم أية شكاوى من السلطات المحلية، والتظلُّم الوحيد الذى أعلنوه هو أن السلطات المحلية – فى وقت محدد – رفضت إمدادهم بالذُّرة. إن هذه التصريحات تتناقض تماماً مع ما يَدَّعيه الكونت. ولذلك، فقد وجدتُ من اللازم تسجيلها بشكل رسمى..."[١٠].

ولكن الكونت كان يستند بقوة على دعم حكومته له، فكان يلجأ لترسانته من الادعاءات الكاذبة، ويبدأ من جديد محاولاً استنفاد صبر القنصلية الفرنسية والوالى كى يحصُل على تعويض ما بأية وسيلة. وفى سنة ١٨٦٧، فكر فى تزوير وثائق يكون لها – فى تصوره – تأثير حاسم: فقدم عقد بيع أراضٍ مُزوَّر يحمل أختام يدعى أنها أختام رؤساء قبائل الباريا. ولحسن الحظ، استطاع المسيو أوتريه إثبات أن هذا العقد قد تم تزويره لاستخدامه فى طلب التعويض؛ فبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٦٧، أبلغ القنصل حكومته بأن العقد المذكور "مختوم بثلاث حلقات فضية منقوش عليها أسماء عربية. وقد تم العثور على هذه الحلقات الثلاث بين أمتعة المسيو ديمورو (قريب ورفيق الكونت فى رحلته) بعد وفاته"[١١].

وبالتأكيد، فإن الكونت لم يكن يتوقع – أبداً – اكتشاف التزوير الذى كان يجب أن يُحرجه بعد ما سبق اكتشافه من ادعاءاته الباطلة. ولذلك، يحق لنا أن نتساءل: لماذا كان وزير الخارجية الفرنسى يشجع علانية – بشكل أو بآخر – الألاعيب الخطرة والمشينة التي يقوم بها هذا المغامر طوال أربع سنوات؟ وعلينا أن نتخيّل كم المشاكل – والعذاب الطويل – الذى أرهق الحكومة المصرية عندما نعرف أنها كانت تُجر فى قضايا مشابهه للمثول أمام ١٧ محكمة قنصلية موجودة فى مصر.

إن موقف الحكومة الفرنسية – فى هذه القضية – قد جعل الفرنسيين المقيمين فى مصر متغطرسين ومن الصعب التعامل معهم، كما تسبب فى وقوع حوادث عديدة أساءت إلى العلاقات بين البلدين. ولذلك، سنجد أن البعثة العسكرية الفرنسية – فى مصر – اعتبرت نفسها تابعة لوزارة الحرب فى فرنسا ولا تتلقى الأوامر إلا منها مباشرة. وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٨، أصدر وزير الجهادية المصرية – شاهين باشا – أمراً للنقيب (كابتن) راباتيل (Rapatel) مدير تحصينات الاسكندرية للمجئ إلى القاهرة حيث تم تعيينه فى منصب جديد . لكن راباتيل رفض تنفيذ الأمر وصمّم – أولاً – على إبلاغ الماريشال نييل (Niel) فى فرنسا. وبهذا التصرف يكون قد أخَل بالتسلسل القيادى العسكرى لأنه تخطّى العقيد [الكولونيل] ميرشير (Miricher)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى مصر.

وبإمكاننا الآن أن نُدرك لماذا أدار إسماعيل ظهره للفرنسيين منذ سنة ١٨٧٠ وحاول أن يستبدلهم بالأمريكيين أو الإنجليز فى الإدارتين المدنية والعسكرية، وكان الوالى يُعلن ذلك لكل منْ أراد أن يفهم. وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٠، كتب الكونت برنييه دى مونمورران (Bernier de Montmorand): "منذ وصولى إلى مصر، لم يُخف الوالى عنى ما سبق لى وأن لاحظته من انهيار شبه تام للنفوذ الفرنسى. وكرّر الخديوى ذلك أمام الكثيرين. ومن الواضح أن الأحداث تُثبت ما يقول.

"ويتهم سموه قناصلنا بأنهم السبب فى هذا الانهيار، كما يَدَّعى بأنهم يسعون دائماً لتحقير رئيس الحكومة ووزرائه ومديرى المديريات والموظفين المصريين. وأضاف سموه أنه أراد – دائماً – أن يجعل الفرنسيين يستفيدون بإعطائهم امتيازات أو وظائف، لكنه – في كل مرة – لم يجن من ورائهم سوى المشاكل والقضايا وسوء العلاقات مع ممثلي فرنسا. واشتكى سموه من الأساليب التى يستخدمها قناصلنا تجاه موظفيه، وأنهم يُضخمون أية مشكلة بسيطة ويحولونها إلى أزمة كبيرة".

وفي الواقع، وقبل وصول الكونت دى مونموران، كان المسيو تريكو (Tricou) – قنصل فرنسا بالإنابة – قد استغل خلافاً بسيطاً بين القَوَّاس التابع له وأحد المصريين، فقام بتهديد السلطات المصرية بأنه سينزل الراية الفرنسية من فوق مبنى القنصلية وأنه سيأمر البحارة الفرنسيين – الموجودين على سفينة حربية راسية فى الميناء – بالنزول إلى مدينة الأسكندرية.

لقد كان القناصل الفرنسيون – مثلهم فى ذلك مثل قناصل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والنمسا – يستهويهم موضوع إخافة إسماعيل لاعتقادهم بأنهم لن يحققوا شيئاً إلاَّ بإثارة الخوف لديه. ولكنهم نسوا أنهم – بذلك – يُسيئون استخدام قوتهم المفرطة – وغير المُبَرَّرة – فى حل خلافات تافهة إن لم يكُن مشكوك فى صحتها. واقتنع الكونت دى مونموران بهذا الرأى لأنه علَّق على ما صرح به الوالى بقوله: "لن أقول إن الوالى يُبالغ قليلاً... ولكننى لا أستطيع أن أنفى تماماً وجهة نظره تجاه السلوك الذى اتبعناه منذ فترة فى مصر.

"وفى هذا البلد، يوجد خطَّان سياسيان يفرضان نفسيهما عليه. واسمحوا لى سعادتكم بأن أسمِّى الخط الأول باسم "سياسة العنف". وهذه السياسة عبارة عن:

- الحديث بصوت عالٍ وصارم فى جميع المواضيع.

- وتهديد الموظفين المصريين بسبب أية هفوة.

- وإرسال قَوَّاسة القنصلية لكى ينتزعوا بالقوة من الشرطة أحد الفرنسيين - من مثيرى المشاكل - الذى تم حبسه حبساً احتياطياً لارتكابه جُرم ما.

- وبسط الحماية الفرنسية على كل الحماقات التى يرتكبها بعض مواطنينا.

- وطلب التعويضات لهم لأية ضربة بسيطة يتلقاها أحدهم في مشاجرة يكونون هم - في الغالب - الذين بدأوها.

- وباختصار، فإن هذه السياسة تتلخص فى التعامل - مع بلاد الشرق - كما لو كنا في بلد محتل مع استخدام نصوص معاهدات "الامتيازات الأجنبية" استخداماً حَرْفياً بدلاً من تطبيق روح النص.

وربما كانت هذه السياسة ضرورية في العصر الذى عقدت فيه أُولى معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنها أصبحت سياسة خطيرة فى الوقت الحالي. كما أعتقد بأن الزمن قد عفا عليها فى بلد لا ينبغى - بشكل مُحدَّد - إلا أن نتبع معه طرق الحماية التقليدية التى منحناها له.

"أما الخط الثانى الذى لا حظته فى مصر - والذى انتهجتُه شخصياً - فهو خط مغاير تماماً للخط الأول ..."(١٢).

لقد وصل المسيو دى مونموران إلى مصر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٠، ووجه يوم ٨ يونيو ملاحظاته وانتقاداته الدقيقة للغاية حول سياسة مَنْ سبقوه. ومن سُخرية القَدَرَ أنه تخلى عن رأيه السابق وسقط فى شباك السياسة الأولى التى سَبَقَ له وأن انتقدها، أى سياسة العنف .

وفى الواقع، فإن كل سكان الأسكندرية كانوا يشعرون بالقلق فى شهر يونيو سنة ١٨٧١: فقنصل فرنسا أُصدر بياناً عَدَّد فيه بعض شكاوى القنصلية ضد الحكومة المصرية، ثم أُصدر "تعليمات" يدعو فيها "كل الفرنسيين لمقاومة الشرطة

المحلية والتصدى لها حتى يسترد حقه". وبهذا التصرُّف، يكون القنصل قد حرَّض المقيمين الفرنسيين على إثارة الاضطرابات والفوضى.

واشتكى نوبار باشا من أن "المسيو دى مونموران فى الأونة الأخيرة قد استخدم لغة وأسلوباً – عند مخاطبته لحكومة الخديوى – لا تقبلهما أية حكومة تحافظ على كرامتها". ولذلك، فإنه طلب – باسم الخديوى – تحكيم الهيئة القنصلية في مصر. وبتاريخ ٢٨ يونيو، أرسل أغلب القناصل الرد التالى على طلب الخديوي: "إن الهيئة الدبلوماسية والقنصلية تُقر بأنه ليس من حقها إصدار حُكم على سلوك أحد أعضائها، إلاَّ أنها ترى أن "التعليمات" المذكورة تُعتبر تطبيقاً لمبدأ مخالف للقانون الدولى العام، وتُشكِّل خطراً على أمن السكان المحليين والجاليات الأجنبية".

وحالما عرفت الحكومة الفرنسية بهذه الحماقة التى ارتكبها القنصل، أرسلت له أمراً بسحب هذه "التعليمات" ووافقت على مبدأ التحكيم. وتم اختيار السادة الآتية أسماؤهم للتحكيم وهم: دى مارتينو (de Martino)، قنصل إيطاليا؛ وإدوار ستانتون (E. Stanton)، قنصل إنجلترا؛ ودى ياسموند (de Jasmund)، قنصل ألمانيا. وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧١، أصدر المحكمون حكماً لصالح الحكومة المصرية جاء فيه: "يجب على القنصلية الفرنسية نفسها اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الفعَّالة لمحو هذه الإهانة التى لحقت بالأمن العام وسلطة حكومة البلاد".

ولسوء الحظ، فان كل القناصل الأوروبيين كانوا يتحرشون دائما بالحكومة المصرية ويضايقونها بمطالبهم المجحفة: فطلبات التعويض وممارسة سياسة العنف أضحت نظاما قائمًا.

ومنذ سنة ١٨٦٥، ازدادت المشاكل الخطيرة التى تعانى منها الحكومة المصرية بسبب الهجرة الأوروبية الكثيفة التى اتخذت شكل الغزو: فلقد تدفَّق على

مصر يومياً المئات من الأجانب الذين ينتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية لاستغلال ثروتها وكرم حاكمها والحصول منه على الامتيازات والتعويضات.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا: "ألح إسماعيل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي لا يجتاح البلاد صعاليك لا يريدون خلق فرص عيش كريمة أو لا يقدرون على ذلك. ويشتكى صاحب السمو - تحديداً - من إيطاليا والنمسا اللتين تسهلان - بطريقة شبه علنية - هجرة كل رعاياهما السيئين والمفرج عنهم حديثاً من السجون إلى مصر.

"وبالتأكيد، فإنه تنظيم وصول قوافل يومية تضم كل منها ٤٠٠ أو ٥٠٠ فرداً - في وقت واحد - لا يمكن أن يتم إلا بتشجيع رسمي. لقد اجتاح المهاجرون - خصوصاً مهاجرو كالابريا[٢]، مدينة الأسكندرية. وتقف الشرطة المصرية عاجزة عن التدخل والتصدى لحوادث القتل والسرقة الكثيرة التى يرتكبها الجناة الأوروبيون بجسارة نادرة"[١٣].

ولدعم مطالب هؤلاء الأفاقين - الذين ألقت المقادير بهم على أرض مصر - أرسل الملك المعظم فيكتور إمانويل - في سنة ١٨٦٧ - مندوباً مهماً إلى مصر، هو الكونت دى كاستيليونى (de Castiglione).

وفي بداية سنة ١٨٦٨، لاحظت الحكومة الإيطالية أنه لم تحدث أية تسوية لقضايا رعاياها منذ زمن طويل، فاستدعت مندوبها وقنصلها العام في مصر وبعثت بدلاً منهما بوزير مُفوَّض - هو الكونت ديللا كروس (della Croce) - حاملاً رسالة خطية من الملك فيكتور إيمانويل - مؤرخة فى العشرين من فبراير - لاعتماده لدى الوالى بصفته مُفوضاً لتسوية المشاكل المعلقة.

---

[٢] كالابريا (Calabria): منطقة جبلية شديدة الوعورة - في جنوب إيطاليا - وهى من أفقر المناطق وتتصف بأنها طاردة للسكان [المترجم].

وفى بداية شهر مارس، وعلى إثر مناقشة حادة جداً بين الوالى والوزير والمفوض الإيطالى، انسحب الوزير من المناقشة، وأرسل مذكرة يُنذر فيها الوالى بأنه إذا لم يحصُل منه على ما طلبه - خلال ثمانية أيام - فإن كل القنصليات الإيطاليه في مصر ستنزل الرايات من فوق مبانيها. وعلى حسب ما جرت به العادة في مصر، فإن هذا الإنذار أحدث - بالطبع- أثراً هائلاً: فبدأت جولة مفاوضات جديدة[١٤].

وكان الكونت ديللا كروس قد أُرسل برقية إلى حكومتة ليخبرها بقطع المفاوضات. ولكن في أثناء استئناف المفاوضات، وصلت فرقاطة إيطالية إلى ميناء الأسكندرية حاملة رسالة خطيَّة من ملك إيطاليا للوالى. وتسبب هذا الاستعراض للقوة العسكرية، مع تَبَجُّح الجالية الإيطالية، فى شعور "السكان المحليين وكبار موظفى الدولة بأن كرامتهم قد جُرحت"[١٥].

وأعلن شريف باشا أنه إذا استمر فى المفاوضات - تحت تهديد مدافع الفرقاطة الإيطالية - فإنه سيفقد اعتباره في عيون مواطنيه. وانسحبت الفرقاطة - أخيراً - على إثر اعتراض شريف باشا، وغادر الكونت ديللا كروس مصر - يوم ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٨ - بعد تسوية المشاكل الإيطالية فى مصر. وعلى الفور، أُرسل المسيو دى بويست (de Beust) للقنصل العمومى للنمسا "تعليمات" وصفها قنصل فرنسا بأنها "ذات طابع تهديدى نادر الاستخدام فى المجال الدبلوماسى، ونتج عنها إثارة المشاعر فى البلاد".

وتصرَّف ممثل الولايات المتحدة - المستر دينسى (Dainese) - بالطريقة نفسها: فاتهم الحكومة المصرية " بالإعتداء على حُرمة المنازل " لأن الشرطة داهمت أرضاً غير مُسوَّرة وقبضت على شخص يُدعى "كيندينيكو" (Kindinico) سمح لنفسه بهدم مجرى للمياة - يُستخدم كمنفعة عامة - لكى يقوم بتشغيل طلمبة المياة الخاصة به. وكان القنصل الإنجليزى - توماس ريد (Th. Reade) قد نسى

تقاليد الدبلوماسية الإنجليزية فى مصر وأيّد المندوب الأمريكى فى اتهامة للحكومة المصرية.

واستند المستر دينمى على أقوال المدعو كينديتيكو فقط. وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦٤، أبلغ شريف باشا – وزير خارجية مصر – بما يلي: "حتى يوم ٢٠، إذا لم تتم الإصلاحات الفورية التى طلبها كينديتيكو فى رسالتى المؤرخة فى يوم ١٦، فإننى سأنزل الراية الأمريكية وسأوقف العلاقات الدبلوماسية للقنصلية مع الحكومة المصرية". ورد عليه شريف باشا – بتاريخ ١٩ يوليو – قائلاً: "سأسمح لنفسى بأن أذكركم بأنه – فى كل البلاد – لا يمكن الحكم بالإدانة على أحد بدون سماع أقواله، وإن إصلاح شيء ما لا يتم إلاّ بعد المعاينة المعتادة بشكل قانوني".

ومع ذلك، أنزل المندوب الأمريكى راية بلاده تأييداً لدعوى تعويض – مشكوك فى صحتها – رفعها شخص غير أميريكى (ربما كان واحداً من هؤلاء اليونانيين أو المشارقة الذين رُزئت مصر بهم)، لكنه كان يحظى بالحماية القنصلية الأميريكية(١١). وكان لابُد من انتظار وصول القنصل العمومى الأُميريكى – المستر هيل (Hale) – لكى يُعيد رفع الراية على مبنى القنصلية، وإعادة العلاقات مع الحكومة المصرية.

أمّا المستر ريد، فقد كان يتخذ مواقف مغامرة – بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٥ – لدرجة أنه ساند مطالب التعويضات التى رفعها بعض مواطنيه ضد الحكومة المصرية لأنه أراد التشبُّه بباقى القناصل. ولذلك، استحق عدة إنذارات قوية وجهها إليه السير بولوير، سفير إنجلترا فى الآستانة. وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٤، كتب السفير للقنصل الرسالة التالية: "عرفتُ أن اللورد راسل (Russel) يوافقنى الرأى... فكما ذكرتُ لك سلفاً إننا لا نعتقد بوجود أية فائدة قد تعود علينا من إضعاف الحكومة المصرية. إن حكومة هذا البلد ضعيفة – بالفعل – لدرجة لا تسمح لها بمقاومة مندوبى الدول الأُوروبية والمغامرين الأجانب الذين سيطروا

على القوانين وحصلوا على تعويضات لا يستحقونها . لقد تم ذلك كله فى ظل النظام الجبان والفاسد لسعيد باشا.

"إن سياستنا تريد إقامة حكومة قوية وشجاعة فى مصر لكى تستطيع مقاومة هذه التعديات على حقوقها. ولذلك، فإذا قُمتم بتشجيع المغامرين والقناصل الأجانب، فإنكم تكونون قد تصرفتم ضد وجهة نظرنا تماماً. ومن المؤكد أن سلوككم قد شجَّع – إلى حد ما – هذا الشخص المدعو بالقنصل الأميريكى (وهو ليس بقنصل لأنه لا يحمل بيريه (Bérat) على تقديم طلبات مثل طلباتكم وإنزال الراية – التى لا يحق له أن يرفعها – عندما لا تُجاب مطالبه.

"وفى وسط هذا الخضم كله، علينا أن نتساءل: ما هو حال حكومة مصر الآن؟ أين هى القوة التى يجب عليها حفظ الأمن وضمان حسن إدارة هذا البلد الذى يهمنا للغاية ؟ يجب أن تكون مصر بين أياد صديقة. ولذلك، يجب ضمان عدم سقوطها تحت إدارة عشوائية ومستبدة مكوَّنة من المندوبين الأجانب وأتباعهم...

"إنكم تتشدقون – دوماً – بأن التدخل القنصلى فى شئون مصر ضرورى لتطهيرها من الفساد وإصلاح مظالم الحكومة المحلية. ولكنكم تنسون أننا جميعاً نعرف بأن القناصل فى مصر ليسوا بملائكة، وأن الكثيرين منهم قد اقترفوا المظالم أو تسببوا فى حدوثها، ومارسوا الفساد بدرجة تجعل أكبر فاسد فى مصر يشعر باليأس من مُجاراتهم فيما يفعلون. إننى – شخصياً – مقتنع بأن التطهير الذى تنشدونه يجب أن يتم أولاً بكبح جماح مُدعى الشجاعة العدوانيين الموجودين فى الهيئة القنصلية (بالطبع توجد استثناءات بينهم)، وكذلك تجفيف منابع الابتزاز التى نهلوا منها مكاسب هائلة، هم وأتباعهم[١٧]".

ولم يتوقف السير هنرى بولوير عند هذا الحد: فجاء إلى مصر فى شهر مارس سنة ١٨٦٥، وشن حملة لإلغاء "نظام الامتيازات الأجنبية" الذى يعتدى الأوروبيون عليه ويخرقونه دوماً. وفى منتصف هذا العام نفسه، استبدل المستر ريد وجيء بالكولونيل ستانتون ليشغل منصبه. وكان ستانتون يشغل منصب القنصل العمومى لإنجلترا فى بولندا .

ومع أن السير بولوير ترك منصب سفير إنجلترا في الأستانة بعد فترة وحل محله اللورد ليونز (Lyonz) ، إلاَّ أنه أرسل تعليمات عامة للقنصل الجديد – الذى يدين له بهذا المنصب – قبل أن يُغادر الشرق: فهاجم سوء استخدام القناصل العموميين لحقوقهم. وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥، بعث برسالة من الأستانة جاء فيها: "إن القليل من التفكير سيُثبت لكم أننا – بهذه الوسائل – سنُضعف سُلطة حكومة قائمة وشرعية وموحدة (كان لنا دائماً نفوذ كبير عليها) وسنُحولها إلى سُلطة مُبهمة وعشوائية ومنقسمة ومُستقلة عنَّا.

"إن الجزء الضئيل – الذى سنحصل عليه من عملية الاغتصاب العام لحقوقها – لن يُمثِّل لنا سوى مكسب قومي بلا أى معنى. وبما أن عدد رعايانا ضئيل في مصر، مقارنة برعايا دول حوض البحر المتوسط، فسينتُج عن ذلك أن رعايا هذه الدول هم الذين سيحكمون مصر، وستكون فرنسا على رأسهم... إنني أكرِّر: يبدو لي أن سياستنا يجب أن تعمل على تقوية الحكومة المصرية وليس على تدميرها"[١٨].

ولكن وجهة نظر المستر بولوير لم تكن إنسانية خالصة؛ فهي قد عبرت عن المصلحة العليا لإنجلترا واستلهمتها. وهذا المنهج في التفكير كان نافعاً لمصالح مصر التي تمت التضحية بها – بقسوة – على يد تحالف المصالح الأُوروبية.

لقد كان الخديوى إسماعيل يُريد التعجيل بحركة التقدم في مصر، وأخذ على عاتقه مهمة إنهاء هذا الوضع الشاذ الذى يشل الحركة الاجتماعية والسياسية للبلاد: فكان موضوع "الإصلاح القضائي" يشغل فكره، ويريد له أن يحل محل "المحاكم القنصلية".

ولكن قبل أن نتناول موضوع "الإصلاح القضائي"، سيكون من المفيد إلقاء نظرة على "نظام الامتيازات الأجنبية" في مجمله.

ooooo

ثانياً: نظام الامتيازات الأجنبية:

أ- نشأته:

في سنة ١٥٣٥م، تم توقيع الاتفاقيات النهائية - التي أصبحت مثالاً تحتذيه كل الاتفاقيات المقبلة - بين السلطان العظيم(*) وفرنسوا الأول، ملك فرنسا، وقد تم تعديلها واستكمالها في سنوات ١٥٥١ و١٦٠٤ و١٧٤٠. ويكرّس "نظام الامتيازات الأجنبية" مبدأين هما:

١- "الحصانة" التي يتمتع بها التجار والمسافرون الأوروبيون في "أراضي الإسلام" أمام القانون المحلي المطبق فيها.

٢- وامتداد حق "الحماية" - الذي يمارسه ممثلو ملك فرنسا - ليشمل جميع المسيحيين بلا استثناء.

لقد كانت الامتيازات "دفاعية" وليست "هجومية" لأنها كانت تهدف إلى حماية تجارة الأوروبيين ودينهم على الأراضي الإسلامية. وكان منح مبدأ "الحصانة" طبيعياً للغاية بالنسبة لمجتمع أجنبي يعيش منعزلاً - في مكان ما على الأرض العثمانية - ويفصله الدين وعادات ذلك الزمان عن المجتمع الإسلامي المحيط به.

وكان المسيحيون يتجمعون في طوائف تعيش في أحياء خاصة بهم، وقد تركهم الأتراك يتصرفون بحرية حسب عاداتهم وتقاليدهم: فقد كانت القنصلية الأوروبية - في أي بلد من بلاد شرق المتوسط - عبارة عن مكان مُغلقٍ يسكنه القنصل ومواطنوه من التجار الأجانب. وكان هذا المكان المغلق يحتوي - عادةً - على المخازن أو الحوانيت، ومصلى - وأحياناً كنيسة - ومخبز وحمام وفندق، ومحل جزارة وسوق للسمك.

(*) يقصد به السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) (المراجع).

وفيما مضى، لم يكن هناك قناصل للدول الأجنبية. ولكن إذا حدث وازداد عدد التجار المسيحيين واليهود - فى مرفأ ما من مرافئ بلاد شرق المتوسط - كان الفاتحون المسلمون يشترطون - للموافقة على التبادل التجارى مع الأوروبيين - أن يختار هؤلاء ضامناً لهم من بينهم. وكان هذا الضامن يُختار من بين مواطنيهم المقيمين فى الموانئ التى يمارسون التجارة فيها. وكان هذا الوضع هو أساس نشأة منصب القنصل المسئول - أمام قاضى القضاة والقضاة - عن حل الخلافات التى قد تنشأ بين طائفة وأُخرى. وكانت للدولة العثمانية سيادة تامة على أراضيها لأن الأجانب ظلوا خاضعين لتطبيق الشريعة الإسلامية عليهم إذا حدث نزاع ما بين مسلم وصاحب دين مغاير له.

ولكن "نظام الامتيازات الأجنبية"، الذى وُضع فى القرن السادس عشر، كان الهدف منه تنظيم العلاقات بين مُجتمعَيْن رجعيَيْن. فهل كان بإمكانه تشجيع العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، والعمل على زيادة التبادل التجارى بين الدول؟

وفى القرن الثامن عشر، كان لفرنسا - فى القاهرة - إحدى عشرة وكالة تجارية وخمسين تاجراً، ولم يمثل بريطانيا سوى إنجليزى فقط. وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى لها قنصل يمثلها. أما إذا تجرأ بعض الأوروبيين وجاءوا إلى مصر، فقد كان عليهم طلب الحماية من القنصل الفرنسى. وبعبارة أُخرى، فإن التجارة الأوروبية والامتيازات الأجنبية لم تكُن موجودة - عملياً- فى مصر قبل حلول القرن التاسع عشر.

ثم حكم مصر حاكم عبقرى - هو محمد على (بين سنتى ١٨٠٦ و١٨٤٩)(**) - أراد إشراك العنصر الأوروبى فى تجديد قوى مصر وبعثها من جديد؛ فشجَّع مجئ الأجانب إليها. وبفضل الدفْعَة التى أعطاها للبلاد، بلغت الأهمية الاقتصادية والسياسية لمصر حداً جعل الأمر لا يقتصر على وجود قنصل واحد

(**) لعل المؤلف يقصد (١٨٠٥ - ١٨٤٨) (المراجع).

فقط – كما كان الحال فى بداية القرن – بل إن كل القوى العُظمى اتخذت لها قناصل عموميين – ووكلاء ديبلوماسيين – يمثلونها فى القاهرة والأسكندرية، كما عيَّنت لها قناصل فى مدن مصر الكبرى.

ووفَّر الوالى للأجانب إجراءات حماية جذبتهم إلى مصر: فتدفَّق عليها عدة آلاف من الأوروبيين للإقامة فيها. وفى واقع الأمر، فإن محمد على هدم الأسوار التى كانت تُحيط بفنادق الجاليات الأوروبية: فلم تعُد تعيش فى أماكن مُسوَّرة ومنعزلة ووفَّر الأمن والأمان لأشخاصهم وممتلكاتهم.

ب- الحرية الدينية:

سمح محمد على للأوروبيين بدق أجراس كنائسهم وألغى – بضربة واحدة – أغلب القيود التى كانت تحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية فى تركيا، ومنها القاعدة التى كانت تمنع بناء الكنائس أو إعادة بنائها – وحتى ترميمها – إلاَّ بعد الحصول على إذن صريح من السلطة العثمانية[٣]. لقد أتاح هذا التسامح انتشار البعثات التبشيرية من جميع المذاهب والجنسيات فى مصر وبيَّن – بوضوح – هدف محمد على ألا وهو ربط الامتيازات الأجنبية بالمجتمع الحديث لصالح أوروبا، ومنح الأوروبيين ضمانات وامتيازات جديدة تتفق مع سيادة الدولة على أرضها.

وهذا التسامح كان جزءاً من "نظام الامتيازات الأجنبية"، أى أنه لم يَكُن شيئاً مستحدثاً. ويمكننا القول بأنه صار أحد "الممارسات" النادرة بل يمكننا أن نُطلق عليه – بحق – أنه كان "عُرْفاً مستقراً" بمعنى أنه عادة اتفق الجميع عليها بإرادتهم الحرة، وتنسجم مع التطور، وأصبحت حقاً مكتسباً.

---

[٣] هذا الإذن يطلق عليه "الخط الهيمايوني"، وما يزال مطبقاً حتى يومنا هذا فى مصر وهو يثير العديد من المشاكل والاحتقانات الطائفية خصوصاً فى الريف [المترجم].

ولكن، يجب علينا – هنا – ألا نخلط ما بين "العُرف المستقر" وبين "العادة" (أو "الممارسة") المفروضة" التى تفرضها بالقوة ١٧ قنصلية أوروبية لأغراض سياسية بحتة: فلقد كانت الـــ ١٧ قنصلية بمثابة ١٧ دولة داخل الدولة المصرية. وهذا الوضع الخاطئ نشأ نتيجة لتفسيرات مغلوطة لبنود "الامتيازات الأجنبية". لقد وقع المسيو دو روزاس (du Rausas) وبعض رجال القانون الفرنسيين فى هذا الخلط المعيب.

وفى الواقع، فإن القناصل الأوروبيين – فى عهد محمد على – كانوا يشعرون بالغيرة من قوة مصر، وحاولوا – بتشجيع من حكومة إنجلترا أن يفسروا بنود معاهدات "الامتيازات" تفسيرات مغلوطة ومُغرضة تتيح لهم التدخل – بدون وجه حق – فى شئون الإدارة المصرية، وخلق امتيازات جديدة " تعتدى على سيادة البلاد وتنتقص منها. ولكن يقظة محمد على وحزمه ومهارته – فى حل المشاكل – أفسدت خطة القناصل .

واضطر القناصل للتريُث حتى وفاة مؤسس الأسرة العلوية ثم عاوَدوا مجدداً شن حملة صليبية – بمعاونة فرنسا – لفرض "امتيازات جديدة"، وتوطيد ممارسة عادات وتقاليد مُستحدثة تُكوِّن كلها مجموعة من "السوابق" التى خلقها القناصل وفرضوها – فى حالات عديدة – على الحكومة المصرية عن طريق التهديد، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وإنزال رايات بلادهم من فوق مبانى القنصليات، ووصول الفرقاطات والسفن المدرعة إلى موانئ البلاد .

وأرادت الحكومة المصرية علاج هذا الموقف الذى خلقته هذه العادات والممارسات الدخيلة التي خرَقَت بنود معاهدات الامتيازات الأجنبية.

*****

ج- حرية الإقامة والتنقل:

كان "نظام الامتيازات الأجنبية" يضمن حرية الإقامة والتنقل التى قلَّصتها القوانين العثمانية الصادرة فى سنتى ١٨٤٤ و١٨٦٩: فأصبح جواز السفر "والتذكرة" شرطان لازمان للإقامة والتنقُّل فى أرجاء الدولة العثمانية. أمّا فى مصر، فإن حكومتها قد تركت المهاجرين أحراراً فى المجئ إليها والإقامة فيها، ولم تفرض عليهم القيود المعتادة طالما أن عددهم ظل محدوداً.

إلاَّ أن التدفُّق الهائل للمغامرين الأوروبيين فى عهد سعيد دفع الحكومة المصرية لضرورة تنظيم قوة "شُرطة الأجانب" فى القاهرة والأسكندرية: فأصدرت - فى سنة ١٨٥٧ - قانوناً كاملاً خاصاً باشتراك السلطات القنصلية فى هذا القانون الذى جاء فى مقدمته: "مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعاهدات - التى تنظم علاقات الإدارة المحلية مع الأجانب - ما زالت سارية المفعول مع أنها عُقدت فى وقت وظروف مختلفين تماماً عن الوقت والظروف الحاليين".

وهذا النص يحتوى على إدانة "معاهدات الامتيازات الأجنبية". وبالتالى، فإن الحكومة المصرية كانت تعتبر أن هذا القانون هو مجرد قانون مؤقت يعود بالأمور كلها إلى روح تلك المعاهدات الأولى: تلك الروحْ التى كانت تجعل من القناصل "ضامنين" لدقة عقود المعاملات التجارية بين مختلف الطوائف المسيحية مع بعضها أو بين التجار المسيحيين والمسلميين. لكن القناصل لم يهتموا أبداً بالحد من حركة المهاجرين الأوروبين إلى مصر - أو لم يهتموا بتنظيمها - فاعتبروا هذا القانون وكأنه لم يَكُن مع أنه لم يسلبهم حقاً اكتسبوه .

د- حصانة المساكن:

كانت "الامتيازات الأجنبية" تضمن للأوروبيين حُرمة مساكنهم وحصانتها التى تمنع دخول مندوبى السلطات المحلية إليها. وتم تعريف "المسكن" بأنه يشتمل

على "دار السُكنى وملحقاتها(الحمامات والأفنية والحدائق والسور المحيط بها).
ولكن، فيما بعد، تم وضع تعريف جديد متعسف جعل "المسكن" يعنى - أيضاً -
"أى مكان يمارس الأوروبى فيه التجارة أو الصناعة أو المهنة أو المهارة الخاصة
به". وعلَّق المسيو دو روزاس قائلاً: "فى هذه النقطة، فإن العُرْف ما يزال مستمراً
ومستقراً منذ زمن سحيق فى مصر"(١٩).

منذ زمن سحيق؟! متى وكيف؟ وهل نستطيع أن نُطلق على "سوء استخدام
الحق المستمر" اسم "العُرْف الدائم" ؟ ! ومع ذلك، فإن المؤلف ذاته يناقض نفسه
عندما يقول: "وفى الحقيقة، فإن الحكومة المصرية قد احتَجَّت - فى مناسبات عديدة
- على هذا التفسير المغلوط لمبدأ حرمة المساكن".

وفضلاً عن ذلك، فإن بروتوكول بوريه (Bourée) - الذى صدر بعد
فرمان يوم ٧ صَفَر سنة ١٢٨٤ هجرية (سنة ١٨٦٧م) - قد منح هذا الفرمان
صفة الاتفاقية الدولية، وأعطى تعريفاً جامعاً مانعاً لمصطلح "دار السُكنى"
و"ملحقاتها المباشرة" التى تتمتع بالحصانة والحُرْمة وحجبهما عمَّا لم يرد فى ذلك
التعريف.

وعندما أرادت الحكومة المصرية تطبيق هذا البروتوكول، فإن القناصل -
بالطبع - طالبوا بتطبيق "العُرْف" الذى فرضوه هم بأنفسهم على مصر، والناتج عن
إرادتهم الشخصية (مثل كل الإجراءات التعسفية)، والذى ستكون له قوة القانون كما
أنه سيخلق قانوناً خاصاً بهم فى البلاد !!

وهكذا أجبرت اوروبا مصر على تطبيق القوانين العثمانية طالما أنها تُحابى
المصالح الأوروبية أو طالما أنها تتعارض مع الاستقلال الذاتى لمصر. ولكن إذا
تصادف أن كانت هذه القوانين العثمانية تؤدى لتنمية مصر وتقدُّمها، وتتعارض مع
المصالح الأجنبية - التى أُسيء تفسيرها - فإن أُوروبا كانت تمنع تطبيقها فى مصر.

*****

هـ- الضرائب والتملك العقارى:

حسب نصوص اتفاقيات الامتيازات الأجنبية، لم يكُن من حق الأجنبى المقيم فى الدولة العثمانية أن يكون مالكاً لأى عقار أو لأى شيء فيها. وعلى الرغم من هذه الشروط الصريحة، فإن محمد على - فى سنة ١٨٤٨ - منح الأجانب حق تملُّك العقارات أو حق تملُّك الأرض فى مصر قبل أن تمنحهم تركيا هذا الحق بزمن طويل. وفى عهده، كان الأوروبيون يُسدِّدون الضرائب المستحقَّة عليهم والتى تفرضها سلطات الولاية.

ولكن بعد وفاة محمد على، استفادوا من عهد هَيْمَنة القناصل: فرفضوا دفع الضرائب، ورفضوا الامتثال لقوانين البلاد فيما يتعلق بالنظر فى المنازعات الخاصة بالملكية. إن هذه الممارسات تُعْتَبَر ظُلماً بيِّناً وتجاوزاً يَضُرَّان ضرراً بليغاً ليس فقط بالموارد المالية للبلاد بل أيضاً بسيادتها، وذلك على الرغم من نصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية: لقد نصت تلك المعاهدات على ضرورة خضوع الأجانب وامتثالهم لمحاكم الولايات فيما يختص بكل المنازعات التى تنشأ بين الأجانب والسكان المحليين فى الولايات العثمانية.

وأراد القناصل - بدون وجه حق - أن ينتحلوا لهم حقوقاً من كل نوع وتسميم الأجواء: فقد سعوا باستمرار - وبكل جهدهم - لخلق ممارسات غير قانونية، وإعفاء مواطنيهم من الخضوع لأى إجراء تقوم به السلطات المحلية، علماً بأن فرمان سنة ١٢٨٤ هجرية (١٨٦٧م) الذى سمح للأجانب - للمرة الأولى - بحرية التمَلُّك فى تركيا كان يلزمهم "بالامتثال لكل القوانين التى تُنظِّم - فى الحاضر والمستقبل - التمتع بملكيَّة العقارات ونقل ملكيتها والتنازل عنها ورهنها".

والتحفُّظ الوحيد - الذى جاء فى هذا القانون - كان ينُص على أن الأجانب لا يخضعون لدفع ضرائب غير تلك يدفعها السكان المحليون بالقدر نفسه. إن استثناء الأوروبيين من دفع الضرائب العقارية قد دفع الحكومة المصرية لإثارة هذا

الموضوع علانيةً وبشكل يجعل الأجانب يفيقون ويدركون حقيقة وضعهم الشاذ فى مصر.

ودرس قنصل فرنسا موضوع الملكية العقارية في مصر، ثم كتب – من القاهرة – ما يلى بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨: "وتُوجد أيضاً عقارات فى المدينة، في القاهرة والأسكندرية... وفي الأسكندرية – تحديداً – يمتلك اليونانيون جزءاً من المدينة التى يوجد بها القليل من الملاّك الفرنسيين وبعض مَنْ يتمتعون بالحماية الفرنسية أهمهم: المسيو زيزينيا، القنصل العمومى لبلجيكا. وفى هذه الحالة، يجب الاعتراف بأن الحكومة من حقها الاعتراض ضد وضع هذه الملكيّة الشاذة المعفاة من دفع الضرائب.

"ومنذ زمن طويل، تحاول الحكومة المصرية المطالبة بهذا الحق المتروك. وفي هذه السنة، وقع حَدَث جعل هذه المطالبة تشتد: فالأمطار قد هَطلت بشدة وأصبحت شوارع الأسكندرية عبارة عن برك من المياة الآسنة التى لا توجد عناية بصيانتها. ورفضت الإدارة المصرية دفع نفقات الصيانة طالما أنه لا توجد أيّة مساهمات تغطيها"[٢٠].

وتحرك الأوروبيون فى الأسكندرية بسبب هذا الارتباك فى شوارع المدينة لدرجة أنهم فكروا فى إنشاء "مجلس بلدي" لفرض ضرائب على العقارات، وهذا ما تم فى السنة التالية. ومع ذلك، فإن هذا التصرف لم يعجب قنصل فرنسا – ومعه باقى القناصل – لأنهم خشوا من أن إنشاء هذا "المجلس البلدي" سيجعل السلطات المحلية تمارس نوعاً من الإجبار على الأوروبيين الذين سيرفضون التسديد تنفيذاً للوانح، فاعتبر القناصل ذلك مساساً بالامتيازات الأجنبية.

وكان القناصل يرون أنه لابُد من عدم المساس بأى ظلم تنطوى عليه الامتيازات، وضرورة استبدال تشريعات البلاد (التى كانت – على الأقل– متسقة مع بعضها) بالعديد من التشريعات المتنافرة مما كان له أسوأ مردود على التطور

الاقتصادى والسياسى للبلاد. وعلّق المسيو دورروزاس بقوله: "إن الاعتراف بتطبيق التشريعات القنصلية المتعددة فى مجال العقارات – أو تطبيقها تحديداً على قدم المساواة مع التشريعات المصرية فى هذا المجال – قد جعل نظام الملكية العقارية المصرى خاضعاً لتشريعات مختلفة وغالباً ما تكون متناقضة.

"إن هذا الاختلاف فى مصادر التشريعات والسلطات القضائية – فى مجال العقارات – قد تسببَ فى حدوث فوضى فى موضوع اكتساب الملكية العقارية، وعقودها، ونقل حقوقها. وهذه الفوضى تعتبر بمثابة كارثة لبلد ملكية الأرض فيه هى مصدر الثروة الأساسية، كما أنها تضر – أيضاً– بمصالح أوروبا ومصر على حد سواء لأنها تمنع حدوث تطور اقتصادى لمصر"[٢١].

وكيف يمكن تشجيع العمليات التجارية إذا كانت الريبة والشك يُسيطران على التشريع منذ لحظة التعاقد، وقد يلجأ الطرفان للتقاضى عند الضرورة؟ إن العدالة القنصلية كانت تطبق مبدأ "Actor forum sequitur rei" [الذى كان يُحتم نظر القضية أمام المحكمة القنصلية التى يتبعها المدعى عليه]. ولنفترض نشوب نزاع على ملكية عقار بين شخص فرنسى وآخر إنجليزى: ففى هذه الحالة، سيرفع الفرنسى الدعوى أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية وسيكسب القضية. ولكن قبل أن يضع يده على العقار، سيجد شخصاً روسياً قد تملكه قبله. وعندئذ عليه أن يلجأ للمحكمة القنصلية الروسية ويخضع لإجراءات القانون الروسى، وهكذا دواليك.

ومن المعوقات الكثيرة الأخرى الناتجة عن هذا النظام، سنجد أن أى نظام للرهن العقارى كان غير ممكن التطبيق: لأن الرهن لا يكون ممكناً إلاّ فى ظل تشريع مُوَحّد . وكما لاحظ المسيو دورروزاس، فإن "العقارات لا تستطيع أن تساعد مالكها فى الحصول على قرض بضمان الرهن كما يحدث فى فرنسا"[٢٢].

وكان أكبر عائق للتطور هو المشاكل التى يفرضها القناصل – على هواهم – لانتزاع أنصبة أكبر من سيادة الدولة المصرية على أرضيها.

وظلت الدولة المصرية محرومة ليس فقط من موارد الرسوم التى كان يمكنها فرضها على الأجانب بل أيضاً من الموارد التى منعتها المعارضة الأوروبية من فرضها على الرعايا المصريين أنفسهم: فلو فرضت الدولة المصرية رسوماً على رعاياها المصريين فقط، فإنها – عندئذ – ستخل بمبدأ المساواة وتظلمهم. وبالتالى، فإن الدولة المصرية ستتجنّب فرض رسوم وضرائب لا يمكنها تطبيقها على جميع المقيمين على أرضها.

ومن جهه أخرى، فقد بلغ عدد المقيمين الأوروبيين ١٠٠ ألف نسمة، كانوا كلهم يتمتعون بالإعفاء التام من دفع أية ضريبة باستثناء رسوم الجمارك على البضائع التى يستوردونها من الخارج. ولكن، بما أنهم كانوا يتمتعون "بحصانة" منازلهم – حسب المعنى المتعسف الذى أوردناه – فإن سفنهم المحملة بالبضائع المهربة كانت – هى أيضاً – تستطيع الدخول فى الموانئ المصرية متحدية السلطات.

وذكر اللورد ميلنر (فى كتابه L' Angleterre en Egypte) ما يلي: "لكى تدخل السلطات المصرية إلى منزل أحد الأوروبيين، كان لابد من وجود قنصل الدولة التابع لها هذا الأجنبى. وفى مئات الحالات، كان القنصل يعرف كيف يختبئ عن الأنظار حتى يتم تهريب جسم الجريمة أو إخفائه (بضائع مسروقة، تبغ مُهَرَّب، حشيش أو أية ممنوعات أخرى). وفى الواقع، فإن موضوع التهريب وحالات إهدار حقوق الدولة المصرية – بسبب نظام الامتيازات الأجنبية – تقدم مادة تكفى لكتابة فصل كامل.

"وفى أى ميناء مصرى، فإن السفينة المملوكة لأوروبى تتمتع بحصانة تامة مثل منزله بالضبط . ولدينا أمثلة لا تُحصى عن السفن المعروف عنها ممارستها للتهريب، والتى راقبها خفر السواحل المصرى ليلاً ونهاراً لأسابيع طويلة قبل أن يحصلوا على مساعدة المندوب القنصلى لضبط السفينة المشبوهة: فمندوب القنصلية كان – وحده – هو صاحب الحق فى الصعود إلى ظهر السفينة. وأخيراً، عندما يصل هذا الموظف – الذى لا غنى عنه – فإن السفينة المشبوهة كانت تبحر –

ببساطة – لكى تبدأ لعبتيا من جديد فى مكان أفضل يُتيح لبحارتها إنزال حمولتها إلى البر".

*****

و– تطبيق العدالة فى المجالين: المدنى والتجاري:

كانت اتفاقيات نظام "الامتيازات الأجنبية" تمنح القضاة المسلمين حق النظر فى جميع المنازعات التى تنشب بين الأوروبيين والسكان المحليين بشرط وجود "الترجمان" (وهو موظف أو مترجم تابع للقنصلية).

وكان هذا النظام مليئ بالمخالفات وعدم الإتساق: ونتيجة لعدد القضايا الهائل، أو لسوء نيّة "الترجمان" بعدم مثوله أمام المحكمة (وهذا التصرُّف مخالف تماماً لنصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية)، فقد كان يستحيل على المحاكم النظر فى الدعاوى المرفوعة أمامها بسبب غياب المترجم. وفى نهاية المطاف، كان السكان المحليون مجبرين على التوجُّه صوب القنصل الذى كان يمثِّل – فى كل الأحوال – القوة التنفيذية.

ومن جهة أخرى، فقد كانت "المحكمة العليا" فى الأستانة هى التى تصدر الحكم النهائى فى الخلافات التى أصدرت فيها محاكم الولايات العثمانية الحكم الابتدائى. وهنا – أيضاً – كان العائق نفسه يقف أمام القضاء القنصلي: "فمحكمة استئناف" قضايا المشرق كانت توجد فى مدينة إيكس (Aix) فى فرنسا، أو فى مدينة استوكهولم عاصمة السويد، أو فى مدينة تريستا بالنمسا، إلخ إلخ... ولذلك، كان تطبيق العدالة مستحيل عملياً.

ولعلاج هذه المشكلة جزئياً أصدر الباب العالى – فى سنة ١٨٥٦ – "خط همايوني" يأمر فيه بإنشاء "محاكم مختلطة" فى جميع أرجاء الدولة العثمانية لتسوية كافة المنازعات التى تنشب بين الأوروبيين والسكان المحليين.

وحاول سعيد باشا تطبيق هذا الفرمان السلطانى فى مصر، ولكن القناصل شعروا بذلك وعارضوه، فوقعت الحكومة المصرية فريسة بين براثن قضايا التعويض المشينة التى يدعميا القناصل وتنظميا "العدالة الدبلوماسية" (وهى غير "المحاكم القنصلية") أى أن القناصل بأنفسهم كانوا يدعمون مساعيهم باللجوء للقوة المطلقة لحكوماتهم إذا لزم الأمر. إن هذه الطريقة الحديثة لطلب التعويضات – التى تناولناها سلفاً – أصبحت، فى عهدىّ سعيد وإسماعيل، أكثر الفصول التى تبعث على الحزن فى التاريخ القضائى لأى بلد.

ورسم لنا اللورد ميلنر (فى كتابه L' Angleterre en Egypte) لوحة مركبة ومؤثرة لقضايا التعويضات: "من الصعب تصوُّر مدى انعدام الذمة نهائياً لدى الدبلوماسيين خصوصاً فى عهد إسماعيل: فلقد استغلوا نفوذهم لكى يفرضوا على مصر الضعيفة تلبية أشد مطالبهم إجحافاً وغرابة. وفى تلك الفترة، كان الأوروبى – الذى يحصل على امتياز مشروع ما من الوالى – لا يهدف أساساً إلى إنهاء مشروع نافع بشكل جيد، بل كان هدفه الرئيسى هو اختراع أى مُبْرر يسمح له بفسخ العقد، ورفع قضية ضد الحكومة المصرية، ومطالبتها بتعويض.

"كما أن أية خسارة تُصيب الأوروبى كانت تُستغل لطلب تعويض، حتى لو كانت خسارة عرضيَّة أو بسبب خطئه الشخصي: فإذا كان الأمر يتعلق بسرقة، فاللوم يُوَجَّه للحكومة لعدم كفاءة جهاز الشرطة؛ وإذا غرق مركبه فى النيل، فالحكومة مسئولة لأنها لم تُطهِّر مجرى النيل، إلخ إلخ... ومن النوادر التى تُروى أن إسماعيل – فى أثناء لقائه بأحد أصحاب الالتزام الأوروبيين – قال لأحد خدمه: "أغلق هذه النافذة لأنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد، فسيكلفنى ذلك ١٠ آلاف جنيه. "ولم يبتعد إسماعيل كثيراً عن الواقع عندما قال هذا التعليق".

لقد سبق لنا وأن ذكرنا أن شريف باشا حاول جاهدا – فى سنة ١٨٦٠ – أن ينشئ "محكمة مختلطة" تتكون من قضاة تنتدبهم مصر وممثلوى الدول الخمس الكبرى – الموقعة على معاهدة لندن لكى تفصل تحديداً فى مطالب التعويضات

التى تتجاوز قيمة كل منها ٢٥٠ ألف فرنك. ولكن باقى القناصل – خصوصا قنصل الولايات المتحدة الأمريكية، المستر دى ليون – عارضوا هذه الفكرة لأنها ستجفف المنهل الذى ينهلون منه مكاسبهم الهائلة.

وهذا الموقف كان – هو أيضاً – "عُرفاً مستقراً" في ظل "نظام الامتيازات الأجنبية" ولم يشر إليه – أبداً – المسيو دوروزاس، وهو أكبر عالم مختص بالعادات والأعراف. والحق نقول: إنه لو كانت هذه الممارسات – غير الأخلاقية بالمرة – قد دخلت في "القانون العام" الأوروبى (مثلها فى ذلك مثل "نظام الامتيازات الأجنبية") ، فإن "القانون الدولي" كان سيصبح مجرد خرافة.

وبداية من سنة ١٨٦٧، بذل إسماعيل مساعيه في أوروبا لإنشاء "محاكم مختلطة" فى مصر على أُسس واضحة. وحتى ذلك التاريخ، يُقدِّر الخبراء أن الحكومة المصرية قد سدَّدت مبلغ ٧٢ مليون فرنك بصفة تعويضات جزئية فى القضايا المرفوعة ضدها من الأوروبيين (فقط منذ بداية عهد إسماعيل وبدون حساب ما تم دفعه في عهد سعيد). وهذا المبلغ قد دُفع نتيجة للضغوط التى مارسها القناصل.

وتسببت هذه المطالب – أو قضايا التعويضات – في:

١- حدوث اضطرابات مستمرة فى علاقات الحكومة المصرية مع الـــ ١٧ قنصلية الموجودة على أرض مصر.

٢- إعاقة نمو مصر الديبلوماسى والاجتماعى.

٣- تدمير ماليتها.

٤- منعها – أيضاً – من التعامل مع المقاولين الجادين الذين أرادت التعاقد معهم لإنجاز أشغالها العمومية العظيمة.

وفى الواقع، فإن أشغال المنافع العمومية كانت غالباً ما تتعطل – وتظل غير مكتملة – لأن الحكومة كانت واقعة بين مخالب المشاكل الناجمة عن التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون. وهكذا، نجد أن قناصل أوروبا قد تسببوا – بطريقة منهجية – فى خلق الارتباك الإدارى فى مصر. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا النظام قد أضر بالمقاولين الجادين والتجار الشرفاء – على قلتهم – الذين وُجدوا فى أوساط الجالية الأجنبية. وهنا – أيضاً – فإن تعدُّد التشريعات قد أعاق حركة المبادلات التجارية ومنع ازدهار التجارة الأمينة.

ومن بين المعوقات الكثيرة، سنجد أن الفوضى التشريعية كانت أكبر من عدد المحامين، فكان لابُد من رفع عدد من القضايا بعدد الخصوم الذين ينتمون لجنسيات مختلفة مما تسبب في: زيادة الأعباء المالية عند رفع القضايا، وإضاعة الوقت، وتناقض الأحكام، وحدوث مشاكل هائلة عند تنفيذها.

ومعروف إن الالتزام التضامنى هو الأساس فى العقود الرئيسية للقانون التجارى (الشراكة والكمبيالة والسند). وهذا الالتزام التضامنى قد تأثر تأثراً كبيراً بالمعوقات التى نتجت عن "نظام الامتيازات الأجنبية": فالبنسبة لكمبيالة واحدة غير مدفوعة، كان يجب رفع عدد من القضايا مساو لعدد الأشخاص الذين ظهَّروها.

ويشرح المسيو شارل ليسبيس هذا الوضع قائلاً: "فلنفترض وجود كمبيالة مسحوبة من الأسكندرية على الأستانة وعليها أربعة توقيعات لأشخاص يقيمون فى هاتين المدينتين. ولنفترض أن الساحب كان فرنسياً، وأن متعهد دفع الكمبيالة كان نمساوياً، وأن مَنْ ظهَّرا الكمبيالة كانا سويدياً وأسبانياً؛ عندئذ، يكون مطلوباً من الشخص التعيس – حامل هذه الكمبيالة – أن يرفع أربع قضايا أمام أربع محاكم مختلطة، ثم يقوم بعمل استئناف – لتأكيد حقه – فى لندن وإيكس وتريستا (أو فيينا) ومدريد".

وفى الحقيقة، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" - كما به انتهى الأمر - كان يعكس صورة المجتمع الأوروبى فى تلك الأونة: فقد كان يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التى تمارس التهريب والتى تلفظها أوروبا خارج أرضها.

وقال المسيو ميرريو (Merruau): "إن تَدَفُّق الأوروبيين الباحثين عن الثروة - على الأسكندرية - لم يأت بأفضل العناصر الأوروبية إليها، وكان أغلبهم من أحط العناصروأسوأها، فكان منهم: عديمو الشرف، والفاجرون، وذوو السوابق في بلادهم، والمفلسون، والأشرار، وأصحاب أوكار القمار، والمغامرون الذين لا يتورعون عن فعل أى شيء. وانتشر الطعن بالسكين والسطو المسلح علناً وبجرأة غير معقولة، ولم يتعرض الفاعلون لأى عقاب.

"أما الطبقة الأوروبية الأكثر تحضُراً، فلم تمارس هذه الأفعال وكانت تعرف كيف تتجنب الاصطدام بالقوانين، فكان نشاطها المفضل - والأوفر ربحاً - لا يقع تحت طائلة القانون: فقد تخصصوا فى استغلال رفع القضايا لطلب "التعويضات" من الوالي"(٢٣).

*****

ز- تطبيق العدالة فى مجال العقوبات:

كان تطبيق القانون القنصلي فى مجال العقوبات مماثلاً لما كان يحدث عند تطبيق العدالة فى المجالين: المدني والتجارى، أى أنه كان يعفى الأوروبيين من تطبيق القانون المحلي عليهم. وتعرضت كرامة الحكومة المصرية - بذلك - لأبلغ إهانة: فانتشرت الفوضى والجرائم فى أرجاء البلاد. وكان القناصل يغمضون أعينهم - غالباً - عن الجرائم التى تُرتكب أو كانوا يقفون عاجزين عن ردعها. ولكى نُدرك مدى انتشار الشر، يجب علينا أن نعرف نوعية العناصر التى كانت تتكون منها الجاليات الأوروبية فى تلك الفترة، خصوصاً الجاليات اليونانية والإيطالية والنمساوية.

لقد كانت الجالية اليونانية هى أكثرها عدداً: فقد وصل عدد رعاياها – وحدها – إلى ٣٥ ألف نسمة. وذكر قنصل فرنسا – بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٨٦٦ – ما يلي: "إن الجالية الفرنسية – فى القاهرة – قد تأثرت كثيرا فى هذا الأسبوع بسبب مصرع أحد رعاياها على يد رجل يونانى... وقمت بلفت نظر القنصل اليونانى – بشدة – لهذا الموقف. ومع ذلك، لا أستطيع أن ألومه– حتى الآن – وأُقر بأن دبلوماسي هذه الأمة ليست لهم سلطات كبيرة على مواطنيهم مما يجعل موقفهم صعباً للغاية"[٢٤].

وعلينا ألاّ ننسى أنه عندما حدثت مشاجرة بسيطة بين مصرى وبحار فرنسى، فإن قنصل فرنسا لم يهدأ وأصر على الحصول على ترضية "**علنية**" كما هدد بإنزال الجنود الفرنسيين في الأسكندرية.

ومن الصعب علينا أن نفهم هذا التسامح الشديد الذى تُبديه المحاكم القنصلية التى نتهمها بأنها أخطأت مرتين، فى المرة الأولى: عندما تَعدَّت على حقوق البلاد؛ وفى المرة الثانية: عندما لم تعاقب رعاياها الجانحين.

وهناك مسألة ثانية: فإذا افترضنا – مثلاً – أن المحكمة القنصلية الفرنسية ستحاكم فرنسياً بتهمة قتل مصري؛ ولنفترض – أيضاً – أن المحكمة القنصلية الفرنسية أدانت هذا الفرنسى بارتكاب جريمة القتل، فماذا سيحدث عندئذ؟ إن الجانى – فى هذه الحالة – سيستأنف الحكم فى مدينة إيكس (فى فرنسا). وهناك، بعيداً عن الشهود وعن الضحايا، فإن العقوبة – التى ستصدر بحق الجانى – ستكون تافهة، فى أغلب الأحيان.

وذكر المسيو فريسينيه: "كانت الحكومة المصرية تقف عاجزة تماما أمام "جرائم الحق العام" التى يرتكبها أوروبيون. وكان القناصل يحققون فى هذه الجرائم ثم يرسلون المتهمين الأوروبيين إلى بلادهم للمثول أمام محاكمهم . وبما أن هذه المحاكم لا توجد لديها أدلة كافية، فقد كانت تُصدر – غالباً – أحكاما مشينة تقضى

ببراءة الجناة. ولهذا السبب نفسه، فقد كان يستحيل على المصرى أن يحصل على حقه من أى أوروبى لأن هذا الأوروبى كان مسئولاً – فقط – أمام قنصل بلاده عما اقترفه"[٢٤].

إن الواجب الرئيسى الذى ينبغى أن تضطلع به أية دولة متحضرة هو حماية الأرواح والممتلكات على أرضها. ولكن هذه الحماية لم تكن متوفرة على أرض مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فنظام الامتيازات الأجنبية جعل الشرطة المحلية عاجزة عن ملاحقة المجرمين الأوروبيين – بشكل فعَّال – إذا خالفوا لوائح سنة ١٨٥٧ الخاصة بالأوروبيين" أصحاب الفنادق، والبيوت والشقق المفروشة، والقهاوى والمطاعم والملاهى ومحال بيع الخمور". وبذلك، يكون نظام الامتيازات الأجنبية قد تسبَّب في حدوث خلل واضطراب فى النظام العام والأخلاق.

وفى الواقع، فإن المجتمع المصرى كان خاضعاً لقوانين الشريعة الإسلامية والعادات المحافظة التى تنتمى لزمن مضى. ومع أنها اتصفت بالرجعية فى مجملها، إلاَّ أنها كانت تتميز – على الأقل – بأنها كانت تحفظ هذا المجتمع بداخل إطار متماسك للقيم؛ فكان لابُد من مرور فترة انتقالية لتطوير هذا المجتمع؛ وعلى وجه التحديد، كان يجب تحاشى الصدمات والتغيُّرات الفجائية التى تحدث عند أول لقاء بين الشرق والغرب.

وكان لابُد من حماية المصرى – وهو مُقلِّد بطبعه – من خطر تقليد السلوكيات الغربية حرفياً وفى كل المجالات، ومن خطر استعارة قشور الحضارة الغربية. إن خلفاء محمد على – خصوصاً سعيد وإسماعيل – قد أدخلا إصلاحات جادة، إلاَّ أنهما نقلا مرض التحديث والتجديد بإفراط شديد، وحوّلا الحياة فى بلاطيهما إلى ما يشبه الحياة فى بلاط الملك لويس الرابع عشر، ولكن كبار الأمراء حولهما – فى بلاطيهما – كانوا من المغامرين الأوروبيين المشهورين. إن هذا

المثل القادم من أعلى، قد شجع – إلى حد ما – على انتشار حياة الفسق والانفلات، ولكن الخطر كان منحصراً في الطبقة المترفة وحاشية الوالي فقط.

وهذا الخطر كان سيمتد – حتماً – إلى باقي طبقات الشعب بسبب الاختلاط اليومي المباشر مع الجماعات الأوروبية التي تزايد احتكاكها بحياة الشعب المصري. فمثلاً، سنجد أن اليوناني – بطبعه – هو أكثر الأوروبيين شرقيةً، وقد بدأ ممارسة نشاطه – في مصر – بصفته بقالاً وبائعاً للخمور: ففتح محالاً في أكثر الأحياء شعبية والأكثر انعزالاً في المدن المصرية، وفي جميع المحطات وحتى في أقاصي الريف. أمّا باقي التجار الأوروبيين، فقد احتموا بالامتيازات الأجنبية التي كانت تصُد عنهم أي عقاب: فنشروا الإدمان المدمِّر الذي تسببه المخدرات والكحوليّات والأفيون . ودمّرت هذه الموبقات بنية الشعب المصري وحيويته تدميراً بطيئاً...

وهكذا، فإن سياسة القناصل قد أشاعت اختلال الأخلاق وشجعت عليه، وكانت مساوئها تعادل – بل وتتجاوز – التقدُّم الذي حققته مصر بفضل العلوم التي حصلت عليها من أوروبا[٢٦].

ooooo

ح– براءات الاختراع، والملكية الصناعية والأدبية:

نظراً لتعدُّد التشريعات الأجنبية على أرض مصر، وجدت الحكومة المصرية نفسها عاجزة عن إصدار قوانين خاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية والفكرية لأنها لم تكن قادرة على تنفيذها. وهذا الوضع المؤسف يُعتبر واحداً من أسوأ نتائج تعدُّد التشريعات في بلد واحد. فإذا اخترع مصري – أو أوروبي – وسيلة جديدة لحرث الأرض أو ريها، فإن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على منح المخترع "براءة اختراع" تعترف له بها بخصوصية الملكيَّة الصناعية لما اخترعه. وتساءل المسيو سيلفستر مستنكراً هذا الوضع: "من بين

السبع عشرة قنصلية – التى تُعتبَر بمثابة سبع عشرة دولة داخل الدولة – ألا توجد قنصلية واحدة تحتوى تشريعاتها على مادة واحدة تَنص على مقاومة التزييف ؟!!!"[٢٧].

وكانت الحكومة المصرية عاجزة – أيضاً – عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية، وعلامات الإنتاج، والملكية الأدبية لأنه لا تُوجد وحدة فى التشريع ولا فى السلطة القضائية ولا فى السلطة التنفيذية. ولذلك عانت الصناعة – ثروة البلاد – ونشاطها الذهنى والاجتماعى من هذه الفوضى.

وفى الواقع ، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" والعادات الهمجية – التى أُلصقت به غصباً – قد كوَّنوا معاً نظاماً جديداً للامتيازات أصبح حصناً منيعاً يتقوى به النفوذ – أو بالأحرى التدخُّل – الأجنبى فى مصر.

ولهذا السبب، لا يستطيع الباحث أن يفصل الشق القضائى للمسألة عن الشق السياسى فيها: فإذا درسنا النظام القضائى بمعزل عن معرفة العادات والأخلاقيات السياسية – السائدة فى تلك الفترة – وظروف المجتمع الأُوروبى حينذاك (كما فعل القانونيون)، فإننا سنحكم على النتائج فقط بدون معرفة الأسباب. وبالتالى، فإننا سنُسئ فهم نشأة هذا النظام، ولن نفهم جيداً لماذا أبْدَت دول أوروبا هذه المقاومة الشرسة والمنهجية ضد تطبيق مشروع "الإصلاح القضائي" فى عهد إسماعيل.

ومن جهة أُخرى، فقد كانت الجالية الأجنبية تعيش – فى بادئ الأمر – على جزء محدود من أرض البلاد وكانت تتمتع بحق "الحَصانة". ولكنها أصبحت تعيش الآن فى كل مكان على أرضها. وبالتالى، فإن استمرار مبدأ "الحصانة"، واستمرار التعدى على سيادة البلاد وعلى قانونها، والتدخُّل الأجنبى المستمر فى شئونها الداخلية قد ساهموا – إلى حد كبير – فى نشر الاضطراب والفساد ومنعوا تطبيق نظام جيد للعدالة فى مصر. وكان الشعب المصرى – تحديداً – هو الضحية

الأساسية لهذا الوضع المزرى لأنه كان يتعرض لقهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه.

ويقول أحمد الفلاح: "إن انعدام الأمان هو الآفة الوحيدة التى تُثقل على أشخاصنا وعلى ممتلكاتنا: فالفلاح لا يملك أى ضمان يحميه من الأحكام التعسفيّة... كما أن انعدام الأمان يُبخس قيمة الثروات الموروثة منها والمكتسبة. إن مُتطلبات السلطة رهيبة خصوصا منذ أن بدأ صُنّاعكم – بدعم من قناصلكم – يُطلقون قذائفهم المدمرة على بلدنا المحايد منزوع السلاح. وفي الوقت الحالي، فإن مصر تُلح لكى تقوم البلاد المتحضرة بفرض حماية جماعية عليها. إن نظام الاستبداد الداخلى هو السبب الأساسى لكل الآلام التى أصابت مصر. أمّا الاستبداد الخارجى – والمتعدد – فلم يخفّف من آلامها بل إنه – على العكس – قد عمل على زيادتها"(٢٨).

٥٥٥٥٥

ثالثاً: الإصلاح القضائي:

ترجع محاولات إصلاح القضاء إلى عهد سعيد باشا؛ وبالتالى، فإن هذه الفكرة ليست بجديدة. ولكن وزير مصرى عظيم وديبلوماسى داهية من أصل أرمنى – هو نوبار باشا – استطاع إقناع إسماعيل بأن الاصلاح القضائى هو أول إصلاح يجب البدء به. ويرجع الفضل لإسماعيل فى أنه فهم ودَعم هذا المشروع.

لقد كان بوسع والى مصر البدء بإجراء الإصلاحات المادية (مثل مد خطوط السكك الحديدية أو بناء الكباري) مستعيناً بعلوم أُوروبا وبدون التعرُض للتدخل الديبلوماسى. وبسبب تجاوزات الأوروبيين المعتمدين على وجود "نظام الامتيازات الأجنبية" وسطوته، دفَع إسماعيل مبالغ مالية هائلة على أشغال نُفّذت – غالبا – بشكل سيئ. ولكن، لم يكُن بمقدوره أن يفعل الشيء نفسه لتنفيذ مشروع "الإصلاح القضائي".

ومن هذا المنطلق، فكر نوبار باشا في أن يجعل التعاون الأوروبي أكثر واقعية وأكثر ثراءً: فيداه تفكيره إلى ضرورة استخدام هذا التعاون في الناحيتين: المعنوية والمادية معاً. وبما أن المصرى والأوروبى كانا يعيشان سوياً، فكان لا بُد من وجود نظام مشترك للعدالة يكفل للأوروبي كافة الضمانات التي حصل عليها عن طريق "نظام الامتيازات الأجنبية" بل وزيادتها. وبالتالى، فإن نوبار لم يُرد إلغاء هذا النظام الذى أقرته المعاهدات بل أراد إلغاء العادات والممارسات التي فرضتها القوة والتي تتعارض مع العقل السليم.

وبدلاً من وجود ثمان عشرة سلطة تشريعية وتنفيذية مختلفة على أرض مصر، أراد نوبار تبسيط العدالة بإنشاء نظام جديد مبنياً على وحدة التشريع، ووحدة القضاء، ووحدة التنفيذ، فنشأت ضرورة وجود "محاكم مختلطة" تكون لها مُدوّنة جديدة للقانون المدنى والتجارة والجنائي.

وهذه المدوّنة تستلهم التشريعات الأوروبية والمحلية بعد تعديلها لكى تناسب وضع مصر، ويتم تطبيقها على الأوروبيين والمصريين على حد سواء. إذن، فقد كان الأمر متعلقاً بالتوفيق بين مجتمعين منفصلين مادياً ومعنويا، وخلق حياة مشتركة خصبة ومتناسقة بينهما تعمل لصالح أهل البلاد والأوروبيين الشرفاء.

وفى تقرير كتبه نوبار، في سنة ١٨٦٧، ذكر: "إن الطريقة التى تتم بها ممارسة العدالة لدورها تجعل البلاد تُصاب باليأس. والمصرى مضطر لرؤية أوروبا من خلال الأوروبى الذى يستغله. ولذلك، فالمصرى يرفض التقدم الغربى ويتهم الوالى – وحكومته – بالضعف أمام الأوروبيين أو بارتكاب الأخطاء".

وعندما منح محمد على الأوروبيين – مثلاً – الحق فى حرية ممارسة شعائرهم الدينية، وتملك الأرض، وهَدمَ الأسوار المحيطة بالفنادق (الأحياء التى كان الأوروبيون يقيمون فيها)، فإن هدفه كان تسهيل الاتصال بالأوروبيين، وخلْق مواءمة بين التقاليد الإسلامية والتقدم الحديث. وكذلك، فإنه ألغى عادات كانت

الدولة العثمانية تُجبر المسيحيين على اتباعها (مثل ضرورة نزول المسيحي من فوق ظهر ركوبته إذا مر بمسلم، وغيرها من عادات أكثر إهانة للمسيحيين)، وكانت كلها عادات مستقرة منذ قرون، ولكنه لم يقصد أبداً أن يرفع من شأن الأوروبيين لكي يسودوا على المصريين – أصحاب البلاد – أو لكي يحتقروا عاداتهم وتقاليدهم.

لقد كان نوبار يريد الحفاظ على العادات التي أقرها محمد علي – لصالح التقدم والحضارة – وإلغاء العادات الجديدة المنافية تماماً لنص وروح معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، والتي أصبحت تُمارس بفضل الحيَل القانونية: فالنظام القنصلي جعل أغلب الأوروبيين أكثر وقاحة في تعاملهم مع المصريين والسلطات المحلية، ووضعهم في مكانة تعلو على السلطات المحلية وقوانينها.

وكان "الإصلاح القضائي" يهدف إلى إنشاء نظام قضائي واحد تسري أحكامه على جميع المقيمين على أرض مصر، فيعُم السلام والنظام في هذا المجتمع المصري/ الأوروبي المشترك الذي يعيش على مقربة من أوروبا وفي قلب القرن التاسع عشر ولكنه يخضع لنظام قضائي غير متجانس ومُلَفق وهمجي.

وذكر نوبار – أيضاً – في تقريره المشار إليه. "إن هذا الوضع لا يستفيد منه أحد: لا المصالح العمومية للدول ولا الشرفاء المقيمين على أرض مصر (المصريون منهم أو الأجانب). واستمرار هذا الوضع يضر بمصلحة مصر وحكومتها ولا يستفيد منه سوى مَنْ يحترفون مهنة استغلال البلاد".

لقد عَرف نوبار موضع الداء: النظام القضائي القنصلي والمسألة المالية اللذان شكّلا معاً تهديداً قاتلاً لاستقلال البلاد. وفي سنتي ١٨٦٦ و١٨٦٧، حاول القيام بمساعٍ شخصية لدى حكومة فرنسا لإلغاء المظالم التي حلت محل "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنه لم يحاول إلغاء النظام نفسه. ولم تُسفر جهوده عن أي شيء.

وقد صارح المركيز دى موستييه (de Moustier) – وزير خارجية فرنسا – الإمبراطور بأن "نظام الامتيازات" يُعتبر بمثابة "حُجج عفا عليها الزمن" (أو "سقالة قد نَخَرَها السوس"، حسب تعبيره). ولكن هذه "الحُجج" أو "السقّالة" هى التى يرتكز عليها نشاط فرنسا في مصر؛ وبالتالي، ينبغى عدم المساس بها. وهذه العقلية هى التى جعلت من "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل شيئاً واحداً – لا يمكن تجزئته – يرتكز النفوذ الفرنسى عليه. كما تسبَّبت هذه العقلية فى وقوع أخطاء خطيرة ما تزال نتائجها المدمرة محسوسة حتى يومنا هذا[٤] فى مسيرة الإدارة والعدالة فى مصر.

وفى سنة ١٨٦٧، رَحَّبت الحكومة الانجليزية بمشروع الإصلاح القضائى الذى عرضه نوبار[٢٩] ولكن حكومة فرنسا عاندتْ هذا الموضوع بعنف وقرَّرت وقفه بأى وسيلة. ذكر المسيو دو روزاس: "فى تلك الفترة، كانت لفرنسا مكانة مؤثرة للغاية فى مصر. وكانت هذه المكانة الرفيعة ترجع لعدد الفرنسيين المقيمين فى القاهرة والأسكندرية، ولأهمية المصالح الفرنسية النامية بفضل "مشروع شق برزخ السويس". وبسبب هذا الوضع الرفيع لفرنسا، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" يتم تطبيقه فى مصر بطريقة عُرْفيّة مستقرة، ويُنظر إليه على أنه أفضل ضمان لمصالحها. ولذلك، فإن مشاريع نوبار باشا ستؤثر سلباً على هذا النظام؛ وبالتالى، فإنها ستضر ضرراً بالغاً بالمصالح الفرنسية".

إننا نُدرك المعنى الحقيقى لتعبير "يتم تطبيقه فى مصر بطريقة عُرْفيّة مستقرة"، ونعرف أيضاً أنه نتج أساساً عن التجاوزات والتعديات – وغيرها – التى مارسها القناصل على سيادة البلاد فى فترة لا تتجاوز عشر سنوات فقط !!! وفى الواقع، فإن أوروبا كانت تسعى جاهدة – عن طريق هذا النظام – لكى تجعل مصر

---

[٤] المؤلف يقصد سنة ١٩٣٤ [المترجم].

تتقلص وتتقلص حتى تصبح مجرد تعبير جغرافى فقط. وسندرس – فى فصل لاحق – سياسة "شركة البرزخ".

لقد كوّنت هذه "الشركة" و "نظام الامتيازات" و"رجال المال" الدعائم الثلاث التى ارتكزت عليها "الهيمنة الفرنسية فى مصر" وأصبحوا "دولة داخل الدولة". ولذلك، لم تَعُد فرنسا تهتم بالحفاظ على **نفوذ لها** فى مصر بل بدأت تسعى **للتدخل** فيها.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" – كما كان مطبقاً بالفعل – كان مُكَملاً "**للغزو الدبلوماسى والقنصلي**" الذى بدأ فى عهد سعيد. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن "شركة برزخ السويس" – تحديداً – لأنها كانت استمراراً "**للغزو عن طريق الاحتلال السلمي**". **أمّا** "رجال المال"، فقد نَفّذوا "**الغزو عن طريق الرهن العقاري**".

ولم ترفض الحكومة الفرنسية مقترحات نوبار رفضاً حاسماً، بل قامت بتشكيل "لجنة خاصة – فى وزارة الخارجية – تكونت من دبلوماسيين ومُشرّعين لدراستها. وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧، أصدرت هذه "اللجنة الخاصة" **تقريرها** الذى كان متأثراً بالاعتبارات السياسية، ألقت فيه بأسباب المصائب على كاهل **والى** مصر: "إن والى مصر يتمتع بسلطات غير محدودة، وإرادته هى القاعدة الوحيدة التى تحكم تصرفاته، ولا شيء يقف أمام إرادته: فالجميع ينحنون أمامها ويخضعون لها. وسُلطات الوالى مطلقة وقوية، ويمارسها بشكل استبدادى مباشر لدرجة أنه يستحيل علينا انتظار ممارسة العدالة بشكل مُرْضٍ طالما أنها تخضع لإرادته".

ويبدو أن هذه "اللجنة" نَسيَت أن الحكومة المصرية قد أصبحت القنصلية رقم ١٨ فى البلاد، ونَسَت – أيضاً – أن نوبار أراد الدفاع عن الشعب المصري: فكان مستعداً لمنح أوروبا **كافة الضمانات، حتى الزائدة منها** لكى يُحقّق تنفيذ العدالة الجيدة. وهذه العدالة ستكون قادرة على:

أولاً: حماية المصرى من الظلم الذى تمارسة سلطة الوالى المطلقة عليه؛ فسُلطة الوالى كانت هى التى تُنَظِّم - إدارياً - شئون الأفراد فيما بينهم. وكان يجب أن تتولى السلطة القضائية - وحدها - تنظيم هذه الشئون.

ثانياً: حماية الإدارة المصرية - نفسها - من التدخُّل المدمِّر والمهين الذى يمارسه القناصل فى شئونها الداخلية.

ثالثاً: حماية الأوروبى الشريف من تعدُّد السلطات القنصلية واضطراب أحكامها.

ولكن أقوى حُجَّة استخدمتها "اللجنة" للدفاع عن بقاء "نظام الامتيازات الأجنبية" كانت ما يلي: "إن الأوروبيين - الذين أقاموا في مصر واستثمروا رؤوس أموال طائلة فيها قد فعلوا ذلك تحت مظلة المعاهدات والعُرف اللذين قدَّما لهم ضمانات لا يمكنهم التنازل عنها"، وأن "تعديل هذه الضمانات - أو تقليصها - سيعيق المبادلات التجارية بين الأوروبيين والمصريين، وسيُعيد مصر إلى حالة العجز التى كانت تعانى منها قبل أن يجلب العنصر الأوروبى إليها الحياة والنشاط ومبادئ الحضارة".

لقد كان يطيب "للجنة أن تخلط ما بين المعاهدات والعُرف ولكنها - مع ذلك - كانت تعرف جيداً أن: الضمانات الجديدة - التى نَشَأت فى عهدى سعيد وإسماعيل - كانت مُخصَّصة فقط لتغطية التصرفات اللاأخلاقية التى كان يمارسها القناصل ومواطنوهم، أى إنهم قد حوَّلوا المعاهدات والقوانين لخدمة مصالحهم فقط.

وفيما يتعلق برؤوس الأموال الطائلة التى استثمرها الأجانب فى مصر - فى عهدىْ سعيد وإسماعيل - فقد كانت أموالاً مشبوهة فى منشئها واستثمارها وهدفها!!! ولذلك تضاعفت قيمتها مرتين وأربعة أضعاف بل وصلت - أحياناً- إلى مئة ضعف بسرعة شديدة بسبب المضاربات فى البورصة، واستغلال مبالغ التعويضات (التى حصل عليها الأجانب من الوالي)، والربا، والتهريب، وغير ذلك

من كافة أشكال التجاوزات والأنشطة غير المشروعة. وبالتالى، فقد كانت رؤوس الأموال هذه بعيدة تماماً عن تنمية ثروة البلاد والتجارة الشريفة، بل إنها قد شجّعت التجارة غير المشروعة وضربت عرض الحائط بكل مبادئ الحضارة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، يبدو أن "اللجنة" قد نسيت – للمرة الثالثة – أن الأهداف الأساسية "لنظام الامتيازات الأجنبية" (أي: التسامح والأمان ورواج التجارة) لم تَتحقَّق إلاَّ جُزئياً فى باقى أرجاء الدولة العثمانية: فالأوروبى لم يكن يستطيع اجتياز دمشق أو المغامرة بالسفر إلى داخل آسيا الصغرى بدون أن يتعرض للسب أو للسرقة أو القتل. إذن، فمزايا هذا النظام لم تَكُن مُجدية بالنسبة للأوروبيين ولم تكن سوى ضمانات وهمية.

أمّا فى مصر، وفى تلك الفترة نفسها، فقد كانت هذه الضمانات حقيقية وفعّالة بفضل حكم أسرة محمد علي: أى أنها لم تكُن نتيجة "لنظام الامتيازات الأجنبية" (الذى لم يكُن معروفاً فى مصر فى تلك الفترة)، بل كانت ناتجة عن "إرادة الحماية" التى أبداها الحكام المصريون. وامتد هذا الاهتمام بحماية الأجانب حتى شمل البعثات التبشيرية ومصالح المسيحية لتشجيعها على المجئ إلى مصر والإقامة فيها؛ فكان الأوروبى يستطيع السفر من القاهرة حتى الخرطوم، ويجتاز الإمبراطورية المصرية بأكملها، ويمارس التجارة بكل حُرِّيَّة، ويستكشف، ويسافر بدون التَعَرُّض لأدنى مخاطرة.

ولولا استتباب الأمن والنظام، وزيادة التنمية الاقتصادية التى أنشأها وُلاة مصر، لما وُجدت فيها دولة ولا جاء الأوروبيون إليها. ولكن، بدلاً من الاعتراف بهذه الأفضال – التى قدّمتها الأُسرة الحاكمة – فإن الجاليات الأوروبية لم تفطن إلى ذلك، ولم تكتف بإدخال نظام الامتيازات "العثمانية" إلى مصر: فخرق الأوروبيون نصوص ومواد هذه المعاهدات لكى يستبدلوها بـ "قانون عُرْفي" شكّلوه على هواهم وأسسوه على مبادئ العنف والتجاوزات.

وفى الحقيقة، فقد صاغت هذه "اللجنة" مشروعاً جديداً، ولكن سياستها كانت متأثرة بوجهات نظر الحكومة الفرنسية فلم تهدف إلاَّ إلى:

١- منع تنفيذ الإصلاح القضائى.

٢- عدم المساس فعلياً وجدياً – بأية وسيلة – بنظام الامتيازات الأجنبية.

إن المشروع – الذى قدمته فرنسا فى سنة ١٨٦٧ – قد أفسد تنفيذ فكرة نوبار العظيمة التى كانت مبنيَّة على توحيد التشريع، وتوحيد القضاء، وتوحيد التنفيذ، وذلك كله فى إطار سيادة حكومة البلاد على أرضها.

ولكن المشروع الفرنسى طالب ببقاء الوضع على ما هو عليه (Statuquo):

أولاً: فيما يتعلق بالقانون الجنائى.

ثانياً: بكل ما يتعلق بردع الجنح والجرائم.

ثالثاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدنى القنصلى للفصل فى الخلافات التى تنشأ بين الأجانب المنتمين للجنسية نفسها.

رابعاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدنى القنصلى للفصل فى النزاعات التى تنشأ بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة .

ولكنه – فى نهاية الأمر – أقر تشكيل "المحاكم المختلطة" للفصل فى النزاعات التى تنشأ بين الأجانب والمصريين فيما يختص بمسائل القانونَيْن: المدنى والتجاري؛ إلاَّ أنه اشترط ضرورة أن تكون أغلبية القضاة من الأوروبيين الذين يُعيِّنهم والى مصر بناءً على ترشيح من حكومات بلادهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فبعد فرض العديد من القيود، أُضيفت مادة تسمح بإبطال نصوص هذا المشروع وإلغائه وذلك بإعطاء القناصل الحق فى الرجوع إلى ممارسات الوضع

"الحالي" [أى ما قبل إنشاء "المحاكم المختلطة"] إذا لم يُؤد التنظيم الجديد إلى النتائج المرجُوّه منه.

وفى سنة ١٨٦٨، وبالاشتراك مع شريف باشا، نجح قنصل فرنسا – المسيو بوچاد (Poujade) – فى وضع مشروع مشترك "للإصلاح القضائي". وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٨، كتب إلى حكومته ليخبرها بالتالي: "لقد تصورَت الحكومة المصرية أننى منحتها الكثير. ولكن يبدو لى أننا لم نتنازل لها عن أى شيء: فقد ضمنتُ أن يكون تعيين أغلب القضاة من العنصر الأوروبى، كما اشترطتُ الحفاظ على مبدأ استمرار "نظام الامتيازات الأجنبية"[٣٠].

فتلقى القنصل رداً من وزير خارجيته يطلب فيه منه الرجوع إلى تقرير "اللجنة الخاصة". وذكر له الأخطار الأساسية لهذا المشروع، وأهمها أن "المادة الأولى تمنح هذه المحاكم – فى المستقبل – الأهلية المطلقة للفصل فى الخلافات الناشبة بين الفرنسيين والمصريين؛ فتُلغى بذلك فعلياً أهم امتياز اكتسبناه فى المجال القضائى فى مصر".

وهكذا نجد أن كافة التجاوزات، وكافة التصرفات اللاأخلاقية – التى جعلها القناصل قانونية – اعتبرتها الحكومة الفرنسية "امتيازات مُكتَسَبة". ولكى تحافظ فرنسا على هذه السلطة المطلقة التى يتمتع بها القناصل، فقد رَفَضَت الموافقة على مبدأ "الأهلية المطلقة" التى ستتمتع بها المحاكم الجديدة، مع أن قضاة فرنسيين – ستُرشحهم حكومتهم – هم الذين سيتولون القضاء فيها.

لقد نصَّبت فرنسا نفسها حامية وراعية لـــ "نظام الامتيازات الأجنبية" فى مصر، وانفَرَدت بممارسة هذا الدور:

١- فعارضت مشروع الإصلاح القضائى بشكل منتظم.

٢- وانحازت للقوة الفظة ضد النص المكتوب.

٣- وتبنّت التجاوزات فأسمتها "امتيازات".

٤- واستخدمت "نظام الامتيازات الأجنبية" لتغطية النظام القنصلى الذى ألغى – فعلياً – الامتيازات.

وباختصار، لقد قوّضت الحكومة الفرنسية أُسس الخطة المصرية التى قدمها نوبار. ومما زاد من خطورة الدور الذى لعبته الحكومة الفرنسية فى هذه المسألة هو أنها كانت – منذ سنة ١٨٦٦ – أول مَنْ حثَّ باقى الحكومات الأوروبية لكى تحذو حذوها و تنال تأييدها.

وأمام عرقلة الحكومة الفرنسية لمشروع "الإصلاح القضائي"، فكَّر نوبار – بمهارة – فى التوَجُّه إلى كافة القوى الأُوروبية، ومطالبتها بتشكيل "لجنة دولية"، وإرسالها إلى مصر لكى تدرس المشكلة على أرض الواقع. وبعد سنتين من المفاوضات، استطاع إقناع بعض هذه الدول: فوافقت – أخيراً – على اجتماع هذه "اللجنة" في مصر، بشرط أن يكون المشروع الفرنسى هو أساس المناقشات. واستمرت المناقشات لمدة شهرين – من ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى الخامس من يناير سنة ١٨٧٠ – وعقدت "اللجنة الدولية" خلالها ٩ جلسات. وانتهز نوبار هذه الفرصة فقدم للجنة مشروعاً جديداً مُنقَّحاً وأكثر اكتمالاً من مشروع سنة ١٨٦٧.

ولَخَّص المسيو دوروزاس نتائج الاجتماعات على النحو التالي: "إن عناد المندوبين الفرنسيين وتَشَدُّدهم كان مرتبطاً – للأسف – بالتعليمات الدقيقة والصارمة للغاية التي أُصدرتها لهم حكومتهم. وبالتالى، فإن "اللجنة الدولية" لم تستطع مناقشة مشروع نوبار مناقشة مفيدة. وبُناءً على طلب مندوبى فرنسا، وبدون مناقشة، فقد تم استبعاد كافة المواد المتعلقة "بالأهلية القضائية" للمحاكم الجديدة واختصاصها بالفصل فى خلافات المصريين مع بعضهم. ووافق مندوبو فرنسا – فقط – على مناقشة:

١- مواد المشروع الخاصة بتشكيل المحاكم الجديدة، وتنفيذ أحكامها.

٢- ومجال سلطاتها القضائية في الفصل في المنازعات بين الأجانب والمصريين.

٣- والفصل فى منازعات الأجانب من مختلف الجنسيات مع بعضهم.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فقد وافق مندوبو فرنسا على مناقشة هذه المواضيع **وفى نيتهم أن يعطوا القليل ويحتفظوا بالكثير، بل وأعلنوا ذلك وبعبارة أخرى: فقد قرروا ألاّ يُقدموا أى تنازل إلاّ مضطرين.** وفى مثل هذه الظروف، وبسبب التأثيرات شبه الحاسمة – التى فرضتها الظروف لصالح رأى مندوبى فرنسا – فإن النتائج التى تَوَصَّلَت إليها "اللجنة الدولية" كانت بالضرورة مطابقة لوجهة نظر "اللجنة الخاصة" الفرنسية".

وحسب تعبير لنفس المؤلف، فقد كان هناك اختصاص جاد آخر – يدخل فى أهلية المحاكم الجديدة – أثار "رُعب" الحكومة الفرنسية ألا وهو: مد سُلطة قضاء المحاكم المختلطة ليشمل النظر فى القضايا الجنائية والجنح. وفى الحقيقة، فإن مندوبى إيطاليا كانوا قد أعلنوا بوضوح أن الحياة أثمن من المال، فشجعوا الحكومة المصرية على استكمال إعادة تنظيم القانونَيْن: المدنى والتجارى بإعادة تنظيم القانون الجنائى. ووافق مندوبو حكومات: ألمانيا والنمسا وإنجلترا على آراء مندوبى الحكومة الإيطالية.

ولم تكن حكومة فرنسا تهتم بتاتاً بالأخطار الناجمة عن الأحكام التى يصدرها القضاء القنصلى – فى القضايا الماسَّة بالنظام، وبأمن الأشخاص والممتلكات – عندما كان يسمح للمجرمين بالإفلات من العدالة . وكان الهاجس الوحيد – الذى يشغل بال الحكومة الفرنسية – هو: خشية أن يُقَوِّض "إصلاح قانون العقوبات" أُسُس "نظام الامتيازات الأجنبية" ولذلك، أسرعت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة من وزارة الخارجية – تحت رئاسة المسيو دوفرجييه

(Duvergier) – قامت بدراسة قرارات "اللجنة الدولية"، وصاغت مشروعاً جديداً مضاداً لهذه القرارات فى نقطتَيْن هامتَيْن:

١-رفض أهلية (اختصاص) المحاكم المختلطة للنظر فى القضايا التى تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة.

٢-ورفض توسيع نطاق أهلية قضاء المحاكم المختلطة لكى لا يشمل قانون العقوبات.

وأعلن نوبار أنّه يُفضّل إلغاء "مشروع الإصلاح القضائى ولا يقبل مثل المشروع". ولكن تشكيل حكومة إميل أُولليفيه (Emile Ollivier)، أدّى إلى تهدئة الموقف: فالحكومة الفرنسية الجديدة اقترحت تحديد صلاحية قانون عقوبات "المحاكم المختلطة" وجعله قاصراً على القضايا البسيطة التى تقوم بها الشرطة، وذلك مقابل مد صلاحية قضاء تلك المحاكم لكى يشمل الفصل فى القضايا المدنية والتجارية التى تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة حسبما قررت " اللجنة الدولية".

ومع ذلك، فإن على باشا (رئيس الوزراء العثمانى الرجعي) عارض – هو أيضاً – "الإصلاح القضائي" فى مصر. وفى رسالة خاصة بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩ – بعث بها نوبار من باريس إلى قنصل فرنسا – شرَح له فيها بمهارة أسباب رفض الحكومة العثمانية "لمشروع الإصلاح القضائي" فذكر: "إن أى تقدُم تحرزه مصر يصدم موظفى الأستانة ويُقلقهم. ورد الفعل هذا غير عقلانى ولكنه غريزى لديهم. ففى سنة ١٨١٩، كان ميناء مصر الوحيد – الأسكندرية – محروماً من الاتصال بالنيل. ولتصدير المنتجات، كان لابد من تعريضها لَخطر المرور برشيد: فقام محمد على بحفر "ترعة المحمودية" . ولكن الباب العالى عارضه. وكَرَدّ فعل غريزى، أدرك الباب العالى أن هذا المشروع سيؤدى – حتماً – إلى تنمية ثروة مصر؛ فأرسل موظفاً لتوبيخ الوالى العجوز وإيقاف المشروع.

"ولكن – من حُسن الحظ – فإن التلغراف والسفن البخارية لم يكونوا قد اخترعوا بعد في ذلك الوقت: فوصل هذا الموظف إلى مصر ليجد أن الترعة قد تم حفرها. وكانت حصيلة مهمته هى رجوعه إلى الآستانة ليُخبر السلطان محمود بأن الترعة تحمل اسمه: "ترعة المحمودية"...

"وفى الوقت الحالى، فإن الباب العالى يعرف أن "الإصلاح القضائي" هو الشق المعنوى للتقدم الذى أحرزته مصر فى المجالات المادية وامتداد له... إن تنظيم القضاء سيُعطى ضمانات للأجانب ضد الحكومة وسيُعطى ضمانات للمواطنين والحكومة ضد الأجانب. وبالتالى، فإن الإدارة والمهارة الأوروبيتَيْن ستجدان طُرقاً عديدة لتلقيح هذه الأرض شديدة الخصوبة، والتفاعل مع هذا الشعب شديد المرونة، المتسامح، المحب للعمل، القادر على خلق المعجزات بشرط وجود إدارة رشيدة ... ونظراً لأن الآستانة لديها ميل غريزى لممارسة السُلطة المطلقة/ الأرستوقراطية/ الكهنوتية، فإنها أكثر تَصلُّباً فى قبول التقدم المعنوى، وتؤمن بضرورة استمرار وقوع مصر فى وهدة نفس التخلف الواقعة هى نفسها فيه"(٣١).

وكانت الحكومة العثمانية مستمتعة بمعارضة فرنسا للإصلاح القضائى فى مصر، ولكنها بدأت تتوجس خيفة بعد سقوط "الإمبراطورية الثانية": فجدّدت مساعيها لدى حكومات أوروبا للتصدى للمشروع. ولتدارك النتائج الخطيرة التى قد تنشأ عن موقف الحكومة العثمانية، تفاوض نوبار – بمهارة – مع الباب العالى ونجح فى الحصول على الفَرَمان الشهير – الصادر فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ – لصالح مصر.

إن هذا الفرمان يؤكد على:

– استقلال مصر الذاتى، ويمنح الخديوى الحق فى "عقد الاتفاقيات – وتجديدها – مع الدول الأجنبية بخصوص الجمارك والتجارة، وكافة المبادلات الاقتصادية مع الأجانب داخلياً وخارجياً. وذلك كله بهدف تنمية التجارة والصناعة.

- ويُعطى للخديوى الحق فى إنشاء قوة شرطة خاصة بشئون الاجانب وعلاقاتهم بالحكومة والسكان، بشرط عدم المساس بالمعاهدات السياسية التى عقدها الباب العالي".

وفى الوقت نفسه، استمر نوبار فى التفاوض مع الحكومات الأوروبية الكبرى: فأعلن لها أن الحكومة "تعتبر أن إصلاح القانون الجنائى بمثابة حجر الزاوية للبناء كله". وتَوصَّل نوبار إلى إقناع بعض هذه الحكومات بوجهة نظره إلاَّ أنه اصطدم - مُجدَّداً - بالمعارضة العنيدة التى أبدتها الحكومة الفرنسية.

لقد ادعى البعض بأن نوبار كان موالياً تماماً للإنجليز. ولكى نفهم وضعه جيداً، فسنذكُر موقفاً - أوْرَده قنصل إنجلترا - يتضح فيه مدى كراهية نوبار الشديدة لفكرة مثول أى مصرى أمام المحاكم القنصلية: ففى سنة ١٨٧٣، اتُهم ميكانيكى إنجليزى بقتل شخص مصرى. وفى أثناء تولى شريف باشا منصب وزير الخارجية، كان قد وَعَد قنصل إنجلترا بأنه سيُحيل المتهم لكى يمثُل أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية. ولمَّا تولَّى نوبار منصب وزير الخارجية، ذكَّره قنصل إنجلترا - المستر إدوارد ستانتون - بهذه القضية المنسية، فتلقى الرد التالى من نوبار: "سأترك هذه القضية أياً كان رأى غيرى فيها. وبما أننى صرَّحتُ برأيى فى هذا الموضوع، فمن المستحيل أن أعهد لمحكمة أجنبية بنظر قضية جنائية خطيرة يرفعها مصرى ضد أجنبي".

لقد كان موضوع إصلاح القانون الجنائى يمثل أهمية قُصوى للحكومة المصرية لأن كرامتها وسيادتها تتعلقان به. أمَّا الحكومة الفرنسية، فقد قرَّرت عدم التنازل - بأية صورة - عن رأيها فى موضوع القانون الجنائى. ولكن الحكومة المصرية كانت تحتاج لإجراء الإصلاح - حتى ولو كان غير مُكتمل - لكى تتخلَّص من ضغوط القناصل عليها بخصوص قضايا التعويضات التى يرفعها الأوروبيون عليها. فاضطر نوبار - رغماً عنه - للتنازل عن موضوع أهلية (صلاحية) المحاكم الجديدة للنظر فى قضايا الجنايات.

واتفقت مصر مع الدول الأوروبية على مشروع الإصلاح: فبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣، أرسلت الحكومة المصرية – لممثلى الدول الأجنبية – النص النهائى لـــ "مشروع الاتفاق على التنظيم القضائى للقضايا المختلطة فى مصر". وفى الوقت نفسه، أرسلت لهم نص التشريعات التى ستطبقها المحاكم الجديدة. وهذه التشريعات تحتوى على ستة قوانين حَرَّرها محام فرنسي – هو المسيو مونورى (Maunoury) – ونقلها بالنص عن التشريعات الفرنسية.

ووافقت حكومات ألمانيا، والنمسا/ المجر، وبريطانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية – فوراً – على مشروع الإصلاح القضائى. ولكن الحكومة الفرنسية سَوَّفت، وجادلت شريف باشا، واشترطت الحصول على المزيد من التنازلات الهامة للغاية التى كان سبق لنوبار وأن رفضها قبل استقالته (فى مايو سنة ١٨٧٤). وأجبرت الحكومة الفرنسية الحكومة المصرية الجديدة على قبول إشراكها في تعيين قُضاة المحاكم المختلطة بينما كان نوبار يُريد اختيار القضاة بحُرِّيَّة بعيداً عن تدخل حكوماتهم. وأيضاً، فإن الحكومة الفرنسية نجحت فى إجبار الحكومة المصرية على قبول قوانين كان نوبار يعتبرها تَدَخُّلاً فى شئون مصر.

واستفادت باقى الدول الأوروبية من الامتيازات التى حصلت فرنسا عليها: فاتخذت المحاكم الجديدة صبغة دولية حتى قبل إنشائها وبالتالى مَنَعَت نوبار من أن يمد صلاحياتها لكى تشمل المواطنين المصريين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت القنصلية الفرنسية بدراسة مدونات القوانين وأجبرت الحكومة المصرية على قبول مبدأ "الرهن القانوني"، وهى فكرة طرحها المسيو دى فوجيه (de Vogué) ورفضها نوبار.

إن هذه التدابير – التى بدأت مع بداية عمل المحاكم المختلطة – أدَّت إلى وقوع الكثير من حالات نزع ملكية المصريين الذين كانوا يجهلون الإجراءات

الجديدة مما جعل أحد القضاة يعترف بأن قلبه كان ينفطر حزناً على المصريين وهو يُصدر أحكامه بإدانتهم، ولكنه كان مُجبراً على تطبيق نص القانون[٥].

ومع ذلك، فإن موافقة الحكومة المصرية على الشروط الفرنسية لم تنجح في جعل فرنسا توافق على "مشروع الإصلاح القضائي"، فتكرر رفضها بحُجج متنوعة. وحتى عندما وافقت الحكومة الفرنسية أخيراً – يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ – فقد كانت موافقتها مصحوبة بتحفظات فاقت موافقات باقي الدول، ونصت عليها ووقعتها في معاهدات خاصة مع الحكومة المصرية. ولم يكن انضمام فرنسا نهائياً طالما أن البرلمان الفرنسي لم يُصدِّق بعد على الانضمام للدول الموافقة على مشروع الإصلاح القضائي في مصر. وبالتالي، فقد استفادت الحكومة الفرنسية من هذا الوضع لفرض شروط جديدة.

أمّا البرلمان الإيطالي – وكذلك الألماني – فقد صدّقا بسهولة على المشروع. وبهذه المناسبة، فقد كتب المسيو مانسيني (Mancini) تقريراً رائعاً جاء فيه: "في الشرق، خصوصاً حيث تنتشر آثار المشاريع القديمة الرائعة التي لا تزول، والتجارة الرائجة لأسلافنا، ولغتنا، يجب علينا ألاّ ننحاز إلى جانب فرنسا – أو لأية قوة عظمى أخرى – إلا إذا كان الصراع نبيلاً. وعندئذ، يجب أن نُسانده بشرف. وهذا الصراع النبيل هو صراع المنافع الثقافية والحضارية التي يجب علينا نقلها لهذه الشعوب – الأقل منا تطوراً في ثقافتها – وذلك ببذل كل جُهد لتشجيعها ومساعدتها على التعلُّم. وهذه السياسة هي الأكثر نفعاً لإيطاليا، وفي الوقت نفسه، الأكثر خصوبة في المستقبل.

---

[٥] هذا الرأي يذكرنا بالمشهد الكوميدي/ المأساوي الذي كتبه المبدع لطفي الخـولي في مسرحية "القضية" عندما يتساءل المواطن البسيط – متحيرا – هل يغلق الشباك أم يفتحه [المترجم].

"ومن هذا المنطلق، فإن التنظيم المصرى الجديد لهو عمل جرئ ومُخلص لصالح رُقى مبدأ إصلاحى، ويستحق أن توافقوا عليه وتشجعوه وتقرُوه لدى أوروبا المتحضرة. لذلك، نرجوكم التصديق عليه".

وفى الواقع، فإن مسلك الحكومة الإيطالية فى موضوع الإصلاح القضائى والطريقة التى أرادت بها توطيد نفوذها فى مصر يجعلانها تشعر بالفخر.

وفيما يتعلّق بالبرلمان الفرنسى، فقد كان كارهاً للتصديق على "مشروع الإصلاح"، وشكّلت "الجمعية الوطنية" لجنة برلمانية "لدراسة مشروع القانون الذى قدمته الحكومة الفرنسية للتصديق عليه طبقاً للبروتوكول الفرنسي/ المصرى الموقّع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤. وأجمع كل أعضاء هذه "اللجنة البرلمانية" – تقريباً – على رفض مشروع الإصلاح القضائى فى مصر. وكانت هذه اللجنة قد أجرَت استقصاءات تمهيدية مع مستشارى مدينة "إيكس" – فى فرنسا – ومع أعيان الفرنسيين المقيمين فى مصر. وبذلك تكون اللجنة قد تركت نفسها تقع تحت تأثير الأوساط الأكثر استفادة من بقاء النظام القديم على ما هو عليه.

وشعر الخديوى إسماعيل بالقوة بعد موافقة كل الدول الأوروبية الكبرى على المشروع، فلم ينتظر الانضمام النهائى لفرنسا – أو بالأحرى رفضها المؤكد – واحتفل رسمياً وبأبهة بافتتاح "المحاكم المختلطة" يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥. وعلّق المسيو دوروزاس على ما فعله الخديوى بقوله: "إن تصرُف الخديوى كان ضربة جريئة، ولكنها ضربة معلم: فهو قد بيّن لفرنسا أن الإصلاح يُمكن أن يتم بدونها، بل وضد إرادتها".

وعندئذ – فقط – بيّنت الحكومة الفرنسية " للجمعية الوطنية " غرابة موقفها وخروجه عن الإجماع الدولي: فصدّقت "الجمعية الوطنية" على مشروع الحكومة فى جلسة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥. ومع ذلك، فإن الإسلوب الذى تم به التصويت، والتحفظات الخطيرة التى لازمته، قد وجهوا ضربة هائلة أصابت فكرة

مشروع الإصلاح القضائى فى الصميم، وكرَّست مبدأ التدخل القنصلى فى شئون مصر الداخلية!!

وصدر القانون بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٦، وكان ثمة حرص على أن ينقل تصريح لوزير خارجية فرنسا – أدلى به يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ – به ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: إن فكرة التشريع فى المحاكم الجديدة لا يمكن لها أن تتوسَّع حتى تشتمل على إمكانية إضفاء مبدأ الشرعية على فرض الضرائب أو الرسوم أو الغرامات التى يتراءى للإدارة المصرية فرضها.

إذن، فإن هيئة القضاء الجديدة لن يكون من حقها إصدار الأحكام بالعقوبة على أى إجراء ضرائبى يمكن الطعن عليه بالطرق الدبلوماسية. ويمكن للحكومات الأجنبية – أو ممثليها أو قنصلياتها – التدخل دائماً لإيقاف أو تصحيح التصرفات المغايرة إمَّا بإلغاء الاتفاقية وإما باستخدام "مبدأ التقادم" فى حقوق الأفراد. وهذا المبدأ قد يجعل مواطنينا يُعانون منه على يد الحكومة المصرية أو موظفيها. وفى هذا الصدد، فإن الحكومة الفرنسية تتحفظ بشدة على هذا الإجراء وترفض أن يخضع مواطنوها لتشريع وقضاء المحاكم الجديدة فى حالات حددناها بالتفصيل.

ثانياً: القناصل العموميون – وقناصل فرنسا وكل المندوبين الذين يُعطيهم القانون الفرنسى حق ممارسة القضاء فى مصر – سيستمرون فى ممارسة القضاء وإصدار الأحكام مثلما كان يحدث فى الماضى، إلاَّ فى الحالات الاستثنائية التى سيحددها – صراحة – التنظيم القضائى الجديد.

ثالثاً: سيظل "نظام الامتيازات الأجنبية" – كما يُطَبَّق حتى الآن فى مصر – هو القانون السائد والمعمول به فى العلاقات بين الحكومة المصرية والأجانب، باستثناء النقض الجزئى وعلى سبيل التجربة – فى بعض مواده – بشرط موافقة حكومة فرنسا موافقة صريحة ورسمية حسب الممارسات المعمول بها فى مصر.

إن هذا القرار صدر من جانب واحد، وقد تَمَّت صياغته بعد توقيع الاتفاقات بين مصر والدول الأوروبية، وافتتاح "المحاكم المختلطة" باحتفالية كبيرة. ونستنتج منه أن الحكومة الفرنسية كانت تريد الاستفادة من الظروف الأخيرة (التى أدخلتها بحيلة برلمانية ماهرة) لكي تدعَم "نظام الامتيازات الأجنبية"، أو بالأحرى تُدَعِّم تجاوزات القناصل، وتُضفي الشرعية على مبدأ استخدام العنف عن طريق إدماجهما في القانون الدولي بطريقة ملتوية.

واضطرت الحكومة المصرية للموافقة على الشروط المذكورة. ومع ذلك، فقد نتفق علي أن هذه الشروط تخرج عن إطار "القرار الصادر من جانب واحد" وتندرج تماماً تحت مُسَمَّى "عقد الإذعان" الذى يفرضه الطرف الأقوى لمصلحته. وبالتالي، فقد استفادت الدول الأوروبية من هذه الموافقة الاضطرارية – وهذه نتيجة طبيعية لما فعلته فرنسا – وبسببها تعرَّضت الحكومة المصرية لظلم بَيِّن.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمنذ سنة ١٨٦٦ ، كانت فرنسا تُدرك الأهمية التى تُعلقها مصر على إصلاح التجاوزات التى تعاني منها، ومن بينها مشكلة الضرائب. وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٦٦، التقى نوبار باشا بإمبراطور فرنسا. وفي هذا اللقاء، أوضح له نوبار ما يلي:

"إننا لا نسعى لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، ولكننا نريد العودة إلى روح ونص هذا النظام: أى إلغاء التجاوزات التى أُدخلت عليه. فقد منحنا – منذ زمن طويل – الأجانب حق التَمَلُّك في مصر. إننا نريد أن يحظى الشخص الأجنبى بحماية قنصل بلاده، ولكننا نريد – أيضاً – أن تحصل مصر على حقوقها، وأن يُسدد الأجنبي الضرائب المستَحَقة عليه، ويدفع الرسوم نفسها التى يدفعها المصريون.

وهنا سأله الإمبراطور: ولكن، هل يدفع الأجانب الضرائب فى فرنسا؟

فرد نوبار قائلاً: بالتأكيد ياسيدي".

وعلى عكس ما ينص عليه " نظام الامتيازات الأجنبية، فإن مصر قد منحت للأجانب حق التملك، ولكنهم رفضوا دفع الضرائب. وفى ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧، صدر فرمان اتخذ شكل اتفاقية دولية بين تركيا ودول أوروبا. وعالج هذا الفرمان (الاتفاقية) التجاوز فى هذا المجال، وأجبر الأجانب على "الالتزام بدفع كافة الضرائب والامتثال لكل القوانين واللوائح المحلية الخاصة بهذا الموضوع"؛ ولكن الأجانب رفضوا الخضوع لهذا الفرمان وشجعهم قناصل دولهم على عدم التسديد.

وفى سنة ١٨٦٧، عندما صدر الفرمان السلطانى بمنح الأجانب – فى ظروف معينة – حق التملك، ادَّعى المسيو دوروزاس أن السلطات المصرية "حاولت التحرك ولكن بعد فوات الأوان: فالعُرف كان قد استقر بشكل نهائى وأصبح يعلو فوق أى قانون مكتوب" وبالتأكيد، فإن أى شخص يستطيع ترديد هذا الادعاء.

لقد سبق لنا أن أوضحنا أن "العُرف المستقر" الذى يقوم عليه أى قانون لا يجب أن يستند على مبدأ "سوء استخدام القوة" – كما حدث فى مصر – بل يجب أن يكون ملبياً لحاجة ما وأن يوافق الشعب على إقراره. وحتى لو تم إقراره، فمن الممكن تعديله – أو إلغاؤه – مع مرور الزمن، بالضبط كما يحدث مع كافة القوانين. ومن هذا المُنطَلَق، فإن الثورة الفرنسية قامت بإلغاء عادات وأعراف كانت مُستقرة منذ قرون طويلة لأنها كانت جزءاً من النظام الملكى القديم.

وفى حالتنا هذه، فإننا لا نستطيع حتى أن نتذرَّع بمبدأ "إقرار العُرف" نظراً لمرور زمن طويل عليه لأن سوء استخدام هذه التجاوزات المجحفة لم يمض عليه سوى خمس عشرة سنة فقط. وكذلك، لا يستطيع أحد الادعاء بأن الشعب المصرى قد وافق على هذا العُرف وأقرَّه. كما أن الحكومة المصرية لم تكف أبداً عن الاعتراض بشدة على تصرفات وسلوكيات القناصل، ولم تتنازل أبداً عن حقوقها على أرضها. وهذه الحقوق صدرت وسُجِّلت وتم تأكيدها – علناً – فى سنتىَ ١٨٥٦ و ١٨٦٦ (قبل صدور القانون العثمانى فى سنة ١٨٦٧) أى فى ظل عهديْن

متعاقبين: عهد سعيد وعهد إسماعيل، فقد تم التوقيع على عقدين مع "شركة قناة السويس" التى كانت تمثل مصالح أجنبية هائلة وتتمتع بحماية عُليا من إمبراطور الفرنسيين.

وفى الواقع، فإن الحكومة المصرية كانت قد أصدرت فرمان الامتياز للشركة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦. وبموجب هذا الفرمان، تركت الحكومة للشركة حق الانتفاع بالأراضى التى لا يملكها الأفراد على ضفتّى القناة. وأوضحت الحكومة المصرية أن هذه الأراضى "ستخضع للالتزامات والضرائب المقررة التى تخضع لها باقى أراضى مديريات مصر فى الظروف نفسها".

وكان الاتفاق الذى عقده الخديوى إسماعيل مع فردينان دى ليسبس – يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ – أكثر وضوحاً فى هذا الموضوع: فالمادة الثالثة تنُص على أنه: "تشجيعاً للتجارة والصناعة والاستغلال المفيد للقناة، فإن كل فرد سيكون من حقه الإقامة على طول ضفتَى القناة البحرية أو فى المدن التى ستُقام على ضفتيْها. وذلك بشرط:

١- حصوله على تصريح مُسبَق من الحكومة المصرية.

٢- وامتثاله للوائح التى تصدرها السلطات الإدارية والمجالس البلدية.

٣- وللقوانين والأعراف والضرائب التى تفرضها السلطات المحلية".

وبالتالى، فلا يستطيع أحد التَذَرُّع بحجة أن الحكومة المصرية لم تتحرك لكشف زيف الادعاء بأن العُرف قد استقر نهائياً، أو بأنه يعلو فوق القانون المكتوب، أو أنه بُنى على أساس قانونى.

وفضلاً عما سبق، فإن مصر – أُم كل الحضارات – تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أُوروبا؛ ولذلك، فإنها تتوجه إلى العلماء والفنيين الأُوروبيين – العاملين لديها – وليس إلى المغامرين من كل صنف: هؤلاء المغامرون يريدون تكبيل

مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبذلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفتها أُمة. لكى يجدوا – فى انهيارها وإذلالها – وسيلة لاستمرار سياستهم التى عفا عليها الزمن، أى سياسة بسط النفوذ الأُوروبى على الشرق وامتصاص ثرواته.

وعندما كانت الحكومة المصرية تنوى فرض ضريبة جديدة، أو سن لائحة إدارية جديدة، كان مفروضاً عليها – فى كل مرةٍ – أن تأخذ موافقة مُسبقَة من ١٧ دولة يختلف مستوى تعاونها مع الحكومة المصرية، وذلك بناءً على التحفظات التى أبداها البرلمان الفرنسى فى هذا الشأن. ألا يُؤدى ذلك – عملياً – إلى أن تتجنَّب الحكومة المصرية الدخول فى مفاوضات مُملة ومُهينة، وإلى رفض الدول الأوروبية؟ وهكذا، كان بمقدور الأوروبيين امتلاك الأراضى والعقارات، وتكوين الثروات، والاستفادة من كافة الخدمات المادية التى تقدمها الحكومة للبلاد – تماماً مثل المصريين – ولكن بدون أن يسددوا الضرائب المستحقة عليهم.

وبالإضافة إلى سُلطة تركيا، فقد كانت ١٧ حكومة أجنبية تُملى على مصر القوانين المصرية، وتُعيِّن قضاتها، وتُقرر ضرائبها، وتتدخل فى إدارتها الداخلية بدون أى وجه حق. ولم يبق لهذه الحكومات السبعة عشر إلاَّ أن تقوم بتعيين موظفى الحكومة المصرية لكى تجعل من مصر نموذجاً مثالياً لما يجب أن تكون عليه المستعمرة الدولية (وهذا ما حدث فعلاً بدءاً من سنة ١٨٧٦ مع إنشاء "صندوق الدَّيْن" وتطبيق سياسة "المراقبة المالية" على مصر). ولم يتعرض شعب لمثل هذه العبودية على مدى عصور التاريخ. ولا يوجد أى تبرير لسلوك الحكومة الفرنسية المعادى للإصلاح القضائى فى مصر:

١- فاللغة الفرنسية – مع الإيطالية – كانتا هما لغتا المرافعة أمام المحاكم المختلطة.

٢- والقوانين التى تم العمل بها كانت مستوحاة من "مُدوَّنة نابوليون".

٣- وقضاة المحاكم المختلطة كان أغلبهم من الأوروبيين والفرنسيين الذين اختارتهم حكوماتهم لإصدار الأحكام القضائية باسم خديوى مصر.

٤- أمّا إذا فشلت المحاكم المختلطة – بعد تجربتها لمدة خمس سنوات – فقد كان من حق الدول الأوروبية الرجوع إلى النظام القضائي الذى كان سارياً قبل إنشائها.

وعلى الرغم من كل هذه الضمانات، فإن فرنسا قبلت – على مضض – إجراء إصلاح جزئى للقضاء لا يتناسب أبداً مع مبدأ الإصلاح العميق والشامل. ولا يعرف أحد كيف يمكن التوفيق بين هذا الموقف المعادى للإصلاح والتقرير الذى قدّمه الدوق ديكاز أمام البرلمان الفرنسي. ففي سنة ١٨٧٤، ذكر إن القضاء – كما يمارسه القناصل حالياً – يقوم على قانون عُرفى خاص تَكَوَّن تباعاً ونتيجة لمجمل ممارسات محلية. وهو يختلف عن "نظام الامتيازات الأجنبية" القديم المبنى بأكمله على مبدأ "Actor sequitur forum rei" ، أى أن الإجراءات القضائية تُنظر – دائماً – أمام محكمة تنتمى لنفس جنسية المدعى عليه وتخضع لقانون بلده.

"ويبدو هذا النظام – ظاهرياً – كأنه بسيط ومنطقى، ولكنه – فى الواقع – يخلق مشاكل خطيرة أصبحت فى مصر الحديثة أكثر حساسية عما كانت عليه فى الماضى. وتأمّل هذه المسألة يُبرهن بسهولة على أن تَعَدُّد التشريعات والسلطات القضائية يؤدى حتماً لوجود مشاكل عملية فى أوساط آلاف المستعمرين القادمين من كل حَدْب وصَوْب الذين تكتظ بهم المدن التجارية الكبرى فى مصر. ولذلك، نشأت الحاجة لتوحيد هذه الاختلافات، وتنظيم هذه الفوضى لأن المشاريع التجارية والصناعية – المملوكة للأجانب [الأوروبيين] – تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم على ضفاف النيل.

"ففى الماضى، عندما كان عدد المقيمين الأجانب قليلاً، ولم تكن لديهم ارتباطات دائمة بمصر، كانوا يلتفُّون حول راية قُنصل بلدهم، وينشغلون بممارسة

تجارتهم البسيطة بحذر ومشقة؛ فكان لابد من التمسك بشدة بإجراءات الحماية التى كانت ضرورية ونافعة.

"أمّا فى الوقت الحالى، فقد تغيَّرت هذه الظروف تماماً: فأبواب مصر أصبحت مفتوحة أمام أى قادم إليها، وأصبح عدد الأجانب – القادمين إليها من كافة أرجاء العالم – يفوق عدد المصريين فى المدن. ولذلك، فإن النظام [القضائى] القديم أصبح غير مناسب للوضع الجديد الحالى لأنه يتسبَّب فى حدوث مضايقات وتجاوزات يصعُب علاجها، ولا نستطيع إنكار وجودها إلاَّ إذا أنكرنا الحقيقة".

إن هذا الرأى لهو إدانة مُطلقة لنظام التعديات والتجاوزات والممارسات القنصلية وهو – أيضاً – إدانة "لنظام الامتيازات الأجنبية" فى حد ذاته: أى لمجرد وجود المعاهدات الخاصة بحصانة الأجانب على أراضى الإمبراطورية العثمانية. ولكن اللجان الفرنسية المختلفة – التى اجتمعت لدراسة مشروع الإصلاح القضائى – رفضته، وتحجَّجت بأنها تحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكنها – فى الحقيقة – كانت تحافظ بعناد على نظام جائر.

وبدأت "المحاكم المختلطة" تمارس مهامها منذ الأول من فبراير سنة ١٨٧٦ فقط، أى بعد تسع سنوات من المفاوضات. وعلى الرغم من وجود خلل فى صُلب تكوينها، ووجود حالات أوحت بأن "أحكامها يشوبها بعض الانحياز الشخصى أو السياسي"، إلاَّ أنها كانت نعمة عظيمة على البلاد مقارنةً بما كان يحدث قبل إنشائها.

وفيما يتعلق بهوس رفع قضايا التعويضات على الحكومة المصرية، بواسطة الطرق الدبلوماسية، فإن العدالة الدقيقة والمنضبطة – التى تميزت بها "المحاكم المختلطة" – قد أنهت هذا الوضع غير المقبول تدريجياً. وفَصَلَت هذه المحاكم فى قضايا تعويضات بلغت قيمة المبالغ المطلوبة فيها ٤٠ مليون جنيه، أى مليار فرنك فرنسى. وفى إحدى القضايا، طالب المدعى الحكومة المصرية بدفع

تعويض قدره ٣٠ مليون فرنك، ولكن "المحكمة المختلطة" قضت بدفع مبلغ ٢٥ ألف فرنك فقط.

ولو كانت هذه المحاكم قد أنشئت قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات فقط – أي في بداية عهد إسماعيل – لكانت قد وفَّرت على مصر الكثير من المعاناة المالية والعقبات التي واجهتها بشكل مستمر عند تنفيذها لمشاريعها العظيمة وإصلاحاتها الإدارية.

وبإمكاننا أن نُعلن بوضوح تام أن المشاكل – من كل صنف ولون – قد ابتلعت أغلب موارد البلاد طوال الفترة التي استغرقتها المفاوضات: فعهد "الإصلاح القضائي" بدأ منذ سنة ١٨٧٦ وتزامن مع استيلاء الأوروبيين – خصوصاً الإنجليز والفرنسيين – على الإدارة المالية والسياسية لمصر. وكان هذا الاستيلاء هو النهاية المنطقية لسلسلة العراقيل المستمرة التي كان لها هدف مزدوج:

أولاً: منع مصر من تنفيذ عملية التحديث في الوقت الملائم.

ثانياً: جعلها خاضعة لوصاية الدول الأوروبية.

وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦، أدلى الخديوى إسماعيل بحديث صحفي للمستر كينجستون – مراسل جريدة "Daily Telegraph" – حاول فيه تبرير موقفه قائلاً: "عندما توليتُ الحكم، درستُ الوضع بعناية شديدة فتوصلتُ إلى ضرورة تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب قبل عمل أي شيء آخر. وأدركتُ – بسيولة – أنه لابد من إنفاق الكثير من الأموال لتنفيذ هذا المشروع: فدخلتُ – باستمرار – في مشاريع مكلِّفة ولم أتراجع أمام الخسائر المؤقتة بشرط أن أصل إلى هدفي. وكنتُ واثقاً أن ما دفعناه – مقدماً – سنسترده مضروباً في عشرين ضعفاً إن عاجلاً أم آجلاً.

"هذا هو سبب وقوعى فى مشاكل مازالوا يلومونني عليها حتى الآن. حسنٌ!! وعندما قُمتُ بتطوير بعض جوانب مشروعى – التى كنت أعتبرها ضروريات حيوية لتنفيذ أفكارى – وجدتُ نفسى واقعاً بين براثن المشاكل المالية".

ثم أوضح إسماعيل أنه كان يجب عليه القيام بمسيرة مُزدوجة:

– فمن جهة، كان لابُد من جعل العدالة تستقر على أساس شامل ومتين يعترف به رعاياه والشعوب المتحضرة.

– ومن جهه ثانية، كان يجب عليه تنظيم الشئون المالية وتسديد ديونه رويداً رويداً.

وأكمل إسماعيل قائلاً: "إننى أُدرك الآن أننى قد أكون فقدتُ صوابى – ربما– عندما حاولتُ تنظيم شئونى المالية بشكل نهائى. وكيف أستطيع ذلك بينما كانت المؤسسات القضائية فى حالة سيئة (فالمصرى والأجنبى – على حد سواء – كانا لا يثقان فى العدالة) وكانت الرشوة والظلم منتشران فى ربوع البلاد؟؟ وأيضاً، لم يكُن لدى أى أمل فى أن يساعدنى الرأسماليون الأوروبيون المساعدة التى كنتُ لن أجدها إلاَّ خارج مصر: وكيف يساعدوننى وهم يلومون مصر – بحق – لأنها بلد لا تُطبق فيه العدالة ولا تعترف بها أصلاً؟ علماً بأن الحق فى الحصول على العدالة هو حق يتمتع به الإنسان منذ ميلاده. ومن هذا المُنطَلَق، كان يجب على تحقيق أمْرَيْن:

- من الواضح أن "الإصلاح القضائي" كان هو الموضوع الأكثر إلحاحا، فكان لابد من البدء به.
- تنفيذ "الإصلاح الإداري".

"وكما تعرفون، فقد تطلَّب تنفيذ الأمر الأول مرور ثمان سنوات كنتُ خلالها أُمارس الضغوط، وأُلح، وأقلب الدنيا رأساً على عقب لكى أحصل – فى نهاية الأمر – على المحاكم التى كنت أُريدها.

"لقد لاقيت مصاعب من كل نوع، حيث وضعوا كل العراقيل فى طريقى. وبدا لى – أحياناً – أن الدول التى تتيه فخراً بنظامها القضائى على أرضها كانت هى التى تفعل كل ما بوسعها لكى تمنع مصر من الاستمتاع بمزايا العدالة التى كانت (تلك الدول) تعتبر أن ثمنها غال. وفى الوقت نفسه، أخذت مشاكلى المالية تتزايد باستمرار. ويجب على مَنْ ينتقدوننى ألاّ ينسوا هذه الظروف التى أحاطت بى".

لقد ساهم تطبيق العدالة الدقيقة والمنضبطة – حتى ولو كانت ناقصة – فى تحسين وضع الأوروبيين فى مصر. ولكن "نظام الامتيازات الأجنبية" ظل يحتفظ بأبشع مظاهره التى تعكس – دائماً – الوجه القبيح لهؤلاء الأوروبيين ذوى الامتيازات، وظل يذكرنا بأنهم مجرمون ومزيفون ومهربون ومستغلون.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، فإن:

١- تحديد صلاحية "المحاكم المختلطة" جعل القضايا الجنائية والعقابية تفلت من تحت سيطرتها.

٢- واستمرار عمل "المحاكم القنصلية" – بالتوازى مع المحاكم المختلطة – أثبت حُسن أداء المحاكم المختلطة وبَرَّر تجديد عملها بشكل دورى.

٣- واستمرار عمل هذيْن النظاميْن للعدالة الدولية – جنباً إلى جنب – مع وجود النظام القضائى المصرى قد أدَّى إلى تنظيمه على أُسس متينة منذ ذلك الوقت.

٤- وفوق ذلك كله، استمرت ممارسة أغلب المظالم القديمة التى أفرزها العهد القنصلى.

إن كل هذه العوامل مجتمعة قد جعلت من مصر بلد العجائب الأزلى كما كانت فى زمن هيرودوت لقد تذرَّعت الدول الأوروبية بحماية "امتيازات" رعاياها فانتهكت باستمرار سيادة الحكومة المصرية على أرضها ولم تأبه بنموها السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى.

* * *

هوامش الفصل السادس

(1) *Archives françaises.* A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 18 mars 1869.

(2) *Archives anglaises.* F.O. 78, Vol. 1754. Alexandrie, le 26 février 1863.

(3) *Archives françaises.* Ibid. Vol .33. Alexandrie, le 19 juin 1864.

(4) Ibid. Vol. 35. Alexandrie, le 19 mars 1865.

(5) Ibid., Vol. 37. Alexandrie, le 9 décembre 1865.

(6) Ibid. Vol. 36.

وهى محاضر وتحقيقات أجراها المسيو جارنييه ومصطفى بك. الخرطوم، يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(7) Ibid.

تقرير من المسيو جارنييه من الخرطوم بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(8) Ibid. Vol. 34 Alexanrie, le 26 novembre 1864.

(9) Ibid. Vol. 37 le Caire, le 8 octobre 1865.

(10) Ibid. Vol. 38. Alexandrie, le 8 janvier 1866.

(11) Ibid. Vol. 39. Alexandrie, le 19 avril 1867.

(12) Ibid. Vol. 48. Alexandrie, le 8 juin 1870.

(13) Ibid. Vol. 37. Alexandrie. le 19 Novembre 1865.

(14) Ibid. Vol. 41. le Caire. le 8 mars 1868.

(15) Ibid. le Caire. le 26 mars 1868.

(١٦) هذا التصرف يُعتبر خرقاً صارخا للائحة التى تنظم عمل القنصليات الأجنبية الصادرة فى أغسطس سنة ١٨٦٣، والتى كانت تهدف لإنهاء تجاوزات الحماية القنصلية وسوء استخدامها. وذكر أحد الكُتاب: "حتى وقت تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٦٣ - بين مصر والقوى الأجنبية - كان من حق هذه القوى تقديم حماية شبه مطلقة للعائلات العثمانية. وكانت حقوق الحماية دائمة ووراثية. وتسبب هذا النظام فى حدوث مظالم حقيقية وتجاوزات كثيرة. وتم إصلاح هذا النظام فيما بعد؛ ولولا ذلك لما وُجدت فى مصر أُسرة مصرية ثرية واحدة تخضع لسلطة الحكومة المصرية.

(*Maurice de We'é: "La Compétence des Juridictions mixtes d' Egypte."* Bruxelles, 1926)

ولكن على الرغم من هذه الاتفاقية، استمر القناصل فى منح حمايتهم لعدد من رعايا السلطات المحلية؛ وبالتالى، فقد تم إلغاء سلطة الحكومة عليهم.

(17) *Archives anglaises.* F.O. 78. Vol. 1819. Constantinople, le 9 août 1864.

من Bulwer إلى Thomas F. Reade

(18) Ibid. Vol. 1898. Constantinople, le 10 Octobre 1865.

(19) G. Pé lissié Du Rausas: "Le Régime des Capitulations dans l' Empire ottoman", T. II.

(20) Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 41, le Caire, 28 février 1868.

(21) G. Pé lissié Du Rausas: op.cit. (Paris, 1905).

(22) H. Silvestre: "*La Réforme judiciaire en Egypte devant l' Assemblée nationale.*" 1875.

(23) Paul Merruau: *"L' Egypte contemporaine."* Paris, 1857.

"إن الأوروبيين المقيمين فى مصر لم يفكروا إلاّ فى تقديم البلاغات الكاذبة والبحث عن الفضائح: فقد كانوا ينتمون إلى حُثالة أوروبا ورعاع أممها "(كتاب *L' Egypte et l' Europe* ، بقلم قاض سابق فى المحاكم المختلطة).

– "كانت مصر هى أفضل مكان لأصحاب المشاريع ومصاصى الدماء الأوروبيين".

(Sir Alfreed Milner: "*L' Angleterre en Egypte*".)

(24) *Archives françaises.* Ibid., Vol. 38. Le Caire, le 17 août 1856.

(25) De Freycinet: *"La Question d' Egypte"*

(٢٦) فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤ – فى أثناء احتلال السلطات العسكرية الإنجليزية لميناء سواكن – نوقشت مسألة إغلاق محال بيع الخمور التى يملكها يونانيون لحماية الجنود الإنجليز من التسمم الكحولى. وأعلنت السلطات العسكرية الإنجليزية إيقاف العمل بالقانون المصرى – العاجز – وأنها هى التى ستمنح التصاريح اللازمة لفتح هذه المحال. وجاء ذلك نتيجة لحالة الحصار الذى فرضته

حكومة صاحبة الجلالة. وتم إبلاغ السلطات العسكرية الإنجليزية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٤.

(*Archives anglaises*. F.O.. Vol. 3971. Le Caire, le 30 janvier 1886).

(27) H. Silvestre: op.cit.

(28) Edmond About: "*Le Fellah*" Paris, 1869.

(٢٩) فى سنة ١٨٦٧، شنت الجرائد الإنجليزية الكبرى (مثل *Times* و *Pall mall Gazette*) حملة عنيفة ضد "نظام الامتيازات الأجنبية" الذى يُطبَّق فى مصر. وكتب السير هنرى بولوير – خلال صيف سنة ١٨٦٧ – عدة رسائل عن الشرق فى مجلة *Pall Mall Gazette* . وفى إحدى رسائله، ذكر سفير إنجلترا السابق فى الأستانة ما يلي: "فى مصر، يستطيع أى فرنسى – أو إنجليزى – قتل نصف دستة من المصريين وستقف الحكومة المصرية عاجزة عن فعل أى شيء إزاءه. وسيتولى القنصل الفرنسى – أو الإنجليزى – التحقيق فى هذه القضية: فإذا رضى بأن يقتل الفرنسيون – أو الإنجليز – المصريين، فلا راد لقضائه. ومن حق القنصل – أيضاً – أن يُقرِّر ما إذا كان رعايا دولته متوافقين مع القوانين – أم لا – فى ممارستهم للمهن المختلفة، ومن حقه – كذلك – أن يأمرهم بمخالفة القانون... والشعور السائد لدى القناصل هو أن مواطنه هو زبونه (أى أنه على حق دائماً)".

(Mac Coan: "*La Juridiction Consulaire en Turquie et en Egypte*" 1873)

(30) *Archives françaises*. Ibid. Vol. 44. Alexandrie, le 18 novembre 1868.

(31) Ibid. Vol. 46.

ooooo

الفصل السابع
خسائر مصر فى قناة السويس

١- طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية إسماعيل؛ "محافظة البرزخ"؛ السُخرة.

٢- تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة.

٣- مهمة نوبار في باريس.

٤- تدخُل نابوليون الثالث وقرار التحكيم الصادر في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤.

٥- رد فعل إسماعيل والباب العالي؛ توقيع اتفاقيتين - في سنة ١٨٦٦- لتعديل قرار التحكيم الصادر سنة ١٨٦٤.

٦- ألاعيب دي ليسيبس - في سنة ١٨٦٧ - لمواجهة مشاكل الشركة؛ قرض بمبلغ ١٠٠ مليون بواسطة سندات بجوائز.

٧- استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دي ليسيبس عليه في سنة ١٨٦٨؛ توقيع اتفاقيتين جديدتَين في سنة ١٨٦٩ لجعل الشركة خاضعة للقانون العام.

٨- خسائر مصر في قناة السويس.[١]

---

[١] في الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعي بالصيغة التالية:" توقيع اتفاقيتين - في سنة ١٨٦٩- لجعل الشركة تخضع للقانون العام؛ دفع تعويض اجمالي بمبلغ ٣٠ مليون لإنهاء نظام الابتزاز" المستمر الذي فرضه دي ليسيبس على الحكومة المصرية[المترجم].

خسائر مصر فى قناة السويس

فى عهدى سعيد وإسماعيل، عُرفت مصر بأنها البلد الذى يجرى فيه توقيع العقود المجحفة التى يفرض الطرف القوى فيها ما يريد من شروط على الطرف الضعيف. وكان الظلم يقع على مصر إما باستغلال حُسن نية الواليَيْن وإمَّا بفرض هذه العقود عليهما بوسيلة ما.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" مع منظومة الأعراف التى صاحبته (التجاوزات والتعقيدات الدولية) يبين لنا المشاكل التى لا تنتهى والتى كان يجب على الحكومة المصرية أن تُناضل ضدها للدفاع عن حقوقها.

كما شَكَّلت "حقوق الامتياز" والاتفاقات المختلفة - التى وقَّعتها "شركة قناة السويس" مع الحكومة المصرية - فصلاً آخر من هذه المشاكل التى أعاقت باستمرار تنمية وتطوير مصر كما أجبرتها على تحمُّل خسائر مدمرة.

وتميز الفرنسيون- دائماً – بأنهم يجذبون الإنجليز إلى مصر: فكانت المرة الأولى بمناسبة حملة نابوليون (١٧٩٨ – ١٨٠١)، وكان بمقدور الإنجليز الاستقرار نهائياً فى مصر منذ ذلك التاريخ.

أمَّا فى عهدى سعيد وإسماعيل، فقد تصرَّفت إنجلترا بشكل تلقائى ضد نقاط الارتكاز الثلاث التى قامت عليها السياسة الفرنسية فى مصر، أى "نظام الامتيازات الأجنبية"، ومشروع برزخ السويس، ورجال المال. ولم يكُن بمقدور إنجلترا معارضة هذه السياسة، ولكنها عرفت كيف تستفيد منها بمهارة: ففى البداية، اشتركت فيها مع فرنسا ثم – بعد ذلك – استأثرت وحدها بنتائجها السياسية وحَرَمَت فرنسا منها.

*****

أولاً: طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية إسماعيل:

منذ تأسيس "شركة برزخ السويس" (سنة ١٨٥٩) وحتى افتتاح القناة (سنة ١٨٦٩)، كان تاريخ برزخ السويس مليئا بالخلافات ليس فقط بين"الشركة"- من جانب - وإنجلترا وتركيا - من جانب آخر- بل أيضاً بين "الشركة" والحكومة المصرية.

لقد كان سعيد يثق تماماً في صديقه دى ليسيبس: فلم يفكِّر في عواقب إصدار مرسومَي حق الامتياز اللذين منحهما لصديقه في سنتي ١٨٥٦و ١٨٥٤.

وفي عهد محمد علي، عندما كان الحديث يدور حول شق القناة، كان الوالي يُصرِّح بأنه لن يُقدم على فعل أي شيء إلا بُناءً على قرار تُوقعه كل الدول الأوروبية تُعطي فيه لمصر كافة الضمانات اللازمة لتأكيد مكاسبها السياسية والمادية الناجمة عن هذا المشروع.

أمّا سعيد، فإنه لم يشترط الحصول على قرار دبلوماسي مُسبَق بل علَّق صحة حق الامتياز، وتنفيذ المشروع، على تصديق السلطان عليهما. وأدرك دى ليسيبس أن مجرد تصديق السلطان يمكن أن يضمن للشركة الاستفادة من حق الامتياز الذى أصدره والى مصر؛ ولكنه حاول - بكل جهده - أن يضع الدول أمام الأمر الواقع، خصوصاً إنجلترا وتركيا. فعلى المستوى العملي، سعى لأن يجعل شق القناة وكأنه من أشغال الإدارة المحلية التي لا تحتاج لتصديق من الباب العالي لتنفيذها.

وأياً كان الأمر، فإن موافقة السلطان المسبقة كانت مذكورة بصفتها أساس مرسوم حق الامتياز؛ وبالتالي، فقد كان من حقه إلغاء المرسوم أو التصديق عليه.

وفي بداية عهد إسماعيل، أي في سنة ١٨٦٣، كان موقف "شركة القناة" - في مصر - غير شرعي من الناحية القانونية لأن السلطان العثماني لم يُصدِّق على مرسوم الامتياز.

ومن الناحية المالية، فقد كان موقف الشركة شاذاً: فالمسيو دى ليسيبس كوَّن شركته قبل أن يتم الاكتتاب في إجمالي أسهمها، وقيَّد بالقوة على حساب الوالي مبلغا

هائلاً (٩٠ مليون فرنك). لقد كانت مصر هى المساهم الرئيسى فى الشركة، ولكن الحكومة المصرية لم تكن قد سيلت مساهمتها فى اكتتاب رأس مالها. وبالتالى، فإنها لم تكن فى مكانة مساوية لمكانة باقى المساهمين. ونتج عن ذلك أن الشركة وجدت أنه من المستحيل عليها تجميع رأس مال تأسيسها ويقول بعض رجال القانون إن ما فعله دى ليسيبس يعرضه للمساءلة القانونية.

وفى عهد سعيد، كان الأمير إسماعيل ونوبار باشا - وكل كبار أعيان مصر - يُعادون تنفيذ مشروع القناة بالصورة التى جاءت فى الشروط المنصوص عليها فى مرسوم الامتياز، ولكنهم لم يكونوا مُعادين لفكرة شق القناة نفسها. ولذلك، فإن إسماعيل - بعد توليه الحكم - لم يهدف أبداً للاستفادة من وضع "الشركة" المضطرب - وغير القانونى - لكى يشن عليها حرباً بلا هوادة قد تضر بالمشروع نفسه: فإسماعيل كان يريد - فقط - أن يدخل في معركة صريحة ونزيهة تجعلها تنفذ الالتزامات التى تتفق مع سيادة البلاد.

وهكذا، فمنذ اليوم التالى لتولى إسماعيل حكم مصر (أى فى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٦٣)، أعلن لقنصل فرنسا أنه لا يعتقد بوجود أى مشروع يُضاهى عظمة مشروع القناة، ولكن "أسسه غير متينة ومبهمة"، وأضاف أنه يريد توطيد وترسيخ أُسس مشروع القناة لكى يُعطى لتنفيذه دفعة قوية حتى ينتهى العمل فيه.

وفى الفترة الواقعة بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٩ - أى على مدار ستة أعوام متتالية - كانت الخلافات المستمرة مع "شركة البرزخ" تستنزف النصيب الأوفر من جهد إسماعيل ووزيره نوبار باشا: فدى ليسيبس كان بارعاً فى فن التفسير المغلوط والمتعسِّف لنصوص مراسيم الالتزام، وخلْق النزاعات والخلافات، والمطالبة بتعويضات فى كل مرّة تتعرض فيها الشركة لمتاعب مالية.

لقد تم تقدير المقايسة المبدئية - لتنفيذ مشروع القناة - بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك، ولكن التكلفة الفعلية تجاوزت هذا التقدير بكثير وبلغت - فى سنة ١٨٦٩ - ٤٣٢ مليون فرنك.

وكان قد سبق لدى ليسيبس وأن شغل منصب قنصل فرنسا فى عهد محمد على، ومنصب وزير مفوض لفرنسا فى روما (سنة ١٨٤٩)؛ وبالتالى، فإنه كان يعرف - حق المعرفة - البنود الخاصة بالتعويضات فلنتوى الاعتماد عليها وأن يغترف منها وينهل بغزارة. ومن هنا جاءت البنود" غير الواضحة والمبهمة" التى أدخلها دى ليسيبس فى مختلف مراسيم الامتيازات والتى صاغها بنفسه.

وهنالك ما هو أخْطر مما سبق؛ فالاتفاقات تخلو من أى بند ينُص على طريقة تسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية. واعتمد دى ليسيبس تماماً على تأييد نابوليون الثالث له: فكان يُفَسِّر اتفاقاته مع مصر على هواه ويبتز منها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعه.

ولتقدير طبيعة هذه الخلافات بين "الشركة" والحكومة المصرية بشكل جيد، يجب علينا - أوّلاً - معرفة جغرافية برزخ السويس: فقناة السويس كانت ستخترق البرزخ بدءاً من "خليج بالوظة"[٢] - على البحر المتوسط - حتى تصل إلى "خليج السويس"- على البحر الأحمر - على خط مستقيم (هو الأقْصَر) يبلغ طوله ١٣٠ كم. وفى البداية، تَقَرَّر أن يبلُغ عرضها - عند القاع - ٢٠ متراً وبعمق ثمانية أمتار.

ولو كانت القناة قد اتخذت هذا المسار المستقيم - من الشمال إلى الجنوب - لكانت مَرَّت - أولاً- عَبْر "بحيرة المنزلة" - وهى حوض واسع به مستنقعات وسبخات وتبلغ مساحته ٢٠٠ كم مربع؛ ويحده من الغرب سهل دمياط، ومن الشرق سهل بالوظة[٣] ؛ ومن الشمال شريط ساحلى ضيق يفصلها عن البحر المتوسط، ومن الجنوب "القنطرة" وهى المَعْبَر إلى بلاد الشام.

---

[٢] "بالوظة" تحريف للاسم الرومانى القديم "بيلوزيوم" (Pelusium) أى "المدينة الطينية" (نسبة إلى "الطين")، ومنها جاء اسم "خليج الطينة" الذى حَرّف - بدوره - ليصبح "خليج التينة". وكانت هذه المدينة تقع على الفرع الشرقى للنيل، "الفرع البيلوزي". أما فى العصر الفرعونى، فقد كان اسمها "بر آمون" (أى "مقر أو مسكن الإله أو بيت أمون") ومنه جاء الاسم العربى "الفَرَما" "وتل الفرما".
وهذه الأسماء الثلاثة (بالوظة والطينة والفرَما) ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا، وتدل على مناطق محددة تقع شرق مدينة بور سعيد الحالية وعلى بعد ٣٥ كم تقريبا منها[المترجم].

[٣] هو نفسه "سهل الطينة" أو "سهل التينة" [المترجم].

وكانت قناة الملاحة البحرية ستخترق "بحيرة المنزلة" – من "بورسعيد" إلى "القنطرة" – بطول ٤٢كم. وبعد ذلك، كانت ستمر بـ "بحيرة البلاَّح"، وهى امتداد "لبحيرة المنزلة". ويفصل "بحيرة البلاَّح" عن "بحيرة التمساح" مسافة تصل إلى ٣٥كم. وتقع "بحيرة التمساح" فى منتصف الطريق بين "برزخ السويس" و"مدينة بورسعيد". وتليها "البحيرات المُرَّة" التى يفصلها عن البحر الأحمر لسان من الأرض الرملية يبلغ طوله ٢٠كم. ومياه هذه البحيرات شديدة المرارة والملوحة.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خريطة برزخ السويس)

إذن، فالقناة البحرية ستخترق "برزخ السويس" بالطول. وبالتالي، فإنها كانت ستمر عبر البحيرات التالية: المنزلة والبَلاَّح والتمساح والمُرّة، وأيضاً عبر أراض صحراوية قاحلة ذات طبيعة مختلفة تماماً عن طبيعة الدلتا التي كوَّنتها ترسيبات نهر النيل.

وبما أنه لا يوجد أي مجرى للماء العذب على طول مجرى القناة البحرية، فكان لا بُد من جَلْب الماء العَذْب لهذه الصحراء، لإرواء عطش العاملين في البرزخ، ولنمو الموانئ ومراكز السكنى على طول مجرى القناة. ولذلك، كان من الضروري الالتفات صَوْب اليسار، نحو نهر النيل وربطه بالقناة البحرية بواسطة ترعة للماء العَذْب [4].

لقد كانت مياه نهر النيل تصل - فعلاً - إلى "بحيرة التمساح" عندما يكون الفيضان عالياً. وكان "وادي الطُّليمات" يمتد حتى يصل إلى "بحيرة التمساح". وهذا "الوادي" عبارة عن صحراء قاحلة، ولكنه - في الماضي - كان أرضاً خصبة، هي "أرض جاسان" التي خصَّصَها كرم أحد الفراعنة لإقامة العبرانيين فيها بُناءً على إلحاح وزيره يوسف.

وهذا الوادي الضيق الممتد في الصحراء يستقبل فائض مياه الترع الخارجة من نهر النيل - من عند مدينة الزقازيق - فيبدو وكأنه مجرى طبيعي لقناة اتصال تخرج من النهر، وتلتقي بخط الملاحة البحرية العظيم في الجزء الأوسط من البرزخ.

وكان لا بُد من شق فرعَيْن ثانويَيْن يخرجان من "الترعة الحلوة" - شمالي "بحيرة التمساح" - يتجه أُحدهما إلى السويس والثاني إلى بالوظة.

ب - "محافظة البرزخ":

ومنذ تلك اللحظة، فكَّر هذا الحالم العظيم - الذي يتصف أيضاً بالواقعية - ليس فقط بتنفيذ مشروع القناة البحرية، بل أيضاً بإنشاء "ملحقات" لها وخلق مستعمرة فرنسية في قلب هذه الصحراء القاحلة.

---

[4] في محافظة الشرقية، يُطلق الفلاحون على ترعة الماء العذب" اسم "الترعة الحلوة" (أو "الحلوة") في مقابل "الترعة المالحة" (أو "المالحة" أو "الكنال") أي "قناة السويس"[المترجم].

ولتحقيق هذه الأهداف، كان عليه ألاَّ يُفْصح عن فكرته وأن ينفذها على مراحل. وكان مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ قد تحدث عن "إمكانية" شق ترعة للماء العذب، وتملك الشركة للأراضي ولكن ليس بصيغة التأكيد. وفضلاً عن ذلك، ولتهدئة بعض المخاوف، فإن المادة الثانية من المرسوم نَصَّت على ما يلي:"من الآن، ممنوع ممارسة أية مضاربة على أراضي المنفعة العامة الممنوحة للشركة".

وفي مرسوم امتياز سنة ١٨٥٦، حَدَّدَ دي ليسيبس غرضه: فالمادة الأولى تنص على: "أن الشركة التي أنشأها صديقنا المسيو فرديناند دى ليسيبس - بناءً على مرسومنا الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - مُلْزَمة بتنفيذ كافة الأشغال والمباني اللازمة للمشروع على نفقتها وتحت مسئوليتها، وهي:

١- قناة للملاحة البحرية من السويس (على البحر الأحمر) حتى بالوظة (على البحر المتوسط).

٢- ترعة للري والملاحة النهرية تخرج من نهر النيل وتربطه بالقناة البحرية السابق ذكرها.

٣- فرعان للري يخرجان من هذه الترعة ويمدان بالمياه العذبة مناطق: السويس وبالوظة، إلخ إلخ ...

أما المادة السابعة فقد نَصَّت على أن "تتعهد الشركة بصيانة القناة البحرية والموانئ المرتبطة بها، وكذلك الترعة التي تربط نهر النيل بقناة التحويل، صيانةً دائمة - على نفقتها - وتجعلها في حالة جيدة".

لقد التزمت الشركة فعلاً بتكاليف شق وصيانة القناة البحرية، والموانئ، وترعة الري (الصالحة للملاحة النهرية والتي ستخرج من القاهرة وتمر بوادي الطليمات وتصب في بحيرة التمساح).

وفي مقابل تلك "الأعباء"، منحت الحكومة المصرية للشركة - في الجزء الثاني من المادة السابعة (تحت عنوان "امتيازات") - العديد من الامتيازات منها التنازل للشركة عن كل الأراضي - التي لا يملكها أشخاص - اللازمة لشق القناة البحرية و"الترعة الحلوة" وملحقاتهما بدون دفع أية ضريبة أو إيجار.

وكان مشروع "الترعة الحلوة" يتكون من جزءين:

أولهما: ربط القناة بنهر النيل (بالقرب من القاهرة).

وثانيهما: يبدأ من عند "وادى الطليمات" حتى "بحيرة التمساح".

وقد تسبب تنفيذ هذين الجزئين في نشوب مشاكل داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فقررت الشركة أن تبدأ بفتح الجزء الثاني من قناة الاتصال للملاحة النهرية. وهذا الجزء هو الجزء الممتد من "وادى الطليمات" حتى "بحيرة التمساح" والذى أصبح يُشكّل امتداداً لترعة الزقازيق.

ولزيادة مساحة الأراضى التى تملكها الشركة، استفاد نائب رئيسها – المسيو رويسنايرز (Ruyssenaers) قنصل هولندا – من المتاعب المالية التى عانى منها سعيد – في مارس سنة ١٨٦١ – فاشترى منه "تفتيش الوادى" [٥] الفسيح الذى يمتد حتى "رأس الوادي"– أو "القصاصين" – الذى يقع على رأس "وادى جاسان" أو "وادى الطليمات" الذى يليه.

وفي هذه المديرية (أو المحافظة) الجديدة، أراد دى ليسيبس إنشاء مستعمرة زراعية/ عسكرية حقيقية [٦] يسكنها الفلاحون المصريون والبدو (الهائمون ما بين الصحراء والمناطق الزراعية)، وأيضاً بعض قبائل البدو (الذين سيجلبون من الجزائر) والمسيحيون الشوام (الذين أراد أن يستخدمهم – في البداية – بصفة عمال ثم يُوطّنهم – بعد ذلك – بصفة "مستوطنين" تحت الحماية الكاملة للشركة).

وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٦١، وَجَّه دى ليسيبس رسالة إلى وكيله في بيروت – جاء فيها: "يجب ألاّ يصلوا [٧] بأعداد كبيرة في الفوج الواحد – سواء براً أو بحراً – بل يجب أن يصلوا في مجموعات لا تتعدى الخمسين أو الستين فرداً... وإذا كنتُ قد

---

[٥] يطلق عليه أيضا "جفلك" (أو "شفلك الوادي") بلغة الإدارة التركية فـي تلـك العـصر [المترجم].

[٦] أى "كيبوتز" [المترجم].

[٧] أى "المسيحيون الشوام" [المترجم].

طلبتُ منكم التحفُظ الشديد، فقد كان ذلك لإنجاز مهمتكم بنجاح ولكى لا تتدخل السياسة - مطلقاً - فى هذه العملية".

وفيما يتعلق بالأراضى الواقعة على ضفتَى القناة البحرية، فقد كان دى ليسيبس يعرف حق المعرفة أن قيمتها الزراعية معدومة - أو شبه معدومة - ولكنه كان يعتمد على شيء آخر مرتبط بهذه القناة وبتلك الأرض نفسها ألا وهو الموانئ التى كانت ستنشأ عليها وتنمو بفضل وجود القناة البحرية.

ولم يكُن دى ليسيبس ينوى جَعْل "بورسعيد" المركز الرئيسى لمستعمرته، بل كان ينوى تنفيذ هذا المشروع في الميناء الداخلي الذى سينشأ على "بحيرة التمساح"[٨].

ولتحقيق المكاسب الهائلة المرجُوَّة من أراضى البناء فى الموانئ التى ستنشأ على طول مجرى القناة البحرية (بورسعيد والقنطرة والإسماعيلية) والسويس، صدر مرسوم جديد - فى سنة ١٨٥٦ - وهو "أكمل وأكثر تفصيلاً" من مرسوم سنة ١٨٥٤. وحرص دى ليسيبس فيه على حذف كل البنود الخاصة بمنع المضاربة على الأراضى ذات المنفعة العامة الممنوحة للشركة، وهى البنود التى كانت موجودة فى أول عقد امتياز حصل عليه من سعيد.

ولدينا دليل قاطع يُثبت أن دى ليسيبس توافرت لديه النية المسبقة للمضاربة على تلك الأراضي: فبتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ - أى قبل صدور مرسوم الامتياز الثانى - وَجَّه إلى رئيس تحرير جريدة Times رسالة يوضح له فيها أن مكاسب المشروع تعتمد على أشياء كثيرة، منها:" قيمة أراضى البناء الواقعة على ضفتَى القناة، وحول الميناء الداخلي لبحيرة التمساح الذى سيصبح بمثابة إسكندرية ثانية". إن هذا التصريح يُعتبر خرقاً صريحاً للمادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤.

وهل نستطيع اعتبار حذف البند الخاص بمنع المضاربة - فى مرسوم الامتياز الثانى - بمثابة موافقة ضمنية على حق الشركة فى عمل مضاربات على الأراضي؟ إننا لا نعتقد ذلك لأن مرسوم سنة ١٨٥٦ "لا يلغي" المرسوم السابق عليه ولكنه "يؤكده

---

[٨] أى "مدينة الإسماعيلية" الحالية [المترجم].

ويستكمله"؛ فالمرسوم الثانى يلغي - فقط - النصوص التى "تتعارض" مع بنود المرسوم النهائى.

وعلى سبيل المثال، فإن المادة الثانية من المرسوم الأول تُعطى للحكومة المصرية الحق فى تعيين مدير الشركة، فى حين أن المادة الثالثة من لوائح الشركة - الملحقة بمرسوم الامتياز الثانى - تُعطى هذا الحق لمجلس الإدارة. وفى حالة وجود لبس فى تفسير النص، وبما أنه لا يوجد تعارض بين شرطَيْن مرتبطَيْن بموضوع مُحَدَّد، فإن مرسوم سنة ١٨٥٤ يظل سارياً.

وكذلك، فإن المادة ٢٣ من المرسوم الثانى تبدأ بالصيغة التالية: "تُلغى كافة النصوص - الموجودة فى مرسومنا الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - وغيرها التى "تتعارض" مع بنود واشتراطات كراسة الشروط الحالية. وتُعتبر الكراسة الحالية هى القانون الوحيد الذى يتم تطبيقه على هذا الالتزام".

وفى هذه الحالة المحَدَّدة التى تهمنا، فإن الشرط الذى كان يتضمنه المرسوم الأول (الذى كان ينص على منع أية مضاربات على الأراضى) "لا يتعارض مع المرسوم الجديد"؛ فالقاعدة القانونية تقضى بأنه "حيثما يوجد حذف لا يمكن أن توجد معارضة". وبالتالى، فإن الشرط الذى يقضى "بمنع أيَّة مضاربات" يُصبح نوعاً من الإضافة التفسيرية للمرسوم الثانى الذى يُعتبر - هو نفسه - "مؤكِداً ومكملاً لامتياز سنة ١٨٥٤".

وهذه الإضافة التفسيرية تستكمل النقص الذى تركه دى ليسيبس - مُتعمداً - لكى يستطيع التصرُّف على هواه معتمداً على وجود صيغة بند غير واضح وغير محدد.

ويتلخص الأمر فى أن "شركة البرزخ" لم تجعل من القناة البحرية الهدف الرئيسى لمشروعها، بل تركت نفسها تقع تحت سيطرة وُجهة نظر استعمارية تهدف إلى توطين عملاء موالين لها - من البدو والشوام - فى أراضى الامتياز.

وباختصار، فإن "الشركة" قد سَعَت لإنشاء مديرية (أو محافظة) فرنسية على حافة الدلتا تتوافر لها: إدارتها الخاصة، وترعها، وموانيها الداخلية، ومنافذها البحرية.

وفى الحقيقة، فإن "الشركة" كانت قد طالبت بتعيين مدير (محافظ) مصرى لمنطقة البرزخ – هو إسماعيل بك – والتزمت كتابةً بالامتثال لقوانين البلاد واللوائح التى تُصدرها المجالس البلدية والإدارات التابعة للحكومة المصرية. ولكن، هل كانت "الشركة" ستلتزم – فعلاً – بهذه التعهدات؟ وإلى متى؟

لقد أثار هذا الموضوع مخاوف المصريين بشدة خصوصاً وأن هذه المنطقة كانت خالية من أية تحصينات عسكرية. وكانت المشكلة الاستراتيجية - لهذه المنطقة - ذات أهمية خاصة: فالمادة الرابعة من مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ كانت تنُص على أن "تكاليف إنشاء التحصينات العسكرية – التى تراها الحكومة ضرورية فى هذه المنطقة – لن تتكفل بها الشركة أبداً".

ولكن المرسوم "الأكمل والأكثر تفصيلاً" – الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ – لا تُوجد به أية إشارة لموضوع التحصينات العسكرية. إن الحذف الخطير لهذه المادة – مع سابق حذف البند الخاص بمنع أية مضاربات على الأراضى الممنوحة – لهما مغزى عميق وواضح.

ولكى، ندرك مدى خطورة هذه المسألة، يكفينا أن نعرف أن الإنجليز – فى سنة ١٨٨٢ – قد استفادوا من انعدام وجود تحصينات عسكرية فى منطقة القناة: فلم يسلكوا طريق القاهرة/ الأسكندرية الطويل والصعب (الذى تحميه البحيرات بشكل طبيعي)، والتفوا من حوله، وغزوا مصر عن طريق القناة و"التل الكبير" – القرية الرئيسية فى "تفتيش الوادي".

هذا هو المصير الذى تقودنا إليه المواقف المترتبة على وجود بنود مبهمة وغير محدَّدة!!

ويوجد شرط أخر كانت عواقبه وخيمة: فالمادة الثانية – من المرسوم الثانى – كانت تنُص على أنه: "من حق الشركة تنفيذ الأشغال – المكلَّفة بها – إما بنفسها وتحت إشرافها، وإما بواسطة مقاولين – عن طريق المناقصات أو بالأمر المباشر. وفى كل هذه الحالات، يجب أن يكون أربعة أخماس العمال – فى هذه الأشغال – من المصريين".

ولم يُحدّد المرسومان كيفية تطبيق هذا البند ولا الشروط المرتبطة بتنفيذه. وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦، عقد سعيد تسوية مع "الشركة" بخصوص تشغيل العمال المصريين بهدف سد هذه الفجوة.

وبينما كانت المادة الأولى تنص على "تُوَفّر الحكومة المصرية للشركة العمال بناءً على طلبات رؤساء المهندسين وحسْب الحاجة"، فإن الحكومة قد حاولت - مثلاً - تحديد عدد هؤلاء العمال الذين يحق للشركة أن تطلبهم، ولكن بلا جدوى.

ومن المؤكد أن المادة الثانية قد نصّت على أن "يتم تحديد العمال مع مراعاة فترات العمل الزراعي"، ولكن دي ليسيبس - حسب عادته - قرر أن يستفيد من بند "مُبْهم وغير مُحدّد" لكي يتجاهل تماماً هذه المادة فطلب تطبيق المادة الأولى وتسبَّب في إلحاق الخسارة بمصالح مصر.

وفي عهد سعيد، استخدمت "شركة البرزخ" - فعلاً - ٢٠ ألف عامل مصري لتنفيذ أشغالها في الصحراء القاحلة، وطلبت من الوالي زيادتهم إلى ٣٠ ألفاً. وكان هذا العدد يُعتبر "جيشاً من الشغيلة" [٩] حسب التعبير البليغ لدى ليسيبس؛ فلقد تم انتزاع آلاف الأيدي من العمل الزراعي والأشغال العمومية التي يعتمد عليها رخاء البلد.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، علينا أن نتذكّر أن عدد سكان مصر - وقتها - كان يبلُغ خمسة ملايين نسمة، والعدد الحقيقي - للعمال الذين سُخِّروا في هذا المشروع - بلغ ٦٠ ألف عامل. إن ما تم كان هو "السخرة" بالتمام والكمال: فالأمر كان يتعلق بعمل مفروض على طبقة بأكملها من طبقات الشعب المصري، ولم يكن الغرض منه درء خطر عام ما يهدد سلامة البلاد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فالعمال المصريون كانوا يحصلون على أجور متدنية جداً [١٠] وعانوا من سوء التغذية والمعاملة. وفي سنة ١٨٦٢، اشتكى العمال

---

[٩] يجب ملاحظة أن دي ليسيبس قد استخدم هنا كلمة "شغيلة" (Travailleurs) ولم يستخدم كلمة "عمال" (Ouvriers) المذكورة في المراسيم. واستخدام كلمة "شغيلة" تدل على "عمالة غير مدربة أو غير ماهرة" كما يدل استخدامها على الدقة والمهارة اللغوية لدى دي ليسيبس [المترجم].

[١٠] لم يذكر المؤلف قيمة هذا الأجر [المترجم].

الصعايدة من أنهم يتسلمون بسكويت فاسد، ومن نقص المياه، ومن نقص وسائل إنضاج طعامهم. وفى مثل هذه الظروف، لاقى عشرات الآلاف من العمال المصريين حتفهم تحت أشعة الشمس اللاهبة كما يموت الذباب (**).

وفى مواقع العمل، وصل سوء الأحوال بالنسبة للعمال المصريين لدرجة أن خمسة آلاف جندى من الصعيد - أرسلهم الوالى لحفر القناة - قد تمردوا على أوامر ضباطهم، مع أن الوالى نقلهم من الصعيد على متن سفنه البخارية الخاصة إلى القاهرة ومنها إلى الزقازيق بالسكك الحديدية، ومنها إلى مواقع الحفر. وعلى الرغم من كل هذه "العناية" التى أغدقتها الحكومة عليهم (بالنسبة لغيرهم)، فقد فرُّوا غداة وصولهم إلى مواقع الحفر. إن هذا التمرُّد - الذى قام به السكان الخاضعون والمسالمون للغاية - كان مؤشراً خطيراً على الضرر الذى أصاب البلاد.

وحاول بعض المؤلفين - المعتدلين للغاية - إثبات أن رقم الـــ ٦٠ ألف عامل مصرى كان مُبالَغاً فيه، إلاّ أنهم اعترفوا - على كل حال - بأن "شركة البرزخ" قد سبَّبت ضرراً هائلاً للزراعة المصرية.

وذكر المسيو أوليفيه ريت (Olivier Ritt) ما يلي: "وحتى مع وجود هذه النسبة الموثوق فيها، يجب علينا الاعتراف بأن الزراعة قد عانَت من ضرر هائل بسبب الاحتياجات المستمرة "للشركة" من الأيدى العاملة المصرية.

"وفى الحقيقة، فقد كان يتم دائماً إزعاج عدد كبير من الرجال، أكبر بكثير من هذه المرة فقد رأينا مواقع عمل يحتشد فيها حوالى ١٠٠ ألف رجل. ولكن ذلك كان يحدث لوقت قصير نسبياً، وفى أوقات من السنة لا يتطلب العمل فى الأرض كل هذه الأيدى العاملة. ولكن منذ سنتين (أى منذ سنة ١٨٦١)، احتاجت "الشركة" لـــ ٢٥ ألف عامل - كانت الحكومة المصرية قد وعدت بتوفيرهم لها - وستحتاج إليهم فى المستقبل ولمدد أطول. وهذا الوضع طبيعى، ولن يحسنه مستوى التدريب العملى لحشود الفلاحين الذين يُساقون لبرزخ السويس(٢)".

(**) لم يذكر المؤلف عدد من ماتوا - فى مشروع حفر قناة السويس - والذين يقدر عددهم بنحو ١٢٠ ألفا [المترجم].

وهكذا، ومنذ ارتقاء إسماعيل لعرش مصر، سنجد أن مشكلة حَشْد جموع الشغيلة، ومشكلة الأراضي والترع – الممنوحة "للشركة" – قد فرضتا نفسيهما عليه وبكل حدّة. ومن جهة أخرى، فإن الوالى الجديد – إسماعيل – وَجَدَ نفسه يواجه معارضة إنجلترا، وعدم تصديق السلطان على مرسوم امتياز شق القناة، وهو الشرط الأساسى اللازم لصحة العقد.

••••

ثانيًا: تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة:

أراد إسماعيل أن تكون قناة السويس إحدى مفاخر عهده. وقَبْل أن يتفاوض مع "الشركة" حول تسوية شاملة حَوْل القضايا المُتنازَع عليها، وإجراء تعديلات ضرورية على الاتفاقيات السابقة معها، كان يثق ثقةً كاملة فى "الشركة" وقد برهن على أريحيته وكرمه تجاه مشروع دى ليسيبس: فاستمر إسماعيل – مؤقتاً – فى إرسال حشود العمالة للبرزخ، وذلك على الرغم من الأضرار التى أصابت الزراعة فى مصر كلها؛ بل وسارع بعقد اتفاقيتَيْن مع "الشركة" بدون إخطار الباب العالى أو إنجلترا.

وتم توقيع الاتفاقية الأولى فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣. وبُناءً عليها، تَكَفَّلَت الحكومة المصرية بشق جزء من "الترعة الحلوة"، من القاهرة حتى "تفتيش الوادي". وهذا الجزء يربط مَأْخَذ المياه (المباشر والدائم) من نهر النيل حتى مَأْخَذ المياه (المؤقت وغير الكافي) المقام على "ترعة الزقازيق"، عند الجزء الذى افتُتِح – فعلاً – للملاحة النهرية.

وكَبَّدَت هذه الأشغالُ الحكومة المصرية عشرة ملايين فرنك، وكان يجب الانتهاء من تنفيذها فى وقت مُحدَّد بناءً على خرائط وضعها مهندسو "الشركة". وكان على الحكومة المصرية أن تتكفل بكل الالتزامات، وتحصل – فى المقابل – على كل حقوق الارتفاق التى كانت ستحظى بها "الشركة" لو كانت هى التى قامت بتنفيذ العمل فى هذا الجزء بنفسها.

وحرصت "الشركة" على أن تترك للحكومة المصرية مسئولية شق هذا الجزء من "الترعة الحلوة" - من القاهرة حتى "الوادي" - لأن الأراضي الواقعة على الضفة الغربية كانت مزروعة ويملكها أفراد ملكية خاصة (بينما كانت "الشركة" تُفضل الأراضي غير المزروعة المملوكة للدولة)، كما أن الضفة الشرقية للترعة كان تحدّها أراض صحراوية مرتفعة لن تستطيع "الشركة" ريها بسهولة.

كما كانت "الشركة" ملتزمة بدفع "تعويضات عادلة" لأصحاب الأراضي - الذين قد تنتزع منهم أراضيهم - لتنفيذ الأشغال المطلوبة. وهذه "التعويضات العادلة" كانت ستكبّدها مبالغ طائلة وستثير لها متاعب خطيرة: فقررت ترك الحكومة المصرية تتولى مسئولية تنفيذ هذا الجزء.

وأرادت الحكومة المصرية الالتزام بتنفيذ تعهداتها - مهما كان الثمن - فقرّرت تحمّل الخسائر المالية لإستكمال وصيانة هذه الترعة التي كانت - في نهاية الأمر- ستوفّر المياه الكافية بشكل منتظم لباقي ترع "الشركة" ولن تُؤثر بتاتاً على احتياجات الزراعة.

ووقع إسماعيل الاتفاقية الثانية - وهي اتفاقية مالية - مع "الشركة" بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣. وكانت هذه الاتفاقية ذات أهمية حقيقية بالنسبة "للشركة: فالوالي قد أقر بصحة عملية الاكتتاب - في ثمن الـ١٧٧٦٢٤سهم - التي أجراها سلفه لحساب الحكومة المصرية، ووافق عليها؛ كما سوّت هذه الاتفاقية رصيد دفعات تسديد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها؛ ونَظّمت الوضع المالي "الشركة".

وبتوقيع إسماعيل على هاتيْن الاتفاقيتيْن، فإنه يكون قد أدّى خدمة جليلة "للشركة": فقد كان يحق له فسْخ التزامات سعيد - علانيةً - لأن السلطان لم يُصدّق بعد عليها، ولأن "الشركة" ارتكبت مخالفات كثيرة لبنود هذه الالتزامات.

وكان الوالي ونوبار يريدان - أولاً - إنقاذ وضع "الشركة" المهدد ثم إصلاحه بعد ذلك بُناءً على خطة موضوعة. ولكن دي ليسيبس - بصفته دبلوماسياً أريباً - أراد الاعتماد - بسرعة - على الاتفاقيتيْن الجديدتيْن لكي يستطيع محاربة خصومه على أرض حرصوا - هم أنفسهم - على تثبيتها.

وكان لزاماً على إسماعيل ووزيره أن يُنسقا - أولاً - مع تركيا وإنجلترا للقيام بعمل مُشترك وجرئ يتمثل في إيقاف توريد جحافل العمال المصريين فوراً، وتعطيل أشغال "الشركة" - بأية وسيلة - حتى تتم التصوية الشاملة لكل نقاط الخلاف.

وعندما وقَّع إسماعيل على هاتَيْن الاتفاقيتَيْن مع "الشركة"، فإنه قد أضعَف - مقدماً - تأثير "مذكرة ٦ أبريل" الشهيرة: فهذه "المذكرة" التي أصدرها الباب العالي تُوضّح لأول مرّة - وبشكل رسمي - شروط الباب العالي للتصديق على مراسيم الالتزام، وأُرسلت نسخ منها للقاهرة ولسفراء السلطان في كل من لندن وباريس؛ وجاء فيها: "إن الباب العالي لا يرغب في منع تنفيذ مشروع ذي منفعة عامة، ولكنه لن يوافق عليه إلاَّ بتوفر شرطَيْن هما:

أولاً: إذا تيقَّن من وجود قرارات دولية تضمن توفير الحياد التام للقناة، كما هو الحال بالنسبة لمضيقَي البوسفور والدردنيل.

ثانياً: وجود شروط تُحافظ على المصالح الهامة المطلوب حمايتها.

"ولكن المشروع الحالي لا يُقَدِّم أياً من الضمانَيْن الضروريَّيْن المطلوبَيْن.

كما يوجد - على وجه التحديد - أمران لفتا نظرنا بشدة - منذ البداية - هما:

أولاً: على الرغم من إلغاء نظام السُخْرَة في الدولة العثمانية، وعلى الرغم من المرسوم الأخير- الذي أصدره الوالي بمنع السُخْرَة إلاَّ أن الأشغال التمهيدية قد تمَّت بهذه الوسيلة: لقد قامت الإدارة المصرية بإجبار ٢٠ ألف رجل - شهرياً - على ترك أشغالهم وأُسرهم للعمل قسراً في القناة. ويُجبَر هؤلاء الناس على العودة إلى منازلهم على نفقتهم الخاصة، علماً بأن أغلبهم يسكنون في أماكن بعيدة. وهناك أيضاً الخسائر الناجمة عن إجبارهم على ترك مصالحهم بالقوة...

ثانياً: والأمر الثاني الذي أُدينه بأعلى صوتي هو: التنازل "للشركة" عن كل الأراضي المجاورة للقناة مع كل الترع الموجودة فيها. وحسب المشروع المذكور في العقد، فإن أي مكان تصل إليه هذه الترع يكون من حق "الشركة" المطالبة بتملك كل الأراضي الواقعة على ضفاف هذه الترع.

"ويترتب على ذلك أن مدن:السويس والتمساح وبورسعيد، وكل الحدود مع بلاد الشام، ستقع بالضرورة بين يدى شركة مساهمة لا تحمل اسماً، وتتكون - معظمها - من أجانب خاضعين لتشريعات وسلطات الدول التى يتبعونها.

"إذن، فلم يتبق على "الشركة" إلاَّ إنشاء مستعمرات تقع على نقاط هامة من أراضى الدولة العثمانية وتكون شبه مستقلة عنها إلخ إلخ...."

وبدلا من أن يستفيد إسماعيل من هذه المذكرة فى النقاط التالية:

- أن يقف - بشكل نهائى - مع الباب العالى.

- ويكسب الأرض التى فقدها.

- ويترك المسألة تُحل بالطرق الدبلوماسية، وبشكل مباشر بين "الشركة" وتركيا (التى كانت لديها وسائل ضغط أقوى بكثير من وسائله).

إلا أنه فَضّل إرسال نوبار باشا إلى الأستانة لكى يُقْنع الباب العالى بالاعتراف "بالشركة"، بما أنه قد اعترف - من حيث المبدأ - بالقناة؛ وأن يسمح للوالى بالتفاوض - مباشرة - مع "الشركة" المذكورة حول النقطتَيْن اللتين أثارتا اعتراض السلطان عليهما.

وفى الواقع، فإن إسماعيل قد أعاد المسألة برمتها إلى وُجهة النظر الوحيدة التى كان يجب مناقشتها من خلالها، أى أنها: مشكلة خاصة بالصناعة يناقشها الوالى مع "الشركة".

ووافق الباب العالى على ما طلبه مبعوث الوالى، ولكنه حرص - أولاً - على التأكُّد من الوسائل التى يعتزم صاحب السمو استخدامها لتحقيق هذا الهدف؛ فأوْضح نوبار لفؤاد باشا أن الوالى يقترح ما يلي:

١- دفع تعويض مالى لإعادة شراء الأراضى.

٢- وفيما يتعلّق بالسُّخرة، فإنه يأمُل فى "جعل الشركة" تُنفِّذ بدقة عقدها الذى وقّعته مع سعيد، أي:

أ - إنقاص عدد العمال.

ب – وجعله يتناسب مع احتياجات أشغال الزراعة.

ح – وزيادة الأجرة حسب الزيادة التي يُوافق عليها المُلاَّك المصريون وحسب مسافة الانتقالات.

وأقرُّ الباب العالى هذه الطريقة لحل المشكلة، لكنه حدَّد لمصر مهلة ستة أشهر للتفاهم مع الشركة . وانقضت هذه المهلة بدون التوصل لاتفاق، فكان على الوالى أن يخضع لأوامر الباب العالى ويلتزم بالمذكرة.

ويوجد سبب هام جعل إسماعيل يفضّل اللجوء للتفاوض المباشر مع "الشركة"؛ ورغماً عن المهارات والقدرات الدبلوماسية التى يتمتع بها مَنْ تفاوض باسمه، إلا أن إسماعيل وجد نفسه فى وضع أضعف من وضع الشركة وممن يحميها (الإمبراطور نابوليون)؛ فلقد كان يخشى أن يستفيد الباب العالى من هذه المشكلة، فيُطالب – بشكل ما – بحق السيادة والحماية والتدخُّل فى شئون القناة ومصر.

ولذلك، أراد إسماعيل أن يحتفظ بين يديه بخيوط المفاوضات الخاصة بالقناة فلا يُؤيد سوى الإجراءات التى ستضمن له ملكيته الهادئة والمستقرة، والمكاسب التى ستأتيه بلا عناء، وموضوع الشرطة المتنازع عليه بين الحكومة و"الشركة"، وأن تسرى هذه الإجراءات على "الشركة" وعلى كل الأجانب.

وباختصار، لقد كان إسماعيل يريد الاحتفاظ بمفاتيح منزله فى يده، وأن يكون هو حارس وحامى القناة التى تمر بكاملها فى الأرض المصرية، وتقع على بُعد ثلاثين ميلاً من الحدود التركية.

وتوصلت مهمة نوبار – فى الأستانة – إلى أن يُرسل الصدر الأعظم رسالة إلى الوالى – بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٦٣– يخبره فيها:"عندما يتم – فى الداخل – إيجاد حل مناسب لمشاكل: ترع الماء العذب، والأراضى التى ترويها– أو التى يجب أن ترويها– والسُّخرة، سيتم – فى الخارج – إجراء مفاوضات خاصة باتفاقيات ستتناول تخصيص القناة البحرية فقط لسفن البحرية التجارية بوجه عام".

ولحل مشاكل على هذا القدر من الخطورة، فإن التكتيك الذى اتبعته تركيا ومصر لم يكن بطبيعته بقادر على ضمان نجاح المفاوضات لسببين:

١- انعدام التنسيق بينهما في الخطوات التي كانت تقوم بها كل منهما، وكان من المنطقي أن تتوحد جهودهما ويُشكِّلا جبهة واحدة.

١- كما حدث انفصال بين المسألتَيْن: الداخلية والخارجية وهما - في الواقع - مرتبطتان ومندمجتان تماماً مع بعضيهما؛ فمثلاً، كان موضوع التنازل عن الأراضي موضوعا داخلياً بحتاً، ولكنه كان يهم - لأقصى درجة - السلطات العثمانية طالما أنه كان يتضمن وجود فكرة استعمارية.

●○○○

ثالثًا: مهمة نوبار في باريس:

على إثر استلام رسالة الصدر الأعظم - المؤرخة في أول أغسطس - قرر إسماعيل إرسال نوبار باشا في مهمة إلى باريس. فوجد نوبار فيها مناسبة لإظهار مواهبه الدبلوماسية وبلاغته ونشاطه. وطرق نوبار كل الأبواب: فتوجه إلى الحكومة الفرنسية، وللشركة، وللرأي العام.

وبتاريخ ١٢ أكتوبر، وَجَّه نوبار رسالة إلى الشركة يقترح عليها فيها:

١- تخفيض عدد العمال المصريين إلى ستة آلاف عامل فقط، وزيادة أجرهم الحالي (الذي لم يكن مناسباً بالمرة).

١- إلغاء امتياز الأراضي الممنوح لها.

وفي اجتماع "مجلس الإدارة"، المنعقد يوم ٢٩ أكتوبر، قرر المجلس - بالإجماع - منح تفويض استثنائي لرئيسه لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تربط "الشركة" بالحكومة المصرية والحكومة المصرية "بالشركة"، علماً بأن الرئيس كانت لديه كافة صلاحيات مجلس الإدارة. وكان هذا الموقف لا يُوحي بوجود نية للتسوية، وهذا ما دفع الوزير المصري لأن ينشر - في صحف يوم ٣٠ نوفمبر - نتيجة استشارة قانونية كان قد طلبها من ثلاثة محامين، وهذه الاستشارة تُشكِّك في شرعية وجود "الشركة" ذاته.

وردت "الشركة" عليه باستشارة قانونية أعدتها "لجنة الاستشارات القانونية" التابعة لها، وجاء فيها:

أولاً: فيما يتعلق بتخفيض عدد العمال المصريين، فإن اللجنة تُعلن أن هذا الإجراء سيؤخر تنفيذ شق القناة. وقالت الشركة أن مرسوم الامتياز ينص على التزام الحكومة المصرية بتوريد نسبة أربعة أخماس العمال الذين تحتاجهم الشركة.

ثانياً: وبالنسبة لإلغاء امتيازات الأراضي الممنوحة للشركة، فإن اللجنة تُعارض رأى الحكومة فى أنها قد تنازلت للشركة - مجاناً - عن هذه الأراضى: فالحكومة قد اتفقت مع الشركة على أن تبيع لها هذه الأراضى، وحددت سعر البيع فى المادة رقم ١٨ من مرسوم سنة ١٨٥٦ على النحو التالى "نظراً للتنازلات عن الأراضى - وغيرها من المزايا التى تمنحها للشركة المواد السابقة، فإننا نحتفظ بحق الحكومة المصرية فى اقتطاع نسبة ١٥% من الأرباح الصافية سنوياً".

وحسب رأى الشركة، "فإن اشتراك الحكومة المصرية فى هذه النسبة الهائلة من الأرباح - وبشكل مستقل عن باقى الأعباء - يعطى للامتياز كل صفات البيع".

وقبل الحديث عن حصول الحكومة المصرية على هذه النسبة "الهائلة" من صافى أرباح الشركة، يجب علينا توضيح شيء هام: يبدو أن الشركة ومجلس إدارتها يُحمّلان معنى النصوص فوق ما يحتمل عندما يذكُران أن التنازل عن الأراضى كان هو الميزة الأساسية التى حصلت عليها "الشركة". لكن هذه "الأراضي" تشتمل - أيضاً - على "لسان من الأرض" يُعتبر بمثابة الميزة الأساسية التى تم - بناءً عليها - تحصيل الـ ١٥ % لصالح مصر.

وتؤكد المادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤ وجهة نظرنا بخصوص هذا الموضوع: "لتفادى أية مشاكل قد تنشأ بخصوص الأراضى التى ستُترك لصالح الشركة صاحبة الامتياز، سيقوم المسيو لينان بك (Linant) - المهندس المنتدب من جانبنا لدى الشركة بوضع - خريطة تُحدِّد - الأراضى الممنوحة للشركة لشق مجرى القناة البحرية ومنشآتها ومجرى ترعة الماء العذب - التى ستخرج من النيل - والخاصة بالرى والاستغلال الزراعي".

إن "منح حق الامتياز" (وليس "التنازل") الخاص بالأراضى المخصصة للاستغلال الزراعى كان مرتبطا بالأعباء. وبالتالى، فعندما وافقت الحكومة المصرية على التنازل عن الأراضى – بما لها وما عليها – فإنها عرضت فى المقابل:

– أن تأخذ لحسابها ترعة الماء العذب بأكملها (وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة للجزء الواقع ما بين القاهرة و"الوادي").

– وأن تُعوض الشركة عن التكاليف التى دفعتها فى الجزء الذى شقته من هذه الترعة، واستكمالها حتى تصل للسويس مع الالتزام بالأبعاد المطلوبة بالنسبة للعرض والعمق).

كما كانت الحكومة مُستعدّة – أيضاً – لتحمّل تكاليف صيانة الترعة كلها، كما تحملت – من قبل – أعباء شق وصيانة الجزء الأساسى لهذه الترعة (من القاهرة حتى "الوادي") بدون الحصول على أية تعويضات متّفق عليها أو متوقّعة.

لقد اعتبرت الشركة أن نسبة الـ ١٥% تمثل مُشاركة "هائلة" – من قبل الحكومة المصرية – فى أرباحها الخاصة. ولكن هذه النسبة، كانت – فى الواقع – "حقاً" مرتبطاً "بالالتزام" الممنوح للقناة البحرية.

وكان دى ليسيبس نفسه يرى عكس هذا الرأى قبل نشوب الخلاف الأخير: فقد كان يعتبر أن هذه النسبة بسيطة. وفى رسالة وجهها لرئيس تحرير جريدة Times فى باريس – بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ – ذكر له:" لقد احتفظت الحكومة بنصيب ثابت وغير مُتغيّر نسبته ١٥% من صافى الأرباح. فأولاً: لقد كان هذا من حقها. والحكومة كانت حُرّة فى ربط الامتياز – الذى منحته – بما يقابله من المزايا التى تراها نافعة لها. فهل أساءت استخدام هذا الحق؟

"ولنأخذ فرنسا كمثال: فعندما منحت الحكومة الفرنسية التزام مد خطوط السكك الحديدية للشركات، احتفظت لنفسها بالحق فى اقتسام الأرباح – أياً كان مقدارها – إذا تجاوزت هذه الأرباح نسبة ٨%. وأنا لا أتردد فى التصريح بأننى أفضل الشروط المصرية فى موضوع قناة السويس البحرية.

"ولكن هذه المزايا - الممنوحة للشركة - كان لها مقابل: فمن جهة إذا شاركت الحكومة المصرية الشركة فى أرباحها الصافية، فإنها - من جهة ثانية - ستتلف ما أعطته.

وبالإضافة إلى استغلال الشركة لحق الامتياز لمدة ٩٩ سنة:

١- فقد منحت الحكومة المصرية للشركة حق الانتفاع بكل أراضي المنفعة العامة التي يمكن ريّها، أي تلك الأراضي التي ستجعلها الترعتان الخارجتان من النيل (عند "بحيرة التمساح" ومنها إلى السويس) تُعطى أفضل ما لديها.

٢- ضمنت الحكومة للشركة حرية إدخال كافة الأدوات والمعدات والآلات والمواد الأولية - من كل نوع - اللازمة لأشغالها.

٣- تكفلت الحكومة بدفع الجزء الأكبر من التكاليف الخاصة بالدراسات والأشغال التمهيدية لشق القناة.

"لقد قدّمت الحكومة المصرية - وما زالت تُقدّم - مزايا هامة للشركة. - حتى تصل إلى نسبة ١٥% من الأرباح - "فهل نعتبر أن نفع كل هذه " المزايا والمنح" كثير بالنسبة للشراكة مع "المانح" الذى ندين له بزرع كل بذور المستقبل الخصب؟"[٣].

إذن، فقد كان من المتفق عليه - بوضوح - أن نسبة الـ ١٥% كان شرطاً ربطته الحكومة المصرية بالامتياز الذى منحته، أى أنه كان ثمناً لحكر (مدته ٩٩ سنة) طلبه مالك القناة من مستأجرها.

ولكن عندما يرى المالك أن المستأجر يدعي بحقوق - ليست له - لكي يستقر نهائياً في المكان المؤجَّر له، فمن حق المالك - عندئذ - أن يتخذ احتياطاته ويقوم بتحديد نطاق ومدى الامتيازات التى منحها؛ خصوصاً عندما لا يضر هذا التعديل بالمشروع البحرى العظيم، ويكون هدفه تخليص المشروع من المضاربات، ويعود به إلى أصله الصناعي والتجارى البَحْت بحيث لا يمكن مهاجمته.

وبإمكاننا - الآن - أن نفهم لماذا كان الرأى العام الفرنسى العاقل يؤيد الحملة التى شنها نوبار فى فرنسا. لقد انعكس هذا الرأى العاقل فى جريدتي:le Temps و " le Constitutionnel".

أما رئيس الشركة ومؤسسها فقد طار صوابه ونسى كل التضحيات التى قدمتها مصر لإنجاح مشروعه لدرجة أنه أخذ يناقض نفسه: ألم يكتب - بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٤ - من باريس رسالة للمسيو رويسنايرز - نائبه - يسأله فيها مستنكراً: "أين هى هذه التضحيات التى قدمتها مصر؟ إنها لم تُقدِّم للشركة مجرد ضمان بالفوائد.

"وطبقاً لقانون سنة ١٨٤٢ - فى فرنسا - فقد أخَذَت الدولة الفرنسية على عاتقها دفع أول تكاليف مد خط السكك الحديدية بدون أن تُشارك الشركات فى أرباحها، وبدون أن تحصل على أية أسهم فى هذا المشروع..."[4].

وفى تلك الأثناء، استمر نوبار باشا - منذ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣ - فى مساعيه لدى الحكومة الفرنسية معتمداً - أساساً - على صداقته بالدوق دى مورنى (de Morny)؛ ولكن دى ليسيبس تفوّق عليه بفضل تأييد الإمبراطورة له.

وفى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣، وجّه نوبار مذكرة هامة للحكومة الفرنسية - بخصوص قناة السويس - شرح فيها الأسباب الحقيقية التى دفعت إسماعيل لمساعدة الشركة بعقد اتفاقيتى ١٨ و٢٠ مارس معها، وأيضاً باستمراره فى إرسال جموع العمال المصريين للعمل لديها، على الرغم من معارضة الباب العالى لذلك، فذكر: "عندما افتتح المسيو دى ليسيبس الاكتتاب فى أسهم الشركة، أعلن أن رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون [فرنك]، ولم يكن رأس المال المُعلَن قد تم الاكتتاب فيه بعد؛ فقد كان ينقصه الثلث"

وبعد ذلك التاريخ بسنتين، وبناءً على إلحاح المسيو دى ليسيبس، قرَّر المرحوم والى مصر السابق أن يُقيِّد على حسابه ما تبقى من الاكتتاب، أى ٨٠ مليون [فرنك] بشرط أن يبدأ فى دفع الأقساط ابتداءً من سنة ١٨٦٧، وعلى ثمانية أقساط بحيث يتم دفع المبلغ بأكمله فى سنة ١٨٧٤.

"وفيما بعد، حاول المسيو دى ليسيبس - بلا جدوى - أن يحمل الوالى على الاكتتاب فى قرض لكى يصبح على قدم المساواة مع باقى المساهمين. ولتعويض فشل

هذا الاقتراح، ادعى – أيضاً بلا جدوى – أن الشركة ستتوقف رغماً عنها أو – على الأقل – ستغيّر نشاطها. ولكن الوالى رفض عقد أى اتفاق مالى معه.

"ثم توفى سعيد وخلفه الأمير إسماعيل الذى حدّد – منذ توليه العرش – أن هدفه يتمثل في تنظيم الوضع الشاذ وغير الشرعى للشركة. وكان تنظيم وجود الشركة يعنى وضع مشروع القناة فى مأمن بعيداً عن أية عقبات حالية أو أية مُعوّقات مستقبلية. وصرّح إسماعيل بهدفه هذا لدى ليسيبس.

"ولكن الباب العالى لم يشاطر إسماعيل رأيه لأنه كان يُرحّب بفكرة شق القناة البحرية ولكنه كان "يرفض" الشركة ذاتها، أى أنه كان يرفض التصديق على موضوعي: منح الأراضى للشركة والسُخرة. وبدأ الباب العالى فى إعداد "مذكرة ٦ أبريل"، لكن قنصل النمسا أبلغ إسماعيل بما ينتويه الباب العالى.

"وقرّر إسماعيل أن يرد على هذه المذكرة التى كان الباب العالى ينوى إرسالها إليه وذلك بوضعه أمام الأمر الواقع: فقيّد على حسابه مبلغ ٨٦ مليون فرنك من الاكتتابات الفردية للمرحوم سعيد باشا، وأراد أيضاً أن يتيح للشركة الاستمرار فى الوجود فاتخذ هذا القرار الذى لم يجرؤ سعيد باشا على اتخاذه. ولأول مرة، منذ ثمان سنوات، استطاع دى ليسيبس أن ينام قرير العين (حسب تعبيره بنفسه).

"وجاء أمر الباب العالى بتعليق كافة الأشغال فى مشروع القناة. ولكن، هل امتثل إسماعيل لهذه التعليمات؟ أبداً... فاستمر إجبار ٢٠ ألف رجل – شهرياً – على الذهاب للعمل فى القناة بواسطة الاستدعاء القسرى لهم... ولكن، فى واقع الأمر، فإن عدد مَنْ كانوا يُنتزعون من أشغالهم – شهرياً – كان يصل إلى ٦٠ ألف رجل، أى ٧٢٠ ألفا فى السنة!!! ولم يحدث أبداً أن قامت بلد ما بتجنيد إجبارى لرجالها – على هذا النحو – حتى للدفاع عن كيانها، علماً بأن عدد سكان مصر – وقتذاك – لم يكن يتعدى الأربعة ملايين نسمة !!! (*).

(*) سبق أن ذكر المؤلف أن عدد سكان مصر فى عهد سعيد يبلغ خمسة ملايين نسمة، والواقع ان عدد السكان كان يتجاوز الأربعة ملايين بقليل (المراجع).

وكان عدد ٦٠٠ ألف رجل- هم سكان المدن - يتم إعفاؤهم من السُخْرة؛ أمّا من يشتغلون بالزراعة، فقد كان عددهم يصل إلى ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف رجل. فإذا استثنينا النساء والأطفال وكبار السن، فإن عدداً يتراوح ما بين ٧٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف رجل قد وقع عليهم عبء هذه المساهمة الرهيبة في أشغال القناة !!!

"لقد كان كل فلاح - في كل عام - يُعطي شهرَيْن من عمره للشركة، وشهرين أو ثلاثة لتقوية الجسور وتعليتها وتطهير الترع لحماية الأراضي الزراعية من أخطار الفيضان...

"وبعد تقديم كل هذه التفاصيل، سيكون من السهل فهم مشاعر المصريين تجاه الشركة وتجاه فرنسا معاً. ويوجد شعور بالضيق والغضب لدى المواطنين ولدى الموظفين: فكلهم يمتلكون أراضٍ زراعية (ولكن لا توجد أيدي عاملة). ويقدر المصريون أن مصر تخسر - سنوياً - رأس مال يصل إلى ٤٠ مليون فرنك بسبب عدم الإنتاج الناجم عن استيلاء القناة على الأيدي العاملة. إنهم يعرفون ذلك ويصرحون به"(٥).

وفي شهر ديسمبر، وَجَّه نوبار مذكرة جديدة للدوق دي مورني: فبعد أن توسَّع في عرض الحجج والأدلة المذكورة سلفاً - في مذكرته السابقة - بخصوص السُخرة والأراضي، وبعد أن شرح طبيعة مهمته في الأستانة، أنهى المذكرة بالإشادة بالصداقة السامية التي تربط فرنسا بمصر: "هل يوجد سلوك أصدق وأكرم من سلوك الوالي عندما اختار فرنسا - دون غيرها - للتحكيم بينه وبين الشركة؟؟

"إنني لا أنكر - أبداً - أن مصر تجتاز - حالياً - أزمة صعبة. ولكن، سبق لمصر وأن اجتازت أزمة مماثلة ما زلتُ أتذكرها: ففي عهد عباس باشا، كُنتُ مُكلفاً - طوال عدة شهور - بإبلاغ قنصل فرنسا في الأسكندرية (المسيو لوموان Lemoine) وسفيرها في الأستانة (الجنرال أوبيك Aupick) بالمتاعب والاضطرابات الخطيرة التي يتعرض لها حكم الأمير عباس. وكُنتُ مكلفاً - أيضاً - بالاستفسار منهم عمّا إذا كان الوالي يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة الفرنسية له.

"ويجب عليَّ أن أذكِّر بأنهما أظهرا لي غباءهما التام بالنسبة للوضع في مصر. ولكن رفض الدبلوماسية الفرنسية العنيد - والمتكرِّر - هو الذي أجبر الأمير عباس على إرسالي للأستانة للتفاوض مع سفير إنجلترا؛ فالأمر كان بمثابة حياة أو موت بالنسبة لمصر وللأمير.

"سيدي الدوق، لقد جئتُ إلى هنا معتمداً على ما ستقدمه وساطتكم السامية والقوية. وبالنسبة لي، فإنني أرغب بشدة ألاَّ يتم الحط من قدري هذه المرة بإجباري على الرجوع للأستانة لكي أدُق باب السير بولوير"[6].

ولم يقف إسماعيل مكتوف الأيدي وقرر دعم موقف مبعوثه باتخاذ قرار حاسم: فهدد بسحب العمال المصريين إذا رفضت مقترحات نوبار باشا؛ فدق ناقوس الخطر في معسكر الشركة والحكومة الفرنسية. ولكن لسوء الحظ، فإن إسماعيل لم يكن ذلك الرجل الذي يتمسك بحزم بقرار اتخذه.

وبالقطع، فإن دي ليسيبس كان يهدد مصر برفع دعاوى المطالبة بتعويضات، ولكنه كان يُدرك أن أي خلاف جاد مع الحكومة المصرية - المدعومة بتأييد من تركيا وإنجلترا - قد يؤخر العمل بل إنه قد يلغي المشروع برُمّته، ولذلك سارع بدفع قنصل هولندا لبذل مساعيه لدى الوالي لتهدئة الأمور. وكان ذلك في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٣: فلقد كان دي ليسيبس يريد كسب بضعة أشهر إضافية حتى يستطيع استخدام الكراكات في الحفر بشكل أوسع.

وفي الواقع، فإن الشركة كانت قد فتحت - فعلاً - قناة بحرية صالحة للملاحة بين البحر المتوسط وبحيرة التمساح، وكانت ذات أبعاد مؤقتة بالنسبة للعرض والعمق. أمّا فيما يتعلق بترعة الماء العذب، فقد أنجزت الشركة شقها حتى وصلت إلى مدينة السويس. وبالتالي، فإن هذه الترعة ستسمح للشركة - قريباً - بتنفيذ شق القناة البحرية حتى تصل للبحر الأحمر.

وفي أثناء هذه الحالة من القلق والاضطراب، جمع دي ليسيبس مجلس إدارة شركته - يوم ٢٢ ديسمبر - لاتخاذ قرارين:

الأول: يقضى برفع قضية ضد نوبار وطلب مثوله أمام "محكمة السين المدنية" لأنه - بصفته الشخصية - يتحمل مسئولية نشر وثائق مُزَوَّرة تنال من سمعة الشركة.

الثاني: يقضى بتوجيه دعوة استثنائية "للجمعية العامة للمساهمين" للاجتماع فى الأول من مارس سنة ١٨٦٤.

وغنى عن الذكر أن نقول إن العدالة الفرنسية قد برأت ساحة نوبار باشا من الاتهام الموجَّه إليه.

●●●●●

رابعًا: تدخُّل نابوليون الثالــث وقــرار التحكــيم الصادر فى يوليــو سنة ١٨٦٤:

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٤، رفع مجلس إدارة الشركة شكوى لإمبراطور فرنسا مطالباً إياه بتدخله السامى لحل هذا الخلاف. وفى اليوم نفسه، وجه وزير الخارجية الفرنسى للمسيو تاستو - القنصل العمومى لفرنسا فى مصر - البرقية التالية:

"باريس فى السابع من يناير سنة ١٨٦٤م.

إن الإمبراطور يريد مُصالحة شركة قناة السويس على الوالى، ويريد ألاَّ يقوم الوالى بتعليق أشغالها قبل الأول من شهر ابريل"[٢].

وتُثبت الوثيقة السابقة بوضوح أن الخديوى إسماعيل لم يكُن هو الذى بادر بطلب تحكيم الإمبراطور كما ادعى دى ليسيبس فيما بعد. لقد أراد نابوليون الثالث أن يكلف نفسه بدفع الشركة للمصالحة. أو بعبارة أخرى: فهو الذى كلَّف نفسه بالتحكيم فى هذا الخلاف؛ فكان طبيعياً ألاَّ يعلق الوالى الأشغال - احتراماً لشخص الإمبراطور المبجل - ويلتزم تماماً بحكمة جلالته السامية لحل الخلاف.

وكان من المفروض أن يبدى دى ليسيبس تقديراً خاصا لموضوع عدم تعليق الاشغال بالسُخرة حتى الأول من أبريل، وهو التاريخ الذى سيطلب فيه مُهلة جديدة - لمدة شهرين - وسيحصُل عليها.

وبهذه الوسيلة، فإن إسماعيل يكون قد سمح للشركة بكسب الوقت وتأجيل الأمور، خصوصاً وأن قرار التحكيم - الذى أصدره نابوليون الثالث - لم يصدر إلاّ فى السادس من شهر يوليو سنة ١٨٦٤م، أى بعد ستة أشهر من انقضاء المهلة الأولى (الستة أشهر التى حددها الباب العالى فى مذكرته بتاريخ الأول من أغسطس).

وطوال هذه السنة، لم يلتزم إسماعيل بروح مذكرة السادس من أبريل: فشجّع استمرار الأشغال فى القناة مع أن الوقف الفورى كان - هو وحده - القادر على منح إسماعيل وسيلة ردع للضغط على الشركة. ففى أزمة مماثلة - وقعت فى شهر يونيو سنة ١٨٥٩م - قام سلفه (سعيد باشا) بإيقاف أشغال الشركة لإجبارها على احترام مرسوم الامتياز الذى يقضى بأن "العمل فى شق البرزخ مرهون بتصديق السلطان على هذا المرسوم".

وكان دى ليسيبس موافقاً - حينذاك - على وُجهة النظر هذه، ولكنه تعلّل بأن تلك الأشغال كانت "مجرد أشغال تمهيدية" وصرّح بأنه لا يفكر أبداً فى خرق أى بند من بنود العقود.

ولاستكمال تلك الأشغال، لجأ إلى التعاقد الحُر مع العمال، بل إنه كتب للمرحوم سعيد باشا من باريس - بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٥٩- رسالة يخبره فيها بأنه استطاع إقناع الكونت فاليفسكى (Walewski) بأنه "إذا انتصرت المعارضة الإنجليزية، فإنه سيتفق مع صاحب السمو لتخليصه من أى ورطة سياسية، وسيُعيد إليه كافة حقوق الامتياز والأراضى والمنشآت وآلات ومعدات الشركة بدون أن يطلب منه أى تعويض من أى نوع - لأى شخص كان - ولن يطلب منه تسديد أية تكاليف يتحقق منها الإشراف الحازم لمجلس الإدارة. وبهذه الوسيلة، لن يُسمح بتوجيه الاتهام لسموه بأنه تسبّب فى عدم تنفيذ العقود التى وقع عليها".

ولكن، فى تلك الآونة، كان دى ليسيبس محتاجاً لوالى مصر، وكان - أيضا - غير واثق من تأييد الإمبراطور له. أما فى الفترة التى بدأت منذ سنة ١٨٦٠، فقد حصل على هذا التأييد المطلوب وتقوّى به؛ فغيّر موقفه تجاه الحكومة المصرية وعاملها كما لو كانت تابعة لبرزخ السويس.

لقد أخطأ إسماعيل لأنه:

١- لم يكن حازماً منذ البداية.

٢- ولم يطلب دعم الحكومة التركية له لكى يُحدث توازناً مقابل دعم الحكومة الفرنسية لدى ليسيبس.

٣- ولم يستفد من حرية التَّصرّف المطلقة التى كانت لديه بدلاً من أن يُصبح أسيراً - منذ البداية - لقرارات تحكيم الإمبراطور الذى كان - بدوره - أسيراً لحاشيته.

وكلف نابوليون الثالث وزير خارجيته - المسيو دروين دى لويس - بمتابعة دعوى الشركة من وجهة النظر السياسية، ومن كونها قضية خلافية. وفى الثالث من شهر مارس، تشكّلت لجنة بها:

- ثلاثة من أعضاء "مجلس الشيوخ" (هم: توفينيل Thouvenel وماليه Mallet وسوين Suin)؛

- وواحد من"مجلس النواب" (هو:جونين Gonin).

- ومستشار من"مجلس الدولة" (هو: دوفيرجيه Duvergier).

وبعدما ناقشت"اللجنة" مختلف المسائل، رفعت تقريراً للإمبراطور كان هو الأساس الذى بنى علية قرار التحكيم الصادر فى السادس من يوليو سنة ١٨٦٤م

وفى تلك الأثناء، كان إسماعيل ونوبار- الذى كان يتفاوض باسمه - ما زالا يأملان فى أن قرار التحكيم سيقوم بإصلاح النتائج غير المتوقعة لهذا التقرير. وفى الواقع، فإن الوالى كان قد أعلن - فى شهر مايو- أن نوبار تلقى من الدوق دى مورنى تاكيدا إيجابيا. وأيا كان رأى اللجنة- التى شكلها الإمبراطور- فإن جلالته لديه

عزم أكيد على أن يترك تماماً – وبدون أية تحفظات – أية مطالبة خاصة بترع الماء العذب..."

وذكر تقرير قنصل إنجلترا: "أن الوالى يبدو مقتنعاً بنوايا الإمبراطور"[٨]. ولهذا السبب، وثق نوبار بتأكيد الدوق دى مورنى له وكبت مشاعره، ووافق – بتحفظ – على التوقيع على تقرير "اللجنة"، وقبل أن يكون الإمبراطور حراً – بعد ذلك – فى الموافقة على هذا التقرير أو تعديله. ومن جهة ثانية، فإن موقف تركيا وسفيرها فى باريس – فى أثناء المفاوضات – قد أكد عزلة نوبار أمام الحكومة الفرنسية، وأجبره – بشكل ما – على الاعتماد فقط على عدالة الإمبراطور السامية.

وفى شهر مايو سنة ١٨٦٤م، وجه الوالى مذكرة إلى السير هنرى بولوير بخصوص الوقائع التى حدثت فى باريس والمرتبطة بتوقيع اتفاق التحكيم. ويتضح من هذه المذكرة أن "اللجنة" قد قدمت لنوبار – فى الأيام الأولى من شهر أبريل – مشروع اتفاق التحكيم المشار إليه.

وبدا لممثل الوالى أن عرض هذه الوثيقة يُعتبر حكماً مسبقاً فى المسألة موضوع النزاع: فقد كُلِّفت " اللجنة" بدراسة مسألة ترعة الماء العذب" فى حين أنه كان من الواضح أن صاحب الجلالة الإمبراطور قد تبنى مبدأ التنازل عن الأراضى بما لها وما عليها. وفى مثل هذه الحالة، فإن هذه الترعة – المخصّصة لرى هذه الأراضى – لا يجب أن تبقى تحت سيطرة الشركة.

وأبدى نوبار اعتراضاته. وقام الوالى – من جانبه – بالكتابة إلى الأستانة وطالب الباب العالى بأن يحرك سفيره فى باريس لدى الحكومة الفرنسية، ويجعل هذا الموظف يدعم نوبار باشا فى مقاومته ضد صياغة قرار التحكيم، وضد دراسة موضوع ترعة الماء العذب. ولكن الباب العالى لم يُغيِّر شيئاً فى تعليماته التى أرسلها لجميل باشا، سفيره فى باريس. وفى الوقت نفسه، حاول نوبار التأجيل عدة مرات لكى يعطى للسفير العثمانى فرصة استلام تعليمات من الأستانة. وسافر نوبار حتى مدينة كان (Cannes) – فى جنوب فرنسا – لاستشارة أوديلون بارو (Odilon Barrot).

وبتاريخ ٢١ أبريل، فقط، قرر نوبار أن يضع توقيعه على اتفاق التحكيم بشرط أن تضع "اللجنة" – فى بدايته – الصيغة التالية: "بدون الموافقة التى قد تضر بوقائع أو إثباتات تكون موجودة فى البيان". وفى اليوم نفسه، وفى الساعة الثانية بعد الظهر، عاد نوبار إلى مقر إقامته. وفور عودته، زاره السفير العثمانى جميل باشا حاملاً معه برقية من صاحب السمو عالى باشا يخبره فيها بأن الباب العالى يعلن أنه لا يستطيع قبول أُسس هذه التسوية.

وكانت هذه البرقية تحمل تاريخ ١٨ أبريل، ووصلت إلى السفير فى يوم ١٩ صباحاً وأبلغها السفير لنوبار يوم ٢١ فى الساعة الثالثة بعد الظهر. وهكذا، فإن الأستانة لم تُقدّم أى عون لإسماعيل، ولم يتدخل سفيرها لدى الحكومة الفرنسية ولم يُساند نوبار، بل إن الباب العالى قد تهرّب منه لكى لا يؤدى واجبه[9]. لقد كان الشك يُغلّف دائماً العلاقات التركية/ المصرية. وتركت الأستانة إسماعيل بمفرده يواجه الإمبراطور.

وصدر قرار التحكيم فى يوم ٦ يوليو، وكان مبنياً على الأسس المذكورة فى الاتفاق، فجاء بحل غير متوازن كبّد مصر الكثير ثم تكبدت لإصلاحه أكثر. وحسبما ذكر المستر فارمان – فى كتابه Egypt's Betrayal – فإن الحكم بتعويض الشركة بمبلغ ٨٤ مليون فرنك "قد أدهش أوروبا كلها". وعلى أى حال، فإن نوبار لم يوافق عليه إلاّ مضطراً.

وبعد صدور الحكم، ذهب نوبار لزيارة الدوق دى مورنى لكى يودعه قبل سفره. وعندئذ، أخبره الدوق بأن الإمبراطور قد منحه وسام "جوقة الشرف" (La Légion d' honneur) برتبة كوماندور، وقام بوضع رابطة العنق – التى تدل على هذه الرتبة – فى رقبة نوبار. وبما أن نوبار باشا كان طويل القامة، بينما كان الدوق قصيراً، فقد كان عليه أن ينحنى بشكل ملحوظ. وفى أثناء انحناء الوزير المصرى، غمز بعينه تلك الغمزة الشرقية الماكرة، وابتسم ابتسامة الباريسى القّح، وقال من بين أسنانه: "٨٤ مليون فرنك فى رقبتي!!! إنها فعلاً تجبرنى على أن أحنى رأسي".

إن هذا القرار التحكيمى – والحق يُقال – كان مثل باقى التعويضات التى أُجبرت مصر على دفعها: أى أنه صدر لمجرد تلبية حاجة الشركة للمال. فضلاً عن

ذلك، فقد عرف نوبار – من مصدر موثوق به – أن "لجنة التحكيم" كانت تنوى الحكم على مصر بدفع مبلغ ١٣٠مليون فرنك – وهو المبلغ الذى قدرت الشركة أنه يمثل تكلفة باقى المشروع – ولكن الإمبراطور رفض.

ولنحاول الآن التعَرُّف على مغزى هذا القرار التحكيمى من خلال البراهين القانونية: فبالنسبة للمسألتين الأولى والثانية – الخاصتين بإلغاء السخرة – فإن القرار التحكيمى لم يهتم بالمادة رقم ٢ من لائحة ٢٠ يوليو التى تشترط ضرورة تحديد عدد العمال المصريين "مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمته لفترات الأعمال الزراعية". وأصر هذا القرار التحكيمى على تطبيق نص الفقرة الموجودة فى امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التى تُجبر الحكومة المصرية على توريد أربعة أخماس العمال الذين تحتاج إليهم الشركة. ولهذا السبب، حكمت "اللجنة" على الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك "نظراً لاستخدام الآلات أو العمال الأوروبيين محل العمال المصريين".

وكانت الشركة قد أدركت ضرورة تنشيط أعمالها وتنظيم استخدام الآلات الميكانيكية والتوسع فى استخدامها بطريقة منهجية لكى تستطيع تسليم القناة البحرية واستخدمها فى التجارة العالمية فى الوقت المحدد لذلك. ولهذا السبب، وقبل صدور قرار التحكيم الإمبراطورى، وقبل قبول مبدأ إلغاء السخرة، كان إسماعيل قد اقترح على الشركة أن يُورِّد لها ستة آلاف عامل شهرياً، ولكن الشركة سبقت ذلك كله وأبْرمت عقوداً مع موردين ومقاولين لتنفيذ مجمل الأشغال.

وتم توقيع أول عقد بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٣م مع المسيو كوفرو (Couvreux)؛ وتم توقيع الثانى بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣مع إخوان دوسو (Dussaud)؛ و كان العقد الثالث بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٤م مع ويليام أيتون (William Aiton)؛ أما العقد الرابع فكان بتاريخ ٢٦ مارس سنة١٨٦٤م. مع بوريل لا فاللى وشركاه (Borel Lavalley).

واشتهر المستر ويليام أيتون بتنفيذ أشغال التجريف التى نفذ العديد منها. وقام أيتون بتوريد مركب لنقل الردم – يعمل بالطريقة الإنجليزية ومُصمَّم بعبقرية متناهية –

وقد أدى هذا المركب خدمات عظيمة جداً للشركة. أمَّا المسيو كوفرو فقد كان خبيرا بأشغال الردم وجاء معه بالحفارات الآلية التى كانت اختراعاً حديثاً نافعاً للغاية.

وفى كتاب "Egypt's Betrayal"، ذكر المستر فارمان ما يلي: "فى الحقيقة، عندما صدر قرار التحكيم، كان المصريون قد أُنجزوا - بالكامل تقريباً - الجزء المنوط بهم تنفيذه باستخدام الطريقة البسيطة التى يستخدمونها لتبطين جانبى الترع... وكان جزء كبير من مجرى القناة يمر فى أراضى رخوة: فمن جهة البحر المتوسط، [شمالاً] تم الحفر - بطول ٣٤ ميلاً - عَبْر مياه بحيرة المنزلة وسبخاتها، وهى مياه لا يتجاوز عمقها قدمَيْن أو ثلاثة أقدام على الأكثر... وبالقرب من السويس [جنوباً]، كانت توجد كذلك سبخات واسعة.

"وفى أماكن أُخرى، عندما كان العمال يزيلون طبقة الرمال التى تُغطى السطح، كانت المياه تتسرب فوراً وتنهمر فى المجارى التى لم يكتمل حفرها بعد. لقد كان العمال المصريون سبّاحين مهرة، ولكن الأطفال منهم لم يكُن بمقدورهم الغطس تحت المياه مع رفع الطين من القاع. أمّا باقى العمل، فقد قامت الكراكات [الجرافات] البحرية بتنفيذه(١٠).

"وكانت الشركة تتوقع هذا الشرط واتخذت الإجراءات اللازمة تجاهه: فطلبت مُسبقاً توريد الكراكات [الجرافات] البحرية، وتمت صناعتها، وبدأت العمل - فعلاً - فور صدور قرار التحكيم".

ولإعطاء فكرة دقيقة عن ناتج عمل هذه الآلات الميكانيكية، والأهمية القصوى للدور الذى قامت به فى إنجاز مشروع القناة، سنذكُر - فيما يلى - ما قاله أ. ريت (O. Ritt)، مؤلف كتاب "L' Histoire de l' Isthme de Suez". عن قرض بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك (من سبتمبر سنة ١٨٦٧ حتى يوليو سنة ١٨٦٨م): لقد تم عقد هذا القرض لأن الشركة كانت بحاجة للأموال - لإنجاز أشغالها - بعدما ثبت وجود عجز فى رأس مالها. وازداد هذا العجز - تحديداً - بعد تعويض الحكومة المصرية.

وذكر أ. ريت ما يلي: "إن أول سبب للنجاح الساحق لهذا القرض يرجع إلى نشاط الأشغال وفاعليتها فى المقام الأول،... ففى نهاية سنة ١٨٦٨م، وصل ناتج الحفر

– فى برزخ السويس – إلى ٢ مليون متر مكعب شهرياً. وهذا الرقم يساوى ٢,٥ مليون متر مكعب فى أوروبا، أى بمعدل استخراج أكثر من ٨٠ ألف متر مكعب يومياً بواسطة ٤٠ ألف عامل؛ وذلك فى حالة نقل هذه الكمية إلى مسافة مرحلة واحدة. كما أنها تساوى أيضاً ما ينقله ٨٠ ألف عامل – وهم مجبرون – لمسافة مرحلتين".

"ولكن هذا التقدير مبنى على إمكانية العمل فى أرض جافة، ولذلك فإنه يصبح أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع. لقد أدى حفر القناة – فى ضوء هذه الظروف الافتراضية – إلى إلغاء مورد النقل بواسطة المياه على طول خط القناة. وهذا المورد ثمين لسببين: فهو يوفر الوقت والمال. ومن ناحية أخرى، فقد كان من الضرورى مكافحة تسرب المياه وذلك باللجوء إلى وسائل أكثر فاعلية، خصوصاً عند الحفر فى حوض بحيرة المنزلة. إن الجهد الذى بذل فى هذه النقطة كان يتطلب زيادة الأيدى العاملة بنسبة ملحوظة...

"وباختصار، فإن شق القناة فى أرض جافة، وفى ظروف أفضل، كان سيتطلب وجود ١٥٠ألف عامل – بشكل دائم – فى مواقع المشروع. لقد أدت الآلات الرائعة – التى جلبت إلى المواقع – إلى النتيجة نفسها ولكن باستخدام عدد يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٥ ألف عامل فقط. لقد كان من المستحيل اختيار الأيدى العاملة وحفظ النظام وتوفير الخدمات الطبية بسبب الأعداد الهائلة للعمال المطلوبين لتنفيذ المرحلة الأولى، كما أن المصروفات قد تجاوزت كافة التوقعات.

"ولكن الحل الذى تبنته الشركة كان – على العكس – سهل التطبيق: فقد كان يحصر المصروفات فى الإطار المتوقع سلفاً كما كان يسمح بتحديد موعد دفع القسط النهائى بتأكيد شبه مطلق. وهكذا تشكل أروع موقع تم العمل فيه".

وفى الواقع، وعلى الرغم من الاستخدام العملى والاقتصادى لتلك الآلات الرائعة، فإن المصروفات قد تعدت – بكثير – الحدود المتوقعة. وأياً كان الأمر، فإن الحكم الذى ألزم الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك – بحجة استخدام الشركة للآلات أو العمال الأوروبيين – لم يكن له ما يبرره.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبالإضافة إلى المبلغ – الذى كان على الحكومة المصرية أن تدفعه – فإن الشركة رفضت تسديد دين بمبلغ٤،٥ مليون فرنك دُفع لجراية وأجور العمال المصريين، وهذا الرفض مُخالف للائحة ٢٠ يوليو. ولجأت اللجنة إلى حيلة – تعتبر إهانة للعقل السليم – لكى تبرر حكمها لصالح الشركة بعدم تسديد المبلغ المستحق للعمال المصريين (أى ٤،٥ مليون فرنك): فقد قبلت على الفور النظر فى طلب تعويض جديد قدمته الشركة، وكان قد سبق للجنة وأن رفضته ثم قبلته جزئياً.

وجاء فى منطوق الحكم ما يلي: "تطالب الشركة بتعويض – قدره تسعة ملايين فرنك – يُدْفع لا بصفة أرباح عن رأس المال الذى تم استثماره لمدة سنة فى هذه العملية. وهذه السنة تمثل الوقت الإضافى الذى ستطول فيه هذه الأشغال.

"وقد كان من المحتمل قبول طلب التعويض هذا بكامله لو كانت الحكومة المصرية هى المتسببة فى إطالة فترة الأشغال. ولكن فى واقع الأمر، فإن الشروط التى فرضها الباب العالى تُعتبر بمثابة تَصرُّف مستقل عن إرادة الوالى. ونتيجةً لهذا الظرف القاهر، أخذت هذه الأشغال وقتاً أطول مما كان مقدراً لها من قبل: إمّا لطبيعة الحدث نفسه وإمّا نتيجةً للعلاقات القائمة بين الوالى والشركة. ولذلك، فمن العدل أن يتحمل الطرفان – مناصفةً – قيمة هذا المبلغ (٩ ملايين فرنك) بواقع ٤،٥ مليون فرنك لكل منهما".

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة – مسألة الترع – سنلاحظ منذ البداية أن "اللجنة" قد تَبنَّت وجهة نظر دى ليسيبس: فأكدت أن الشركة – بناءً على اتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٦٣م – "قد تنازلت عن "الحق" الممنوح لها في تنفيذ جزء من "الترعة الحلوة"، وهو الجزء الواقع بين القاهرة "وترعة الوادي" التى افتُتحت فعلاً للملاحة النهرية".

لقد سبق لنا وأن أوضحنا أن قيام الشركة بتنفيذ وصيانة "ترعة الماء العذب" بالكامل على نفقتها وعلى مسئوليتها كان "تكليفاً" وليس "حقاً" لها، وتمت مكافأتها على ذلك فمُنحت "امتياز" استغلال الأراضى الموجودة على ضفتيها وحقوق الملاحة النهرية فيها. ولكن الطريقة – التى اتبعتها الشركة فى عرض هذه المشكلة – تُوضح لنا هدفها

لتبرير رفع دعوى تعويض باهظة، والاستيلاء على "الترعة الحلوة" والأراضى الواقعة على ضفتيْها.

وهذا الغرض يبدو جلياً فى الفقرة التالية مباشرة للفقرة التى ذكرناها تَوًّا؛ "وفضلاً عن ذلك، فإن الباب العالى قد زعم بأن التنازل عن الترعة الحلوة — بما لها وما عليها — كان نتيجة حتمية للتنازل عن الأراضي".

ومن المؤسف حقاً أن "اللجنة" قد تَعَمَّدَت التدخل فى نية الباب العالى. وهذا ما قاله – بالضبط – وزير خارجية تركيا في مذكرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٦٣م: "أمَّا الحَدَثُ الثانى، فإننى أَوَدُّ التحدُّث عنه بصراحة مطلقة. إنه الحدث الخاص بالتنازل للشركة عن قنوات الماء العَذْب مع الأراضى التى تقع على جانبيْها. وحَسَبَ مشروع القانون، يُصبح من حق الشركة المطالبة بملكية الأراضى التى تقع عليها ضفتا الترعة فى أى مكان تمتد إليه".

وبِناءً على فرمانَى الامتياز الصادرَيْن فى سنتَى ١٨٥٤ و١٨٥٦، ومراسلات الباب العالى، يبدو أن التنازل التام عن الأراضى كان يُعتَبر بمثابة نتيجة ضرورية للتنازل عن "الترعة الحلوة".

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان هنالك ارتباط وثيق بين الترع وبين الأراضى، وبين "التكليف" و "الالتزام". وكان الفصل بين أحدهما والآخر يجعل منهما التزامَيْن منفصلَيْن؛ وبالتالى، فإنه يسمح للشركة بالمطالبة – بدون وجه حق – بتعويضَيْن فى حين أن الربط الطبيعى بينهما لن يَنتُج عنه أى تعويض لصالح الشركة. لقد كان هذا التصرف تزويراً وتشويهاً للعقود التى أُبرمَتْ.

وأخيراً، فإن منطوق الحكم قد قَرَّر أن تتنازل الشركة بالكامل عن الترعة الحلوة ولكن بشروط غريبة:

"أولاً: تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن جزء الترعة – المحصور بين "تفتيش الوادي" وبحيرة التمساح والسويس – مثل الجزء الأول. ولكن، تظل الشركة متمتعة بحق الانتفاع المطلق بهذا الجزء حتى الانتهاء التام من تنفيذ مشروع "القناة البحرية"، ولا يتم أخذ أى مياه من الترعة إلاَّ بعد موافقة الشركة.

ثانياً: تقوم الحكومة المصرية بتكليف الشركة بإنجاز العمل فى الترعة من "تفتيش الوادي" حتى مدينة السويس مقابل عشرة ملايين فرنك تدفع كالتالي:

أ – ٧,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى تم تنفيذها فعلاً، وحصة المصروفات العامة، وفوائد القروض.

ب – ٢,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى سيتم تكليف الشركة بتنفيذها.

ثالثاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد – أيضاً – نفقات الصيانة، ويتم ذلك بتعويض الشركة بواسطة اشتراك سنوى مقداره ٣٠٠ ألف فرنك تدفعها الحكومة المصرية طوال مدة سريان امتياز القناة البحرية".

وهكذا، كان يجب على مصر أن تدفع نفقات تنفيذ وصيانة ترعة تنازلت لها الشركة عنها، مع استمرار حيازة الشركة للترعة. لقد بدا الأمر كما لو أن تعديلات شروط فرمان الامتياز كانت تهدف فقط لجعل الشركة تحتفظ بامتيازاتها ومكاسبها الفعلية – أو المحتَمَلَة – الناتجة عن حق الانتفاع الدائم. وبدا – أيضاً – أن مصر مُطالَبَةٌ بدفع كافة التكاليف التي لا تبدو لها نهاية.

رابعاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد – كذلك – مبلغ ستة ملايين فرنك للشركة تعويضاً لها عن الحقوق الأخرى التى حُرِمَتْ منها.

خامساً: على الشركة أن تخصم – من حساب التكاليف النهائى للترعة – قيمة حفر ٧٠ ألف متر مُكعَّب يومياً وذلك قيمة تزويد السكان المقيمين على مجرى التُرع بالمياه، ورى الحدائق، وتشغيل الآلات، إلخ إلخ...

سادساً: وعند الانتهاء الكامل من حفر القناة البحرية، لن يكون للشركة – على ترعة الماء العذب – سوى حق الاستفادة الذى يتمتع به الرعايا المصريون، أى أن الشركة لن يكون لها الحق في: منع أخذ المياه من الترعة، أو الملاحة، أو إرشاد المراكب، أو قطرها، أو سحبها بالحبال، أو رسوها. وفى المقابل، تقوم الحكومة المصرية بتعويض الشركة بدفع مبلغ ستة ملايين فرنك. وتتعهد الشركة للحكومة المصرية بعدم فرض أية رسوم – أبداً – على القوارب أو المنشآت".

وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع – وبمنتهى العدالة – أن نعتبر ما حدث "تنازلاً" أم أنه كان مجرد احتقار وتجاهل لحقوق مصر على ما تملكه ؟ لقد حصل المستأجر على عقد إيجار دائم جعله يتصرف كما لو كان هو المالك الفعلى، وأصبح المستأجر يُشرك المالك معه فى دفع الضرائب المفروضة على المستأجر.

أمَّا المسألة الرابعة – وهى المسألة الخاصة بالأراضى – فإن التنازل عنها قد تم – تقريباً بالشروط بنفسها التى تم بها التنازل عن الترعة الحلوة". وفى واقع الأمر، فإن الشركة لم تتنازل للحكومة المصرية إلاَّ عن مساحة ٦٠ ألف هكتار فحسب واحتفظت لنفسها بمساحة ١٠٢٦٤هكتار لتلبية احتياجاتها في: البناء، وصيانة "القناة البحرية" واستغلالها وتشغيلها، وضمان ازدهار هذا المشروع، وذلك طوال مدة صلاحية امتياز القناة البحرية. وأيضاً، فإن الشركة قد احتفظت لنفسها بمساحة ٩٦٠٠ هكتار لصيانة وتشغيل "الترعة الحلوة".

لقد أُجبرت مصر على دفع ٣٠ مليون فرنك بصفة تعويض عن أراضى مشكوك فى ثمنها وقيمتها، وهى – فى الأساس – أراضٍ كانت قد أهدتها للشركة. وكتب أحد الدبلوماسيين تعليقاً على هذا الوضع بقوله: "بناء على عقد الامتياز – الذى حصلت عليه الشركة – فإنها أصبحت تملك الأراضى التى ترويها "الترعة الحلوة" وفرعاها الواصلان إلى بورسعيد والسويس: أى حوالى ٦٠ ألف هكتار.

"وكان قد سبق للمسيو دى ليسبس وأن قدَّم هذا الامتياز للمساهمين على أنه مصدر ثروة لهم مع أنه كان يُدرك – تماماً – أن الجزء الواقع بأكمله بين "بحيرة التمساح" وبورسعيد كان مجرد رمال تتحول إلى أرض مُشبَّعة بالأملاح، وليس لها أى وسيلة صرف ناحية أطراف بحيرة المنزلة. أمَّا الجزء الوحيد القابل للزراعة فهو الجزء المحصور بين "وادى طليمات" والإسماعيلية والسويس، وتبلغ مساحته ٨ آلاف هكتار.

"وفيما يتعلق بالقيمة المحتملة لهذه الأراضى، يكفينى القَول أن وكلاء الدائنين قد شكَّلوا لجنة – فى سنة ١٨٧٨م – بعد إشهار إفلاس مصر لتقييم ثمَن الأراضى التى تملكها الحكومة المصرية، فقامت هذه اللجنة بمسح كافة الأراضى التى لها قيمة ما – حينذاك – والأراضى التى قد تكون لها قيمة فى المستقبل القريب أو البعيد. وبعد المسح، لم تَذكُر عنها شيئاً ولم تَسجلها فى دفاتر المساحة كما لو كانت لا تساوى شيئاً...

"وفى سنة ١٨٨٤م، عندما كنتُ فى الخدمة، أردتُ أن آخذ ما يمكننى الحصول عليه من هذه الأراضى، وقدمتها لمن يريد الحصول عليها مع إعفائه من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات.

"وبالنسبة للثمانية آلاف هكتار، حدث - بالكاد - إقبال على حوالى نصف هذه المساحة وتم تسليمها .أمَّا الأراضى الواقعة بين الإسماعيلية وبورسعيد، فقد كانت مجرد رمال...وكان لابد من تسوية هذه الرمال ونقلها وشق ترعة إلخ إلخ... وكل ذلك يتطلب وقتًا وتكاليفاً باهظة.

"وكان من الممكن زراعة هذه الأراضى بالشعير مثل الأراضى التى يزرعها البدو شتاءً على أطراف صحراء مديرية البحيرة. ولربما كانت هذه الأرض ستعطى محصولاً ضعيفاً ولكنه كان سيسُد رمق بدو الصحراء، وكان سيجعلهم موالين للشركة. وما ذكرناه سلفاً يُعتبر كافياً لتقدير هذه القيمة (غير المسبوقة)".

والشيء المثير للدهشة هو أن مصر قد دفعت فى هذه الأراضى ثمناً باهظاً أغلى بكثير من قيمتها الفعلية وقتذاك، بل إننا نستطيع القول بأنها دفعت فيها الثمن الذى كانت ستدفعه فى المستقبل البعيد بعد أن تُنفق الشركة عليها تكاليف باهظة لاستصلاحها. "إذن، ألا يبدو أنه يوجد خطأ فى هذا الحساب خصوصاً إذا علمنا - حالياً - أن باشا مصر هو الذى سيُنفق هذه المصروفات؟"[11].

وذكر إدوارد ديسى (Edward Dicey) أن الشركة قد احتاجت - بعد عدة سنوات - لجزء من تلك الأرض التى تنازلت عنها للحكومة المصرية والتى دفعت فيها الحكومة ثمناً مُبالَغًا فيه (٢٠جنيهاً للأكر الواحد) [12] وذلك لبناء أرصفة على ضفَّتى "القناة البحرية". وطلبت الشركة من الحكومة أن تتنازل لها عن بضعة أكرات بالقرب من بورسعيد مباشرة. وعندئذ، طلبت الحكومة من الشركة دفع الثمن نفسه الذى أُجبرت الحكومة على دفعه للشركة حسبما جاء فى قرار التحكيم.

---

[12] أكر (Acre): وحدة مساحة زراعية فى البلاد الأنجلو سكسونية وتساوى ٤٠٤٦,٨٦ متراً مربعاً [المترجم].

ولكن الشركة اعتبرت أن هذا الاقتراح نوع من العبث، وتَحجَّجت بأن الأرض نفسها لا تساوى شيئاً، وقبلَت أن تدفع - فقط - جزءاً ضئيلاً من الثمن الذى كانت - هى بنفسها - قد سبق وأن حدّدته لهذه الأرض التى سبق لها وأن "تنازلت" عنها للحكومة(٢٢).

ولم تقف الشركة عند هذا الحد: فقد حَرَمَت والى مصر من حرية التّصرُّف فى مياه "الترعة الحلوة" التى يتوقف عليها إنشاء المراكز السكانية وتخصيب الأراضى التى سبق لها وأن تنازلت عنها للحكومة المصرية أو بمعنى أُدق: تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة بثمن باهظ تم حسابه بناءً على القيمة التى سوف تكتسبها هذه الأراضى - فى المستقبل - بعد توصيل مياه الرى لها. "وهكذا، فقد خاطَرَت مصرُ بحرمان نفسها - نهائياً - من المزايا وبأن تَظَلّ مُثقلة بالأعباء التى فرضت عليها".

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الشركة ظلت تحتفظ بـــ "تفتيش (جفلك) الوادي" وبمساحة شاسعة من الأراضى التى تقع على ضفتَى قناة السويس البحرية.

وللحقيقة فإن منطوق قرار التحكيم كان ينص على: "لا تُمنَح الشركة أى شيء يزيد عن المطلوب توفيره لإنجاز الخدمات المختلفة بكفاءة. وليس من حق الشركة المطالبة بأيّة مساحات إضافية من الأراضى لكى تُضارب عليها، أو تزرعها، أو تبنى عليها، أو تتنازل عنها عند زيادة عدد السكان".

ولكن دى ليسيبس كان يحرص - أساساً - على الاحتفاظ بمساحة من الأراضى أكبر بكثير من المساحة اللازمة لصيانة "القناة البحرية". ولذلك، فإنه سعى للحصول على تلك الأراضى لكى يحقِّق - فى المستقبل - أهدافه فى المضاربة التجارية السياسية عليها. ولدوام السيطرة على هذه الأراضى، قام دى ليسيبس بخرق نصوص العقود ذاتها أو تأويلها لصالحه مستعيناً بألاعيبه الدبلوماسية. وبدلاً من تقديم تنازلات كاملة وفعلية - وبحسن نيّة - فإن دى ليسيبس فضل "المراوغة" حسب تعبيره هو: فاتخذ تدابير مبهمة أو ناقصة لكى يُتيح لنفسه إجراء مساومات جديدة ورفع دعاوى المطالبة بتعويضات مالية جديدة تُغطِّى المصاريف الهائلة المُتوقَّعة لتنفيذ مشروعه.

••••

خامساً: رد فعل إسماعيل والباب العالي وتوقيع اتفاقيتَين لتعديل قرار التحكيم:

أثار قرار التحكيم الإمبراطورى سخط الباب العالى ووالى مصر على حد سواء. وخلال مقابلته مع القنصل الفرنسى، صرّح إسماعيل بما يلي:"إنكم تتصورون إنكم قد فرضتم على عملية خاسرة باحتفاظكم بصيانة ترعة الماء العذب مع تغريمى مبلغ ٣٠٠ ألف فرنك سنوياً. ولكننى سأثبت لكم - وقتما تشاءون، وبأرقام إيجابية - أنكم ستعجزون عن الوفاء بالتزاماتكم مقابل هذا المبلغ المدفوع حتى ولو كان المبلغ أكبر. إذن، عليكم أن تعيدوا لى بصيانة ترعتكم هذه كما أفعل مع باقى الترع الأخرى فى مصر.

"أما اعتراضى الثانى فينصبُّ على احتفاظكم بالأراضى. لماذا تحتفظون بها؟ وحسب قرار التحكيم، فإنها لم تعُد مملوكة لكم ولن تستطيعوا بيعها ولا إيجارها، وبمقدورى إثارة ألف نزاع معكم إذا بنيتم عليها أى بناء - مهما صغُر - أو إذا زرعتم فيها أية نبتة مهما صغرت...

"أعيدوا إلى - إذن - الـ٢٠ألف هكتار التى ستتحول إلى رأس مال ميت فى أيديكم. إنكم لن تحتاجون منها - بالفعل - إلاّ القدر اللازم لبناء المدن التى ستطورها - أو ستخلقها - "القناة البحرية". إننى ألتزم أمامكم بأننى سأعطى حُجَج ملكية الأراضى لأى شخص ستقدمونه لى - أو لكل مَنْ سيطلبها منى - بشرط أن يبنى عليها فى مدة مُحدَّدة، ولتكن فى خلال سنة مثلاً"[١٣].

ولكن الرئيس - المؤسس للشركة [دى ليسيبس] كانت له خُططه التى لم يُفصح عنها لأحد: ولكى يُحقق دى ليسيبس أهدافه غير المعلنة، فإنه اعتمد دائماً على سوء استخدام القوة أى على دعم إمبراطور فرنسا له. وكان يحلو له - دوماً - ترديد أنه لابد من تطبيق المثل التركى القائل:"أوقية خوف أفضل من قنطار محبّة" عند التعامل مع الشرقيين.

إن قرار التحكيم كان مُعدًا سلفاً ويحمل بصمات دى ليسيبس بوضوح: فهو قد توقّع إلغاء البنود الخاصة بالسُّخرة، فتعاقد على شراء الكراكات (الجرافات) والآلات القوية التى تدل على تفوّق العلوم التقنية الفرنسية وعلى العقلية المرتبة التى يتصف بها المقاولون الفرنسيون.

وتوقّع – أيضاً – أنه سيحتفظ بمساحات شاسعة من الأراضي، فلم ينتظر قرار التحكيم وأرسل لاستدعاء الأمير عبد القادر [١٣] الذي وصل إلى القاهرة في السادس من يونيو سنة ١٨٦٤م. وفي يوم ١٦ يونيو، وافق مجلس إدارة الشركة على قرار دي ليسيبس بوضع الأراضي – الواقعة في برزخ السويس – تحت تصرّف الأمير بشرط تصديق إمبراطور فرنسا على ذلك.

وطلب الأمير عبد القادر أن تعطيه الشركة ألف هكتار، وأن يقضي فصل الشتاء في مصر وباقي شهور السنة في دمشق.

وشعر إسماعيل بخطورة بقاء عبد القادر في مصر؛ وتخوّف من المؤامرات التي ستُحيط به، فأمره – رسمياً – بمغادرة البلاد. ومع ذلك، فإن دي ليسيبس لم يُهمل أبداً مشروع توطين الجزائريين في الأراضي المصرية – التي حددها قرار التحكيم – وتحت رئاسة الأمير عبد القادر.

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٦٥م، وصل عبد القادر – للمرة الثانية – إلى الأسكندرية فجأة، وكان قد تلقّى رسالة – باللغة العربية – تحمل خاتم دي ليسيبس ذكر له فيها ما معناه: "تلقيتُ رسالتك التي تسألني فيها عمّا تمّ بخصوص موضوع أملاكك الواقعة في منطقة "بير أبو بَلاّح". ولكنني تأخرتُ في الرد عليك لانشغالي بمحاربة أعداء مشروع البرزخ (كذا في نص الرسالة).

"أما الآن، فإن الأوضاع على ما يُرام بفضل من الله وسأُنفّذ هذا الموضوع: فبعد صدور قرار التحكيم الإمبراطوري الذي نَصّ على أن منطقة "بير أبو بَلاّح" ستظل في حيازة الشركة، قُمتُ بإبلاغ صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحبة الجلالة الإمبراطورة بنيتي في تنفيذ الإجراءات التي ستجعل منك سيداً على هذه المنطقة. وأبدى صاحبا الجلالة[١٣] رضاءهما التام عن هذه الهدية المقدمة إلى شخصكم الكريم.

---

(١٣) المقصود هنا هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسَني [المشهور بعبد القادر الجزائري] ولد في مسكرة بالجزائر سنة ١٨٠٧ وتوفي بدمشق سنة ١٨٨٣. وهو أمير من الأشراف المنتمين للطريقة "القادرية". قاد الجهاد ضد الغزو الفرنسي للجزائر (سنة ١٨٣٢) لمدة خمسة عشر عامًا ثم استسلم للفرنسيين سنة ١٨٤٧، وقضى في الأسر خمس سنوات ثم أطلق سراحه، وعاش في دمشق منذ سنة ١٨٥٥ وأسس بها محفلا ماسونيا [المترجم].

ومن جهة ثانية، فقد تصالحتُ مع الوالي، ولم يبق بيننا إلاّ خلافات صغيرة غير ذات أهمية. وأعتقد بأنني سأنجح في جعله يدرك أهمية المزايا التي ستعود على بلاده وعلى الدين [الإسلامي] نظراً لوجود شخصية مثلكم في تلك المنطقة. وأمّا فيما يتعلق بي، فإنني أقول لكم جملة واحدة: تعال بأسرع ما يمكن...

"وإذا رأيتَ أن منطقة النفوذ هذه ستكون صغيرة للغاية، فإنني سأُضيف إليها مساحات أخرى ستناسبك من الأراضي التي بقيت في حيازة الشركة. أمّا إذا بدا لك أن ذلك كله غير كاف، فإنني آمُل - مع مرور الوقت - في إقناع الوالي بزيادة مساحة منطقة نفوذك وذلك بمنحك أراض من أملاك سموه"[١٤].

وكان عبد القادر - فور وصوله - قد سأل قنصل فرنسا عما يجب عليه أن يفعله، واستند القنصل على ما حدث من قبل، فأبلغه بمعارضة الوالي في إقامته بمصر.

وفي الواقع، فإن شريف باشا - وزير الخارجية المصرية - كان قد سارع ووجه رسالة إلى وكيل شركة قناة السويس ذكر له فيها: "هل تجهل الشركة أنها لا تستطيع التنازل عن أية أراض طبقاً لبنود قرار التحكيم الإمبراطوري؟ وكيف استطاعت الشركة توجيه مثل هذه الدعوة للأمير، خصوصاً وهي تعلم أن إقامته في مصر تلقى معارضة شديدة من قبل صاحب السمو الوالي، وأن حكومة صاحب الجلالة الإمبراطور قد أقرّت بصحة الاعتراض وبمبرراته؟

"وباختصار، فإن صاحب السمو يأسف بشدة لأن الشركة لا تلتزم بما يفرضه عليها واجبها لصالح المشروع، بل وتضع نفسها في موقف غير ملائم ومُعقّد للغاية مع الحكومة المصرية خصوصاً وأن العلاقات الطيبة - بين الطرفين - تستحق أن توليها الشركة عناية خاصة"[١٥].

لقد كان مشروع دي ليسيبس يهدف إلى توطين الأمير عبد القادر - الذي يتمتع بحماية فرنسا - ومعه خمسين أسرة جزائرية موالية له في منطقة "بير أبو بلاّح" وتحويلها إلى مركز يلم شَعث بدو الشام ومصر ويدين بالولاء لفرنسا. ولكن والي مصر أفسد هذا المشروع الوقح.

وطوال تلك المدة، واصل إسماعيل إبداء سخطه الشديد على قرار التحكيم المجحف الذى لم يكن يتوقعه، خصوصاً وأن الدوق دى مورنى كان يبعث إليه بوعود سرّية مطمئنة. كما أبدى إسماعيل غضبه من الموقف الجديد الذى اتخذته الشركة بخصوص إنشاء مستعمرة على الأراضى المصرية التى أعطاها لها قرار التحكيم.

ونتيجة لغيظ إسماعيل الشديد من فرنسا، قرر أن يميل بشدة إلى جانب غريمتها إنجلترا. وفى شهر أبريل سنة ١٨٦٥، تم تعيين المسيو أوتريه فى منصب القنصل العام لفرنسا فى مصر. وفى تلك الفترة، كان المستر هنرى بولوير هو الذى يُراقب تطور العلاقات المصرية/ الفرنسية، فكتب - من القاهرة - تقريراً عن لقاءين تمَّا بين إسماعيل والمسيو أوتريه جاء فيه:"كانت المقابلة الأولى رسمية. وفى المقابلة الثانية، حدثت مناقشة بين الوالى والقنصل... وصرّح إسماعيل للقنصل بما يلى: "أعرفُ أن حكومتكم تتهمنى بالمراوغة وبأن المشاعر المعادية هى التى تحركنى ضد فرنسا. وهذا خطأ؛ فأنا صديق لفرنسا ولكننى لا أستطيع أن أحبها دمى وبلادى..."

ثم أضاف بولوير: "وهنا أخْرَج الوالى رسالة أو اثنَتَيْن تلقاهما من الدوق دى مورنى وسمح للمسيو أوتريه بأن يقرأهما. وفى رأيى، أن هذا التَصَرُف كان يفتقر إلى الصواب والذكاء معاً.

"لقد رأيتُ هاتَيْن الرسالتَيْن بنفسى؛ والرسالتان عاقلتان ومعتدلتان للغاية وتُدينان المطالب المجحفة والمبالَغ فيها والتى تبتز الشركة مصر بواسطتها. وكانت الرسالتان توضحان - بجلاء - أن الإمبراطور يُشارك الدوق دى مورنى فى آرائه، فأُصيب المسيو أوتريه بارتباك... وقال الوالى إن الإمبراطور - وحده - هو الذى يستطيع دراسة الموضوع، وأن يُعَدِّل أو يُفَسِّر - من جديد - هذا الحكم حسبما يرى..."[16].

والسؤالان المطروحان هنا هما: ألم يكُن إسماعيل محقاً فى الاعتماد على السير هنرى بولوير والحكومة الإنجليزية فى مسألة القناة (كما حدث من قبل فى مسألة "نظام الامتيازات الأجنبية") ؟ وهل كان يحق للفرنسيين اتهامه بالاستسلام للسياسة الإنجليزية؟ بالقطع لا. وكتَبَ قنصل فرنسا موضحاً: "قدَّم إسماعيل لى عرضاً سريعاً لعلاقاته مع وكلاء فرنسا - فى مصر - منذ بداية حكمه. وفى رأيه أنهم قد عاملوه - دائماً - بغلظة، وكانوا - عادةً - ما يهينونه؛ وكان يخشى من طغيان مشروع البرزخ عليه

وأنه سيجعل مصر بلداً محتلا. وقال لي سعود: "... لماذا رفضوا دائماً احترام مكانتي بصفتي والٍ على مصر؟ وفي كل مرة أردتُ فيها مناقشة حقوق بلدي، كانوا يهددوني بغضب فرنسا علي...

"فرددتُ عليه بأننا نعرف تماماً كيف تتملقه إنجلترا لدرجة الرياء، فاستطاعت أن تجعله يظن أننا متعجرفون ومتشددون، وبأننا غُزاة لدينا أهداف خفيَّة سننفذها - في المستقبل - بواسطة مشروع البرزخ. وفي أثناء زيارة السير هنري بولوير لمصر، أعلن - بصراحة - أن المصالح الخاصة للأفراد الإنجليز لا تهم حكومته، بل يجب التضحية بهذه المصالح الخاصة لخدمة السياسة العامة.

"وفي الحقيقة، فإن الوكلاء البريطانيين - منذ فترة - يرفضون مساندة أية مطالبات بالتعويضات التي يرفعها مواطنوهم إذا كانت هذه الدعاوى تغضب الوالي. وباتباع هذا السلوك، فإنهم يكسبون تقديراً وحَظْوَة على عكس الوكلاء الفرنسيين الذين يُحوِّلون كل شيء إلى دعوى للمطالبة بتعويض...

"ولَفتُ نظر سموه إلى أن السير هنري بولوير ليست له شعبية في أوساط الجالية الإنجليزية في مصر، مما أدى إلى سقوطه(*). فرد على الوالي قائلاً: نعم، هذا مُحتمل. ولكن، أليس هذا ما يسمونه بالدبلوماسية؟"(٢).

وبذل القنصل الفرنسي أقصى جهد لكي يُثبت للوالي أن فرنسا لا توجد لديها أية نوايا خاصة تجاه مصر. ولكن، لسوء الحظ، فإن الوقائع الفعلية كانت تُكذِّب - بشدة - تأكيدات القنصل. لقد كان على إسماعيل أن يُناضل دوماً ضد احتلال منطقة البرزخ، وأن يُضحِّي تضحيات هائلة لاستعادة سيادته على أرضه، تلك السيادة التي كانت الشركة تنتقص منها بكل وسيلة.

(*) نعتقد أن "هنري بولوير" كان يمتلك قدرا من الشعبية، فقد أسس في عام ١٨٦٦ محفلا ماسونيا باسم (محفل بولوير رقم ١٠٦٨) بالقاهرة، وكان يتبع المحفل الإنجليزي الأكبر بلندن، والمحفل كانت له شعبية كبيرة ورئيسه كذلك في أوساط الجالية الإنجليزية بمصر حتى انتهت أعماله في عام ١٩٦٤، وانتقل بعدها إلى لندن ليعمل حتى الآن(المراجع).

وبالتوازى مع الصراع الذى خاضه ضد إقامة الأمير عبد القادر على الأراضى المصرية، خاض الوالى صراعاً آخر - فى الوقت نفسه وبالاتفاق مع الباب العالى - بهدف إنقاص مساحة تلك الأراضى وجعلها تصل إلى النسبة اللازمة لاستغلال وتشغيل "القناة البحرية". وفى هذا الصراع الثانى، التزم إسماعيل بروح قرار التحكيم.

وأرسل الباب العالى عثمان باشا نورى - بصفته مندوباً عنه - لكى يدرس هذه المسألة على أرض الواقع. وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤، بعث المندوب العثمانى تقريراً للصدر الأعظم قَدَّر فيه مجموع مساحة هذه الأراضى بما لا يتجاوز ١٧٨٤ هكتار فقط. وكتب مبعوث السلطان ما يلي: "إن سموكم ستجدون فرقاً كبيراً جداً بين الرقم الذى ذكرته وبين الـــ ١٠٢٦٤ هكتار المذكورة فى قرار التحكيم.

"والشيء نفسه ستجدونه يتكرر بالنسبة "للترعة الحلوة": فقرار التحكيم قَدَّر المساحة بـــ٩٦٠٠ هكتار، وهذا الرقم مُبالَغ فيه لأن طول الترعة الحلوة يبلغ ١٥٣ كم - من نقطة العباسة حتى مصبها فى السويس - ويصل عرضُها إلى ١٥ متراً تزداد إلى ٢٤ متراً عندما نحتسب طريقَي جر المراكب بالحبال على جانبيها. وبالتالى، فإن مجراها لا يُغطِّى أكثر من مساحة ٥٩٧ هكتار لا غير. فإذا أضفنا إلى هذه المساحة المذكورة ما يلي:

١- مساحة عشرة هكتارات (وهى مجموع مساحة محطات الخدمة على طول الترعة بواقع ٢٥٠٠ متر مربع لكل منها، على أن تبعُد كل منها عن الأخرى بمقدار فرسخ [٤٤] واحد).

٢- ومساحة ٨ هكتارات (لكى يكون موقع المخزن قريباً من محطة سكة حديد السويس طوال فترة الأشغال فى "القناة البحرية").

"فسيكون علينا - إذن - أن نُعطى الشركة حق الانتفاع بـــ ٦٥١هكتاراً فقط طوال الفترة اللازمة لتنفيذ الأشغال فى القناة البحرية...".

---

[٤٤] الفرسخ (une lieue): مقياس للمسافات البرية يقدر بـــ ٤ كم تقريباً. أمـــا "الفرســـخ البحري" فيبلغ ٥٥٥٥,٥ متر تقريبا (أو حوالى ثلاثة أميال) [المترجم].

ولاحظ مبعوث الباب العالى أنه من المؤكد أن قرار التحكيم قد منح الشركة مساحة من الأرض مُبالغ فيها. وبالتالى، فإن هذا القرار يخفى غرضا ما لاستغلال هذه الأراضى وإقامة مستعمرة عليها، وذلك رغمًا عن كل التفسيرات المبهمة التى قدمها - فيما بعد - ممثلو فرنسا حول هذا الموضوع. وكان عالى باشا - فى شهر مايو سنة ١٨٦٥- قد وَجّه إلى سفير فرنسا فى الآستانة - المسيو دى موستييه - السؤال التالى: "إذا كانت المساحة المذكورة (١٠ آلاف هكتار) تزيد عن المساحة اللازمة لخدمة المشروع، ففى أى مجال ستُستَخدَم النسبة التى ستفيض عن احتياجات القناة؟"

وتلقى على باشا الرد التالى من السفير: "هناك ضرورة لوجود شريط عريض - بشكل كاف - على طول ضفتى القناة لزراعته بالأشجار، وللحيلولة دون تكوين إنشاءات غريبة عن القناة - وقريبة جداً منها - قد تضر بالحفاظ عليها أو تُعيق استغلالها (إمّا بسبب طبيعة هذه المنشآت ذاتها وإمًا نتيجةً للإهمال). وهذا الشريط، احتياج حقيقى مثل الاحتياجان اللذان فصلناهما سلفاً. لقد تم حساب كل شيء حتى لا يحدث أى تجاوز - من أى نوع - لهذه الاحتياجات.

"ومع ذلك، ففى تلك الأراضى المخصصّة لزراعة الأشجار، قد يُستغل جزء ما منها استغلالاً نافعاً للبناء أو إقامة أى نشاط غير زراعة الأشجار. وهذه الحالة، فإن الشركة لن تُطالب بمقابل تحصّل عليه لنفسها، وستكون ملتزمة بالسماح للوالى بالتصرُّف فيها بناء" على امتياز يصدره بنفسه، ولن تطالب الشركة بأى مكسب مقابل ذلك، بشرط أن تكون هى - وحدها - التى تقرر ذلك، ويكون لها حق الرفض"[١٨].

وفيما بعد، سنرى حجم المكسب الذى ستسعى الشركة للحصول عليه من الأراضى الزائدة، تلك الأراضى التى كان يجب أن تعود إلى مصر بمنتهى العدالة، خصوصاً بعد الغرامات الهائلة التى فُرضت عليها بسبب تنازل الشركة لها عن هذه الأراضى والترع.

ولم تبد الحكومة الفرنسية أية رغبة فى مراجعة حكمها ولا فى تغيير بنوده بحُجة أن أى مساس بالحكم سيكون بمثابة عدم احترام للذات الإمبراطورية، بل إنها كانت تسعى للحصول على تنازل شكلى ثم تقوم بتعيين لجنة مشتركة لتعيين وتثبيت حدود هذه الأراضى (وهذا ما تم بالفعل)؛ وذلك كله مع تمسك الحكومة الفرنسية

بفكرتها الراسخة أي: أن تظل مساحة هذه الأرض - التي حددها قرار التحكيم - كما هي تقريبا.

وبعد مغامرات عديدة، اضطر إسماعيل للاستسلام: فبتاريخ ٣٠يناير سنة ١٨٦٦م، رضي أن يُوقِّع مع الشركة على اتفاقية لتعديل الحكم الصادر في ٦ يوليو بشرط تصديق السلطان عليها. ولكن هذه الاتفاقية كَبَّدَت الوالى تكاليف باهظة مثل جميع العقود الأخرى المُجحفة التى عرف دى ليسيبس كيف يصيغها لصالحه ويفرضها على مصر.

وكان قرار التحكيم يسمح للشركة بأن تتولى صيانة "الترعة الحلوة" مقابل الاستفادة ب٩آلاف هكتار من الأراضي (التى قيل إنها ضرورية للعناية بالترعة نفسها)، والاستفادة - أيضاً - بـــ١٠٢٦٤هكتار على ضفتي "القناة البحرية".

وبناء على هذه الاتفاقية الجديدة، تنازلت الشركة - فعلياً - عن "الترعة الحلوة" وعن الأراضي الواقعة على ضفتيها، كما قبلت أن تخضع للقانون العام فيما يتعلق باستخدام الترعة تبعاً للشروط التى سبق الاتفاق عليها.

أما بخصوص "القناة البحرية"، فقد احتفظت الشركة بعشرة آلاف هكتار - على ضفتيها - لكنها اعترفت بحق الحكومة المصرية فى أن تشغل أى موقع استراتيجى - أو أى نقطة استراتيجية - قد تراها الحكومة المصرية ضرورية للدفاع عن البلاد. كما اعترفت الشركة للحكومة المصرية بالحق فى أن تشغل أى مكان متاح تراه مناسباً لتقيم عليه خدماتها الإدارية (البريد، الجمارك، الثكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ومع أن اعتراف الشركة بهذه الحقوق للحكومة المصرية ينبع - أساساً - من فرمان الالتزام الصادر سنة ١٨٥٤م، فقد كان يجب على مصر:

١- أن تشترى "تفتيش الوادي" من الشركة بثمن بلغ عشرة ملايين فرنك، فى حين أن الشركة كانت قد حصلت عليه مقابل مليون و٩٩٧ألف و٣٢٧فرنك (فى أغسطس سنة ١٨٦١م). وفيما يتعلق بالمنقولات والآلات والمباني، وأشغال الشركة، والتعويضات الناتجة عن تسريح العاملين، فقد قدرها المسيو فوازان (Voisin) بـــ

٤٠٩١١٠ فرنك. وبذلك، فإن الشركة "بتنازليا" عن تفتيش الوادي" تكون قد كسبت ٧ ملايين و٥٩٣ ألف و٣٥٠ فرنكاً بالضبط!!!

٢- أن تقبل - وفي الوقت نفسه - تخفيضاً ملحوظاً فيما يتعلق بآجال دفع التعويضات المستحقة على الحكومة المصرية بناءً على قرار التحكيم.

وفي الأول من يناير سنة ١٨٦٦م، وَجَّه قنصل فرنسا رسالة لحكومته علَّق فيها على اتفاقية ٣٠ يناير وبدأ بذكر المزايا التي حصَلت عليها مصر منها فقال: "هذه الاتفاقية مفيدة جداً للطرفَيْن. وفي الواقع، فإن الحكومة المصرية:

١- قد كَرَّسَت فيها كافة حقوقها في السيادة على طول مجرى القناة البحرية.

٢- وتملكت "الترعة الحلوة" - والأراضي القابلة للزراعة حولها - ملكيةً تامة وفورية.

٣- وأخيراً، فإن "تفتيش الوادي" أصبح خاضعاً للقانون العام المصري. وبسبب هذا "التفتيش" الهام، تعرضت الشركة للاتهام بأنها كانت تريد إنشاء مستعمرة فرنسية فيه".

وفيما يتعلق بالمزايا التي منحتها هذه الاتفاقية للشركة، فقد قال عنها القنصل ما يلي: "لقد تصرَّف دي ليسيبس بحكمة عندما تنازل عن الامتيازات التي كانت ستُسبِّب له مشاكل عويصة في المستقبل، وعندما حصَل على امتيازات حقيقية وفورية. لقد حقَّق دي ليسيبس مكسباً يتراوح ما بين ١٥ إلى ١٨مليون فرنك عندما جعل مواعيد استحقاق دفع مبلغ الـ ٥٧ مليون فرنك[١٩] تتم خلال ثلاث سنوات بدلاً من أربع عشرة سنة. وأهم ما في هذا الموضوع هو أنه أصبح قادراً على مواجهة الالتزامات العديدة التي تعاقد عليها مع المقاولين. وبعبارة أخرى، فإن دي ليسيبس وجد بحوزته مبلغاً يتجاوز الـ ١٥٠ مليون فرنك يضمن له استمرار سير أعماله حتى سنة ١٨٦٩م. وخلال تلك الفترة، حتى إذا لم يتم تنفيذ مشروع القناة بالكامل، فإن ما تم تنفيذه كان متقدما جداً لدرجة أنه يستطيع توفير كافة الاحتياجات المالية"[٢٠].

وأكد القنصل الفرنسي على أن هذه الاتفاقية لن تكون الأخيرة. وبالفعل، ففي السنة التالية (سنة ١٨٦٧م)، تعرضت الشركة لصعوبات. لكن دي ليسيبس كان يحتفظ

فى ترسانة العقود الخاصة به ببنود مبهمة وبمواضيع تصلح لإثارة النزاع مع الحكومة المصرية، فاستطاع إجبارها – دائماً – على تلبية الاحتياجات – التى لا تنقطع أبداً – والتى يتطلبها مشروع البرزخ.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاقية، فقد كان الأمل ما يزال يراود الوالى فى قدرته على جعل الشركة تقبل – فى المستقبل – تخفيض مساحة الأراضى التى حصلت عليها على ضفتى القناة البحرية. لكنه اضطر إلى الإقرار بعجزه، ورضخ – فى النهاية – لاحتجاجات وتهديدات قنصل فرنسا. ففى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦م، وقَّع إسماعيل مع الشركة عقداً شاملاً صدَّق السلطان عليه بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٦م.

*****

سادساً: ألاعيب دى ليسيبس لمواجهة مشاكل الشركة، عقد قرض بمبلغ ٩٠ مليون فرنك.

كان دى ليسيبس يريد الحصول على المال بأسرع وسيلة، فلم يهتم بتاتاً بالصعوبات التى تُعانى منها الخزانة المصرية. وبالنسبة له، فقد كانت كل الوسائل مشروعة – حتى ولو انهارت مالية مصر – بشرط أن يتم تنفيذ مشروع القناة ويزدهر.

ولذلك، "اهتم دى ليسيبس بالمشاكل المؤقتة التى تمر بها الخزانة المصرية": ففى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٦م، بادر – "من تلقاء نفسه" – واتفق على عقد قرض مع رأسماليين فرنسيين فى باريس. وكان هذا القرض يُغطى مصروفات شركة البرزخ حتى شهر فبراير سنة ١٨٦٧.

ومارس دى ليسيبس وسائله القديمة نفسها وتصرف بالقدر نفسه من الوقاحة وعدم الأمانة: لقد كان هو رجل الأعمال الذى سبق له وأن اكتتب باسم سعيد باشا – وبدون علمه – فى عشرات الآلاف من الأسهم التى رفضتها أُوروبا، وهو نفسه الذى انتحل حقوقاً سيادية فعقد – باسم مصر – قرضاً بشروط مجحفة.

وعلّق قنصل فرنسا على هذا القرض قائلاً: "نتيجةً لسوء الفهم، فإن هذا القرض قد عُقد بدون الحصول على الموافقة القانونية المسبقة من الوالى. لقد كنتُ أخشى أن يؤدى ذلك إلى نشوب خلاف. ولكن هذا الحادث الذى أغضب سمو الوالى قد انتهى بلا عواقب أو تداعيات بفضل العقلية التوفيقية/ التصالحية التى يتميز بها الرئيس [أى دى ليسيبس].

"وراعى دى ليسيبس حساسية الوضع: فوافق على تَحمّل جزء من نسبة الفائدة المنصوص عليها. وتم قبول القرض بمبلغ ١٧ مليون فرنك وبنسبة فائدة قدرها ١١,٥%، ويجب تسديده في خلال سنة. وبخلاف هذا المبلغ، ستتلقى الشركة ١,٥مليون فرنك شهرياً لاستكمال مواعيد الدفع المجدولة من تاريخ عقد القرض حتى شهر فبراير.

"ومع أن "شركة برزخ السويس" قد خسرت حوالى نصف مليون فرنك، إلاّ أننى أعتقد بأنها حققت صفقة جيدة لأنها استطاعت الحصول على مبلغ كبير وفورى كانت فى أشد الحاجة إليه"[٢١].

لكن في حقيقة الأمر، فإن احتياجات الشركة كانت تشبه "هيدرة ليرن" [١٥] التى لا تموت أبداً. وتجلّت عبقرية دى ليسيبس في قدرته الهائلة على خلق مصادر التمويل بأيه وسيلة. وذكر القنصل الإنجليزى - بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٧م - ما يلي: "فى أثناء حديثى مع الوالى بالأمس، أخبرنى سموه بأنه تَلَقّى تواً عرضاً من المسيو دى ليسيبس (الذى عاد إلى مصر مؤخراً) يُتيح للوالى استعادة ملكية كل الأراضى والإنشاءات الموجودة بحوزة الشركة، فى مقابل تنازل سموه لها عن كل أسهم القناة التى ما تزال باسمه"[٢٢].

وبالطبع، فقد رفض إسماعيل هذا الاقتراح الذى يحرم مصر من أن يكون لها أى نفوذ على القناة، خصوصاً بعد التضحيات الجسيمة التى تكبدتها لضمان نجاح هذا المشروع.

---

[١٥] "هيدرة ليرن" (L' hydre de Lerne): ثعبان خرافى له سبعة رؤوس؛ كلما قطعت رأسٌ منها، نبتت أخرى مكانها فوراً. استطاع هرقل قتله، وهو العمل الثانى من أعماله الاثنى عشرة العظيمة [المترجم].

ولكن معاناة مصر لم تنته بعد: ففى سنة ١٨٦٧م، تَعَرَّضت الشركة - مجدداً - لاضطرابات مالية. وبناءً على تقدير دى ليسيبس - الذى يقل بكثير عن التقدير الحقيقى - فقد كان يحتاج إلى ١٠٠ مليون فرنك إضافية. ولم يكن اللجوء للاقتراض سهلا لأن جزءاً كبيرا من الأشغال فى البرزخ ما يزال ناقصاً على الرغم من استخدام الآلات والوسائل الميكانيكية. ومن جهة أُخرى، فإن عدداً كبيراً من كبار المصريين كانوا حانقين على دى ليسيبس لأنه رفض مشاركتهم له فى مشروعه. وأيضاً، فقد كان يجب عليه - بقدر الإمكان - إخفاء العجز الهائل فى المصروفات عن الجمهور.

ولتجنُّب كل هذه العقبات، لجأ دى ليسيبس إلى قنصل فرنسا ليساعده فى نزح الأموال من خزانة الوالى.وحتماً، فإن الأمر كان سيتطلّب عقد "تسوية" جديدة مع الخديوى. وكان دى ليسيبس يستطيع دائماً استخدام حيله المعتادة ويتلاعب بنصوص بند غير واضح أو مبهم لكي يحصل على الأموال التى يريدها (وحتى لو كان البند محددا وواضحا، فإن ذلك لن يمنعه عن التلاعب!!).

ومن الواضح أن قنصل فرنسا كان يكره أساليب الابتزاز هذه وكان يريد أن ينأى بنفسه عنها، خصوصاً وأن المصاعب المالية - التى تعانى منها الحكومة المصرية - كانت تتفاقم بشكل ملحوظ من جراء تصرفات الشركة. وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٦٨م، أرسل القنصل لحكومته ما يلي: "أرفق طيهُ مذكرة مُختصرة توضح كافة المبالغ المدفوعة - أو التى ستدفع - فى برزخ السويس. ويتبيَّن منها أن الحكومة المصرية عليها أن تدفع لهذه الشركة مبلغ ١٨٢ مليون و٣٠٠ ألف فرنك، وذلك منذ إتمام التصفية العامة للحسابات. وهذا المبلغ الهائل يفسر - بشكل جزئى - إفلاس الخزانة المصرية.

"ويأمل المسيو دى ليسيبس فى إقناع الوالى بعقد تسوية جديدة معه تسمح لشركته بالحصول على مبلغ الـــ١٠٠مليون فرنك اللازمة لإنجاز الأشغال فى البرزخ. وسأبذل قصارى جهدى لمساندة وجهة نظره. ولكن فى الظروف الحالية، يبدو لى أنه من الصعب الحصول على موافقة صاحب السمو[٢٢]".

واضطر دى ليسيبس للتراجع عن فكرته، ولم يجد خلاصا إلاَّ فى الاقتراض، لكنه لم يتخل عن أسلوبه المفضَّل، أى ابتزاز خزانة مصر.

وعقدت "الجمعية العمومية للمساهمين فى الشركة" اجتماعا فى الأول من أغسطس سنة ١٨٦٧م، وقرَّرت إصدار ٣٣٣٣٣٣ سنداً قيمتها ١٠٠ مليون فرنك. وفُتح باب الاكتتاب العام لمدة خمسة أيام – من ٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٧. لكن الإقبال على شراء هذه السندات كان ضعيفاً. وبعد انتهاء مهلة الاكتتاب – رسمياً – اضطر دى ليسيبس للموافقة على بيع هذه السندات فى البنوك ولدى مندوبى الشركة.

وفى السنة التالية – يوم ٢يونيو سنة ١٨٦٨م – انعقدت "الجمعية العامة"، وأعلن الرئيس [دى ليسيبس] للمساهمين أن الاكتتاب قد افتُتح فى ظروف غير مواتية. ولذلك، فإنه لم يبع – حتى تاريخه – إلاَّ ١٠٨٣٩٣ سنداً من مجموع الكمية التى طُرحت للاكتتاب العام (أى ٣٣٣٣٣٣ سنداً)[(١٦)].

وللخروج من هذه الورطة، أبلغ دى ليسيبس "الجمعية" بأن "مجلس إدارة الشركة" يقع عليه عبء إيجاد أفضل الوسائل لضمان الحصول على قيمة هذا القرض. وبناءً عليه، فإن "مجلس الإدارة" قد التمس من الحكومة الفرنسية ضرورة التصريح له بإصدار "سندات ذات جوائز"؛ وأن "مجلس الدولة" الفرنسى وافق على هذا الالتماس – بجلسة ١١مايو سنة١٨٦٨م "نظراً للطابع الاستثنائى لهذا المشروع وبناءً على الأهمية التى تُوليها فرنسا لإنجاز حفر قناة السويس"؛ بل إن "مجلس الدولة" الفرنسى أصدر قانوناً بهذا الشأن، وأحاله إلى "الجمعية التشريعية" [البرلمان] بقرار إمبراطورى صدر يوم ٢٨ من الشهر نفسه.

ومن يوم ٦ حتى يوم ٩ يوليو سنة ١٨٦٨م، طُرح إصدار ثان لما تبقَّى من هذه السندات. ونجحت هذه العملية لسببين:

الأول: بفضل الخُطب الإعلانية التى أُلقيت فى "الجمعية التشريعية" و"مجلس الشيوخ" والتى انتشرت بين الملايين من أفراد الجماهير الساذجة التى صدقتها.

الثانى: بفضل اليانصيب – بشكل خاص – والجوائز التى سيفوز بها المحظوظون ممن اكتتبوا فى السندات.

---

(١٦) [15] أى ان المتبقى من كمية الأسهم – التى طرحت للبيع – هو: ٢٢٤٩٤٠ سهما بنسبة ٦٧,٤٢% تقريبا [المترجم].

ولكن يجب ملاحظة أن هذا النجاح الناتج عن "وسائل استثنائية" يخفى وراءه فشلاً خطيراً، ويؤكد مدى وأهمية المساعدة الاقتصادية التى قدمتها مصر للشركة منذ بداية تكوينها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا الفشل – فى ظروف أخرى –كان سيؤدى حتماً إلى إفلاس الشركة. ولكن هذا الفشل لم يحدث بفضل التضحيات الجسيمة التى تكبدتها مصر. إن هذه التضحيات قد وافقت مصر عليها – أو بالأحرى أُجبرت على قبولها – نتيجة لأساليب دى ليسبس الاحتيالية فى أغلب الأحوال.

وفى الوقت الذى كان يجرى فيه نهب مصر، فإن الحكومة الفرنسية لم تذكُر شيئاً عن الهُوّة المالية التى وقعت فيها الشركة، بل وعملت على مساعدتها. وهذا الموقف – الذى تَبَنّته الحكومة الفرنسية – يتناقض تماماً مع الموقف الذى ستتخذه لاحقاً فى "قضية قناة بنما". لقد اندلعت فضيحة تمويل هذا المشروع عندما اقترح نفس هذا الـ دى ليسيبس نفسه الحصول على قرض بواسطة طرح سندات ذات جوائز وتزامن ذلك مع وقوع أزمة اقتصادية فى بنما وفى ظروف مماثلة لما حدث فى مصر من قبل.

ooooo

سابعاً: استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دى ليسيبس عليه فى سنة ١٨٦٨

توقيع اتفاقيتَين جديدتَيْن فى سنة ١٨٦٩ لجعل الشركة خاضعة للقانون العام:

لقد نجح الاكتتاب فى مبلغ الـ ١٠٠مليون فرنك بمساعدة من حكومة الإمبراطور. ولكن دى ليسيبس كان يُدرك جيداً أن هذا المبلغ لن يُغطِّى المصروفات الحقيقية المطلوبة لإنجاز المشروع. وبما أن كل هجماته السابقة التى شنها على الخزانة المصرية قد نجحت، فقد قرر أن يَشُن سلسلة من الهجمات الجديدة التى تتسم بوقاحة غير معقولة لدرجة أنها أثارت حتى ضمير المسيو بوچاد (Poujade) نفسه (قنصل فرنسا).

وتثبت لنا الوثائق أن المسيو دى ليسيبس بدأ تنفيذ هذه الهجمات فى شهر أغسطس سنة ١٨٦٨م فور عودته من منطقة برزخ السويس، وأنه كان قد خطط لها منذ زمن طويل (أى منذ شهر مايو سنة١٨٦٦م). وهذه هى الوقائع التى تدل على ذلك:

أولاً: تنص المادة رقم ١٣ – من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يونيو سنة١٨٥٦م – على أن:" تعفي الحكومة المصرية الشركة من دفع أى رسوم جمركية تكون مفروضة على استيراد وإدخال كافة الآلات والمواد التى تجلبها الشركة وتدخلها إلى مصر لاستخدامها فى مختلف الخدمات التى تقوم بتنفيذها أو استغلالها".

لقد منحت الحكومة المصرية امتياز الإعفاء الجمركى هذا للشركة، ولكن المسيو دى ليسيبس فسّر هذه المادة تفسيراً لا يقدر عليه سواه: فأراد أن يشمل هذا الإعفاء الجمركى كافة سكان المدن والموانئ الواقعة فى "مديرية البرزخ".

وكان قد سبق له – بتاريخ ١٢ مايو سنة١٨٦٦م – أن كتب مذكرة مطبوعة صادرة من مدينة الإسماعيلية قال فيها: "فى البداية، كانت الشركة هى التى تستورد – بنفسها – كل ما يستهلكه العمال. أما فى الوقت الحالى، فيوجد أفراد من جميع الجنسيات أقاموا مشاريعهم بناء على الربح الناتج عن الإعفاء الجمركى الذى تتمتع به مواقع العمل. وهؤلاء الأفراد يتمتعون بامتياز مكتسب يستفيد العمال منه؛ فإذا فرضت الحكومة المصرية رسوماً على هؤلاء الأفراد، فإن العمال المستهلكين هم الذين سيدفعونها".

وباءت هذه المحاولة – لحرمان مصر من إيرادات جماركها – بالفشل فى سنة ١٨٦٦ لكن دى ليسيبس قرّر المحاولة بها من جديد.

وبين هذين التاريخين، وقعت الحكومة المصرية مع الشركة على "الاتفاقية العامة" فى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٦، وصدّق الباب العالى عليها؛ وكانت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة تمنح الحكومة المصرية "الحق فى شغل أى مكان متاح تراه مناسباً لإقامة خدماتها الإدارية عليه (مثل: البريد، و"الجمارك"، والثكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ولكن دى ليسيبس ازدرى حقوق الحكومة المصرية ولم يحترم العقود؛ فعاد – مُجدداً – إلى محاولته القديمة. وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٦٨م، تقمص شخصية الحاكم المطلق ووجه إلى نائبه التعليمات التالية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالجمارك المصرية: "يُطبَّق الإعفاء الجمركى على كل ما يمر أو يُستهلك – فى منطقة البرزخ – من منتجات الشركة طوال فترة سريان الامتياز؛ وذلك فى مقابل أن تقوم الشركة بجباية ضريبة بنسبة ١٥% لصالح الحكومة المصرية".

ولكن الاهتمامات الطارئة المصاحبة لمفاوضات عقد قرض١٨٦٧–١٨٦٨ لم تُتح لرئيس الشركة بأن يواصل هجومه حتى النهاية: فقد كان عليه أن يعود – أولاً – إلى منطقة البرزخ، ويرسل من هناك منشوراً مُوجهاً إلى كافة القناصل العموميين – بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦٨م – يخبرهم فيه بنص رسالته إلى نائبه – المؤرخة فى ١٨ أبريل – ويعلق قائلاً: "فى الوقت الحالى، يكون من الظلم أن يدفع الأفراد رسوماً على المواد التى يستهلكونها فى منطقة البرزخ. ولكن الاحتجاجات على هذا الظلم يجب أن تقوم بها قنصلياتهم".

وهكذا، فإن المسيو دى ليسيبس لا يكتفى بالتعويضات التى يُجبر القناصلُ العموميون الحكومة المصرية على دفعها بدون وجه حق، بل إنه يحثهم – أيضاً – لإجبارها على الاعتراف بمشروعية عمليات التهريب، وعلى فتح أبواب مصر على مصراعيْها أمامها. لكن هذه المحاولة الثانية فشلت – أيضاً – فشلاً ذريعاً لأن مسألة الإعفاء الجمركى لمنطقة البرزخ لم تلق تأييد تجار الأسكندرية لحسن الحظ.

وأيا كان الأمر، فإن الهدف الثابت لدى ليسيبس كان يتخلص فى إثارة مشكلة مع الحكومة المصرية – بواسطة هذا الابتزاز الوقح – ومن ثم، يجبرها مرة ثانية – على طلب تحكيم الإمبراطور!!!

وفى تقرير المسيو بوجاد – بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٨م – كتب من الأسكندرية عن "هذه المحاولة الجريئة للغاية" ما يلى: "... قام الكولونيل ستانتون فوراً بإبلاغ شريف باشا عن هذا المنشور وملاحقه... وعندى معلومات بخصوص مناقشة حادة للغاية دارت بالأمس بين شريف باشا والمسيو دى ليسيبس. ومن مصدر آخر، عرفتُ أن شريف باشا أخبر دى ليسيبس بوضوح تام:

١- أنه لا توجد أية اتفاقية تمنح "شركة القناة البحرية" أياً من الحقوق التى يُطالب بها رئيسها المحترم.

٢- وإن الأمر يتعلق بمنح الإعفاء الجمركى فقط لإدخال الآلات والأشياء الخاصة بأشغال تنفيذ المشروع.

٣- وأن الباقى كله لا يخرج عن كَونه مجرد تسامُح تام من جانب سعيد باشا، الوالى السابق.

٤- وأن الحكومة المصرية لم يدُر بخلدها - أبداً - أن تخلق "دولة داخل الدولة" - أى مناطق حُرّة - أو بالأحرى فإنها لم تفكّر أبداً فى خلق بؤر فعلية للتهريب.

"وفى هذه المرة أيضاً، اقترح دى ليسيبس على شريف باشا اللجوء إلى تحكيم الإمبراطور فى هذه المسألة. ولكن شريف باشا رفض هذا الاقتراح...

"لقد بدأتُ فى دراسة الاتفاقيات العديدة التى عقدتها الحكومة المصرية مع الشركة، وبحثتُ فيها عن نص يُدَعِّم طلب المسيو دى ليسيبس، لكننى لم أجده حتى الآن. وبالأمس، رجَوتُ المسيو دى ليسيبس أن يُحدّد لى - بنفسه - المواد التى استند عليها فى مطالبه، وأن يضع عليها علامة بالقلم الرصاص، لكنه خرج بدون أن يفعل ذلك[٢٤]".

ولم يتوقف دى ليسيبس عند هذا الحد؛ ففى أثناء زيارته لبورسعيد يوم ١٠ أغسطس ــ أبْلَغ كل التجار بما يلى:

١- أن كافة الأشياء المخصصة لاستهلاكهم - فى "نطاق القناة البحرية" - تتمتع بالإعفاء الجمركى.

٢- أن تلك الحقوق قد نشأت بناء على الاتفاقيات التى وقعَتها الشركة مع الحكومة المصرية.

٣- ويجب على التجار أن يقاوموا مطالبة الجمارك لهم بدفع الرسوم.

وظلت مصلحة الجمارك تفرض الرسوم على كل البضائع التى كانت تدفع عليها رسوم من قبل؛ فتوجه التجار إلى الشركة التى أكدت على تعليماتها السابقة. ولذلك، تشجع أربعة تجار فرنسيين بناءً على منشور المسيو دى ليسيبس، وتقدموا – يوم ٢٥ أغسطس – للجمارك ومعهم شهادة إعفاء جمركى صادرة عن الشركة، واستولوا بالقوة على الأشياء التى تخصهم وبدون أن يدفعوا الرسوم المستحقة.

وبتاريخ الأول من سبتمبر، علّق المسيو بوچاد – من الأسكندرية – على هذا الحادث قائلاً: "ومن حُسن الحظ أن اعتدال السلطات المصرية قد ساهم فى حفظ النظام خلال تلك الظروف التى كان يمكن أن تؤدّى إلى نتائج خطيرة... إن شريف باشا صديق للمسيو دى ليسيبس، وهو مشجع مستنير لهذا المشروع العظيم...

"ولا يعرف شريف باشا كيف يلتمس العُذر لدى ليسيبس، أو حتى يفسّر البرقية التى أرسلها إلى الأسكندرية – يوم١٨ – ويعلن فيها أن كافة البضائع معفاة من الضرائب ماعدا البارود والأسلحة والتبغ. لقد حدث ذلك فى الوقت نفسه الذى أعلن فيه شريف باشا له – بوضوح – أنه يبالغ كثيراً فى مزاعمه غير المدعمة بأى سند مكتوب. وماذا سيقول شريف باشا إذا عرف بأن دى ليسيبس قام بتحريض الأجانب – فى بورسعيد – على سلب حقوق البلاد ؟!...

وأسر لى المسيو ريت بنفسه أن المشاعر مضطربة للغاية فى منطقة البرزخ..."[٢٤].

وأخيراً، توجه دى ليسيبس إلى الأستانة، وتقابل هناك مع الوالى، وتفاهم معه على تعيين لجنة تقوم بتحديد حقوق وواجبات الشركة فى مسألة الجمارك هذه.

وتشكلت اللجنة من أربعة أعضاء هم: – المسيو – بوچاد، قنصل فرنسا؛ والمسيو كليرك (Clercq)، مندوب الشركة؛ وسيرڤر أفندى، مندوب تركيا؛ وعلى باشا مبارك مندوب مصر. وكان تشكيل هذه اللجنة يختلف تماماً عن تشكيل لجنة التحكيم، فأصبح حيادها مضموناً.

واجتمع المندوبون الأربعة فى الأول من شهر فبراير سنة١٨٦٩م وفى اليوم التالى مباشرةً، بعث المسيو بوچاد البرقية التالية لحكومته: "اتسمت مناقشة الأمس

بالسخونة، ودافعتُ عن مصالح الشركة بطريقة جعلت مندوبها يعبّر لى عن شعوره بالامتنان. و أياً كانت طبيعة الخلاف حول حقوق الشركة، فإن المصلحة السياسية العليا جعلتنى لا أتردد فى أن أمنحها الأولوية قبل أى اعتبار آخر"[٢٦].

وباسم المصلحة السياسية العليا، نجح دى ليسيبس فى الحصول على دعم الحكومة الفرنسية لمطالبه - التى كانت فى غاية الظلم - ضد الحكومة المصرية. وباسم هذه المصلحة السياسية ساند المسيو بوچاد دى ليسيبس لكسب الدعوى؛ ولكن، لكل شيء حدود.

وفى أول مارس، اتفق مندوبا مصر وتركيا، وقنصل فرنسا على التفسير التالى للمادة رقم ١٣ ووقّعوا عليه:

"تُعفى الشركة تماماً من دفع الرسوم الجمركية عن كل المواد اللازمة لأشغالها. وهذا الإعفاء يسرى أيضاً على المشروبات والأطعمة والملابس والأدوية الخاصة بها وبمقاوليها وموظفيها وعمالها فى أثناء فترة تنفيذ الأشغال وطوال مدة الاستغلال. ولا يجوز للشركة أن تتنازل عن هذا الحق لطرف ثالث. وهذا الإعفاء من الرسوم الجمركية لا يسرى على تجار الجملة أو القطاعي".

وبدون شك، فقد كان هذا القرار عادلاً كما كان ملائماً تماماً للشركة: فحسب مواد فرمان الالتزام - الصادر فى سنة ١٨٥٦م - كانت الشركة مُعفاة فقط من دفع الرسوم الجمركية على الآلات والمواد اللازمة لأشغالها. ومع ذلك، فقد رفض مندوب الشركة التوقيع على هذا التفسير.

وأراد قنصل فرنسا تبرير موقفه: فأرسل خطاباً مُطولاً لحكومته يُلقى فيه الضوء على الهدف - غير المُعلن - الذى يسعى دى ليسيبس لتحقيقه، ألا وهو ابتزاز مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك - التى يحتاجها لشركته - من الوالى.

وفيما يتعلق بقرار اللجنة، ذكر القنصل ما يلى: "إن هذه النتيجة قد تجاوزت كل ما كان يصبوا إليه أصدقاء الشركة المستنيرين والجادين. وأنا أعرف أن الشركة غير راضية بالمرة لأنها كانت تريد إجبار الوالى على أن يشترى منها - مُجدداً - حقاً لا

تملكه. فمنذ بداية عمل اللجنة، كان من الواضح أن المسألة - بالنسبة لدى ليسيبس - كانت لمجرد الحصول على النقود ولا شيء غير ذلك. لقد أدركتُ ذلك من أول وهلة.

"أمّا دفاعي الحار عن مصالح شركة القناة، فلم يكن يهدف إلاّ لإتاحة الفرصة لدى ليسيبس لكي يتوصل إلى تسوية مع الوالي. وذهبتُ في دفاعي عنها - أحياناً - إلى حد بعيد لدرجة أن الوالي اشتكى من موقفي هذا ولامني عليه...

لكن، رغماً عن كل ما بذلناه، لم ينجح رئيس الشركة في إجبار الوالي على دفع مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك التي يحتاجها لإنجاز الأشغال في القناة في الأول من أكتوبر حسبما أكدوا لي.

"وحسبما استنتجت من موقف مندوب الشركة، كان من السهل علي إدراك أن المسيو دي ليسيبس كان ينتظر مني:

١- أن أؤكد بصراحة على حق الشركة في إنشاء ميناء حر في بورسعيد.

٢- وأن هذا الحق غير قابل للنقاش.

٣- وأن أنسحب من اللجنة - مع المسيو كليرك - إذا أبدى المندوبان - المصري والعثماني - أي اعتراض إزاء هذا الادعاء.

"ولكني لم أستطع أن أفعل ذلك لأنني أرفض انتهاك القانون والعدل. ولكنني - على العكس - قد دافعتُ بحرارة عن المصالح المشروعة للشركة..."[٢٧].

ولكن الشركة رضخت في النهاية ووافقت على هذا الحل الذي اقترحته اللجنة. وتبقى على الشركة - بعد ذلك - أن تبيع للوالي حقها "الجديد" نسبياً، أي أن تجعله يشتري منها حقها في عدم دفع الرسوم الجمركية عن الأطعمة والملابس والأدوية اللازمة لموظفيها.

غير أن دي ليسيبس لم يكن بالرجل الذي ينسحب من مباراة: فبما أنه كان ينوي شن هجوم جديد على الخزانة المصرية، كان يجب عليه - قبل كل شيء - التخلّص من المسيو بوچاد لخلق فراغ حول الوالي. وفي الواقع، فإن القنصل الفرنسي كان دائماً ما يحتج بشدة على السلوك العام لشركة البرزخ في مصر. واستفاد القنصل الفرنسي

من حادثة وقعت بين الشركة والحكومة المصرية - لا علاقة لها بمشكلة الجمارك - وقام بتحذير حكومته من مغبة سياسة الإهانة والعنف وفرض التعليمات التى تتبعها "الشركة العالمية" عند تعاملها مع الحكومة المصرية.

والحادثة التى نعنيها تتخلص فى أن الإدارة المحلية المصرية لم يكن لديها خطاً للتلغراف فى المنطقة الواقعة بين الإسماعيلية والسويس، فقررت أن تنشئ لها خطاً هناك، وأبلغت إدارة الشركة بنيتها فى ذلك.

ولكن المسيو ريت - باسم الشركة - قام بالرد قائلا أنه سيكون صعباً على الحكومة المصرية أن تنصب أعمدة التلغراف - على طول حافة القناة - خوفاً من تعرض هذه الأعمدة للسقوط (!!)، واقترح على الحكومة المصرية أن تضع أسلاك خط التلغراف - الخاص بها - على نفس أعمدة الخط التابع للشركة. واستقبل شريف باشا هذا الاقتراح ببرود، ووصفه المسيو بوچاد بأنه "رد يتصف بانعدام الذوق".

لقد كانت الشركة تعتبر أن مصر تتبع "منطقة البرزخ" وليس العكس. وبتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٦٨م، كتب القنصل الفرنسي محذراً من النتائج السيئة لهذه الرؤية: "إن الطريقة التى تتخاطب بها "الإدارة العليا لشركة البرزخ مع الحكومة المصرية تجعل الشركة - أحياناً - وكأنها حكومة مستقلة - أو دولة داخل الدولة - فتثير الشكوك والمخاوف لدى الأتراك. ولذلك، يجب التعامل بحذر مع هذا الموضوع"[٢٨].

إن هذا الموقف الذى يتصف ببعد النظر والحزم قد جلب على صاحبه - المسيو بوچاد - كراهية الشركة: فالشركة كانت تعتبر القناصل العموميين بمثابة وكلاء عنها وتابعين لها. وبالتالى، فقد اعتبرت أن أول واجباتهم هو ضرورة دعم كل رغباتها، حتى ولو كانت تلك الرغبات تتعارض مع القانون والعدالة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن المؤكد أن المسيو بوچاد كان يتذكر ما حدث للمسيو ساباتييه فى سنة١٨٦٠م. ولذلك، فلابد وأنه كان يشعر بأن ابعاده عن منصبه فى مصر بات وشيكا: ففى شهر مارس سنة١٨٦٩م، ذكر فى تقريره: "إن الشركة تعلن بصراحة أن تغيير القنصل العام يتم حسب رغبتها"[٢٩].

وفى يوم ٩ يونيو سنة ١٨٦٩م، غادر المسيو بوچاد مصر وجاء المسيو تريكو (Tricou) ليشغل منصب القنصل العمومي الجديد لفرنسا فى مصر. وشعر المسيو دى ليسبس بالانتصار لأنه أخمد صوت القنصل العمومي المعارض لرغباته. وبدأ يصوِّب مدافعه - من جديد - صوب مصر: فقرر مواصلة التحرش بها - عن طريق رفع دعاوى التعويضات ضدها باستمرار - حتى يستنزف قواها، فتستسلم وتوافق على بذل المزيد من التضحيات الجديدة لكى تتخلص من مضايقاته وتحصل على الهدوء.

ثانياً: بعدما رفضت الحكومة المصرية قبول الشكوى الخاصة بالإعفاء الجمركي، وجد المسيو دى ليسبس فى جعبته شكوى مبتكرة للغاية. فالشركة قد تنازلت للحكومة المصرية عن "الترعة الحلوة" (أى "ترعة الإسماعيلية") التى كبَّدت الحكومة مبلغ ٥٠ مليون فرنك، بالإضافة لتكاليف صيانتها - على حساب الحكومة - لتوصيل المياه مجاناً للشركة.

وبناء على قرار التحكيم الإمبراطورى، حصلت الشركة على تعويض (قدره ٦ مليون فرنك) عن ثمن المياه العذبة التى يُنتظر أن تبيعها الشركة لو ظلَّت الترعة فى حوزتها.

وتم ذلك كله استناداً على مبدأ يُخالف الاتفاقيات المعقودة والتى تنُص على أن "حفر وصيانة" الترعة هو مجرد "التزام" وليس "تكليفاً".

ولكن قرار التحكيم الإمبراطورى نسى تقدير كمية الأسماك الموجودة فى مياه الترعة كما نسى - أيضاً - تقدير الأرباح التى كانت ستدخل خزينة الشركة (!!!). وهناك - أيضاً - "القناة البحرية" والبحيرات التى تخترقها، خصوصاً "بحيرة المنزلة" التى تُصطاد منها كميات وفيرة من الأسماك الفاخرة. (وهى التى أطلق عليها إشعيا [١٧] اسم "حوض أسماك الفرعون"). فلماذا - إذن - تتنازل الشركة عن تحصيل الرسوم على صيد الأسماك؟

---

[١٧] إشعيا: نبى عبرانى اشتهر بنبوآته المذكورة فى "سفر إشعيا" ومنها: سقوط بابل، وتدمير مملكة إيدوم، ونفى اليهود من أورشليم ثم عودتهم إليها: إلخ إلخ... [المترجم].

ومن المؤكد أن الشركة كانت تعلم – علم اليقين – أن الحكومة المصرية – من قديم الأزل – هى التى تبيع حق التزام الصيد مقابل رسوم تحصلها. وكانت الشركة تعلم – أيضا – أن الترع ملك للحكومة. لكن، متى كانت الشركة تُقيم أى وزن للحقوق السيادية لحكومة مصر؟

وبالإضافة إلى كل ما سبق، أليست القناة خير وبركة على مصر؟ أوليست مصر تتبع القناة؟ وبخلاف مسألة الأسماك، فإن الشكاوى "العادلة" – التى ترفعها الشركة ضد الحكومة المصرية – لن تنتهي!!!

ثالثاً: منح قرار التحكيم – الصادر فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤م – للشركة أكثر من ١٠آلاف هكتار من الأراضى الواقعة حول مجرى القناة البحرية. ولكن نص هذا القرار حدد انتفاع الشركة بهذه الأراضى على النحو التالي: "في المستقبل، وعندما يزيد عدد السكان في تلك المنطقة، لن يكون للشركة الحق فى المطالبة بأية زيادة فى مساحة هذه الأرض الممنوحة لها لأى غرض كان سواء أكان ذلك للمضاربة عليها، أو لزراعتها، أو لإقامة منشآت عليها، أو للتنازل عنها".

ولسوء الحظ، فإن قرار التحكيم كان يحتوى على بذرة فنائه التى ستُدمِّر حتى مواد القرار ذاته: ففيما يتعلق بمسألة الأراضى، سنجد أن هذا القرار قد منح الشركة مساحات من الأراضى أوفر من اللازم لإنجاز أشغالها بشكل مريح.

ولكن هذا الوضع قد تحسَّن بناء على اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦م: فالمادة الثالثة – من هذه الاتفاقية – أرادت تشجيع التجارة والصناعة، والتوسع فى استغلال القناة، فسمحت لأى شخص بالاستقرار على طول مجرى القناة البحرية وفى المدن التى ستقام هناك؛ ولكن بشروط:

١– الحصول على تصريح مُسبَق من الحكومة المصرية.

٢– الامتثال لتعليمات الإدارة المحلية أو المجالس البلدية المحلية.

٣– الخضوع لقوانين وأعراف البلاد.

٤– دفع الضرائب.

د- أمّا حرم الجسور، وحواف مجارى المياه، والطرق الضيقة لجر المراكب بالحبال (على ضفاف المجارى المائية)، فيجب أن تظل مُتاحة للمرور الحر عليها وتخضع للوائح التى تنظم استخدامها.

ولكن الاتفاقية أضافت ما يلي: "إن هذه المنشآت لا يمكن إقامتها إلاّ فى المواقع التى يعتبرها مهندسو الشركة غير لازمة لاستخدامات الشركة. وهذه المنشآت ستقام على نفقة المستفيد منها والذى سيسدد للشركة المبالغ التى أنفقتها لبناء أو تجهيز هذه المواقع".

وهذه المادة تضمن للشركة استرداد المبالغ التى قد تكون صرفتها لإعداد الأراضى وتجهيزها. وقدّر مهندسو الشركة هذه النفقات بـــ ١٠٠ مليون فرنك على الأقل، ولا يعرف أحد على أى أساس تم تقدير هذا المبلغ. وأياً كان الأمر، إذا لم يكن هذا التقدير هو بعينه مضاربة على سعر الأرض، فإنه - على الأقل - كان بمثابة أول خطوة على هذا الدرب.

لكن هذه النتيجة الأولية لم تُرْض المسيو دى ليسيبس تماماً: فلماذا يقصر نشاطه على استغلال القناة البحرية وحدها (حتى ولو كان الذهب يجرى فيها) ؟ ولماذا لا يستغل - بكل الوسائل - الترع والأراضى والموانئ و"مديرية البرزخ" بأكملها (طالما أن تفسيرات المواد مطاطة وغير مُحددة) ؟

وفى سنة ١٨٦٧م، صدرت سندات القرض ذى الـــ ١٠٠ مليون فرنك؛ فبدأ دى ليسيبس يتعامل بجدية مع مسألة الأراضى المخصصة للشركة فى منطقة القناة والتى قدّرها بالملايين. لكنه لم يكن يستطيع بيْعها - أو التنازل عنها - إلاّ بعد موافقة الوالى.

وانتهز دى ليسيبس فرصة وجود الوالى فى فرنسا فاقترح عليه بيع الأراضى التى يمكن بيعها على أن تتقاسم الشركة ثمن البيع مع الحكومة المصرية. وفى الوقت نفسه، أرسل لجلالة إمبراطور فرنسا بمذكرة تفسيرية توضّح طبيعة الاقتراح الذى قدّمه للوالى.

وفى تقريره الذى أُلقاه أمام "الجمعية العمومية" للشركة - بتاريخ ٢يونيو سنة ١٨٦٨م- ذكر دى ليسيبس ما يلي: "إن قرار التحكيم الإمبراطورى، واتفاقية ٢٢فبراير

سنة ١٨٦٦م، يمنعان الشركة من الحق في بيع الأراضي المبنيّة - أو الصالحة لبناء - (والتي آلت إلى الشركة بحق الانتفاع) مقابل تحقيق ربح وذلك لمدة ٩٩سنة. ولكن القرار والاتفاقية يمنحانها حق التنازل عن حق الانتفاع، بل ويسمحان لها حتى بمنح حق الملكية لصالح منْ تتنازل لهم عن حقها، وذلك في مقابل دفع أتعاب نقل الملكية.

"وتقترح الشركة على الوالي اقتسام الثمن الهائل الذي تساويه تلك الأرض في بورسعيد والإسماعيلية والتجمعات السكانية حول القناة البحرية.

"وفي مدة وجيزة، سيكون بإمكاننا الحصول على مئات الملايين من الفرنكات من بيع تلك الأراضي التي نستطيع أن نُضيف إليها - تباعاً - بيع قطع أراضٍ أخرى من الصحراء المملوكة للدولة. ويمكن أن يتم ذلك بعد استبعاد القطع الأكثر قرباً من مجرى القناة والتي يمكن أن تكون لها قيمة. أما إذا ظل الحال على ما هو عليه، فلن يستفيد أحد.

"وعندما يوافق الوالي على بيع الأراضي مقابل تحقيق ربح، وعندما يقتسم الثمن معنا، فستحصل الحكومة المصرية على ثروة لن تستطيع الاستفادة منها إلاّ بمشاركتنا".

وفي هذا التقرير نفسه، أعلن دي ليسيبس ما يلي: "لقد وافق الإمبراطور على هذا الاقتراح وأوصى بتنفيذه: فهو يعتبره نتيجة لقرار التحكيم ومكمّل له. إن سمو الوالي المستنير هو - قبل كل شيء - المساهم الرئيسي في مشروعنا وسيوافق عليه".

وفي الحقيقة، فإن هذا الاقتراح الجديد ليس مكملاً لقرار التحكيم، بل إنه يتعارض معه: فهو يُقر مبدأ المضاربة على أراضٍ تُطالب مصر باستردادها، ولكن التحكيم أعطاها لشركة القناة بحُجّة ضرورة وجود منطقة واسعة نسبياً لردم السبخات، وتثبيت تلال الرمال المتحركة، وإبعاد الصحراء - بكل أخطارها ومعوقاتها - عن مجرى القناة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المسيو دي موستييه، سفير فرنسا في الآستانة، كان قد صرّح - في شهر مايو سنة ١٨٦٥- مؤكداً على أن "الشركة لن تطالب بأي مكسب" من الأراضي المعروضة للبيع. كما أضاف قائلاً: "أما المدينة التي ستنشأ لاحقاً في بورسعيد، فإن موقعها المستقبلي قد تم تحديده تماماً: فهو سيقع في الزاوية العريضة

التي ستتكوّن بين القناة والبحر على شاطئ آسيا. والشركة لا تمتلك أية أراض على هذا الشاطئ، والباب مفتوح على مصراعيه لممارسة المضاربات سواء للحكومة المصرية وللأفراد"[٣٠].

إذن، فإن هذه الأراضى يجب أن ترجع إلى مصر بحكم القانون[٣١]: فمصر قد تكبدت غرامة باهظة لكى تستعيد كل الأراضى الواقعة على ضفاف الترع (باستثناء الأجزاء اللازمة لخدمات الشركة).

وفى شهر أغسطس، وافق إسماعيل - من حيث المبدأ - على الاقتراح الذى قدمه له دى ليسيبس والذى حظى بتصديق الإمبراطور، ولكنه وضع شرطاً. وفى الواقع، فإن نوبار قد ردّ - باسم إسماعيل - وأوضح:

١- أن مصر قدّمت تضحيات كثيرة لإنجاح مشروع القناة البحرية.

٢- وأن ٢٠٠مليون فرنك تثقل كاهل ميزانية البلاد.

٣- وأن الوالى يرجو صاحب الجلالة أن يُنصف مصر وذلك:

أ) بأن يسمح لها بتنظيم شئونها بنفسها.

ب) وأن تتخلص من الضغوط الأجنبية عليها.

ج) وأن تُنشئ "نظام المحاكم المختلطة".

ووافق دى ليسيبس - وليس الإمبراطور - على الشرط الذى اشترطه الوالى لكى يوافق على بيع الأراضى، وأصبح - منذ ذلك الحين - أكثر الأنصار حماسة لتعديل "نظام القضاء القنصلي" في مصر، ولم يُعد ينقصه سوى وجود عقد عليه توقيع الطرفين. لكن إسماعيل كان يربط موافقته على المقترحات بإلغاء مظالم "نظام الامتيازات الأجنبية". وعلى كل حال، فهو لم يوافق على المقترحات إلاّ من حيث المبدأ فقط؛ ولذلك، كان على دى ليسيبس أن يلوى ذراع الخديوى.

رابعاً: "اكتشف" دى ليسيبس دعوى تعويض "عادلة" جديدة، فجميع المنشآت التى بنتها الشركة لن تحتاج إليها عندما يحين موعد انتهاء الأشغال فى القناة البحرية، ويجب

تسليمها للحكومة المصرية لأن الشركة لا تعرف كيف تتصرف فيها. وكانت هذه المنشآت عبارة عن:

١) المستشفيات – التى بنتها الشركة فى منطقة البرزخ لعلاج العمال – مع معداتها.

٢- المعسكرات والمنازل المبنيّة بألواح الخشب – المملوكة للشركة من بورسعيد حتى السويس – والتى نخر فيها السوس.

٣- المخازن والأبنية الأُخرى الآيلة للسقوط في بولاق (القاهرة) ودمياط.

(باختصار، فإن جميع منشآت الشركة أصبحت لا تصلُح لشيء).

٤- وحتى محاجر المكس (فى الأسكندرية) – التى كانت الشركة تستغلها مجاناً – اعتبرتها حقاً لها وأجبرت الحكومة المصرية على شرائها منها بمعداتها.

ولم يكن إسماعيل بقادر على مواجهة دعاوى التعويضات التى ترفعها الشركة عليه بلا انقطاع، فأراد أن يجد حلاً نهائياً لهذه المشكلة. وفى سنة ١٨٦٩، وافق على أن يدفع للشركة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠ مليون فرنك، ومنحها مساحة ٣٠٠ هكتار فى بورسعيد و٢٠٠غيرها فى الإسماعيلية لكى تبيعها وتقتسم ثمن البيع مع الحكومة المصرية.

وبما أن الخزانة المصرية كانت تُعانى من الإفلاس، فقد تقدم دى ليسيبس بحل جاهز للحصول على مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك: فلقد كان إسماعيل يمتلك ١٧٦٦٠٢سهماً من أسهم شركة القناة، فاقترح دى ليسيبس عليه أن تظل كما هى فى حوزته، واتفق معه أن يُسلِّم القسائم ربع السنوية للشركة وذلك لدفع مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك بصفة رأسمال وبفائدة قَدْرها ١٠%.

واضطر إسماعيل لأن يخسر ٥٠فرنكاً فى السهم الواحد بالإضافة إلى تنازله عن قبض أرباح هذه الأسهم لمدة ٢٥سنة أى حوالى خُمْسَى (٢/٥) إيرادات القناة طوال هذه المدة.

ولتغطية مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك، قرر مجلس إدارة الشركة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م - إصدار ١٢٠ ألف قسيمة دفع تُحَوّل لحساب المدين؛ وبعد ٢٥ سنة، تحل محل الـ ١٧٦٦٠٢سهماً في حق الانتفاع بها وقبض أرباحها. وسمحت الشركة للمساهمين فيها - فقط - بالاكتتاب في هذه القسائم بواقع ٢٧٠ فرنك للقسيمة الواحدة نظراً للمزايا الكثيرة التي سيحصُل عليها المكتتبون فيها.

"وحتى إذا احتسبنا فائدة الأسهم بنسبة ٥% فقط أي بدون احتمال أي ربح طوال فترة الـ٢٥ سنة الأولى من الاستغلال، فإن المستفيدين من التحويل سيضمنون الحصول على ١١٠ مليون و٣٧٦ ألف و ٢٥٠ فرنك بمتوسط ٩١٩ فرنك بصفة أرباح واستهلاك القرض للقسيمة الواحدة التي صدرت بـ ٢٧٠ فرنك"[٣٢].

وهكذا تَثبت لنا التقديرات الأكثر اعتدالاً أن مصر كان مطلوباً منها تسديد ٣٠ مليون فرنك - قيمة الدَّيْن الوهمي - فتنازلت عن مكاسب حقيقية تساوى ١١٠ مليون فرنك تقريباً.

إن أفضل تعليق على هاتَيْن الاتفاقيتَيْن الأخيرتَيْن هو ما ذكره دي ليسيبس نفسه في تقريره - الذي ألقاه أمام "الجمعية العامة للمساهمين" - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م. وسنقدم - فيما يلي - تحليلاً موجزاً له. ومن بين ما ذكره دي ليسيبس:

"١- إن الإعفاء الجمركي المذكور في الاتفاقية عبارة عن حصانة خاصة لإدخال الآلات والمواد المخصصة للاستهلاك في البرزخ... وتكونت لجنة أبدت رأيها المضاد لمطلب الشركة وقرَّرَت أن الإعفاء الممنوح على الاستهلاك في البرزخ لن يُمنح إلاَّ لموظفي الشركة فقط.

"إن وضع قيود طويلا البضائع المشحونة على السفن والإجراءات التي فُرضَت عليها أصبحت مشكلة تعوق عمل إدارة الشركة المطَالَبَة برعاية من يعملون لديها بهذه الطريقة لكي يستفيدوا.

"وإزاء مثل هذه الأوضاع، فإننا لم نتردد في التنازُل عَمَّا تبقَّى من هذا الإعفاء - كما تم تعريفه في قرار "اللجنة المشتركة" - مقابل الحصول على تعويض...

"٢- لقد كان يجب علينا إنشاء خدمة البريد وخطوط البرق فى الصحراء. وبالطبع، كان لابد وأن تصبح تحت إدارة الحكومة المصرية عندما تنتهى الأشغال فى البرزخ ويبدأ الاستيطان فى هذه المنطقة. ودفعت الحكومة المصرية لنا تعويضاً عما أنفقناه، وتكفلت هى بتقديم الخدمة العامة ولكنها منحتنا الحق فى الاحتفاظ بخط تلغراف لخدمة احتياجاتنا.

"٣- لم يرد - فى أى نص من نصوص عقود لامتياز - ذكر أى حق للشركة فى صيد الأسماك على طول مجرى القناة أو فى البحيرات التى تمر عبْرها. ومن جهة أُخرى، فإننا لم نكُن نستطيع تجاهُل حق الدولة فى السيادة على أراضيها. ولكن العدل كان يقتضى الأخذ بعيْن الاعتبار أن جزءاً من نفقات الشركة قد صُرف على توصيل المياه للصحراء (!!!). إن الموافقة على هذا المبدأ قد شكَّلت الركن الثالث من أركان طلب التعويض.

"٤- وبما أن العمل فى القناة البحرية على وشك الإنتهاء، وبما أن الملاحة النهرية لكل قارب فى البلاد أصبحت مُتاحة، فإن رسوم الترانزيت التى نجنيها ستزيد. وليس من مصلحتنا الحصول على امتيازات على حساب عملائنا أو استبدال حقنا بالحصول على تعويض.

٥- وأخيراً، وبُناءً على المادة الخامسة، فإن الشركة أعلنت أنها لن تُطالب الحكومة المصرية بدفع أيّة تعويضات من أى نوع، إلخ... عن أيّة نفقات أو أضرار مفترضة تكون سابقة على تاريخ توقيع الاتفاقية".

ولندرس الآن الجزء الثانى من هذه الاتفاقات التى قال دى ليسيبس عنها:

"٦- إن الاتفاقات تشترط تنازُل الشركة للحكومة المصرية عن:

أ - كل المستشفيات التى بَنَتها فى منطقة البرزخ مع كل معداتها.

ب - محجر وميناء المكس وكل الآلات المعدات المستَخْدَمة فى تشغيله.

ج - المخازن الموجودة فى بولاق ودمياط.

وذلك مقابل مبلغ ١٠ ملايين فرنك تدفعها الحكومة المصرية للشركة.

"وكانت خدمات الصحة والمستشفيات تكلف الشركة مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك سنوياً؛ ومما يشرفكم أنكم كنتم توافقون دائماً على صرف هذا المبلغ على هذه الخدمة غير المربحة مادياً. ويجب علينا أن نلغيها بعد انتهاء الأشغال...

لقد وافق صاحب السمو على أن يلحق بخدمته مجموع العاملين في قطاع الخدمة الصحية للشركة، وسيتكفل سموه بتكاليف العناية بالمستشفيات، كما سيُرد للشركة ما دفعته لإنشاء المباني والمعدات (فتعالى هتاف الحاضرين: "جيد جداً !! جيد جداً !!)

"إن محجر وميناء المكس - بالقرب من الأسكندرية - أصبحا غير لازمين للشركة، فتم التنازل عنها بالثمن الموجود في قوائم الجرد الخاصة بنا مقابل تسديد ما دفعنا بالضبط.

"أمَّا مخازن بولاق، فهي تقع بين أحد قصور الخديوي ومحطة السكك الحديدية في القاهرة، وزادت قيمتها بعد حصولنا عليها سنة ١٨٦٠، وقد تنازلنا عنها - وهي ومخازن دمياط - مقابل مليون فرنك وكانت الشركة قد اشترتهما بـ ٢٥٥ ألف و ٤٦٩ فرنك.

"وبالنسبة للمنازل والمباني الموجودة على طول خط القناة البحرية - خارج المراكز السكنية - فقد كانت مجرد ملحقات بمواقع الأشغال. وبعد انتهاء الأشغال، كانت ستقع فريسة للإهمال التام لولا أن الحكومة المصرية أبدت رغبتها في استخدامها كمبانٍ إدارية ومعسكرات للجيش. ونتيجةً لهذه الرغبة، ازدادت قيمة الأراضي المجاورة لهذه المنازل والمباني، فاستفادت الشركة من هذه الزيادة....

"وبالتأكيد، فإن الخزانة المصرية والشركة ستحصلان على مكاسب هائلة من البيع المتتالي لأراضي منطقة البرزخ. ويصعُب علينا - في الوقت الحالي - تقدير الأهمية الكاملة لهذه المكاسب. ولكن يمكننا التنبؤ - على الأقل - بأن الحكومة المصرية والشركة ستستردان - بفضل هذا المشروع - كل ما دفعتاه في إعداد الأرض وتجهيزها وفي شق القناة البحرية (فتعالت الهتافات: جيد جداً!!)...

"وفيما يتعلق بالضمانات الممنوحة لحاملي السندات، فهي تتضاعف عما كانت عليه بشكل غير مسبوق لأن الاتفاقات الأخيرة تُنمي - بشكل استثنائي - موارد الشركة: لقد قمنا بسحب ٣٠ مليون فرنك من بعض السندات التي وصلت إلى معدل عالٍ لم تبلغه من قبل بسبب الظروف التي أوصلتنا إلى هذا الاتفاق.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قمنا بزيادة مجال نشاطنا بنسبة كبيرة جداً لا نستطيع حسابها حالياً لأننا نتقاسم مع الخزانة المصرية - في الوقت الراهن - ثمن بيع كل الأراضي التي يمكن البناء عليها على طول القناة البحرية..."

○○○○○

ثامناً: خسائر مصر في قناة السويس:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع أن نقيس مدى التضحيات والخسائر التي تكبدتها مصر من أجل قناة السويس؟

١ - في سنة ١٨٦٤، دفعت مصر أربعة ملايين فرنك في المهمة التي قام بها نوبار في فرنسا لكي يجعل الشركة تخضع للقانون العام.

٢ - وفي سنة ١٨٦٦، دفع الوالي تعويضاً قدره ٣٠ مليون فرنك لإلغاء العمل بالسخرة في أشغال الشركة. لكن الشركة احتاجت لأعداد استثنائية كبيرة من الفَعَلَة لكي تحفُر (على الناشف) "الترعة الحلوة" في زمن وجيز. ورغماً عن إلغاء السُّخرة، إلاَّ أن الحكومة المصرية أُرسلت للشركة ١٥ ألف عامل تحت رئاسة المهندس على مبارك. وأنجز هؤلاء الرجال عملاً هائلاً بشق هذه الترعة.

وكتب شاهد عيان ما يلي: "هل تعتقد أنه من السهل العثور في أي مكان آخر - غير مصر - على ١٥ ألف رجل قادرين على حفر ونقل حوالي نصف مليون متر مكعب من الرديم في أقل من ٥٠ يوماً ؟ لقد كان هؤلاء العمال يعملون أُغلب الوقت وأُقدامهم في الماء ولم يكن هناك أي شيء يظلهم سوى السماء..."[٣٣].

٣ – وفى سنة ١٨٦٩، أعلن دى ليسيبس أمام "الجمعية العمومية للمساهمين أن "خديوى مصر مستعد دائماً لإظهار مساندته الدائمة للشركة فى علاقته العامة معها وفى مشروع القناة. والدليل على ذلك أنه قد قرر بناء أربعة فنارات جديدة – على أحدث طراز – بطول ساحل مصر وكلّف الشركة بالإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

إذن، فإنه من المستحيل أن نجمع ناتج التنازلات والخسائر المالية الثقيلة التى تكبدتها مصر بسبب القناة[٣٤]. وبهذا الصدد، يكفينا التذكير بأن مصر قد سَعَت لتسديد قيمة الاكتتاب الهائل (الذى فرض عليها)، والتعويضات (التى لا تُحصى)، والديون، فاضطرت للاقتراض – من رجال المال الفرنسيين والعالميين – بنسب فوائد باهظة للغاية تؤدى بها إلى الخراب، فوقعت فى مشاكل من كل نوع تسببت فى تعاستها.

وكتب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق فى مصر – المستر فارمان – ما يلي: "إن الشروط التى نفذنا بها مشروع قناة بنما تعطى مثالاً نمطياً وواضحاً للفارق بين طريقتنا فى التعامل مع الدول الصغيرة – فى القارة الأميريكية – وبين طريقة تعامُل الحكومات الأوروبية مع بلاد الشرق غير المسيحية.

"فبعدما دفعنا للفرنسيين أجرهم عن العمل الذى أنجزوه، فإننا ندفع ١٠ مليون دولار (أى ٥٠ مليون فرنك) لحكومة بنما لكى يكون لنا حق الإشراف على مساحة كافية من الأراضى تسمح لنا باستكمال العمل فى القناة [قناة بنما] وضمان صيانتها واستغلالها[٣٥]".

إننا إذ نُبدى تحفظاتنا على أخلاقيات دى ليسيبس وعلى تصرفات حكومته، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من إبداء الاحترام للعبقرية الفرنسية التى تجسدت فى مقاولى ومهندسى الشركة وحتى فى دى ليسيبس نفسه. لقد كان دى ليسيبس مؤمناً بنجاح مشروعه، وكانت لديه طاقة عمل لا تعرف الكلل، فاستطاع أن يبحر بسفينته بين الأمواج والصخور، وأنجز عملاً رائعاً هو – بحق – واحد من أهم إنجازات القرن التاسع عشر.

وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، تم افتتاح "قناة السويس" فى احتفال مهيب لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل: فقد حضرته الإمبراطورة أُوجينى (فرنسا)، والإمبراطور

فرنسوا – جوزيف (النمسا)، وأولياء عهود أوروبا وأمراؤها، والسفراء المعتمدون؛ كما حضره أيضا مندوبو الصحف العالمية، والعلماء، والفنانون، ورجال الأعمال والصناعة.

إن عظمة هذه الاحتفالات كان يجب أن تنعكس على مصر وفرنسا معا، لكن الإمبراطور نابوليون الثالث ألقى خطاباً – بمناسبة افتتاح جلسات البرلمان الفرنسي – تحدث فيه عن افتتاح القناة وعن فرنسا فقط ولم يُذكر مصر ولو بكلمة واحدة. وأبلغ المسيو دوروى (Duruy) – وزير المعارف العمومية فى فرنسا – نوبار باشا بهذه الواقعة، فرد عليه نوبار بقوله: "يا إلهي! لقد تحدث الإمبراطور عن الكتكوت ولكنه لم يذكر شيئاً عن الدجاجة التى باضت البيضة واحتضنتها طوال أيام وليال !!!".

ثم حدث ما هو أسوأ من كل ما ذكرناه: فبعدما انتهى مشروع القناة بالكامل، سارَع دى ليسيبس باستبعاد مصر من مجالس إدارات الشركة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم دى ليسيبس طريقته عديمة الأخلاق: ففي اجتماع عُقد يوم ٢٤ أغسطس سنة١٨٧١، حث دى ليسيبس "الجمعية العمومية للمساهمين" على اتخاذ قرار يقضى بمنع حضور حاملى "الأسهم بدون كوبونات" الجلسات أو المشاركة فى "الجمعية العمومية".

وكان هذا القرار يستهدف الخديوى وحده لأنه كان كريماً فسمح بتحويل فوائد أسهمه (١٧٦٦٠٢ سهماً) لصالح الشركة – لمدة ٢٥ سنة – تسديداً لقيمة التعويضات (٣٠مليون فرنك).

وبناءً على إرادة دى ليسيبس، فإن مصر التى كانت تمتلك حوالى نصف رأسمال الشركة أصبحت محرومة – بصفتها مساهمة – من المشاركة فى إدارة "شركة قناة السويس". وبالطبع، فقد احتج إسماعيل على هذا الظلم؛ وعندئذ، اتفقا على أن يأخذ دى ليسيبس منه توكيلاً بالتصويت بدلاً منه.

وهكذا كان على مصر أن تتحمل الخراب والمهانة وتتعرض لإملاءات شركة أجنبية تعمل على أرضها.

° ° °

هوامش الفصل السابع

(١) راجع الفصل الثالث ("الغزو الاقتصادى وشركة البرزخ").

(2) Olivier Ritt: "Histoire de L' Isthme de Suez", Paris, 1869.

(3) F. De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", T. I.

(4) Ibid.

(5) Archives Françaises, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol.32.

مذكرة نوبار باشا، أكتوبر سنة ١٨٦٣، ملحقة ببرقية القسم للأسكندرية، رقم ٢٣ بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٣.

(6) Ibid.

تقرير من نوبار للدوق دى مورنى (de Morny) ملحق برسالة دى ليسيبس للوزير بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة١٨٦٣.

(7) Ibid., Vol. 33:

من الوزير إلى تاستو (Tastu). باريس، ٦ يناير سنة ١٨٦٤.

(8) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1849. Le Caire, le 15 mai 1864.

(9) Ibid.:

مذكرة من الوالى إلى هــ. بولوير، مايو ١٨٦٤.

(١٠) ابتكر المسيو لافاليه (Lavalley) نموذجاً لكراكة طول ذراعها ٧٠ متراً تستخدم للممرات الطويلة، وتقوم بصب الركام - الناتج عن الحفر - على ضفة القناة؛

وفى الوقت نفسه، تعمل حتى فى منتصف القناة (كان عرض القناة يبلغ ١٠٠متر عند السطح).

(١١) رسالة من عالى باشا لسفير صاحب السمو السلطان فى باريس. الأستانة، ٢١سبتمبر سنة١٨٦٤.

(12) Edward Dicey: "The Story of The khedivate." Londres, 1902.

(13) Archives Françaises. Ibid. Vol.34. Alexandrie, 9 November 1864.

(14) Ibid. Vol. 35.

من قنصل فرنسا إلى الوزير. الأسكندرية، أول فبراير سنة١٨٦٥.

(15) Ibid.

جزء من رسالة شريف باشا إلى "الممثل الأعلى للشركة العالمية لقناة السويس البحرية" بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٥.

(16) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1896.

من هنرى بولوير إلى الوزير. القاهرة، ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥.

(17) Archives Franyaises. Ibid.. Vol. 37. Le Caire, Le 8 Octobre 1865.

(18) Ibid. Vol. 1897.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أن مسألة الأراضى الواقعة حول الموانى (مثل ميناء بورسعيد) كانت هامة جداً من الناحية الخاصة بالمضاربات (نظراً للسعر الهائل الذى ستصل إليه هذه الأراضى فى المستقبل)، وأيضاً من الناحية الاستراتيجية. أما بخصوص موضوع بورسعيد، كتب هنرى بولوير ما يلي: "لقد أخذت الشركة لنفسها – فى هذا المكان – ٤٠٠ هكتار من الأراضى، ومبانيها الحالية تغطى – فعلاً – جزءاً

واسعاً من الأراضى المحيطة بالقناة. وإذا أُخذ إجمالى الـ ٤٠٠ هكتار من الميناء ومن مدخل القناة، فإن هذا المدخل سيصبح بالكامل فى ملكية هذه الشركة الفرنسية، ويمكن بسهولة تحويل المخازن والمبانى الأُخرى إلى حصون. وحسب رأى المسيو دورين دى لويس (Drouyn de Lhuys)، فإن الباب العالى والحكومة المصرية ممنوعان من إنشاء أى حصن فى بورسعيد. ولهذا السبب، فإن مسألة الخلاف تحظى بأهمية كبيرة. وهذه الذرائع نفسها يمكن استخدامها فيما يتعلق بميناء السويس".

(Archives anglaises. Ibid. Vol. 1849. Le 16 août 1864).

(١٩) الأمر يتعلق بمبالغ تشكل رصيد التعويضات الذى منحته الحكومة المصرية "للشركة" ويستحق الدفع المؤجل فى الأول من نوفمبر سنة١٨٦٦.

(20) Archives françaises. Ibid. Vol. 38. Le Caire, le 1 er Février 1866.

(21) Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.

(22) Archives anglaises. Ibid. Vol. 2014. Le Caire, Le 9 janvier 1867.

(23) Archives françaises. Ibid. Vol.39. Alexandrie, le7 janvier 1867.

(24) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 19 août 1868.

(25) Ibid. Alexandrie, le 1er septembre 1868.

(26) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 2 fevrier 1869.

(27) Ibid. Alexandrie, le 8 mars 1869.

(28) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 8 septembre 1868.

(29) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 18 mars 1869.

(30) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1897. mai 1865.

إيضاحات حول بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الأشغال فى قناة السويس كتبها المسيو دى موستييه.

(٣١) لكى نفهم إلى أى مدى كان دى ليسيبس لديه حس غريزى بالمضاربات، وكيف كان يتحدث علناً عن مشاريع غير معقولة، سنورد – فيما يلى – دليلاً إضافياً يثبت ذلك: "كان دى ليسيبس يقول لنا إنه – بعد افتتاح قناة السويس ـ فإن "الشركة" لن توقف مشاريعها، بل ستقوم ببناء الأرصفة فى مينائى بورسعيد والإسماعيلية؛ وأحواض للسفن؛ وقطارات؛ وأنها ستنشئ خطاً للسكة الحديد يربط بورسعيد بداخل سوريا ـ من جهة ـ ومصر ـ من جهة ثانية؛ وأن كل من سيبنى منزلاً على هذه الأراضى سيحظى بامتيازات لكى يشتريها".

(L. Ginoux, "Suite de L' Histoire du canal maritime de Suez – Port Said",1884).

(32) Voisin – Bey: "Le Canal de Suez".

(33) Olivier Ritt: "Histoire de l' Isthme de Suez", 1869.

(٣٤) فى سنة ١٨٧١، نشر المسيو ديرفيو (Dervieu) – وهو مصرفى يعمل فى مصر – وقبل كل شيء، كان صديقاً للوالى – كُتيباً قَدّم فيه الأرقام الصحيحة للتعاون شبه الإجبارى الذى قدمته الحكومة المصرية فى شق "برزخ السويس". والأرقام المعلنة تُعتبر ـ فى حد ذاتها ـ جزءاً مهماً من "الدَّيْن المصرى".

م	المبلغ (بالفرنك الفرنسي).	البيـــــــــــان
١-	١٣٢,٠٢١,٩٤٠,٤٦	قيمة أسهم قناة السويس المملوكة للحكومة المصرية حتى الأول من يناير سنة١٨٧١.
٢-	١١٥,٣٥٩,٥٢٨,٦٣	قيمة التعويض (المبلغ وفوائده) الذى حكم به صاحب الجلالة إمبراطور

		فرنسا في التاريخ نفسه.
-٣		تكاليف الأشغال المتعلقة بشق قناة السويس، والأشغال الجارية أو التي تم الانتهاء منها، وإعادة شراء بعض الحقوق ــ أو الامتيازات ــ التالية:
	٢١,٥٠٠,٠٠٠	أ ــ شق "الترعة الحلوة" من القاهرة حتى "تفتيش الوادي".
	١٠,٠٠٠,٠٠٠	ب ــ شراء ملكية "تفتيش الوادي".
	٩,٠٠٠,٠٠٠	ج ــ إنشاء حوض "الرادوب" في السويس.
	٢٣,٣٩٥,٠٠٠	د ــ إنشاء موانئ في السويس،
	١,٢٥٠,٠٠٠	هـ ــ إنشاء فنارات في البحر المتوسط.
	٤٠,٣٠٠,٦٢٨	و ــ إعادة شراء بعض الامتيازات حسب الاتفاق المعقود في ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩.
-٤	٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩	المجمـــــــــوع

ولكن جون نينيه يعلق قائلاً: "وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ (٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩) ما يلي:

أ ــ تقدير تقريبي لنفقات مهمة نوبار باشا العجيبة في باريس في سنة ١٨٦٤.

ب ــ تكاليف الاحتفالات الرائعة ــ التي لا جدوى منها ــ والتي أقامها صاحب السمو الخديوي بمناسبة افتتاح القناة.

ج ـ تكاليف المهام العديدة للأستانة، فى حين أن صاحب الجلالة السلطان لم يكُن قد صدَّق بعد على مرسوم الامتياز.

"فإننا نستطيع أن نُقدِّر - بطريقة صحيحة ـ أن قناة السويس قد كبدت مصر أربعمائة وخمسين مليون فرنك فرنسي!!!"

(John Ninet: "Mille pertuis des finances du khedive").

(35) Farman: "Egypt's Betrayal".

*****

الفصل الثامن

الــــــــرأى العـــــام

١- نـــشأة الـــروح القوميـــة: تـــأثير العوامـــل الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- جمال الدين الأفغانى والإصلاح الدينى والسياسى.

٣- ظهور الصحافة الحرة (سنة ١٨٧٧).

٤- الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة ١٨٧٨).

٥- الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩).

الــــــــرأى العـــــام

أولاً: نشأة الروح القومية:

تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أثمرت المحن القاسية التي مرت مصر بها - في عهد إسماعيل - عن نتيجة إيجابية: فالروح المصرية قد استيقظت، وتكونت أفكار اجتماعية وسياسية جديدة تفاعلت مع حالة السُخط العام الذي كان منتشراً حينذاك.

لقد سبق لنا وأن أشرنا إلى أن عهد إسماعيل كان استمراراً لعهد محمد على الذى كان يُشجّع نمو الإحساس القومي للمصريين. وربما كانت أفضل نتيجة تمخضت عنها إنجازات محمد على هي تكوين نُخبة مصرية بفضلها "لم تَمُت الحضارة المنبثقة عنه بعد وفاته"، وأن مُجَدِّدي قُوى مصر "قد ظهروا بالمئات بفضل تشجيع ذلك الرجل الذى كان أكثر من أب بالنسبة لهم"[1].

ومع ذلك، ظلّت الفكرة السياسية مُبْهمة في عهده: "فغياب المؤسسات الشعبية الحقيقية، والمحاكم العادلة والقوانين المنصفة، قد أُضْعفَت الفكرة السياسية، فتقلّصت وأصبحت مجرد شعور يُعَبّر عنه المرء باستحياء شديد. وبَدَت الفكرة السياسية وكأنها "نجم الشتاء" الذى تُغطيه السحب فور ظهوره. وكان الدليل المادى الوحيد - على وجودها - هو القانون الذى أصدره السلطان عبد المجيد [1]. وكان هذا القانون يضمن لرعايا السلطان: الأمن والكرامة وحق الملكيّة. وعلى الرغم من معارضة عباس الأول له، فإن تطبيقه قد امتد ليشمل مصر، وتحولّ الشعور الخجول فأصبح أكثر جراءة.

---

[1] **السلطان عبد المجيد الأول (١٨٢٣ - ١٨٦١)**: سلطان تركيا من سنة ١٨٣٩حتى سنة ١٨٦١. بعد هزائمه أمام محمد على، وتهديدات روسيا له، ونشاط الحركات القومية الانفصالية في أرجاء السلطنة، حاول إصلاح الدولة العثمانية بإصدار "التنظيمات"، أى إدخال إصلاحات في النظام القضائي والتعليمي والإداري في الدولة لتجديد قواها[المترجم].

وخلقت الاتصالات المصرية المتزايدة مع أوروبا والأوروبيين لدى المصريين نزعة وطنية خاصة بهم[٢].

وهذه النزعة الوطنية المحلية زادت قوتها في عهد سعيد. ولسوء الحظ، فإن ندرة المطبوعات - خصوصاً السياسية منها - لا تسمح لنا بالتعرُّف بقدر كاف على شعور المصريين طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن الصحافة المعارضة لم تظهر في مصر إلا في سنة ١٨٧٧.

وبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٨١، كتب محمد عبده - المفتي السابق للديار المصرية - [٣] بذكاء ما يلي: "كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان بمثابة أنعام تتصرف فيهم كما تشاء: فلم يكن أي شخص حراً في تحركاته ولا في أفكاره. وكان سكان المدن يخضعون لمراقبة دقيقة على تصرفاتهم وكلماتهم. وكانت الحكومة غالباً ما تقوم بـــ "كبْسات"، أي قيام الشرطة - في المساء - بمداهمة المباني التي يُشتبه في أنها تأوي أفراداً يمارسون الزنا أو يشربون مشروبات محظورة.

"وكان الطُّغيان يكمِّم أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أي موضوع علمي - أو ديني - بدون المجازفة بالتعرُّض للاتهام بالكفر والإلحاد، أو العيب في ذات الحاكم، ومن ثم التعرض لعقوبات قاسية.

"واستمر هذا الوضع حتى اتصل أُناس بالحضارة الغربية - حيث تسود الحرية الفردية - وأرادوا إدخال هذه الحرية في مصر، وفرْض حدود واضحة للعلاقات بين الحكام والمحكومين. وعندما تعرض المواطنون لهذه العلاقات، كان من الممكن أن يُلاقوا حتفهم أو يتعرَّضوا للسجن أو النفي. وهكذا، فبدلاً من أن يحد القانون من طُغيان السُلطة، استمرت العبودية بدلاً من الحرية الصورية.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الناس لم يكونوا مُعتادين على هذه الحرية الفردية، فانغمسوا - باسم الحرية الفردية - في ارتكاب الموبقات والسُكر، وانتشر الفساد الأخلاقي بين السكان باسم "حرية التَصرُّف". ومع "حرية التَصرُّف" - وُجدت حرية فكرية مزعومة انتشرت في مجال المعتقدات والمذاهب الدينية، وبسببها جرؤ عدد من الناس على الجهر بأشياء تُخالف الدين ولا ترتكز - بالمرة - على أية مبادئ.

وبالفعل، فإن هذه الحرية العرجاء - التي يشيد العقلاء بها - لم تؤد إلى أية نتائج محمودة".

ومن المؤكد أنه قد حدث نوع من الانحلال الأخلاقي - في عهد إسماعيل - شجعت عليه حياة البلاط التي أُدخلت مؤخراً في مصر. ولكن هذا الانحلال كان - هو أيضا - نتيجة طبيعية للقوانين المستبدة للغاية والمعادية للتقدم التي خضع المصريون لها في عهدي محمد علي وعباس.

"وفي الوقت نفسه، يجب ألاّ ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القانون واللوائح على الأوروبيين. ويُعلِّق اللورد ميلنر [٢] على هذا الواقع بقوله: "إن نظام "الامتيازات الأجنبية" - هنا - يقف حجر عثرة في وجه التقدم، ويقوم - أيضاً - بتعطيل التصدي للمفاسد وتعويض الخسائر: "فالامتيازات الأجنبية" تعترض تطبيق القانون فيما يختص بمسائل الأخلاق العامة (مثل: إغلاق أوكار لعب القمار أو البيوت المشبوهة أو مراقبة بيع المشروبات المُسكرة)، ومسائل المنفعة العامة (مثل: حماية الجسور والترع، وعقاب مُخالفي أبسط الإجراءات الصحية)، فإذا أرادت السلطات ضبط وكر لتزييف النقود، أو حتى تنظيم موقف للعربات، فستظهر لها المشاكل نفسها.

"وبالتأكيد، فإن الحكومة حرة في سن القوانين الضرورية. ولكن عندما لا يمكنها تطبيق العقوبات - الناتجة عن هذه القوانين - على الأوروبيين، فإن هذه القوانين تُصبح عديمة الفائدة لأنها لن تُطبّق إلاّ على المصريين فقط.

"وفي حقيقة الأمر، فإن مصر تكتظ بالأجانب [الأوروبيين] من أحط الطبقات وهم الذين يُشكّلون النسبة العظمى من مرتكبي الجرائم السالف ذكرها، فهم: مُزوِّرو العملة، ومديرو أوكار لعب القمار، وباعة المشروبات الكحولية، وقوّادو بيوت الدعارة؛ وهم الذين يبنون مساكنهم على جسور الترع، ويلقون بالقاذورات في الطرق العامة.

---

[٢] اللورد ميلنر (Milner) (١٨٥٤ - ١٩٢٥): إداري ورجل دولة بريطاني كان مختصاً بشئون المستعمرات البريطانية ووزيرا لها، وكان رئيسا للبعثة التي جاءت للتحقيق في أسباب ثورة ١٩١٩، وصاحب أول جولة مفاوضات مع سعد زغلول عام ١٩٢٠ [المترجم].

ولا تستطيع المحاكم المصرية محاكمتهم على أى جُرْم يرتكبوه؛ أمَّا قنصلياتهم، فإنها غير واثقة من قدرتها على التَّصرُّف، هذا إذا أبْدَت حسن نواياها".

وهكذا نلاحظ أن التقدم الأخلاقي لم يُواكب التقدم المادى. وبالتأكيد، فقد غابت العدالة في علاقات المصريين بالأوروبيين، وفى علاقات الحكومة المصرية بالأوروبيين، وأيضاً فى علاقات الحكومة المصرية الاستبدادية بالمصريين: فلقد كان غياب العدالة هو أكبر الشرور التى عانت منها مصر. ولعلاج ذلك الوضع، سعى نوبار باشا لإدخال العنصر الأوروبى فى مجال العدالة المصرية.

لقد سَبَقَ لنا وأن تحدثنا عن "المحاكم المختلطة" - فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوروبيين، وبين الأوروبيين والحكومة المصرية - ولكن ما يهُمنا هنا هو أن هذه المحاكم أُنشئت منذ سنة ١٨٧٦ فقط، تقريباً فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه "الإشراف المالي" فبدَت وكأنها تدعم الجانب الأوروبى. وفى الواقع، فإن "المحاكم المختلطة" قد حدَّت من سُلطة الحاكم، وكانت بمثابة إهانة للكرامة القومية[٥].

ويقول محمد عبده في ذكرياته: "كان نوبار - منذ زمن طويل - يُدَبِّر موضوع خلع الخديوى عن العرش. وعرفتُ - من جهة عُليا - أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين - في باريس - في يوم توقيع الاتفاقية الخاصة "بالمحاكم المختلطة" ما يلي: "اليوم، تم وضع أول لَغَم تحت سلطة الخديوى وأعتقد بأنه سينفجر في يوم قريب".

وفى هذا الموقف، يبدو لنا نوبار وكأنه يسبق "الدستوريين" و"الإصلاحيين" الذين سَعُوا - فيما بعد - لخلع إسماعيل عن عرشه معتقدين بأنهم يعملون لصالح مصر وخلاصها، وكأن أصل الشر يكْمُن فقط فى ممارسة إسماعيل للسلطة الفردية فى الحكم. وأياً كان الأمر، فهذا ما حَدَثَ بالفعل: فالمصريون كانوا يكرهون الأوروبيين ولكنهم ركَّزوا بُغضَهم على شخص الحاكم ذاته واعتبروه المسئول المباشر عن المصائب التى حلَّت بالبلاد.

لقد ارتكب إسماعيل نفس خطأ جده: فهو لم يعمل على تحسين حال الفلاح المصرى، وكان الاثنان واقعين إمَّا تحت ضغوط الحرب وإمَّا تحت ضغوط الاحتياجات المادية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية. ولذلك، فقد "عَصَرَ" الاثنان الفلاحين وأثقلا

كواهلهم بالضرائب. وفى أول سنتين من عهد إسماعيل، حظى بحب الشعب المصرى: فالضرائب كانت ما تزال مُعتدلة، وتدفقت الأموال على البلاد مع ارتفاع أسعار القطن. ولكن، جاءت بعد ذلك السنوات المليئة بالمرارة والعُسْر.

وفى مذكرات كتبها المسيو شارل إدمون (Charles Edmond) - فى سنة ١٨٦٦- قال: "عُدتُ إلى القاهرة بعد غياب عشرين عاماً. فوجدتُها مُظلمة بشكل غريب: ففى الماضى، كان الناس يحتفلون بشهر رمضان بشكل مختلف؛ وفى الميادين، كانت الموسيقى والأغانى تصدح طوال الليل. وكانت الفلاحات يَتَزيَنَّ بالحُلى والأساور والخلاخيل. أماَّ اليوم، فقد تغَير كل شيء: فالسكان المحليون مكفهرُو الوجوه وحزانى وصامتون. وفقَد الحاكم شعبيته: فقد زادت الضرائب، وهذا شيء طبيعى للغاية لأنه لا يُقيم وزناً للمستقبل... وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكوارث زادت من سوء الوضع العام، وتزامنَت بداية عهد إسماعيل مع حدوث: جفاف، وفيضان عالٍ، ووبائيْن اجتاحا الحيوانات، والكوليرا"

لكن المسيو شارل إدمون يقول: "إن الوضع الاقتصادى - مع ذلك - لا يبدو حرجاً: فالصناعة والتجارة - خصوصاً الزراعة - قد حقَقَت بالفعل مكاسب جيدة جداً ويبدو أن مستقبلها سيكون رائعاً[1].

لكن الشعب لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادى لأن الحكومة كانت تبحث دائماً عن الأموال: فسَحقَت الفلاحين تحت وطأة الضرائب، وتركتهم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتصفوا بالقسوة واللاإنسانية. ونظراً لعدم وجود محاكم عادلة، فلم تُوجَد - بالتالى - محكمة للرأى العام يستطيع الفلاح المقهور عرض شكواه أمامها.

وكتبت الليدى دف جوردون [3] رسالة من الأُقصر - بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٧ - جاء فيها: "لا أُريد أن أصف لكم البؤس المنتشر هنا، فمجرد التفكير فيه

---

[3] الليدى لوسى دف جوردن (Lucie Duff - Gordon) تنتمى إلى الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية. عندما زارت مصر، تعاطفت مع البلد وشعبها تعاطفا عظيما. ألفت كتاب: "رسائل من مصر"، وترجمه إلى العربية "على الكاتب" (وهو الاسم المستعار للدكتور على الراعي)، دار القرن العشرين، سنة ١٩٤٦، (عن كتاب "وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤١ – ١٩٥٧ تأليف أبو سيف يوسف وآخرون، ص٩٢٣

يوجع القلب... إن الأسمال البالية والتوتر يحيطون بى بشكل متزايد. والضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة: فالفلاح يُسدد الضرائب مرتين، مرة عند جنى كل محصول، ومرة ثانية عند بيعه. والحال نفسه يحدث بالنسبة للدواب: فالفلاح يسدد ضريبتها ثم يُسددها مرة أخرى عند بيعها فى السوق...

"إن البؤس رهيب فى إنجلترا ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للسلب والنهب كما يحدث فى هذا البلد شديد العظمة ذى الطبيعة الغنية إلاَّ أنه - فى الوقت نفسه - بلد بائس للغاية. والأمر هنا لا يتعلق بوقوع مجاعة بل بالقهر القاسى الذى يثير غضب الشعب حالياً. وحتى الآن، لم يشتك الناس أبداً، ولكن توجد قرى بأكملها هجرها سكانها، وهرب الآلاف إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان[٧]".

أما الكاتب المتطرف الذى لعب دوراً بارزاً فى ثورة سنة ١٨٨٢ - ونقصد به عبد الله النديم - فقد نشر فى جريدة "الطائف"[٨] سلسلة مقالات بعنوان: "مصر وإسماعيل باشا" سنقدم - فيما يلى - تلخيصاً وافياً لأفكارها الأساسية. ففى المقال الثانى، بدأ الكاتب بقوله: "فى عهد سعيد، كانت مصر تعانى من نقص أشياء أساسية مثل: المدارس الكبيرة، والسكك الحديدية، إلخ إلخ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهره تحت ثقل أعباء الضرائب أو الفوائد الباهظة التى كانت تفوق إمكانيات البلاد...[٩]" ويستكمل النديم مقالته قائلاً: "إننا لا ننكر أن بعض مشاريع إسماعيل كانت نافعة للبلاد، ولكن نفعها لا يُقارن بالمشاكل التى تسببت فيها".

ثم يُخصص النديم فصلاً عن "الضرائب وطُرق جبايتها" فيقول: "فى عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبى مُحدد. ولكن إسماعيل أحاط نفسه برجال جهلاء وعاجزين: فتخلصوا من الإداريين الأكفاء، وطالبوا الفلاحين بدفع الضرائب مقدماً - قبل موعد تسديدها بسنة - وانتزعوا الأموال بوسائل همجية.

"وهذا الظلم يقع كله على كاهل الفلاح وحده. وفى الوقت نفسه، يتم إعفاء ذوى الحظوة لدى إسماعيل من دفع أغلب الضرائب المستحقة. وكذلك كان وضع الأوروبيين

هامش ٦٩ و ص ٩٤٧). أعاد الأستاذ أحمد خاكى ترجمة الرسائل بعنوان : رسائل =
= من مصر، حياة لوسى دف جوردون فى مصر (١٨٦٢- ١٨٦٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦ [المترجم].

الذين كانوا يملون القوانين على الحكام والمحكومين[١٠]. وهذا الوضع قد ساعد على تفشي القهر والابتزاز بين الموظفين على حساب الشعب".

وفى مقال آخر- بتاريخ ٦ مايو - كتب النديم عن مساحات الأراضي الزراعية الشاسعة التى انتزعها الخديوى من الفلاحين - بأثمان زهيدة - وضمها لأملاكه؛ ثم تحدث عن موضوع "السُّخرة" فقال: "كان الفلاحون يعملون بـ"السخرة" فى أراضى إسماعيل وأعوانه. وكان مطلوباً منهم إحضار أدوات العمل والمؤن اللازمة لهم معهم... وعندما كان الأمير حسين يشغل منصب "المفتش العام للدلتا"، كان العمل يجرى فى حفر ترعة "الخطاطبة" هناك: فرأيتُ الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم وكان يُغطى أجسادهم بأكملها ما عدا الأماكن التى كانت ما تزال تحمل الآثار الواضحة لضربات كرباج المأمور أو عصا الخولي[١١]".

أمّا الظروف التى كان يتم فيها التجنيد والخدمة العسكرية، فقد كانت سببا آخر يجعل الفلاحين يكرهون الحكومة: ففى عهد سعيد، كان يُوجَد قانون يُحدِّد الشروط الواجب توافرها عند إجراء عملية التجنيد فى الجيش. ولكن هذا القانون لم يَعُد معمولاً به حالياً، فأصبح التجنيد مجرّد عملية حَشْد للأفراد بشكل مُتعسِّف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع فى الجيش أصبح يثير قلق الحكومة: فتم إعدام الكثيرين من أفراد الجيش لإرهاب الباقين[١٢].

وفى ظل نظام حكم مستبد مثل هذا النظام، فإن كل الاحتجاجات قد تقلّصت وأصبحت حالة سخط مكتوم أو حالات تمرُّد فردية تمكنت السلطات من قمعها بقسوة. ولجأت الحكومة إلى تطبيق نظام يقوم على : التَجَسُّس والوشاية، والنفى إلى "فازوغلي" (محطة تقع على النيل الأبيض)، وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الحكومة. تلك الأهواء التى حلّت محل العدالة والقانون.

وفى تلك الآونة، كانت جريدة "Le Progrès Egyptien"[١٣] تصدُر فى الأسكندرية، ودرست مظاهر السُّخط المنتشر ومظاهر تكوين "الرأى العام". وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨، نشرت مقالاً جاء فيه: " لا نستطيع الادعاء بأنه توجد - فى مصر - طموحات عامة، أو أن المصريين يُريدون شيئاً ما. لكن هذا لا يعنى أننا

نَدَّعي بأن كل مصرى - بمفرده - لا يستطيع (أو لا يعرف) التعبير عن فكره أو صياغة شكواه، إلخ..."

ووسط كل تلك الظروف، نشبت الأزمة بين مصر وتركيا فى سنة ١٨٦٩ عندما اصطدم الخديوى بالسلطان العثماني، مما سمح للسلطان باغتنام فرصة نَقْد تصرفات الوالى بهدف الحَطّ من شأنه في عيون رعاياه: فلقد ساهمت هذه الأزمة فى إيقاظ "الرأى العام" فى مصر. ووجه السلطان إلى الخديوى اتهامات بأنه:

١- وَرّط الولاية فى نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوروبا، وطلبه شراء سفن مُدَرَّعَة، مما يُعَد برهاناً على عزمه في إعلان استقلاله عن تركيا.

٢- أثقل كاهل سكان الولاية - المُكَلَّف بادارتها - بالضرائب.

٣- وَجَّه الدعوة باسمه - شخصياً - إلى حكام أُوروبا للحضور إلى مصر والاشتراك فى حفل افتتاح قناة السويس.

٤- بعث بشخص إلى أوروبا (يقصد نوبار باشا) - انتحل صفة "وزير خارجية مصر" - بهدف عقد معاهدات تجارية، والتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" وهذه الحقوق خاصة بالسلطان وحده.

٥- استمر فى الاستعداد للحرب بلا مبرر.

"إن كل ما فعله الوالى يُخالف مضمون الفرمانات السلطانية، ويزيد من الأعباء المالية المطلوبة من سكان الولاية الذين يعانون - فى الوقت الحالى - من البؤس".

ولكن الطبقة المستنيرة من المصريين لم تُلق بالاً إلى هذه الاتهامات، خصوصاً وأن تركيا كانت تبدد - من جديد - استقلال مصر الذاتى الذى تضمنه المعاهدات[٤٠]. وعندما أُجبرت دول أُوروبا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان، فإنها - بذلك - قد جَعَلَت الطبقة المستنيرة المصرية تتذكر الحقيقة المحزنة التى حدثت فى سنة ١٨٤٠.

ومع ذلك، فعندما نظر المصريون - من مختلف الطبقات الاجتماعية - إلى ما يحدث داخل مصر، لا حظوا مظاهر التدهور التى تشير إليها احتجاجات تركيا.

وبتاريخ ١٥ سبتمبر، نشرت جريدة "Le Progrès Egyptien" ما يلي: "في هذا الأسبوع، تم سراً لصق منشور معادٍ لصاحب السمو الوالي على حوائط المدينة. وهذا المنشور عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب [المصريين] في القاهرة والقُرى". ثم أوضحت الجريدة أن "المنشور لا يحمل توقيعات". ويدل هذا بوضوح على أن الحرية والمساواة غير موجودتين - في مصر - إلاّ اسمياً فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ؟ إنها العقلية التركية التي هيمنت تماماً على مجالس الحكومة وعرقلت بشدة أفكار التقدم التي أراد الوالي تطبيقها في البلاد.

وفيما يتعلق بموضوع "حرية الصحافة"، فقد ظهرت جريدة سياسية وحيدة - في تلك الفترة - هي جريدة "وادي النيل" (بين سنتَي ١٨٦٦ و١٨٧٨) ولكنها كانت تدافع عن وجهة نظر الحكومة ومصالحها لأنها كانت تتلقى منها تمويلات.

وفي سنة ١٨٦٩، أصدر كاتبان موهوبان هما إبراهيم المويلحي وعثمان جلال (مترجم أعمال موليير ولافونتين) جريدة ثانية هي "نزهة الأفكار" في القاهرة، وكانت جريدة سياسية أسبوعية. لكن فور صدور العدد الثاني منها، نصح وزير الحربية - شاهين باشا (وهو تركي) - الخديوي بضرورة إلغاء صدور هذه الجريدة فاقتنع الخديوي بهذه النصيحة.ويقال إن شاهين باشا "قد حذَّر الوالي من إثارة المشاعر التي قد تسببها هذه المطبوعة التي لا لزوم لها[١٥]".

وهذا الحدث له دلالة موحية للغاية: "فلا بد من الإقرار بأن السُخط الشديد ينتشر بين أغلبية الشعب والكثير من الباشاوات وكبار العلماء ضد الحكومة، ولم يعودوا يحترمونها كما كانوا يفعلون من قبل[١٦]".

لقد أخطأ إسماعيل عندما استخدم الأجانب والأتراك[١٧] في إدارة شئون الدولة. وهذا الخطأ لم يكن مجرد خطأ إداري فحسب، بل إنه كان - تحديدًا - خطأً نفسياً نتجت عنه عواقب خطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبدئي ألا وهو حاجته للقيام بالإصلاحات, ولكن تقديراته كانت مغلوطة: فمثلاً عندما كلَّف الإنجليز باكتشاف منابع نهر النيل، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراض في وسط أفريقيا، فإنه اعتقد بأن ذلك سيُهدئ من مخاوف إنجلترا تجاهه وسيكسب تأييدها بخصوص مد سيطرة مصر على السودان.

وبيْن سنتي ١٨٦٦ و١٨٧٢، كان جعفر باشا مظهر يشغل منصب حاكم السودان عندما بعث الخديوى بصمويل بيكر إلى هناك. وكان جعفر باشا مظهر يحظى بنفاذ البصيرة والفطنة: فأدرك خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبى، ورفع تقريراً مكتوباً إلى الوالي حول هذا الموضوع ونصحه بإرسال ضباط من "هيئة أركان الجيش المصري" لتنفيذ هذه المهمة.

وسنقدّم - فيما يلى - نموذجاً نمطياً يُوضّح كيف أن هيمنة العنصرين التركى والأوروبى على قيادة حملة كبيرة قد تسبّبت في حدوث كارثة، ونقصد بذلك "حروب الحبشة" التى استطاع فيها يوحنا - ملك الحبشة - تدمير ثلاثة جيوش مصرية - على التوالى - في سنتي ١٨٧٥ و١٨٧٦.

ففي سنة ١٨٧٦، خرجت حملة عسكرية من القاهرة قوامها ٢٠ ألف جندى بقيادة راتب باشا (الذى رشحه الحزب التركى للخديوى إسماعيل). ورَسَت هذه الحملة في ميناء "مْصوّع"، ودخلت الحبشة عن طريق "بوجوس". وكان الخديوى قد أبدى رغبته الصريحة في أن يتولى الجنرال لورنج وهيئة أركان الحرب -وكلهم أميريكيون -القيادة الفعلية للحملة. ومن هنا نشأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين ضباط القيادة العليا من اللحظات الأولى لبداية الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصرى في "جورا".

وكان عرابى بك- زعيم الثورة المقبلة - موجوداً في تلك الحملة بصفته مسئولاً عن الشئون الإدارية. ووجدنا في مذكراته رواية غريبة عن هذه الحرب: "كلّف الخديوى إسماعيل راتب باشا (وهو شركسي) بقيادة الحملة بما أنه قائد الجيش. ولكنه أمَره بتلقى كل أوامره من رئيس "هيئة أركان حرب الحملة" - الجنرال لورنج[١٨] - وهو أمريكى غير ضليع في الفن العسكرى. وكانت هيئة الأركان تتكون- في أُغلبها - من ضباط أمريكيين أمّا قادة الوحدات، فقد كانوا كليم من الشراكسة الذين كانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - في "مَصوّع" - ستكلف الخزانة مبالغ طائلة، مما سيجعل الحكومة المصرية تتراجع عن مشروعيا؛ وعندئذ سيرجعون إلى مصر بدون قتال. لقد سمعتُ هذا الرأى من أحد هؤلاء القادة الشراكسة في لحظة كان فيها مزاجه متعكراً.

"وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك راهب فرنسي[١١] يزور الجنرال لورنج يومياً. وبعدما اطلع هذا الراهب - بدقة - على حالة الجيش المصرى، تفاهم مع الجنرال حول التكتيك العسكرى الذى يؤدى إلى إفناء قوات الحملة المصرية عند أول صدام مع الأحباش. وأبلغ هذا الراهب الفرنسي الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه مع الجنرال الأميريكي، فشن الملك هجوماً على الحملة المصرية بجيش كثيف قوامه ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ...

"وعند رجوع الحملة إلى مصر، استُقبِلَت استقبالاً سيئا لدرجة أن الخديوى قرر مثول القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكرى لمحاكمتهم. لكن فى تلك الأثناء، حدث أن أحد الشراكسة - من مماليك السلطان عبد العزيز - حاول قتل بعض الوزراء العثمانيين فى الأستانة، فتملك الخوف من إسماعيل وألغى قرار المحكمة العسكرية بل وأصدر عفواً عن القادة الشراكسة".

وبعد فترة وجيزة، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأميريكيين، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلاّ بعد تدخُل المستر فارمان - القنصل العمومى للولايات المتحدة الأميريكية- الذى تفاوض طويلاً مع الخديوى حول هذا الموضوع.

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركي/ الشركسى كانت أوضح فى الجيش عنها فى الإدارة المدنية للدولة لأن المصريين لم يكن مسموحا لهم بالحصول على لقب "باشا" أو الترقية لرتبة "اللواء".

لقد خلقت نكبة الحبشة "روح التضامن" بين الضباط المصريين فى الجيش. ومن المؤكد أن إبقاء الحكومة على العنصر الشركسى - الذى أثبتت عجزه - فى قيادة الجيش المصرى (حامى التقاليد القومية) قد بذرَ بُذُور الصراعات المستقبلية بنتائجها الخطيرة للغاية: ففى سنة ١٨٧٦، كوّن الضباط المصريون أول جمعية سرية. وبفضل براعة عرابى فى الخطابة وإخلاصه، أصبح رئيساً لها. وكان هدف هذه الجمعية هو خلع إسماعيل عن العرش.

ومع ازدياد نسبة البؤس بين أفراد الشعب، خلق السُخط العام رابطة تضامنية جمعت العناصر المصرية المشتتة التى تتكون منها نخبة البلاد: فمن جهة، تعطّل التقدم

الروحى نتيجةً لعدم المساواة والظلم والتَّعسُّف والبؤس مما أدى إلى انحطاط الروح وتخريبها. ومن جهة ثانية؛ فقد كان التقدُّم الروحى مدفوعاً ومتأثراً بالتقدُّم المادى، وبتسلُّل الأفكار الأوروبية إلى مصر، والاحتكاك بالأوروبيين "الشرفاء" الذين استقدمهم إسماعيل لمساعدته فى إنجاز الإصلاحات.

وزيادة على ذلك، منذ عهد محمد على، تَكوَّن فى مصر جيل من أبنائها مُدرك لذاته، ويُزيِّنه رجال برعوا فى دراسة: الأداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسة والفلك. وأُغلب هؤلاء الرجال عاشوا تقاليد العهدَيْن العظيمَيْن لمحمد على و إسماعيل، وخلقوا شعوراً بالفخر والثقة بالنفس لدى مواطنيهم المصريين. ويجب ألاَّ ننسى بأن الطبقة المتوسطة المصرية قد تَكَوَّنَت فى عهد إسماعيل[٢٠]، وأن الملامح الأساسية للأمة – مثل اللغة – قد تَحدَّدت فى عهده.

وظل المصرى الحديث كما كان فى الماضى؛ فهو لطيف المعشر، وكريم وساخر، ويحب المسامرة، ومتسامح ومتشكك فيما يخص الدين. وهو قَدَرى ويحيا يومه بيومه، فردى للغاية، كُفء فى الجندية، قادر – بصفته مواطناً – على تنفيذ أشياء عظيمة إذا وَجَدَ القائد الذى يقوده. والمصرى مسالم ومرتبط جداً بأرضه، وليست لديه العقلية التجارية الموجودة لدى الشوام.

والمصرى مُغرم بالزراعة أكثر من التجارة، و بالأداب أكثر من العلوم أو الفنون. وهو بارع فى العمل الفردى أكثر من براعته فى المشاريع الجماعية. ويتصف بالانتهازية فيما يختص بالسياسة، وهو متكبِّر ومعارض _ فى باطنه – ولكى يُظهر الاستسلام والتواضع. وهو أقَل انحلالاً من اليونانى وسائر أجناس منطقة جنوب/ شرق أوروبا. والمصرى قادر على مواجهة المستقبل بثقة ولكن ينقصه أن يكون طبعه مساوٍ لذكائه لكى يصل إلى مرتبة العبقرية.

وازداد الشعور القومى المصرى الوليد قوة عندما توصَّل شامبوليون لحل رموز الخط الهيروغليفى، وإنشاء المتحف، وانتشار علم المصريات، وصحوة الدراسات التاريخية: فكل هذه العوامل ذَكَّرَت المصريين بأُصول مصر، جدَّة الأمم المتمدينة.

وكان إسماعيل هو الذى أعطى الدراسات التاريخية دفعة قوية للأمام. ويقول شاهد عيان إن أُوجوست مارييت بك [٤] – في سنة ١٨٦٤– كان يُهيمن على كل المدن القديمة وكل آثار العصر الفرعوني التي كان مُكلَّفاً بعمل الحفائر فيها. وذلك بِناءً على رغبة صريحة من الوالي الذى وَضَع تحت تصرفه مركباً بخارياً مُخصصاً له وحده [٢١].

وفي تلك السنة (١٨٦٤)نفسها، ألَّف مارييت كتاباً عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى الغزو الإسلامي، وكان هذا الكتاب "مقرراً" على طُلاب المدارس المخصوصة (أي العُليا) في مصر"، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود [٢٢] الذى كان مثقفاً متميزاً تخرَّج من "مدرسة الألسُن" التي أنشأها محمد علي. وقال المترجم في مقدمته: "أراد الخديوى أن يوقظنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أُسلافنا لكي نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعياً لرفعة شأن مصر بصفتنا مصريين ووطنيين حقيقيين".

ونهضت الدراسات الخاصة باللغة العربية وأدابها نهضةً عظيمة كان لها أثر كبير في إمداد مصر الحديثة العربية/ المسلمة (بثقافتها ولغتها ودينها) بأسباب إضافية للعزَّة والتضامن القوميين.

وترجع أسباب هذه النهضة إلى:

١– دخول الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية والمبشرين اليسوعيين [الكاثوليك] والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا في مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم. وأحرزَت نشاطاتهم نجاحًا أكثر في الشام حيث

---

[٤] أوجست مارييت (Auguste Mariette) (١٨٢١–١٨٨١): عالم مصريات فرنسي. أجرى حفائر عديدة في مواقع أثرية كثيرة واكتشف روائع أثرية منها: تمثال شيخ البلد، وخفرع، والكاتب المصري، والسرابيوم؛ وأزاح الرمال عن معبدي ادفو ودندرة. عينه سعيد باشا في منصب "مدير مصلحة الآثار" سنة ١٨٥٨. وقاد حرباً شعواء ضد لصوص وتجار الآثار. في سنة ١٨٦٣ أنشأ أول متحف للآثار المصرية في بولاق. ما يزال يوجد شارع يحمل اسمه بجوار مبنى المتحف المصري: "شارع مارييت"[المترجم].

أنشأوا المستشفيات والمدارس التى أتاحت للمسيحيين الشوام أن يتلقَّوا تعليما مناسبا وعملوا على نشر اللغة العربية.

٢- زيادة عدد المستشرقين فى أُوروبا وبلاد الشرق، وتأسيس "الجمعية الآسيوية" و"المجلة الآسيوية".

٣- إنشاء المدارس فى عهدى محمد على وإسماعيل.

٤- إرسال البعثات المصرية للدراسة فى فرنسا. وتمتعت هذه البعثات بتشجيع محمد على وإسماعيل، وترجمت عدداً كبيراً من الكُتب العلمية التى جذَّبت - بفضل منهجها ووضوحها ودقتها - اللغة العربية التى أُصيبت بالفقر طوال قرون الانحطاط.

٥- إصدار المجلات والجرائد: فقد أصدَر محمد على جريدة "الوقائع المصرية" الرسمية - سنة ١٨٢٨- وفى البداية، كانت "الوقائع المصرية" تُكتَب باللغة التركية فقط، ثم باللغتَيْن: التركية والعربية، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى مصر فى عهد سعيد باشا). وكانت "الوقائع" جريدة أُدبية أيضاً.

وفى عهد إسماعيل، أصدرت الحكومة المصرية مجلتَيْن عسكريتين على نفقتها. وفى سنة ١٨٧٠، أصدرت مجلة طبية هى "يعسوب الطب" (كان رئيس تحريرها الجراح المصرى الشهير "البقلي"). وفى السنة نفسها، طبعت الحكومة مجلة أدبية للمدارس الحكومية، هى مجلة "روضة المدارس" (التى كان يحررها الأساتذة المشهورون والطلاب النابهون). وفى سنة ١٨٧٧، حدث ازدهار كبير فى مجال نشر الجرائد.

٦- ظهرت كوكبة من الكُتّاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية، مثل: محمود سامى البارودى (الشاعر والسياسى الذى لعب دوراً ملحوظاً فى ثورة سنة١٨٨٢)، وإبراهيم المويلحى (الذى كان ناثراً عبقرياً وهو يشبه الأخويْن "جونكور" [*] فى أسلوبه

[*] "الأخوان جونكور" (Goncourt) هما: "إدمون" (١٨٢٢-١٨٩٦) و"جـول" (١٨٣٠-١٨٧٠) فرنسيان اهتما بالأدب والفن. أنشأ إدمون "أكاديمية جونكور" وهى جمعية ادبية تمنح اهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعى ولا تزال تمارس نشاطها حتى وقتنـا هـذا ٢٠٠٨ [المترجم].

وطريقته فى الوصف، وحسين المرصفي(*) (التربوى العظيم الذى ألف كتابا مهماً عن تاريخ الأدب العربي)، وغيرهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الكُتّاب الشوام - أنفسهم - وجدوا الحماية الفعَّالة لدى الخديوى إسماعيل: فاستطاع البستانى تحرير موسوعة عربية عظيمة، ووفد إلى القاهرة الكثير من المثقفين الشوام، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبحت هى المركز الثقافى للشرق كله.

وكانت القاهرة - أيضاً - مركزاً للإسلام نظراً لوجود "الأزهر" فيها (و"الأزهر" جامعة تشبه جامعة السوربون القديمة) حيث يدرس ١٥ ألفاً من الطُّلاب دراسة تعتمد أساساً على تفسير القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية. وكانت الدراسة الأزهرية تُنهك ذاكرة الطلاب بحشو هائل من المعلومات النحوية (المشوَّشَة للغاية) والحجج الفقهية (دقيقة التفاصيل والعقيمة)، وكلها كانت تُحد من آفاق العقل وتمنعه من التطوُّر لدرجة أن "الأزهر" أصبح معقلاً للأفكار المحافظة والرجعية المعادية للحضارة الغربية. وبدأت فكرة "التقدم" تظهر عندما اصطدمت "العلوم الدينية" "بالعلوم العقلية" فنشأت "العقلية النقدية" من هذا الصدام.

*****

ثانيًا: جمال الدين الأفغانى والإصلاح الدينى والسياسي:

وحتى لا تتحوَّل هذه العقلية النقدية إلى معول للهدم، كان لا بُد من وجود إصلاح عبقرى يُوَجهها، وقام جمال الدين الأفغاني مريدوه بهذا الدور المنتظَر. ويقول رينان عن الأفغاني: "الشيخ جمال الدين ينتمى للأفغان، وهو متحرر تماماً من الآراء المسبقة التى يفرضها الإسلام. إنه ينتمى إلى تلك الأجناس النشيطة التى تسكُن منطقة إيران العليا - القريبة من الهند - حيث ما تزال الروح الآرية حيَّة وفعَّالة تحت قشرة سطحية من الإسلام الرسمى. وحرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلنى أتصور - وأنا

(*) يقصد كتاب "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" وله كتاب مهم فى مصطلحات الفكر السياسى والاجتماعى هو كتاب "رسالة الكلم الثمان" [المراجع].

أحادثه – بأنني أمام أحد معارفي القدماء بعد بعثه من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رُشد وغيرهما من هؤلاء العظماء الذين لا يدينون بنفس ديننا والذين تمثلت فيهم تقاليد الروح الإنسانية لمدة خمسة قرون[٢٣].

والشيخ جمال الدين ولد في كابول سنة ١٨٣٩. وفي سنة ١٨٥٦، أتم الدراسة في مدينة بُخارى، وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة. وبعد ذلك، شَغَل وظيفة حكومية في عهد الأمير "دوست محمد خان" (توفي سنة ١٨٥٨)، ثم قاد قوات الأمير "محمد أعظم" في أثناء حروبه العائلية التي شنّها ضد وريث العرش. وكان هذا الوريث مدعوماً من بريطانيا العظمى التي ساعدته على الانتصار على أعدائه. وبعد هزيمة قوات الأمير "محمد أعظم، غادر الأفغاني بلده مضطراً في سنة ١٨٦٩.

وحط الترحال بالأفغاني في القاهرة، حيث قضى بها ٤٠ يوماً تعرّف خلالها على عدد كبير من علماء الدين ومشاهير الشوام، ثم سافر منها إلى الأستانة في سنة ١٨٧٠.وهناك، تم تعيينه عضواً في "المجلس الأعلى للتعليم العام". وأستاذ كرسي في جامعة دينية. وفي الأستانة، تمتع جمال الدين الأفغاني بالحرية لنشر تعاليمه التي تدعو إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث، وتقديمه على أنه غير معاد للعلم ولا للتقدم. وفسّر الأفغاني القرآن تفسيراً بسيطاً وواضحاً: فجعل هذا الدين نظاماً مرناً وحياً. ولكنه اضطر لمغادرة الأستانة نظراً لهجوم الرجعيين عليه، خصوصاً "شيخ الإسلام" مع أنه كان يتمتع بالحماية التي أسبغها عليه المصلحون الليبراليون (مثل عالي باشا وفؤاد باشا).

ورجع الأفغاني إلى القاهرة – في سنة ١٨٧١ – وعمل على تقوية بذور حركة القومية المصرية وتنميتها. وكان الأفغاني يرى أن هذه المسألة تنطوي على شقّين: سياسي وديني؛ فقد كان يسعى لتجديد قوى الإسلام وذلك عن طريق دراسة الفلسفة والحقائق العلمية التي تُحرّر العقول من الجمود العقائدي. وكان يعمل – أيضاً – على تطوير المؤسسات الليبرالية والدستورية بداخل الدول الإسلامية، وسعى لجعلها تبتعد عن تأثيرات الأوروبيين الذين كانوا يستغلونها[٢٤].

ولما كانت مصر تواّقة للتقدم ومعادية للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية، فقد استقبلت جمال الدين الأفغاني بحفاوة وترحاب: فقدّم له الوالي والأوساط الحاكمة

والطبقات الشعبية كل ما كان يتمناه من دعم لدرجة أن الحكومة منحته إعانة مالية قدرها ١٢٠ جنيهاً شهرياً بدون أن تطالبه بأية التزامات محددة، وسمحت له بإلقاء محاضراته في "الأزهر" حيث كوَّن هناك العديد من المريدين. لكن سرعان ما نشبت خلافات بينه وبين الشيخ عليش، فنصحه الخديوى إسماعيل بالاعتكاف في مسكنه. وهناك، كان الأفغانى يستقبل الشباب والموظفين ليُعلمهم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثر الأفغانى - أيضاً - فيمن أحاطوا به من الكبار: فأيقظ فيهم الشعور القومي، ونشر فكرة الدستور. وكان الأفغانى يتصف بطبعه الثورى العنيف (الذى تعارض تماماً مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده الذى كان يؤمن بالتطور): فانغمس في ممارسة السياسة[٢٥]، وكانت أفكاره المتحررة في الفقه والفلسفة تهيئ الأذهان بدون إثارة شكوك السلطات نحوه.

وفي الوقت نفسه، كانت الأفكار الليبرالية تلاقى انتشاراً واسعاً في أوساط الطبقات الحاكمة: فقد كانت أوروبا - خلال القرن التاسع عشر - تموج بكل الحركات الدستورية، ومنها المحاولة الدستورية لمدحت باشا في تركيا (سنة ١٨٧٦).

ووجدت هذه الأفكار الدستورية - بشكل أو بآخر - صدىً لها في مصر، واتخذت عدة أشكال، فحتى ذلك الوقت كان رجال الدين وقياداتهم ملتزمين بطاعة الأمير حسب مبدأ "إطاعة ولي الأمر" وطبقاً للتقاليد؛ ولكنهم بدأوا يدركون خطأهم نظراً للمفاسد التي ارتكبتها الحكومة المستبدة - من ناحية - وبفضل الأفكار التي بلْوَرَها جمال الدين الأفغانى ومريدوه (التى تستمد قوتها من الدين نفسه)، ومن النماذج التى قدمها الخلفاء الراشدون وهي مليئة بمبادئ الديموقراطية والليبرالية، من ناحية أخرى.

ثم وَقَعَ حَدَثٌ يمثل ويُجسِّد هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها كما ينبغي، ونعنى بذلك سماح إسماعيل بإنشاء "مجلس النواب" في سنة١٨٦٦[٢٦]

وفى مذكرات محمد عبده – غير المنشورة(*) – ذكر: "حتى سنة ١٢٩٣ هجرية (أى سنة ١٨٧٧ ميلادية)، كان المصريون خاضعين تماماً لمشيئة الحاكم وموظفيه فى تصريف أمورهم العامة والخاصة... ولم يستطع أحد أن يُخاطر بإبداء رأيه حول الطريقة التى تُدار بها البلاد. وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوروبية رغماً عن وجود عدد كبير من المصريين الذين درسوا فى أوروبا – منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ سنة ١٨٧٧– أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة فى عهد محمد على و إبراهيم[٢٧].

"ومع أن إسماعيل أنشأ – فى سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦م) – "مجلساً للنواب" يُفترض فيه تعليم المصريين الاهتمام بشئون بلادهم ومناقشتها، إلاَّ أن أياً منهم لم يُدرك – حتى من كانوا فى المجلس – أن هذا الحق الطبيعى مُلازم لحق التمثيل النيابى[٢٨]: إماً لأن القانون منَع – صراحةً –"مجلس النواب" من إبداء رأيه فى اختصاصات الحكومة إلاَّ فى حدود ضيقة، وإما لأن الخديوى قد أفسد طريقة أدائه لواجباته: فقد اعتاد إسماعيل على إرسال مبعوث من لدنه لإبلاغ النواب برغبة الوالى المسبّقة فى اتخاذ قرار ما، فكانت المداولات الصورية تتبنى القرارات التى تتفق مع رغبات الوالى.

"والأهم من ذلك كله، مَنْ كان يجرؤ على إبداء رأى مخالف؟ لا أحد، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن، أو مصادرة الأملاك، أو الحكم بالإعدام لكل مَنْ يتفوّه بكلمة مُعارضة.

"وفى وَسط هذه الظلمات، ظهر جمال الدين الأفغانى فى مصر، فأحاط به المريدون فوراً، وتلاهم العديد من الموظفين والأُمراء المتشوقين للتعرُّف على الأفكار والمذاهب الجديدة التى تثير الجدل حولها، ثم قاموا بنشر هذه الأفكار فى مختلف مدن مصر، فساهموا فى إيقاظ العقول، خصوصاً فى القاهرة.

(*) يقصد المؤلف حتى سنة نشر هذا الكتاب: سنة ١٩٣٤. ولكن طاهر الطناحى نشر "مذكرات محمد عبده" وقدمها وعلق عليها، ونشرتها دار الهلال تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده"، د.ت [المترجم].

"ولكن هذا الشُعاع لم يصل إلى الوالى فى فلكه العالي. إلا أنه استمر فى النمو، وانتشر ببطء، وبشكل غير محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧م). واهتم المصريون اهتماما بالغاً بمصير تركيا - الدولة ذات السيادة على بلدهم - فتابعوا بعناية تطور الأحداث عن طريق الأجانب الذين كانوا يتلقون الجرائد من أوروبا. أمّا الجرائد المصرية، فقد كانت محدودة العدد وحديثة الإصدار، ولكنها بدأت تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت تنشر بعض الوقائع قليلة الأهمية.

وبذلك، نشأت حركة من الآراء والمناظرات - التى كانت مجهولة حتى ذلك التاريخ - بين أنصار وقُرّاء هذه الجرائد ومعارضيهم الساخطين، وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة فى نشر الأخبار ومهاجمة اتجاهاتها، كما ظهرت رغبة لا تُقاوم دفعت الناس للاشتراك فى هذه الجرائد - بقوة - تفوق قوة الطغيان.

"وبمرور الوقت، بدأت الجرائد تناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الأجنبية، ثم أخذَت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تُسبّب القلق للحكومة المصرية".

ooooo

ثالثًا: ظهور الصحافة الحرة (١٨٧٧):

من المؤكد أن سنة١٨٧٧ - تُعتبر نقطة تحوُّل فى مسار "المسألة المصرية"، على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها: فالشعب المصرى قد اهتم بهذه الحرب ليس فقط لأن تركيا كانت مشتركة فيها، ولكن أيضاً لأن جيشاً مصرياً - قوامه ٣٠ ألف جندى - كان يشترك بجانب تركيا فى هذه الحرب، على الرغم من أن البؤس المالى والإدارى كان يسحق مصر سحقاً بكل ما يسببه لها من آلام. وأيضاً، لأن الطبقات المصرية المثقفة وَجدَت أن أوروبا تستعبد مصر أكثر فأكثر، ورأت أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تُعتبر بمثابة ضمان لعدم وقوع اعتداء أجنبى عليها

(إنجليزى على وجه التحديد) فبدأ المثقفون يقلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها.

ويُقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء الحرب: فأوقف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحداد[٢٩]. إن المصريين مسلمون أتقياء، فكُتب عليهم مشاركة سيدهم فى آلامه بُرؤية آخر قوة إسلامية مستقلة وهى تعانى العذاب: فتركيا كانت تمد ظل وصايتها على كل البلاد الإسلامية بفضل وجود الخلافة الإسلامية فى الأستانة.

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد فى تلك الفترة، علينا أن نعترف بأنه يرجع - إلى حد كبير - لتشجيع إسماعيل للآداب والفنون: فقد كان الخديوى يُسبغ حمايته وتشجيعه على الموهوبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا بالمسرح فى البداية ثم انغمسوا فى الصحافة وفَجَّروا حرية التعبير. وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخُّل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية، ولكن هذه الحرية انقلبت ضده بعد وقت قليل: فالتدخُّل الأجنبى - نفسه - قد شجعها على ذلك لأنه كان يحارب - بعنف - السلطة العليا لرئيس الدولة. إن ظهور الصحافة الحرة كان بمثابة حَدَث رئيسى جديد ساهم فى الإعداد لميلاد "الرأى العام" فى مصر[٣٠].

وكان "أبو نظارة" هو أول مَنْ أنشأ - سنة ١٨٧٠- أول مسرح عربى فى القاهرة بمساعدة من الخديوى إسماعيل الذى أطلق عليه لقب "موليير مصر"، وكان يَحْضر ــ غالباً ــ عروض المسرحيات الكوميدية التى قدمها. و"أبو نظارة" هو الاسم المستعار ليعقوب صنُّوع اليهودى المصرى المولود فى سنة ١٨٣٩. وقد زار يعقوب صنوع أُوروبا فى سنة ١٨٧٤ وقضى فيها بعض الوقت ثم عاد إلى مصر.

وفى سنة ١٨٧٧، وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، أصدر أبو نظارة جريدة ساخرة - باللغة العربية - تنتقد تصرفات الخديوى إسماعيل. وكانت هذه الجريدة تُحرَّر باللهجة العامية التى تتكلمها وتحبها كل طبقات الشعب المصرى. وأثرت هذه الجريدة على الجماهير، فأَمَر الخديوى بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها، ونَفْى محرِّرها من مصر. فاستقر "أبو نظارة" فى باريس وواصل إصدار جريدته حتى

سنة ١٩١٠[٣١] تحت عدة أسماء. واستمر في مهاجمة سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزى لمصر من بعده. وتوفى يعقوب صنُّوع في باريس سنة ١٩١٢.

ثم جاء المثقف الشامى أديب إسحاق إلى الأسكندرية سنة ١٨٧٦ بناءً على نصيحة سليم نقَّاش الذى ساعده في تمثيل مسرحيات عربية، وتلقى الاثنان الدعم من الخديوى إسماعيل، ثم رحل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تَصادق مع جمال الدين الأفغاني، وأصدَر - في شهر يوليو سنة ١٨٧٧ - جريدة "مصر" التى نشر فيها الأفغاني وتلاميذه مقالات بتوقيعاتهم. ومنذ ذلك الحين، نزل "المُصلح العظيم" من برجه العاجى وفرض نفسه على اهتمام الجماهير[٣٢].

وبعد ذلك، عاد أديب إسحاق إلى الأسكندرية وأصدر جريدتى "مصر" و"التجارة" بالاشتراك مع سليم نقَّاش. وفى بداية عهد توفيق - سنة ١٨٧٩ - نفَته وزارة رياض باشا إلى فرنسا. وفى باريس، أصدر مجلة سياسية شهرية أسماها "مصر القاهرة" لكى "يفضح أفعال الطغاة - الذين يُطلق عليهم اسم "الحكام" - وليوقظ بقايا الكرامة الشرقية، ويفتح عيون السُذَّج لكى يُطالب الجميعُ بحقوقهم المسلوبة وأموالهم التى ينهبها الأجانب".

وبعد إلغاء جريدتى "مصر" و"التجارة"، أصدر سليم نقَّاش جريدتى "المحروسة" و"العصر الجديد" ولكن لم يكُن لهما أهمية تُذْكَر .

وفى سنة ١٨٧٥، أصدَر الأخَوان الشاميان سليم وبشارة تكلا جريدة "الأهرام"[٣٣] ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦) التى كانت أقل أهمية من "الأهرام".

وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩، أصدر كاتب مصرى مشهور وصديق للأفغانى - هو إبراهيم اللقانى - جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، لكنه ترك رئاسة تحريرها فى شهر أغسطس من السنة نفسها.

وأصدر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، وهى الجريدة الوحيدة التى تــوجد لها مجموعة كاملة تُغطى سنواتها الأُولى[٣٤]. وفى البداية، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تواتها الجرأة على

مناقشة الشئون المصرية إلاّ بدايةً من عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ عندما نشرت مقالاً عن "لجنة التفتيش" وتعيين وزارة نوبار: فمدَحت الخديوى واللجنة الوزارية، لكنها بدأت تتطور - رويداً رويداً - وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة "الجريئة" ترجع إلى ثلاثة أسباب أساسية تزامنت مع بعضها بعضاً، وهى:

أولاً: السيطرة الأجنبية التامة التى تكرّست عملياً - على مصر - بتعيين اثنيْن من المراقبين الأوروبيين فى سنة ١٨٧٦، وإرسال أوروبا لـ "لجنة التحقيق"، ثم تعيين وزيرَيْن أوروبييْن فى سنة ١٨٧٨. كما تكرّست السيطرة الأجنبية فى المجال الدبلوماسى - أيضاً - عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذى قام بتسوية نتائج الحرب التركية/ الروسية.

وأوْضح المسيو بنسا ما حدث بقوله[٣٥]: "دعا الأمير بيسمارك فرنسا للاشتراك فى "مؤتمر برلين". ووافقت فرنسا على الحضور، ولكن وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) وضع عدة شروط مُسبَّقة لكى يجعل شئون مصر خارج مداولات "المجلس الأعلى"، وأن تُعامَل على أنها مسائل تَخُص فرنسا وإنجلترا فقط. ووافق الأمير بيسمارك - باسم ألمانيا - على هذا الشرط المسبَق كما وافقت باقى الدول الأوروبية عليه، فقبل المسيو وادينجتون حضور المؤتمر باسم فرنسا. ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكَّدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانياً: ازدياد حدة البؤس فى مصر: ففى سنة ١٨٧٧، كان فيضان النيل منخفضاً وظهرت عواقبه السيئة فى السنة التالية (١٨٧٨). ومع ذلك، أصرّت الدول الأوروبية على أن تُسَدِّد مصر أقساط الديون. وبالطبع، فقد كان القَهْر والتَعسُّف يصاحبان جُباة الضرائب.

ثالثاً: تلاشت سُلطة الخديوى، وقامت أوروبا بالتشهير باستبداده وأخطائه، ولكن هدفها المؤكَّد كان يتمثل فى مصادرة سلطة الخديوى لصالحها هى وليس لصالح الشعب المصرى.

وتشكلت "لجنة التحقيق العُليا" بناءً على فرمان الخديوى الصادر يوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨. وهذا الفرمان منح "اللجنة" سلُطات واسعة "للتحقيق فى موضوعات: العجز المالى، وسوء استخدام السُلطة، والمخالفات، إلخ إلخ... وكان من حقها مخاطبة كل الإدارات، والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التى قد تحتاج إليها لإنجاز مهمتها".

وبما أن هذه "اللجنة" كانت تُجَسِّد التدخل الأجنبى المباشر، فقد تَسبَّبَت فى إثارة السُخط فى جميع أرجاء البلاد. ونظراً لأنها - أيضاً - كانت تُمثِّل تدخلاً ضد الاستبداد، فقد شَجَّعَت "الرأى العام" على إثبات وجوده.

*****

رابعًا: الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة١٨٧٨):

وبدأت "اللجنة" نشاطها باستدعاء شريف باشا ــ ناظر الحقانية ــ لكى يَمْثُل أمامها شخصيًا. ولكن شريف باشا قبل - فقط - أن يرد عليها كتابة وفضّل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها. وهذا الحادث يُعتبر دليلاً على وجود روح جديدة لم تكُن معروفة منذ قرون.

وفيما يتعلَّق بحكم إسماعيل الاستبدادى وعلاقاته بـــ "لجنة التحقيق"، فقد أورَدَت جريدة "الطائف" الواقعة التالية فى عدد ٦مايو سنة ١٨٨٢: "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه. وكانت هذه الأراضى فى مِلْك سكان قرية "صفط الملوك" - فى الدلتا - فقدم الفلاحون شكواهم للخديوى إسماعيل لكى يُوقف مصادرة أراضيهم وأملاكهم ومنازلهم. ولم يُلْقِ الخديوى بالاً لتلك الشكوى. ووَصَل مساحو الأراضى مُسرعين لمسح الأطيان وتحديد حدودها. ولم تحضر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احترامًا لقرار حكومة إسماعيل[٣٦]".

وكان اللورد كرومر عضواً فى هذه اللجنة، وتحدث عن الفوضى الإدارية فى مصر قائلاً: "إن بعض القوانين واللوائح توجد على الورق فقط، ولا يُوجد مَنْ يُفكر فى تنفيذها حتى أن كبار الموظفين المسئولين كانوا غالباً ما يجهلون وجودها أصلاً.

وفُرضت لوائح جديدة، وزاد البعض الآخر، كما أن ضرائب أُخرى تم تعديلها بدون أى مُبرِّر واضح: فشيخ البلد كان يُنفِّذ أوامر المدير، والمدير يُنفِّذ أوامر المفتش العام الذى كان – بدوره – ينفذ الأوامر العُليا".

"والأمر العالي" كان بمثابة القانون الذى يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمراً شفوياً، ودافعو الضرائب لم يفكروا في الاعتراض لا على إصداره ولا حتى على مضمونه.

وعندما سُئل "المفتش العام للصعيد" عن الجهة التى يستطيع الممول أن يلجأ إليها ليشكو من ظلم وَقَعَ عليه، رد بسذاجة ناتجة قطعاً لاعتياده الطويل على نظام يعتبره عادلاً وطبيعياً: "بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع الشكوى؛ فهو يعرف أننا لا نتصرَّف إلاَّ بناء على أوامر عُليا. والحكومة نفسها هى التى تطالبه بسداد هذه الضرائب. فلِمَنْ تريدونه أن يشكو؟"

وسجّلت اللجنة كل حالات سوء استخدام السُلطة في تقرير[٣٧] – بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ – ورفعته إلى الخديوى الذى وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير. وبتاريخ ٢٣ أغسطس، رد الخديوى على المستر ريفرز ويلسون قائلاً: "أمّا النتائج التى توصلتم إليها، فإننى متفق معكم بخصوصها، ومن الطبيعى أن أوافق عليها: فأنا الذى طلبتُ هذا التقرير لصالح بلدى. وبالنسبة لى، فإن الأمر يتعلّق بتطبيق هذه المقترحات وثق بأننى قررْت تطبيقها بجد. إن بلدى لم تَعُد جزءاً من أفريقيا بل إننا الآن جزءٌ من أوروبا. ولذلك، فمن الطبيعى – بالنسبة لنا – أن نهجر السلوكيات القديمة ونُطبق نظاماً جديداً يلائم وضعنا الاجتماعى. وأعتقد بأنكم سترون – فى المستقبل – تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون.

"وهذه التغييرات بسيطة وتختص بالشرعية واحترام القانون. ولن أكتفى بالوعود، فقد قرّرتُ البحث عن جوهر الأشياء. وكبداية تُوضّح مدى تصميمى، فقد كلّفتُ نوبار باشا بتشكيل الوزارة. وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية، ولكنه أُعِدُّ بشكل جاد، وسترون بزوغ الاستقلال الوزارى. وهذا ليس بالشيء القليل لأنه بمثابة نقطة انطلاق لتغيير النظام، وأُعتقد أنه أفْضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدّيَّة نواياى الخاصة بتطبيق مقترحاتكم[٣٨]".

وتشكَّلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالى الصادر يوم ٢٨ أغسطس والذى كرَّس مفهوم "المسئولية الوزارية". وصرح الخديوى قائلاً: "أُريد أن أؤكد لكم قرارى الحاسم لوضع أُسُس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التى تُنَظِّم الإدارة فى أوروبا: فبدلاً من "السلطة الفردية" - وهو مبدأ الحكومة الحالى فى مصر - فإننى أُريد سُلطة تُرسِّخ مبدأ "الإدارة العامة للأعمال" وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، ومن الآن فصاعداً، فإننى أريد أن أحكُم مع أو بواسطة "مجلس وزاري".

"وبنفس هذا المنطق لتطبيق الإصلاحات - التى أعلنتُ عنها تواً - فإننى أعتقد بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتضامنوا كلهم مع بعضهم البعض. وهذه النقطة أساسية..."

وهذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث:فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تُحكم بواسطة الخديوى مباشرةً ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا مسئولين أمامه مسئولية فردية. أمَّا فى المسائل المهمة، فقد كان الخديوى يستشير "مجلساً مخصوصاً" مُكوَّنًا من مختلف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى وأعضاء آخرين يُمكن اعتبارهم "وزراء بدون حقيبة وزارية". وعُيِّن نوبار باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء، ووزير الحقانية [العدل]، ووزير الخارجية؛ وكان رياض باشا وزيراً للداخلية. وحدث تجديد: فقد تم تعيين وزيرَيْن أوروبيَيْن فى مجلس الوزراء المصري: المستر ريفرز ويلسون (الإنجليزي) فى منصب وزير المالية، والمسيو دى بلينيير (الفرنسي) فى منصب وزير الأشغال العمومية.

ولإدراك مدى تطوُّر الرأى العام، سنُتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة فى الصحافة المصرية وسنقدم تحليلاً لها: فبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة١٨٧٨، كتبت جريدة "الوطن": "وصلتنا برقية تُفيد بأن الحكومة الإنجليزية قد سمحت للمستر ريفرز ويلسون بقبول منصب وزير المالية فى مصر". وقد مدحت الجريدة هذا الوزير وعبَّرَت عن أملها فى قيامه بإصلاح الأخطاء الموجودة.

لكنها - فى الوقت نفسه - حذرته بقولها: "إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية وبحرص على مصالح المصريين، فسيحدث فى وزارة المالية مثلما حدث فى مصلحة

السكك الحديدية ومصلحة الجمارك: فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان على مبارك باشا ثم زكى باشا قد نظماها على أُسُس قوية، وتميزت بالنظام والدقة؛ فلم نسمع أبداً عن حدوث تصادم بين قطارَيْن أو وقوع وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل هذه المصلحة يُقدَّر بمليون جنيه سنوياً، وكان كل موظفيها من المصريين، ومن المصريين فقط. ثم جاء الجنرال ماريوت الذى سرَّح كل المصريين، وأوكل إدارة المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية. وبسبب هذا الإجراء، تدهور دخلها حتى وصل إلى ثلاثمائة ألف جنيه فقط. إلخ..."

وفى عدد يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، عدَّدت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنقضية: فذكرت أن الخديوى أراد تخفيض فوائد الديون، ولكن الدائنين رفضوا، فعيَّن "لجنة تحقيق" كتبَت تقريراً مُطولاً عن المظالم الموجودة فى الإدارة واستبداد سُلطة الخديوى، "ونتج عن هذا التقرير تغيير ملحوظ فى الحكومة الاستبدادية وحصلت الصحافة على قدر من الحرية".

وفى شهر ديسمبر، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أسس أشمل وأكثر ليبرالية، فتحدثت جريدة "الوطن" - فى عدد ٢١ديسمبر - عن المرسوم المنشور فى جريدة "Le Moniteur Egyptien" بتاريخ ١٠ ديسمبر - والذى قضى بأن "مجلس النواب" و"مكتب الصحافة" يتبعان وزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ. فعلَّقت الجريدة قائلة: "منذ زمن طويل، نتمنى إصلاح هذا المجلس الذى لا تُوجد مسئولية وزارية بدونه. وفى هذه الحالة، نريد أن نَعْرف أمام مَنْ سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: هل أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟"

وفى عدد ٢٨ ديسمبر، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان ينشر القانون والعدالة داخل البلاد: فالقانون والعدالة هما اللذان يُشجعان تطور وتنظيم كل المؤسسات. وأوضحت الجريدة أن الحكومة الاستبدادية تخلق لها أعداءً فى الداخل وتثير مطامع الدول الأجنبية بسبب ضعفها الداخلى. ثم نشرت أن وزير الداخلية وَجَّه الدعوة "للمجلس" للانعقاد، وأن "المجلس" كان - فيما مضى - أداة للقهر استخدمتها الحكومة لمعاونتها فى إقرار ضرائب جديدة وابتزاز أموال الفلاحين.

وفي يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩، اجتمع "المجلس" في القلعة - في الساعة العاشرة صباحاً - وأُطلقت المدافع تحيةً له. وهذا اليوم مهم للغاية في تاريخ الحركة الدستورية لأنه يُمثل بداية ظهور "المجلس" مع "المعارضة"؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات والأعيان، وقف عبد السلام المويلحي بك - زعيم المعارضة المقبل - وألقى بالرد التالي: "نحن - ممثلو الأمة المصرية والمدافعون عن حقوقها ومصالحها - التي هي مصالح الحكومة نفسها - نشكر صاحب السمو الخديوي لأنه أصدر قرار انعقاد "مجلس النواب"، وهو أساس كل تقدُّم وحارس كل شرعية. كما نشكر سموه لأنه شكَّل وزارة مسئولة ستقوم بدعم المجلس، ولأن سموه سمح لهذا المجلس بالاهتمام بالشئون المالية والأشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة... إن خطبة صاحب السمو قد أحيت فينا الأمل ببداية عهد جديد، وأحيت آمال هذه الأمة التي تتوق لأن تُصبح- من جديد - أُمة قوية وفعّالة، تستعيد مجدها السابق".

إن هذه المقتطفات من خطبة المويلحي بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية - حينذاك - ومن المفيد أن نُذكِّر بأن وزارة نوبار/ ويلسون كانت وزارة غير شعبية منذ بدايتها. وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي: "يوجد أُناس يعتبرون أنفسهم مُصلحين. لكنهم عندما يصلون إلى سدة الحكم، يتسببون في أضرار أشد من التي تسبّب فيها منْ سبقوهم؛ فإذا ألقينا نظرة على تقرير" اللجنة"، فسنعتقد بأن المستر ويلسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يؤمن بأن ضريبة الملح والسخرة وغيرهما من المظالم.

"وفي هذه السنة (١٨٧٨)، أفلس الفلاح بسبب طُغيان فيضان النيل الذي ذهب بالمحاصيل والحيوانات. وفي السنة الماضية (١٨٧٧) كان الفيضان منخفضاً؛ فتُركت مساحات شاسعة من الأرض بدون ري في الصعيد، وتحوّل جزءٌ منها إلى أرض بور بشكل دائم. ولذلك، يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف...

"وها نحن نعلم بأن المستر ويلسون أرسل- في الأسبوع الماضي - منشورا دورياً وجّهه لمديري المديريات والمأمير يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بتسديد الضرائب المتأخرة عليهم والمستَحقة عن سنوات: ١٨٧٦ و١٨٧٧ و١٨٧٨، وإلاّ فستُصادر

محاصيل ومواشى وأراضى وكل ممتلكات من لا يُسدِّد هذه المتأخرات. وفى هذا المنشور الدورى، أمر ويلسون المديرين والمأمير باستخدام الوسائل القاسية والظالمة التى كانوا يستخدمونها فى الماضى لجباية الضرائب. وهذه الأوامر تتناقض تماماً مع روح تقرير"اللجنة"... ومع ذلك، فلم تكن الحكومة السابقة معتادة على توقيع البيع الجبرى للأرض. وكل تلك العوامل ستجعل البيع يتم بأبخس الأسعار وستقع الأرض المباعة بين أيدى الأجانب..." وتختتم الجريدة المقال معلقة:

"إننا نأمل فى أن يضع البرلمان- الذى انعقد يوم ٢ يناير – هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفصولين لأن هدوء الشعب يتوقف على هذه القرارات التى سيصدرها المجلس".

ثم ظهر شعاع أمل قَوَّى النفوس: ففى يوم ١٨ يناير، امتدحت جريدة "الوطن" الوزارة التى وطدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها: "إن رؤية الفلاحين قادمين من قُراهم للشكوى من الوضع السابق لهو شيء غير مسبوق. لكنه يُقوِّى أملنا فى مستقبل أفضل: ففى الماضى، لم يكُن أى شخص – سواء أكان مواطناً بسيطاً أو من الأعيان – يجرؤ على رفع صوته بالشكوى. وفى أثناء جولة المستر ويلسون فى الدلتا، شَجَّع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكى يحقق فيها... وسرَت إشاعات تقول أن الحكومة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين،إلخ...[٣٩]".

وفى عدد يوم ٢٥ يناير، قالت الجريدة نفسها:" إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يوماً لم يبحث أية مسألة مالية أو داخلية مهمة. وشعر أعضاؤه بالملل ... فكيف يكون الوزراء مسئولين عن أعمالهم بدون رقابة المجلس؟"

ثم عاودت الجريدة تناول الموضوع نفسه – فى الأول من فبراير – فذَكَرَت الموقف المزرى الذى وقفته الوزارة فى هذا الموضوع: "رجا الأعضاء السيد ويلسون– عدة مرات – لكى يأتى إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات، ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو دى بلينيير لا يقل عن موقف ويلسون غرابة: فقد قَدَّم تقريراً مبهماً للمجلس، وكان حضوره ضرورياً لكى يُوَضِّح بعض المعلومات ويرد على بعض الملاحظات. وفى البداية، وعد بدراستها على مَهَل، ثم كتب لوزارة الداخلية بأنه

مُتَمسك بأرائه. وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية فى أوروبا، ويحق لنا التساؤل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس".

وهذا المقال لم يَرقْ للحكومة لأن الجريدة احتَجَت- فى العدد التالى الصادر يوم ٨ فبراير – على نيَة الحكومة لتسريح الضباط المصريين، فتلقَت إخطاراً من "مكتب الصحافة" بالصيغة التالية: "نظراً لأن جريدة "الوطن" – بتاريخَى ١ و ٨ فبراير – وجريدة "التجارة" بتاريخ ٣١يناير – قد نشرتا وقائع غير صحيحة، فقد تقرر ايقاف هاتين الجريدتَيْن لمدة ١٥ يوماً".

إن هذه الضربة الموجهة لحرية الصحافة كانت مؤشراً على وجود أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة تمر بها مصر. وفى الواقع، فإن المجاعة استمرت فى اجتياح البلاد، ولكن الإدارة استمرت فى "عَصْر" الشعب بقسوة- خصوصاً فى الصعيد – لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨: ففيضان النيل المنخفض (سنة١٨٧٧) ثم الفيضان المرتفع (سنة ١٨٧٨) قد تسببا فى إتلاف أغلب المحاصيل؛ ومع ذلك، أجبرت الحكومة الفلاحين على بيع القمح مقدماً، قبل نُضْجه وقبل حصاده، ثم تصديره إلى أوروبا.

وهذا الإجراء كان أحد الأسباب الرئيسية لمجاعة سنة ١٨٧٧ التى ضَرَبَت ثلاث مديريات وقَضَت على ١١٥١٢ نسمة جوعاً، ثم قَضَت على ٢١٦٠٤ نسمة فى سنة ١٨٧٨: أى أكثر من ٣٣ ألف نسمة فى سنتين متعاقبتَيْن. ويذكُر شاهد عيان أن مئات الأشخاص قد تحولُوا إلى مجرد هياكل عظمية لم تكن تستطيع وضع الرغيف فى فمها إذا حصلت عليه[٤٠].

إن تسوية "لجنة جوشن/ جوبير" قد فرَضَت على مصر تسديد فائدة باهظة بلَغَت نسبتها ٧% على مبالغ لم تحصُل عليها. ومنذ تلك التسوية، أصبحت مصر أرضاً لا يستطيع الإنسان العيش فيها لأن أوروبا جعلت المظالم تتراكم فوق بعضها البعض.

وظلَّت الحكومة عاجزة عن تدبير مبلغ ثلاثة أو أربعة ملايين جنيه لسداد قيمة "الدين السائر" (هو عبارة عن: ثمن آلات وبضائع تم توريدها للحكومة، ومعاشات ومرتبات) فى حين أن موظفى المحاكم المختلطة والوزراء الأوروبيين كانوا يقبضون

مرتباتهم بالكامل وفى موعدها (كان المستر ويلسون – وحده – يقبض ستة آلاف جنيه).

لقد تم "تجويع" الإدارة المصرية – بالمعنى الحرفى للكلمة – بحجة التوفير. ونتيجة "للتسويات الدولية – التى عُقدت فى سنة ١٨٧٦ – كان صافى إيرادات مصلحة السكك الحديدية المملوكة للدولة يذهب "لصندوق الدَّين" لضمان تسديد خدمة "الدين المتميز". وكانت إدارة هذا المرفق مُجبرة على تشغيله بشكل مُتَدنٍ للغاية وبدون أية اعتمادات لدفع نفقات جديد: فلم تستطع تحسين القطارات التى كان عددها غير كافٍ أصلاً. هذا بخلاف الأخطاء الخطيرة التى ارتكبها الموظفون الأوروبيون قليلو الخبرة.

وبناءً على اتفاق سنة ١٨٧٦ – أيضاً – كان الإيراد الصافى لميناء الأسكندرية يُحوَّل إلى "صندوق الدين"، ولم يكُن لدى الحكومة المصرية أيّة أرصدة لكى تقوم بتطوير وتحديث إمكانياته التى يتطلبها حجم العمل المتزايد فيه، بالضبط كما كان الوضع عليه فى مرفقَى السكك الحديدية والتلغراف.

وكان شاغل الحكومة الفرنسية الوحيد – طوال عهد هذه الوزارة – هو فصل ميناء الأسكندرية ومرفق السكك الحديدية عن وزارة المالية (التى يتولاها ويلسون) لأنهما يُضفيان عليها أهمية كبيرة سياسياً واستراتيجيا... وسعت لضما إلى وزارة الأشغال العمومية. ورغماً عن منطقية هذا الطلب، إلا أنه أزكى نار الصراع – بين إنجلترا وفرنسا – على تقسيم مناطق النفوذ الإدارى بينهما فى مصر.

أمّا "وزارة الإصلاح" – أو "الوزارة الأوروبية" – فقد بدأت مهامها بإجبار الخديوى على التنازل عن أراضيه (التى قُدِّرت قيمتها ما بين ١٠ و١٥مليون جنيه) لصالح الدولة – أى لصالح الأوروبيين – لتسديد "الدين الماثر" لدرجة أن الخديوى لم يحصل على مُخصصاته المالية!! ثم سارت الوزارة على المنهج القديم الخاطئ؛ أى بدلاً من البدء فى إيجاد حل حاسم لمشكلة الديون، فإنها مارست الاقتراض والألاعيب والحيل المؤقتة: فلم تُسدَّد مستحقات الدائنين المصريين ولا الأوروبيين المستوطنين، ولم تدفع رواتب جنود الجيش ولا البحرية ولا أصحاب المعاشات.

وتسببت الإدارة الأوروبية فى شيوع موجة إحباط عام فى البلاد. وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩، ذكر القنصل الإنجليزى أن "المسيو ريفرز ويلسون يأمل فى تجاوز المشاكل الملحة بعد الاتفاق على قرض روتشيلد. وفى الوقت نفسه، فإنه يؤمن بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على "الدين الموحّد" إلاّ أنه لا يرى أن هذا الإجراء سيتسبب فى حدوث ضرر مماثل للضرر الذى سينشأ عن إعلان إفلاس مصر رسمياً.

"فإذا كان الوضع المالى ميئوساً منه إلى هذا الحد... وإذا كان "الدَيْن العام" لم ينخفض إلا بنسبة ضئيلة للغاية (رغماً عن التضحيات التى قدمتها مصر)، فإننى أثق فى أن المستر ويلسون سيتحمّل مسئولية خطيرة عن هذا الوضع [٤١]".

وقامت وزارة نوبار/ ويلسون بتجريد الخديوى من كل سلطاته بل ومنعته من حضور جلسات مجلس الوزراء مع أن المرسوم ينص على أن "الخديوى يحكم مع أو بواسطة وزرائه. وبعدما سلّبَتْ الوزارة المختلطة من الخديوى كل مظاهر السُلطة التنفيذية – حتى الشكلية منها – أرادت بالمثل اغتصاب كل السلطات التشريعية من نواب البلاد. وكان تقرير "لجنة التفتيش العليا" قد اعترض على القوانين الضريبية الموجودة وطُرُق جبايتها. وكنتيجة منطقية لهذا التقرير، أصدر الخديوى – قراراً – بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٩ – كلف فيه اللجنة المذكورة ب"إعداد مشاريع قوانين خاصة بكل المواضيع التى دَرَسَتها".

وكان نوبار معارضاً بشدة "إنشاء هيئة تشريعية أجنبية فى مصر": فهو لم يكُن يريد إلغاء سلطة الوالى المطلقة لكى يضعها فى يد خمسة أفراد يحمل كل منهم لقب وزير. ولذلك، واستكمالاً لتشكيل ٢٦أغسطس، اقترح نوبار تكوين لجنة من بعض الأعيان لصياغة القوانين المطلوبة، ولكن زملاءه رفضوا فكرته، وقال دى بلينير "إن العدالة تعوق الإدارة الجيدة".

لقد أخطأ نوبار عندما ترك نفسه يقوم بتنفيذ ما يريده الأجانب، وعندما تجاهل تماماً سلطة الحاكم، وعندما أراد إنشاء هيئة جديدة – بدلاً من "مجلس النواب" – لكى تضع مدونة القوانين.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي مجلس الوزراء، أعلن ريفرز ويلسون ما يلي:"أيها السادة، لا بد من تسريح الجيش . لقد قال جلادستون إن الجيش يتبع وزارة المالية، ويجب علينا أن نتصرَّف على هذا الأساس". إن اقتراح تخفيض الجيش يَعتبر إذن دليلاً على أن الوزارة كانت بصدد تنفيذ برنامج رسمته أُوروبا لها. وصرح الضباط المصريون علانية: "إن نوبار وويلسون يعملان سوياً لتسليم مصر إلى إنجلترا[٤٢]".

وقامت الوزارة بتسريح جزء كبير من الجيش، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف راتبهم المعتاد بدون أن تسلمهم رواتبهم المتأخرة المستحقة عن الفترة السابقة التي تَراوحت ما بين ١٢ و١٨ شهراً. وأثَار هذا الإجراء سُخطاً عاماً على المستويَيْن الاقتصادي والسياسي: ففي يوم ١٨ فبراير تظاهر المئات من الضباط أمام وزارة المالية، وسبوا نوبار وويلسون، واضطر الوالي للذهاب فوراً إلى مكان الحَدَث ومعه قوات من الجيش لفض هذا التجمع.

ويبدو أن الضباط قد سَعوا لإضفاء صبغة شعبية على مُظاهرتهم: فهم قد حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم. وفي العدد الأول من جريدة "مرآة الشرق" - الصادر يوم ٢٤ فبراير - نشرت الجريدة ما يلي: "في يوم الثلاثاء الماضي، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" في الساعة العاشرة صباحاً. وبعدما ألقوا خطباً توضِّح مدى بؤسهم، اختار الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرة بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف قد بيَّن للجيش مدى قوته. فمنذ ذلك اليوم، أصبح الجيش عضواً فَعّالاً في حركة المعارضة مثله مثل "المجلس" تماماً، وتَخَلَّى الخديوي عن سلبيته الظاهرة وأصر على إقالة نوبار باشا حرصاً على الأمن العام.

ولكي نفهم جيداً مدى انعدام شعبية نوبار باشا، يجب أن نتذكر الأسباب المباشرة لكراهية الشعب له، وهي:

١- انحيازه للأجانب.

٢- وخنق حرية الصحافة.

٣- ولامبالاة حكومته بـــ "مجلس النواب" وكأنه غير موجود.

٤- ولامبالاة حكومته تلقائياً بالحاكم الذى لم تستشره أبداً.

وهذه الأسباب مجتمعة كانت كافية لأن تصبح حكومته - تلقائياً - حكومة غير شعبية.

أما الأسباب العامة لفقدان الحكومة ثقة الشعب فيها فسنجدها ملخصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة Times من الأسكندرية بتاريخ ٢٣ فبراير: "إن مرتبات الموظفين المصريين يتأخر صرفها بشكل رهيب. وسبق للجنة التفتيش وأن قدّمت مذكرة بخصوص هذا الموضوع منذ تسعة أشهر، وصدر قرار بصرف المرتبات لكنه لم يُنفَّذ. ويُضطر موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى الوقت نفسه، تسدد الحكومة بانتظام الفوائد الباهظة للدائنين فى أوروبا.

"إن مصر فى وضع لا يسُر؛ فالسخط يتزايد بين صفوف الجيش وتتفشى الفوضى فى أرجاء الحكومة. وتمثِّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن "مجلس الوزراء" يحكم بدون تعاون مع رئيس الدولة، ورئيس الدولة مُستَبعَد عن حكومة بلده، والإدارة تقع بشكل مضطرد فى أيدى الأوروبيين، والمواطنون مُستبعدون عن شَغْل أى منصب عال. ولكن، على الرغم من كل شيء، فإن مصر للمصريين".

وكان الرأى العام الفرنسى وبعض الأمريكيين[٤٢] يعتبرون نوبار باشا موالياً لإنجلترا. ومن المؤكد أن نوبار باشا كان مُنغمساً فى شئون السياسة الخارجية بالضبط كما كان رياض باشا مُنغمساً فى شئون السياسة الداخلية. وكان نوبار يحظى بثقة الخديوى فى هذا المجال، واستطاع تقديم خدمات جليلة لمصر عندما نجح فى كل المفاوضات التى أجراها باسمها فى الأستانة وأوروبا حول:

١- حل الخلاف مع شركة قناة السويس.

٢- وموضوع الفرمانات التى عزّزت الاستقلال الإدارى لمصر.

٣- وإنشاء نظام "المحاكم المختلطة" التى سهّلت إجراءات العدالة.

ثم حدث تغيير في المواقف. إن المستر ديسي – وهو من إنجلترا – كان يعرف نوبار، وهو يُعطينا – بدون قصد – معلومات حول هذا التغيير فيقول: "منذ أن تشكلت "لجنة كيف" سنة ١٨٧٦، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون – التي تعاقدت مصر عليها في عهد إسماعيل – ستؤدي حتماً إلى التدخل الأجنبي.

"وكان نوبار يشرح لي – دائماً – الأسباب التي تجعله يعتبر أن إنجلترا مؤهلة لممارسة السلطة الدائمة في مصر أكثر من أية قوة أوروبية أخرى أو أي تحالف للقوى. وكان مقتنعاً بأن تَدَخُّل إنجلترا الفعّال سيكون في صالح مصر، وبأنه أقل ضرراً – بل وقد يكون أكثر نفعاً – من أي تدخُّل لأية دولة أوروبية أُخرى... وجاء نوبار إلى لندن (سنة ١٨٧٧) لكي يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية، واختارني بصفة متحدث باسمه أمام الصحافة البريطانية.. وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧، نشرت مجلة "Nineteenth Century" مقالة عن موضوع ديون الخديوي أحدثَت تأثيراً عظيماً..."

ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية قائلاً: "والسبب الأساسي للاضطرابات المالية في مصر يرجع إلى أن الخديوي استولى – طوال عشْر سنوات – على مساحة مليون أكر، أي خُمس الأراضي الزراعية في البلاد[44]". ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفكرة تُعتبر تفسيراً ساذجاً ومنحازاً مع أن "لجنة التحقيق" قد اهتمت به وطالبت في قرارها "بتخصيص كل أراضي" الدائرة السنية" لسد عجز الميزانية".

وعاد نوبار إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨، وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً فيها. وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة، وعند قراءة بيانات الخديوي التي كرَّر فيها – علناً ورسمياً – وعده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يتنبأ بفشل هذه اللجنة فشلاً مدوياً أكثر من الذي حدث بالفعل.

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية للتحرك، وهي – إلى حد ما – التي صنعت الحركة الماسونية التي لعبت دوراً مهماً في أحداث السنتَيْن الأخيرتَيْن من حكم إسماعيل: فجمال الدين الأفغاني كان يخشى من استبداد إسماعيل على الدعاية السياسية التي كان يُريد القيام بها، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء" مَحفل الشرق العظيم" في الأسكندرية حوالي سنة ١٨٧٨. وقبل هذا المحفل عضوية صحفيين مصريين وشوام منهم: إبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم نقاش

وعبد السلام المويلحى (رئيس مجلس النواب) واثنيْن من الضباط الذين قادوا المظاهرة هما: لطيف سليم وسعيد نصر، وآخرين غيرهم.

وفى تلك الأثناء، وصل القنصل الإنجليزي- بورج - وحثَّهم على الانضمام للماسونية الإنجليزية: فأصبح محفل "كوكب الشرق" تابعاً لمحفل "إنجلترا الأعظم". وفي وقت وجيز، أصبح "محفل كوكب الشرق" يضم حوالى ٣٠٠ عضو من نُخبة المجتمع المصرى كان من بينهم: ولى العهد- الأمير توفيق- وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباظة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول، وضباط من الجيش وعلماء دين ونواب في المجلس؛ فجمع هذا المحفل بين جنباته ممثلى الطبقات الحاكمة والمثقفة، وكان يشجع تبادُل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة، وخلق بينهم رابطة من التعاون والتعاضد، وتشكَّل بذلك جنين"الحزب الوطني" الذى سينمو ويتخذ الأبعاد التى نعرفها.

إن تمرد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن الماسونى. ولذلك، عندما سَجَنَت السلطات الضابطين الماسونيين (لطيف سليم وسعيد نصر)، اجتمع محفل "كوكب الشرق" فى الليلة نفسها- برئاسة جمال الدين الأفغاني- وأرسل برقيتَيْن للخديوى إسماعيل وولى عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسوني) للمطالبة بالإفراج عن الضابطين. وبالفعل، أُطلق سراحهما بعد أربعة أيام بُناءً على تدخل القنصل الإنجليزى [٧].

وفى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ - أى بعد التمرد بيوم واحد - كتب القنصل العام الفرنسى (المسيو جودو) تقريراً إلى وزير خارجية بلاده ذَكَرَ فيه: "مع أن النظام مستتب منذ الأمس، إلا أن السخط العنيف يُسيطر على المواطنين [المصريين] وما يزال الوضع حرجاً للغاية. وفى هذا الصباح، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا)

---

[٧] لمزيد من المعلومات عن الماسونية ونشاط أعضائها فى تلك الفترة، نرجو مراجعة الدراسة المعنونة "الماسونية فى مصر ونشاطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ١٧٩٨ - ١٩٦٤"، وهى رسالة جامعية لوائل إبراهيم الدسوقى والتى حصل بها على درجة الماجستير تحت إشراف أ.د/ أحمد زكريا الشلق من كلية الآداب بجامعة عين شمس (٢٠٠٥)، ونشرت مؤخرا فى سلسلة "مصر النهضة" تحت عنوان "الماسونية والماسون فى مصر"، عدد ٧٣، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨ [المترجم].

بأنه لم يعد يضمن استتباب الأمن العام، ورجانا أن نحمى حياته وحياة زملائه الوزراء. فذهبنا لمقابلة الوالى وطلبنا منه العمل على ضمان استتباب الأمن. فرد علينا بأنه يتحمل المسئولية كاملة فى هذا المجال" لو اشترك هو فى الحكومة وإذا خرج نوبار منها". فقدم نوبار استقالته".

فرد عليه المسيو وادينجتون – وزير الخارجية – بما يلي: "بَلِّغ الخديوى بأن حكومتَي فرنسا وإنجلترا قد قرَّرَتا التحرك سوياً في كل الأمور المتعلقة بمصر، ولن يُجْرِيا أى تغيير في شأن التسويات السياسية والمالية التى أقرَّها الخديوى مؤخراً".

وأخيراً، وافقت الحكومتان [الفرنسية والإنجليزية] على تعيين الأمير توفيق فى منصب رئيس مجلس الوزراء [المصري] بشرط ألاَّ يَحْضر الخديوى جلسات الحكومة، بل إنهما قرَّرَتا ما هو أخْطَر: فأصبح للوزيرَيْن الأوروبيين فى مجلس الوزراء المصرى أن يستخدما – معاً – "حق الفيتو" ضد أى قرار لا يوافقان عليه(٤٥)".

وبتاريخ ١٠ مارس، وَجَّه الخديوى إسماعيل خطاباً إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة، ويعلن موافقته على هذَيْن الشرطين مع إبداء بعض التحفظات قائلاً:" عندما أنشأتُ هذا النظام الجديد للأوضاع، لم أكُن أفكِّر أبداً في الانفصال عن وزرائى، بل على العكس فإننى أرغب فى أن أظل مرتبطاً بهم ارتباطاً وثيقاً".

ولكن فور تشكيل الوزارة، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشجع على زيادة فَوَرَانها: فقد حان موعد تسديد فوائد دين سنة ١٨٦٤ في الأول من أبريل سنة ١٨٧٩، وهو الدين الذى يضمنه" قانون المقابلة"، وكانت هذه الفوائد تصل إلى ٢٤٠ ألف جنيه إسترلينى. وحتى يوم ٢٨ مارس، بَلَغَ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترلينى من أصل المبلغ المستحق سداده: ففكر المستر ويلسون فى إلغاء" قانون المقابلة". وكان هذا القرار سيمحى – بجُرة قلم – حقوق الدائنين المصريين التى تبلغ حوالى ١٤ مليون جنيه دفعها أثرياء البلد، فقوبلت هذه الفكرة بمعارضة شديدة للغاية.

وأعدّت الحكومة خطة ترتكز على إعلان أن مصر بلد غير قادر على مواجهة التزاماته، واقترحت تأجيل دفع قسط الدَيْن – الذى حل موعد استحقاقه فى الأول من أبريل – وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥% فقط. وأدَّى الإعلان عن قُرب إعلان إفلاس

مصر إلى الإجهاز تماماً على مصداقية الإدارة الأوروبية لدى الشعب المصرى، تلك الإدارة التى عَجَزَت – منذ سنة ١٨٧٦ – على إدخال إصلاحات حقيقية فى البلاد. ورَفَضَت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التى اقترحها المستر ويلسون "بشرط أن تَكُف الأيادى الأوروبية عن التدخُّل فى الشئون المالية والسياسية لمصر[٤٧]".

"وتلاشى نفوذ الخديوى وأصبح فاقداً للأهلية السياسية[٤٨]"، فألقى بكل ثقله إلى جانب المعارضة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: ففى بداية شهر أبريل، ذهب رياض باشا – وزير الداخلية ونائب رئيس "لجنة التفتيش" – إلى "مجلس النواب" للإعلان عن فض الدورة البرلمانية فيمنع بذلك "المجلس" من مناقشة المشروع المالى الجديد الذى قدمه ويلسون. فحدثت مظاهرة غير مُتَوَقَّعَة بالمرة.

وذكر مراسل جريدة Times[٤٩] ما يلي: "أدَّت الأحداث الأخيرة فى مصر إلى نتائج غريبة: فالسلطات المصرية قَبِلَتْ المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد، فنشأ عنها ميلاد" حزب وطني" يعارض– صراحة – تَدَخُّل أية حكومة خارجية، ويعمل– علناً– على أن تصبح "مصر للمصريين". ويرأس الخديوى هذا الحزب ويسانده مجلس الأعيان المصرى ورجال الدين. ونجح" الحزب الوطني" نجاحاً باهراً فى أوساط الشعب المصرى لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين المصريين حول الخديوى باعتبار أنه (أى الخديوي) يعارض المؤامرة الأنجلو/ فرنسية...

"أمَّا الحكومة الجديدة فتتعامل – عملياً – مع هذا الحزب باعتباره شيئًا لا لزوم له، ولكن قادة الأمة يؤيدونه في نضاله... وحتى الجماهير – التى تجهل تماماً واجبات المواطن الأساسية – أصبحت تتابع أخباره بشكل فَوْرى وتناقشها بحرية أكثر من ذى قَبْل. وفي بداية الأمر، كانت الجماهير تنتظر أن يأتى "الويلسون" (كما يُطلقون عليه هنا) بالمعجزات، ولكنها أصبحت – حالياً – ساخطة عليه لأنه لم يُنجز ما كانت تنتظره منه...

"ولم يَعُد "مجلس النواب" يستحق الازدراء كما كان من قبل لأن أعضاءه أبدوا – فى عدة مواقف – مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية، خصوصاً الموقف الأخير: فقد

ذهب رياض باشا – وزير الداخلية – للمجلس لكي يفُض انعقاد الدورة البرلمانية رسمياً، وألقى خُطبة مجاملة رقيقة للنواب، وشكرهم على خدماتهم، وأعلنهم بأن مهمتهم قد تمت على خير وجه. لكنه فشل في القيام بدور أُوليفر كرومويل [٨] لأن "المجلس" رفض أن ينفض. وتحدث أحد الأعيان بالنيابة عن زملائه[٥٠] معلناً رفض قبول مجاملات الوداع، وأعلن أن النواب لم يفعلوا شيئاً بعد وما يزال أمامهم الكثير ليفعلوه في مراقبة أداء الوزراء: ولهذا السبب، فإنهم يرفضون فض الدورة البرلمانية والانصراف، وأيده زملاؤه بالإجماع (كما فعل الأعيان في بلاط فرساي عندما التفوا حول ميرابو[٩] في أثناء الحادثة الشهيرة).

"وأكمل البرلمان المصري جلساته بلا انقطاع، وأصبح يُطالب بضرورة أن يخضع كل الوزراء- مصريين وأجانب – لإرادته، وأن يكونوا مسئولين أمامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم. إن النواب – والحق يُقال – يريدون تحويل هذا الكيان الذي يُشْبه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومسئولة".

ووعد رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالي والوزارة. لكن المجلس وَجّه له – في اليوم نفسه وفي وزارة الداخلية – رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذي اتخذه الأعضاء. وفي هذه الرسالة، طالب المجلس بعدة مطالب منها:

١-الحصول على دستور يُتيح للمجلس أن يُصبح أداة قوية للإصلاح كما هو الحال في بلغاريا.

٢- إصدار تشريعات تضمن حرية الصحافة.

---

[٨] أوليفر كرومويل (١٥٩٩ – ١٦٥٨) سياسي بيوريتاني إنجليزي كان يمثل الطبقة الوسطى – في الريف والمدن – في البرلمان. عارض الملك وهزم قواته، ثم طرد النواب الملكيين من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول، وأدانه، ثم حَوّل النظام الملكي إلى النظام الجمهوري [المترجم].

[٩] ميرابو (Comte de Mirabeau) (١٧٤٩ – ١٧٩١) خطيب وسياسي فرنسي دعا لإقامة ملكية دستورية في فرنسا. كان عضواً في محفل ماسوني. رفضت" طبقة النبلاء" ترشيحه في البرلمان (مع أنه ينتمي إليها طبقيًا) ولكن "نواب الشعب" انتخبوه ممثلا لهم. لعب ميرابو دورا هاما في بداية الثورة الفرنسية مدافعا عن حرية الصحافة، وشارك في كتابة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" [المترجم] .

٣-إصدار تشريعات تضمن المساواة فى دفع الضرائب بين الأوروبيين والمصريين[٥١].

وكانت جماهير الشعب المصرى - خصوصاً النخبة - تؤمن بأن التدخل الأوروبى المتزايد فى الشئون الداخلية لمصر ناتج عن ضعف الحكم الفردى الاستبدادى الذى يمارسه إسماعيل. وأمنت الجماهير المصرية - ونخبتها - بضرورة وجود حكومة قوية تستند إلى تأييد البرلمان وتتقوى به، وتكون مسئولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تشدُّد المطالب الأجنبية، وتستطيع- أيضاً - تحرير البلاد بشكل تدريجى من التدخل الأوروبى بإصلاح الإدارة المحلية.

وهكذا تشكلت حركة دستورية قادها عبد السلام المويلحي بك فى "مجلس النواب"؛ أما فى خارج المجلس، فقد كانت قيادتها لشريف باشا بطل الوطنية المصرية فى أواخر أيام إسماعيل[٥٢]. وكان الاثنان - المويلحي وشريف - ماسونيين وصديقين لجمال الدين الأفغاني. وكان الأمير توفيق (الذى تولى منصب رئيس الوزراء بدلاً من نوبار) هو أيضاً من أنصار الدستور، وكذلك كان محمود سامى البارودى (رفيق عرابى فى الثورة المقبلة).

إن حُب العدالة - أو بالأحرى كراهية القهر، خصوصاً القهر الأجنبى - قد صَهَر العنصر المصرى مع بعض العناصر التركية/ الشركسية فى بوتقة واحدة، فأصبحوا جسداً واحداً هو: الأمة المصرية؛ ولذلك سنجد أن شريف باشا والبارودي[٥٣] - وغيرهما من ذوى الأصول التركية والشركسية - قد قاموا بدور ملحوظ بصفتهم مصريين فى جميع الأحداث التى وقعت فى مصر قبل وفى أثناء ثورة عرابى باشا.

وعلّق أحد الأتراك على هذا الوضع قائلاً: "لم يكُن موجود سوى حزب سياسى واحد فى مصر والشرق أطلقتُ عليه اسم "حزب المتعطشين للعدالة"[٥٤]. وكان هذا الحزب يضم - أيضاً - بين صفوفه عناصر شامية فى غاية النشاط كانت تؤمن بأنها - عندما تُدافع عن قضية العدالة فى مصر - فإنها تُدافع فى الوقت نفسه عن قضية الشرق كله".

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تُقيم ميزان العدل، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال في أوروبا، فكان "مجلس النواب" بمثابة بذرة لهذه المؤسسات. وتأسَّس هذا المجلس لأول مرة في نهاية سنة ١٨٦٦: فبتاريخ ٢٨ أغسطس، صَدَرَ أمر عالٍ أرْسَى مبدأ الحكومة المسئولة وجَسَّدَ فكرة الدستور. وكانت الظروف في صالح المجلس، فقام بدوره بجدية منذ الثاني من يناير سنة١٨٦٦: فعلى الرغم من أنه أنشئ على أُسس غير ليبرالية تماماً، إلاَّ أنه تَحوّل إلى برلمان تَكفّلَ بالدفاع - بوضوح - عن مصالح البلاد[٥٥].

وكان المشروع المالي - الذي قدمه المستر ويلسون للخديوي - يضر بشدة بمصالح البلاد لأنه طالب بإلغاء "قانون المقابلة": فكَوَّن شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون)، وحسن باشا راسم (الرئيس المقبل لمجلس النواب)، والسيد البكري (شيخ مشايخ الطرُق الصوفية) حلقة أحاطت بالخديوي؛ وقَدَّمت خطة مالية مُضادَة لمشروع ويلسون، ومشروع لتنظيم تمثيل نيابي وطني حقيقي، ولتحرير البلاد من نَيْر الوصاية الأجنبية.

وبتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م)، بادر المجلس ورفع للخديوي عريضة وَقَّع عليها كل النواب المتواجدون بالقاهرة، وجاء فيها: "عند تشكيل الحكومة الجديدة المسئولة، أُلقيت خطبة في "مجلس النواب" أعلنت وأكَّدت كل حقوقه. ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت مخالفة لهذا البرنامج لأنهم - في مناسبات عدة - اغتصبوا حقوق "المجلس" التي كانت مصونة حتى لحظة حدوث هذه التعديات واعتبروا قراراته مجرد حبر على ورق. وأيضاً، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم اعتباراً لقراراتنا: فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعاً يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة، وإلغاء "قانون المقابلة". إن هذا المشروع يُشكِّل إهداراً لكل الحقوق التي اكتسبها أُولئك الذين دفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون. وهذه التصرفات كلها تضر بمصالحنا وتُجحف بحقوقنا ولن نقبل أبداً تنفيذها. لقد درس "مجلس النواب" الوضع المالي في البلاد، ونحن واثقون بأنه سيبذُل قُصارى جهده لمساعدة الدولة في إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصروفاتها".

وكانت خطة ويلسون المالية تهدف فقط:

١- إلى إلغاء ديون الدولة تجاه الشعب (الذى يتم "عَصْرُه" بشتى الوسائل).

٢- تسديد الأقساط - غير الإنسانية - للديون الخارجية.

ولتحقيق هذه الخطة، اقترح ويلسون ما يلي:

١- إلغاء "قرض الروزنامة" (الذى اكتتب فيه المصريون بمليون و ٨٧٨ ألف و ١١٠ جنيهاً).

٢- إلغاء سندات "قانون المقابلة" (قيمتها ١٤ مليون جنيه).

٣- زيادة الضرائب المفروضة على "الأراضي العشورية" (التى كانت تتمتع ببعض الامتيازات منذ عهد محمد علي).

وباختصار شديد، فقد كانت كل مقترحات "الخطة المالية" لويلسون تهدف إلى إلغاء "السندات" العامة التى اعترفت بها التسويات السابقة. وفى هذه الحالة، فإن الخسارة ستقع - فقط - على رأس الدائنين المصريين وحدهم: "إذا نُفِّذَت مثل هذه الإجراءات، فسينتج عنها - خلال بضعة سنوات فقط - الخراب التام للطبقة المصرية الوحيدة التى ما تزال لديها ملكية ذات قيمة إنتاجية صافية. وبشكل موضوعي، ستُنتزع من هذه الطبقة أملاكها بالطريقة نفسها التى استخدمت لنزع ملكيات الخديوى وأسرته[٥٦]".

•••••

خامسًا: الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩):

وأمام كل هذه الأخطار التى كانت تهدد المستقبل السياسي والاقتصادى لمصر، اتحد كل قادة الرأى وكل الطبقات فأصبحوا كرجل واحد لطرد الأجنبي الذى يلقى بظله على تاريخها: ففى الخامس عشر من أبريل، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفون (المدنيون والدينيون والعسكريون) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم، ثم رفعوها للخديوى مصحوبة بعريضة تقدم بهما (الخطة والعريضة) وفد يتكوَّن من ممثلى رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرُتب الرفيعة والموظفين (المدنيين والعسكريين).

ووقَع على هاتَين الوثيقتين أبرز شخصيات مصر، وصَدّق صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقيعات "الذوات"، وصَدّق صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقيعات العسكريين، وصدق الشيخ البكرى على صحة توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصَدّق أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين(٥٧).

ولم تُشر هذه الخطة أبداً إلى إلغاء دَيْن نظرى بلغت قيمته ٩٠ مليون جنيه ولا إلى أن الدَيْن الحقيقي- الذى تسلمته مصر فعلاً – قد تم سداده مع نسبة فائدة قدرها ٥%، بل إن الخطة أقرَت كافة التسويات التى عُقدت.

وأعلن الموقعون أنهم يتبرعون للدولة بمبلغ مليون و١٠٠ألف جنيه لدفع فائدة الدَيْن التى يحين موعد استحقاقها فى الأول من مايو بالإضافة إلى نسبة ١% هى قيمة استهلاك الدَيْن، علماً بأن ٩٥٠ ألف جنيه – من هذا التبرُع – يجب دفعها خلال ٣٠ يوماً فقط. إن هذه التضحية العظيمة قد تمَت لتحرير البلاد مما اعتبره المصريون احتلالاً أجنبياً(٥٨).

ونظراً لأهمية العريضة المُرفقة مع الخطة المالية، سنقوم بعرض خطوطها الأساسية: "لقد تشاورنا فيما بيننا، وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مضاد يهدف إلى حماية حقوق الطرفين:المواطنين والدائنين الأجانب.

"ولتحقيق هذا الهدف. فإن أول شرط هو: أن يتَفضل صاحب السمو ويُنعم على مجلس النواب بالصلاحيات والسلُطات – التى تحظى بها المجالس النيابية الأوروبية – فيما يتعلَق بالشئون الداخلية والمالية.

"ويجب تعديل القانون الحالى الذى يُنظم انتخاب النواب لكى يُصبح مثل قوانين الانتخابات السارية فى أوروبا.

"وسيحضر النواب للدورة البرلمانية المقبلة وهم مُنتَخبون فى ظل القانون الحالى. لكن أثناء انعقاد هذه الدورة، سيقوم مجلس الوزارة بإعداد مشروع قانون

انتخابى جديد يُطوِّر من صلاحيات النواب ويقدمه للمجلس. وعندما يصوت عليه المجلس بالموافقة، سيُرفع إلى صاحب السمو للتصديق عليه.

"وسيقوم صاحب السمو الخديوى بتعيين رئيس مجلس الوزراء، ويُكلِّفه بتشكيل الوزارة. وهذا الاختيار سيخضع لرغبة سموه وهو الذى سيُصدِّق عليه. وسيكون مجلس الوزراء مستقلاً في أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشئون الداخلية والمالية للبلاد.

"وختاماً، فإننا نلتمس من صاحب السمو الخديوى بأن يُعيِّن مراقبين أوروبيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات."

وهناك ثلاثة أفكار رئيسية تتضح في هذه الوثيقة:

أولاً: إن المصريين الممثلين قانوناً هم الذين بادروا بتقويم مالية البلاد بأنفسهم وبدون مساعدة من الأجانب.

ثانياً: ضرورة تشكيل وزارة وطنية مسئولة فعلياً أمام مجلس نيابى وطنى حقيقي. ولتحقيق هذا الهدف، أقْسم صاحب السمو– أمام قادة الحركة – بأنه سيحكم بأسلوب دستوري, وأقسم قادة هذه الحركة بعزله إذا حَنَثَ في قَسَمه[٥٩].

ثالثاً: دعوة الحاكم - صراحةً - لاستخدام "حقه" في استبعاد الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة وإعادة تنظيم المراقبة .

لقد تعمدنا استخدام كلمة"حق" لأن الأمر يتعلق فعلاً بـــ "حق" للخديوى رغماً عن احتجاجات أوروبا.

إن إعادة "نظام المراقبة الثنائية" يعنى – بشكل أو بأخر – تحجيم التدخل الأجنبى وحصر دوره فى المجال المالى فقط، وإلغاء المزايا السياسية التى حصلت عليها إنجلترا – على وجه الخصوص – بتعيين وزيرين أوروبيين كانا هما الحكومة الفعلية في مصر. وهذا الإجراء يعنى العودة إلى التنظيم المالى الذى نشأ بناءً على نص المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. ويقضى هذا المرسوم بأن توضع الإدارة المالية المصرية تحت سُلطة اثنين من المراقبين: فرنسى وإنجليزى.

وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا – بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ – فإنه يجب وقف "نظام المراقبة الثنائية" قانوناً، بشرط أن يظل قائماً تلقائياً (Ipso Facto) "فى حالة عزل أحد الوزيرين الأجنبيين من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلده[٦٠]".

ولم يتأخر رد الخديوى على مطالب ممثلى الشعب المصرى. ففى اليوم نفسه – ٥ أبريل – أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلى: "إن مصر ليست بلداً مُعسراً، كما أن وضعها ومواردها لا يُبرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تَحَسَّن منذ السنة الماضية لسببَيْن:

أولاً: وَهَب أعضاء أُسرة الخديوى أملاكهم للدولة فتحصَّل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه.

ثانياً: حَدَث توفير كبير فى النفقات.

"وبناءً عليه، أعلن الخديوى ضرورة الحفاظ على أُسس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، وأن" الدَّيْن السائر" يجب دفعه بالكامل. وجدَّد الخديوى تصريحه بأنه لم يَتَخَل عن موضوع الإصلاحات، وأنه يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى نظام الحكم الفردى، وطلب من أُوروبا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية.

كما ذَكَرَ أنه يريد أن يحكم مع وبواسطة "مجلس وزراء" يكون مسئولاً بحق أمام "مجلس النواب". ولم يخش الخديوى التأكيد بأن ذلك يصُب – فى نهاية الأمر – فى صالح المواطنين والأجانب – على حد سواء – للحفاظ على شرف البلاد، ولصالح أمْن وكرامة المشروع الذى التزم بإنجازه أمام أُوروبا وبمساعدتها."

وأراد الخديوى تهدئة شكوك الوطنيين المصريين والتوَحُّد معهم: فأكد أنه "يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى ممارسة الحكم الفردى." وتم التفاهم بين الطرفَيْن على هذا الأساس. كما أراد – أيضاً – تهدئة مخاوف أُوروبا، "فطالبها بالقيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية".

وشَعر الخديوى بالقوة بفضل مساندة الأُمة له، فقَرَّر القيام بإجراء حازم "يتناقض تماماً مع سياسته المترددة للغاية ومع خوفه الدائم من فرنسا وإنجلترا[٦١]":

فبتاريخ ٥ أبريل، أبلغ القناصل العموميين أنه سيُقدّم لهم مشروعاً مالياً يُوضّح وجهة نظر البلاد، وطلب منهم توصيله لحكوماتهم، كما طلب من الوزيرين الأوروبيين إرسال احتجاج مكتوب - في صباح اليوم التالى - لإبراز "الفرق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التى صرَّح بها من أنه سيحكم مع وبواسطة وزرائه".

وفي مساء يوم ٧ أبريل، استدعى الخديوى القناصل العموميين إلى قصر عابدين بحضور الشيخ البكرى وراتب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحى بك ومحمد راضى أفندى وآخرين وأبلغهم بما يلي:" نظراً لوجود حالة سُخط شديد منتشر بين جميع طبقات الشعب، فإنه قَبِلَ مشروعاً يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة أمام "مجلس النواب" يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابى جديد، وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلداً مُعسراً بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية".

وأضاف الخديوى قائلاً: "إن الأمير توفيق لم يَرْغب فى معارضة الشعور القومي، فقدَّم استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء" وحل شريف باشا محله.

وفي اليوم نفسه، وجه الخديوى رسالة إلى شريف باشا ذَكَرَ له فيها: "بصفتى رئيساً للدولة وبصفتي مصرياً، فإننى أعتَبر أن واجبى المقدس يتطلب منى أن أكون مع ما تراه بلادى وأن أُلَبّى كل أمانيها المشروعة". وذكَّره بسياسة الحكومة السابقة وبـ "الخطة المالية التى أعدَّها وزير المالية والتى أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة". وقال الخديوى إنه استجاب "للرغبة الشعبية العارمة" فكلَّف شريف باشا - بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ - بتشكيل حكومة مُكوَّنة من عناصر مصرية خالصة؛ وأن هذه الحكومة مُكلَّفة أساساً بتطوير الإصلاحات التى نصَّ الأمر العالى عليها؛ ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل دقة.

"ويجب على الحكومة - أيضاً - أن تجعل هذا الأمر العالي أكثر فاعلية بتأكيد المسئولية الحقيقية للوزراء أمام "مجلس النواب" الذى سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمقتضيات الوضع الداخلى والأمانى القومية".

وشَعُر المستر ويلسون بأن مشروعه أُصيب بضربة قاصمة وبحَرَج موقفه، فبعث برسالة للخديوى - بتاريخ ٨ أبريل - ذَكَرَ فيها:

١- أنه لم يرفع لسموه "مشروعاً" بل مجرد "وثيقة" يُمكن أن تدرسها "لجنة التحقيق العليا".

٢- وتحدث عن "مقترحات" يعتبرها غير نهائية.

٣- واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى.

أمَّا "لجنة التحقيق العليا"، فقد بَعَثت برسالة لصاحب السمو - بتاريخ ١٠أبريل تخبره فيها بأنها سترسل له - فى خلال عدة أيام - مشروعاً لتسوية عامة للوضع المالى. وفى الوقت نفسه، رجا أعضاؤها الخديوى قبول استقالاتهم: فصدر الأمر بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ أبريل بناءً على طلب الوزارة.

وبالطبع، فإن هذا التَصرُّف قد أغضب القوتَين الأوروبيتَين: فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر - بتاريخ ٢٥ أبريل - يؤكد فيها بأن الخديوى "لم يلتزم - أمام حكومتَى فرنسا وإنجلترا - بأى التزام صريح يجعله يتمسك بالوزيرَين الأوروبيَين إلى الأبد".

ثم أضاف المسيو وادينجتون قائلاً: "ومع ذلك، فعلى الخديوى أن يثق فى صدق النصائح التى قدمناها له. وإذا رفض سموه الأخذ بها، واستمر فى رفض مساعدة الوزيرَين الأوروبيَين - اللذَين وضعناهما تحت تَصرُّفه - فسيكون من حقنها الاعتقاد بأن سموه يتعمد رفض صداقتنا. وفى هذه الحالة، سيكون من حق حكومتَى فرنسا وإنجلترا مُطلق الحرية فى تقدير ما تراه جديراً بالدفاع عن مصالح رعاياهما فى مصر وتنفيذه".

وفى تلك الأثناء، انهمكت وزارة شريف باشا فى إنجاز الإصلاحات الموعودة[٦٢]، وكان إنشاء "مجلس الدولة" هو أول هذه الإصلاحات؛ فتم تحديد مهمته وصلاحياته فى تقرير رَفَعَه رئيس "المجلس" إلى الخديوى جاء فيه: "مولاى، إن الأمر العالى الصادر من سموكم - فى السابع من هذا الشهر - قد فَرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التى نَصَّ عليها الأمر العالى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨. وأول اهتمامات الوزارة كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات "مجلس النواب" الجديد وحقوقه بما يتماشى مع مبدأ المسئولية الحقيقية للوزراء.

"ولتنفيذ هذه الفكرة الواعدة، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضرورى – وقبل كل شيئ – الإسراع بإنشاء هيئة تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التى يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النوّاب"، وإعداد لوائح الإدارة العامة، وتقييم أعمال الموظفين التى ستُحال إليها.

وبناءً على ما تقدّم، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروعاً أُعِدّ على نمط المؤسسات المماثلة لها والمعمول بها في أُوروبا. وسيكون "مجلس الدولة" تابع لرئاسة مجلس الوزراء، وسيكون أعضاؤه من المصريين والأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبى أكثر من العنصر المصرى للبرهنة على أن الحكومة تحتفظ بصفتها القومية، وترْغب – في الوقت نفسه – فى الاستفادة من معاونة الأجانب لإنجاز مهمة تحديث الدولة[٦٣]".

إن هذا الاعتدال يبرهن على وجود حِسْ سياسى لدى الوزارة؛ لكن حكومتا فرنسا وإنجلترا أصرَّتا على عودة الوزيرَيْن الأوروبيَيْن إلى منصبيهما، فطلب الخديوى مشورة الوزارة التى أرسلَت إلى القُنصلَيْن العمومِيَيْن – بتاريخ ٧ مايو – مذكرة للرد عرَضَت فيها كل الأحداث التى أحاطت بتشكيل الوزارة الأُوروبية التى حكَمَت مصر – فعلياً – من٢٨أغسطس ١٨٧٨ حتى ٧ أبريل سنة١٨٧٩ (أى أكثر من سبعة أشهُر).

وفى هذه المذكرة، أكدَّت الوزارة أنها لم تتشكَّل إلاَّ بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذى أقره الأمر العالى – الصادر فى ٢٨ أغسطس – ومبدأ المسئولية الفعلية للوزراء أمام "مجلس نواب الأمة"، ثم تناولَت موضوع تَمَرُّد يوم ١٨ فبراير الذى نَتَجَ عن تَصرُّفات حكومة نوبار باشا التى أرادت أن تحكم بمفردها "وأهملت شخص الخديوى تماماً"، وتَسَبَّبَت فى الحالة المأساوية للضباط، مع أن الخديوى – بنفسه – قد سَبَقَ له وأن لَفَتَ نظر نوبار باشا إلى هذه الحالة يوم ١١ ديسمبر.

ثم وَجَّهت المذكرة نوعاً من عريضة الاتهام للوزارة السابقة ذكرت فيها مجموعة من الأخطاء التى ارتكبتها:

١– انتشرت المجاعة فى صعيد مصر، لكن الوزارة لم تتخذ أى إجراء – فى الوقت المناسب – لتدارُك المآسى التى نتجت عنها.

٢- أَلغت الوزارة المدرسة الحربية للأيتام.

٣- صَدَرَ قرار بإنشاء مدرسة المساحة، لكن وزارة المالية سَمَحَتْ باستقدام ٤٢ مهندساً أوروبياً فى حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة فى مصر.

٤- طَلَبت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة عن سنة١٨٧٩ مقدماً عندما كانت مياه الفيضان تُغطِّى كل الأراضى الزراعية، وكان الفلاحون مازالوا يُعانون من الخسائر الناتجة عن قطع الجسور.

٥- فَرَضَت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدُّخَّان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جذور نباتات الدخان لكي لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة.

٦- زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب [الأوروبيين] فقط.

ونتيجةً لكل ما سبق، سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية فى ربوع البلاد.

ولم تكتف المذكرة بهذه الاتهامات، فأوْرَدَت أيضاً:

٧- موقف الوزيرَيْن الأوروبيين تجاه "مجلس النواب" الذى دُعى للانعقاد فى شهر ديسمبر.

٨- وانتقدت المشروع المالى الذى قدمه ويلسون وكان يريد بواسطته إلغاء "قانون المقابلة"، وينتزع - بذلك - أكثر من ٤٠٠مليون فرنك من الممولين بجَرَّة قلم.

٩- وذَكَرَتَ المشروع المضاد لمشروع ويلسون.

١٠- وفى النهاية، تَحَدَثت عن استقالة توفيق وتشكل مجلس الوزراء الجديد.

وقرَّر مجلس الوزراء الجديد تكريس كل جهوده لتحسين الوضع فى مصر مُعتَمداً على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسى التى يُناشدها العمل "لصالح أمَّة صديقة له".

وتختتم المذكرة بهذا التعليق: "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية تضم وزيرين أوروبيَيْن لهي تجربة تتعارض تماماً مع المشاعر القومية، وهي من أخْطَر ما يكون، ومحاولة تكرارها ستُعَرِّض مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر العواقب".

ولكن إنجلترا لم تهتم بكل ذلك، بل كان اهتمامها ينحصر - فقط - في كيفية التحرك في مصر: فأية قوة من القوتين يجب أن تسيطر على هذا البلد؟ فبتاريخ ١٨ أبريل، كَتَبت جريدة Times في مقالها الافتتاحي: "إن المصالح السياسية الحقيقية التي يجب أن نُحافظ عليها في مصر هي المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند: فلو حَدَثَ أي تهديد لأمن قناة السويس - إمَّا نتيجة لنشوب فوضى داخلية فيها وإما لحدوث هجوم أجنبي عليها - فسنكون في موقف حَرِجٍ".

وبتاريخ ٢٨ أبريل، كَتَب مراسلها من الأسكندرية:" إن مصالح فرنسا في مصر مُجَرَّد مصالح مالية فقط؛ أمَّا مصالح إنجلترا. فهي ذات صفتَيْن: صفة سياسية وصفة إنسانية خَيِّرة، وليست لها أية مصالح مالية. ومن المتوقع أن تفشل الدولتان بسبب انعدام وجود وُجهة نظر مُشتركة بينهما[٦٤]".

وفي بداية شهر يونيو، عالج هذا المراسل الفكرة نفسها: "الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو أن تَوَسُّع المكاسب المالية قد يُحَوِّل الأنظار عن رؤية الأهداف الإمبراطورية: فهذه الأهداف يجب أن تكون هي الوحيدة التي تقود أي عمل مُشترك مع الغير، وأن تكون - في كل الأحوال - هي المحرك لسياستنا في مصر[٦٥]".

ولتنفيذ هذه السياسة، قامت الحكومة الإنجليزية باستدعاء اللورد فيفيان إلى لندن - يوم ١٥ مارس - وعاد إلى القاهرة في الثالث من مايو.

ولدينا جريدتان تُلقيان الضوء على الدور الذي لعبه اللورد فيفيان في مصر: فجريدة"مرآة الشرق" ذكرت - يوم ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ - ما يلي: "إننا لمندهشون من تصرفات إنجلترا تجاه مصر، وإصرارها على تنفيذ أهدافها السياسية فيها، وعلى تحويل المسألة المالية البَحْتة إلى مسألة سياسية: فقنصل إنجلترا ذهب إلى الخديوي ليُقنعه بضرورة اشتراك وزيرين أوروبيين في حكومة مصر. لكن الخديوي بين له أنه لا يقدر على معارضة الرغبة القومية. فتَوَجَّه القنصل - بعد ذلك - إلى منزل الشيخ

البكري[٦٦] (زعيم الأمة) وحاول المحاولة نفسها؛ لكن الشيخ بيَّن له أن مصر قررت أن تنزع النير الأجنبي وتحافظ على استقلالها وحريتها... وليس على أوروبا إلاّ مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا".

ومن الأسكندرية، كتب مراسل جريدة Times يوم ١٢ مايو: "إن "الحزب الوطني" قد وَصل إلى السلطة عن طريق انقلاب يوم ٦ أبريل وأدهش الجميع بقوته: ففي البداية، اعتقد الجمهور أن أيام هذا الحزب في السلطة معدودة. لكنه - وبسرعة مدهشة - جَمَعَ أموالاً تكفي لتسديد قسط الدين عن شهر مايو مع نسبة الفائدة عليه (٥%)؛ فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام. ومع ذلك، كانوا يقولون إن رجوع اللورد فيفيان سيؤدي إلى سقوط "الحزب الوطني". لكن اللورد وصل - منذ أسبوعين - إلى مصر، وقدَّم اقتراحات ترمي إلى وضع السُلطة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوروبي، وساندته فرنسا - بكل إخلاص - في كل خططه. لكن مصر لم تعرهما أذناً صاغية[٦٧]".

وفي الحقيقة، فإن اللورد فيفيان كان معادياً لوزارة ويلسون، ودافع لدى حكومته - في أثناء وجوده في لندن - عن وُجهة نظر الخديوي، وأوضح المخاطر التي ستنشأ عن عودة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما. وبعد عودته إلى مصر، كان يرى ضرورة منح مصداقية أكبر لوزارة شريف باشا لأنها كانت تعمل لخلاص مصر وفي الوقت نفسه لإرضاء الدائنين .

وبتاريخ ١٥ مايو، كتب اللورد فيفيان: "تبذل الحكومة أقصى جُهد للوفاء بما التزمت به في خطتها المالية: فاستطاعت جمع مبلغ كبير من الأموال لدفع أقساط الدين في موعدها، وذلك في الوقت القصير الذي تولَّت فيه السلطة. إن الوزارة الجديدة تبذل جهوداً محمودة لفك الرهونات المفروضة على أراضي "الدائرة" [السنية][٦٨]، تلك الجهود التي جعلت آل روتشيلد يقبلون دفع قيمة القرض، وهذا ما سمح للحكومة الجديدة بتسديد "الدين السائر".

"وقامت هذه الحكومة بحملة اكتتاب مكَّنتها من جمع مبلغ كاف سدَّدته لدائني الرهن العقاري" على النحو التالي: ٢٠% نقداً، و٥٥% تحويلاً على بنك روتشيلد،

و٢٥% على هيئة سندات بفائدة قدرها ٥%؛ وأبدى أغلب الدائنين موافقتهم على هذه المقترحات.

"وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فمن المؤكد أن هذه الحكومة ستتخلص من أثقل أعبائها، وستزيد مصداقيتها بشكل كبير إذا استطاعت تسوية "الدين السائر". لكن نظراً لتقلُّب الأحوال، يحقُّ لنا أن نتساءل : هل سيفتح آل روتشيلد خزائنهم – فورا – حتى ولو كانت الملكيات المرهونة قد تم فك رهنها ولم تَعُد خاضعة للحراسة القضائية؟"

لقد كان شك المستر فيفيان فى محله: فقد أظْهَر آل روتشيلد سوء نيتهم بشكل واضح ووضعوا العراقيل فى سبيل أية تسوية اقترحتها الوزارة القومية.

وأشار القنصل إشارة ذكية لأنه – بالتأكيد – قد تَصَوَّر أنه يُقَدِّم لحكومته معلومة مفيدة: "يتمتع راغب باشا – وزير المالية الجديد – بسيرة عطرة فيما يتعلَّق بحيويته وأمانته وكفاءته وقُدرته على النضال ضد المصاعب المالية على الرغم من تقدُّم سنِّه ومرضه".

وفى النهاية، علَّق القنصل – بذكاء – على ما يجرى بقوله: "إن رأيى لم يتغير: فلا داعى لتعيين وزيرَيْن أوروبيين للمالية والأشغال العمومية فى الحكومة المصرية الجديدة؛ وبالتالى، لا داعى لأن يَتَحَمَّلا أية مسئولية عن تصرفات النظام الجديد: فحتى لو كان هذا الإجراء ممكن تحقيقه إلاَّ أنه غير سياسى. ومع ذلك، فإذا قَرَّرَت حكومتا فرنسا وإنجلترا أن تُتيحا لحكومة مصر الحالية الوقت الكافى لممارسة تجربتها، فيجب عليهما إنشاء نظام للمراقبة يكون: مُنفصل عن الحكومة، وتُعطى له كافة الصلاحيات لإجراء التحقيقات ونشرها، وإظهار أى تَعَسُّف إدارى، وجعل الرأى العام يحاكم الوزراء[٦٩]".

وكانت الوزارة القومية قد قَرَّرَت إعادة "نظام المراقبة" ومَنْحة أوسع السُّلطات فى مجال الشئون المالية. وإلى أن يتم هذا الإشراف، أرادت الوزارة أن تكون قُدوة وتضرب المثل فى توفير النفقات . فبدأت – أولاً – بنفسها وخَفَّضَت مرتبات الوزراء: فاكتفت بمبلغ ٩ آلاف جنيه فى السنة (كان الوزراء الستة – فى حكومة نوبار –

يقبضون ٢٧ ألف جنيه سنوياً غير العلاوات والبدلات). وتبرعت الحكومة الجديدة بفارق المرتبات للدولة حتى نهاية الأزمة.

ثانياً: سَرَّحت العديد من الموظفين ذوي المرتبات العالية.

ثالثاً: وطَبَّقت مبدأ التقشُّف الصارم في جميع المجالات.

لكن أوروبا كانت تتذرَّع بالمسألة المالية لكي تتدخَّل في حُكْم مصر: فكان لابُد لها من التحريض على وأد الحركة القومية الوليدة، خصوصاً وأن الحكومة المصرية الجديدة كانت تجتهد - بتفانٍ ووطنية - لرفع شأن البلاد وتقوية المؤسستَيْن اللتَيْن تثيران قلق أوروبا، أي: الجيش والبرلمان؛ وبالفعل قرَّرَت زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف رجل، وأعدَّت الدستور ودعَت النواب للاجتماع في شهر مايو.

وفي يوم ١٧ مايو[٧٠] اجتمع "مجلس النواب" برئاسة حسن راسم باشا (نظراً لمرض راشد باشا)، وقدَّم شريف باشا أعضاء وزارته للمجلس وعرض عليه - "بناءً على الأمر العالي الصادر في شهر أبريل" - مشروع قانون نظامي [دستور] ومشروع قانون انتخابي. وفي اليوم التالي - ١٨ مايو - انتخب المجلس النيابي لجنة برئاسة عبد السلام المويلحي بك لدراسة مشروعَي القانونَين[٧١].

وبعد تعديل بعض البنود، وإضافة بنود أخرى، قرَّرَت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تُحدِّد حقوق وواجبات الخديوي والوزراء والأمة والموظفين والجرائد إلخ... وأُحيلت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس يوم ٨ يونيو. ووافق المجلس عليها، وقرَّر بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكي ترفعها للخديوي للتصديق عليها. وأضافت جريدة"مرآة الشرق" (التي ننقل عنها هذه التفاصيل) ما يلي: "إن هذه القوانين تُوطِّد أُسُس الحرية والدستور على أمتَن أساس، وستسمح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية[٧٢]".

وبتاريخ ١٤ يونيو، نشرت جريدة "الوطن" النص الكامل "للقانون النظامي" وجاء فيه: حدَّدَت المادة ١٥ مبدأ "الحصانة البرلمانية"، ومنَحَت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التي تُقدمها الوزارة له، وذكَرَت المادة ٣٤ أن عدد النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً منهم نواب من السودان، وأكَّدَت المادة ٣٦ مبدأ" المسئولية

الوزارية" وطالبت "مجلس الوزراء" بأن يقدّم لمجلس النواب" - على وجه السرعة - قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء، وبيّنت المادة ٤٥ حق النواب في مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة وتحديد قيمة الضرائب وطُرُق جبايتها.

لكن، قبل إجراء الانتخابات الجديدة، وقبل تنفيذ الخطة التي صاغتها الأُمة- والتي وافق عليها الخديوى إسماعيل علناً يوم ٧ أبريل - وَقَعَ حادث خطير أثار الاضطراب في الوضع المستقر: ولقد عُزل إسماعيل.

ويبدو أن السبب الأساسي لعَزل الخديوى إسماعيل يرجع إلى أنه أقال الوزيرين الأوروبيين وإصراره على عدم عودتهما إلى منصبيهما: فبتاريخ ١٨ يونيو، علّقَ المسيو وادينجتون بقوله: "من المؤكد أن الخديوى كان يعرف أن مسألة عزله عن العرش قد أُثيرت فوْر إقالته للوزيرين الأوروبيين... إننا - حالياً - نتفق مع الحكومة الإنجليزية في مُطالبة هذا الأمير "رسمياً" بالاستقالة ومغادرة مصر".

وقبل توضيح مَدَى هذا القرار ومغْزاه، علينا أن نُذكِّر ببعض الأحداث التي سبقته وكان لها بعض التأثير على تصرف الدولتين:

أولاً: أيّد الخديوى حزب شريف باشا ومجلس النواب تأييداً علنياً، وخلّق هذا التأييد معارضة ضد التدخل الأوروبي في شئون مصر. ومن هنا، كان لابد من جعل إيقاع الأحداث يتوالى بشكل أسرع.

ثانياً: حَدَث تَطوُّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو: دخول بيسمارك على مسرح الأحداث." لقد نظر الخديوى في العرائض والمشروع الذين رفعتهم الأُمة إليه؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء، أصدر مرسوماً - بتاريخ ٢٢ أبريل - لتسوية ديون الحكومة". وكان أغلب دائني " الدين السائر" من الألمان والنمساويين.

وعَقَد نوبار علاقات وثيقة مع قنصل ألمانيا وحتى مع بسمارك نفسه، وربما كان يتمتع بحماية ألمانيا له. ويبدو أنه قد استفاد من وجوده في مصر - حتى يوم ٢٠ مايو - فاستخدم تأثيره لإحباط نجاح الحكومة القومية. ويتهم نوبار بأنه كان ضالعاً في محاولات ألمانيا المتعلّقة بتسوية "الدين السائر"؛ ففي يوم ١٨ مايو، وَجّه قنصل ألمانيا العمومي احتجاجاً للحكومة المصرية جاء فيه: "في شهر" أبريل، أصدرت الحكومة

المصرية مرسوماً ألْغت به حقوقاً مكتسَبة ومُعْتَرَف بها، كما حَدَّدت – من جانب واحد – طريقة تسوية ديونها. إن حكومة ألمانيا تَعتَبر هذا المرسوم يُشكِّل خرقاً صريحا ومباشراً للالتزامات الدولية التى وقَّعت عليها الحكومة المصرية بتبنِّيها مشروع الإصلاح القضائي".

وانضم قنصل النمسا إلى زميله القنصل الألماني فى تقديم هذا الاحتجاج الذى جعل من المستحيل التعامُل مع الدائنين الألمان والنمساويين. وكان هؤلاء الدائنون قد حصلوا على أحكام لصالحهم من"المحاكم المختلطة" مع أن الحكومة القومية كانت قد قدَّمت لهم شروطاً أفضل بكثير من شروط الحكومة السابقة.

لقد كان هذا الاحتجاج المشترك بمثابة دعوة لَبِقَة لفرنسا وإنجلترا للتدخُّل واستبدال الحكومة القومية ليحل محلها النظام الدولى القائم على الديكتاتورية والنهب.

واكتفى الخديوى برجاء القنصل الألماني بأن يُسلِّم هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء. فالتقى البارون دى سورما (de Saurma) بشريف باشا الذى أوضَح له: أن حُكم الفرد لم يَعُد مُطَبَّقاً فى مصر؛ ومن الآن فصاعداً، لم تعد مسئولية الخديوى مُلْزِمة لقرارات حكومته.

ولم يرَ أحد فى تَصَرُّف بسمارك أية نيَّة للإسراع باحتلال فرنسا وإنجلترا لمصر. وهذا التَّصَرُّف هو سبب الخلافات بين هاتَين الدولتَين: لقد أراد بسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج – هولشتاين [١٠] جديدة تتصارع فرنسا وإنجلترا عليها. وفى الواقع، فإن بولوف قد أبلغ الدولتين بأن "ألمانيا لم تقصد التَّعَدِّى – أبداً – فى المجال السياسي على أى إصلاح ضرورى لمصر حيث تمارس فرنسا وإنجلترا سياسة الوفاق"، وأن كل ما ترجوه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن فى تنسيق خطواتهما، وأن تسعيا سوياً لكى يكون نفوذهما المزدوَج محسوساً، وذلك لكى يكسبا قضية تحظيا

---

[١٠] شليشفنج – هولشتاين (Schleswing – Holstein) دوقيتان تقعـان علـى حـدود ألمانيا مع الدانمارك. نشبت بسببهما عدة أزمات بين الدولتين، أخرها فى سـنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدانمارك ضم شليشفنج، فطلبت الدوقيتان تدخُّل بروسيا التى ضمتهما إليها [المترجم].

فيها بمساندة وتشجيع وتعاطف كل القوى العظمى[٧٣]. ولا يستطيع أى شخص أن يكون أبرع من هذا الدبلوماسى الألمانى.

لقد تدخَل بيسمارك تَدَخُلاً سياسياً ومالياً فى الوقت نفسه؛ وبعبارة أُخرى، فقد كان لتدَخُلِه المالى أهدافاً سياسية[٧٤]. وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضيَّق الخناق عليها، فقررت - يوم ١٤ يوليو - أن تدفع قيمة المبالغ المتأخرة "للدين السائر" الأوروبى - بالكامل وفوراً - من اعتمادات قرض روتشليد، وذلك بعد أن يتم تدقيقها بواسطة لجنة تُشَكَّل خصيصاً لهذا الغرض؛ لكن هذا القرار لم يأت بنتيجة.

ثالثاً: أيَّد بعض المصريين - من ذوى النفوذ - عَزل إسماعيل مما دعَم التصرُّف الذى أقْدَمَت عليه فرنسا وبريطانيا. لقد كانت الروح الشعبية المصرية تُضمر كراهية شديدة للغاية لحكم إسماعيل الفردى، لدرجة أنه كان يستحيل تحويلها - بين عشية وضُحاها - إلى تَعلُّق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخراً. لقد بدأ "النظام الأوروبى" - بالفعل - منذ سنة ١٨٧٦ فتسبَّب فى حدوث مظالم كثيرة للمصريين تَحمَّل إسماعيل كل تبعاتها. ومن ناحية أُخرى، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الجديدة لم تكن قد ظهرت بعد، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى استمر فى تقديم تضحيات جديدة لمواجهة الالتزامات المالية ولتحرير البلد. علماً بأن هذه التضحيات كانت تتم بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة.

وفيما يتعلَّق بموقف قادة الحركة الوطنية، فقد وجدنا تفاصيل مُهمة جداً فى "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها: "رَحَّب أغلب المصريين بإقالة الوزيرين الأوروبيين باعتبارها بداية عهد جديد.

"وكان الخديوى قد كرَّر وعده - علناً ورسمياً - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة. ومع ذلك، شَكَّك البعض فى نجاح هذه المهمة لأن الخديوى لم يكُن معتاداً على الالتزام بوعوده، ولأن الدولتين لن تغفرا له الإهانة التى وَجَّهها لوزيريهما، وستنتقمان منه إن آجلاً أم عاجلاً. لكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية.

"لكن الأغلبية كانت متفائلة وتثق تماماً بوعود الخديوى لأنها صَدَّقت أن الدولتين ستحترمان الإرادة القومية المصرية (أعلن الشيخ البكرى أن تحت تصرفه ٧٠ ألف

درويش مستعدين لحمل السلاح). ومن ناحية أخرى، فقد تصوَّر المتفائلون أن الخديوى قد استفاد من التجربة التى مرَّ بها. واستخلص منها درساً يسترشد به، وأن هذه التجربة ستكون ضماناً ضد أية محاولة للعودة لنظام الحكم الفردى.

"وأياً كان الأمر، فقد بدأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بدأ حاكمهم القوى يطلب دعمهم له. لكن بعد فترة وجيزة من تَبَنِّى المشروع المصرى – الذى وقَّعه ممثلو الأمة الضامنون لحُسن أداء الإدارة – سرت شائعة فحواها أن الخديوى إسماعيل أصدَر أوامر لمديرى المديريات لكى يُرسلوا فوراً جزءاً من الأموال لحساب "الدائرة الخاصة". وكانت هذه الأموال قد تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية.

"ونشرت بعض الجرائد هذه الشائعة، وأكد لى شهود عدول صحتها. وبرهنت هذه الواقعة – بشكل قاطع – على صحة رأى العقلاء الذى قالوا إن الخديوى لن يستطيع الوفاء بوعوده.

"وفى تلك الأثناء، سافر رياض باشا إلى أُوروبا ليلحق بنوبار باشا. ويُقال إن الاثنين اتفقا على السعى لعزل الخديوى وعَمَلا على إقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الموضوع لن يتسبب فى حدوث أيَّة مخاطرة لهما... وعندما استشعر الخديوى هذا السعى، استشار حاشيته...

"وكانت البلاد تتمنى إبعاده عن العرش: فكان دُعاة الحرية يترددون على رئيس مجلس الوزراء ويعبرون له عن تعلقهم بولى العهد. وأجرى جمال الدين الأفغانى مباحثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع، ثم قام بمساعٍ عاجلة – وبصحبته العديد من أعيان البلاد – لدى شريف باشا لكى يُقنع الخديوى بالتنازل عن العرش. وبناءً عليه، نصح شريف باشا الخديوى بقبول طلَب الدولتَيْن لأنهما – طَوْعاً أو كُرهاً – ستنتصران عليه فى نهاية الأمر. وأضاف شريف باشا بأن فكرة محاربة الدولتَيْن تُعتَبَر جنوناً لأن الشعب لا يتقبلها وحتى الجيش نفسه يرفضها. ونصحه بأنه من الأفضل وضع الأمر برمته أمام السلطان.

"ثم التقى جمال الدين الأفغانى – ومعه وفد مصرى – بالقنصل العمومى لفرنسا[٧٥] وأخبره بأن مصر يوجد بها حزب وطنـــى إصلاحـــى، وأن ولـــى العهـــد

– الأمير توفيق باشا – هو الوحيد القادر على القيام بالإصلاحات الضرورية فى مصر بشكل جيد".

إن محمد عبده يُبالغ عند ما يقول إن "مصر كلها" كانت تتمنى عَزل إسماعيل، إلاّ إذا كان يقصد "بمصر كلها" المجموعة الملتفة حول جمال الدين الأفغانى التى يبدو أن الحركة الماسونية الإنجليزية كانت تحركها لصالح توفيق. لقد اختلط ولى العهد بالحركة القومية، وقدّم نفسه على أنه المُدافع عن الحريات فى مصر: فاستطاع أن يجتذب لصفه بعض أعضاء الحزب المنادى بالإصلاح. ولكن توفيق كان منافقاً، وكان يتآمر سراً على أبيه وعلى الوزارة القومية التى كان يتمنى إسقاطها[٢٦].

إن غالبية البلاد والنواب والأعيان قد توَحّدوا مع إسماعيل فى أواخر سنوات حكمه، واعتبروا أن قضيته هى قضيتهم. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن شخصية إسماعيل – فى تلك الفترة – قد تَحَوّلت فأصبحت شخصية جذابة. كما أن الهيبة التى كانت تحيط به – أو "هذا النوع من التقديس الذى يُحيط بالملوك" (حسب تعبير شايليه – لونج) – كانت تؤثر على كل من يقترب منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخديوى كان يثير – لدى رعاياه – مشاعر هى مزيج من الحب والرثاء معاً.

ولم تكُن عند إسماعيل روح العبيد التى اتصف بها ابنه توفيق؛ ولذلك، لم يكُن إسماعيل مؤهلاً للقيام بدور الحاكم الدستورى على الطريقة الأوروبية، أى يتخلى عن كل سُلطاته ويُسلّمها للأجانب.

وكان بعض الإنجليز قد فكّروا فى خلع إسماعيل من العرش – منذ سنة ١٨٧٦ – وعندما عرف إسماعيل بذلك، فكّر فى التخلى عن كل سلطاته ولكن ليُسلمها لأُمته، ولينقذ بذلك كرامته وإنجازاته. لكن أوروبا كانت تُعارض أية محاولة لإقامة حكومة دستورية تحت رعاية إسماعيل الذى جعلته المِحَن أكثر نُبلاً وعَظَمَة: لقد رَفَضَت أوروبا أن تظل مصر محكومة بواسطة إرادة قومية واحدة.

وشعر إسماعيل بازدياد ضغوط القوتَيْن الأوروبيتَيْن عليه، فحاول – بلا جدوى – أن يجد عَوناً لدى الآستانة، متصوراً أن السلطان سيكون مَلاذَه الأخير. لكن السلطان – الذى طالما قام إسماعيل بتسمينه – كان شامتاً بما يَحدُث له: فقد واتته الفُرصة –

أخيراً - لكى يُثبت سلطته، فسارَع - يوم ٢٦ يونيو - بإرسال برقية إلى "الخديوى السابق إسماعيل باشا" يأمره فيها "بالتخلّى عن شئون الحكومة بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان" الذى أمَرَ بتعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا فى منصب خديوى مصر.

وفى الثلاثين من يونيو، غادر إسماعيل القاهرة إلى الأسكندرية، ومنها أخَذَ اليخت "المحروسة" متوجهاً إلى نابولي[٧٧] حيث منحه ملك إيطاليا مقراً لإقامته هناك. وأكَّدَ كل مَنْ شهدوا لحظة رحيله أنه كان رابط الجأش. ومن المؤكد أنه كان يسترجع - فى تلك اللحظة - مشروعه الخاص لتحديث مصر.

إن خطأ إسماعيل لا يكمُن فقط فى ممارسته لنظام الحكم الفردى، بل أيضاً - وعلى وجه التحديد - لأن مصر تقَع على الطريق الموصّل للهند: فمنذ حملة بونابرت، ظَهَرَت أهمية مصر بالنسبة لهذا الطريق، فأصبَحَت تمثل هاجساً يقض مضجع بريطانيا. وفى عهد لويس - فيليب، كانت فرنسا تَعْمَل على تطوير قدرات مصر لكى تَجْعَل منها بلجيكا أخرى تقع على البحر المتوسط. ولكن بالمرستون كان يُريد أن يجعل من مصر صحراء لتظل مجرد ولاية تخضع لنفوذ إنجلترا.

ومنذ وفاة محمد على سنة ١٨٤٩، تَغيَّرت الأدوار: فَعمِلَت فرنسا على الاستفادة من ضَعْف وأخطاء - أو مزايا - خلفائه لكى تجعل من مصر مُستَعْمرة فرنسية؛ لكن إنجلترا - على العكس - سعت إلى تقوية مصر حتى درجة معينة لكى تستطيع مقاومة التدخل الدولى فى شئونها. وكان أهم ما يشغل بال بريطانيا وقتذاك هو تأمين طريق الهند : أى أن يظل حرّا وبعيداً عن سيطرة أية دولة كبرى عليه؛ أو أن تحمية دولة ضعيفة من دول الدرجة الثانية ويُفَضّل أن تكون محايدة.

لكن إنجلترا وَجَدَت نفسها أمام أمر واقع: فمنذ افتتاح قناة السويس، ازدادت الهيمنة الفرنسية على مصر؛ فأرادت إنجلترا - بدورها - أن تجعل من مصر ولاية من ولايات الهند. وبَذَلَت إنجلترا كل جهودها لإسقاط إسماعيل لأنها كانت تأمُل فى وراثة كل تَرِكَته فى مصر وأفريقيا[٧٨]: فقد كان إسماعيل هو الدعامة التى قامت عليها الإمبراطورية البريطانية، وهو الذى قاد خُطاها؛ وبالتالى، فإن خلعه عن العرش أصبح

ضرورة لإنجلترا لكى تنفذ "سياسة التجزئة والاستيلاء" [١١]. لقد ساعدتها فرنسا فى تنفيذ هذه المهمة ولكن إنجلترا استطاعت إزاحتها وسيطرت على وادى النيل بأكمله.

• • •

[١١] وتُعرف هذه السياسة أيضا باسم "سياسة القضم والالتهام" [المترجم].

هــوامش الفصل الثامن

(1) Thomas Waghorn: "Egypt as it is, London" 1837.

(٢) انظر: رواية أحمد رفعت: (Ahmed Rifat story) فى كتاب:

"How we defended Arabi Pacha", by: Broadly.

(٣) انظر: "الوقائع المصرية". مقال بعنوان "غلطة الحكماء".

(٤) كانت خطة نوبار تسعى لوضع حد فَوْرى لسلطة الخديوى المُطلَقة، وتحجيم هيمنة القناصل العموميين، ويكون ذلك بإنشاء محاكم تُراقب القرارات التعسُفيَّة التى تصدر عن الجانبَيْن. وفى الوقت نفسه، اقترح نوبار: أن يكون للعنصر المصرى فيها صوتاً ترجيحياً، وأن تسرى أحكامها على كل المصريين والأجانب المقيمين فى مصر. راجع كتاب: "The Khedive's Egypt," 1877 تأليف: Edmond de Leon ، القنصل العمومى السابق فى مصر.

(٥) راجع فصلَيّ: "المالية والتدخل" و"العصر الذهبى للقناصل والمغامرين"، الذين سبق وأن درسناهما.

(٦) نشر المسيو أرتوررونيه هذه المذكرات فى كتابه: "L' Egypte petites journees.

(٧) ليدى دف جوردون. ومن الواضح أن الليدى قد رسمت صورة شديدة السواد بناءً على ما سمعته عن أوضاع مصر لأن صحتها كانت ضعيفة. وكان تقييم الليدى لإسماعيل وعيده فى غاية القسوة. وهذا الرأى أبداه W. Russl فى كتابه:

"Diary in the East" , P.277.

راجع كتاب:

Lady Duff – Gordon: "Last letters from Egypt".

(٨) توجد أعداد متفرقة من هذه الجريدة فى "دار الكتب" بالقاهرة. والمقال الأول عن إسماعيل باشا غير موجود. أمّا بالنسبة لباقى الأعداد. فيرجى مراجعة جريدة "الطائف" من ٢٩ أبريل حتى ٦ مايو سنة ١٨٨٢.

(٩) ذكر بايار تايلور ما يلي: "حسب معلوماتي، فإن التطور الحديث الذى يجرى فى مصر هو – فى المقام الأول – تطوّر مادى فقط. ويشكوا المصريون بمرارة من ثلاث مشكلات يعتبرونها تلغى مزايا النظام الحالى وهى:

أ- الضرائب الباهظة.

ب- والغياب التام لأية حماية تحميهم من تعسف حكامهم.

ج- والتسيب والفساد فى المحاكم المدنية والجنائية.

إن الشعب يقارن العهد الحالى بعهد سعيد باشا الذى وفر العدالة والأمن للمصريين ولم يجعلهم يدفعون سوى ضرائب معتدلة.

راجع كتاب: Egypt and Iceland in the year 1874", London , "1875.

تأليف: Bayard Taylor

(١٠) "إن الأوروبيين يستغلّون هؤلاء البؤساء (الفلاحين) مباشرةً وأكثر من الحكومة. ويستكمل الأوروبيون مهمتهم عندما يستولون على جزء كبير مما أخذته الحكومة والخديوى وأهله من الفلاحين". راجع كتاب: "L' Egypte et l' Europe"

تأليف: قاض سابق فى المحاكم المختلطة.

(١١) "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ ألف عامل من الأعمال الزراعية لإنشاء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الترع إلخ ... لصالح الخديوى. وكان الكثيرون منهم يأتون ومعهم أدوات العمل الخاصة بهم (الفأس والقفف)، وكان طعامهم على حسابهم الخاص. وكان الموت يحصد أرواحهم بلا هوادة. وكنا نرى بنات وأولاد صغار يرتدون أسمالاً – وغالباً ما كانوا عراة – وهم يصعدون التلال وينزلون منها

مُحَملين بالتراب على رؤوسهم وظهورهم منحنية تحت وطأة ضربات عصا الشيخ". راجع الخطاب السابع بتاريخ شهر سبتمبر سنة١٨٦٧ فى كتاب:

Gellion – Danglar": Lettres sur l' Egypte contemporaine", 1876.

(١٢) راجع كتاب: "Egypt under Ismail" تأليف: Mac – Coan

(١٣) توجد فى "دار الكتب" بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة "Le Progres Egyptien" بدءاً من العدد الثانى الصادر فى ١١ يوليو حتى ١٤ مايو سنة١٨٧٠. وهذه الجريدة كانت هى الجريدة الجادة الوحيدة فى تلك الفترة لأن أغلب الجرائد الأخرى كانت تُصدَر بأموال الحكومة.

(١٤) راجع:

"L' Egypte d' après les traités de 1840-1841".1869.

وهو كُتيّب للمسيو ن. بوردينانو (N. Bordeano) رئيس تحرير جريدة "Turquie" وراجع أيضاً كتاب: "L' Egypte et la Turquie" تأليف: G.L عضو "المجمع المصري". الأسكندرية، سنة ١٨٦٩.

(١٥) راجع كتاب: "تاريخ الصحافة العربية". بيروت، سنة ١٩٣١. تأليف: الفيكونت طرازى (باللغة العربية).

(١٦) راجع: جريدة Le Progrès Egyptien عدد ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٩.

(١٧) بتاريخ ٢٩ يناير سنة١٨٧٠، نشرت جريدة Le Progrès Egyptien

إن "الحكومة عيَّنت – مؤخراً – عدداً كبيراً من الفلاحين على رأس إداراتها العمومية واستبعدت الأتراك عنها". وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء جيد فى حد ذاته، وربما تكون الحكومة قد اضطرت لاتخاذ هذا الإجراء بسبب الحساسيات التى تسبَبت فيها تهديدات الأستانة". ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن حقيقياً ولا دائماً. وأثبتت الأحداث التالية صحة رأينا هذا.

(١٨) أكّد القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية السابق فى القاهرة – المستر فارمان – صحة هذه الواقعة.

(١٩) يقصد أحمد عُرابى هنا الأب دوفلو (Duflot) الذى أقام زمناً طويلاً فى الحبشة وما يزال دوره غامضاً. لمزيد من التفاصيل، راجع فصل "حرب الحبشة".

(٢٠) فى عهد محمد على، كانت توجد طبقتان متعارضتان:

أ- الشعب: وهو طبقة الفلاحين سكان مصر الأصليون.

ب- الأرستقراطية: وهى الأقلية الحاكمة التى تتكون من الأتراك والشراكسة.

ولكن محمد على اتّبع نظاماً لتمصير الحكم: فقد كان يعمل على إعداد طبقة برجوازية مصرية جديدة لكى تشارك فى السلطة. وتكوّنت هذه الطبقة الجديدة أساساً من الأطباء والمدرسين والضباط، ثم تزايد عدد أفرادها فى عهد إسماعيل الذى اختار منهم الموظفين الإداريين – بوجه عام – والوزراء ومديرى المديريات أحياناً. وهذه الطبقة هى التى قدّمت لمصر رجالها المتميزين، وهى التى خاضت معركة عنيفة ضد الأرستوقراطية الأجنبية الحاكمة (ملحوظة للمؤلف).

(٢١) راجع كتاب: L' Egypte á petites journées Par: Arthur Rhoné

(٢٢) فى سنة ١٨٦٦، أسّس عبد الله أبو السعود جريدة "وادى النيل" وهى أول جريدة سياسية/ أدبية أسبوعية تصدُر فى مصر. وكانت تؤيد سياسة الخديوى إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨.

(٢٣) بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٣، ألقى المسيو رينان (Renan) محاضرة فى جامعة السوربون ناقش فيها " النتاج العلمى للإسلام"، فأبدى جمال الدين الأفغانى بعض الملاحظات على آراء رينان فى مقال نشرته له جريدة Les Débats بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٣، وسنذكر – فيما يلى – أهم فقراته: "يجب على المؤمن الحقيقى – فى واقع الأمر – أن يخرج بالحقيقة العلمية عن طريق الدراسات الخاصة. والمؤمن

الحقيقي يشبه الثور المربوط في المحراث أو "الدوجما" [٢٢] التي يصبح عبداً لها. ولذلك، فإنه يسير – إلى الأبد – على خط المحراث نفسه الذي رسمه له – سلفاً – مفسرو الشريعة؛ كما أنه مقتنع بأن دينه يشتمل على الأخلاق والعلوم كليا. وهكذا، فإنه يتمسك بدينه بشدة ولا يبذل أي مجهود ليتخطاه.

"إنني أدرك كل هذا، ولكنني أعرف أيضاً أن هذا الطفل المسلم العربي – هذا المتعصب المليء بفخر كاذب لأنه يمتلك ما يعتقد أنها الحقيقة المطلقة – هذا الطفل ينتمي لجنس ترك بصماته على العالم، ليس فقط بالحديد والدم بل بالأعمال الرائعة والخصبة التي تبرهن على تذوقه للعلوم...

"وبعد سقوط الدولة العربية في الشرق والغرب، فإن البلاد التي كانت مراكز عظيمة للعلم (مثل العراق والأندلس) سقطت في مستنقع الجهل وأصبحت مراكز للتعصب الديني. هذا صحيح ولكن ألاّ نستطيع استنتاج – من هذا المشهد الحزين – أن التقدم العلمي والفلسفي يرجع إلى الشعب العربي الذي كانت له الهيمنة في القرون الوسطى؟؟"

وفي اليوم التالي، رد "رينان" على هذا المقال في الجريدة نفسها ممتدحاً جمال الدين الأفغاني المدح الذي أوردناه. وبإمكاننا استنتاج فكرة عن هذا الرد: "إنني أعتقد بأن تجديد قوى البلاد الإسلامية لن يتم بواسطة الإسلام بل سيتم بإضعاف الإسلام كما حدث في الصحوة الكبرى للبلاد التي تُوصف بأنها مسيحية: فلقد بدأت هذه الصحوة بتدمير الكنيسة التي كانت طاغية في القرون الوسطى."

"ورينان" يقصد بالإضعاف هنا: "الوصول إلى حالة اللا مبالاة المتسامحة حيث تصبح المعتقدات الدينية غير مؤذية". وإذا تم تطويع الدين – لكي يُلائم الاحتياجات المستجدة الناشئة عن انتشار المعرفة وروح التسامح بين الجماهير – فمن المؤكد أننا سنصل إلى هذه النتيجة. ولكن يجب علينا – بالأحرى – إضعاف الدوجما التي يفوز فيها الدين لأن التقدم سيكون على حساب الدين.

---

[٢٢] "الدوجما" (Le dogme) مبدأ مُسلّم به في عقيدة ما (دينيــة أو فلســفية أو سياســية) ويُعتبر بمثابة حقيقية أساسية مُطلقة لا تُناقش [المترجم].

لقد كان الشيخ محمد عبده هو أعظم مُريدى جمال الدين الأفغانى، وميتماً بالإصلاح أكثر من اهتمامه بالسياسة: فعمل لمدة ٤٠ عاماً للوصول إلى هذا الهدف وسيظل إنجازه خالداً.

وبدأ محمد عبده إصلاح الأزهر – أكبر جامعة دينية – وهو عمل يسير ببطء، وذلك عن طريق: إنشاء إدارة للدراسات، ووضع برنامج مُحدَّد وغير مُرهق، وتدريس التاريخ والجغرافيا وعلوم أُخرى. إن هذا العمل – في حد ذاته – يعتبر ثورة(**ملحوظة للمؤلف**).

(٢٤) كان الأفغانى يدعو إلى نوع من "الجامعة الإسلامية السياسية"، وكان لا يهتم كثيراً بالفقه ووهب نفسه للسياسة تماماً. وكان يردد بأن الحكومات المسيحية تُبرر هجماتها وإهاناتها للدول الإسلامية بأن هذه الدول متأخرة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الحكومات المسيحية ذاتها تستخدم كافة الأساليب – حتى شن الحرب – لعرقلة أية محاولة لإصلاح البلاد الإسلامية ونهضتها. وبالتالي، يجب على العالم الإسلامي أن يتحد في حلف دفاعي كبير لكي يحمي نفسه من خطر الفناء. ولكي يتوصل العالم الإسلامي إلى هذه الغاية، يجب عليه: أن يكتسب تقنيات التقدم الأوروبي، وأن يتعلم أسرار القوة الأوروبية.

ولكن الأفغانى لم يقصد أبداً أن يجعل " وطنية الدين" تحل محل "وطنية الأرض"، فقد كان يريد أن تلتقي جهود البلاد الإسلامية لتحقيق هدف مشترك ألا وهو: "التحرر السياسي". ولتجديد قوى الوطن التركى أو الوطن الفارسى أو الوطن المصرى، عمل الأفغانى على تجديد قوى الإسلام الذى يؤثر بعمق فى الحياة السياسية والاجتماعية فى مختلف البلاد الإسلامية. إن مهمة "الإصلاح الديني" قد اضطلع بها مريده النابه محمد عبده الذى يُعتبر "مارتن لوثر الشرق" (ملحوظة للمؤلف).

(٢٥) ذكر Browne مؤلف كتاب "Persian Revolution" أن جمال الدين الأفغانى كان فيلسوفاً ومؤلفاً وخطيباً وصحفياً.

وذكرت Encyelopedic de l' Islam (سنة ١٩١٣) أن جمال الدين الأفغانى من أبرز الشخصيات الإسلامية فى القرن التاسع عشر... وبالقول والقلم، أصبح واحداً

من أبرز المنادين بفكرة "الجامعة الإسلامية". وفي شهر مايو سنة١٩٠٧، كتب السيد رشيد رضا – وهو أحد مريدى محمد عبده – مقالاً فى جريدته – "المنار" – ذكر فيه ما يلي: "في الحقيقة، إنه [أى الأفغاني] لم يعمل سوى من أجل فكرة "الجامعة الإسلامية". وكان شيخنا [محمد عبده] كثيرا ما يكرر أمامنا أنه يأسف لأن الأفغانى كان هو الرجل المؤهل – أكثر من غيره – للاضطلاع بعملية الإصلاح؛ ولولا انغماسه التام فى السياسة، لكان قد استكمل هذا العمل العظيم. وكان محمد عبده يقول إن الإصلاح لتحسين أحوال المسلمين يرتكز على:

أ – تحرير العقول من قيود التقليد.

ب – وفهم المسائل الدينية بروح الزمن القديم قبل نشوب الخلافات وظهور الخرافات.

ج – ويجب أن يُنظر للدين على أنه منظِّم للتفكير البشرى وصديقاً للعلم. وبذلك، سيحاول فك أسرار الكون".

(٢٦) أنشئ "مجلس النواب" فى بداية سنة ١٨٦٦، وعقد أولى جلساته يوم ١٩ نوفمبر، وتكون من ٧٥ عضواً منتخباً، وكانت كل دورة سنوية تستمر لمدة شهرين. واهتم هذا المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل: الرى وتطهير الترع. وكان رأيه استشاريا فقط. ولكن منذ سنة ١٨٧٦، أبدى المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما قام بدراسات جادة للمسائل الداخلية الموجودة على جدول الأعمال – خصوصاً المسائل المالية – ولفتَ أنظار الحكومة إلى الحلول اللازمة لتحسين أحوال البلاد.

(٢٧) رأى محمد عبده – هنا – يتسم بالعمومية الشديدة – ولن نكرِّر ما ذكرناه عن "الصحوة القومية" التى سبق لنا وأن درسناها [١٣] . وإلا فكيف نفسر – إذن – اهتمام المصريين البالغ بحرب سنة ١٨٧٧ مع أنها لم تكن أول حرب تشب بين تركيا

---

[١٣] حصل الدكتور محمد صبرى (السوربونى) على درجة دكتوراه من جامعة السوربون سنة ١٩٢٤ عن رسالته: "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ – ١٨٨٢)". ونشر "المجلس الأعلى للثقافة" – المشروع القومى للترجمة – ترجمة لها (العدد ١٠٣٥) بقلم ناجى رمضان عطية عن اللغة الفرنسية، مع مقدمة ودراسة بقلم أ.د. أحمد زكريا الشلق [المترجم].

وروسيا؟ لقد اتاحت هذه الحرب للمصريين فرصة التعبير عن مشاعرهم بقوة. ويكمن السبب الرئيسي في أن الوعي القومي قد تطور ببطء ومعاناة بسبب حرمانه من الحرية السياسية اللازمة لتطوره.

(٢٨) بتاريخ ٢٥ – ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨، كتب Géllion – Danglar رسالته السابعة التي جاء فيها: "منذ حوالي سنة ونصف، سرت إشاعة قوية تقول إن صاحب السمو الوالي قد منح شعبة دستوراً. ولكم أن تتصوروا أن الحكومة قد رشحت كل النواب؛ ومع ذلك تكونت من بينهم كتلة معارضة. نعم! فقد سمح عضوان لنفسيهما بأن يُبديا رأيا مخالفاً للرأي الذي تطلبه الحكومة بخصوص مسألة بسيطة: فتم طردهما فوراً من المجلس بناء على أمر الوالي باعتبار أنهما يثيران الفتن في الدولة، وأنهما عدوان لدودان للسلام".

راجع كتاب: "Lettres sur l' Egypte contemporaine," 1876

(٢٩) حكى الهلباوي بك هذه الواقعة للمؤلف. والهلباوي بك محام مشهور وربما يكون أخر الأحياء من مُريدي جمال الدين الأفغاني.

(٣٠) ذكر "القاضي السابق في المحاكم المختلطة" عن المصريين ما يلي: "إنهم يعيشون في وسط ساكن تسير كل الأمور فيه حسب العادات القديمة: فالنشاط الذهني راكد لعدم وجود معارك أو اتجاهات فكرية، ولا يوجد تغيير أو تحديث أو تقدم يعملون على تحريك هذا الركود الذهني. ولذلك، فإن ذهنهم يظل في حالة خمول وسكون... ولكن الآلة بحالة جيدة على الرغم من أنها لا تزود جيداً بالوقود (L' Egypte et l' Europe)". وذلك كله كان صحيحا ولكن قبل ظهور الصحافة الحرة.

(٣١) في شهر يوليو سنة ١٨٧٩، نشرت مجلة L' Europe Diplomatique مقالاً لمراسلها في القاهرة عن "أبي نضارة" وعن الشعبية الهائلة التي يحظى بها "جيمس [يعقوب] صنوع". وجاء في هذا المقال ما يلي: "في الشهر الماضي، ذهبتُ لسماع أحمد سالم أكبر مغن عربي في القاهرة... وكان يغني مواويله الغريبة التي يسمعها الناس بخشوع. ولكن في تلك الليلة، لا أدري كيف تسلل – سرا – بائع جرائد يبيع جريدة "أبو نضّارة" إلى الحفل بدون أن يلحظه رجال الشرطة، فباع فورا حوالي

٣٠٠ نسخة من هذه الجريدة. وحدث تغير ملحوظ فوراً فى جو الحفلة: فقد أدار الجميع ظهورهم للمغنى، وتكوَّنت مجموعات صغيرة أخذت تقرأ الجريدة المحظورة... واتفق المستمعون على البقاء فى الحفلة بشرط أن يغنى أحمد سالم لهم أغنية لأبى نضارة التى يقول فيها:

"يا مواطنى المحبوب، يا أبو نضارة اللطيف

بلِّغ حبنا لهذا "الحليم" الذى يحزننا غيابه (*إشارة لحليم باشا*) [١٤]

إنه (الخديوي) قد امتص شراييننا

وأفرَغ جيوبنا

الرحمة، الرحمة لعبيدك يارب

ألا تراهم يئنون بسبب الضرائب والرسوم، التى لا تُحصى؟"

"وهذه الجريدة لا توجد بها مقالات بل إنها مجرد مجموعة من الحوارات تدور بين أبى نضارة والفلاحين الذين يحبهم، بالإضافة إلى مجموعة من الأناشيد والأدعية واللعنات، وتظهر فيها – أحياناً – أسماء المتوفين ومن النادر جداً ظهور أسماء الأحياء.

"وعلى الرغم من عدم ظهور الأسماء صراحةً – وهو نوع من الاحتياط – فإن أحمد سالم المسكين لم يكُن مرتاحاً وهو يغنى أُغنية الشخص المحظور ذكر اسمه... ونتيجةً لما حدث، أُلقي القبض على المغنى وفرقته الموسيقية ووُضعوا فى السجن فى صباح اليوم التالي مباشرة. ولم يُطلق سراحهم إلاَّ بعد مرور عشرة أيام بفضل وساطة الأميرات وهوانم الحريم. ومنذ تلك الليلة، مُنع أحمد سالم وفرقته منعاً صريحاً من الغناء فى القاهرة أو فى أى مكان آخر.

---

[١٤] الأمير حليم: هو محمد عبد الحليم باشا (١٨٣١ – ١٨٩٤)، عم الخديوى إسماعيل وكان له الحق فى تولية العرش بعده. ولكن إسماعيل أفقده هذا الحق عندما غيَّر مبدأ ولاية العرش (فرمان سنة ١٨٦٨) وجعلها فى أرشد أبناء الخديوى من صلبه. عاش فى تركيا وتوفى بها (المراجع).

"وكما سبق أن ذكرتُ، من الصعب إيقاف الدعاية "لأبي نضارة": فهذه الوُرَيْقات لها أنصار في كل مكان تقريباً. ولذلك، فإنني أعتقد بأن جزءاً كبيراً مما تنشره يأتي من هذه الأماكن بل ويأتي – أحياناً – من شخصيات ذات مراكز عالية جداً.

وفي رأيي، فإن "أبو نضارة" ليس هو الصوت بل إنه الصدى "سلبي. لكنه أصبح قوياً بسبب إبعاده عن الرأي العام في مصر".

(٣٢) يُعتقد أن سليم نقاش كان هو أول مَنْ أطلق الشعار الشهير "مصر للمصريين"، ونشر في الجزء الأول من كتابه: "مصر للمصريين" دراسة موجزة عن جمال الدين الأفغاني حسبما جاء عنه في المذكرات غير المنشورة لأديب إسحاق التي استعنا بها في الفقرات السابقة. ونضيف إلى ما سبق، أن هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الوثائق تخدم تاريخ مصر بين سنتي ١٨٨١ و١٨٨٢.

(٣٣) يبدو أن هذه الجريدة لم تظهر بانتظام في بدايتها. والعدد الخامس صدر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ وبه أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده، أشهر مُريدي جمال الدين الأفغاني. وفي الأعداد التالية، توجد مقالات أُخرى يبدو فيها التطور التدريجي في أسلوب المؤلف الذي تأثر تماماً بتطور اللغة العربية وتحررها من الأسلوب القديم في الكتابة.

(٣٤) كان من حُسن حظنا أن وجدنا هذه المجموعة لدى إحدى الشخصيات. ويبدو أن كل مجموعات الجرائد في الفترة السابقة على سنة١٨٨٠ قد أُحرقت أو ضاعت في اضطرابات سنتي ١٨٨١- ١٨٨٢ إلاّ أنه توجد منها بعض الأعداد المتفرقة في مكتبات القاهرة.

(35) H. Pensa: "L' Egypte et le Soudan Egyptien," 1885.

(٣٦) بتاريخ ٢٥ يوليو سنة١٨٧٨، يحكي المستر ويلسون في مذكراته أن بعض الهوانم المصريات – من أسرة المرحوم عباس باشا – وخادماتهن قد زُرْنَه في أثناء اجتماع اللجنة وشرحن له أن أملاكهن قد صودرت فأصبحن معدمات. وفور خروجهن من عنده، ألقت الشرطة القبض عليهن، ووُضعن في السجن، فتدخل المستر

ويلسون فورا لدى الخديوى، وأصر على إقالة حكمدار الشرطة المسئول عن هذا التصرف. وأضاف ويلسون: "كان لهذه الإقالة وقع رائع وأدهشت الناس فى القاهرة".

(M. Wilson: "Chapters of my official life")

(٣٧) هذا التقرير منشور في: (Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte.) وبه حوالى ستين صفحة بدون الملاحق وينقسم إلى جزئين: الأول يدرس نظام الضرائب، والثانى يدرس الوضع المالى في مصر. والجزء الخاص بنظام الضرائب يُدينها بشكل عام عندما يذكر ما يلي: "وبصرف النظر عن الباقى، فإن السُلطة التى فرضت هذه الرسوم العديدة – التى تثقل كاهل السكان – لا تقبل أى نقد يُوجّه لها حتى ولو كان نقداً عادلاً". ثم يذكر التقرير عدة مظالم أُخرى منها: "فى بلد يعتمد اقتصاده أساساً على الزراعة – مثل مصر – فإن الضرائب على الأطيان يجب أن تكون هي المصدر الأساسي لإيرادات الخزانة... وفى سنة ١٨٦٧، حدثت محاولة لتصنيف الأراضي [*] وصدر قرار يُحدّد ربط الضريبة العقارية على أُسس عادلة للغاية.

"ولكن أحد وكلاء القناصل قال لنا إن هذا القرار تسبّب فى حدوث مظالم هائلة ارتكبها الذين كُلفوا بتنفيذه وبمعاونة مشايخ القرى: فقد زادوا من مقدار الضريبة على الأراضى التى لا تستحق فرض الزيادة عليها، وذلك لتغطية العجز الناتج عن تخفيضهم لمقدار الضريبة المستحقة على الأراضى التى يملكها ذوو النفوذ: إمّا خوفاً منهم وإماً بسبب الطمع".

"وهناك سبب آخر للظلم نشأ بسبب "قانون المقابلة": لقد صدر هذا القانون فى سنة١٨٧١ وينْص على أن "كل مُمول يدفع للخزانة مبلغاً يساوى مقدار ما يدفعه في ست سنوات – كضريبة على الأرض – سيُعفى إلى الأبد من دفع نصف الضرائب. وهذا النصف سيحُسب على أساس ما يدفعه للدولة في الوقت الحالي. ولن تزيد الضريبة المفروضة على هؤلاء الملاك – أياً كان وضعهم – تحت أى مُسَمّى أو لأى سبب كان (المادة الثالثة).

---

[*] يقصد "تاريع" الاراضى [المترجم].

"وبتاريخ ١٦ يوليو سنة١٨٧٧، صدر قرار ينُص على أن "المقابلة ستُدفع لمدة ١٢ سنة بنسب متساوية بداء من ١١سبتمبر سنة١٨٧٣"

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا القانون نفسه يمنح بعض الامتيازات للممولين الذين ليست لهم – حتى ذلك التاريخ – حقوق ملكية كاملة على أراضيهم ولكنهم يوافقون على دفع "المقابلة".

"وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦، صدر قرار "بإلغاء عملية المقابلة" وبأن هذه الامتيازات ستكون أيضاً – وبشكل نهائي – من نصيب حتى أُولئك الممولين الذين لم يدفعوا سوى جزء منها. وذكر القرار أيضاً أنه ستتخذ إجراءات عادلة: إمّا بإعادة ما دُفع مقدماً وإمّا بتخفيض نسبي على الضرائب...

"وقبل تنفيذ هذا القرار، صدر قرار ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى أعاد العمل بقانون المقابلة، واعتبره كأنه لم يُلغ قط وأنه ما يزال سارياً. وأضاف هذا القرار بالنص "إن التخفيضات السنوية – الناشئة عن قانون المقابلة – لن تُطبَّق إلا ابتداء من سنة ١٨٨٦، وأنه سيضع فى اعتباره أن يُحاسب الممولين – حتى نهاية سنة ١٨٨٥، بفائدة نسبتها ٥% على المبالغ التى يجب أن تُخصم (مادة ٢)".

"وبالنسبة لمن سدَّدوا قيمة المقابلة بالكامل قبل يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦، فإنهم أحسوا بأن الضريبة قد انخفضت بمقدار النصف ابتداء من السنة التى دفعوا فيها.

"أمّا الذين لم يستكملوا سداد قيمة المقابلة – منذ صدور قرار ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ – فإنهم سيستمرون فى سداد الضرائب المستحقَّة عليهم بالكامل، وسيوضع فى الاعتبار أن نسبة الـ ٥% لن تكون على المبالغ التى دفعوها، بل ستكون على نصف الضريبة الذى كان سيُخصم منهم .

"وبالإضافة لأسباب الظلم التى ذكرناها تواً، استجدَّت ظروف تتناقض مع كل أسس العدالة فتم تعديل نسبة الفوائد على الضرائب العقارية .

"والضريبة المفروضة على نخيل البلح تُجبى بُناءً على تعداد تم منذ أكثر من ١٢ عاماً..." ويقول المفتش العام على الصعيد معلقاً: "هناك فلاح كان يمتلك ١٠٠ نخلة وكان يدفع على كل منها ضريبة قدرها (س) فكانت قيمة الضريبة (ص). ولكن هذا

النخيل لم يعُد موجوداً بالكامل، ولم يتبَق منه سوى ٥٠ نخلة فقط. والمديرية لا تعترف بهذا العدد الفعلى لأن سجلاتها ما تزال تحتفظ بالعدد القديم (١٠٠ نخلة) وتحاسبه بناءً عليه". لقد ذكر المفتش هذا المثال لكي يُوَضّح أهمية تسديد المتأخرات وصعوبة جبايتها (فى سنة ١٨٧٥، بلغت قيمتها ٣ ملايين و ١٤١ ألف جنيه)".

وأخيراً، تحدثت "اللجنة" عن بيع الفلاحين لمحاصيلهم مقدماً وعن السخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريريها بالمطالبة: بوضع تشريع ضريبى، وبتشكيل هيئة قضائية ومحاكم" تضمن وجود حماية فَعّالة تحمى المصريين الذين تخضع ذواتهم وممتلكاتهم – حالياً – لتقديرات جُزافية تُمارسها سُلطة مُطلقة بلا أية ضوابط".

وفى الجزء الثاني، كان تعليق اللجنة مماثلاً لما جاء فى الجزء الأول: "يجب الإقرار بأن رئيس الدولة له سلطات مطلقة".

(٣٨) بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة١٨٧٨، بعث قنصل فرنسا العمومى فى مصر برسالة إلى وزير خارجيته جاء فيها: "يُجمع الكل على نسبة هذه الكلمة إلى نوبار باشا... وبصرف النظر عن حجم دور نوبار باشا فى التنازلات التى انتزِعَتْ من الخديوى، يبدو أن صاحب السمو يعتقد تماماً أن مَنْ عَرَض عليه هذه الإصلاحات يجب أن يقوم هو بتنفيذها". وفى كلمة الخديوى هذه، نلاحظ أنه موافق على برنامج "اللجنة" وأنه قد تم اختيار نوبار باشا لتشكيل الوزارة.

(٣٩) بتاريخ ١٣ يناير سنة١٨٧٩، بعث مراسل لجريدة Times مقالاً من القاهرة نشرته يوم ٢٣. وفى هذا المقال، يُصر المراسل على ضرورة تخفيض نسبة الفائدة مؤكداً: "إن هذه الحقيقة الواضحة تعتمد على أن الدَيْن العام يستهلك ٧ ملايين جنيه من إجمالى الدخل الذى لا يتجاوز أبداً تسعة ملايين جنيه". كما وصف – أيضاً – الحالة المزرية التى يعيش فيها الفلاحون "الذين تهدَّمت منازلهم بسبب الفيضان فأصبحوا بلا مأوى ويقيمون على ضفاف الترع أو ينامون تحت الأشجار. ومع ذلك، فإن جُباة الضرائب يطاردونهم لتحصيل الضرائب المتأخرة عليهم". ثم تحدث، بعد ذلك، عن "كبار الموظفين – وأغلبهم أوروبيين – الذين يقبضون مرتبات هائلة. إن كثرة المستشارين تعرقل التقدم". وأضاف قائلاً: "بالأمس، سافرتُ بقطار الإكسبريس القادم من الأسكندرية. وفى كل محطة، كان سائق القطار ينزل ويذكر اسم المحطة

ورمن التوقف فيها بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية). وذكرى هذا الموقف بإدارتنا "متعددة الجنسيات" الكريهة.

"لقد توقفت – تماماً – الإصلاحات التى يريد وزراؤنا تطبيقها لأن الدائنين يقطعون الطريق عليهم تماماً. وفى الوقت الراهن، يوجد مئات من مشايخ القرى فى القاهرة وكل منهم يمثل قريته ويعرض شكاواها لتخفيض الضرائب. ويُجمع الكل على أن المبالغ الحالية لا يمكن لها أن تدوم. ولذلك، فإنهم يُحاصرون كل أبواب الوزارات وينتظرون الوزراء فى الدخول والخروج، ويملأون المكاتب بعرائضهم. وفى الحقيقة، يبدو أن التخفيض العام على الضرائب قد أصبح ضرورة لإنقاذ البلاد من الحالات المتزايدة لنزع الملكية الزراعية – من الفلاحين – لصالح الأجانب".

وبتاريخ ١٨ يناير، كتب مراسل آخر مقالاً من الأسكندرية ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده ثم قال: "إن الشعب لم يستفد بعدُ من هذا التقدُم المادى: فالشعب يئن تحت وطأة الدَّيْن العام الثقيل، وجموع المواطنين – فى القاهرة – تهرع إلى المكاتب الحكومية لعرض شكاواها على الوزراة الجديدة".

(40) Archives américaines. De Farman à Evarts. Le Caire, le 21 mars 1879. Vol. XV.

(41) Archives Anglaises. F.O. 78. Vol. 2998. Le Caire, Le 11 janvier 1879.

(42) Ibid.

رسالتان بتاريخ ١٢ و ١٨ يناير من المستر بورج (Borg) – نائب القنصل فى القاهرة – إلى القنصل العمومى المستر فيفيان.

(٤٣) الكولونيل شايليه – لونج بك (Chaillé – Long).

(٤٤) راجع: The story of the khadivate تأليف E. Dicey وأكد المستر ريفرز ويلسون – فى مذكراته – معلومات المستر ديسى قائلاً: "إن المستر لاركنج (Larking) كان يعرف شخصية الخديوى إسماعيل جيداً، والشئون المصرية بوجه

عام. وفيما يلي، سأذكر نص الرسالة التي تلقيتها منه – عندما كنت في القاهرة سنة ١٨٧٦ – وهي تتنبأ بدقة شديدة بما حدث فعلاً بعد ذلك بسنتين: "باريس، ٦ أبريل سنة١٨٧٦. "عندما جئت إلى باريس، كان هدفي هو رؤية نوبار كما تعرفون... والنتيجة التي توصلنا إليها كانت الرد على السؤال التالي: "هل الخديوي صادق أم لا؟" ودارت المناقشات حول هذه النقطة: فإذا كان صادقاً، فإن واجبه يتطلب منه – ببساطة ووضوح – التخلي عن أي تدخل في مالية البلاد. وبما أن المالية هي مُحرك لكل آلية حكومية، فإن هذا يعني التخلي – بدرجة ما – عن مبدأ أوتوقراطي عزيز على حكام مصر منذ قرون...

"ولدى الخديوي قضاة أوروبيون، ويجب أن يكون لديه أيضاً وزير أوروبي للمالية، أقصد وزير حقيقي لديه السلطات الحقيقية لتنفيذ الإصلاحات. وهذا هو المنصب الذي يجب أن تتولوه... ويعتقد نوبار أن الحكومة الإنجليزية لو مارست بعض الضغوط، فسيكون هذا التعيين أمراً واقعاً... ويعتقد الجميع أن المستر ديزرائيلي قد اشترى أسهم القناة، وسمح – بعد ذلك – باستمرار "مهمة كيف"؛ لأنه يهدف إلى خلق مصالح إنجليزية – في مصر – تتوازن مع مصالح فرنسا.

"ونوبار لا يهتم كثيراً بعودته للحكم، ولكنني نصحته بالصبر وبأن يترك العاصفة تمر وسيصبح كل شيء على ما يرام".

إن رسالة المستر لاركنج لهي رسالة مهمة تحدد بوضوح اشتراك نوبار في مخططات إنجلترا الموضوعة منذ سنة ١٨٧٦. وفضلاً عن ذلك، فإن المستر ويلسون – في أحد فصول مذكراته – قد كتب بتاريخ ١٢ يونيو سنة١٨٧٨ عن موضوع احتمال عودة نوبار إلى مصر فذكر: "أن الجزء الأكبر من موضوع التفتيش لهو من عمل نوبار. ويشكو الخديوي بمرارة من أننا ننفذ البرنامج الذي وضعه نوبار. وهذا صحيح. أما إذا أراد نوبار حماية الخديوي من التفتيش، فإنه لن يستطيع ذلك: فهو لن يُدير ظهره للإصلاحات ويخون – بذلك – التضحية التي ظل يُبشر بها منذ سنتين".

(Sir Rivers Wilson: "Chapters of my Officicial life":1916)

(٤٥) راجع الإعلان الذى أصدره قنصلا فرنسا وإنجلترا فى القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة١٨٧٩.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egyptc.)

(٤٦) "المقابلة": اسم أُطلق على قانون صدر سنة ١٨٧١. وفي ذلك التاريخ، تم حساب مبلغ من المال يساوى إجمالى قيمة ضرائب ست سنوات سيُخلِّص البلد من ديونها. وبناءً على هذا القانون، فإن الممول الذى يدفع مبلغاً يساوى قيمة ضرائب ست سنوات سيُعفَى إلى الأبد من دفع نصف قيمة الضرائب فى المستقبل. واستفاد القليل من الملاك – مباشرة وفوراً – من هذا القانون.

وفى سنة ١٨٧٣، تَقرَّر إمكانية تسديد" المقابلة" على ١٢ قسط سنوى متساوين. وبالطبع، فإن تخفيض الضرائب لن يتم إلاَّ بعد تسديد المبلغ بالكامل.

وفى شهر مايو سنة ١٨٧٦، أوقف العمل بقانون "المقابلة"، لكن مع استمرار سريان الحقوق المكتَسَبَة الناشئة عنه، ويكون ذلك بوسيلتَيْن: إما بتخفيض الضرائب بالتناسب مع إجمالى المبلغ المدفوع، وإمَّا بإعادة المبالغ المدفوعة إلى الممولين. والممولون الذين دفعوا قيمة"المقابلة" بالكامل سيظل حقهم سارياً فى التمتع بالتخفيض الضريبى الذى يستحقونه منذ ذلك التاريخ.

وفى شهر نوفمبر من العام نفسه، أُعيد العمل "بقانون المقابلة" مجدداً بشرط أن مبدأ تخفيض الضرائب لن يَسرى إلاَّ حتى سنة ١٨٨٦. وأُضيفت بعض البنود لمعالجة أمر فوائد المبالغ المدفوعة.

وحتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٨، حَصَّلَت الخزانة مبلغ ١٥ مليون و٦٧٤ ألف جنيه بفضل "قانون المقابلة". وتم تحصيل مبلغ ٢ مليون و٣٣٨ ألف و١٠ جنيهات فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ خُصِّصَت لتسديد أصول بعض القروض الصغيرة وفوائدها (وهى قروض سنوات: ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧) وذلك حَسَب اتفاقية جوشن/ جوبير. وهذه القروض موجودة فى حيازة إنجلترا بنسبة فوائد تتراوح من ٧ إلى ٩ %.

واقترحت الوزارة الأوروبية خطة مالية تقضى بإلغاء "قانون المقابلة" وإعادة العمل فوراً بنظام الضريبة الكاملة.

(٤٧) راجع: جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(48) Lord Cromer: "Modern Egypt."

(٤٩) راجع مقالاً أُرسل من القاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ونشرته جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل.

(٥٠) هو عبد السلام بك المويلحى.

(٥١) راجع: جريدة "الوطن" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(52) Broadly: "How we defended Arabi and his Friends," London, 1884.

(٥٣) فى أثناء الاضطرابات التى وقعت يوم ١٨ فبراير، استدعى محمود سامى [البارودي] – الذى كان "حينذاك" مديراً للأمن – كلاً من: محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى بك بُناءً على أمر الخديوى لسؤالهم عن هذه المظاهرة التى اتهموا بالتحريض عليها. وفي مذكرات عرابى – غير المنشورة – حكى عن انطباعه عن هذه المقابلة قائلاً: "وجدتُ فيه [أى البارودي] كراهية للظلم وميلاً للعدالة والحرية"

(٥٤) راجع ما أعلنه أحمد رفعت الذى كان يشغل منصب السكرتير السابق للوزارة القومية برئاسة البارودى فى أثناء الثورة، فقد ذكر ما يلي: "أنا تركى، ولا يوجد لدى أى دافع يجعلنى أروىَ لكم شيئاً غير حقيقي. لقد فاز عرابى بتعاطف مصر كلها وبتعاطفى أنا أيضاً".

(Broadly: "How we defended Arabi and his Friends").

(٥٥) بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٩، كتب المسيو دى لويزان (de Luisant) ما يلى فى جريدة Le Progrés Egyptien : "لقد ثارت ضجة كبيرة حول البرلمان الجديد... فالوالى أراد أن يمنح بلده مؤسسة جديدة شبيهة بمجالس الأعيان – التى كانت فى فرنسا قبل الثورة – والتى كان لبعضها الحق فى فرض الضرائب، والبعض الآخر كان يُستدعى لرفع تمنياته للحاكم... والمشكلة ليست هنا: فالنقطة المهمة هى أن

"محكمة الرأى العام" محجور عليها، وقرارها بطيء للغاية، وأنها مقهورة منذ بداياتها ولكنها ستشرق فى آخر الأمر".

(56) Archives américaines. Vol. 15. P. 183.

برقية رقم ٢٩٦، القاهرة، ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(57) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte. 1879.

(58) Archives américaines. Vol. 15. P. 162.

برقية رقم ٢٩٢ من القاهرة، ١٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(59) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001.

رسالتان من القاهرة بتاريخ ٥ و ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩.

(60) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte.

رسالة المسيو وادنجتون (Waddington) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ موجهة إلى القنصل العمومى فى مصر.

(61) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3000.

رسالة من اللورد فيفيان، لندن ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩.

(٦٢) تشكلت الوزارة على النحو التالي:

- شريف باشا: رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية.
- راغب باشا: وزيراً للمالية.
- ثابت باشا: وزيراً للأوقاف، ووزيراً للمعارف العمومية.
- زكى باشا: وزيراً للأشغال العمومية.
- ذو الفقار باشا: وزيراً للحقانية [العدل].
- شاهين باشا: وزيراً للجهادية [الدفاع].

وتم عزل رياض باشا من وزارة الداخلية ومن منصب نائب رئيس "لجنة التفتيش العليا". وسافر بعد ذلك لأوروبا ليلحق بنوبار باشا وعملا سوياً على إسقاط إسماعيل (محمد عبده: المذكرات غير المنشورة).

(٦٣) حاول الأوروبيون تشويه سمعة الحركة القومية المصرية: فنشروا إشاعات – في أوروبا – تدعي بأن المصريين يريدون رفت كل الأوروبيين من الإدارة المصرية (راجع: جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩)

(٦٤) راجع: جريدة Times يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٥) المصدر نفسه، يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٦٦) تمت هذه الزيارة يوم ١٢مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٧) راجع: جريدة Times يوم ٢١ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٨) "الدائرة" (أو "الدائرة السنية" أو "الدومين Le Domaine) هي الأراضي التي كانت مملوكة للخديوي والتي حَجَزَ "بنك آل روتشيلد" عليها بصفة ضمان لقرض – عقده ريفرز ويلسون – قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨.

(69) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001. القاهرة، ١٥ مايو ١٨٧٩.

(٧٠) بتاريخ ١٩ مايو، ذكر أحد مراسلي جريدة Times ما يلي: "في الوقت الحالي، يعتمد الخديوي على ما يُسَمَّى بـ "الحزب الوطني". ويُقال إن هذا الحزب له – أحياناً – نفوذ قوي على الوالي. لقد اتحد الجيش والعلماء والباشاوات على هدف مشترك ألا وهو إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. كما أن البرلمان – الذي يضم حالياً ١٠٠ عضو – قد أبدى مظاهر تدل على حيويته وتُبشِّر بمستقبل برلماني باهر" (مذكور في كتاب: .Rothstein: Egypt's Ruin)

(٧١) راجع في جريدة "الوقائع المصرية" تقريراً عن الجلسات.

(٧٢) راجع جريدة "مرآة الشرق" عدد ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٣) راجع مقتطفات من رسالة – بتاريخ ٣٠ مايو – كتبها الكونت سان – فيلليه (Saint-Villier) – سفير فرنسا فى برلين ووجهها إلى المستر وادينجتون.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egypte)

(٧٤) ذكر اللورد كرومر أن تَصَرُّف الحكومة الألمانية قد ساعد على الإسراع بإصدار القرار الذى كان سيتم اتخاذه فى جميع الأحوال؛ راجع:

Lord Cromer: "Modern Egypt".

(٧٥) هو المسيو تريكو (Tricou) الذى شغل منصب القنصل العمومي لفرنسا فى القاهرة منذ ١٠ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٦) لم يكن إسماعيل غافلاً عن سلوك ابنه [توفيق] . ولذلك، عاتبه بعد عزله عن العرش "لأن مكائده ضده قد نجحت". وفيما بعد، وفى حديث مع ألفريدج. بتلر (Alfred J. Butler)، دَفَعَ الخديوى توفيق عن نفسه هذا الاتهام مُؤكداً أنه رفض عروضاً قدمها له مصريون ذوو مراكز مرموقة لإزاحة أبيه عن العرش. (راجع كتاب: (Court life in Egypt. Pp. 207 – 208) . وسنقدم واقعة ذكرها قنصل إنجلترا ليبرهن على عدم ولاء توفيق للحاكم وعدم وطنيته تجاه الحكومة القومية: فبتاريخ ١١ يونيو، كتب المستر فيفيان – من القاهرة – ما يلي: "زارنى الأمير توفيق اليوم. وبالتأكيد، فقد كان مضطرباً بسبب الوضع العام والسياسة غير العاقلة التى يمارسها أبوه. وذَكَرَ لى أن زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٣٦ ألف جندى هو إجراء ضار ومُبالغ فيه: فليست هناك حاجة لجيش كبير بهذا الحجم لحفظ الأمن والنظام فى البلاد. وإذا كان أبوه قد اتخذ هذا الإجراء كاستعراض معادٍ لفرنسا وإنجلترا، فإنه سيكون – ببساطة – مجرد إجراء مثير للسخرية. كما أبدى لى شكه فى أن الوزارة ستقدر على مواجهة المشاكل المالية أو حتى على حفظ مركزها أمام الخديوى...

"لقد كانت لدية رؤية متشائمة للغاية بخصوص الوضع القائم وأفهمنى بوضوح أنه لم يُشارك أبداً فى كل ما يحدث، وأنه غير متعاطف معه بل إنه معاد له تماماً. (راجع: Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3002.) (القاهرة ، ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٧) بعد عزل إسماعيل، كتب رسالة – من منفاه فى نابولى – وجهها إلى "الصدر الأعظم" جاء فيها: "ناشدتُ صاحب الجلالة السلطان لكى يحمينى من الضغوط الأجنبية. لقد قضيتُ ١٦ سنة مليئة بالأحداث. وفى عهدى، غطَّت شبكة السكك الحديدية كل أرجاء مصر، وأنشأتُ مينائَيْن عظيمَيْن فى السويس والأسكندرية، وأنجزتُ مشروع القناة التى تصل البحرَيْن ببعضهما وأهديتها للعالم إلخ إلخ..."

(٧٨) فى العدد الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩، نشرت جريدة "مرآة الشرق" مقالاً تحت عنوان: "جوردون باشا الإنجليزى، حاكم السودان" أبرزت فيه وجود تغيير ملحوظ فى سياسة جوردون التى أصبحت متغطرسة ومعادية لمصر بوضوح.

وبتاريخ ١١ يونيو، وفى السياق نفسه، استعرضت الجريدة "المسألة المصرية". وأضافت أن قناة السويس قد فتحت باب الدخول إلى أفريقيا أمام القوى الأوروبية وأيقظت لديها أفكار الغزو. وقالت الجريدة أن الدول الأوروبية تُدرك أنها لم تكُن لتستطيع تحقيق أهدافها لو كانت فى مصر حكومة قومية قوية تتصدى للنفوذ الأجنبى. ولذلك، سَعَت الدول الأوروبية للتفاهم فيما بينها ولإنهاء انقساماتها التى تُتيح للحزب الوطني:

١- استكمال مشروع الإصلاحات.

٢- ومعالجة الألام الناتجة عن نظام الحكم الفردى المطلق.

٤- وتحرير البلاد من نيْر أوروبا.

وفى هذا تفسير لموقفهم المعارض لمشروعنا واستقلالنا.

•••••

صدر للمؤلف فى سنة ١٩٣٠:

L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali
et La Question d'Orient
(1811 – 1849)

الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد علي
والمسألة الشرقية
(١٨١١ – ١٨٤٩)

تحت الإعداد:

Episode de la Question d'Afrique

فصول من المسألة الأفريقية

* * *

Le Partage de l'Empire d'Ismaïl
(1879 - 1904)

اقتسام إمبراطورية إسماعيل

(١٨٧٩ – ١٩٠٤)

التصحيح اللغوى: سهام أبو العمرين
الإشراف الفنى: حســــن كــــامل